



( فهرست )  
الجزء الثاني من منهاج السنة للإمام ابن تيمية

صفحة	صفحة
الاختيارية بذات الرب تعالى لا بد أن يقول أقوالا متناقضة الخ	٢ فصل قال الرافضي ومنها الحام الانبياء الخ والرد عليه من وجوه
٤٠ فصل قال الامام القدرى ومنها أنه يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى والرضا به واجب الخ وجوابه من وجوه	١٢ فصل قال ومنها أنه لا يمكن أحد من تصديق أحد من الانبياء الخ وجوابه من وجوه
٤٢ فصل قال ومنها أنه يلزم أن نستعبد بابليس الخ وجوابه من وجوه	١٤ فصل قال ومنها أنه لا يصح أن يوصف الله بأنه غفور رحيم الخ وجوابه من وجوه
٤٣ فصل قال ومنها أن لا يبقى وثوق بوعد الله ووعيده الخ وجوابه من وجوه	١٥ فصل قال ومنها أنه يلزم تكليف مالا يطاق الخ وجوابه من وجوه
٤٦ فصل قال ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواج الخ وجوابه من وجوه	١٦ فصل قال ومنها أنه يلزم أن تكون أفعالنا الاختيارية الخ وجوابه
٤٨ فصل قال ومنها أنه يلزم مخالفة المعقول والمنقول الخ وجوابه من وجوه	٢٢ فصل قال الامام القدرى ومنها أنه يلزم أنه لا يبقى عندنا فرق بين من أحسن إلينا ومن أساء إلينا الخ وبطلانه من وجوه
٥٣ فصل قال الامام وأما المنقول الخ وجوابه	٢٤ فصل قال ومنها التقسيم الذي ذكره مولانا الامام موسى بن جعفر الكاظم الخ
٥٦ فصل قال الامام قال الخصم الخ وجوابه من وجوه	٢٨ فصل قال ومنها أنه يلزم أن يكون الكافر مطيعا بكفره الخ وجوابه من وجوه
٥٩ فصل وأما قوله أي شركة هنا الخ	٣٤ فصل قال الرافضي الامام ومنها أنه يلزم نسبة السفه الى الله تعالى الخ وجوابه
٧٥ فصل قال الرافضي وذهبت الاشاعرة الى أن الله يرى بالعين مع أنه مجرد عن الجهات الخ والكلام على هذا من وجوه	٣٨ فصل وفي الجملة من نفي قيام الامور
٧٨ فصل قال الرافضي وذهبت الاشاعرة أيضا الى أن الله أمرنا ونهانا في الازل الخ وجوابه من وجوه	
٨٢ فصل قال الرافضي وذهب جمع ما عدا	

١٠  
جلد ٤

A517



- الامامية والاسماعيلية الخ والكلام على هذا من وجوه
- ٨٥ فصل وأما قوله ولم يجعلوا الأئمة محصورين في عدد معين الخ
- ٨٦ فصل وأما قوله عنهم كل من بايع قرشيا الخ فجوابه من وجوه
- ٨٩ فصل قال الرافضي وذهب الجميع منهم الى القول بالقياس والاخذ بالرأى الخ وجوابه من وجوه
- ٩٢ فصل قال الرافضي وذهبوا بسبب ذلك الى أمور شنيعة الخ وجوابه من وجوه
- ٩٩ فصل قال الرافضي الوجه الثاني في الدلالة على وجوب اتباع مذهب الامامية الخ وجوابه من وجوه
- ١٠٨ فصل قال الرافضي الوجه الثالث ان الامامية جازمون بحصول النجاة لهم وبحصول ضدها لغيرهم الخ وجوابه من وجوه
- ١١٣ فصل قال الرافضي الوجه الرابع أن الامامية أخذوا مذهبهم عن الأئمة المعصومين الخ
- ١١٦ والجواب من وجوه
- ١٢٣ فصل وأما على بن الحسين فن كبار التابعين الخ
- ١٢٤ فصل وأما من بعد جعفر قوسي بن جعفر الخ
- ١٢٥ فصل قال وكان ولده على الرضى أزهد أهل زمانه الخ
- ١٢٧ فصل قال الرافضي وكان محمد بن علي الجواد على منهاج أبيه الخ وجوابه

- ١٢٩ فصل قال الرافضي وكان ولده على الهادي ويقال له العسكري الخ
- ١٣١ فصل قال الرافضي وولده مولانا المهدي محمد الخ
- ١٣٢ فصل قال روى ابن الجوزي الخ وجواب من وجوه
- ١٣٤ فصل قال الرافضي فهؤلاء الأئمة الفضلاء المعصومون الخ وجوابه من وجوه
- ١٤١ فصل قال الرافضي وما أظن أحدا من المحصلين الخ
- ١٤٢ فصل قال الرافضي وكثيرا ما رأينا من يتدين في الباطن بدين الامامية الخ وجوابه
- ١٤٣ فصل قال الرافضي الوجه الخامس في بيان وجوب اتباع مذهب الامامية الخ والجواب من طريقين
- ١٤٧ فصل قال الرافضي مع أنهم ابتدعوا أشياء الخ وجوابه من وجوه
- ١٥١ فصل قال الرافضي وكسح الرجلين الخ وجوابه
- ١٥٣ فصل قال الرافضي وكالمتعتين اللتين ورد بهما القرآن الخ وجوابه
- ١٥٧ فصل قال الرافضي ومنع أبو بكر فاطمة ارثها الخ وجوابه من وجوه
- ١٦٥ فصل قال الرافضي ولما ذكرت فاطمة أن أباه صلى الله عليه وسلم وهبها فداها الخ وجوابه من وجوه
- ١٧٤ فصل قال الرافضي وقد روى عن الجماعة كلهم الخ وجوابه
- ١٧٥ فصل قال الرافضي وسموه خليفة

- رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ  
 وجوابه من وجوه  
 ١٧٩ فصل قال الرافضى وسموا عمر فاروقا  
 ولم يسموا عليا الخ وجوابه  
 ١٨٢ فصل قال الرافضى وأعظموا أمر  
 عائشة الخ وجوابه  
 ١٨٣ فصل قال الرافضى وأذاعت سر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ  
 وجوابه  
 ١٩٨ فصل قال الرافضى وسموها أم  
 المؤمنين ولم يسموا غيرها الخ  
 وجوابه  
 ٢٠١ فصل قال الرافضى مع أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لعن معاوية الخ  
 وجوابه  
 ٢١٤ فصل وأما قول الرافضى وسموه  
 كاتب الوحي الخ وجوابه  
 ٢١٥ فصل قال الرافضى وكان باليمن يوم  
 الفتح الخ وجوابه  
 ٢٢٠ فصل ومما ينبغي أن يعلم أن الامة يقع  
 فيها أمور بالتأويل الخ  
 ٢٢٢ فصل اذا تبين هذا فيقال قول  
 الرافضة من أفسد الاقوال الخ  
 ٢٢٦ فصل قال الرافضى وسموا خالد بن  
 الوليد سيف الله عنا الخ وجوابه  
 ٢٢٩ فصل قال الرافضى ولما قبض النبي

- صلى الله عليه وسلم وأنفسه أبو بكر  
 لقتال أهل اليمامة الخ وجوابه  
 ٢٣٣ وعلم أن طائفة من الفقهاء من  
 أصحاب أبي حنيفة الخ  
 ٢٣٤ فصل قال الرافضى وقد أحسن  
 بعض الفضلاء في قوله شر من ابليس  
 من لم يسبقه في سالف طاعته الخ  
 وجوابه  
 ٢٣٧ فصل قال الرافضى وتعادى بعضهم  
 في التعصب حتى اعتقد امامة يزيد  
 الخ وجوابه  
 ٢٤٦ فصل اذا تبين هذا فنقول الناس في  
 يزيد طرفان ووسط الخ  
 ٢٤٧ فصل وصار الناس في قتل الحسين  
 رضى الله عنه ثلاثة أصناف الخ  
 ٢٤٨ فصل وصار الشيطان بسبب قتل  
 الحسين رضى الله عنه يحدث للناس  
 بدعتين بدعة الحزن والنوح يوم  
 عاشوراء الخ  
 ٢٥١ فصل قال الرافضى وتوقف جماعة  
 ممن لا يقول بامامته في اعنته الخ  
 وجوابه  
 ٢٥٦ فصل قال الرافضى فليُنظر العاقل  
 أى الفريقين أحق بالامن الخ  
 وجوابه

## ( فهرست )

كتاب موافقة صريح المعقول لصريح المنقول الذي  
بهامش منهج السنة لابن تيمية

صفحة	صفحة
٢	فصل ونحن ننسبه على دلالة السمع
	على أفعال الله تعالى الخ
٨٠	فصل وقد ذكر أبو عبد الله الرازي
	والآمدى الخ
١٠٧	قال الرازي وعلى أن الصفة أما
	حقيقة عارية عن الإضافة أو حقيقة
	يلزمها إضافة الخ
١١٥	فصل وقد استدل بعضهم على النفي
	بدليل آخر الخ
١١٩	فصل وقد عارض بعضهم الرازي فيما
	ذكره الخ
١٢٨	فصل وأما قول عبد العزيز
١٧٩	حجج الإمام الرازي على حدوث
	الاجسام وكلام الأرموى معه

( تمت )

## الجزء الثاني

من

كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة والقدرية  
تصنيف الامام الهمام ومقتدى العلماء الاعلام خاتمة  
المجتهدين وسيف السنة المسلول على المبتدعين  
شيخ الاسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن  
عبد الحليم الشهير بابن تيمية الحراني  
الدمشقي الحنبلي المتوفى  
سنة ٧٢٨ نفع  
الله به آمين

---

(وبهامشه الكتاب المسمى ببيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول)  
للمؤلف المذكور

---

( الطبعة الاولى )

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية  
سنة ١٣٢١ هجرية  
(بالقسم الادبي)

ونحن ننبه على دلالة السمع على أفعال الله تعالى الذي به تنقطع الفلاسفة الدهرية ويتبين به مطابقة العقل للشرع ولأرباب أن دلالة تظاهر السمع ليس فيها نزاع لكن الذين يخالفون دلالة يدعون أنها دلالة تاهرة لا قاطعة والدلالة العقلية القاطعة خالفها فاصل الدلالة متفق عليه فنقول معلوم بالسمع اتصاف الله تعالى بالأفعال الاختيارية القائمة به كالاستواء إلى السماء والاستواء على العرش والقبض والطي والانبيا والمجى والنزول ونحو ذلك بل والخلق والاحياء والامانة فان الله تعالى وصف نفسه بالأفعال اللازمة كالاستواء والأفعال المتعدية كالخلق والفعل المتعدى مستلزم للفعل اللازم فان الفعل لا بد له من فاعل سواء كان متعبدا إلى مفعول أو لم يكن والفاعل لا بد له من فعل سواء كان فعله مقتضرا عليه أو متعبدا إلى غيره والفعل المتعدى إلى غيره لا يتعدى حتى يقوم بفاعله إذ كان لا بد من الفاعل وهذا معلوم سمعا وعقلا أما السمع فان أهل اللغة العربية التي نزل بها القرآن بل وغيرهما من اللغات متفقون على أن الإنسان إذا قال قام فلان وقعد وقال أكل فلان الطعام وشرب الشراب فانه لا بد أن يكون في الفعل المتعدى إلى المفعول به ما في الفعل اللازم وزيادة أذ كلتا الجملتين فعلية وكلاهما فيه فعل وفاعل والثانية

(فصل) قال الرافضى ومنها الخيام الانبياء وانقطاع حجهم لان النبي اذا قال للكافر آمن بى وصدقتى يقول له قل الذي بعثك يخلق في الايمان أو القدرة المؤثرة فيه حتى أتمكن من الايمان وأؤمن بك والافكيف تكفى الايمان ولا قدرة لى عليه بل خلق في الكفر وأنا لا أتمكن من مقاهرة الله تعالى فينقطع النبي ولا يتمكن من جوابه \* فيقال هذا مقام يكترخوض النفوس فيه فان كثيرا من الناس إذا أمر بما يجب عليه تعطل بالقدر وقال حتى يقدر الله ذلك أو يقدرنى الله على ذلك أو حتى يقضى الله ذلك وكذلك إذا نهى عن فعل ما حرم الله قال الله قضى على بذلك أى خيله لى ونحو هذا الكلام والاحتجاج بالقدر حجة باطلة داحضة بانفاق كل ذى عقل ودين من جميع العالمين والمحتج به لا يقبل من غيره مثل هذه الحجة إذا احتج بها فى ظلم ظلمه اياه وترد ما يجب عليه من حقوقه بل يطلب منه ما له عليه ويعاقبه على عدوانه عليه وانما هو من جنس شبهة السوفسطائية التي تعرض في العلوم فكما أنك تعلم فسادها بالضرورة وان كانت تعرض كثيرا لكثير من الناس حتى قد يشك في وجود نفسه وغير ذلك من المعارض الضرورية فكذلك هذا يعرض في الاعمال حتى يظن انها شبهة في اسقاط الصدق والعدل الواجب وغير ذلك وابطاحة الكذب والظلم وغير ذلك ولكن تعلم القلوب بالضرورة أن هذه شبهة باطلة ولهذا لا يقبلها أحد عند التحقيق ولا يحتج بها أحد الامع عدم علمه بالحجة بما فعله فاذا كان معه علم بان ما فعله هو المصلحة وهو المأمور وهو الذى ينبغي فعله لم يحتج بالقدر وكذلك اذا كان معه علم بان الذى لم يفعله ليس عليه أن يفعله أو ليس بمصلحة أو ليس هو مأمور به لم يحتج بالقدر بل اذا كان متبعا لهواه بغير علم احتج بالقدر ولهذا الما قال المشركون لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا حرمنا من

امتازت بزيادة المفعول فكما أنه في الفعل اللازم معناه فعل وفاعل في الجملة المتعدية معناه أيضا فعل وفاعل وزيادة مفعول شئ به ولو قال قائل الجملة الثانية ليس فيها فعل قائم بالفاعل أو لا لكان كلامه معلوم الفساد بل يقال هذا الفعل تعلق بالفاعل أو لا كتعلق قام

وتعد ثم تعدى الى المفعول فيه ما في الفعل اللازم وزيادة التعدى وهذا واضح لا يبتازع فيه اثنان من أهل اللسان فقوله تعالى هو الذي خلق السموات والارض في ستة أيام ثم استوى على العرش تضمن (٣) فعلى أولهما تعدى الى المفعول به والثاني مقتصر

لا يتعدى وإذا كان الثاني وهو قوله تعالى ثم استوى فعلا متعلقا بالفعل فقوله خلق كذلك بلا نزاع بين أهل العربية ولو قال قائل خلق لم يتعلق بالفعل بل نصب المفعول به ابتداء كان جاعلا بل في خلق ضمير يعود الى الفاعل كما في استوى وأما من جهة العقل فن يجوز أن يقوم بذات الله تعالى فعل لازم كالحيى والاستواء ونحو ذلك لم يمكنه أن يمنع قيام فعل يتعلق بالخلق كالخلق والبعث والامانة والاحياء كما أن من جوز أن تقوم به صفة لا تتعلق بالغير كالحياة لم يمكنه أن يمنع قيام الصفات المتعلقة بالغير كالعلم والقدر والسمع والبصر وله ذلك لم يقل أحد من العقلاء باثبات أحد الضربين دون الآخر بل قد ثبتت الأفعال المتعدية القائمة به كالخلق من ينزع في الأفعال اللازمة كالحيى والائتمان وأما العكس فما علمت به قائلا وإذا كان كذلك كان حدوث ما حدثه الله تعالى من المخلوقات تابعا لما يفعله من أفعاله الاختيارية القائمة بنفسه وهذه سبب الحدوث والله تعالى حي قيوم لم يزل موصوفا بأنه يتكلم بما يشاء فعال لما يشاء وهذا قد قاله العلماء الاكابر من أهل السنة والحديث ونقلوه عن السلف والأئمة وهو قول طوائف كثيرة من أهل الكلام والفلسفة المتقدمين والمتأخرين بل هو قول جمهور المتقدمين من الفلاسفة وعلى هذا

شئ قال الله تعالى هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن وان أنتم الا تحرصون قل فله الحجة البالغة فلو شاء لهذاكم أجعين فان هؤلاء المشركين يعلون بفطرتهم وعقولهم أن هذه الحجة واضحة وباطلة فان أحدهم لو ظلم الآخر أخرج في ماله أو فرج امرأته أو قتل ولده أو كان مضرا على الظلم فبهاه الناس عن ذلك فقال لو شاء الله لم أفعل هـ ذالم يقبلوا منه هذه الحجة ولا هو يقبلها من غيره وانما يحتج بها المحتج دفعا للوم بلا وجه فقال الله لهم هل عندكم من علم فتخرجوه لنا بان هذا الشرك والتحريم من أمر الله وأنه مصلحة ينبغي فعله ان تتبعون الا الظن فانه لا علم عندكم بذلك ان تظنون ذلك الاظنا وان أنتم الا تحرصون وتفترون فعدتكم في نفس الامر ظنكم وخرصكم ليس في عدتكم في نفس الامر كون الله شاء ذلك وقدره فان مجرد المشيئة والقدر لا تكون عمدة لاحد في الفعل ولا حجة لاحد على أحد ولا عذر لاحد اذ الناس كلهم مشتركون في القدر فلو كان هذا حجة وعمدة لم يحصل لفرق بين العادل والظالم والصادق والكاذب والعالم والجاهل والبر والفاجر ولم يكن فرق بين ما يصلح الناس من الاعمال وما يفسدهم وما ينفعهم وما يضرهم وهؤلاء المشركون المحتجون بالقدر على ترك ما أرسل الله به رسوله من توحيد والايان به لو احتج به بعضهم على بعض في سقوط حقوقه ومخالفة أمره لم يقبله منه بل كان هؤلاء المشركون يذم بعضهم بعضا ويعادى بعضهم بعضا ويقاثل بعضهم بعضا على فعل من يريد ترك الحقهم أو ظلمهم فلما جاءهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يدعوهم الى حق الله على عباده وطاعة أمره احتجوا بالقدر فصاروا يحتجون بالقدر على ترك حق ربهم ومخالفة أمره بما لا يقبلونه ممن ترك حقهم وخالف أمرهم وفي الصحيحين عن معاذ بن جبل رضى الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا معاذ بن جبل أتدري ما حق الله على عباده حقه على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا أتدري ما حق العباد على الله اذ فعلوا ذلك حقهم عليه أن لا يعذبهم فالاحتجاج بالقدر حال أهل الجاهلية الذين لا علم عندهم بما يفعلون ويتكلمون ان يتبعون الا الظن وان هم الا يحرصون وهم انما يحتجون به في ترك حق ربهم ومخالفة أمره لافي ترك ما يرونه حق الله ولا في مخالفة أمرهم ولهذا تجد المحتجين والمستندين اليه من النسك والصوفية والفقهاء والعامة والجنود والفقهاء وغيرهم يفرعون اليه عند اتباع الظن وما تهوى النفس فلو كان معهم علم وهدى لم يحتجوا بالقدر أصلا بل يعتمدون عليه لعدم الهدى والعلم وهذا أصل شريف من اعتنى به علم منشأ الضلال والنقي لكثير من الناس ولهذا تجد المشايخ والصالحين المتبعين للأمر والنهي كثيرا يوصون أتباعهم بالعلم بالشرع فان كثيرا ما يعرض لهم ارادات في أشياء ومحبة لها فيتبعون فيها أهواءهم طائنين أنها دين الله تعالى وليس معهم الا الظن والذوق والوجدان الذي يرجع الى محبة النفس و ارادتها فيحتجون تارة بالقدر وتارة بالظن والحرص وهم متبعون أهواءهم في الحقيقة فاذا اتبعوا العلم وهو ما جاء به الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم خرجوا عن الظن وما تهوى النفس واتبعوا ما جاءهم من ربهم وهو الهدى كما قال تعالى فاما يا أيها الذين آمنوا فليستعوا الهدى فليضلوا وليسبقوا وقد ذكر الله تعالى هذا المعنى عن المشركين في سورة الانعام والنحل والزخرف كما قال تعالى وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم ما لهم بذلك من علم ان هم الا يحرصون فتبين أنه لا علم لهم بذلك ان هم الا يحرصون

في زول الاشكال ويكون اثبات خلق السموات انما يتم بما جاء به الشرع ولا يمكن القول بحدوث العالم على أصل نفاة الأفعال الذين يزعمون أن العقل قد دل على نفيها ويقدمون هذا الذي هو عندهم دليل على ما جاء به الكتب والسنة والعقل عند التحقيق

يبطل هذا القول ويوافق الشرع فإنه اذا تبين أن القول بنفيه يمتنع معه القول بمحدوث شيء من الحوادث لا العالم ولا غيره والحوادث مشهودة كان العقل قد دل على صحة ما جاء به الشرع (٤) في ذلك والله سبحانه موصوف بصفات الكمال منزوعة عن النقائص وكل كمال

وصفه بالخلق من غير استلزامه لنقص فالتخلق أحق به من كل نقص نزعه عنه الخلق فالتخلق أحق بان ينزعه عنه والفعل صفة كمال لا صفة نقص كالكلام والقدرة وعدم الفعل صفة نقص كعدم الكلام وعدم القدرة فدل العقل على صحة ما دل عليه الشرع وهو المطلوب وكان الناس قبل أبي محمد بن كلاب صنفين فأهل السنة والجماعة يثبتون ما يقوم بالله تعالى من الصفات والافعال التي يشاؤها ويقدر عليها والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكروها هذا وهذا فثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به ونفى أن يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقد رتبته من الافعال وغيرها ووافقته على ذلك أبو العباس القلانسي وأبو الحسن الأشعري وغيرهما وأما الحارث المحاسبي فكان ينتسب الى قول ابن كلاب ولهذا أمر أحد بجهرة وكان أحد يحذر عن ابن كلاب وأتباعه ثم قيل عن الحارث انه رجع عن قوله وقد ذكر الحارث في كتاب فهم القرآن عن أهل السنة في هذه المسئلة قولين ورجع قول ابن كلاب وذكر ذلك في قول الله تعالى وقل اعلموا فسيرى الله علمكم ورسوله والمؤمنون وأمثال ذلك وأئمة السنة والحديث على اثبات النوعين وهو الذي ذكره عنهم من نقل مذهبهم كعرب الكرماني وعثمان ابن سعيد الدارمي وغيرهما بل صرح هؤلاء بلفظ الحركة وان

وقال في سورة الانعام قل لله الحجة البالغة أي بارسال الرسل وانزال الكتب كما قال تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ثم أثبت القدر بقوله فلو شاء لهذاكم أجعين فثبت الحجة الشرعية وبين المشيئة القدرية وكلاهما حق وقال في النحل وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء لنحن ولا آبائنا ولا حرمنا من دونه من شيء كذلك فعل الذين من قبلهم فهل على الرسل الا البلاغ المبين فبين سبحانه وتعالى أن هذا الكلام تكذيب للرسل فيما جاؤهم بدليس حجة لهم فلو كان حجة لاحتج به على تكذيب كل صدق وفعل كل ظلم ففي فطرة بني آدم انه ليس حجة مهيجة بل من احتج به احتج لعدم العلم واتباع الظن كفعل الذين كذبوا الرسل بهذه المدافعة بل الحجة البالغة لله بارسال الرسل وانزال الكتب كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا أحد أحب اليه العذر من الله من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين ولا أحد أحب اليه المدح من الله من أجل ذلك مدح نفسه ولا أحد أغبر من الله من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن فبين أنه سبحانه يحب المدح وأن يعذر ويغض الفواحش فيحب أن يمدح بالعدل والاحسان وأن لا يوصف بالظلم ومن المعلوم أنه من قدّم الى أتباعه بان افعلوا كذا ولا تفعلوا وبين لهم وأزاح علتهم ثم تعدوا حدوده وأفسدوا أمورهم كان له أن يعذبهم وينقم منهم فاذا قالوا أليس الله قدّر علينا هذا لو شاء الله ما فعلنا هذا قيل لهم أأنتم لا حجة لكم ولا عندكم ما تعدّون به يبين أن ما فعلتموه كان حسناً وكنتم معذورين فيه فهذا الكلام غير مقبول منكم وقد قامت الحجة عليكم بما تقدم من البيان والاعذار ولأن ولي أمر أعطي قوما لا يوصلوه الى بلد فسافروا به وتركوه في البرية ليس عنده أحد وباوفاي مكان بعيد منه وكان ولي الامر قد أرسل جنده ليعزروا بعض الاعداء فاجتازوا تلك الطريق فرأوا ذلك المال فظنوه لقطة ليس له أحد فأخذوه وذهبوا الى مكان يحسن منه أن يعاقب الاولين لتفريطهم وتضييعهم حفظ ما أمرهم به ولو قالوا له أنت لم تعلمنا أنك تبعث بعدنا جندا حتى يخرزنا المال منهم قال هذا لا يجب علي ولو فعلته لكان زيادة عانة لكم لكن كان عليكم أن تحفظوا ذلك كما تحفظون الودائع والامانات وكانت حجة عليهم قائمة ولم يكن يدعي فيهم ظالما وان كان لم يعنهم بالاعلام بذلك الجند لكن عمل المصلحة في ارسال الاولين والآخرين والله سبحانه وتعالى وله المثل الاعلى حكم عدل في كل ما جعله ولا يخرج شيء عن مشيئته وقدرته فاذا أمر الناس بحفظ الحدود واقامة الفرائض لمصلحة كان ذلك من احسانه اليهم وتعرفهم ما ينفعهم وادخلهم أموراً أخرى فاذا فرطوا واعتمدوا بسبب خلقه الامور الاخرى كان عادلا حكا في خلق هذا وخلق هذا والامر بهذا والامر بهذا وان كان لم يعد الاولين بزيادة يحترسون بهامن التفريط والعدوان لاسيما مع علمه بان تلك الزيادة لو خلقها للزم منها تفويت مصلحة أرجح فان الضدين لا يجتمعان (والمقصود هنا) أنه لا يحتاج أحد بالقدر الى حجة تعليل لعدم اتباع الحق الذي بينه العلم فان الانسان حي حساس متحرك بالارادة ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أصدق الاسماء الحارث وهمام فالحارث الكاسب العامل والهمام الكثير الهم والهم مبدأ الارادة والقصد فكل انسان حارث همام وهو المتحرك بالارادة وذلك لا يكون الا بعد الحس والشعور فان الارادة مسبقة بالشعور بالمراد فلا يتصور ارادة

ذلك هو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين وذكر حرب الكرماني أنه قول من لقيه من أئمة السنة ولا كاجد بن حنبل واسحق بن راهويه وعبد الله بن الزبير الجدي وسعيد بن منصور وقال عثمان بن سعيد وغيره ان الحركة من لوازم الحياة



فكل حي متحرك وجعلوا في هذا من أقوال الجهمية نفاة الصفات الذين اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديد عيهم وطائفة أخرى من السلفية كنعيم بن حماد الخراساني والبخاري صاحب الصحيح وأبي بكر بن (هـ) خزيمة وغيرهم كابي عمر بن عبد البر وأمثلة يشنون

المعنى الذي يثبت هؤلاء ويسمون ذلك فعلا ونحوه لكن يمتنعون عن إطلاق لفظ الحركة لكونه غير مأثور وأصحاب أحد منهم من يوافق هؤلاء كابي بكر بن عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطنة وأمثلة هما ومنهم من يوافق الأولين كابي عبد الله بن حامد وأمثلة ومنهم طائفة ثالثة كالتميمي وابن عقيل وابن الزاغوني وغيرهم يوافقون النفاة من أصحاب ابن كلاب وأمثلة هم ولما كان الأثبات هو المعروف عند أهل السنة والحديث كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهم من العلماء الذين أدرتهم الامام محمد بن اسحق بن خزيمة كان المستقر عنده ما تلقاه عن أئمة من أن الله تعالى لم يزل متكلماً اذا شاء وأنه يتكلم بالكلام الواحد مرة بعد مرة وكان له أصحاب كابي على الثقفي وغيره تلقوا طريقة ابن كلاب فقام بعض المعتزلة وألقي الى ابن خزيمة سر قول هؤلاء وهو أن الله لا يوصف بأنه يقدر على الكلام اذا شاء ولا تعلق ذلك بعيشته فوق عين ابن خزيمة وغيره وبينهم في ذلك نزاع حتى أظهر ووافقهم له فيما لانزع فيه وأمر ولادة الامر بتأديهم لمخالفتهم له وصار الناس خربين فالجمهور من أهل السنة وأهل الحديث معه ومن وافق ابن كلاب معه حتى صار بعده علماء ينسبون وغيرهم خربين فالخامس أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو

ولاحب ولا شوق ولا اختيار ولا طلب الابعاد الشعور وما هو من جنسه كالخس والعلم والسمع والبصر والشم والذوق واللمس ونحو هذه الامور فهذا الادراك والشعور هو مقدمة الارادة والحب والطلب والحي مفطور على حب ما ينفعه ويلاعه وبغض ما يكرهه ويضره فاذا تصور الشيء الملائم النافع اراده وأحبه وان تصور الشيء الضار أبغضه ونفر عنه لكن ذلك التصور قد يكون علماً وقد يكون ظناً وخرصاً فاذا كان عالماً بان مراده هو النافع وهو المصلحة وهو الذي يلاعه كان على الهدى والحق واذا لم يكن معه علم بذلك كان متبعاً للظن وما نهوى نفسه فاذا جاء العلم والبيان بان هذا ليس مصلحة أخذ ينجح بالقدر حجة لدنو تفرج لاجحة اعتماد على الحق والعلم فلا ينجح أحد في باطنه أو ظاهره بالقدر الا لعدم العلم بما هو عليه الحق واذا كان كذلك كان من احتج بالقدر على الرسل مقرباً بان ما هو عليه ليس معه به علم وانما يتكلم بغير علم ومن تكلم بغير علم كان مبطلاً في كلامه ومن احتج بغير علم كانت حجته اخصه فاما ان يكون جاهلاً فعليه أن يتبع العلم واما ان يكون قد عرف الحق واتبع هواه فعليه أن يتبع الحق ويدع هواه فتبين أن المحتج بالقدر متبع لهواه بغير علم ومن أضل من اتبع هواه بغير هدى من الله (وحينئذ الجواب) في هذا المقام من وجوه (أحدها) أن هذا انما يكون انقطاعاً لو كان الاحتجاج بالقدر سائغاً فاما اذا كان الاحتجاج بالقدر باطلاً بطلنا ضرورياً مستقراً في جميع الفطر والعقول لم يكن هذا السؤال متوجهاً ولذلك لم يكن له أن يحتج بمثله هذا ومن طلب دينه على آخر لم يكن له أن يقول ما أعطيك حتى يخلق الله في العطاء ومن أمر عده بشئ لم يكن له أن يقول لا فعله حتى يخلق الله في فعله ومن ابتاع شيئاً وطلب منه الثمن لم يكن له أن يقول لا أقضيه حتى يخلق الله في القضاء أو القدرة على القضاء (وهذا) أمر جبل عليه الناس كلهم مسلمهم وكافرهم مفرهم بالقدر ومنكرهم له ولا يخطر ببال أحد منهم الاعتراض بمثل هذا مع اعترافهم بالقدر واذا كان هذا الاعتراض معروف الفساد في بداية العقول لم يكن لاحد أن يحتج به على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم (الثاني) أن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يقول له أنا نذير لك ان فعلت ما أمرت به تنجو وتسعدت وان لم تفعله عوقبت كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما صعد على الصفا ونادى يا صباحاه فأجابوه فقال أرايتم لو أخبرتكم أن عدواً مصحبكم أكنتم مصدقاً قالوا ما جرت بنا عليك كذبا قال فاني نذير لكم بين يدي عذاب شديد وقال أنا النذير العريان ومن المعلوم أن من أنذر بعدد يقصده لم يقل لنذيره قل لله يخلق في قدرة على الفرار حتى أفر بل يحتج في الفرار والله تعالى هو الذي يعينه على الفرار فهذا الكلام لا يقوله الا مكذب للرسل اذ ليس في الفطرة مع تصديق النذير الاعتلال بمثل هذا واذا كان هذا تكذيباً لحاق به ما حاق بالمكذبين (الوجه الثالث) أن يقول له أنا ليس لي أن أقول لربي هذا الكلام بل على أن أبلغ رسالته وانما على ما جلت عليك ما جلت وليس على الا البلاغ المبين وقد تمت به (الرابع) أن يقول ليس لي ولا لغيري أن يقول له لم تجعل في هذا كذا وفي هذا كذا فان الناس على قولين منهم من يقول انه لاحكمة المحض المشبهة يقول انه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ومنهم من يقول ان له حكمة يقول لم يفعل شيئاً الاحكمة ولم يتركه الا لتفقاء الحكمة فيه واذا كان كذلك لم يكن للعبد أن يقول مثل ذلك ولهذا قال تعالى لا يستل عما يفعل وهم يستلون

عثمان النيسابوري ويحيى بن عمار السجستاني وأبو عبد الله بن منده وأبو نصر السجزي وشيخ الاسلام الانصاري وسعد بن علي الزنجاني وغيرهم معه وأما أبو ذر الهروي وأبو بكر البيهقي وطائفة أخرى فهم مع ابن كلاب وهذه المسئلة كانت المعتزلة تلقبها بمسألة حلول الحوادث



وكانت المعتزلة تقول ان الله منزعه عن الاعراض والابحاض والحوادث والحدود ومقصودهم نفي الصفات ونفي الافعال ونفي مباينته للخلق وعلوه على العرش وكذا يعبرون عن مذاهب (٦) أهل الانبثاق أهل السنة بالعبارة المجملية التي تشعر الناس بفساد المذهب

(الوجه الخامس) أن يقول اعانك على الفعل هو من أفعاله هو فافعله فلحكمة ومالم يفعله فلا تنفقاء الحكمة وأما نفس الطاعة فن أفعالك التي تعود ومصالحها اليك فان أعانك كان فضلا منه وان خذل كان عدلا منه فتكليفك ليس لحاجته الى ذلك ليجتاج الى أعانك كما يأمر السيد عبده بمصلحته فاذا كان العبد غير قادر أعانه حتى يحصل مراد الأمر الذي يعود اليه نفعه بل التكليف ارشاد وهدي وتعريف للعباد ما ينفعهم في المآل والمعاد ومن عرف أن هذا الفعل ينفعه وهذا الفعل يضره وأنه محتاج الى ذلك الذي ينفعه لم يمكنه أن يقول لا أفعل الذي أنا محتاج اليه وهو ينفعه حتى يخلق في الفعل بل مثل هذا يخضع ويذل لله حتى يعينه على فعل ما ينفعه كالموكل هذا العبد وقد قصدك أو هذا السبع أو هذا السيل المخدر فانه لا يقول لأهرب وأتخلص حتى يخلق الله في الهرب بل يحصر على الهرب ويسأل الله الاعانة على ذلك ويفتر منه اذا عجز وكذلك اذا كان محتاجا الى طعام أو شراب أو لباس فانه لا يقول لا أكل ولا أشرب ولا ألبس حتى يخلق في ذلك بل يريد ذلك ويسعى فيه ويسأل الله تيسيره عليه فالفطرة مجبولة على حب ما تحتاج اليه ودفع ما يضرها وأنها تستعين بالله على ذلك وهذا موجب الفطرة التي فطر الله عليها عباده واجابها ذلك ولهذا أمر الله العباد أن يسألوا الله أن يعينهم على فعل ما أمر (الوجه السادس) أن يقال مثل هذا الكلام اما أن يقول من يريد الطاعة ويعلم أنها تنفعه أو من لا يريد ها ولا يعلم أنها تنفعه وكلاهما تمتنع منه أن يقول مثل هذا الكلام أما الاول فن أراد الطاعة وعلم أنها تنفعه أطاع قطعاً اذا لم يكن عاجزاً فان نفس الارادة الجازمة للطاعة مع القدرة توجب الطاعة فانها مع وجود القدرة والداعي التام توجب وجود المقدور فاذا كانت الطاعة بالكلام بالشهادتين فن أراد ذلك ارادة جازمة ففعله قطعاً لوجود القدرة والداعي التام ومن لم يفعله علم أنه لا يريد فان كان لا يريد الطاعة فبمتنع أن يكون يطلب من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخلقها الله فيه كان يريد الها فلا يتصور أن يقول مثل ذلك الامر يد ولا يكون يريد الطاعة المقدور الا ويفعلها وهذا يظهر (الوجه السابع) وهو أن يقال أنت متمكن من الايمان قادر عليه فلماذا ردت فعلته وانما لم تؤمن لعدم ارادته لا لجهلك وعدم قدرتك عليه وقد بينا أن القدرة التي هي شرط في الامر تكون موجودة قبل الفعل في المطيع والعاصي وتكون موجودة مع الامر في المطيع بخلاف المختصة بالمطيع فانها لا توجد الا مع الفعل وقد بينا أن من جعل القدرة نوعاً واحداً ما مقارناً للفعل واما ما بقا عليه خطأ هذا اذا عني باحد النوعين مجموع ما يستلزم الفعل كما هو اصطلاح كثير من النظار وأما اذا لم يرد بالقدرة الا المصحح فهي نوع واحد فان للناس في القدرة هل هي مع الفعل أو قبله أقوالاً أحدها أنها لا تكون الا مع الفعل وهذا بناء على أنها المستلزمة للفعل وتلك لا تكون الا معه وقد سبق أيضاً أن القدرة عرض والعرض لا يبق زمانين والثاني لا تكون الا قبله بناء على أنها المصححة فقط وأنها لا تكون مقارنة الثالث أنها تكون قبله ومعها وهذا أصح الأقوال ثم من هؤلاء من يقول يقول القدرة نوعان مصححة ومستزمنة فالمصححة قبله والمستزمنة معه ومنهم من يقول بل القدرة هي المصححة فقط وهي تكون معه وقبله وأما الاستلزام فانهما يحصل بوجود الارادة مع

فانهم اذا قالوا ان الله منزعه عن الاعراض لم يكن في ظاهر هذه العبارة ما ينكر لان الناس يفهمون من ذلك أنه منزعه عن الاستحالة والفساد كالأعراض التي تعرض لبني آدم من الامراض والاسقام ولا ريب أن الله منزعه عن ذلك ولكن مقصودهم أنه ليس له علم ولا قدرة ولا حياة ولا كلام قائمه ولا غير ذلك من الصفات التي يسمونها هم أعراضاً وكذلك اذا قالوا ان الله منزعه عن الحدود والاحياز والجهات أو هموا الناس أن مقصودهم بذلك أنه لا تحصره الخلوقات ولا تحوزه المصنوعات وهذا المعنى صحيح ومقصودهم انه ليس مبايناً للخلق ولا منفصلاً عنه وأنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش اله وان محمداً لم يعرج به اليه ولم ينزل منه شيء ولا يصعد اليه شيء ولا يتقرب اليه شيء ولا يتقرب الى شيء ولا ترفع اليه الايدي في الدعاء ولا غيره ونحو ذلك من معاني الجهمية واذا قالوا انه ليس بجسم أو هموا الناس أنه ليس من جنس الخلوقات ولا مثل أبدان الخلق وهذا المعنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك أنه لا يرى ولا يتكلم بنفسه ولا يقوم به صفة ولا هو مباين للخلق وأمثال ذلك واذا قالوا لا تحله الحوادث أو هموا الناس أن مرادهم أنه لا يكون محلاً للتغيرات والاستحالات ونحو ذلك من الاحداث التي تحدث للخلوق فيتحيلهم وتفسدهم وهذا

معنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك أنه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسه ولا له كلام ولا فعل يقوم به يتعلق بعيشته القدرة وقدرته وأنه لا يقدر على استواء أو نزول أو اتیان أو مجيء وأن الخلوقات التي خلقها لم يكن منه عند خلقها فعل أصلاً بل عين الخلوقات

هي الفعل ليس هناك فعل ومفعول وخالق ومخلوق بل المخلوق عين الخلق والمفعول عين الفعل ونحو ذلك وابن كلاب ومن اتبعه وافقوهم على هذا وخالفوهم في اثبات الصفات وكان ابن كلاب والحارث المحاسبي وأبو (٧) العباس القلانسي وغيرهم يثبتون مبانة الخالق

للمخلوق وعلوه بنفسه فوق المخلوقات وكان ابن كلاب وأتباعه يقولون ان العلو على المخلوقات صفة عقلية تعلم بالعقل وأما استواؤه على العرش فهو من الصفات السمعية الخبرية التي لا تعلم الا بالخبر وكذلك الاشعري يثبت الصفات بالشرع تارة وبالعقل أخرى ولهذا يثبت العلو ونحوه مما تنفيه المعتزلة ويثبت الاستواء على العرش ورتب على من تأوله بالاستيلاء ونحوه مما لا يختص بالعرش بخلاف أتباع صاحب الارشاد فانهم سلكوا طريقا معتزلة فلم يثبتوا الصفات الا بالعقل وكان الاشعري وأئمة أصحابه يقولون انهم يحتجون بالعقل لما عرف ثبوته بالسمع فالشرع هو الذي يعتمد عليه في أصول الدين والعقل عاضده معاون فصار هؤلاء يسلكون ماسلكه أهل الكلام من المعتزلة ونحوهم فيقولون ان الشرع لا يعتمد عليه فيما وصف الله به وما لا يوصف وأما يعتمد في ذلك عندهم على عقلهم ثم ما لم يثبت اما أن ينفوه واما أن يقفوا فيه ومن هنا طمع فيهم المعتزلة وطمعت الفلاسفة في الطائفتين باعراض قلوبهم عما جاء به الرسول وطلب الهدى من جهته وجعل هؤلاء يعارضون بين العقل والشرع كفعل المعتزلة والفلاسفة ولم يكن الاشعري وأئمة أصحابه على هذا بل كانوا موافقين لاسرار أهل السنة في وجوب تصديق ما جاء به الشرع مطلقا والقدح فيما يعارضه ولم يكونوا يقولون انه لا يرجع الى السمع في الصفات ولا يقولون الادلة السمعية لا تنفذ اليقين بل كل هذا ما أحدثه المتأخرون الذين مالوا الى الاعتزال والفلسفة من أتباعهم وذلك لان الاشعري صرح بان تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم

القدرة لانفس ما يسمى قدرة والارادة ليست جزأ من مسمى القدرة وهو القول الموافق للغة القرآن بل ولغات سائر الامم وهو اوضح الاقوال (وحيث قد نقول) أنت قادر متمكن خلق فيك القدرة على الايمان ولكن أنت لا تريد الايمان فان قال قل له يجعلني مريدا للايمان قل له ان كنت تطلب منه ذلك فانت مريد للايمان وان لم تطلب ذلك فانت كاذب في قولك قل له يجعلني مريدا للايمان فان قال فكيف يأمرني بما لم يجعلني مريدا له لم يكن هذا طلبا للارادة بل كان هذا انحصارا وهذا ليس على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بل ولا في ترك جوابه انقطاع فان القدر ليس لاحد أن يحتاج به (الوجه الثامن) أن يقال كل من دعاه غيره الى فعل وأمر به فلا يخلو أن يكون مقربا بان الله خالق أفعال العباد وادبتهم وأنهم لا يفعلون الا ما شاءه أو هم يجذبون ارادة أنفسهم بلا ارادته فان كان من القسم الاول فهو يقربان كل ظالم له أو غيره قد خلقت ارادته الظلم فظلم وهو لا يذير الظالم في ذلك فيقال له أنت مقربان مثل هذا ليس بجعة لمن خالف ما أمر به كائنا ما كان فلا يسوغ ذلك الاحتجاج وان كان منكرا للقدرة امتنع أن يحتاج به هذا فثبت أن الاحتجاج بالقدرة لا مقام الرسل لا يجوز لا على قول هؤلاء ولا على قول هؤلاء فان قال قائل المدعى ليس له مذهب يعتقد به بل هو ساذج قيل له هب أن الامر كذلك ففي نفس الامر اما أن يكون قول هؤلاء واما أن يكون قول هؤلاء وعلى التقديرين فالاحتجاج بالقدر باطل فثبت بطلان الاحتجاج به باتفاق الطائفتين المثبتة والنفاة (الوجه التاسع) أن يقال مقصود الرسالة هو الاخبار بالعذاب لمن كذب وعصى كما قال موسى وهرون عليهما السلام لفرعون لما نادى أوحى النيران العذاب على من كذب وتولى وحيث قد اذنا قال هو خلق في الكفر ولم يخلق في ارادة الايمان قيل له هذا لا يناقض وقوع العذاب بمن كذب وتولى فان كان لم يخلق فيك الايمان فانت ممن يعاقبه وان جعلك مؤمنا فانت ممن أسعده ونحن رسل مبلغون لك منذرون لك فقد حصل مقصود الرسالة وبلغ البلاغ المبين وانما المكافئ يخاصم ربه حيث أمره بما لم يعنه عليه وهذا لا يتعلق بالرسول ولا يضره والله سبحانه وتعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسألون (الوجه العاشر) أن يقال هذا السؤال وارد على المصنف وعلى غيره من محققي المعتزلة والرافضة الذين اتبعوا أبا الحسين البصري حيث قال انه مع وجود الداعي والقدرة يجب وجود الملة ودور ذلك أن الله خلق الداعي في العبد وقول أبي الحسين ومتبعيه في القدر هو قول محقق أهل السنة الذين يقولون ان الله خلق قدرة العبد وارادته وذلك مستلزم لحقيقة فعل العبد ويقولون ان العبد فاعل لفعله حقيقة والله سبحانه جعله فاعلا له محذاه وهذا قول جماهير أهل السنة من جميع الطوائف وهو قول كثير من أصحاب الاشعري كابى اسحق الاسفرائيني وأبي المعالي الجويني الملقب بامام الحرمين وغيرهم واذا كان هذا قول محققي المعتزلة والشيعة وهو قول جمهور أهل السنة وأئمتهم بقي الخلاف بين القدرية الذين يقولون ان الداعي يحصل في قلب العبد بلا مشيئة من الله ولا قدرة وبين الجهمية المجبرة الذين يقولون ان قدرة العبد لا تأثر لها في فعله بوجه من الوجوه وان العبد ليس فاعلا لفعله كما يقول ذلك الجهم بن صفوان امام المجبرة ومن اتبعه وان أثبت أحدهم كسبلا بعقل كما أثبت الاشعري ومن وافقه وان كان هذا النزاع في هذا الاصل بين القدرية النفاة لكون الله يعين المؤمنين

مطلقا والقدح فيما يعارضه ولم يكونوا يقولون انه لا يرجع الى السمع في الصفات ولا يقولون الادلة السمعية لا تنفذ اليقين بل كل هذا ما أحدثه المتأخرون الذين مالوا الى الاعتزال والفلسفة من أتباعهم وذلك لان الاشعري صرح بان تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم

ليس موقوفا على دليل الاعراض وان الاستدلال به على حدوث العالم من البدع المحرمة في دين الرسل وكذلك غيره ممن وافقه على نفي الافعال القائمة به قد يقول ان هذا الدليل دليل الاعراض (٨) صحيح لكن الاستدلال به بدعة ولا حاجة اليه فهو لا يقولون ان دلالة

السمع موقوفة عليه لكن المعتزلة القائلون بان دلالة السمع موقوفة على صحته صرحوا بأنه لا يستدل بأقوال الرسول على ما يجب ويتبع من الصفات بل ولا الافعال وصرحوا بأنه لا يجوز الاحتجاج على ذلك بالكتاب والسنة وان وافق العقل فكيف اذا خالفه وهذه الطريقة هي التي سلكها من وافق المعتزلة في ذلك كصاحب الارشاد وأتباعه وهؤلاء يردون دلالة الكتاب والسنة تارة بصريح حجتهم وان علمنا امراد الرسول فليس قوله مما يجوز أن يحتج به في مسائل الصفات لان قوله انما يدل بعد ثبوت صدقه الموقوف على مسائل الصفات وتارة يقولون انما يدل لاننا نعلم مرادهم بطرق الاحتمالات الى الدلالة السمعية وتارة يطعنون في الاخبار بهذه الطرق الثلاث التي وافقوا فيها الجهمية ونحوهم من المتدعة أسقطوا بها حرمة الكتاب والرسول عندهم وحرمة الصحابة والتابعين لهم باحسان حتى يقولوا انهم لم يحققوا أصول الدين كما حققنا هاهنا وعما اعتدروا عنهم بانهم كانوا مشتهين بالجهاد ولهم من جنس هذا الكلام الذي يوافقون به الرافضة ونحوهم من أهل البدع ويخالفون به الكتاب والسنة والاجماع مما ليس ههنا موضع بسطه وانما نبين على أصول دينهم وحقائق أقوالهم وغاياتهم وانهم يدعون في أصول الدين المخالفة للكتاب والسنة المعقول والكلام

على الطاعة ويجعل فيهم داعيا اليها ويخصهم بذلك دون الكافرين وبين المجبرة الغلاة الذين يقولون ان العباد لا يفعلون شيئا ولا قدرة لهم على شيء أولهم قدرة لا يفعلون بها شيئا ولا تأثير لها في شيء فكلا القولين باطل مع أن كثير من الشيعة يقولون بقول المجبرة وأما السلف والأئمة القائلون بامامة الخلفاء الثلاثة فلا يقولون لا بهذا ولا بهذا فتبين أن قول أهل السنة القائلين بخلافة الثلاثة هو الصواب وأن من أخطأ من أتباعهم في شيء فخطأ الشيعة أعظم من خطئهم (وهذا السؤال) انما يتوجه على من يستوعج الاحتجاج بالقدر ويقيم عذر نفسه أو غيره اذا عصى بأن هذا مقدر على ويرى أن شهود هذا هو شهود الحقيقة أي الحقيقة الكونية وهؤلاء كثيرون في الناس وفيهم من يدعي أنه من الخاصة العارفين أهل التوحيد الذين فنوا في توحيد الربوبية ويقولون ان العارفين في شهود توحيد الربوبية لم يستحسن حسنة ولم يستفج سيئة ويقول بعضهم من شهد الارادة سقط عنه الامر ويقول بعضهم ان الخضوع عليه السلام انما سقط عنه التكليف لانه شهد الارادة وهذا الضرب كثير في متأخري الشيوخ النسالة والصوفية والفقهاء بل في الفقهاء والامراء والعامة ولا ريب أن هؤلاء شمر من المعتزلة والشيعة الذين يقرون بالامر والنهي وينكرون القدر وبمثل هؤلاء طال اسان المعتزلة والشيعة في المنتسبين الى السنة فان من أقرب الامر والنهي والوعود والوعيد وفعل الواجبات وترك المحرمات ولم يقل ان الله خلق أفعال العباد ولا يقدر على ذلك ولا شاء المعاصي هو قد قصد تعظيم الامر وتنزيه الله تعالى عن الظلم واقامة حجة الله على نفسه لكن ضاق عطشه فلم يحسن الجمع بين قدرة الله التامة وبين مشيئته العامة وخلقه الشامل وبين عذله وحكمته وأمره ونهيته ووعدته وعيده فجعل لله الحمد ولم يجعل له تمام الملك والذين أثبتوا قدرته ومشيئته وخلقه وعارضوا بذلك أمره ونهيته ووعدته وعيده شمر من اليهود والنصارى كما قال هذا المصنف فان قولهم يقتضي إخماد الرسل ونحن انما نرد من أقوال ههنا وغيره ما كان باطلا وأما الحق فعلمنا أن نقبله من كل قائل وليس لاحد أن يرد بدعة بدعة ولا يقابل باطلا بباطل والمنكرون للقدر وان كانوا في بدعة فالمحتجون به على الامر أعظم بدعة وان كان أولئك يشبهون المجوس فهؤلاء يشبهون المشركين المكذبين للرسل الذين قالوا لولاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا أحرمانا من دونه من شيء وقد كان في أواخر عصر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين جماعة من هؤلاء القدرية وأما المحتجون بالقدر على الامر فلا يعرف لهم طائفة من طوائف المسلمين معروفة وانما كثروا في المتأخرين وسموا هذا حقيقة وجعلوا الحقيقة تعارض الشريعة ولم يعيروا بين الحقيقة الدينية الشرعية التي تتضمن تحقيق أحوال القلوب كالاخلاص والصبر والشكر والتوكل والمحبة لله وبين الحقيقة الكونية القدرية التي يؤمن بها ولا يحتج بها على المعاصي لكن يسلم اليها عند المصائب فالعارف يشهد القدر في المصائب فيرضى ويسلم ويستغفر ويتوب من الذنوب والمعاصي كما قال تعالى فاصبر ان وعد الله حق واستغفر لذنبك فالعبد مأمور بان يصبر على المصائب ويستغفر من المعاصي ومن هذا الباب حديث احتجاج آدم وموسى عليهما السلام قد أخرجاه في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه وروى بأسناد جيد عن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اخرج آدم وموسى وفي لفظ ان موسى قال يا رب أرني آدم الذي أخرجنا من الجنة بخطيئته فقال

وكلامهم فيه من التناقض والفساد ما صار عوايه أهل الاحاد فهم من جنس الرافضة لا عقل صريح ولا نقل صحيح موسى بل منتهاهم السفسطة في العقلات والقرمطة في السمعيات وهذا منتهى كل مبتدع خالف شيئا من الكتاب والسنة حتى في المسائل العملية

والقضايا الفقهية ومع ذلك فهم لا يحتاجون من العقليات في أصول الدين الى ما يحتاج اليه المعتزلة فان المعتزلة يزعمون أن النبوة لا تتم الا بقولهم في التوحيد والعدل فيجعلون التكذيب بالقدرة من أصولهم العقلية (٩) وكذلك نفي الصفات وأما هؤلاء فالمشهور عندهم

أنه اذا رويت المجيزة المعتبرة علم بالضرورة أنها تصديق للرسول وانبات الصانع أيضا معلوم بالضرورة أو بمقدمات ضرورية فالعقليات التي يعلم بها صحة السمع مقدمات فلسفية ضرورية بخلاف المعتزلة فانهم طولوا المقدمات وجعلوها نظرية فهم خير من المعتزلة في أصول الدين من وجوه كثيرة وان كان المعتزلة خير منهم من بعض الوجوه وأبو الحسن الأشعري لما رجع عن مذهب المعتزلة سلك طريقة ابن كلاب ومال الى أهل السنة والحديث وانتسب الى الامام أحمد كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها كالابانة والموجز والمقالات وغيرها وكان مختلطا بأهل السنة والحديث كاختلاط المتكلم بهم عزلة ابن عقيل عند متأخريهم لكن الأشعري وأئمة أصحابه أتبع لاصول الامام أحمد وأمثاله من أئمة السنة من مثل ابن عقيل في كثير من أحواله ومن أتبع ابن عقيل كابي الفرج ابن الجوزي في كثير من كتبه وكان القدماء من أصحاب أحمد كابي بكر عبد العزير وأبي الحسن التميمي وأمثلة ما يذكرونه في كتبهم على طريق ذكر الموافق للسنة في الجملة ويذكرون ما ذكره من تناقض المعتزلة وكان بين التميميين وبين القاضي أبي بكر وأمثاله من الائتلاف والتواصل ما هو معروف وكان القاضي أبو بكر يكتب أحيانا في أجوبته في المسائل

موسى أنت أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأسجدك ملائكته لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة فقال له أنت موسى الذي اصطفاك الله بكلامه وكتب لك التوراة بيده (١) فكلم تجد فيها مكتوبا فعصى آدم ربه فغوى قال قبل أن يخلقك بأربعين سنة قال فحج آدم موسى فحج آدم موسى فهذا الحديث ظن طوائف أن آدم احتج بالقدرة على الذنب وأنه حج موسى بذلك فطائفة من هؤلاء يدعون التحقيق والعرفان يحتجون بالقدرة على الذنوب مستدلين بهذا الحديث وطائفة يقولون الاستدلال به سائغ في الآخرة لا في الدنيا وطائفة يقولون هو حجة للخاصة المشاهدين للقدرة دون العامة وطائفة كذبت هذا الحديث كالجاني وغيره وطائفة تأولته تأويلا فاسدا مثل قول بعضهم انها حجة لانه كان قد تاب والقول الآخر انه كان أباه والابن لا يلوم أباه وقال الآخرون الذنب كان في شريعة واللوم في أخرى وهذا كله تعريج عن مقصود الحديث فان الحديث انما تضمن التسليم للقدرة عند المصائب فان موسى لم يلزم آدم لحق الله الذي في الذنب وانما لاسمه لاجل ما لحق الذرية من المصيبة ولهذا قال أربنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة وقال لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة هكذا روي في بعض طرق الحديث وان لم يكن في جميعها وهو حق فان آدم كان قد تاب من الذنب وموسى أعلم بالله من أن يلوم نائبا وهو أيضا قد تاب حيث قال رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي وقال سبحانه انبأ اليك وأنا أول المؤمنين وقال فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة اناهدنا اليك وأيضافا المذنبين من الآدميين كثير فخصيص آدم باللوم دون الناس لا وجه له وأيضافا آدم وموسى أعلم بالله من أن يحتج أحدهما على الذنب بالقدرة ويقبله الآخر فان هذا لو كان مقبولا لكان لابليس الحجة بذلك وأيضافا لقوم نوح وعاد وحمود وفرعون وان كان من احتج على موسى بالقدرة لركوب الذنب قد حجه ففرعون أيضا يحجه وان كان آدم انما احتج موسى لانه دفع اللوم عن الذنب لاجل القدر فيحج بذلك عليه ابليس من امتناعه من السجود لآدم وفي الحقيقة انما احتج على الله هؤلاءهم خصماء الله القدريه الذين يجرون يوم القيامة الى النار يحجتهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد

والآثار المروية في ذم القدرة تتناول هؤلاء أعظم من تتناولها المنكرين للقدرة تعظيما للامر وتنزيها عن الظلم ولهذا يقربون القدرة بالمرجئة بضعف أمر الايمان والوعيد وكذلك هؤلاء القدرة بضعف أمر الله بالايمان والتقوى ووعيده ومن فعل هذا كان ملعونا في كل شريعة كما روي لعنت القدرة والمرجئة على لسان سبعين نبيا والخائضون في القدر بالباطل ثلاثة أصناف المكذبون به والدافعون للامر والنهي والطاعنون على الرب عز وجل بجمعه بين الامر والقدرة هؤلاء شر الطوائف وحكي في ذلك مناظرة عن ابليس والدافعون للامر به

(١) قوله فكلم تجد فيها الخ الذي في مسلم فكلم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق قال موسى بأربعين عاما قال آدم فهل وجدت فيها وعصى آدم ربه فغوى قال نعم قال أفأتلو مني على أن عملت عملا كتبه الله على أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فحج آدم موسى اه كتبه مصححه

(٣ - منهاج ثاني) محمد بن الطيب الحنبلي ويكتب أيضا الأشعري ولهذا توجد أقوال التميميين مقارنة لأقواله وأقوال أمثاله المتبعين لطريقة ابن كلاب وعلى العقيدة التي صنفها أبو الفضل التميمي اعتمد أبو بكر البيهقي في الكتاب الذي صنفه في مناقب الامام

أحمد لما أراد أن يذكر عقيدته وهذا بخلاف أبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطه وأبي عبد الله بن حامد وأمثالهم فانهم مخالفون لأصل قول الكلابية والاشعرى وأئمة أصحابه كابي (١٠) الحسن الطبري وأبي عبد الله بن مجاهد الباهلي والقاضي أبي بكر متفقون

بعدهم في الشر والمكذبون به بعدهم ولا وانت اذا رأيت تغليظ السلف على المكذبين بالقدر فانما ذلك لان الدافعين للامر لم يكونوا يتظاهرون بذلك ولم يكونوا موجودين كثيرين والافهم شمرهم كما أن الروافض شمر من الخوارج في الاعتقاد لكن الخوارج أجراً على السيف والقتال منهم فلاظهار القول ومقاتلة المسلمين جاء فيهم ما لم يحجى فمن هو من جنس المنافقين الذين يقولون بالسنة - ما ليس في قلوبهم فتمين أن آدم احتج على موسى بالقدر من جهة المصيبة التي لحقت به ولحقت الذرية والمصيبة تورث نوعاً من الجزع يقتضي لوم من كان سببها فتمين له أن هذه المصيبة وسببها كان مقدوراً مكتوباً بالعبد ما مور أن يصبر على قدر الله ويسلم لامر الله فان هذا من جملة ما أمره الله به كما قال تعالى ما أصاب من مصيبة الا باذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه قالت طائفة من السلف كابن مسعود هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم فهذا الكلام الذي قاله هذا المصنف وأمثال هذا الكلام يقال لمن احتج بالقدر على المعاصي ثم يعلم أن هذه الحجة باطلة بصريح العقل عند كل أحد مع الايمان بالقدر وبطلان هذه الحجة لا يقتضي التكذيب بالقدر وذلك أن بني آدم مغطورون على احتياجهم الى جلب المنفعة ودفع الضرر ولا يعيشون ولا يصلح لهم دين ولا دنيا الا بذلك فلا بد أن يتأمروا بما فيه محصل منافعهم ودفع مضارهم سواء بعث اليهم رسول أو لم يبعث لكن علمهم بالمنافع والمضار بحسب عقولهم وقصورهم فالرسل صلوات الله تعالى عليهم بعثوا بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها فاتباع الرسل أكمل الناس في ذلك والمكذبون للرسل انعكس الامر في حقهم فصاروا يتبعون المفاسد ويعطون المصالح فهم شر الناس ولا بد لهم مع ذلك من أمور يحبونها وأموار يحبونها وأن يتدافعوا بما يضربهم من الظلم والفواحش ونحو ذلك فلو ظلم بعضهم بعضاً في دمه أو ماله أو حرمة فطلب المظلوم الاقتصار والعقوبة لم يقبل أحد من ذوي العقول احتجاجه بالقدر ولو قال اعذرني فان هذا كان مقدراً على لقاولوا وانت لو فعل بك ذلك فاحتج عليك ظالمك بالقدر لم تقبل منه وقبول هذه الحجة يوجب الفساد الذي لا صلاح معه واذا كان الاحتجاج بالقدر مردوداً في فطر جميع الناس وعقولهم مع أن جماهير الناس مقرون بالقدر علم أن الاقرار بالقدر لا ينافي دفع الاحتجاج به بل لا بد من الايمان به ولا بد من رد الاحتجاج به ولما كان الجدل ينقسم الى حق وباطل والكلام ينقسم الى حق وباطل وكان من لغة العرب أن الجنس اذا انقسم الى نوعين احدهما أشرف من الآخر خصوصاً الاشرف بالاسم الخاص وعبروا عن الآخر بالاسم العام كما في لفظ الجنائز العام والخاص والمباح العام والخاص وذوي الارحام العام والخاص ولفظ الجواز العام والخاص و يطلقون لفظ الحيوان على غير الناطق لاختصاص الناطق باسم الانسان غلبوا في لفظ الكلام والجدل فلذلك يقولون فلان صاحب كلام ومتكلم اذا كان قد يتكلم بلا علم ولهذا ذم السلف أهل الكلام والجدل فاذا لم يكن الكلام بحجة صحيحة لم يكن الجدل لاحتجاج بالحق والقدر من هذا الباب كما في الصحيح عن علي رضي الله عنه قال طرقتني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفاطمة فقال ألا تقومان تصليان فقلت يا رسول الله انما أنفسنا بيد الله ان شاء أن يعننا بعننا قال فولي وهو يقول وكان الانسان أكثر شئ جدلاً فانه لما أمرهم بقيام الليل فاعتل

على اثبات الصفات الخبرية التي ذكرت في القرآن كالاستواء والوجه والبدن وإبطال تأويلها ليس له في ذلك قولان أصلاً ولم يذكر أحد عن الاشعرى في ذلك قولين أصلاً بل جميع من يحكي المقالات من أتباعه وغيرهم يذكر أن ذلك قوله ولكن لا يتبعه في ذلك قولان وأول من اشتهر عنه نفسه أبو المعالي الجويني فإنه زنى الصفات الخبرية وله في تأويلها قولان في الارشاد أولها ثم انه في الرسالة النظامية رجع عن ذلك وحرّم التأويل وبين اجماع السلف على تحريم التأويل واستدل بذلك على أن التأويل محرم ليس بواجب ولا جائز فصار من سلك طريقته ينسب الى الصفات الخبرية وله في التأويل قولان وأما الاشعرى وأئمة أصحابه فانهم مثبتون لها يردون على من ينفيها أو يقف فيها فنهلا عن يتأولها وأما مسألة قيام الافعال الاختيارية بته فان ابن كلاب والاشعرى وغيرهما ينفونها وعلى ذلك بنوا قولهم في مسألة القرآن وبسبب ذلك وغيره تكلم الناس فيهم في هذا الباب بما هو معروف في كتب أهل العلم ونسبوه الى البدعة بقايا بعض الاعتزال فيهم وشاع النزاع في ذلك بين عامة المنتسبين الى السنة من أصحاب أجد وغيرهم وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز في كتاب الشافعي عن أصحاب أجد في معنى ان القرآن غير مخلوق قولين مبينين

على هذا الأصل أحدهما أنه قد لا يتعلق بعشيتة وقدرته والثاني أنه لم يزل متكلماً اذا شاء وكذلك ذكر أبو عبد الله بن حامد قولين وعن كان يوافق على نفي ما يقوم به من الامور المتعلقة بعشيتة وقدرته كقول ابن كلاب القاضي أبو يعلى وأتباعه كابن عقيل



وأبي الحسن بن الزاغوني وأمثالهم وإن كان في كلام القاضي ما يوافق هذا تارة وهذا تارة وعن كان يخالفهم في ذلك أبو عبد الله بن حامد وأبو بكر عبد العزيز وأبو عبد الله بن بطة وأبو عبد الله بن منده وأبو نصر (١١) السجزي وبجي بن عمار السجستاني وأبو اسمعيل

الانصاري وأبو عمر بن عبد البر وأمثالهم والتزاع في هذا الاصل بين أصحاب مالك وبين أصحاب الشافعي وبين أصحاب أبي حنيفة وبين أهل الظاهر أضافه داود بن علي صاحب المذهب وأئمتهم على اثبات ذلك وأبو محمد بن خزم على المبالغة في انكار ذلك وكذلك أهل الكلام فالشامة والكرامية على اثبات ذلك والمعتزلة على نفي ذلك وقد ذكر الأشعري في المقالات عن أبي معاذ التومني وزهير الأري وغيرهما اثبات ذلك وكذلك المتفلسفة فحكوا عن أساطينهم الذين كانوا قبل أرسطو أنهم كانوا يثبتون ذلك وهو قول أبي البركات صاحب الاعتبار وغيره من متأخريهم وأما أرسطو وأتباعه كالفارابي وابن سينا فينفون ذلك وقد ذكر أبو عبد الله الرازي عن بعضهم أن اثبات ذلك يلزم جميع الطوائف وإن أنكره وقرر ذلك وكلام السلف والأئمة ومن نقل مذهبهم في هذا الاصل كثير يوجد في كتب التفسير والاصول قال الشيخ بن راهويه حدثنا بشر بن عمر سمعت غير واحد من المفسرين يقول الرحمن على العرش استوى أي ارتفع وقال البخاري في صحيحه قال أبو العالمة استوى إلى السماء ارتفع قال وقال مجاهد استوى علا على العرش وقال الحسين بن سعيد البغوي في تفسيره المشهور قال ابن عباس وأكرم مفسري السلف

على رضى الله عنه بالقدر وأنه لو شاء الله لا يقظنا علم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن هذا ليس فيه الاجرد الجدل الذي ليس بحق فقال وكان الانسان أكثر شيء جدلا (فصل) قال ومنها تجوز أن يعذب الله سيد المرسلين على طاعته ويثيب ابليس على معصيته لانه يفعل لا لغرض فيكون فاعل الطاعة سفيها لانه يتجمل بالتعب في الاجتهاد في العبادة واخراج ماله في عمارة المساجد والربط والصدقات من غير نفع يحصل له لانه قد يعاقبه على ذلك ولو فعل عوض ذلك ما لثبته وبشبهه من أنواع المعاصي قد يثبته فاختيار الاول يكون سفيها عند كل عاقل والمصير إلى هذا المذهب يؤدي إلى خراب العالم واضطراب الامور الشرعية الحمديدية وغيرها (والجواب) أن هذا الذي قاله باطل باتفاق المسلمين فلم يقل أحدهم الله يعذب نبيا ولا انه قد يقع منه عذاب أنبيائه بل هم متفقون على أن الله يثيبهم لمخالفة لا يقع منه غير ذلك لانه وعد بذلك وأخبر به وهو صادق الميعاد وعلم ذلك بالضرورة اذ من متكلمة أهل السنة المبتين لقد من يقول انما علم ذلك بمجرد خبره الصادق وهي الدلالة السمعية المجردة ومنهم من يقول بل قد علم ذلك بخبر الخبر ويعلم بادلة عقلية وإن كان الشارع قد دنه علم أو ارشدا لهما كما اذا علمت حكمته ورجته وعده علم أن ذلك يستلزم اكرام من هو متصف بالصفات المناسبة لذلك كما قالت خديجة رضى الله عنها قبل أن تعلم أنه نبي والله لا يخزيك الله انك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق وقد قال تعالى أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء بحماهم وعماهم سوء ما يحكمون وهذا استفهام انكاري يقتضي الانكار على من يحسب ذلك ويظنه وانما ينكر على من ظن وحسب ما هو خطأ باطل يعلم بطلانه لا من ظن ظنا ليس بخطأ ولا باطل فعلم أن التسوية بين أهل الطاعة وبين أهل المعصية مما يعلم بطلانه وأن ذلك من أظلم الشيء الذي ينزه الله عنه ومثله قوله تعالى أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض أم نجعل المتقين كالفجار وقوله تعالى أم نجعل المسلمين كالمجرمين مالكم كيف تحكمون وفي الجملة التسوية بين الابرار والفجار والحسينين والظالمين وأهل الطاعة وأهل المعصية حكم باطل يجب تنزيه الله عنه فانه ينافي عدله وحكمته وهو سبحانه كما ينكر التسوية بين المخلوقات فهو يسوي بين المتماثلات كقوله سبحانه كفاركم خير من أولئكم أم لكم براءة في الزبر وقوله كذاب آل فرعون والذين من قبلهم الآية وقوله لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الابصار وقوله فاعتبروا يا أولي الابصار وقوله ولقد أنزلنا آيات مبينات ومثلا من الذين خلوا من قبلكم الآية وقوله وتلك الامثال نضرب للناس (الوجه الثاني) ان قوله ومنها تجوز تعذيب الانبياء وامامة الشياطين ان أراد به أنهم يقولون ان الله قادر على ذلك فهو لا ينازع في القدرة وان أراد أننا نأشك هل يفعله أولا يفعله فعلم أننا لا نشك في ذلك بل نعلم انتفاءه وعلينا انتفاءه مستلزم لانتفاءه وانه لو فعل ذلك لم يكن ظالما وان أراد أن من قال انه يفعل للحكمة يلزمه تجوز وقوع ذلك منه وأنه لو فعل ذلك لم يكن ظالما فلا ريب أن هذا قول هؤلاء وهم لا يصرحون بذلك لكن أكثر أهل السنة لا يقولون بذلك بل عندهم أن الله منزوع عن ذلك ومقدس عنه ولكن على هذا لم يلزم أن تكون الطاعة سفيها فانها انما تكون سفيها اذا كان وجودها

استوى إلى السماء ارتفع إلى السماء وكذلك قال الخليل بن أحمد وروى البيهقي في كتاب الصفات قال الفراء ثم استوى أي صعد قاله ابن عباس وهو كقولك للرجل كان قاعدا فاستوى قائما وروى الشافعي في مسنده عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

عن يوم الجمعة وهو اليوم الذي استوى فيه ربكم على العرش والتفاسير المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم والعصاة والتابعين مثل تفسير محمد بن جرير الطبري وتفسير عبد الرحمن (١٢) بن ابراهيم المعروف بدحيمة وتفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم وتفسير ابن المنذر

وتفسير أبي بكر عبد العزيز وتفسير أبي الشيخ الأصمباني وتفسير أبي بكر بن مردويه وما قبل هؤلاء من التفاسير مثل تفسير أحمد بن حنبل وأبو حنيفة بن ابراهيم وبني بن مخلد وغيرهم ومن قبلهم مثل تفسير عبد بن حميد وتفسير عبد الرزاق ووكيع بن الجراح فيها من هذا الباب الموافق لقول المثبتين ما لا يكاد يحصى وكذلك الكتب المصنفة في السنة التي فيها آثار النبي صلى الله عليه وسلم والعصاة والتابعين وقال أبو محمد حبيب بن اسمعيل الكرماني في مسائله المعروفة التي نقلها عن أحمد واسحق وغيرهما وذكر معهم الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم والعصاة وغيرهم ما ذكر وهو كتاب كبير مصنف على طريقة الموطأ ونحوه من المصنفات قال في آخره في الجامع باب القول في المذهب هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الآثار وأهل السنة المعروفين بالمقتدي بهم فيها وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها فن خالف شيئا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق وهو مذهب أحمد واسحق بن ابراهيم بن مخلد وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم وذكر الكلام في الايمان والقدر

كعدمها والملتزمون متفقون على أن وجودها نافع وعدمها مضر وإن كانوا متنازعين هل يجوز أن يفعل الرب خلاف ذلك فإن زعمهم في الجواز لا في الوقوع (الوجه الثالث) أن يقال لو قدر أن ذلك جائز الوقوع لم تكن الطاعة سفها فان هؤلاء الامامية مع أهل السنة يجوزون الغفران لأهل الكبار والمعتزلة مع أهل السنة يجوزون تكفير الصغار باجتناب الكبار ومع هذا فلم يكن اجتناب الكبار والصغار سفها بل هذا الاجتناب واجب بالاتفاق (الوجه الرابع) أن يقال فعل النوافل ليس سفها بالاتفاق وإن جاز أن ينسب الله العبد بدون ذلك لأسباب أخرى فالشيء الذي علم نفعه يكون فعله حكمة محمودة وإن جاز أن يجوز المحذور أن يحصل النفع بدون ذلك كما كتساب الاموال وغيرهما من المطالب بالاسباب المقترضة لذلك في العادة فإنه ليس سفها وإن جاز أن يحصل المال بغير سعي كالإيراث (الوجه الخامس) قوله لأنه يفعل لا لغرض قد تقدم جوابه وبين أن أكثر أهل السنة أنهم يقولون انه يفعل لحكمة وهو مراد هذا بالغرض ومن قال من المثبتين للقدر انه يفعل لحكمة فإنه يقول وإن كان يفعل ما يشاء فقد يعلم ما يشاء مما لا يشاء مما باطراد العادة وأما بخبر الصادق وأما بعلم ضروري يجعله في قلوبنا وأما بغير ذلك

(فصل) قال ومنها أنه لا يمكن أحد من تصديق أحد من الانبياء لأن التوصل إلى ذلك والدليل عليه انما يتم بمقدمتين أحدهما أن الله فعل المعجزة على يد النبي لأجل التصديق والثانية أن كل من صدقه الله فهو صادق وكلا المقدمتين لا تتم على قولهم لأنه إذا استحال أن يفعل لغرض استحال أن يظهر المعجزة لأجل التصديق وإذا كان فاعلا للقيج ولأنواع الضلال والمعاصي والكذب وغير ذلك جاز أن يصدق الكذاب فلا يصح الاستدلال على صدق أحد من الانبياء ولا المندرين بشئ من الشرائع والاديان (الجواب من وجوه) أحدها أن يقال انه تقدم أن أكثر القائلين بخلافة الخلفاء الثلاثة يقولون ان الله يفعل لحكمة بل أكثر أهل السنة المثبتين لا قدر يقولون بذلك أيضا وحينئذ فإن كان هذا القول هو الصواب فهو من أقوال أهل السنة وإن كان نفيه هو الصواب كان من أقوال أهل السنة أيضا فعلى التقديرين لا يخرج الحق عن قولهم بل قد يوجد في كل مذهب من المذاهب الأربعة النزاع بين أصحابه في هذا الأصل مع اتفاقهم على اثبات خلافة الخلفاء الثلاثة وعلى اثبات القدر وأن الله خالق أفعال العباد ونزاع أصحاب أحد في هذا الأصل معروف وغير واحد من أصحاب أحد وغيرهم كان عقيل والقاضي أبي حازم وغيرهما يشتون المعجزات بأن الرب حكيم لا يجوز في حكمه اظهار المعجزات على يد الكذاب وكذلك قال أبو الخطاب وغيره وكذلك أصحاب مالك والشافعي وأهل أكثر أصحاب أبي حنيفة يقولون باثبات الحكمة في أفعاله أيضا (الوجه الثاني أن يقال) لا نسلم أن تصديق الرسول لا يمكن إلا بطريق الاستدلال بالمعجزات بل طريق الدلالة على صدقه متعددة غير طريق المعجزات كما قد بسط في غير هذا الموضع ومن قال انه لا طريق إلا بذلك كان عليه الدليل وهو لم يذكر دليلا على النفي (الوجه الثالث أن يقال) لا نسلم أن دلالة المعجزة على الصدق موقوفة على أنه لا يجوز أن يفعل ما ذكر بل دلالة المعجزة على الصدق دلالة ضرورية لا تحتاج إلى نظر فإن اقتران المعجزة بدعوى النبوة يوجب علما

والوعيد والامامة وما أخبره الرسول من أشراط الساعة وأمر البرزخ والقيامة وغير ذلك إلى أن قال وهو سبحانه بائن من خلقه لا يخلو من علمه مكان ولله عرش وعرشه جليلة يحملونه وله حد الله أعلم بحمد الله على عرشه عزز كره وتعالى جده ولا اله غيره والله

تعالى سميع لا يشك بصير لا يرتاب عليم لا يجهل جواد لا يخل حليم لا يجل حفيظ لا ينسى يقظان لا يسهر ريب لا يغفل يتكلم ويتحرك  
ويسمع ويبصر وينظر ويقبض ويبسط ويفرح ويحب ويكره (١٣) ويبغض ويرضى ويسخط ويغضب ويرحم ويعفو

ويغفر ويعطى ويمنع وينزل كل  
ليلة الى السماء الدنيا كيف شاء  
وكما شاء ليس كمثل شئ وهو السميع  
البصير الى ان قال ولم ير الله  
متكلماً عالماً فتبارك الله أحسن  
الخالقين \* وقال الفقيه الحافظ أبو  
بكر الأثرم في كتاب السنة وقد نقله  
عنه الخلال في السنة ثنا ابراهيم  
ابن الحارث يعني العبادي حدثني  
الليث بن يحيى سمعت ابراهيم بن  
الاشعث قال أبو بكر هو صاحب  
الفضيل سمعت الفضيل بن عياض  
يقول ليس لنا أن نتوهم في الله  
كيف وكيف لان الله وصف نفسه  
فأبلغ فقال قل هو الله أحد الله  
الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا  
أحد فلا صفة أبلغ مما وصف به  
نفسه وكل هذا الزول والضحك  
وهذه المباهاة وهذا الاطلاع كشاء  
أن ينزل وكشاء أن يباهي وكشاء  
أن يطلع وكشاء أن يضحك فليس  
لنا أن نتوهم فيه كيف وكيف واذا  
قال لك الجهمي أنا كافر برب يزول  
عن مكانه فقل أنت أنا أومن برب  
يفعل ما يشاء وقد ذكر هذا الكلام  
الاخير عن الفضيل بن عياض  
البخاري في كتاب خلق الأفعال هو  
وغیره من أئمة السنة وتلقوه  
بالقبول قال البخاري وقال الفضيل  
ابن عياض اذا قال لك الجهمي أنا  
كافر برب يزول عن مكانه فقل أنا  
أومن برب يفعل ما يشاء قال  
البخاري وحدث يزيد بن هارون عن  
الجهمة فقال من زعم أن الرحمن  
على العرش استوى على خلاف

ضرور بابان الله أظهرها صدقه كما أن من قال للملك من الملوكة ان كنت أرسلتني الى هؤلاء  
فانقض عاتك وقم واقعد ثلاث مرات ففعل ذلك الملك علم بالضرورة أنه فعل ذلك لأجل تصديقه  
(الوجه الرابع) قول من يقول لولم تدل المعجزة على الصدق للزم عجز الباري عن تصديق رسوله  
والعجز ممنوع عليه لأنه لا طريق الى التصديق الا بالمعجزة وهذه طريقة كثير من أصحاب الاشعري  
ومن وافقهم وهي طريقة القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما والاولى طريقة كثير  
منهم ايضا وهي طريقة أبي المعالي ومن اتبعه وكلاهما طريقة للاشعري وعلى هذا فإظهار المعجز  
على يد الكذاب المدعى بالنبوة هل هو ممكن مقدور أم لا على القولين (الوجه الخامس أن  
يقال) قوله انها موقوفة على أن كل من صدقه الله فهو صادق انما يصح لو كانت المعجزة بمنزلة  
التصديق بالقول وهذا فيه نزاع فمن الناس من يقول بل هي بمنزلة انشاء الرسالة والانسان  
لا يجهل التصديق والتكذيب فقول القائل لغيره أرسلتلك أو وكأنتك أو نحو ذلك انشاء واذا  
كانت دلالة المعجزة على الانشاء بالامر والنهي ونحو ذلك (الوجه السادس أن يقال) قوله  
لا يفعل القبايح كالانشاء بالامر والنهي ونحو ذلك (الوجه السادس أن يقال) قوله  
لأنه اذا استحتم أن يفعل لغرض استحتم أن يظهر المعجزة لأجل التصديق يجب عنه من  
يقول انه لا يفعل شئاً لأجل شئ بانه قد يفعل المتلازمين كما يفعل سائر الأدلة المستلزمة لدلولها  
ففعول المخلوقات الدالة على وجوده وقدرته وعلمه ومشيمته وهو قد أراد خلقها وأراد أن تكون  
مستلزمة لدلولها الدالة عليه لمن نظرها كذلك هنا خلق المعجزة وأراد خلقها وأراد أن تكون  
مستلزمة لدلولها الذي هو صدق الرسول دالة على ذلك لمن نظر واذا أراد خلقها وأراد هذا  
التلازم حصل المقصود من دلالتها على الصدق وان لم يجعل أحد المرادين لأجل الآخر  
المقصود يحصل بارادتهما جميعاً فان قيل المعجز لا يدل بنفسه وانما يدل العلم بان فاعله أراد به  
التصديق قيل هذا موضع النزاع ونحن ليس مقصودنا ناسر قول من يقول انه يفعل للحكمة  
بل هذا القول مرجوح عندنا والمقصود أن نبين حجة القائلين بالقول الآخر وأرباب هذا  
القول خير من المعتزلة والشيعة وأما قوله اذا كان فاعلاً للقيح جاز أن يصدق الكذاب هذه  
الحجة ثانية (وجواب ذلك أن يقال) ليس في المسلمين من يقول ان الله تعالى يفعل ما هو  
قيح منه ومن قال انه خالق أفعال العباد يقول ان ذلك الفعل القبيح منهم لانه كما أنه صار لهم  
لأنهم منهم من يقول انه فاعل ذلك الفعل والاكثر يقولون ان ذلك الفعل مفعول له وهو فعل  
للعبد وأما نفس خرق العادة فليست فعلاً للعباد حتى يقال انها قبيحة منهم فلو فعل ذلك كان  
قبيحاً منه لامن العبد والرب منزوع عن فعل القبيح فمن قال اذا خلق الله ما هو صار للعباد جاز أن  
يفعل ما هو صار كان قوله باطلاً كذلك اذا جاز أن يخلق فعل العبد الذي هو قبيح من العبد ليس  
خلق قبيحاً منه لم يستلزم أن يخلق ما هو قبيح منه لأفعل للعبد فيه وتصديق الكذاب انما يكون  
بأخبار أنه صادق سواء كان ذلك بقول أو فعل يجري مجرى القول وذلك ممنوع منه لأنه صفة نقص  
والله منزوع عن النقائص بالنقل وباتفاق العقلاء ومن قال انه لا يتصور منه فعل قبيح بل كل ما يمكن  
فعله فهو حسن اذا فعله يقول ان ما يستلزم سلب صفات الكمال واثبات النقص له فهو ممنوع  
عليه كالعجز والجهل ونحو ذلك والكذب صفة نقص بالضرورة والصدق صفة كمال وتصديق

ما تقر في قلوب العامة فهو جهمي وقال الخلال في كتاب السنة أخبرني جعفر بن محمد الفريابي حدثنا أحمد بن محمد المقدسي حدثنا سليمان  
ابن حرب قال سأل بشر بن السري حماد بن زيد فقال يا أبا اسمعيل الحديث الذي جاء ينزل الله الى السماء الدنيا يتحول من مكان الى



أهل السنة وأهل الحديث فقال ويصدقون بالأحاديث (١٤) التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله ينزل إلى سماء الدنيا

فيقول هل من مستغفر كما جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وبأخذون بالكتاب والسنة كما قال تعالى فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ريدون اتباع من سلف من أئمة الدين وأن لا يحدثوا في دينهم ما لم يأذن به الله ويقررون بأن الله يحيي يوم القيامة كما قال وجاء ربك والملك صفا صفا وإن الله يقرب من خلقه كيف يشاء كما قال ونحن أقرب إليه من حسيل الوريد قال الأشعري وبكل ما ذكرنا من أقوالهم نقول والله نذهب وأبو عثمان اسمعيل الصائفي الملقب شيخ الإسلام في رسالته المشهورة في السنة وقد ذكر ذلك أبو القاسم التميمي في كتاب الختفي بيان المحجة له قال ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا من غير تشبيهه بنزول المخلوقين ولا تشبيل ولا تكيف بل يشبهون له ما أثبتته رسول الله صلى الله عليه وسلم وينتهون فيه إليه ويجرون الخبر الصحيح الوارد بذكره على ظاهره ويكون علمه إلى الله تعالى وكذلك يشبهون ما أنزل الله في كتابه من ذكر المجيء والالتيان في ظلم من الغمام والملائكة وقوله عز وجل وجاء ربك والملك صفا صفا وقال سمعت الحاكم بأباعد الله الحافظ يقول سمعت أبا راهيم بن أبي طالب يقول سمعت أحمد بن سعيد بن أبا راهيم أبا عبد الله الرباطي يقول حضرت مجلس الأمير عبد الله بن طاهر ذات

الكاذب نوع من الكذب كما أن تكذيب الصادق نوع من الكذب وإذا كان الكذب صفة نقص امتنع من الله ما هو نقص (وهذا المقام) له بسط مذكور في غير هذا الموضع ونحن لا نقصد نصيب قول كل من انتسب إلى السنة بل نبين الحق والحق أن أهل السنة لم يتفوقوا على خطأ ولم تنفرد الشيعة عنهم قط بصواب بل كل ما خالف فيه الشيعة جميع أهل السنة فالشيعة فيه مخطئون كما أن ما خالف فيه اليهود والنصارى لجميع المسلمين فهم فيه ضالون وإن كان كثير من المسلمين قد يخطئ ومن وافقهم جهنم من صفوان من المثبتين لقد رعى أن الله لا يفعل شأنا لحكمة ولا سبب وأنه لا فرق بالنسبة إلى الله بين المأمور والمحظور ولا يجب بعض الأفعال وبعض بعضها فقولهم فاسد مخالف للكتاب والسنة واتفاق السلف وهذا قد يعجزون عن بيان امتناع كثير من النقائص عليه لا سيما إذا قال من قال منهم من أن تنزيهه عن النقص لم يعلم بالعقل بل بالسمع فإذا قيل لهم لم قلتم أن الكذب ممتنع عليه قالوا لأنه نقص والنقص عليه محال فيقال لهم عندكم أن تنزيهه عن النقص لم يعلم إلا بالاجماع ومعلوم أن الاجماع منعقد على تنزيهه عن الكذب فإن صح الاحتجاج على هذا بالاجماع فلا حاجة إلى هذا التطويل وأيضا فالكلام انما هو في العبارة الدالة على المعنى وهذا كما قاله بعضهم أنه لا يجوز أن يتكلم بكلام ولا يعني به شيئا وقال خلافا للخشوية ومعلوم أن هذا القول لم يقوله أحد من المسلمين وانما النزاع في هل يجوز أن ينزل كلاما لا يعلم العباد معناه لأنه هو في نفسه لا يعني به شيئا ثم بتقدير أن يكون في هذا نزاع فإنه احتج على ذلك بأن هذا عيب والعيب على الله ممتنع وهذا المحجج يجوز على الله فعل كل شئ لا يتزه عن فعل هذا وأمثاله من تناقض الموافقين لقول الجهمية الجبرية في القدر كثير لكن ليس هذا قول أئمة السنة ولا جمهورهم

(فصل) قال ومنها أنه لا يسع أن يوصف الله أنه غفور رحيم عقولان الوصف بهذه انما يثبت لو كان الله مستحقا للعقاب في حق الناس بحيث إذا أسقط عنهم كان غفورا غفورا رحما وانما يستحق العقاب لو كان العصيان من العبد لا من الله (فيقال الجواب من وجوه أحدها) أن كثيرا من أهل السنة يقولون لا نسلم أن الوصف بهذه انما يثبت لو كان مستحقا للوصف بهذا يثبت إذا كان قادرا على العقاب مع قطع النظر عن الاستحقاق فإن تخصيص الاستحقاق بهذه الأمور يقتضي أنه يستحق شيئا دون شئ وهذا ممنوع عند هؤلاء بل أنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فإذا كان قادرا على أن يعذب العصاة وهو يفعل ما يشاء صح منه مغفرته وحلمه وعفوه (الثنائي أن يقال) أن قول القائل يستحق العقاب يعني به أن عقابه للعصاة عدل منه أو يعني أنه محتاج إلى ذلك أما الأول فهو متفق عليه فإن عقوبته للعصاة عدل منه باتفاق المسلمين وإذا كان كذلك كان عفوه ومغفرته إحسانا منه وفضلا وهذا يقول به من يقول أنه خالق أفعالهم فالقائلون بأنها أفعال الله لمخلوقه والقائلون بأنها أفعال الله كسب لهم متفقون على أن العقاب عدل منه (الثالث أن يقال) المغفرة والرحمة والعفو ما أن يوصف بها وإن كان العقاب قبيحا على قول القائلين بذلك وأما أن لا يوصف بها إلا إذا كان العقاب سائغا غير قبيح فإن كان الأول لزم أن لا يكون غفارا لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى لأن عقاب هؤلاء قبيح والمغفرة لهم واجبة عند أهل هذا القول ويلزم أن لا يكون رحيمًا لمن يستحق الرحمة من

يوم وحضره استحق بن إبراهيم يعني ابن راهويه فسئل عن حديث النزول صحح هو قال نعم فقال له بعض قواد عبد الله الأنبياء يا أبا يعقوب أرغم أن الله ينزل كل ليلة قال نعم قال كيف ينزل قال استحق أن ينزل فوق حتى أصف لك النزول فقال الرجل أئنته فوق

فقال اسحق قال الله عز وجل وجاء ربك والملك صفا صفا فقال له الامير عبد الله يا ابا يعقوب هذا يوم القيامة فقال اسحق أعز الله الامير ومن يحيى يوم القيامة من يمنعه اليوم وروى باسناده عن اسحق بن ابراهيم قال (١٥) قال لي الامير عبد الله بن طاهر يا ابا يعقوب هذا

الحديث الذي ترويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل ربنا كل ليلة الى السماء الدنيا كيف ينزل قال قلت أعز الله الامير لا يقال لامر الرب كيف انما ينزل بلا كيف وباسناده عن عبد الله بن المبارك انه سأل سائل عن النزول ليلة النصف من شعبان فقال عبد الله

باضعيف ليلة النصف ينزل في كل ليلة فتسال الرجل يا ابا عبد الرحمن كيف ينزل أليس يخلو ذلك المكان فقال عبد الله بن المبارك ينزل كيف شاء وقال أبو عثمان الصابوني فلما صح خبر النزول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر به أهل السنة وقبلوا الخبر وأثبتوا النزول على ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعتقدوا تشبيهه بنزول خلقه وعلموا وعرفوا وتحققوا واعتقدوا أن صفات الرب تبارك وتعالى لا تشبه صفات الخلق كما أن ذاته لا تشبه ذوات الخلق تعالى الله عما يقول المشبه والمعتلة علوا كبيرا ولعنهم لعنا كثيرا وروى الحافظ أبو بكر البيهقي في كتاب الاسماء والصفات حدثنا أبو عبد الله الحافظ سمعت أبا زكريا العنبري سمعت أبا العباس يعني السراج سمعت اسحق بن ابراهيم يقول دخلت يوما على طاهر بن عبد الله بن طاهر وعنده منصور بن طحمة فقال لي يا أبا يعقوب ان الله ينزل كل ليلة فقلت له تؤمن به فقال له طاهر ألم أنهك

الانبياء والمؤمنين ويلزم أن لا يكون غفورا رحيمًا لمن ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء ولما كان القرآن قد أثبت انه غفار للتائبين رحيم بالمؤمنين علم انه موصوف بالمغفرة والرحمة وان كان العقاب منه ممنوعا بقدرة أن يكون مستحقا للعقاب فلا يمنع أن يوصف بالمغفرة والرحمة كما في مغفرته ورحمته لمن لا يحسن عقابه عندهم (الرابع) ان العصيان من العبد يعني أنه فاعله عند الجمهور ويعني أنه كاسبه لفاعله عند بعضهم وبهذا القدر يستحق الانسان أن يعاقب الظالم فاستحقاق الله عقاب الظالم أولى بذلك وأما كونه خالفا لذلك فذلك أمر يعود اليه وله في ذلك حكمة عند الجمهور القائلين بالحكمة وذلك لا يصدر الا محض المشيئة عند من لا يعقل بالحكمة

(فصل) قال ومنه انه يلزم تكليف ما لا يطاق لانه كلف الكافر بالايمان ولا قدره له عليه وهو قبيح عقلا والسمع قد منع منه قال الله تعالى لا يكاف الله نفسا الا وسعها (والجواب) من وجوه (أحدها) أن المبتئين للقدر لهم في قدرة العبد قولان أحدهما أن قدرته لا تكون الا مع الفعل وعلى هذا قال الكافر الذي سبق في علم الله أنه لا يؤمن لا يقدر على الايمان أبدا وما ذكره وارد على هؤلاء والثاني أن القدرة نوعان فالقدرة المشروطة في التكليف تكون قبل الفعل وبدون الفعل وقد تبقى الى حين الفعل والقدرة المستلزمة للفعل لا بد أن تكون موجودة عند وجوده وأصل قولهم ان الله خص المؤمنين بنعمة يتهدون بهم يعطها للكافر وأن العبد لا بد أن يكون قادر احين الفعل خلافا لمن زعم أنه لا يكون قادر الا قبل الفعل وأن النعمة على الكافر والمؤمن سواء واذا كان لا بد من قدرة حال الفعل فاذا كان قادر قبل الفعل وبقيت القدرة الى حين الفعل لم ينقض هذا أصلهم لكن مجرد القدرة الصالحة للضدين يشترك فيها المؤمن والكافر فلا بد للمؤمن ما يخصه الله به من الاسباب التي بها يكون مؤمنا وهذا يدخل فيه ارادة الايمان وهذه الارادة يدخلونها في جملة القدرة المقارنة للفعل وهو نزاع لفظي وقد سبق هذا في غير هذا الموضع كما تقدم وحينئذ فعلى قول الجمهور من أهل السنة الذين يقولون ان الكافريه قد رعى على الايمان يبطل هذا الاراد وعلى قول الآخرين فانهم يمتزجونه وأى القولين كان هو الصواب فهو غير خارج عن أقوال أهل السنة والله الحمد (الوجه الثاني) أن يقال تكليف ما لا يطاق على وجهين الاول ما لا يطاق للمعجز عنه كتكليف الزمن المشي وتكليف الانسان الطيران ونحو ذلك فهذا غير واقع في الشرعية عند جماهير أهل السنة المبتئين للقدر وليس فيما ذكره ما يقتضي لزوم وقوع هذا والثاني ما لا يطاق للاشتغال بضده كاشتغال الكافر بالكفر فانه هو الذي صدره عن الايمان وكالفاعل في حال قعوده فان اشتغاله بالقعود عنه أن يكون قائما والارادة الجازمة لاحد الضدين تنافي ارادة الضد الآخر وتكليف الكافر الايمان من هذا الباب ومثل هذا ليس ببيع عقلا عند أحد من العقلاء بل العقلاء متفقون على أمر الانسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الامر والنهي لاشتغاله بضده اذا أمكن أن يترك ذلك الضد ويفعل الضد المأمور به وانما النزاع هل يسمى هذا تكليف ما لا يطاق لكونه تكليفا عما انتفت فيه القدرة المقارنة للفعل فن المبتئين للقدر من يدخل هذا في تكليف ما لا يطاق كما يقره القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى وغيرهما

عن هذا الشيخ ما دعاك الى أن تسأله عن مثل هذا قال اسحق فقلت له اذا أنت لم تؤمن أن للرب يفعل ما يشاء ليس يحتاج أن تسأني قال البيهقي حدثنا أبو عبد الله الحافظ سمعت أبا جعفر محمد بن صالح بن هاني سمعت أجد بن سلمة يقول سمعت اسحق بن ابراهيم الحنظلي

يقول جعني وهذا المتبدع يعني ابراهيم بن ابي صالح مجلس الامير عبد الله بن طاهر فسألني الامير عن اخبار النزول فسرته فقال ابراهيم كثر برب ينزل من السماء الى سماء فقلت آمنت (١٦) برب يفعل ما يشاء فرضى عبد الله كلامي وانكر على ابراهيم قال هذا معنى

ويقولون ما لا يطاق على وجهين منه ما لا يطاق للعجز عنه وما لا يطاق للاشتغال بضده ومنهم من يقول هذا لا يدخل فيه الا يطاق وهذا هو الاشبه بما في الكتاب والسنة وكلام السلف فانه لا يقال للمستطيع المأمور بالحج اذ لم يحج انه كلف ما لا يطيق ولا يقال لمن أمر بالطهارة والصلاة فترك ذلك كسلانه كلف ما لا يطيق وقوله تعالى وكانوا لا يستطيعون سمعاً ربهم هذا فان جميع الناس قبل الفعل ليس معهم القدرة الموجبة للفعل فلا يختص بذلك العصاة بل المراد أنهم يكرهون سماع الحق كراهة شديدة لا يستطيع أن يسمعه بغيرهم لذلك لا يعجزهم عنه كما أن الحاسد لا يستطيع الاحسان الى المحسود بغيره ولا يعجز عنه وعدم هذه الاستطاعة لا تمنع الامر والنهي فان الله يأمر الانسان بما يكرهه وينهاه عما يحببه كما قال تعالى كتب عليكم القتال وهو كره لكم وقال وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى وهو قادر على فعل ذلك اذا أراد وعلى ترك ما نهى عنه وليس من شرط المأمور به أن يكون العبد مريداً له ولا من شرط المنهى عنه أن يكون العبد كارهاً له فان الفعل يتوقف على القدرة والارادة والمشروط في التكليف أن يكون العبد قادراً على الفعل لأن يكون مريداً له لكنه لا يوجد الا اذا كان مريداً له والارادة شرط في وجوده لا في وجوبه (الوجه الثالث) ان تكليف ما لا يطاق اذا فسر بانه الفعل الذي ليس له قدرة عليه تفارق مقدورها كان معنى امتناعه بهذا التفسير مورد النزاع فيحتاج نفيه الى دليل (الوجه الرابع) أن من أهل الاثبات للقدرة من يجوز تكليف ما لا يطاق للعجز عنه بل من غاليتهم من يجوز تكليف المعتنع لذاته وبعضهم يدعي أن ذلك واقع في الشريعة كتكليف أبي لهب الايمان مع تكليف تصديق خبر الله أنه لا يؤمن وهذا القول وان كان مرجوحاً لكن هذا القدر لم يذ كر دليلاً على ابطال ذلك ولا على جواب معارضته بل اكتفى بعجزه وقوله وهو قبيح عقلاً وهؤلاء يقولون لا مجال للعقل في تحسين ولا تقيح فان لم يكمل البحث في هذه الاوازم لم يكن ما ذكره حجة عليهم فضلاً عن أن يكون حجة على غيرهم من أهل الاثبات للقدرة وعلى المثبتين لخلافه أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما

(فصل) قال ومنها أنه يلزم أن تكون أفعالنا الاختيارية الواقعة بحسب قصودنا ودواعينا مثل حركة تامة وبسرعة وحركة البطش باليد والرجل في الصنائع المطلوبة لنا كالافعال الاضطرارية مثل حركة النبض والوقوع من شاطئ بايقاع غيره لكن الضرورة قاضية بالفرق بينهما فان كل عاقل يحكم بانا قادر ون على الحركة الاختيارية وغير قادرين على الحركة الى السماء من الطيران وغير ذلك قال أبو الهذيل العلاف جار بشر أعقل من بشر لان حمار بشر لو أثبت به الى جدول صغره وضربته لعبوره فانه يطره ولو أثبت به الى جدول كبير لم يطره لانه يفرق بين ما يقدر على طفره وما لا يقدر عليه وبشر لا يفرق بين المقدور عليه وغير المقدور (والجواب) ان هذا انما يلزم من يقول ان العبد لا قدرة له على أفعاله الاختيارية وليس هـذا قول امام معروف ولا طائفة معروفة من الطوائف من أهل السنة بل ولا من طوائف المثبتين للقدرة الا ما يحكى عن الجهم بن صفوان وغلاة المثبتة أنهم سلموا العبد قدرته وقالوا ان حركته كحركة الاشجار بالرياح ان صح النقل وأشد الطوائف قراً بامن هؤلاء هو الاشعري ومن وافقه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهو مع هذا اثبت للعبد قدرة محدثة واختياراً

الحكاية \* وروى أبو اسعيل الانصاري باسناده عن حرب الكرماني قال اسحق بن ابراهيم لا يجوز الخوض في أمر الله تعالى كما يجوز الخوض في فعل المخلوقين لقوله تعالى لا يستل عبادي فعلهم يسألون ولا يجوز لاحد أن يتوهم على الله تعالى بصفاته وأفعاله يعني كما توهم فيهم وانما يجوز النظر والتفكير في أمر المخلوقين وذكر أنه يمكن أن يكون الله موصوفاً بالنزول كل ليلة اذا مضى ثلثها الى السماء الدنيا كما يشاء ولا يستل كيف نزوله لان الخالق يصنع ما شاء كما يشاء \* وعن حرب قال قال اسحق بن ابراهيم ليس في النزول وصف وقال أبو بكر الخلال في كتاب السنة أخبرني يوسف بن موسى ان أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل قيل له أهل الجنة ينظرون الى رجبهم عز وجل ويكلمونه ويكلمهم قال نعم ينظرون اليهم وينظرون اليه ويكلمهم ويكلمونه كيف شاء واذا شاء قال وأخبرني عبد الله بن حنبل قال أخبرني أبي حنبل بن اسحق قال قال عيسى بن نوح نؤمن بان الله على العرش كيف شاء وكما شاء بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يتحداه أحد فصفاً الله له ومنه وهو كما وصف نفسه لا تدركه الابصار محد ولا غاية وهو يدرك الابصار وهو عالم الغيب والشهادة وعلام الغيوب ولا يدركه وصف واصف وهو كما وصف نفسه وليس من الله شيء

محدود ولا يبلغ علم قدرته أحد غلب الاشياء كلها بعلمه وقدرته وسلطانه ليس كمثل شيء وهو السميع البصير وكان الله قبل ويقول أن يكون شيء والله هو الاول وهو الآخر ولا يبلغ أحد حد صفاته \* قال وأخبرني علي بن عيسى أن حنبلًا أحدتهم قال سألت أبا عبد الله

عن الأحاديث التي تروى أن الله تبارك وتعالى ينزل إلى السماء الدنيا وأن الله يرى وأن الله يضع قدمه وما أشبه هذه الأحاديث فقال أبو عبد الله نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى أي لا نكيفيةها ولا نحرفها (١٧) بالتأويل فنقول معناها كذا ولا نرد منها شيئا ونعلم أن

ما جاء به الرسول حق إذا كان بأسانيد صحاح ولا نرد على الله قوله ولا يوصف الله بما كثر ما وُصف به نفسه بلا حد ولا غاية ليس كمثل شيء وقال حنبل في موضع آخر عن أحد قال ليس كمثل شيء في ذاته كما وُصف به نفسه قد أجل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه فحد نفسه صفة ليس يشبه شيء فنعبد الله بصفاته غير محدودة ولا معلومة إلا بما وُصف به نفسه قال فهو سميع بصير بلا حد ولا تقدير ولا يبلغ الواصفون صفته وصفاته منه وله ولا نتعدى القرآن والحديث فنقول كما قال ونصنه كما وُصف نفسه ولا نتعدى ذلك ولا تبلغه صفة الواصفين نؤمن بالقرآن كله بحكمه ومتشابهه ولا نزيل عنه صفة من صفاته أشاعة شنته وما وُصف به نفسه من كلام وزول وخلوه بعبد يوم القيامة ووضعه كنفه عليه هذا كله يدل على أن الله تبارك وتعالى يرى في الآخرة والتعبد في هذا كله بدعة والتسليم لله بأمره بغير صفة ولا حد إلا ما وُصف به نفسه سميع بصير لم يزل متكلما عالما غفورا عالم الغيب والشهادة علام الغيوب فهذه صفات وصف بها نفسه لا تدفع ولا ترد وهو على العرش بلا حد كما قال تعالى ثم استوى على العرش كيف شاء المشيئة إليه عز وجل والاستطاعة له ليس كمثل شيء وهو خالق كل شيء وهو كما وُصف نفسه سميع بصير بلا حد ولا تقدير قال إبراهيم لابيه يا أبت لم تعبد

ويقول إن الفعل كسب للعبد لكنه يقول لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد المقدور فلهذا قال من قال إن هذا الكسب الذي أثبتته الأشعرى غير معقول وجهور أهل الأثبات على أن العبد فاعل لفعله حقيقة وله قدرة واختيار وقدرة مؤثرة في مقدورها كإثبات القوى الطبايع وغير ذلك من الشروط والأسباب فما ذكره لا يلزم جهور أهل السنة وقد قلنا غير مرة نحن لا ننسكرا أن يكون في بعض أهل السنة من يقول الخطأ لكن لا يتفقون على خطأ كما تتفق الإمامية على خطأ بل كل مسألة خالفت فيها الإمامية أهل السنة فالصواب فيها مع أهل السنة وأما تنازع فيه أهل السنة وتنازع فيه الإمامية فذلك لا اختصاص له بأهل السنة ولا بالإمامية وبالجملة فجهور أهل السنة من السلف والخلف يقولون إن العبد له قدرة وإرادة وفعل وهو فاعل حقيقة والله خالق ذلك كله كما هو خالق كل شيء كما دل على ذلك الكتاب والسنة قال تعالى عن إبراهيم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا أمة مسلمة لك وقال تعالى عن إبراهيم رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقال تعالى وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وقال تعالى وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وقال إن الإنسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا فآخبر أن الله يجعل المسلم مسلما والمقيم للصلاة مقيم الصلاة والإمام الهادي إماما هاديا وقال عن المسيح صلى الله تعالى عليه وسلم وجعلني مباركا أينما كنت إلى قوله وبرا بوالدي ولم يجعلني جبارا شقيا فبين أن الله هو الذي جعله براء بوالديه ولم يجعله جبارا شقيا وهو ذا صريح قول أهل السنة في أن الله خالق أفعال العباد وقال تعالى عن فرعون وقومه وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار وقال تعالى إن شاء منكم أن يستقيم وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين وقال تعالى إن هذه تذكرة فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا وما تشاؤون إلا أن يشاء الله إن الله كان عليما حكيما وقال إن هذه تذكرة فمن شاء ذكره فأثبت مشيئة العبد وأخبر أنها لا تكون إلا بمشيئة الرب تعالى وقد أخبر أن العباد يفعلون ويصنعون ويعملون ويؤمنون ويكفرون ويتقون ويفسقون ويصدقون ويكذبون ونحو ذلك في مواضع وأخبر أن لهم استطاعة وقوة في غير موضع وأئمة أهل السنة وجهورهم يقولون إن الله خلق هذا كله والخلق عندهم ليس هو المخلوق فيمفارقون بين كون أفعال العباد مخلوقة مفعولة للرب وبين أن تكون نفس فعله الذي هو مصدر فعل يفعل فعلا فانها فعل للعبد بمعنى المصدر وليست فعلا للرب تعالى بهذا الاعتبار بل هي مفعولة له والرب تعالى لا يتصف بمفعولاته ولكن هذه الشاعات لزمت من لا يفرق بين فعل الرب ومفعوله ويقول مع ذلك أن أفعال العباد فعل الله كما يقول ذلك الجهم بن صفوان وموافقوه والأشعرى وأتباعه ومن وافقهم من أتباع الأئمة ولهذا ضاقت الأهواء البحت في هذا الموضوع كما قد بسط في موضعه وكذلك أيضا لزمت من لا يثبت في المخلوقات أسبابا وقوى وطبايع ويقولون إن الله يفعل عندها لا يلزم أن لا يكون فرق بين القادر والعاجز وإن أثبت قدرة وقال إنهم مقترنة بالكسب قيل له لم تثبت فرقا معقولا بين ما تثبته من الكسب وتنفيه من الفعل ولا بين القادر والعاجز إذ كان مجرد الاقتران لا اختصاص له بالقدرة فإن فعل العبد يقارن حياته وعلمه وإرادته وغـير ذلك من صفاته فاذا لم يكن القدرة تأثيرا مجرد

( ٣ - منهاج ثاني ) ما لا يسمع ولا يبصر فنثبت أن الله سميع بصير بصفاته منه لا نتعدى القرآن والحديث والخبر بفعله الله ولا نعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم وبتثبيت القرآن لا يصفه الواصفون ولا يحده أحد تعالى الله عما تقول

الجهمية والمشبهة قامت له والمشبهة ما يقولون قال من قال بصر كبصري ويد كيدى وقدم كقدمى فقد شبه الله بخلقه وهذا يحده وهذا كلام سوء وهذا محدود والكلام في هذا الأحبة (١٨) وقال محمد بن محمد قال أجد نصف الله بما وصف به نفسه وبما

وصفه به رسوله وقال يوسف بن موسى ان أبا عبد الله قيل له ولا يشبه بناسيتا من خلقه ولا يشبهه شئ من خلقه قال نعم ليس كمثل شئ نقول أجد انه ينظر اليهم ويكلمهم كيف شاء واذا شاء وقوله هو على العرش كيف شاء وكما شاء وقوله هو على العرش بلا حد كما قال ثم استوى على العرش كيف شاء المشيئة السواء والاستطاعة له ليس كمثل شئ يبين أن نظره وتكليمه وعمله على العرش واستواءه على العرش مما يتعلق بعيشته واستطاعته وقوله بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد في به احاطة علم الخلق به وأن يحده أو يصفوه على ما هو عليه إلا بما أخبر عن نفسه لتين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته كما قال الشافعي في خطبة الرسالة الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه وفوق ما يصف به خلقه ولهذا قال أجد لا تدركه الابصار محد ولا غاية فنفي أن يدرك له حدا وغاية فهذا أصح القولين في تفسير الادراك وقد بسط الكلام على شرح هذا الكلام في غير هذا الموضع وما في هذا الكلام من نفي تحديد الخلق وتقديرهم لربهم وبلوغهم صفته لا ينافي ما نصح علمه أجد وغيره من الأئمة كذا ذكره الخلال أيضا قال حدثنا أبو بكر المروزي قال سمعت أبا عبد الله لما قيل له روى علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له كيف تعرف الله عز وجل

الاقتران فلا فرق بين القدرة وغيرها وكذلك قول من قال القدرة مؤثرة في صفة الفعل لا في أصله كما يقول القاضي أبو بكر ومن وافقه فإنه أثبت تأثيرا بدون خلق الرب فلزم أن يكون بعض الحوادث لم يخلق الله تعالى وان جعل ذلك معلقا بخلق الرب فلا فرق بين الاصل والصفة وأما أئمة السنة وجهورهم فيقولون ما دل عليه الشرع والعقل قال تعالى فسقناه الى بلد ميت فانزلنا به الماء فاخرجنا به من كل الثمرات وقال وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الارض بعد موتها وقال تعالى يم-دعيه الله من اتبع رضوانه سبل السلام وقال تعالى يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة يخبر الله تعالى أنه يحدث الحوادث بالاسباب وكذلك دل الكتاب والسنة على اثبات القوى والطبائع التي جعلها الله في الحيوان وغيره كما قال تعالى فانقوا الله ما استطعتم وقال تعالى أولم ير وأن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة وقال تعالى الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يخلق ما يشاء وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأشجع عبد القيس ان فيك خصلتين يحبهما الله الحلم والاناة فقال أخلقين تخلقتهما أم خلقين جبلت عليهما فقال بل خلقين جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله ومثل هذا كثير ليس هذا موضع بسطه وهو لا يثبتون للعبد قدرة ويقولون ان تأثيرها في مقدورها كتأثير سائر الاشياء في مسياتها والسبب ليس مسببا تقلا بالسبب بل يقتصر الى ما يعاونه فكذلك قدرة العبد ليست مستقلة بالمقدور وأيضا فالسبب له ما يعاونه ويعوقه وكذلك قدرة العبد والله تعالى خالق السبب وما يعاونه وصارف عنه ما يعارضه ويعوقه وكذلك قدرة العبد وحينئذ فما ذكره هذا الامامي من الفرق الضروري بين الافعال الاختيارية الواقعة بحسب تصورنا ودواعينا وبين الافعال الاضطرارية مثل حركة النبض وحركة الواقع من شاطئ بايقاع غيره حق بقوله جميع أهل السنة وجاعة أتباعهم لم ينزع في ذلك أحد من أئمة المسلمين الذين لهم في الامة لسان صدق من الصحابة والتابعين لهم باحسان والفقهاء المشهورين كمالك وأبي حنيفة والثوري والاوزاعي والليث بن سعد والشافعي وأحمد واسحق ومثل هؤلاء الذين لهم اجتهدا في الدين وخلف للرسلين واذا كان في المبتئين للقدرة من يلزمه بطلان الفرق كان قوله باطلا ومع هذا قول نفاة القدر باطل منه فهذا القدرى رد باطلا بما هو باطل منه وأهل الشيعة لا يوافقونه لاعلى هذا ولا على هذا ولكن يقولون الحق ويعلمون أن قوله باطل وذلك أن أفعال العباد حادثة كائنة بعد أن لم تكن حكمها حكم سائر الحوادث وهي ممكنة من الممكنات فحكمها حكم سائر الممكنات فاما من دليل يستدل به على أن بعض الحوادث والممكنات مخلوقة لله الا وهو يدل على أن أفعال العباد مخلوقة لله فإنه قد علم أن المحدث لا بد له من محدث وهذه المقدمة ضرورية عند جماهير العقلاء وكذلك الممكن لا بد له من مرجع تام فاذا كان فعل العباد حادنا بعد أن لم يكن فاذا قيل المحدث هو العبد فيكون العبد صار محذاه بعد أن لم يكن فهو ايضا امر حادث فلا بد له من محدث اذ لو كان العبد لم يزل محذاه لزم دوام ذلك الفعل الحادث واذا كان اعادته له حادثا فلا بد له من محدث واذا قيل المحدث ارادة العبد قيل ارادته أيضا حادثة فلا بد لها من محدث وان قيل حدثت بارادة من العبد قيل تلك الارادة أيضا لا بد لها من محدث فاي

قال علي العرش بعد قال قد بلغني ذلك عنه وأعجبه ثم قال أبو عبد الله هل ينظرون الا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام محدث ثم قال وجاء ربك والملائكة صفافا \* قال الخلال وابنا محمد بن علي الوراق ثنا أبو بكر الاثرم حدثني محمد بن ابراهيم القيسي قال قلت



لاحد بن حنبل يحكى عن ابن المبارك وقيل له كيف تعرف ربنا قال في السماء السابعة على عرشه محمد فقال أجد هكذا هو عندنا \* وأخبرني حرب بن اسمعيل قال قلت لاسحق يعني ابن راهويه هو على (١٩) العرش بمحمد قال نعم بمحمد ذكر عن ابن المبارك

قال هو على عرشه بائن من خلقه  
محمد قال وأخبرنا المروزي قال قال  
اسحق بن ابراهيم بن راهويه قال  
الله تبارك وتعالى الرحمن على  
العرش استوى اجاع أهل العلم  
أنه فوق العرش استوى ويعلم كل  
شيء في أسفل الارض السابعة وفي  
قعر البحار ورؤس الأكام وبطون  
الادوية وفي كل موضع كما يعلم علم  
ما في السموات السبع وما فوق  
العرش أحاط بكل شيء علما فلا  
تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة  
في ظلمات البر والبحر الا قد عرف  
ذلك كله وأحصاه فلا تعجز معرفة  
شيء عن معرفة غيره فهذا وأمثاله  
مما نقل عن الأئمة كما قد بسط في  
غير هذا الموضع بينوا أن ما أثبتوه  
له من الحد لا يعلمه غيره كما قال مالك  
وربيعة وغيرهما الاستواء معلوم  
والكيف مجهول فبين أن كيفية  
استوائه مجهولة للعباد فلم ينفوا  
ثبوت ذلك في نفس الامر ولكن  
نفوا علم الخلق به وكذلك مثل هذا  
في كلام عبد العزيز بن عبد الله بن  
الماحشون وغير واحد من  
السلف والأئمة بنفون علم الخلق  
بتدريه وكيفية ونحو ذلك قال عبد  
العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة  
الماحشون في كلامه المعروف  
وقد ذكره ابن بطه في الابانة وأبو  
عمر الطائفي في كتابه في الاصول  
ورواه أبو بكر الاثرم قال حدثنا  
عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن  
عبد الله بن أبي سلمة أنه قال أما بعد  
فقد فهمت ما سألت عنه فيما

محدث فرضته في العبد ان كان حادثا فالقول فيه كالقول في الحادث الاول وان جعلته قديما  
أزليا كان هذا امتعة عالان ما يقوم بالعبد لا يكون قديما أزليا وان قلت هو وصف العبد وهي  
قدرته المخلوقة فيه مثلا لم يتعقل هذا لوجوه (أحدها) أن يقال اذا كانت القدرة المخلوقة فيه  
موجودة قبل حدوث الفعل وحسين حدوثه فلا بد له من سبب آخر حادث ينضم اليها والزم ترجيح  
أحد المتأين بلا مرجح وحدوث الحادث بلا سبب حادث فانه اذا كان حال العبد قبل أن يفعل  
وحاله حين الفعل سواء لا مزية لاحد الحالين على الآخر كان تخصيص هذه الحال بكونه فاعلا  
فيه بدون الاخرى ترجيحا لاحد المتأين بدون مرجح وهكذا اذا قيل فعله يمكن أن يكون وأن  
لا يكون والممكن لا يترجح وجوده على عدمه الا بمرجح تام والمرجح اذا كان من العبد فالقول فيه  
كالقول في الفعل فلا بد أن يكون المرجح التام من الله تعالى وأن يستلزم وجوده وجود الفعل والا  
لم يكن تاما ولا جل هذا اتفاق أهل السنة المثبتون للقدرة على أن الله خص المؤمنين بنعمة دون  
الكافرين بأن هداهم للإيمان ولو كانت نعمته على المؤمنين مثل نعمته على الكافرين لم يكن  
المؤمن مؤمنا كما قال تعالى ولكن الله يحب الديك الايمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر  
والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون وقال تعالى ينعون عليك أن أسلموا قل لا أعنوا على  
إسلامكم بل الله ينع عليكم أن هذا كمال الايمان ان كنتم صادقين وقال تعالى فهدى الله الذين  
آمنوا ما اختلفوا فيه من الحق باذنه والله يمدى من يشاء الى صراط مستقيم وقال تعالى  
أولئك كتب في قلوبهم الايمان وأيدهم بروح منه وقال تعالى فمن يرد الله أن يهديه يشرح  
صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في السماء والقدرة  
جعلوا نعمته على الصنفين سواء وقالوا ان العبد يعطى قدرة تصلح للايمان والكفر ثم انه يصدر  
عنه أحد هما بدون سبب حادث يصلح للترجح وزعموا أن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه  
على الآخر بلا مرجح وادعوا هذا في قدرة الرب تعالى وقدرة العبد وقد وافقهم على هذا في  
قدرة الرب كثير من المثبتين للقدرة القائلين بان الرب لا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدريته بل  
ووافقهم فيها كثير من المثبتين للقدرة وصار الرفض وأمثاله ممن يحتج على القدريته بتلك الحجة  
يتناقضون فاذا ناظرهم في مسألة خلق الافعال احتجوا عليهم بتلك وقالوا ان الممكن لا يترجح  
وجوده على عدمه الا بمرجح تام سواء صدر عن قادر مختار أو غيره واذا تكلموا في مسألة حدوث  
العالم وقيل لهم الحادث لابد له من سبب حادث أجابوا جواب القدريه فقالوا القادر المختار يرجح  
أحد مقدوريه بلا مرجح وفرقوا بين القادر وغيره كما قالت القدريه وفرقوا بين فعل الرب وفعل  
العبد بان الرب تعالى يرجح بمشيئته القدريه التي هي من لوازم ذاته بخلاف العبد فان ارادته  
حادثة من غيره ولكن قال أكثر الناس هؤلاء الذين يقولون ان الارادة القدريه الازلية هي  
المرجحة من غير تجديد شيء قولهم من جنس قولهم فان الارادة نسبتها الى جميع ما يقدر وقتنا  
للحوادث نسبة واحدة ونسبتها الى جميع الممكنات نسبة واحدة فترجح أحد المتأين على  
الآخر ترجيح بلا مرجح واذا قدر حال الفاعل قبل الفعل وحين الفعل سواء ثم قدر اختصاص  
أحد الحالين بالفعل لزم الترجيح بلا مرجح وهذا منتهى نظرهؤلاء الطوائف ولهذا كان من لم  
يعرف الا كلام الرازي وأمثاله مترددا بين علة الدهرية وقادر القدريه ومريد الكلاسية

تناهت فيه الجهمية ومن خالفها في صفة الرب العظيم الذي فانت عظمته الوصف والتقدير وكلت اللسان عن تفسير صفته وانحسرت  
العقول عن معرفة قدره الى أن قال فانه لا يعلم كيف هو الا هو وكيف يعرف قدره من لا يموت ولا يبلى وكيف يكون لصفة شيء منه حد

أو منتهى يعرفه عارف أو يوجد قدره واصف الدليل على عز العتول عن تحقيق صفته عزها عن تحقيق صفته أصغر خلقه إلى أن قال اعرف رجل الله غفاله عن تكلف صفة (٢٠) مالم يصف الرب من نفسه بهزل عن معرفة قدر ما وصف منها ذالم

تعرف قدر ما وصف فإت كلفك علم مالم يصف هل تستدل بذلك على شئ من طاعته أو تنزجر به عن شئ من معصيته وذ كر كلاما طويلا إلى أن قال فاما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعقبا وتكلفا قد استهوت الشياطين في الأرض حيران فصار يستدل بزعمه على جحد ما وصف الرب وسمى من نفسه بأن قال لا بد أن كان له كذا من أن يكون له كذا فمضى عن البين بالخفي بجحد ما سمى الرب من نفسه ويصف الرب عالم يسلم فلم يزل على له الشيطان حتى جحد قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة فقال لا يراه أحد يوم القيامة فجحد والله أفضل كرامة الله التي أكرم بها أوليائه يوم القيامة من النظر في وجهه في مقعد صدق عند مليك مقتدر قد قضى أنهم لا يعوتون فهم بالنظر إليه ينفرون وذ كر كلاما طويلا كتب في غير هذا الموضع وقال الخلال في السنة أخبرني علي بن عيسى أن حنبلًا حدثهم قال سمعت أبا عبد الله يقول من زعم أن الله لم يكلم موسى فقد كفر بالله وكذب القرآن ورد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره يستتاب من هذه المقالة فإن تاب والا ضربت عنقه قال وسمعت أبا عبد الله قال وكلام الله موسى فأنبت الكلام لموسى كرامة منه لموسى ثم قال تعالى يؤكده كلامه تكليما قلت لأبي عبد الله الله عز وجل يكلم عبده يوم القيامة قال نعم فمن يقضى بين الخلائق إلا الله عز وجل يكلم عبده ويسأله الله مستكلم لم يزل الله يأمر بما

لا يجعلون الرب قادر في الازل على الفعل والكلام بعشيشته وقدرته ولما كانت الجهمية والفدرية بهذه الحال جعلت الفلاسفة الدهرية كابين سينا وأمثلة هذه عمدتهم في امتناع حدوث العالم ووجوب قدمه ولكن لا حجة لهم على ذلك على مذهبهم فان غاية هذا أن يستلزم دوام فاعلية الرب ولا يدل على قدم الفلك ولا غيره من أعيان العالم ولكن هؤلاء قالوا هذا يستلزم التسلسل والتسلسل محال ومرادهم التسلسل في تمام التأثير كما تقدم وأما التسلسل في الآثار فهو قولهم وقد ذكرنا أن التسلسل ممتنع فإنه إذا قيل لا يفعل هذا الحادث حتى يحدث ما يعمد فإفعاله ويكون ذلك حادثا مع حدوثه وكذلك الثاني صار هذا تسلسلا في تمام التأثير وإذا قيل لا يحدث شئ حتى يحدث شئ كان هذا دورا ممتنعا فهو تسلسل إذا أطلق الكلام في الحوادث ودور إذا عني الحادث وهي حجة الزامية لا وليك المتكلمين من الجهمية والفدرية ومن تبعهم من الأشعرية والمعتزلة والكرامية ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم ودوامها عندهم من جعل أنه لم يكن يمكنه من أن يتكلم ولا يفعل بعشيشته وقدرته ثم صار ذلك ممكنا يستلزم الترجيح بلا مرجح أو التسلسل المتفق على امتناعه والدور الممتنع وكل ذلك ممتنع والتسلسل المتفق على امتناعه هو التسلسل في المؤثرات وفي تمام التأثير فاما التسلسل في الآثار فهو مورد النزاع وأولئك يطلون القسمين بناء على أن ما لا يتساهى يمتنع فيه التفات وجاهير الفلاسفة مع أئمة أهل الملل فانهم لا ينكرون القسم الثاني وحينئذ يقال لهؤلاء المتفلسفة ان كان التسلسل ممتنعا بطل قولكم وإذا بطل القول بطلت حجته بالضرورة لان القول الباطل لا تقوم عليه حجة صحيحة وان كان ممكنا بطلت حجته فالحجة باطلة على التقديرين فإنه إذا كان تسلسل الآثار ممكنا أمكن حدوث الافلاك بأسباب قبلها حادثه والرسول صلوات الله تعالى عليهم أجمعين أخبر أن الله تعالى خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وأن عرشه كان على الماء قبل ذلك وهذا ما علم بالاضطرار والنقل المتواتر من دين الاسلام وأدلتكم ليس فيها ما يوجب قدم السموات فقولكم يقدمها ليس فيه حجة عقلية فهو تكذيب للرسول بلا سبب وأيضا فالعقل الصريح يبطل قولكم فان الافلاك وغيرها من العالم مستلزما للحوادث فلو كان قديما للزم أن يكون صادرا عن موجب له قديم فحينئذ يكون موجب مستلزما لموجبه ومقتضاه لا يتأخر عنه اذ لو جاز تأخر موجب عنه لم يكن علة تامة لاستلزام العلة التامة معلولها واذ لم يكن علة تامة امتنع أن يقارنه موجب لا ممتنع قدم المعلول بدون علة تامة وأيضا فلو جاز تأخر موجب مع جواز مقارنته له في الازل لاقتصر تخصيصه لا مكان أن تكون كلماته لانهاية لها وأنه لم يزل متكلم بعشيشته أو فاعلا بعشيشته فعلا بعد فعل (٧) من غير قدم في تعيينه من الافعال والمفعولات باحدهما إلى مرجح غير الواجب بذاته وليس هناك مرجح غيره فامتنع وجود الافلاك وغيرها وهذا باطل فانها موجودة مشهودة عما ناهيهم بطلون هذا ويقولون انها معلول علة قديمة وهو موجب بالذات لا يتأخر عنه موجب وإذا كان هذا معلوما بالعقل الصريح وهم يوافقون عليه بل هو أصل قولهم قيل لهم قيا يستلزم الحوادث يمتنع أن يصدر عن موجب بالذات لان الحوادث تحدث شيئا بعد شئ وما يحدث شيئا فشيئا لا تكون أجزاؤه قديمة أزلية فلا تكون صادرة عن موجب بالذات فامتنع أن تكون الحوادث صادرة عن موجب بالذات

يكلم عبده يوم القيامة قال نعم فمن يقضى بين الخلائق إلا الله عز وجل يكلم عبده ويسأله الله مستكلم لم يزل الله يأمر بما يشاء ويحكم وليس له عدل ولا مثل كيف شاء وأنى شاء قال الخلال أخبرنا محمد بن علي بن بحر أن يعقوب بن بختان حدثهم أن أبا عبد الله

سئل عن زعم أن الله لم يتكلم بصوت وهذه الأحاديث كما جاءت نرويهما السكك حديث وجهه يريدون أن يعقوهوا على الناس من زعم أن الله لم يتكلم موسى فهو كافر \* حدثنا عبد الرحمن (٢١) بن محمد المحاربي عن الأعشى عن مسلم عن

مسروق عن عبد الله يعني ابن مسعود قال إذا تكلم الله بالوحي سمع صوته أهل السماء فيخرون سجدا حتى إذا فرغ عن قلوبهم قال سكن عن قلوبهم نادى أهل السماء ماذا قال ربكم قالوا الحق قال كذا وكذا قال الخلال وأنبأنا أبو بكر المروذي قال سمعت أبا عبد الله وقيل له إن عبد الوهاب قد تكلم وقال من زعم أن الله كلم موسى بالصوت فهو وجهي عدو الله وعدو الإسلام فتبسم أبو عبد الله وقال ما أحسن ما قال عافاه الله وقال عبد الله بن أحمد سألت أبي عن قوم يقولون لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت فقال أبي بلى تكلم تبارك وتعالى بصوت وهذه الأحاديث نرويهما كما جاءت وحديث ابن مسعود إذا تكلم الله بالوحي سمع له صوت كجبر السلسلة على الصفوان قال أبي والجهمية تنكره قال أبي وهؤلاء كفار يريدون أن يعقوهوا على الناس من زعم أن الله لم يتكلم فهو كافر انما روى هذه الأحاديث كما جاءت قلت وهذا الصوت الذي تكلم الله به ليس هو الصوت المسبوع من العبد بل ذلك صوته كما هو معلوم لعامة الناس وقد نص على ذلك الأئمة أحمد وغيره قال الكلام المسبوع منه هو كلام الله لا كلام غيره كما قال تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فآجره حتى يسمع كلام الله وقال النبي صلى الله عليه وسلم ألا رجل يحملني إلى قومه لا بلغ كلام

وامتنع صدور شيء من العالم بدون الحوادث اللازمة له لان وجود المزموم بدون اللازم ممتنع فتبين أنه يمتنع أن يكون الفلك قديما أزليا ولا يمكن أن يقال كان خاليا عن الحوادث في الازل ثم حدثت فيه لانه يقال حينئذ فلا بد لتلك الحوادث من سبب فالقول فيها كالقول في غيرها فان جاز أن يحدث بدون سبب حادث أمكن ذلك في الفلك وبطلت حجتهم ولزم من ذلك ترجيح أحد المتماثلين بلا مرجح وان كان لا بد لها من سبب لزم التسلسل ودوام الحوادث وأن الفلك وكل ما سوى الله لم يزل مقارنا للحوادث وكل ممكن قارن الحوادث امتنع أن يكون صادرا عن موجب بالذات فامتنع أن يكون قديما (والناس) قد تنازعوا فيما يستلزم الحوادث وهو ما لا يخلو عن الحوادث وما لا بد أن يقارنه الحوادث هل يجب أن يكون حادثا أولا يجب حدوثه بل يجوز قدمه سواء كان هو الواجب الغني عما سواه أو كان ممكنا أو شرقي بين الواجب بنفسه الغني عما سواه وبين الممكن الفقير إلى غيره على ثلاثة أقوال فالاول قول من يقول من طوائف النظار وأهل الكلام بامتناع دوامها عليه وامتناع فعل الرب وتكلمه بمشيئته وقدرته في الازل وان ذلك غير ممكن وهو لا يمتنع أن يكون دوام فاعليته في المستقبل على قولين والقول الثاني قول الفلاسفة الذين يقولون بقدم ما سوى الله أما الافلاك وأما العقول وأما غير ذلك ويجهلون الرب سبحانه موجبا بذاته لا يمكنه أحداث شيء ولا تغيير شيء من العالم بل حقيقة قولهم أن الحوادث لم تصد عنه بل صدرت وحدثت بلا محدث والقول الثالث قول أئمة أهل الملل الذين يقولون إن الله خالق كل شيء وكل ما سوى الله كائن بعد أن لم يكن مع دوام قدرية الله وأنه لم يزل متكاملا إذا شاء بل لم يزل فاعلا أفعالا تقوم بنفسه وأقوال الأئمة أهل الفلاسفة وأساطينهم الذين كانوا قبل ارسطو يوافقون قول هؤلاء بخلاف ارسطو وأتباعه الذين قالوا بقدم الافلاك فان قول هؤلاء معلوم الفساد بصريح العقول وصريح المعقول وأيضا فان كون المفعول المعين لازما للفاعل قديما بقدمه كائن با دوامه ممتنع لذاته وان قدر أن الفاعل غير مختار فكيف إذا ثبت أنه يفعل بمشيئته وقدرته وما يذكرونه من تقدم العلة على المعلول بالذات دون الزمان لا يوجد الا فيما يكون شرطا فان الشرط قد يقارن المشروط أما العلة التي هي فعل فاعل المعلول فهي لا يعقل فيها مقارنتها للمعلول في الزمان وهم يثبوتون تقدم العلة على المعلول بالذات دون الزمان بتقدم حركة اليد على حركة الخاتم وتقدم حركة الصوت وغير ذلك وجميع ما يثبوتونه اما أن يكون شرطا لا فاعلا واما أن يكون متقدما بالزمان وأما فاعلا غير متقدم فلا يعقل قط وليس هذا موضع بسط هذه الامور فانها أصول مقالات أهل الارض والمقصود هنا التنبيه على أصل القدرية فان حقيقة قولهم أن أفعال الحيوان تحدث بلا فاعل كما أن أصل قول الدهرية الفلاسفة أن حركة الفلك وجميع الحوادث محدثة بلا سبب حادث وكذلك قول من وافق القدرية من أهل الاثبات على أن الرب تعالى لا تقوم به الأفعال وقال ان الفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق كما يقوله الاشعري ومن وافقه فانه يلزمه في فعل الذم ما لزم القدرية ولهذا عامة شذاعات هذا القدرى الرافضى هي على هؤلاء وهؤلاء عاتقة من المثبتين خلافاً لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما وقد وافقهم في ذلك كثير من الشيعة الزيدية والامامية وغيرهم وقولهم على كل حال أقل خطأ من قول القدرية بل أصل خطئهم موافقتهم

ربى فان قريشاً منعوني أن أبلغ كلام ربى رواه أبو داود وغيره وقال صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم وقال ليس منا من لم يتغن بالقرآن \* ذكر الخلال عن اسحق بن ابراهيم قال قال لى أبو عبد الله يوما وكنت سألته عنه تدرى ما معنى من لم يتغن بالقرآن قلت لا قال



هو الرجل يرفع صوته فهذا معناه اذا رفع صوته فقط تغني به وعن صالح بن أحمد أنه قال لابي زينو القرآن بأصواتكم فقال التزين أن يحسنه وعن الفضل بن زياد قال سألت (٢٢) أبا عبد الله عن القراءة فقال يحسنه بصوته من غير تكاف وقال

للقدريته في بعض خطتهم وأئمة أهل السنة لا يقولون بشئ من هذا الخطا وكذلك جاهر أهل السنة من أهل الحديث والفقه والتفسير والتصوف لا يقولون بهذه الاقوال المتضمنة للخطا بل هم متفقون على أن الله خالق أفعال العباد وعلى أن العبد قادر مختار يفعل بعيشته وقدرته والله خالق ذلك كله وعلى الفرق بين الأفعال الاختيارية والاضطرابية وعلى أن الرب تعالى يفعل بعيشته وقدرته وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وأنه لم يزل قادرا على الأفعال موصوفا بصفات الكمال متكهما اذا شاء وأنه موصوف بما وصف به نفسه وبما وصف به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل فيثبتون علمه المحيط ومشيئته النافذة وقدرته الكاملة وخلقه لكل شئ ومن هذا الله إلى فهم قولهم علم أنهم جعوا محاسن الاقوال وأنهم موصوفوا الله بغاية الكمال وأنهم هم المستسكون بصحيح المنقول وصريح المعقول وان قولهم هو القول السيد السليم من التناقض الذي أرسل الله به رسله وأزل به كتبه

(فصل) قال الامام القدرى ومنها أنه يلزم أنه لا يبقى عندنا فرق بين من أحسن النباغة الاحسان طول عمره ومن أساء النباغة الاساءة طول عمره ولم يحسن مناشكر الاول وذم الثاني لان الفعلين صادران من الله عندهم \* فيقال هذا باطل فان اشتراك الفعلين في كون الرب خالقهما لا يستلزم اشتراكهما في سائر الاحكام فانه من المعلوم بمرجع العقل أن الامور المختلفة يشترك فيها أمور كثيرة لا سيما في مثل هذا المقام فان جميع ما سوى الله مشترك في أن الله خلقه وأنه ربه ومليكه ثم من المعلوم أن المخلوقات بينهما من الافتراق ما لا يحصىه الا الخلاق فأن الله تعالى جعل الظلمات والنور وقال وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور والله خالق الجنة والنار ولا تستوى الجنة والنار والله خالق الطل والحرور ولا يستوى الطل والحرور والله خالق الاعمى والبصير ولا يستوى الاعمى والبصير والله خالق الحي والميت والقادر والعاجز والعالم والجاهل ولا يستوى هذا وهذا والله خالق ما ينفع وما يضر وما يوجب الذة وما يوجب الالم ولا يستوى هذا وهذا فاذا كان الله خالق الاطعمة الطيبة والخبيثة ثم ان الطيب يحب ويشتهى ويمدح ويتغنى والخبيث يذم ويبغض ويحتب والله خالق هذا وهذا والله خالق الملائكة والانبياء وخالق الشياطين والحيات والعقارب وغيرها من الفواسق فهذا محمود معظم وهذا فاسق يقتل في الحل والحرم وهو سبحانه وتعالى خالق في هذا طبيعة كريمة تقتضى الخير والاحسان وفي هذا طبيعة خبيثة توجب الشر والعدوان مع ما بينهما من الفرق في الحب والبغض والمدح والذم فاذا كان الشرع والعقل متطابقين على أن ما جعل الله فيه منفعة للناس ومصلحة لهم يحب ويمدح ويطلب وان كان حراما أو حيوانا مما فكيف لا يكون من جعله محسنا للناس يحصل لهم به منافع ومصالح أحق بان يحب ويمدح ويشتهى عليه وكذلك في جانب الشر والقدرى يقول لا يكون العبد محمودا ومشكورا على احسانه ومذموما على اساءته الا بشرط أن لا يكون الله جعله محسنا لينا ولا من به علينا اذا فعل الخير ولا ابتلائنا به اذا فعل الشر (وهذا حقيقة ما قاله هذا الرافضى القدرى) ومعلوم فساد هذا القول شرعا وعقلا فان حقيقة انه حيث يشكر العبد لا يشكر الرب وحيث

الاثرم سألت أبا عبد الله عن القراءة بالألحان فقال كل شئ محدث فانه لا يجبني إلا أن يكون صوت الرجل لا يتكلفه وقال القاضي أبو يعلى هذا يدل من كلامه على أن صوت القارئ ليس هو الصوت الذي تكلم الله به لانه أضافه إلى القارئ الذي هو طبعه من غير أن يتكلم بالألحان وقال أبو عبد الله البخارى صاحب الصحيح في كتاب خلق الأفعال يذكرك عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله ينادى بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب وليس هذا لغير الله عز وجل قال أبو عبد الله البخارى وفي هذا دليل على أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق لان صوت الله يسمع من بعد كما يسمع من قرب وأن الملائكة يصعقون من صوته فاذا نادى الملائكة ثم يصعقون قال ولا تجعلوا لله أندادا فليس لصفة الله ند ولا مثل ولا يوجد شئ من صفاته في المخلوقين ثم روى باسناده حديث عبد الله بن أنيس الذي استشهد به في غير موضع من الصحيح تارة يحرمه وتارة يقول ويذكر عن عبد الله بن أنيس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملائكة أنا الديان لا ينبغي لاحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلة وذكر الحديث الذي رواه في صحيحه

عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله يوم القيامة يا آدم فيقول ليس وسعيد فينادى يشكر بصوت ان الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعدا إلى النار قال يارب ما بعث النار قال من كل ألف اراه قال تسعمائة وتسعة وتسعين

فحينئذ تضع الحمل عليها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد وذكر حديث ابن مسعود الذي استشهد به أحمد وذكر الحديث الذي رواه في صحيحه عن عكرمة سمعت أبا هريرة (٣٣) يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا

قضى الله الامر في السماء ضربت الملائكة باجنحتها خضعانا لقوله كأنه سلسلة على صفوان فاذا فرغ عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير \* وذكر حديث ابن عباس المعروف من حديث الزهري عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن نضر عن الانصار وقد رواه أحمد ومسلم في صحيحه وغيرهما واساقه البخاري من طريق ابن اسحق عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم ماتقولون في هذا النجم الذي يرمى به قالوا كنا يا رسول الله نقول حين رأينا هارمي بهامات ملك ولدمولود مات مولود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس ذلك كذلك ولكن الله اذا قضى في خلقه أمرا يسمعه أهل العرش فيسبحون فيسبح من تحتهم بتسبيحهم فيسبح من تحت ذلك فلم يزل التسبيح يهبط حتى ينتهي الى السماء الدنيا حتى يقول بعضهم لبعض لم تسبحتم فيقولون سبح من فوقنا فسبحنا بتسبيحهم فيقولون فلا تسألون من فوقكم ثم سجدوا فبأسألونهم فيقولون قضى الله في خلقه كذا وكذا الامر الذي كان فيهبط الخبر من السماء الى سماء حتى ينتهي الى السماء الدنيا فيفقدون به فتسبى الشياطين بالسمع على توهم منهم واختلاف ثم يأتون به الكهان من أهل الارض فيحدثونهم فيخطئون ويصيرون فيحدث به الكهان ثم ان الله حجب الشياطين عن السماء بهذه الضجور

يشكر الرب لا يشكر العبد وحقيقته أنه لا يكون لله علينا منة في تعليم الرسول وتبليغه اليه رسالة ربه وقد قال تعالى لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وعلى قول القدرى يكون ارسال الله له من جنس ارسال مخلوق الى مخلوق فذلك تفضل بنفس الارسال لابان جعل الرسل تتلوا وتعلم وتركي بل هذه الافعال منتسبة عندهم فيها للرسل الذي خلقها عندهم دون الرسل الذي لم يحدث شيئا منها والقدرى يقول الرسول نطق بنفسه لم ينطقه الله ولا أنطق الله شيئا بل جعل فيه قدرة على أن ينطق وأن لا ينطق وهو يحدث أحدهما مع استواء الحال قبل الاحداث وبعده بدون معونة الله له على احداث النطق وتيسيره وعلى قول القدرى لا يكون لله نعمة على عباده باستغفار الملائكة لهم وتعليم العلماء لهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر وعدل ولادة الامور عليهم ولا يكون الله مبتليهم اذ اطلبهم ولادة الامور وفي الاثر يقول الله عز وجل أنا الله مالئ الملوك قلوب الملوك وفواصيمهم يدي من أطاعني جعلتهم عليه رحمة ومن عصاني جعلتهم عليه نعمة فلا تستغلوا بسبب الملوك وأطيعوني أعطف قلوبهم عليكم وعند القدرى لا يقدر الله أن يجعل الملوك عادلين ولا جاثرين ولا محسنين ولا مسيئين ولا يقدر أن يجعل أحدا محسنا الى أحد ولا مسيئا الى أحد ولا يقدر أن يعظم على أحد من يحسن اليه ويكرمه ولا يقدر على أن يتلبه بنعذبه ويهينه وقد قال بعضهم انه على قول القدرية لا يستحق الله أن يشكر بحال فان الشكر انما يكون على النعم والنعمة امدانية وامدنيوية واما اخروية فالنعم الدنيوية هي عنده واجبة على الله وكذلك ما يقدر عليه من الدينية كالارسال وخلق القدرة وأما نفس الايمان والعمل الصالح فهو عنده لا يقدر أن يجعل أحدا مؤمنا ولا هتديا ولا صالحا ولا برا ولا تقيا فلا يستحق أن يشكر على شيء من هذه الامور التي لم يفعلها ولم يقدر عليها عبيده واما النعم الاخروية فالجزاء واجب عليه كالموجب على المستأجر أن يوفي الاجير أجره فالجزاء واجب عليه ومعلوم عنده أن هذا من باب العدل المستحق لامن باب الفضل والاحسان بمنزلة من قضى دينه كان عليه فلا يستحق الشكر على فضل ولا احسان ومن هذا حقيقة قوله يعيب أهل الايمان الذين يشكرون الله على كل حال ونعمة ويشكرون من أجرى الله الخير على يديه فان من لا يشكر الناس لا يشكر الله ومن أساء اليهم يعتقدون جواز مقابلاته بالعدل وأن العفو عنه أفضل اذا لم يكن في عقوبته حق لله ويرى أحدهم أن الله أنعم عليه باحسان الاول ليشكره عليه وأنه ابتلاء باساءة هذا اليه كما يتلبه بأنواع البلاء ليصبر ويستغفر من ذنوبه ويرضى بقضائه كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا يقضى الله لمؤمن قضاء الا كان خيرا له ان أصابه خير فشكره كان خيرا له وأن أصابه شرف صبر كان خيرا له وليس ذلك لاحد الا المؤمنين وقد قال تعالى انا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم ازا وقال تعالى فاذا جاء وعد اولاهم ابعدنا عنكم عبادنا لئلا أولى بأس شديد فاسواخلال الديار وكان وعدا مفعولا فارسله الشياطين وبعثه لهؤلاء المعتدين على بني اسرائيل أهوا أمر شرعى أمرهم به كما أمر ربه بالبينات والهدى وكأبغث الاميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته أم هو تقدير وتسلط وان كان المسلط ظالما معتديا عاصيا لدين الله وشرعه ثم من المعلوم أن عامة أهل الارض مقرون بالقدر ومع

فانقطعت الكهانة اليوم فلا كهانة \* وقال البخاري أيضا ولقد بين نعيم بن حماد أن كلام الرب ليس بخلق وأن العرب لا تعرف الحي من الميت الا بالفعل فمن كان له فعل فهو حي ومن لم يكن له فعل فهو ميت وان أفعال العباد مخلوقة فضيق عليه حتى مضى لسبيله وتوابع

أهل العلم لما تزل به قال وفي اتفاق المسلمين دليل على أن نعيما ومن نحاهم ليس بمارق ولا مبتدع والترويس بالجهل لغيرهم أولى إذ يفتنون بالأراء المختلفة مما لم يأذن به الله وقال (٣٤) الحارث بن أسد المحاسبي في كتاب فهم القرآن لما تكلم على ما يدخل فيه

هذا يعدحون المحسن ويذمون المسمى مع اتفاقهم على أن الله خالق الفعلين فقولهم أنه يلزمهم أن لا يفرقوا بين هذا وهذا الزوم لا يلزم وغاية الأمر أن الله جعل هذا مستحقا للمدح والثواب وهذا مستحقا للذم والعقاب فإذا كان قد جعل هذا مستحقا وهذا مستحقا لم يتنع أن يعدح هذا ويذم هذا لكن خلقه لهذين الزوجين كخلق غيره ذلك وهذا يتعلق بالحكمة الكلية في حق المخلوقات كما قد ذكر في غير هذا الموضع وعلى رأي القدرى لا يستحق المدح والثناء والشكر إلا من لم يجعله الله محسنا ولا يستحق الذم إلا من لم يجعله مسيئا بل من لا يقدر الله أن يجعله محسنا ولا مسيئا فعندهم لا مدح ولا ذم إلا بشرط عجز الله تعالى وقصور رمشيته وخلقته وحدوث الحوادث بدون محدث

(فصل) قال ومنها التقسيم الذي ذكره سيدنا ومولانا الامام موسى بن جعفر الكاظم وقد سأله أبو حنيفة وهو صبي فقال المعصية ممن فقال الكاظم المعصية اما من العبد او من الله او منهما فان كانت من الله فهو أعدل وأنصف من أن يظلم عبده ويؤاخذه بما لم يفعل وان كانت المعصية منهما فهو شرير وكه القوي أولى بانصاف عبده الضعيف وان كانت المعصية من العبد وحده فعليه وقع الامر واليه يتوجه المدح والذم وهو أحق بالثواب والعقاب ووجبت له الجنة أو النار فقال أبو حنيفة ذرية بعضهما من بعض \* فيقال أولا هذه الحكاية لم يذكر لها اسنادا فلا تعرف صحتها فالمنقولات انما تعرف صحتها بالاسانيد الثابتة لاسيما مع كثرة الكذب في هذا الباب كيف والكذب عليها ظاهر - ر فان أبو حنيفة من المقرين بالقدر باتفاق أهل المعرفة وبمذهبه وكلامه في الرد على القدرية معروف في الفقه الاكبر وبسط الحجج في الرد عليهم بما لم يبسطه على غيرهم في هذا الكتاب وأتباعه متفقون على أن هذا مذهبه وهو مذهب الحنفية المتبعين له ومن انتسب اليه في الفروع وخرج بهذا من المعتزلة ونحوهم فلا يمكن أن يحكي هذا القول عنه بل هم عند أئمة الحنفية الذين يفتي بقولهم مذمومون معدودون من أهل البدع والضلال فكيف يحكي عن أبي حنيفة أنه استصوب قول من يقول ان الله لم يخلق أفعال العباد وأيضا فوسى بن جعفر وسائر علماء أهل البيت متفقون على اثبات القدر والنقل عنهم بذلك ظاهرا معروفا وقدماء الشيعة كانوا متفقين على اثبات القدر والصفات وانما شاع فيهم رد القدر من حين اتصالوا بالمعتزلة في دولة بني بويه (وأيضا) فهذا الكلام المحكي عن موسى بن جعفر بقوله أصاغر القدرية وصبيانهم وهو معروف من حين حدث القدرية قبل أن يولد موسى بن جعفر فان موسى بن جعفر ولد بالمدينة سنة ثمان أو تسع وعشرين ومائة قبل الدولة العباسية بنحو ثلاث سنين وتوفي ببغداد سنة ثلاث وثمانين ومائة قال أبو حاتم ثقة صدوق امام من أئمة المسلمين والقدرية حدثوا قبل هذا التاريخ بل حدثوا في أثناء المائة الاولى من زمن الزبير وعبد الملك (وهذا) مما يبين أن هذه الحكاية كذب فان أبو حنيفة انما اجتمع بجعفر بن محمد وأما موسى بن جعفر فلم يكن ممن سأله أبو حنيفة ولا اجتمع به وجعفر بن محمد هو من أقران أبي حنيفة ولم يكن أبو حنيفة يأخذ عنه مع شهرته بالعلم فكيف يتعلم من موسى بن جعفر انتهى وما ذكره في هذه الحكاية من قول القائل هو أعدل من أن يظلم عبده ويؤاخذه بما لم يفعل هو أصل كلام القدرية الذي يعرفه عامتهم وخاصتهم وهو أساس مذهبهم

النسخ وما لا يدخل فيه النسخ وما يظن أنه متعارض من الآيات وذكر عن أهل السنة في الإرادة والسمع والبصر قولين في مثل قوله لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين وقوله واذا أردنا أن نهلك قرية وقوله انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون وكذلك قوله انامعكم مستمعون وقوله وقيل اعلموا فيرى الله علمكم ورسوله والمؤمنون ونحو ذلك فقال قد ذهب قوم من أهل السنة الى أن الله استماعا حادثا في ذاته وذكر أن هؤلاء وبعض أهل البدع تأولوا ذلك في الإرادة على الحوادث قال فأما من ادعى السنة فأراد اثبات القدر فقال ارادة الله تحدث من تقدير سابق الإرادة وأما بعض أهل البدع فزعموا أن الإرادة انما هي خلق حادث وليست مخلوقة ولكنها كونها كون الله المخلوقين قال وزعموا أن الخلق غير المخلوق وان الخلق هو الإرادة وانهم ليست صفة لله من نفسه قال ولذلك قال بعضهم ان رؤيته تحدث واختار المحاسبي القول الآخر وتأول النصوص على أن الحادث هو وقت المراد لانفس الإرادة قال وكذلك قوله انامعكم مستمعون وقوله فيرى الله علمكم تأوله على أن المراد حدوث السمع والبصر كما تأول قوله تعالى حتى نعلم حتى يكون المعلوم تغير حادث في علم الله ولا بصر ولا سمع ولا معنى حدث في ذات الله تعالى عن الحوادث في

نفسه وقال محمد بن الهيثم في كتاب جل الكلام له لما ذكر جل الكلام في القرآن وأنه مبني على خمسة فصول وشعارهم أحدها أن القرآن كلام الله فقد حكى عن جهم بن صفوان أن القرآن ليس كلام الله على الحقيقة انما هو كلام خلقه الله فنسب اليه

فيلسماء الله وأرض الله وكافيل بيت الله وشهراته وأما المعتزلة فانهم أطلقوا القول بأنه كلام الله على الحقيقة ثم وافقوا جهة ما في المعنى حيث قالوا كلام خلقه باثنا عشر وقال عامة المسلمين ان القرآن (٢٥) كلام الله على الحقيقة وأنه تكلم به والفصل

الثاني في أن القرآن غير قديم فان الكلاية وأصحاب الاشعري زعموا أن الله لم يزل يتكلم بالقرآن وقال أهل الجماعة بل انما تكلم بالقرآن حيث خاطب به جبريل وكذلك سائر الكتب والفصل الثالث ان القرآن غير مخلوق فان الجهمية والنخارية والمعتزلة زعموا أنه مخلوق وقال أهل الجماعة غير مخلوق والفصل الرابع انه غير بائن من الله فان الجهمية وأشياهم من المعتزلة قالوا ان القرآن بائن من الله وكذلك سائر كلامه وزعموا أن الله خلق كلاما في الشجرة فسمعه موسى وخلق كلاما في الهواء فسمعه جبريل ولا يصح عندهم أن يوجد من الله كلام يقوم به في الحقيقة وقال أهل الجماعة بل القرآن غير بائن من الله وانما هو موجود منه وقام به وذكر محمد بن الهيثم في مسئلة الارادة والخلق والمخلوق وغير ذلك ما يوافق ما ذكره هنامن اثبات الصفات الفعلية القائمة بالله التي ليست قديمة ولا خلقية \* وقال عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه المعروف بنقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي الغنيد فيما اقترى على الله في التوحيد قال وادعى المعارض أيضا أن قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ينزل الى السماء الدنيا حين ينزل الليل فيقول هل من مستغفر هل من تائب هل من داع قال فادعى أن الله لا ينزل بنفسه انما ينزل امره

وشعارهم ولهذا سمو أنفسهم العدلية فاضافة هذا الى موسى بن جعفر لو كان حقا ليس فيه فضيلة له ولا مدح اذ كان صبيان القدرية يعرفونه فكيف اذا كان كذبا محتلقا عليه (و يقال ثانيا الجواب عن هذا التقسيم أن يقال) هذا التقسيم ليس بمختصر وذلك أن قول القائل المعصية ممن لفظ مجمل فان المعصية والطاعة عمل وعرض قائم بغير فلا بد له من محل يقوم به وهي قاعة بالعدل لا محالة وليست قائمة بالله تبارك وتعالى بالارباب ومعلوم أن كل مخلوق يقال هو من الله بمعنى أنه خلقه باثنا عشر لا بمعنى أنه قام به واتصف به كما في قوله تعالى وسخر لك ما في السموات وما في الارض جميعا منه وقوله تعالى وما بكم من نعمتي في الله والله تعالى وان كان خالقا لكل شيء فانه خلق الخير والشر لما له في ذلك من الحكمة التي باعتبارها كان فعله حسنا متقنا كما قال تعالى الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الانسان من طين وقال صنع الله الذي أتقن كل شيء فلهذا لا يضاف اليه الشرم مفردا بل اما أن يدخل في العموم واما أن يضاف الى السبب واما أن يحذف فاعله فالاول كقول الله تعالى الله خالق كل شيء والثاني كقوله قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق والثالث كقوله فيما حكاه عن الجن وأنا لا ندرى أشرأريد من في الارض أم أراد بهم ربهم رشدا وقد قال في أم القرآن اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فذكر أنه فاعل النعمة وحذف فاعل الغضب وأضاف الضلال اليهم وقال الخليل واذا مرضت فهو يشفين ولهذا كان الله الاسماء الحسنى فسمى نفسه بالاسماء الحسنى المقتضية للخير وانما يذكر الشرف في المفعولات كقوله تعالى اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم وقوله في آخر الانعام ان ربك سريع العقاب وانه لغفور رحيم وقوله تعالى نبي عبادي أني أنا الغفور الرحيم وأن عذابي هو العذاب الاليم وقوله حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وهذا لأن ما يخلق من الامور التي فيها شر بالنسبة الى بعض الناس له فيها حكمة هو يخلقها لها حكمة مجيد له الملك وله الحمد فليست بالاضافة اليه شرا ولا مذمومة فلا يضاف اليه ما يشعر بنقيض ذلك كما أنه سبحانه خالق الامراض والاولع والروائح الكريهة والصور المستعجبة والاجسام الخبيثة كالحيات والعذرات لما له في ذلك من الحكمة البالغة فاذا قيل هذه العذرة وهذه الروائح الخبيثة من الله أو هم ذلك أنها اخرجت منه والله منزعه عن ذلك وكذلك اذا قيل القبائح من الله أو المعاصي من الله قد يوهى ذلك أنها خارجة من ذاته كما تخرج من ذات العبد وكما تخرج الكلام من المتكلم والله منزعه عن ذلك أو يوهى ذلك أنها منه في جهة وسيئة والله منزعه عن ذلك بل جميع خلقه خلفه له حسن على قولي التفويض والتعليل وكذلك اذا قيل للطعوم والالوان والروائح ونحوها من الاعراض هذا الطعم الحلو والمر من الله أو من هذا النبات وهذه الروائح الطيبة أو الخبيثة من الله أو من هذه العين وأمثال ذلك وقد يوهى اذا قيل انها من الله أنه أمر بها والله لا يأمر بالفحشاء ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وهذا مثل قول ابن مسعود لما سئل عن الفريضة أقول فيها رأيي فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فني ومن الشيطان والله ورسوله بريثان منه وكذلك قال أبو بكر في الكلاله وقال عمر فهو ذلك ومرادهم أن الصواب قد أمر الله به وشرعه وأوجبه ورضيه والخطأ لم يأمر به ولم يحبه ولم يشرعه بل هو مما زينه

( ٤ - منهاج نافي ) ورجسته وهو على العرش وبكل مكان من غير زوال لانه الحي القيوم والقيوم يزعمه من لا يزول قال فيقال لهذا المعارض وهذا ايضا من حجج النصارى واليهود واليه ليس هذا ببيان ولا مدله بل هو لان امر الله ورجسته ينزل في كل

ساعة ووقت وأوان فما بال النبي صلى الله عليه وسلم يحد لتزوله الليل دون النهار ويؤقت من الليل شطره أو الاستحجار أفأمره ورجته يدعو ان العباد الى الاستغفار أو يقدر الامر (٢٦) والرحمة أن يتكلمادونه فيقول لاهل من داع فأجيبه هل من مستغفر

الشیطان لنفسی ففعلته بأمر الشیطان فهو منی ومن الشیطان (وحینئذ فالجواب من وجوه أحدها) أن یقال الاعمال والاقوال والطاعات والمعاصی من العبد یعنی أنها قائمة به وحاصلة بعیشته وقدرته وهو المتصف بها المتحرك بها الذي يعود حکمها علیه فإنه قد یقال لما انصف به المحل وخرج هذا منه وان لم یکن له اختیار كما یقال هذا الریح من هذا الموضع وهذه الثمرة من هذه الشجرة وهذا الزرع من هذه الارض فلأن یقال لما صدر من حی باختیاره هذا منه بطریق الاولى وهی من الله یعنی أنه خلقها قائمة بغيره وجعلها عماله وكسبا وهو خلقها بعیشته نفسه وقدرته نفسه بواسطة خلقه بعیشته العبد وقدرته كما یخلق المسیبات بأسبابها فیخلق السحاب بالریح والمطر بالسحاب والنبت بالمطر والحوادث تضاف الى خالقها باعتبار والى أسبابها باعتبار فهی من الله مخلفة له فی غیره كما أن جمیع حركات المخلوقات وصفاتها منه وهی من العبد صفة قائمة به كما أن الحركة من المتحرك المتصف بها وان كان جادا فكیف اذا كان حیوانا وحینئذ فلا شریکة بین العبد و بین الرب لاختلاف جهة الاضافة كما أنا اذا قلنا هذا الولد من المرأة یعنی أنها ولدت من الله یعنی أنه خلقه لم یکن بینهما تناقض واذا قلنا هذه الثمرة من الشجرة وهذا الزرع من الارض یعنی أنه حدث فیها ومن الله یعنی أنه خلقه لم یکن بینهما تناقض وقد قال تعالى أم خلقوا من غیر شیء أم هم الخالقون فالشهور أم خلقوا من غیر رب وقیل أم خلقوا من غیر عنصر وكذلك قال موسى لما قتل القبطی هذا من عمل الشیطان وقال تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سیئة فمن نفسك مع قوله فیما تقدم کل من عند الله فالحسنات والسیئات المراد بها هنا النعم والمصائب ولهذا قال ما أصابك ولم یقل ما أصبت کافی قوله ان تمسکتم حسنة تسوهم وان تصبوا کم سیئة یفرحوا بها وقوله ان تصبوا حسنة تسوهم وان تصبوا مصیبة یقولوا قد أخذنا أمرنا من قبل ویتولوا وهم فرحون فبین أن النعم والمصائب من عند الله فالنعم من الله ابتداء والمصیبة بسبب من نفس الانسان وهی معاقبة كما قال فی الآیة ولما أصابتکم مصیبة قد أصبتم مثلها قلتم انی هذا قل هو من عند أنفسکم وهذا لان الله محسن عدل کل نعمة منه فضل وكل نعمة منه عدل فهو محسن الى العبد بلا سبب منه تفضلا واحسانا ولا یعاقبه الا بذنبه وان كان قد دخل فی الافعال كلها الحکمة له فی ذلك فانه حکیم عادل یضع الاشياء واضعها ولا یظلم بک أحدا واذا کان غیر الله یعاقب عبده علی ظلمه وان کان مقرا بأن الله خالق افعال العباد ولیس ذلك ظلما منه فانه سبحانه أولى أن لا یكون ذلك ظلما منه واذا کان الانسان یفعل مصلحة اقتضت حکمته ولا تحصل الا بتعذیب حیوان ولا یكون ذلك ظلما فانه تعالى أولى أن لا یكون ذلك ظلما منه (الوجه الثاني أن یقال) هی من الله خلقا لها فی غیره وجعل لها افعال لغيره وهی من العبد فاعماله قائمة به وكسبا یجرب به منفعة الیه أو يدفع عنه به مضرة وكون العبد هو الذي قام به الفعل والیه يعود حکمه الخاص انتفاعا به أو تضررا جهة لا تصلح لله فان الله لا تقوم به افعال العباد ولا یتصف بها ولا تعود الیه أحكامها التي تعود الى موصوفاتها وكون الرب تبارک وتعالى هو الذي خلقها وجعلها عیال لغيره یخلق قدرة العبد ومشیئته وفعله جهة لا تصلح للعبد ولا یقدر علی ذلك الا الله تعالى ولهذا قال أكثر المتبیین للقدرة افعال العباد مخلوقة لله تعالى وهی فعل العبد واذا قیل هی فعل الله فالمراد

فأغفر له هل من سائل فأعطیه فان قررت مذهبک لزمک أن تدعی أن الرحمة والامرهما الاذان يدعو ان الى الاجابة والاستغفار بكلامهما دون الله وهذا محال عند السفهاء فكیف عند الفقهاء قد علمتم ذلك ولكن تکارون وما بال رحمة وأمره ینزلان من عند شطر الليل ثم لا یتمکن الا الى طلوع الفجر ثم یرفعان لان رفاعة راویه یقول فی حدیثه حتی ینفجر الفجر قد علمتم ان شاء الله أن هذا التأویل أبطل باطل ولا یقبله الا کل جاهل وأما دعواک أن تفسیر القیوم الذي لا یزول عن مکانه ولا یتحرك فلا یقبل منک هذا التفسیر الا باثر صحیح مانور عن رسول الله صلى الله علیه وسلم أو عن بعض أصحابه أو التابعین لان الحی القیوم یفعل ما یشاء یتحرك اذا شاء ویهبط ویرتفع اذا شاء ویقبض ویبسط ویقوم ویجلس اذا شاء لان أمانة ما بین الحی والمیت التحرك کل حی متحرك لا محالة وكل میت غیر متحرك لا محالة ومن ینتفی الى نفسه یرک وتفسیر صاحبک مع تفسیر نبی الرحمة ورسول رب العزة اذ فسر نزوله مشروحا منصوصا ووقت لتزوله وقتا مخصوصا لم یدع لک ولا لأصحابک فیہ لبس ولا عویضا قال ثم أجعل المعارض جمیع ما تنکره الجهمية من صفات الله تعالى وذواته المسماة فی کتابه وفي أنار رسول الله صلى الله علیه وسلم فعد منها بضعا وثلاثین صفة نسقا

واحد ا یحکم علیها ویفسرها بحکم المریسی وفسرها وتا ولها حار فاحر فاجلخلاف ما عنی الله وخلاف ما تأولها أنها الفقهاء الصالحون لا یعمدون فی أكثرها الا علی المریسی فبذل منها بالوجه ثم بالسمع والبصر والغضب والرضا والحب والبغض والغرض



والذكر والاضحك والعجب والسخط والارادة والمشيئة والاصابع والكف والقدمين وقوله كل شيء هالك الا وجهه وأينما تولوا فثم وجه الله وهو السميع البصير وخلقت بيدي وقالت اليهود يد الله مغلولة (٢٧) ويد الله فوق أيديهم والسماوات مطويات بيمينه

وقوله فانك بأعيننا وهل ينظرون الان يا نهم الله في ظلم من الغمام والملائكة وجاء ربك والملائكة صفا ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية والرحن على العرش استوى والذين يحملون العرش ومن حوله وقوله ويحذركم الله نفسه ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم وكتب ربكم على نفسه الرحمة وتعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك والله يحب التوابين ويحب المتطهرين قال عمدا المعارض الى هذه الصفات والآيات فسقها ونظم بعضهم الى بعض كانته هاشيا بعد شيء ثم فرقها أبوابا في كتابه وتلف بردها بالتأويل كتلف الجهمية معتمدا فيهم على تفسير الزائغ الجهمي بشرى غيات المربى دون من سواه تستر عند الجهال بالتشنيع بها على قوم يؤمنون بها ويصدقون الله ورسوله فيها بغير تكليف ولا تمثيل فزعم أن هؤلاء المؤمنون بها يكفونها ويشبهونها بذوات أنفسهم وأن العلماء زعموا فالرد في شيء منها اجتهد رأي ليدرك كيفية ذلك أو يشبه شيء منها شيء مما هو في الخلق موجود قال وهذا خطأ لما أن الله ليس كمثل شيء فكذلك ليس بكيفيته شيء قال أبو سعيد فقلنا لهذا المعارض المدلس بالتشنيع أما قولك ان كيفية هذه الصفات وتشبيهها بما هو في الخلق خطأ فانا لا نقول انه خطأ كما قلت بل هو عندنا كفر ونحن لكيفيةها وتشبيهها بما هو في الخلق

أنها مفعولة لا أنها هي الفعل الذي هو مسمى المصدر وهو لاء هم الذين يقرقون بين الخلق والخلق وهم أكثر الأئمة وهو آخر قول القاضى أبي يعلى وقول أكثر أصحاب أجد وهو قول القاضى أبي حازم والقاضى أبي الحسين وغيرهما (الوجه الثالث) ان قول القائل الله أعدل من أن يظلم عبده ويؤاخذ به بما لم يفعل فنحن نقول بوجبه فان الله لم يظلم عبده ولم يؤاخذ به إلا بما فعله العبد باختياره وقوته لا بفعله غيره من المخلوقين وأما كون الرب خالق كل شيء فذلك لا يمنع كون العبد هو المعلوم على ذلك كما أن غيره من المخلوقين يلومه على ظلمه وعدوانه مع اقراره بان الله خالق أفعال العباد وجاهير الامم مقرة بالقدر وأن الله خالق كل شيء وهم مع هذا يذمون الظلمة ويعاقبونهم لدفع ظلمهم وعدوانهم كما يعتقدون أن الله خلق الحيوانات المضرّة والنباتات المضرّة وهم مع هذا يسعون في دفع ضررها وشرها وهم أينما متفقون على أن الكاذب والظالم مذموم بكذبه وظلمه وأن ذلك وصف مسيء فيه وأن نفسه المتصفة بذلك خبيثة ظالمة لا تستحق الاكرام الذي يناسب أهل الصدق والعدل وان كانوا مقرين بان كل ذلك مخلوق وليس في فطر الناس أن يجعلوا مقابلة الظالم على ظلمه ظالما له وان كانوا مقرين بالقدر والله تعالى أولى أن لا ينسب الى الظلم لذلك وهذا على طريقة أهل الحكمة والتعديل من أهل السنة وأما على طريقة أهل المشيئة والتفويض فالظلم متنع منه لذاته لانه تصرف في ملك الغير وتعدى ما حدله وهم ممتنعان في حق الله بكل حال فالرب تعالى لا يمثل بالخلق لاني ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله بل له المثل الاعلى فثبت لغيره من الكمال فهو أحق به وما تنزه عنه من النقص فهو أحق بتزويه وما كان سائعا للقادر الغنى فهو أولى أن يكون سائعا له وليس كل ما يقع من يتضرر منه يكون قبيحا منه (١) فان العباد لن يبلغوا ضره فيضره ولن يبلغوا نفعه فينفعوه (الوجه الرابع) أن يقال لانه بين المسلمين أن الله عادل ليس ظالما لكن ليس كل ما كان ظالما من العبد يكون ظالما من الرب ولما كان قبيحا من العبد يكون قبيحا من الرب فان الله ليس كمثل شيء لاني ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله تحقيق ذلك انه لو كان الامر كذلك كما يقوله من يقوله من القدرية لزم أن يقع منه أمور فعلها فان الواحد من العباد اذا أمر غيره بأمر لا ينفع به الا أمر وتوعده عليه بالعقاب وهو يعلم أن المأمور لا يفعله بل يعصيه وانه يستحق العقاب كان ذلك منه عبثا وقبيحا لعدم الفائدة في ذلك للأمر والمأمور وكذلك لو قال مرادى مصلحة المأمور وهو يعلم أنه لا يترتب عليه مصلحة بل مفسدة لكان ذلك قبيحا وكذلك اذا فعل فعلا لمراد وهو يعلم أن ذلك المراد لا يحصل كان ذلك قبيحا منه والقدرية يقولون ان الله خالق الكفار لينفعهم ويكرمهم وأراد ذلك بخلقهم وأمرهم مع علمه بانهم يتضررون لا ينتفعون وكذلك الواحد من العباد لو رأى عبيده أو أماء يزنون ويظلمون وهو قادر على منعهم ولم يمنعهم لكان مذموما مسيئا والله تعالى منزّه عن أن يكون مذموما مسيئا والقدرى يقول هو أراد بخلقهم لهم أن يطيعوه ويشبههم فخلقهم للنفع مع علمه أنهم لا ينتفعون ومعلوم أن مثل هذا قبيح من الخلق ولا يقع من الخالق ومن المعلوم ان المخلوق اذا كان قادرا على منع عبيده من القبائح ففعله لهم

(١) قوله فان العباد الخ هذا التعليل غير مطابق لما قبله فلهذا هنا سقط آخره اهـ مصححه

موجود أشد اتقاء منكم غير أننا لا ندينها ولا نشبهها ولا نكفر بها ولا نكذبها ولا نبطلها بأويل الضلال كما بطلها امامك المربى في أما كن من كتابك سنيننا لن غفل عنها من حواليك من الانهار وأما ما ذكرت من اجتهد الرأي في تكليف صفات الله فانا لا نخير اجتهد

الرأى في كثير من الفرائض والاحكام التي تراها باعيننا ونسمعها باذاننا فكيف في صفات الله التي لم ترها العيون وقصرت عنها الظنون غير أننا لانقول فيها كما قال امامنا الميرسي (٣٨) ان هذه الصفات كلها كشيء واحد وليس السمع منه غير البصر ولا الوجه منه غير

اليد ولا اليد منه غير النفس وأن الرحمن ليس يعرف بزمعكم لنفسه سمعاً من بصر ولا بصراً من سمع ولا وجهها من يدين ولا يدين من وجهه هو كله بزمعكم سمع وبصر ووجه وأعلى وأسفل ويد ونفس وعلم ومشئة وارادة مثل خلق الارضين والسماء والجبال والتلال والهواء التي لا يعرف لشيء منها شيء من هذه الصفات والذوات ولا يوقف لها منها على شيء فقلته تعالى عندنا أن يكون كذلك فقد ميز الله في كتابه السمع من البصر فقال انني معكم اسمع وأرى وانا معكم مستمعون وقال لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم ففرق بين الكلام والنظر وبين السمع فقال عند السماع والصوت قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها وقال في موضع الرؤية انه يرأى حين تقوم وتقبل في الساجدين وقال تعالى وقل اعلموا فيسرى الله علمكم ورسوله ولم يقل سمع الله تعبك ويسمع الله علمكم فلم يذكر الرؤية فيما يسمع ولا السماع فيما يرى لما أنهم عند خلاف ما عندكم وكذلك قال الله تعالى ودرست تجري باعيننا واصبر لحكم ربك فانك باعيننا ولتصنع على عيني ولم يقل لشيء من ذلك على سمعي فكيف نحن لانكيف هذه الصفات لانكذب بها كتمك ذبيكم ولا نفسرها كباطل تفسيركم \* ثم قال باب الحد والعرش قال أبو سعيد وادعى المعارض أيضاً انه ليس لله حد ولا

خبر من أن يعرضهم الثواب مع علمه أنه لا يحصل لهم الا العقاب كالرجل الذي يعطى ولده أو غلامه ما لا يريد بح فيه وهو يعلم أنه يشتري شيئاً بأكفه ففعله من المال خير من أن يعطيه اياه مع علمه أنه يتضرر به وكذلك اذا أعطى غيره سيفاً ليقاتل به الكفار وهو يعلم أنه لا يقاتل به الا الانبياء والمؤمنين لكان ذلك قبيحاً منه وان قال قصدت تعريض هذا الثواب والله لا يقيح منه ذلك وهذا حال قدرة العبد عند القدرية والقدرية مشبهة الافعال قاسوا أفعال الله على أفعال خلقه وعدله على عدلهم وهو من أفسد القياس (الخامس أن يقال) المعصية من العبد كما أن الطاعة من العبد ومعلوم أنه اذا كانت الطاعة منه بمعنى أنه فعلها بقدرته ومشئته لم يمنع أن يكون الله هو الذي جعله فاعلالها بقدرته ومشئته بل هذا هو الذي يدل عليه الشرع والعقل كما قال الخليل واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئنا أمة مسلمة لك وقال رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقال تعالى وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا ولأن كونه فاعلاً بعد أن لم يكن أمر حادث فلا بد له من محدث والعبد يمنع أن يكون هو الفاعل لكونه فاعلاً لان كونه فاعلاً كان حدث بنفس كونه فاعلاً لزم أن يكون الشيء حدث بنفسه من غير احداث وهو مجتمع وان كان بفاعلية أخرى فان كانت هذه حدثت بالاولى لزم الدور القبلي وان كانت حدثت بغيرها لزم التسلسل في الامور المتناهية وكلاهما باطل فعلم أن كون الطاعة والمعصية من العبد يستحق عليها المدح والذم والثواب والعقاب لا يمنع أن يكون العبد فقيراً الى الله في كل شيء لا يستغني عن الله في شيء قط وأن يكون الله خالق جميع أموره وأن يكون نفس فعله من الحوادث والممكنات المستندة الى قدرة الله ومشئته

(فصل قال) ومنها أنه يلزم أن يكون الكافر مطيعاً بكفره لانه قد فعل ما هو مراد الله تعالى لانه أراد منه الكفر وقد فعله ولم يفعل الايمان الذي كرهه الله تعالى منه فيكون قد أطاعه لانه فعل مراده ولم يفعل ما كرهه ويكون النبي عاصياً لانه يأمره بالايمان الذي يكرهه الله منه وينهاه عن الكفر الذي يريده الله منه (الجواب من وجوه الاول) ان هذا مبني على أن الطاعة هل هي موافقة الامر أو موافقة الارادة وهي مبنية على أن الامر هل يستلزم الارادة أم لا وأن نفس الطلب والاستدعاء هل هو الارادة أو مستلزم للارادة وليس واحداً منهما ومن المعلوم أن كثيراً من نظائر الاثبات لا قدر يطلقون القول بان الطاعة موافقة الامر لا موافقة الارادة وأن الامر لا يستلزم الارادة والكلام في ذلك مشهور واذ كان كذلك فهذا القدر لم يبين صحة قوله ولا فساد قول منازعيه بل أخذ ذلك دعوى مجردة بناء على أن الطاعة موافقة الارادة فاذا قال له منازعوه لان سلم ذلك كفي في هذا المقام لعدم الدليل (الثاني) أنهم يستدلون على أن الامر لا يستلزم الارادة بما قدم من أن الله خالق أفعال العباد وانما يخلقها بارادته وهو لم يأمر بالكفر والفسوق والعصيان فعلم بأنه يخلق بارادته ما لم يأمر به وأيضاً فقد ثبت بالكتاب والسنة واجماع العلماء لو حلف أنه لا يقضيه حقه في غدا ان شاء الله فخرج الغدو لم يقضه مع قدرته على القضاء غير عذر وطالبه المستحق لم يحث ولو كانت المشيئة بمعنى الامر يحث لانه مأمور بذلك وكذلك الحلف على فعل ماوراء علقه بالمشيئة وأيضاً فانه قد قال تعالى ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً مع أنه قد أمرهم بالايمان فعلم أنه قد أمرهم بالايمان

غاية ولا نهاية قال وهذا هو الاصل الذي بنى عليه جهنم جميع ضلالاته واشتق منها جميع اغلوطاته وهي كلمة ولم يبلغنا انه سبق جهنم اليها أحد من العالمين فقال له قائل من يحاوره قد علمت مرادك أيها الأجمعي تعني أن الله لا شيء لان الخلق كلهم قد

علموا أنه ليس شيء يقع عليه اسم الشيء الأوله حد وغاية وصفه وأن لاشئ ليس له حد ولا غاية ولا صفة فالشيء أبدام ووصوف لا محالة ولا شيء يوصف بلاحد ولا غاية وقولك لاحدله تعني انه لاشئ قال أبو سعيد وانه (٢٩) تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ولا يجوز

لا أحد أن يتوهم لحد غاية في نفسه ولكن يؤمن بالحد وبكل علم

### (مطلب الارادة نوعان)

ذلك الى الله ولمكانه أيضا حد وهو على عرشه فوق سمواته فهذه اذن حدان انسان وسئل عبد الله بن المبارك بم تعرف ربنا قال بانه على عرشه بائن من خلقه قيل بحديث محمد حدثناه الحسن بن الصباح البزار عن علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك في ادعي انه ليس لله حد فقد رد القرآن وادعي انه لاشئ لان الله وصف حد مكماله فقال الرحمن على العرش استوى أأنتم من في السماء تخافون ربهم من فوقهم اني متوفيت ورافعت الى الله يصعد الكرام الطيب فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ومن لم يعترف به فقد كفر بتزويل الله وحجج دآيات الله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله فوق عرشه فوق سمواته وقال للامة السوداء أين الله قالت في السماء قال أعتقها فانها مؤمنة فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انها مؤمنة دليل على أنها لو لم تؤمن بان الله في السماء كما قال الله ورسوله لم تكن مؤمنة حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أبو معوية عن شبيب عن الحسن بن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بيه يا حصين كم تعد اليوم الها قال سبعة ستة في الارض وواحد في السماء قال فأبهم تعذر غبتك ورهبتك قال الذي في السماء فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على الكافر اذ عرف أن الله العالمين في السماء كما قاله

ولم يشأ وكذلك قوله تعالى ومن ير دان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا دليل على أنه أراد ضلاله وهو لم يأمر بالضلال (الوجه الثالث) طريقة الائمة الفقهاء وأهل الحديث وكثير من أهل النظر وغيرهم أن الارادة في كتاب الله نوعان ١ ارادة تتعلق بالامر وارادة تتعلق بالخلق فالارادة المتعلقة بالامر أن ير دمن العبد فعل ما أمره وأما ارادة الخلق فان ير د ما يفعله هو فارادة الامر هي المتضمنة للحجة والرضا وهي الارادة الدينية والارادة المتعلقة بالخلق هي المشيئة وهي الارادة الكونية القدريية فالاولى كقوله تعالى ير د الله بكم اليسر ولا ير د بكم العسر وقوله تعالى ير د الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم الى قوله ير د الله أن يخفف عنكم وقوله ما ير د الله ليجعل عليكم من حرج ولكن ير د ليطهركم وليتم نعمته عليكم وقوله انما ير د الله ليزهد عنكم الرجس أهل البيت ويطهر كرم تطهيرا والثانية كقوله تعالى فن ير د الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن ير د أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وقول نوح ولا ينفعكم نصحي ان أردت أن أنصخ لكم ان كان الله ير د أن يغويكم ومن هذا النوع قول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ومن النوع الاول قولهم لمن يفعل القبائح هذا يفعل ما لا ير د الله فاذا كان كذلك فالكفر والفسوق والعصيان ليس مراد الله بل عز وجل بالاعتبار الاول والطاعة موافقة لتلك الارادة أو موافقة للامر المستلزم لتلك الارادة فاما موافقة بتجريد النوع الثاني فلا يكون به مطيعا وحينئذ فالنبي يقول له ان الله يبعث الكفر ولا يحب ولا ير ضاه لك أن تفعله ولا ير د به هذا الاعتبار والنبي يأمره بالايمن الذي يحبه الله ويرضاه له وير د به هذا الاعتبار (الوجه الرابع) أن يقال هذه المسئلة مبنية على أصل هو أن الحب والرضا هل هو الارادة وهو صفة مغايرة للارادة فكثير من أهل النظر من المعتزلة والاشعرية ومن اتبعهم من الفقهاء أصحاب أحمد والشافعي وغيرهما يجعلونها جنسا واحدا ثم القدريية يقولون هو لا يجب الكفر والفسوق والعصيان فلا ير د به والمنتبة يقولون بل هو ير د بذلك فيكون قد أحبه ورضيه وأولئك يتأولون الآيات المنتبة للارادة هذه الحوادث كقوله تعالى ومن ير د أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وقوله ان كان الله ير د أن يغويكم وهؤلاء يتأولون الآيات النافية لمحبة الله ورضاه لها كقوله تعالى والله لا يجب الفساد ولا ير ضى لعباده الكفر وقوله اذ يبيتون ما لا ير ضى من القول وأما جاهر الناس من أهل الكلام والفقهاء والحديث والتصوف فيفرون بين النوعين وهو قول أئمة الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهو قول المنتبين للقدريية مثل الاشعرية كما ذكره أبو المعالي الجويني فالنصوص قد صرح بتان الله لا ير ضى الكفر والفسوق والعصيان ولا يجب ذلك مع كون الحوادث كلها بمشيئة الله تعالى وتأويل ذلك لا ير ضاه من المؤمنين أو لا ير ضاهم ولا يجبها دينيا بمعنى لا ير د بها يقتضي أن يقال ير ضى الايمان أى من الكافة أو لا ير د به غير دين والله تعالى قد أخبر أنه يكره المعاصي بقوله تعالى كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا قيل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال والائمة متفقة على أن الله يكره المنهيات دون المأمورات ويجب المأمورات دون المنهيات وانه يجب المتقين والمحسين والصابرين ويجب التوايين ويجب المتطهرين ويرضى عن الذين آمنوا

النبي صلى الله عليه وسلم حصين الخزعاني في كفره يومئذ كان أعلم بالله الجليل الاجل من المريسى وأصحابه مع ما ينتحلون من الاسلام اذ ميز بين الاله الخالق الذي في السماء وبين الالهة والاصنام المخلوقة التي في الارض وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في



السما وحده بذلك الا المريسى الضال وأصحابه حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الخنث قد عرفوا ذلك اذا خزن الصبي شئ يرفع يده الى ربه يدعوه في السماء دون ماسواها وكل أحد بان الله (٣٠) وبمكانه أعلم من الجهمية ثم انتدب المعارض لتلك الصفات

التي ألفها وعددها في كتابه من الوجه والسمع والبصر وغير ذلك يتأولها ويحكم على الله وعلى رسوله فيها حرفا بعد حرف وشيئا بعد شئ كما ينشر بن غياث المريسى لا يعتمد فيها على امام أقدم منه ولا أرشد منه عنده فاغتنمنا ذلك كله منه انصرح باسمه وسلم فيها لحكمه لما أن الكلمة قد اجتمعت من عامة الفقهاء في كفره وهتك ستره وافتناحه في مصره وفي سائر الامصار الذين سمعوا بذكره ثم ذكر الكلام على ابطال تأويلات الجهمية للصفات الواردة في الكتاب والسنة وقال عثمان بن سعيد في كتاب الرد على الجهمية له \* باب الايمان بكلام الله تعالى قال أبو سعيد فانه المتكلم أولا وأخرالم يزل له الكلام اذ لا متكلم غيره ولا يزال له الكلام اذ لا يسبق متكلم غيره فيقول لمن الملك اليوم أنا الملك أنا الذي لا يدين من ملوك الارض فلا ينكر كلام الله الامن يريد ابطال ما أنزل الله عز وجل كيف يعجز عن الكلام من علم العباد الكلام وأنطق الانام قال الله تعالى في كتابه وكلم الله موسى تكليما فهذا لا يحتمل تأويل غير نفس الكلام وقال لموسى افي اصطفتك على الناس برسالاتي وبكلامي وقال الله تعالى وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقولهم وهم يعلمون وقال يريدون أن يبدلوا كلام الله وقال لا تبديل لكلمات الله وقال وتعت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وذكر آيات أخرى الى أن قال وقال تعالى لقوم موسى حين اتخذوا العجل فقال

وعملوا الصالحات وانه عقت الكافرين وبغضب عليهم وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما أحد أحب اليه المدح من الله وما أحد أحب اليه العذر من الله وقال ما أحد أغبر من الله أن يرى عبده يرفى بأمته وقال ان الله وتر يحب الوتر ان الله جميل يحب الجمال وقال ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما توفى عزائه وقال ان الله يحب العبد التقي الغني الحفي ان الله يرضى لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تناصحوهم من ولادته أمركم وقال الله أشد فرحاً بتوبة عبده المؤمن من رجل أضل راحلته بارض دوية مهلكة عليها طعامة وشرابه فطابها فلم يجد لها فاضطجع ينتظر الموت فلما أفاق فاذا باتبه عليها طعامة وشرابه فانه أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا الرجل راحلته وهذا الحديث في الصحاح من وجوه متعددة وهو مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم متفق على صحته وثبوته وكذلك أمثاله واذا كان كذلك فالطاعات يريدها من العباد الارادة المتضمنة لمحبتها لها ورضاهم بها اذا وقعت وان لم يفعلها والمعاصي يبغضها ويقتها ويكره من العباد من يفعلها وان شاء أن يخلقها هو لحكمة اقتضت ذلك ولا يلزم اذا كرهها لا بعد لكونها انضرا العبدو يبغضها أيضاً أن يكره أن يخلقها هو لماله فيه من الحكمة فان الفعل قد يحسن من أحد المخلوقين ويقبح من الآخر لاختلاف حال الفاعلين فكيف يلزم أن ما قبح من العبد يقبح من الرب مع أنه لانسبة للمخلوق مع الخالق واذا كان المخلوق يريد ما لا يحبه كإرادة المريض لشرب الدواء الذي يبغضه وبحب ما لا يريد كعجة المريض الطعام الذي يضره ومحبة الصائم الطعام والشراب الذي لا يريد أن يأكله ومحبة الانسان الشهوات التي يكرهها بعقله ودينه فقد عقل ثبوت أحد همدادون الآخر وان أحد همدادون الآخر فكم كيف لا يمكن ثبوت أحد همدادون الآخر في حق الخالق تعالى وقد يقال كل هذه الامور مرادة لكن فيها ما يراد لنفسه فهو مراد بالذات محبوب لله مرضي له وفيها ما يراد لغيره وهو مراد بالعرض لكونه وسيلة الى المراد المحبوب لذاته فالانسان يريد العافية لنفسها ويريد شرب الدواء لكونه وسيلة اليها فهو يريد ذلك من هذه الجهة وان لم يكن محبوباً في نفسه واذا كان المراد ينقسم الى مراد لنفسه وهو المحبوب لنفسه والى مراد لغيره لكونه وسيلة الى غيره وهذا قد لا يحب لنفسه أمكن أن يجعل الفرق بين المحبة والمشيئة من هذا الباب والارادة نوعان فما كان محبوباً فهو مراد لنفسه وما كان في نفسه غير محبوب فهو مراد لغيره وعلى هذا ينبنى مسئلة محبة الرب عز وجل نفسه ومحبة لعباده فان الذين جعلوا المحبة والرضا هو المشيئة العامة قالوا ان الرب لا يحب في الحقيقة ولا يحب وتأولوا محبته تعالى لعباده بارادة نوابهم ومحبتهم له بارادة طاعتهم له والتقرب اليه ومنهم طائفة كثيرة قالوا هو محبوب يستحق أن يحب ولكن محبته لغيره بمعنى مشيئته وأما السلف والائمة وأئمة الحديث وأئمة التصوف وكثير من أهل الكلام والنظر فافروا بأنه محبوب لذاته بل لا يستحق أن يحب لذاته الا هو وهذا حقيقة الالهية وهو حقيقة مله ابراهيم ومن لم يقر بذلك لم يفرق بين الربوبية والالهية ولم يجعل الله معبوداً لذاته ولا أثبت التلذذ بالنظر اليه ولا أنه أحب الى أهل الجنة من كل شئ وهذا القول في الحقيقة هو من أقوال الخارجين عن مله ابراهيم من المنكرين لكون الله هو المعبود دون ماسواه ولهذا الماظهر هذا القول في أوائل الاسلام قتل من أنظره وهو

أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولاً ولا يملك لهم ضراً ولا نفعاً وقال عجل جسد له خواراً ولم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلاً اتخذوه

وكافوا ظالمين قال أبو سعيد ففي كل ما ذكرناه تحقيق كلام الله وتثبيت نصابلائه ويل فبقيا عاب تعالى به العجل في عجزه عن القول والكلام بيان بين أن الله غير عاجز عنه وأنه متكلم وقائل لأنه لم يكن ليغيب (٣١) العجل بشئ هو موجود فيه وقال إبراهيم عليه السلام بل

فعله كبيرهم هذا فاسألوهم أن كافوا ينطقون إلى قوله أفلا تعقلون فلم يعجب إبراهيم أصنامهم وآلهتهم التي يعبدون بالعجز عن الكلام إلا وأن الله متكلم قائل وبسط الكلام في ذلك إلى أن قال أرايت قولكم أنه مخلوق فما بدء خلقه أقال الله له كن فكان كلاما قائما بنفسه بلام متكلم به فقد علم الناس إلا ما شاء الله منهم أن الله لم يخلق كلاما يرى ويسمع بلام متكلم به فلا بد من أن تقولوا في دعواكم الله المتكلم بالقرآن فاضفتموه إلى الله فهذا أجور الجوروا كذب الكذب أن تضيفوا كلام المخلوق إلى الخالق ولولم يكن كفر الكان كذابا لاشك فيه فكيف وهو كفر لاشك فيه لا يجوز لمخلوق يؤمن بالله واليوم الآخر أن يدعى الربوبية ويدعو الخلق إلى عبادته فيقول انسى أنا الله لاله الأنا فاعبدني وإني أنار بك وأنا اخترت واصطنتك لنفسى اذهب أنت وأخوك يا باني ولا تنيا في ذكرى اننى معكم أسمع وأرى وما خلقت الحسن والانس إلا ليعبدون ألم أعهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان انه ليكم عدو مبين وأن اعبدوني هذا صراط مستقيم قد علم الخلق الامن أضله الله أنه لا يجوز لاحد أن يقول هذا وما أشبهه ويدعيه غير الخالق بل القائل به والداعي إلى عبادة غير الله كافر كفر عوان الذي قال أنار بكم الاعلى والمجيب له والمؤمن

الجعد بن درهم يوم الاضحى قتله خالد بن عبد الله القسرى برضا علماء الاسلام وقال ضحوا أيها الناس تقبل الله ضحاياكم فاني مفتح بالجعد بن درهم انه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ولم يكلم موسى تكليما تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا ثم نزل فذبحه وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال اذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد يا أهل الجنة ان لكم عند الله موعدا يريد أن ينجزكموه فيقولون ما هو ألم بيض وجوهنا وبشقل موازيننا ويدخلنا الجنة ويجزنا من النار قال فيكشف الحجاب فينتظرون اليه فأعطاهم شيئا أحب اليهم من النظر اليه وهو الزيادة وقد روى في السنن من غير وجه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يقول في دعائه وأسألك لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقائك وروى الامام أحمد والنسائي وغيرهما عن عمار بن ياسر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول في دعائه وأسألك لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقائك من غير ضراء مضره ولا فتنه مضلة وأما الذين أثبتوا أنه محبوب وأن محبته لغيره بمعنى مشيئته فهو لا غنى عن أن كل ما خلقه فقد أحبه وهؤلاء قد يخرجون إلى مذاهب الاباحه فيقولون انه يجب الكفر والفسق والعصيان ويرضى ذلك وأن العارف اذا شهد هذا المقام لم يستحسن حسنة ولم يستقبح سيئة لشهوده القيومية العامة وخلق الرب لكل شئ وقد وقع في هذا طائفة من الشيوخ الغالطين من شيوخ الصوفية والنظار وهو غلط عظيم والكتاب والسنة وسلف الامة يبين أن الله يحب أنبياءه وأوليائه ويجب ما أمر به ولا يجب الشياطين ولا ما نهى عنه وان كان كل ذلك عشيئته وهذه المسئلة وقع النزاع فيها بين الجند بن محمد وطائفة من أصحابه فدعاهم إلى الفرق الثاني وهو أن يفرقوا في المخلوقات بين ما يحبه وما لا يحبه فاشكل هذا عليهم لما رأوا أن كل مخلوق فهو مخلوق بعشيئته ولم يعرفوا أنه قد يكون فيما خلقه بعشيئته ما لا يحبه ولا يرضاه وكان ما قاله الجنيد وأمثاله هو الصواب (الوجه الخامس أن يقال) الارادة نوعان أحدهما معنى المشيئة وهو أن يريد الفاعل أن يفعل فعلا فهذه الارادة المتعلقة بفعله والثاني أن يريد من غيره أن يفعل فهذه الارادة لفعل الغير وكلا النوعين مفعول في الناس لكن الذين قالوا ان الامر يتضمن الارادة لم يثبتوا الا النوع الاول من الارادة والذين قالوا ان الله لم يخلق أفعال العباد لم يثبتوا النوع الثاني فهو لا القدرة يتمتع عندهم أن يريد الله خلق أفعال العباد بالمعنى الاول لأنه لا يخلقها عندهم وأولئك القائلون لهم يتمتع عندهم الارادة من الله إلا بمعنى ارادة أن يخلق فيالم رد أن يخلقها لا يوصف بأنه مر يده فعندهم هو مر يده كل ما خلق وان كان كفرا ولم يرد ما لم يخلق وان كان إيمانا وهؤلاء وان كانوا أقرب إلى الحق لكن التحقيق اثبات النوعين كما أثبت ذلك السلف والأئمة ولهذا قال جعفر أرادهم وأراد منهم فالواحد من الناس بأمر غيره وينهاه مر يده النصحه وبيانها ينفعه وان كان مع ذلك لا يريد أن يعينه على ذلك الفعل إلا ليس كل ما يكون مصلحتي في أن أمر به غيري وأنصحه يكون مصلحتي في أن أعاونه أنا عليه بل قد تكون مصلحتي ارادة ما يضاده كالرجل الذي يستشير غيره في خطبة امرأة يأمره أن يتزوجها لان ذلك مصلحة المأمور والا فهو يرى أن مصلحته في أن يتزوجها هو دونه فجأة أمره لغيره نصحا غير جهة فعله لنفسه واذا أمكن الفرق في حق المخلوقين فهو في حق الله أولى بالامكان فهو سبحانه أمر الخلق على السن

بدعوا كافرين كذب وان قائم تكلم به مخلوق فاضننا إلى الله لان الخلق كلهم بصفاتهم وكلامهم لله فهذا المحال الذي ليس وراءه محال فضلا عن أن يكون كافر لان الله عز وجل لم ينسب شيئا من الكلام كله إلى نفسه انه كلامه غير القرآن وما أنزل على رسوله فان ثم

كلامكم ولزمتهم لزمكم أن تسموا الشجر وجميع الغناء والنوح وكلام السباع والبهائم والطير كلام الله فهذا مما لا يختلف المصلون في بطوله واستحالة فافضل القرآن اذا عندكم (٣٣) على الغناء والنوح والشعر اذا كان كله في دعواكم كلام الله فكيف

رسله بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم ولكن منهم من أراد أن يخلق فعله فأراد هو سبحانه أن يخلق ذلك الفعل ويجعله فاعلاله ومنهم من لم يرد أن يخلق فعله فجعله خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرهم من المخلوقات غير جهة أمره للعبد على وجه بيان ظاهر مصلحة للعبد أو مفسدة وهو سبحانه اذا أمر فرعون وأبالهب وغيرهما بالإيمان كان قد تبين لهم ما ينفعهم ويصلحهم اذا فعلوه ولا يلزمه اذا أمرهم أن يعينهم بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل واعانتهم عليه وجه مفسدة من حيث هو ففعله فانه يخلق ما يخلق لحكمة ولا يلزم اذا كان الفعل المأمور به مصلحة للمأمور اذا فعله أن يكون مصلحة لا أمر اذا فعله هو أوجعل المأمور فاعلا فأين جهة الخلق من جهة الأمر والقدرية تضرب مثلاً في أمر غيره بأمر فلا بد أن يفعل ما يكون المأمور أقرب الى فعله كالشجر والطلاقة وتميئة المقاعد والمساند ونحو ذلك فيقال لهم هذا يكون على وجهين أحدهما أن يكون الأمر أمر غيره لمصلحة تعود اليه كأمير الملائكة يأمركم بما تريد ملكه وأمر السيد عبده بما يصلح ماله وأمر الانسان شريكه بما يصلح الامر المشترك بينهما ونحو ذلك والثاني أن يكون الأمر يرى الاعانة للمأمور مصلحة له كالأمر بالمعروف اذا أعان المأمور على البر والتقوى فانه قد علم أن الله يثيبه على اعانته على الطاعة وان الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه فاذا كان الأمر أمراً عاماً للمأمور لمصلحة المأمور لا لنفع يعود عليه من فعله كالنصح للمستشير وقد رآه أعانه لم يكن ذلك مصلحة له لان في حصول مصلحة المأمور مضرة على الأمر كن يأمر مظلوماً أن يهرب من ظالمه وهو لو أعانه حصل بذلك ضرر لهما أو لاحدهما مثل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى قال لموسى ان الملائكة يأتون بك ليقتلوك فخرج انى لك من الناهيين فهذا مصلحة في أن يأمر موسى بالخروج لاني أن يعينه على ذلك اذ لو أعانه لضره قومه ومثل هذا كثير كالذي يأمر غيره بتزويج امرأته يريد أن يتزوجها أو شراء سلعة يريد شراءها أو استئجار مكان يريد استئجاره أو مصلحة قوم ينتفع بهم وهم أعداء الأمر يتقوون بمصلحته ونحو ذلك فانه في مثل هذه الامور لا يفعل ما يعين المأمور وان كان ناصحاً بالأمر يريد ذلك في الجملة أمر المأمور بالفعل لكون الفعل مصلحة له غير كون الأمر يعينه عليه ان كان من أهله الاعانة له فاذا قيل ان الله أمر العباد بما يصلحهم بالأمر لم يلزم من ذلك أن يعينهم هو على ما أمرهم به لاسيما وعند القدرية لا بد أن يعين أحد اعلی ما به يصير فاعلا فانه ان لم يعمل أفعاله بالحكمة فانه يفعل ما يشاء من غير تعين مراد عن مراد ويمتنع على هذا أن يكون لفعله لمية فضلا عن أن يطلب الفرق وان علت أفعاله بالحكمة وقيل ان اللمية ثابتة في نفس الامر وان كنا نحن لا نعلمها فلا يلزم اذا كان في نفس الامر له حكمة في الامر أن يكون في الاعانة على المأمور حكمة بل قد تكون الحكمة تقتضي أن لا يعينه على ذلك فانه اذا أمكن في المخلوق أن تكون الحكمة والمصلحة أن يأمر غيره بأمر لمصلحة المأمور وأن تكون الحكمة والمصلحة لا أمر أن لا يعينه على ذلك فامكان ذلك في حق الرب أولى وأحرى فانه تعالى أمر الكفار بما هو مصلحة لهم لو فعلوه وهو لم يعينهم على ذلك ولم يخلق ذلك كالم يخلق غيره من الامور التي يكون من تمام الحكمة والمصلحة أن لا يخلقها والمخلوق اذا رأى أن مصلحة بعض رعيته أن يتعلم الرمي وأسباب الملك لينال الملك ورأى هو أن مصلحة ولده أن لا يتقوى ذلك الشخص لثلاثا يأخذ الملك

خص القرآن بانه كلام الله ونسب كل كلام الى قائله فكفى بقوم ضلالاً أن يدعوا قولاً لا يشك الموحدون في بطوله واستحالة ومما يزيد دعواكم تكذيباً واستحالة يزيد المؤمن بكلام الله إيماناً وتصديقاً ان الله قدم بين من كلم من رسوله في الدنيا وبين من لم يكلم ومن يكلم من خلقه في الآخرة ومن لا يكلم فقال تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات فيزيرون من اختصه الله بكلامه وبين من لم يكلمه ثم سمي من كلم الله موسى فقال وكلم الله موسى تكليماً فاولم يكلمه بنفسه الاعلى تأويل ما ادعتم فافضل من ذكر الله في تكليمه اياه على غيره ممن لم يكلمه اذ كل الرسل في تكليم الله اياهم مثل موسى وكل عندكم كلام الله وقد قال تعالى أولئك لا خلق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله في هذا بيان أنه يعاقب قوما يوم القيامة بصرف كلامه عنهم وأنه يثيب بتكليمه قوما آخرين وقال أيضاً في بيان كفر الجهمية أخبر الله أن القرآن كلامه وادعت الجهمية أنه خلقه وأخبر الله تبارك وتعالى أنه كلم موسى تكليماً وقال هؤلاء لم يكلمه الله بنفسه ولم يسمع موسى نفس كلام الله وانما سمع كلاماً خرج اليه من مخلوق ففي دعواهم دعا مخلوق موسى الى ربوبيته فقال له انى أناربك فأخلف نعليك فقال له موسى في دعواهم صدقت ثم أتى فرعون يدعوه الى ربوبية مخلوق كما أجاب موسى في دعواهم فافرق بين موسى وفرعون في الكفر اذا فأى كفر أوضح من هذا وقال تبارك وتعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون وقال هؤلاء ما قال لشيء قط قولاً وكلاماً كن

من

أتى فرعون يدعوه الى ربوبية مخلوق كما أجاب موسى في دعواهم فافرق بين موسى وفرعون في الكفر اذا فأى

كفر أوضح من هذا وقال تبارك وتعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون وقال هؤلاء ما قال لشيء قط قولاً وكلاماً كن

فكان ولا يقوله أبدا ولم يخرج منه كلام قط ولا يخرج ولا هو يقدر على الكلام في دعواهم فالصنف في دعواهم والرحن بمنزلة واحدة في الكلام وقال أيضا في كتاب النقض على المربسي وأدعت أبها (٣٣) المربسي في قول الله عز وجل هل ينظرون إلا أن

بأنهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وفي قوله هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك فادعت أن هذا ليس منه باتين لما أنه غير متحرك عندك ولكن يأتي بالقيامة بزعمك وقوله بأنهم الله في ظلل من الغمام يأتي الله بأمره في ظلل من الغمام ولا يأتي هو بنفسه ثم زعمت أن معناه كعني قوله فأتى الله بنبيهم من القواعد وأنهم الله من حيث لم يحتسبوا فيقال لهذا المربسي قاتل الله ما أجزأك على الله وعلى كتابه بلا علم ولا بصير أنبأ الله أنه آتيا وتقول ليس باتين انما هو كقوله فأتى الله بنبيهم من القواعد لقد ميزت بين ما جمع الله وجمع بين ما ميز الله ولا يجمع بين هذين التأويلين الا كل جاهل بالكتاب والسنة لان تأويل كل واحد منهما مقرون به في سياق القراءة لا يجهله الا مثلك وقد اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله فوق عرشه فوق سمواته وأنه لا ينزل قبل يوم القيامة ليفصل بين عباده ويحاسبهم وينبئهم وتشق السموات يومئذ لنزوله وتنزل الملائكة تنزيلا ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية كما قال الله ورسوله فلما لم يشك المسلمون أن الله لا ينزل الى الارض قبل يوم القيامة لشي من أمور الدنيا علموا يقينا أن ما يأتي الناس من العقوبات انما هو من أمره وعذابه فقوله فأتى الله بنبيهم من القواعد يعني مكره من قبل قواعد بنيانهم

من ولده أو بعد وعليه أمر ذلك الشخص بما هو مصلحته وبفعل هو ما هو مصلحه ولده ورعيته والمصالح والمفاسد بحسب ما يلائم النفوس وينافها فاللائم للأمر ما أمر به الناصح له والملائم للأمر أن لا يحصل لذلك مراده لما في ذلك من تفويت مصالح الأمر ومراداته (وهذا انظر شريف) وانما يحققه من علم جهة حكمة الله في خلقه وأمره واتصافه سبحانه بالهبة والفرح ببعض الأمور دون بعض وأنه قد لا يحصل الابدفع ضده ووجود لازمه لامتناع اجتماع الضدين وامتناع وجود الملزوم بدون اللازم ولهذا كان الله سبحانه محمودا على كل حاله الملك وله الحمد في الدنيا والآخرة وله الحكم واليه ترجعون فكل ما في الوجود فهو محمود عليه الحمد على خلقه وأمره فكل ما خلقه فهو محمود عليه وان كان في ذلك نوع ضرر لبعض الناس لماله في ذلك من الحكمة وكل ما أمر به فله الحمد عليه لماله في ذلك من الهداية والبيان ولهذا كان له الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد فان هذا كله مخلوق له وله الحمد على كل ما خلقه والامثلة التي تذكر في المخلوقين وان لم يمكن ذكر نظيرها في حق الرب فالمقصود هنا أنه يمكن في حق المخلوق الحكيم أن يأمر غيره بأمر ولا يعينه عليه فالخالق أولى لا مكان ذلك في حقه مع حكمته فن أمره وأمانه على فعل الأمور كان ذلك المأمور به يتعلق به خلقه وأمره فشاء خلقا ومحبة فكان مرادا لجهة الخلق ومرادا لجهة الأمر ومن لم يعنه على فعل الأمور كان ذلك المأمور قد يتعلق به أمره دون خلقه لعدم الحكمة المقضية لتعلق الخلق به ولحصول الحكمة المتعلقة بخلق ضده وخلق أحد الضدين ينافي خلق الضد الآخر فان خلق المرض الذي يحصل به ذل العبد لربه ودعاؤه لربه وتوبته من ذنوبه وتكفير خطايا به وورقه به قلبه ويذهب عنه الكبرياء والعظمة والعدوان يضاد خلق الصحة التي لا يحصل بها هذه المصالح وكذلك خلق ظلم الظالم الذي يحصل به للظالم من جنس ما يحصل بالمرض يضاد خلق عدله الذي لا يحصل به هذه المصالح وان كانت مصلحته هو في أن يعدل وتفصيل حكمة الله في خلقه وأمره معجز عن معرفتها عقول البشر (والقدرية) دخلوا في التعليل على طريقة فاسدة مثلاً الله فيها خلقه ولم يشئتوا حكمة تعود اليه فسلبوه قدرته وحكمته ومحبة وغير ذلك من صفات كماله فقابلهم خصومهم الجهمية المجبرة ببطان التعليل في نفس الأمر كما تنازعوا في مسئلة الحسن والقبح فأوشك أن يبتوه على طريقة سؤوا فيها بين الله وخلقهم وأثبتوا حسنا وقبحا لا يتفهم محبوبا ولا مكرها وهذا لاحقيقة له كما أثبتوا تعليل لا يعود الى الفاعل حكمه وخصومه سؤوا بين جميع الافعال ولم يشئتوا الله محبوبا ولا مكرها وزعموا أن الحسن لو كان صفة ذاتية للفعل لم يختلف حاله وغلطوا فان الصفة الذاتية للموصوف قدر ادبها اللازم له والمنطقيون يقسمون اللازم الى ذاتي وعرضي وان كان هذا التقسيم خطأ وقد راد بالصفة الذاتية ما تكون ثبوتية قائمة بالموصوف احترازاً عن الأمور النسبية الإضافية ومن هذا الباب اضطربوا في الاحكام الشرعية وزعم نفاة الحسن والقبح العقليين انها ليست صفة ثبوتية للافعال ولا مستلزمة صفة ثبوتية للافعال بل هي من الصفات النسبية الإضافية فالحسن هو المقول فيه افعله أو لا بأس بفعله والقبح هو المقول فيه لا تفعله قالوا وليس لتعلق القول من القول صفة ثبوتية وذكرنا عن منازعتهم أنهم قالوا الاحكام صفات أزلية للافعال

(٥ - منهاج ثاني) نخر عليهم السقف من فوقهم فتفسير هذا الايتان خور السقف عليهم من فوقهم وقوله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا مكرهم فقد في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين وهم بنوا النصير فتفسير الايتان مقرون

بهما خروا السقف والرعب وتفسير اتيان الله يوم القيامة منصوص في الكتاب مفسر قال الله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وحملت الارض والجبال فكدكدة واحدة (٣٤) فيومئذ وقعت الواقعة وانشقت السماء فهي يومئذ واهية والملاك على أرجائها

ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافه الى قوله تعالى هلك عني سلطاناه فقد فسر الله المعنيين تفسيراً لا لبس فيه ولا تشبيه على ذى عقل فقال فيما يصيب به من العقوبات في الدنيا اناها امرنا بالسلام ونهارا فجعلناها حصداً كأن لم تغن بالامس فحين قال اناها امرنا علم أهل العلم أن أمره ينزل من عنده من السماء وهو على العرش فلما قال فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة الايات التي ذكرناها وقال أيضاً يوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة تزيلاً وبأيتهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضى الامر والى الله ترجع الامور ودكت الارض دكداً وجاء ربك والملك صفاً صفاً علم بما قص الله من الدليل وبما حذر نزول الملائكة حينئذ أن هذا اتيان الله بنفسه يوم القيامة ليلي محاسبة خلقه بنفسه لا يلبى ذلك أحد غيره وأن معناه مخالف المعنى اتيان القواعد لاختلاف القضيتين الى أن قال وقد كنا نارسو الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه تفسير هذا الاتيان حتى لا يحتاج مثله الى تفسير وذ كر حديث أبي هريرة الذي في الصحيحين في تجليده يوم القيامة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه قال فيقول المؤمنون هذا مكاننا حتى ياتيأربنا فاذا جاء ربنا عرفناه فيأتهم الله فيقول أنار بكم فيقولون أنت ربنا

ونقضوا ذلك بجواز تبدل أحكام الفعل مع كون الجنس واحداً وتحقيق الامر أن الاحكام للأفعال ليست من الصفات اللازمة بل هي من العارضة للأفعال بحسب ملاءمتها ومنافرتها فالحسن والقبح بمعنى كون الشيء محبوباً ومكروهاً ونافعاً وضاراً وملائماً ومنافراً وهذه صفة ثبوتية للموصوف لكنها تتنوع بتنوع أحواله فليست لازمة له ومن قال ان الأفعال ليس فيها صفات تقتضي الحسن والقبح فهو بمنزلة قوله ليس في الاجسام صفات تقتضي التسخين والتبريد والاشباع والارواء فسلب صفات الاعيان المقتضية للأثار كسلب صفات الافعال المقتضية للآثار وأما جمهور المسلمين الذين ينبتون طبائع الاعيان وصفاتها فانهم يشبتون ما في الافعال من حسن وقبح باعتبار ملاءمتها ومنافرتها كما قال تعالى يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث فدل ذلك على أن الفعل في نفسه معروف ومنكر والمطعم طيب وخبث ولو كان لصفة للاعيان والافعال الالتهاق بالامر والنهي لكان التقدير يأمرهم بما أمرهم وينهاهم عما ينهاهم ويحل لهم ما يحل لهم ويحرم عليهم ما يحرم عليهم والله منزّه عن مثل هذا الكلام وكذلك قوله تعالى ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة ومقتوا سوء سبيلا وقال ان الله لا يأمر بالفحشاء ونظائر هذا كثير

(فصل قال الرافضي الامامى) ومنها أنه يلزم نسبة السفة الى الله تعالى لانه يأمر الكافر بالايان ولا يريد منه. وينهاه عن المعصية وقد أرادها منه وكل عاقل ينسب من يأمر بما لا يريد وينهى عما يريد الى السفة تعالى الله عن ذلك (فيقال له) قد تقدم أن المحققين من أهل السنة يقولون ان الارادة نوعان ارادة الخلق و ارادة الامر فارادة الامر أن يريد من المأمور فعل ما أمر به و ارادة الخلق أن يريد هو خلق ما يجده من أفعال العباد وغيرها والامر مستلزم للارادة الاولى دون الثانية والله تعالى أمر الكافر بما أراد منه بهذا الاعتبار وهو ما يحبه ويرضاه ونهاه عن المعصية التي لم يردها منه أى لم يحبها ولم يرضها بهذا الاعتبار فانه لا يرضى لعباده الكفر ولا يحب الفساد وقد قال تعالى اذ يبيتون ما لا يرضى من القول و ارادة الخلق هي المشيئة المستلزمة لوقوع المارد فهذه الارادة لا تتعلق بالوجود فشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن و فرق بين أن يريد هو أن يفعل فان هذا يكون لا محالة لانه قادر على ما يريد واذا اجتمعت الارادة والقدره وجب وجود المارد وبين أن يريد من غيره أن يفعل ذلك الغير فعلا لنفسه فهذا لا يلزم أن يعينه عليه واما طائفة من المشيئة للقدر فظنوا أن الارادة نوع واحد وانما هي المشيئة فقالوا يأمر بما لا يريد ثم هو لا على قسمين فقسم قالوا يأمر بما يحبه ويرضاه وان لم يرده أى لم يشأ وجوده وهذا مذهب جمهور القائلين بهذا القول من الفقهاء وغيرهم وقسم قالوا بل المحبة والرضاهى الارادة وهى المشيئة فهو يأمر بما لم يرده ولم يحبه ولم يرضه وما وقع من الكفر والفسوق عنده هو لا يحبه ويرضاه كما أرادته و شاء ولكن يقولون لا يحبه ولا يرضاه ديناً كما لا يريد ديناً ولا يشأه ديناً ولا يحبه ولا يرضاه عن لم يقع منه كالم يرده عن لم يقع منه وهذا قول الاشعرى وأكثر أصحابه وحكاؤه عن طائفة من أهل الاثبات وحكى عنه كالقول الاول وأصحاب هذا القول والقدرية من المعتزلة والشيعة وغيرهم يجعلون الرضا والمحبة بمعنى الارادة ثم قالت القدرية النفاة والكفر والفسوق والمعاصى لا يحبها ولا يرضاه

فيتبعونه وذ كر حديث ابن عباس من وجهين موقوفاً مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ثم يأتى الرب بالنص تعالى فى الكرويين وهم أكثر من أهل السموات والارض ورواه الحاكم فى صحيحه وذ كر عن أنس بن مالك أنه قال وتلا هذه



الآية يوم تبدل الارض غير الارض والسموات قال بيدها الله يوم القيامة بأرض من فضة لم تعمل عليها الخطايا ينزل عليها الجبار ثم قال ومن يلتفت إليها المريسى الى تفسيرك المحال في آيات الله يوم القيامة (٣٥) وبدع تفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأصحابه الاكل جاهل مجنون خاسر مغبون لما أنزل مفتون في الدين مأفون وعلى تفسير كتاب الله غير مأمون وبك آيات الله بالقيامة ويتعجب هو بنفسه فمن يحاسب الناس يومئذ لقد خشيت على من ذهب مذهبه هذا انه لا يؤمن بسوم الحساب وادعت أيها المريسى في قول الله لا اله الا هو الحي القيوم أن تفسير القيوم عندك الذي لا يزول تعنى الذى لا ينزل ولا يتحرك ولا يقبض ولا يبسط وأسندت ذلك عن بعض أصحابك غير مسمى عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس انه قال القيوم الذى لا يزول ومع روايتك هذه عن ابن عباس دلالة وشواهد أنها باطلة أحدها أنك رويتها أنت المتهم في توحيد الله والثانية أنك رويتها عن بعض أصحابك غير مسمى وأصحابك مثلك في الظنة والتهمة والثالثة أنه عن الكلبي وقد أجمع أهل العلم بالاثرة على ان لا يتجوزوا بالكلبي في حلال ولا حرام فكيف في تفسير توحيد الله وتفسير كتابه وكذلك أبو صالح ولو صححت روايتك عن ابن عباس أنه قال القيوم الذى لا يزول لم نستنكره وكان معناه مفهوما واضحا عند العلماء وعند أهل البصر بالعربية ان معنى لا يزول لا يفتنى ولا يبيد لأنه لا يتحرك ولا يزول من مكان الى مكان اذا شاء كما كان يقال في الشيء الفانى هو زائل كما قال البيهقي

الاكل شيء ما خلا الله باطل وكل زعيم لا محالة زائل

بالنص واجماع الفقهاء فلا يريدوها ولا يشاؤها وقال هؤلاء المشبهة هو شاء ذلك بالنص واجماع السلف فيكون قد أحبه ورضيه وأراد به وأما جمهور الناس فيفترقون بين المشبهة وبين المحبة والرضا كما يوجد الفرق بينهما في الناس فان الانسان قد يشرب الدواء ونحوه من الاشياء الكريهة لئلا يبغضها ولا يحبها ويحب كل الاشياء التى يشتهيها كاشتهاء المريض الماء اذا حذى عنه واشتهاء الصائم الماء البارد مع عطشه ولا يريد فعله فقد تبين أنه يحب ما لا يريد ويريد ما لا يحب وذلك أن المراد قد يراد لغيره فيريد الاشياء المكروهة لما في عاقبتها من الاشياء المحبوبة ويكره فعل بعض ما يحبه لانه يبغض الى ما يبغضه والله تعالى له الحكمة فيما يخلقه وهو سبحانه يحب المتقين والمحسنين والتوابين ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويفرح بتوبة التائب أعظم من فرح الفاعل لراحته التى عليها طعامه وشرابه في مهلكة اذا وجدها بعد الاياس منها كما استفاضت بذلك الاحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيحين وغيرهما من غير وجه كقوله الله أشد فرحاً بتوبة أحدكم من رجل أضل راحلته بأرض مهلكة عليها طعامه وشرابه فطلبها فلم يجدها فنام ينتظر الموت فلما استيقظ اذا بدابته عليها طعامه وشرابه فأنه أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا راحلته والمتفلسفة يعبرون بالفظ اللذة والعشق ونحو ذلك عن الفسح والمحبة وما يتبع ذلك واذا كان كذلك فهو سبحانه يريد وجود بعض الاشياء لافضائها الى ما يحبه ويرضاه وهو سبحانه قد لا يفعل بعض ما يحبه لكونه يستلزم وجود ما يكرهه ويبغضه فهو سبحانه قادر على أن يخلق من كل نطفة رجلاً يجعله مؤمناً يحبه ويحب ايمانه لكنه لم يفعل ذلك لما له فيه من الحكمة وقد يعلم أن ذلك يبغض الى ما يبغضه ويكرهه واذا قيل فهلا يفعل هذا ويمنع ما يبغضه قيل من الاشياء ما يكون ممتنعاً لذاته ومنها ما يكون ممتنعاً لغيره فاللذة الحاصلة بالاكل لا تحصل هى وأنواعها بالشرب والسمع والشم وانما تحصل لذة أخرى ووجود لذة الاكل في الفم تنافي حصول لذة الشرب في تلك الحال وتلذذ العبد بسماع بعض الاصوات يمنع تلذذه بسماع صوت آخر في تلك الحال فليس كل ما هو محبوب للعبد ولذيله يمكن اجتماعه في أن واحد بل لا يمكن أحد الضدين الابتغويت الآخر وما من مخلوق الا له لوازم وأضداد فلا يوجد الوجود لوازمه ومع عدم أضداده والرب سبحانه وتعالى اذا كان يحب من عبده أن يسافر للحج ويسافر للجهاد فأيهما فعل كان محبوباً له لكن لا يمكن في آن واحد أن يسافر العبد الى الشرق والى الغرب بل لا يمكن حصول هذين المحبوبين جميعاً في وقت واحد فلا يحصل أحدهما الابتغويت الآخر فان كان الحج فرضاً معيناً والجهاد تطوعاً كان الحج أحب اليه تعالى وان كان كلاهما تطوعاً وفرضاً فالجهاد أحب اليه فهو سبحانه يحب هذا المحبوب المتضمن تقويت ذلك المحبوب وذلك أنه لو قدر وجوده بدون تقويت هذا المحبوب لكان أيضاً محبوباً ولو قدر وجوده بتقويت ما هو أحب اليه منه لكان محبوباً من وجه مكره وهما من وجه أعلى منه وهو سبحانه اذا لم يقدر طاعة بعض الناس كان له في ذلك حكمة كما أنه اذا لم يأمر هذا بأحد المحبوبين كان له في ذلك حكمة والله تعالى على كل شيء قدير لكن اجتماع الضدين لا يدخل في عموم الاشياء فانه محال لذاته وهذا بمنزلة أن يقال هلا أقدر هذا العبد على أن يسافر في هذه الساعة الى الغرب للحج والى الشرق للجهاد فيقال كون الجسم الواحد

يعنى فان لا أنه متحرك فان أمار ما بين الحى والميت التحرك وما لا يتحرك فهو ميت لا يوصف بحياة كما لا توصف الاعنام الميتة قال الله تعالى ان الذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون أموات غير أحياء وما يشعرون أيا ن يدعوون فأنه الحي القيوم الغابض



الباسط يتحرك اذا شاء وينزل اذا شاء ويفعل ما يشاء بخلاف الاصنام الميتة التي لا تزول حتى تزال واحتجبت أيها المريسي في نفي التحرك عن الله والزوال بحجج الصبيان (٣٦) وزعمت أن إبراهيم صلى الله عليه وسلم حين رأى كوكبا وشمسًا وقرا قال

هَذَا باري فلما أفل قال لأحب الآفلين ثم قلت فنفى إبراهيم الهبة عن كل الهزائل يعني أن الله اذا نزل من السماء الى السماء أو نزل يوم القيامة لمحاسبة العباد فقد أفل وزال كما أفل الشمس والقمر فتصل من ربوبيتهم ما إبراهيم فلو قاس هذا القياس تركي طمطماني أو روي عجمي ما زاد على ما قست قصا وسماجة ويلك مر قال من خلق الله ان الله اذا نزل وتحرك أو نزل ليوم الحساب أفل في شيء كما نفل الشمس في عين حجة ان الله لا يافل في شيء سواء اذا نزل أو ارتفع كما نفل الشمس والقمر والكواكب بل هو العالی على كل شيء المحيط بكل شيء في جميع أحواله من نزوله وارتفاعه وهو الفاعل لما يريد لا يافل في شيء بل الاشياء كلها تخضع له وتتواضع والشمس والقمر والكواكب مخلوقة اذا أفلت أفلت في مخلوق في عين حجة كما قال تعالى والله أعلى وأجل لا يحيط به شيء ولا يحتوى عليه شيء (وقال أبو بكر) عبد العزيز بن جعفر صاحب الخلال في أول كتابه الكبير المسمى بالمقتنع وقد ذكر ذلك عنه القاضي أبو يعلى في كتاب إيضاح البيان في مسئلة القرآن قال أبو بكر لما سألوهم انكم اذا قلتم لم يزل متكلمًا كان ذلك عبثًا فقطال أصحابنا قولنا أحدهما أنه لم يزل متكلمًا كالعلم لان ضد الكلام الخرس كما أن ضد العلم الجهل قال ومن أصحابنا من قال قد أثبت

في مكانين محال لذاته بل هذا الحقيقة وليس بشيء فلا يمكن هذان في آن واحد وليس هذا بشيء حتى يقال انه مقدر بل هذا الحقيقة وليس بشيء بل هو أمر يقدره الذهن لتصوره لتظيره في الخارج فيحكم عليه بالامتناع في الخارج والافلا يمكن الذهن أن يتصور هذا في الخارج ولكن الذهن يتصور اجتماع اللون والطعم في محمل واحد كالخلوة البيضاء والبياض ثم يقدر الذهن في نفسه هل يمكن أن يجتمع السواد والبياض في محمل كاجتماع اللون والطعم فيعلم أن هذا الاجتماع ممتنع في الخارج ويعلم أنه يمكن أن يزيد في الشرق وعمر في الغرب ويقدر في ذهنه هل يمكن أن يكون زيد نفسه في هذين المكانين كما كان هو وعمر فيعلم أن هذا ممتنع فهذا ونحوه كلام من يجعل الارادة نوعين ويفرق بين أحد نوعيها وبين المحبة والرضا وأما من يجعل الجميع نوعا واحدا فهو بين أمرين ان جعل الحب والرضا من هذا النوع لزمه تلك المحاذير الشنيعة وان جعل الحب والرضا نوعا لا يستلزم الارادة وقال انه قد يجب ويرضى ما لا يريد بحال وحينئذ فيكون مقصوده بقوله ما لا يريد أي لا يريد كونه ووجوده والافهو عنده محبة ورضاء فهذا يجعل الارادة هي المشيئة لأن يخلق وهذا وان كان اصطلاح طائفة من المنتسبين الى السنة من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد فهو خلاف استعمال الكتاب والسنة وحينئذ فيكون النزاع معه لفظيا وأحق الناس بالصواب في المنازعات اللفظية من كان لفظه موافقا لفظ القرآن وقد تبين أن لفظ القرآن جعل هذا النوع مرادا فلا حاجة لاطلاق القول بان الله يأمر بما لا يريد بل يبين أن الارادة نوعان وأنه يأمر بما يشاء فيما لا يريد أن يخلفه هو ولا يأمر إلا بما يحبه ليعبده ورضاء لهم أن يفعلوه ولو قال رجل والله لا أفعل ما أوجب الله علي أو ما يحبه لي ان شاء الله ولم يفعل لم يحنث باتفاق الفقهاء ولو قال والله لا أفعل ما أوجب الله علي ان كان الله يحبه ورضاء حنث أن لم يفعل بل بالنزاع نعلمه وعلى هذا فقد ظهر بطلان حجة المكذبين بالقدر فانه اذا قال كل عاقل ينسب من أمر بما لا يريد وينهى عما يريد الى السفه قيل له اذا أمر غيره بأمر ولم يرد أن يفعل له هل يكون سفيها أم لا ومن المعلوم اتفاق العقلاء أن من أمر غيره بأمر ولم يرد أن يفعل ذلك الأمر ولا يعينه عليه لم يكن سفيها بل أوامر الحكماء والعقلاء كلها من هذا الباب والطبيب اذا أمر المريض بشرب الدواء لم يكن عليه أن يعاونه على شربه والمفتي اذا أمر المستفتي بما يجب عليه لم يكن عليه أن يعاونه والمشير اذا أمر المستشير بتجارة أو فلاحه أو نكاح لم يكن عليه هو أن يفعل ذلك ومن كان يحب من غيره أن يفعل أمر افامره به والأمر لا يساعده عليه لما في ذلك من المفسدة لم يكن سفيها فظهر بطلان ما ذكره هذا وأمثاله من القدرية وكذلك من نهى غيره عما يريد أن يفعل له هو لم يلزم أن يكون سفيها فانه قد يكون مفسدة ذلك مصلحة للنهي فالمرضى الذي يشرب المسهلات اذا نهى الصغير عن شربها لم يكن سفيها والخواء الذي يرداهم الحمية اذا نهى ابنه عن امساكها لم يكن سفيها والساج في البحر اذا نهى العاجز عن السباحة لم يكن سفيها والمالك الذي خرج لقتال عدوه اذا نهى نساءه عن الخروج معه لم يكن سفيها وتطأ هذا لا تخصي ولو نهى الناهي غيره عن فعل ما يضره فعله نصحه اذا كان مصلحة للناهي أن يفعل هو به جد على فعله وجد على نصحه كما يوجد

لنفسه أنه خالق ولا يجوز أن يكون خالق في كل حال بل قلنا انه خالق في وقت ارادته أن يخلق وان لم يكن خالق في كل حال ولم يبطل أن يكون خالقا كذلك ان لم يكن متكلمًا في حال لم يبطل أن يكون متكلمًا بل هو متكلم خالق وان لم يكن خالق في كل

حال ولا متكاما في كل حال \* وذكر القاضي أبو يعلى في كتابه المسمى بإيضاح البيان هذا السؤال فقال نقول انه لم يزل متكما وليس بكام ولا مخاطب ولا أمر ولا ناه نص عليه أحد في رواية حنبل فقال لم يزل الله (٣٧) متكما عالما غفورا \* قال وقال في رواية عبد

الله لم يزل متكما اذا شاء وقال حنبل في موضع آخر سمعت أبا عبد الله يقول لم يزل الله متكما والقرآن كلام الله غير مخلوق قال القاضي أبو يعلى وقال أحد في الجزء الذي فيه الرد على الجهمية والزنادقة وكذلك الله يتكلم كيف شاء من غير أن نقول جوف ولا فم ولا شفتان وقال بعد ذلك بل نقول ان الله لم يزل متكما اذا شاء ولا نقول انه كان ولا يتكلم حتى خلق \* وقال أبو عبد الله بن حامد في كتابه في أصول الدين وما يجب الايمان به والتصديق أن الله متكلم وان كلامه قديم غير محدث كالعلم والقسرة قال وقد يبحى على المذهب أن يكون الكلام صفة المتكلم لم يزل موصوفا بذلك ومتكما كما شاء واذا شاء ولا نقول انه ساكت في حال أو متكلم في حال من حيث حدوث الكلام قال ولا خلاف عن أبي عبد الله أن الله كان متكما قبل أن يخلق الخلق وقبل كل الكائنات وان الله كان في عالم يزل متكما كيف شاء وكما شاء واذا شاء أنزل كلامه واذا شاء لم ينزله (قلت) قول ابن حامد ولا نقول انه ساكت في حال أو متكلم في حال من حيث حدوث الكلام يريد به أنا لا نقول ان جنس كلامه حادث في ذاته كما تقول الكرامية من أنه كان ولا يتكلم ثم صار يتكلم بعد أن لم يكن متكما في الازل ولا كان تكلمه ممكنا \* وقال أبو اسماعيل عبد الله بن محمد الانصاري

كثير من الناس يهون من يصحونه عن فعل أشياء وقد يطلبون فعلها منهم لمصلحة لهم لكن المثل المطابق لفعل الرب من كل وجه لا يمكن في حق المخلوق فان الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله وقد سئل بعض الشيوخ عن مثل هذه المسائل فأشدد

ويقبح من سأل الفعل عندى \* فتفعله فيحسن منك ذا كا

لكن المقصود أنه يمكن في المخلوق أمر الانسان بما لا يريد وأن يعين عليه الأمور ونهيه عما يريد الناهي أن يفعله هو لمصلحة قتين أن هذا القدرى وأمثاله متكما بلفظ مجمل فاذا قالوا من أمر بما لا يريد كان سفيهاً وهو الناس أنه أمر بما لا يريد للأمر أن يفعله والله لم يأمر العباد بما لم يرض لهم أن يفعله ولم يردلهم أن يفعلوه بهذا المعنى وانما أمر بعضهم بما لم يرد هو أن يخلفه لهم عشيئته ولم يجعلهم فاعلين له ومن المعلوم أن الأمر ليس عليه أن يجعل الأمور فاعلاً للأمر به بل هو ممتنع عند القدرية وعند غيرهم هو قادر عليه لكن له أن يفعله وله أن لا يفعله فعلى قول من ثبت المشيئة دون الحكمة الغائية يقول هذا كسائر الممكنات ان شاء فعله وان شاء لم يفعله ومن أثبت الحكمة قال له في أن لا يحدث هذا حكمة كماله في سائر ما لم يحدثه وقد يكون في أحداث هذا مفسدة لغير هذا الأمور أعظم من المصلحة الحاصلة له وقد يكون في فعل هذا الأمور تنفويت مصلحة أعظم من المصلحة الحاصلة له والحكيم هو الذي يقدر على المصلحتين ويدفع أعظم المفسدتين وليس على العباد أن يعلموا تفصيل حكمة الله تعالى بل يكفهم العلم العام والايمان التام ومن جعل الإرادة نوعاً واحداً وان كان قوله مرجوحاً فهو خير من قول نفاة القدر الذين يجعلون الإرادة والمشيئة والمحبة شيئاً واحداً وزعموا أنه يكون ما لا يشاءه ويشاء ما لا يكون وذلك لانه يقول السفه انما يجوز على من يجوز عليه الأغراض والأغراض مستلزمة للحاجة الى الغير ولانقص بدونها وذلك على الله ممتنع وهي في حق الله مستلزمة للتسلسل وقيام الحوادث به وهو ممتنع عنده هذا الخضم فاذا كانت المعنزة والشيعة الموافقون لهم يسلون هذه الأصول انقطعوا وذلك أنهم اذا قالوا يفعل لغرض قيل لهم نسبة وجود الغرض وعدمه اليه على السواء أو وجود الغرض أولى به فان قالوا هما على السواء امتنع مع هذا أن يفعل لما وجوده وعدمه بالنسبة اليه سواء وهذا معدود من السفهاء فينا وهذا هو العبث فينا فان قالوا يفعل لنفع العباد قيل الواحد من الناس انما ينفع غيره لماله في ذلك من المصلحة في الدين أو الدنيا اما التذاه بالاحسان كما يوجد في النفوس التي انما تلذ وتبتهج بالاحسان الى غيرها وهذا مصلحة ومنفعة لها واما دفع ألم الرقة عن نفسه فان الواحد اذا رأى جاعاً يرد أن تألم فيعطيه فيزول الألم عن نفسه وزوال الألم منفعة له ومصلحة دع ما سوى هذا من رجاء المدح والثناء والمكافأة أو الاجر من الله تعالى فقلت مطالب منفصلة ولكن هذا من أمران موجودان في نفس الفاعل فمن نفع غيره وكان وجود النفع وعدمه بالنسبة اليه سواء من كل وجه كان هذا من أسفه الناس اذا وجد فكيف اذا كان متمتعاً فانه يتمتع أن يفعل المختار شيئاً حتى يرجع عنده فيكون أن يفعله أحب اليه من أن لا يفعله وترجع الاحب لذة ومنفعة فهو لا القدرية الذين يعلمون بالغرض الذين يذكرون ما يتمتع أن يكون غرضاً ولا يكون الامتعة أو سفهاً ان أثبتوا غرضاً فأنما به

الملقب شيخ الاسلام في اعتقاد أهل السنة وما وقع عليه اجماع أهل الحق من الامة اعلم أن الله متكلم قائل مادح نفسه وهو متكلم كما شاء ويتكلم بكلام لا مانع له ولا مكروه والقرآن كلامه هو متكلم به \* وقال أيضاً في كتاب مناقب أحد بن حنبل في باب الاشارة الى طريقته

في الاصول لما ذكر كلامه في مسائل القرآن وتزييف البدع التي ظهرت فيه وانهم قالوا أولا هو مخلوق وجرت المحنة المشهورة ثم مسئلة  
اللفظية بسبب حسين الكرايسي الى أن قال (٣٨) وجاءت طائفة فقالت لا يتكلم بعد ما تكلم فيكون كلاما حادنا

قال وهذه سخافة أخرى تقضى في  
الدين غير عين واحدة فانتبه لها أبو  
بكر بن خزيمة وكانت حينئذ  
بنيسابور دار الاكرام عند الياء الدانات  
وتشدد الياء الرائب ويحب منها  
العلم وما ظنك بمجالس يحبس عنها  
الثقفي والضبيعي مع ما جعنا من  
الحديث والفقه والصدق والورع  
واللسان (١) والسب والقدر لا يستر  
لوث بالكلام واستمام لاهله) فابن  
خزيمة في بيت ومحمد بن اسحق في  
بيت وأبو حامد بن (٧) العرشقي  
في بيت قال فطار لتلك الفتنة ذلك  
الامام أبو بكر فلم يزل يصيح  
بتشويهها ويصنف في ردها كله  
منذ رجس حتى دون في الدفاتر  
وعكس في السرائر ولقن في  
الكتاب ونقش في المحاريب ان  
الله متكلم ان شاء الله تكلم وان  
شاء سكنت فبحر زى الله ذلك الامام  
وأولئك النفر العز عن نصرته دينه  
وتوحيده خيرا قلت هذه القصة  
التي أشار اليها عن ابن خزيمة  
مشهورة ذكرها غير واحد من  
المصنفين كالخا كم أبي عبد الله في  
تاريخ نيسابور وغيره ذكر أنه رفع  
الى الامام أنه قد نبغ طائفة من  
أصحابه يخالفونه وهو لا يدري  
وأهم على مذهب الكلابية وأبو  
بكر الامام شديد على الكلابية  
قال لحدثني أبو بكر أجد بن يحيى  
المتكلم قال اجتمعنا ليلة عند بعض  
أهل العلم وجرى ذكر كلام الله  
أقصد لم يزل أو يثبت عند اختياره  
تعالى أن يتكلم به فوقع بيننا في

لزم أن يكون محلا للحوادث وهم يحيلون ذلك ثم الغرض ان كان لغرض آخر لزم التسلسل  
وهم يحيلونه في الماضي ولهم في المستقبل قولان وان لم يكن لغرض آخر جاز أن يحدث  
للاغرض فهذه الاصول التي اتفقوا عليها والمثبتون للقدر هي حجة لأوائلهم والله أعلم  
(فصل ١) وفي الجملة من نفى قيام الامور الاختيارية بذات الرب تعالى لا بد أن يقول أقوالا  
متناقضة فاسدة ولذا كانت الجهمية المجبرة والقدرية المعتزلة قد استتر كوا في أنه لا يقوم بذاته  
شي من ذلك ثم تنازعوا بعد ذلك في تعليل أفعاله وآخرا أمره كان كل واحد من القولين يستلزم  
ما يبين فسادا وتناقضا فثبتة التعليل تقول من فعل غير حكمة كان سفيها وهذا انما يعلم من  
فعل غير حكمة تعود اليه وهم يزعمون أن الباري فعل لا لحكمة تعود اليه فان كان منه فعل  
لالحكمة لزم اثبات السفيه وان لم يكن سفيها تناقضوا فان ما أثبتوه من فعله لحكمة لا تعود اليه  
لا يعقل فضلا عن أن يكون حكيما وهذا نظير قولهم في صفاته وكلامه فانهم قالوا لا يتكلم  
الابشيثة وقدرته ويمتنع أن يكون القرآن قديما لما فيه من الامور المنافية لقدمه وقالوا  
لا يعقل متكلم الامن تكلم عشيته وقدرته دون من يكون الكلام لازما لذاته لا يحصل بقدرته  
ومشيته فيقال لهم وكذلك لا يعقل متكلم الامن يقوم به الكلام أما متكلم لا يقوم به الكلام  
أومري لا تقوم به الارادة أو عالم لا يقوم به العلم فهذا لا يعقل بل هو خلاف المعقول بل قولهم  
في الكلام يتضمن أن من قام به الكلام لا يكون متكلما والمتكلم هو الذي أحدث في غيره  
الكلام وهذا خلاف المعقول وكذلك قولهم في رضاه وغضبه ومحبه وارادته وغير ذلك انها  
لا تقوم بذاته وانما هي أمور منفصلة عنه فجعله موصوفا بأمو لا تقوم به بل هي منفصلة وهذا  
خلاف المعقول ثم هو تناقض وأنه يلزمهم أن يوصف بكل ما يحدثه من الخلق حتى يوصف  
بكل كلام خلقه فيكون ذلك كلامه فاذا نطق ما ينطقه من مخلوقاته كان ذلك كلامه لا كلام  
من ينطق وهو ذا مبسوط في موضعه والمقصود هنا أن كلامهم أنه يفعل لحكمة يستلزم أن  
يكون وجود الحكمة أرجح عنده من عدمها وانما تقوم به وغير ذلك من الموازم التي لا يعقل  
من يفعل لحكمة الامن يتصف بها والافاذا قدر أن نسبة جميع الحوادث اليه سواء امتنع أن  
يكون بعضها أرجح عنده من بعض وامتنع أن يفعل بعضها الاجل بعض ثم الجهمية المجبرة  
لما رأت فساد قول هؤلاء القدرية وقد شاركوهم في ذلك الاصل قالوا تمتنع أن يفعل شيئا الاجل  
شيء أصلا ويمتنع أن يكون بعض الاشياء أحب اليه من بعض ويمتنع أن يحب شيئا من مخلوقاته  
دون بعض أو يريد منها شيئا دون شيء بل كل ما حدث فهو مراد له محبوب مرضى سواء كان  
كفرا أو إيمانا أو حسنة أو سيئة أو نبيا أو شيطانا وكل ما لم يحدث فهو ليس محبوبا له  
ولا مرضيا ولا مرادا كما أنه لم يشأ فعندهم ما شاء الله كان وأحبه ورضيه وأراد وما لم يشأ لم يكن  
ولا يحبه ولا يرضاه ولا يريد وأولئك القدرية يقولون كل ما أمر به فهو يشاء ويريد كما أنه يحبه  
ويرضاه وما لم يأمر به لا يشاء ولا يريد ولا يحبه ولا يرضاه بل يكون في ملكه ما لا يشاء ويشاء  
ما لا يمكن ثم ان الجهمية المجبرة اذا نال عليهم قوله تعالى والله لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده  
الكفر قالوا معناه لا يحبه ولا يريد ولا يشاءه من لم يوجد منه أو لا يحبه ولا يشاءه ولا يريد دينا  
بمعنى أنه لا يشاء أن يثيب صاحبه وأما ما وقع من الكفر والفسق والعصيان فعندهم أنه

(١) قوله في الهامش والسب والقدر الى آخره هكذا في الاصل وفيها كلمات غير منقوطة ولا تخلو من تحريف فارجع  
الى أصل صحيح وحررها فان الاصل الذي بيدنا سقيم كنهه مصححه

ذلك خوض قال جماعة من ان كلام الباري قد لم يزل وقال جماعة ان كلامه قد لم يزل غير انه لا يثبت الا باختياره لكلامه فبكرت أنا الى أبي على الثقفي وأخبرته بما جرى فقال من أنكر أنه لم يزل فقد اعتقد (٣٩) أنه محدث وأنشئت هذه المسئلة في البلد

يحبسه ويرضاه كما يشاءه. لكن لا يحب أن يشب صاحبه كالإشياء أن يشبهه عندهم بل ينعم أقواما  
وبعذب آخرين لا بسبب ولا بحكمة وليس في بعض المخلوقات قوى ولا طبائع كان بها الحادث  
ولا فيها حكمة لاجلها كان الحادث ولا أمر بشئ لمعنى ولا نهى عنه لمعنى ولا اصطفى أحدا  
من الملائكة والنبيين لمعنى ولا أباح الطيبات وحرم الخبائث لمعنى أو جب كون هذا طبيئا وهذا  
خبثا ولا أمر بقطع يد السارق لحفظ أموال الناس ولا أمر بعقوبة قطاع الطريق للمعتدين  
لدفع ظلم العباد بعضهم عن بعض ولا أنزل المطر لشرب الحيوان ونبات النبات وهكذا يقولون  
في سائر ما خلقه لكن يقولون أنه إذا وجد مع شئ منفعة أو ضرر فإنه خلق هذا مع هذا لا  
لأجله ولا به وكذلك وجد المأمور بمقارن هذا لآله ولا لآجله والاقتران أجرى به العادة من  
غير حكمة ولا سبب ولهذا لم تكن الأعمال عندهم الا مجرد علامات محضة وأمارات لاجل ما جرت  
به العادة من الاقتران لا بالحكمة ولا سبب وفي كل من القولين من التناقض ما لا يكاد يحصى  
ولكن هذا الامامى القدرى لما أخذ يذكي تناقض أقوال أهل السنة مطلقا تبين له أن القدرية  
كلهم يعجزون عن إقامة الحجة على مقابلتهم من المجرة كما يعجز الرافضى عن إقامة الحجة على  
مقابلتهم من الخوارج والنواصب فضلا عن أن يقيموا الحجة على أهل الاستقامة والاعتدال  
المتبعين للكتاب والسنة ولهذا نهى عن بعض ما فى أقوالهم من الفساد الذى لا يكاد يضبط

(مطلب حکایت الاشعری مع الجبائی)

بكر محمد بن اسحق يقول الذي  
أقول به أن القرآن كلام الله ووجهه  
وتزييله غير مخلوق ومن قال ان  
القرآن أو شيأ منه ومن وجهه  
وتزييله مخلوق أو يقول ان الله  
لا يتكلم بعد ما كان تكلم به في  
الازل أو يقول ان أفعال الله  
مخلوقة أو يقول ان القرآن محدث  
أو يقول ان شيئا من صفات الله  
صفات الذات أو اسماء الله  
مخلوق فهو عندي جهمي يستتاب  
فان تاب والا ضربت عنقه هذا  
مذهبي ومذهب من رأيت من  
أهل الشرق والغرب من أهل العلم  
ومن حكى عنى خلاف هذا فهو  
كاذب باهت ومن نظرفي كتبى  
المصنفة ظهر له وبان أن الكلاية  
كذبه قما يحكون عنى مما هو

يحبسه ويرضاه كما يشاءه . لكن لا يحب أن يشيب صاحبه كما لا يشاء أن يشيبه عندهم بل ينعم أقواما  
ويعذب آخرين لا بسبب ولا بحكمة وليس في بعض المخلوقات قوى ولا طبائع كان بها الحادث  
ولا فيها حكمة لاجلها كان الحادث ولا أمر بشئ لمعنى ولا نهى عنه لمعنى ولا اصطفى أحدا  
من الملائكة والنبين لمعنى ولا أباح الطيبات وحرّم الخبائث لمعنى أو جب كون هذا طبيبا وهذا  
خبيثا ولا أمر بقطع يد السارق لحفظ أموال الناس ولا أمر بعقوبة قطاع الطريق المعتدين  
لدفع ظلم العباد بعضهم عن بعض ولا أنزل المطر لشرب الحيوان ونبات النبات وهكذا يقولون  
في سائر ما خلقه لكن يقولون أنه إذا وجد مع شئ منفعة أو ضرر فأنه خلق هذا مع هذا لا  
لأجله ولا به وكذلك وجد المأمور بمقارن هذا لآله ولا لآجله والاقتران أجرى به العادة من  
غير حكمة ولا سبب ولهذا لم تكن الأعمال عندهم إلا مجرد علامات محضة وأمارات لآجل ما جرت  
به العادة من الاقتران لا لحكمة ولا سبب وفي كل من القولين من التناقض ما لا يكاد يحصى  
ولكن هذا الامام القدرى لما أخذ يذكر تناقض أقوال أهل السنة مطلقا تبين له أن القدرة  
كلهم يعجزون عن إقامة الحجّة على مقابلتهم من المجرة كما يعجز الرافضى عن إقامة الحجّة على  
مقابلتهم من الخوارج والنواصب فضلا عن أن يقيموا الحجّة على أهل الاستقامة والاعتدال  
المتبعين للكتاب والسنة ولهذا نبهنا على بعض ما فى أقوالهم من الفساد الذى لا يكاد يضبط  
والاشعرى وغيره من متكاملة الاثبات انتدبوا البيان تناقضهم فى أصلهم وأوعبوا فى بيان  
تناقض الاقوال \* وحكاية الاشعرى مع الجبائى فى الاخوة الثلاثة مشهورة فأنهم يوجبون  
على الله أن يفعل بكل عبده ما هو الاصلح فى دينه وأما فى الدنيا فالغداديون من المعتزلة يوجبونه  
أيضا والبصريون لا يوجبونه فقال له إذا خلق الله ثلاثة اخوة فمات أحدهم صغيرا أو بلغ  
الآخران أحدهما آمن والاخر كفر فأدخل المؤمن الجنة ورفع درجته وأدخل الصغير الجنة  
وجعل منزلته تحته قال له الصغير يارب ارفعنى الى درجة أخى قال انك لست مثله أنه آمن وعمل  
صالحا وانت صغير لم تعمل عمله قال يارب أنت أمتنى فلو كنت أبقيتنى كنت أعمل مثله فقال علمت  
مصلحتك لاني علمت أنك لو بلغت الكبر لم تفرق فلهذا اخترمتك فصاح الثالث من أطباق النار  
وقال يارب لم اخترمتنى قبل البلوغ كما اخترمت أخى الصغير فان هذا كان مصلحتي فى حقى  
أيضا يقال انه لما أورد عليه هذا النقط وذلك أنهم يوجبون عليه العدل بين المتماثلين وأن يفعل  
لكل منهما الاصلح وهنا قد فحل بأحدهما ما هو الاصلح عندهم دون الآخر وليس هذا موضع  
يسط ذلك وإذا كان الامر بذلك بطل تشبيههم لله بخلقهم وقال لهم هؤلاء نحن وأنتم قد اتفقنا  
على أن فعل الله لا ينقاس بفعل خلقه وأنا وإياكم نثبت فاعلا يفعله شيئا من مصالحنا عن نفسه  
بدون شئ حادث فى نفسه وهذا غير معقول فى المشاهدة وأنتم تثبتون من الغرض ما ثبت فاعلا  
لم يزل غير فاعل حتى فعل من غير تجدد شئ وهذا غير معقول فى الشاهد وأنتم تثبتون من  
الغرض ما لا يعقل فى الشاهد وتدعون بذلك أنكم تنفون السفة المعقول فى الشاهد المخالف  
للعلمة وإذا كان كذلك فقلتم أن كل عاقل ينسب من يأمر بما لا يريد وينهى عما يريد الى  
السفة تعالى الله عن ذلك قيل لكم ان كان هذا الفاعل من المخلوقين فلم قلتم ان الخالق كذلك مع  
ما اتفقنا عليه من الفرق بينهما والمخلوق محتاج الى جلب المنفعة ودفع المضرة والله تعالى منزّه عن

خلاف أصلي ودباتي وذكر عن ابن خزيمة أنه قال زعم به بعض جهلة هؤلاء الذين نبغوا في سناهم أن الله لا يكرر الكلام ففهم لا يفهمون كتاب الله فإن الله قد أخبر في نص الكتاب في مواضع أنه خلق آدم وأنه أمر الملائكة بالسجود له فكرر هذا الذكر في غير موضع

وكرر ذكر كلامه مع موسى مرة بعد مرة أخرى وكرر ذكر عيسى بن مريم في مواضع وحمد نفسه في مواضع فقال الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب والحمد لله الذي خلق السموات (٤٠) والارض والحمد لله الذي له ما في السموات وما في الارض وكرر زيادة

على ثلاثين مرة فبأى آلاء ربكما تكذبان ولم أتوهم أن مسلما يتوهم أن الله لا يتكلم بشيء مرتين قال الحاكم سمعت أبا بكر محمد بن الحق يعني الضبي يقول للمار جع ووجد بعض المخالفين يعني المعتزلة الفرصة في تقرير مذهبهم بحضرتنا قال أبو علي الثقفى للإمام ما الذى أنكرت من مذهبنا أيها الامام حتى رجع عنه قال ملدكم الى مذهب الكلابية فقد كان أحد ابن حنبل من أشد الناس على عبد الله بن سعيد وعلى أصحابه مثل الحارث المحاسبى وغيره حتى طال الخطاب بينه وبين أبى علي في هذا الباب فقلت قد جعت أنا أصول مذهبنا في صلح فخرجته اليه فقلت هذا ما جعلته بخطي وبينته في هذه المسائل فان كان فيها شيء تكرهه فبين لنا وجهه فذكر أنه تأمله ولم ينكر منه شيئا وذكرك شيخه الخط وفيه ان الله بجميع صفات ذاته واحد لم يزل ولا يزال وما أضيف الى الله من صفات فعله مما هو غير بائن عن الله

### ( مطلب في الرضا )

فغير مخلوق وكل شيء أضيف الى الله بائن عنه ودونه مخلوق وذكر أن أبا العباس القلانسي وغيره وافقوا من خالف أبا بكر وأنه كتب الى جماعة من العلماء بتلك المسائل وانهم كانوا يرفعون من خالف أبا بكر الى السلطان وأن أمير نيسابور أمر أن يمثل أمر أبي بكر فيهم من النفي والضرب والحبس وأن عبد

ذلك والعبداً أمور منهي والله منزعه عن ذلك فهذه القضية ان أخذتوها كلية يدخل فيها الخالق منعها بالاجماع المحكى عن العقلاء وان أخذتوها في المخلوق لتقيسوا به الخالق كان هذا قياساً فاسداً فلا يصح معكم هذا القياس لآعلى أنه قياس شمول ولا على أنه قياس تمثيل (وقد أجابهم الاشعري بحجوب فقال) لا نسلم أن أمر الانسان بما لا يريد سفهاً مطلقاً بل قد يكون حكمة اذا كان مقصوده امتحان المأمورين عند الناس في عقابه مثل من يكون له عبد يعصيه فيعاقبه فيلام على عقوبته فيعتذر بان هذا يعصيني فيطلب منه تحقيق ذلك فيما أمره أمر امتحان وهو هنا لا يريد أن يفعل المأمور به بل يريد أن يعصيه ليظهر عذره في عقابه وأثبت به أيضاً كلام النفس الذي ينبته وأن الطلب القائم بالنفس ليس هو الارادة ولا مستلزماتها كما ثبت معنى الخبر انه ليس هو العلم باخبار الكاذب فاعتمد على أمر المحتج وخبر الكاذب لكن جمهور أهل السنة لم يرضوا بهذا الجواب فان هذا في الحقيقة ليس هو أمر او انما هو اظهار أمر وكذلك خبر الكاذب هو قال ثبت انه ما ليس في قلبه خبر الكاذب ليس خبراً عما في نفسه بل هو اظهار الخبر عما في نفسه وصار أمر المحتج كأمير الهازل ونظائر ذلك ولهذا اذا عرف المأمور حقيقة أمر المحتج وأنه ليس مراده الآن يعصيه فانه يطيعه في هذه الحال والمحتج نوعان نوع قصده أن يعصيه المأمور ليعاقبه مثل هذا المثال ونوع مراده طاعة المأمور وانفاذه لأمره بالنفس الفعل المأمور به كأمير سجانه وتعالى للغيل صلي الله تعالى عليه وسلم بذيبح ابنه وكان المراد طاعة ابراهيم وبذل ذبح ابنه في محبة الله تعالى وأن تكون طاعة الله محبوبة مرادة أحب اليه من الابن فلما حصل هذا المراد فداء الله بالذبح العظيم كما قال تعالى وتله للجبين وناديناه أن يا ابراهيم قد صدق الرؤيا اننا كذلك نجزي المحسنين ان هذا هو البلاء المبين وفديناه بذبح عظيم وتصوره هذه المعاني نافع جداً في هذا الباب الذي كثرت فيه الاضطراب والله أعلم

(فصل قال الامام القدرى) ومنها أنه يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى والرضا بقضائه وقدره واجب فلو كان الكفر بقضاء الله واجب عليه الرضا لكن لا يجوز الرضا بالكفر (والجواب) عن هذا من وجوه (أحدها) جواب كثير من أهل الانبياء بأننا لا نسلم بأن الرضا واجب لكل المقضيات ولا دليل على وجوب ذلك وقد تنازع الناس في الرضا بالفقر والمرض والمذل ونحوها هل هو مستحب أو واجب على قولين في مذهب أحد وغيره وأكثر العلماء على أن الرضا بذلك مستحب وليس بواجب لان الله أنى على أهله الرضا بقوله تعالى رضى الله عنهم ورضوا عنه وانما أوجب الصبر فأنه أمر به في غير آية ولم يأمر بالرضا بالقدور ولكن أمر بالرضا بالمشروع فالأمر به يجب الرضا به كما في قوله تعالى ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سبيبتنا الله من فضله ورسوله انالى الله راغبون والقول الثاني انه واجب لان ذلك من تمام رضا بالله رباً وبالاسلام ديناً ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبياً ولما روى من لم يؤمن بقضائى ولم يصبر على بلوائى فليتخذ ربا سواى لكن هذا لا تقوم به الحجة لان هذا لا يعرف بثبوته عن الله عز وجل وأما الرضا بالله رباً وبالاسلام ديناً ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبياً فهو واجب وهذا هو الرضا الذى دل عليه الكتاب والسنة وأما الرضا بكل ما يخافه الله تعالى

الله بن حماد قال طوبى لهم ان كان ما قال عنهم مكذوباً عليهم وان عبد الله بن حماد من غد ذلك اليوم قال رأيت ويقدره البارحة في المنام كان أحد بن السرى الزاهد المروذى الكمنى برجله ثم قال كانت في شك من أموره هؤلاء الكلابية قال ثم نظرت الى محمد بن



اسحق فقال هذا بلاغ للناس ولينذروا به وليعلموا أفعالهم وواحد وليذ كرأولوا الباب وهذه القصة مبسطة في موضع آخر وأكثر أهل العلم والدين كانوا مع ابن خزيمة على الكلابية (٤١) ذكر أبو اسمعيل الانصارى المعروف بشيخ الاسلام في كتاب

ذم الكلام سمعت أبا نصر بن أبي سعيد الرداد سمعت ابراهيم بن اسمعيل الخلال يقول انى ذهبت بكتاب ابن خزيمة فى الضبي والثقي الى أمير المؤمنين فكتب بصلبهما فقال ابن خزيمة لا قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم الغشاق من أقوام فلم يصلبهم قال أبو اسمعيل سمعت اسمعيل بن عبد الرحمن الصائوني يقول استتب الضبي والثقي على قبر ابن خزيمة وقال سمعت أحمد بن أبي نصر يقول رأينا محمد بن الحسين السلمي يعنى أبا عبد الرحمن صاحب التصانيف المعروفة فى طريقة الصوفية يلعن الكلابية قال وسمعت محمد بن العباس بن محمد يقول كان أبو علي الدقاق يقول لعن الله الكلابية ومن الموافقين لابن خزيمة أبو حامد التاركي وأبو سعيد الزاهد ويحيى ابن عمار وأبو عثمان النيسابورى الملقب بشيخ الاسلام قال وسمعت عبد الواحد بن ياسين يقول رأيت باين قلعا من مدرسة أبي الطيب يعنى الصعلوكى بأمره من يبنى شاب من حضرة أبي بكر بن فورك وسمعت الطيب بن محمد سمعت أبا عبد الرحمن السلمي يقول وجدت أبا حامد الاسفراينى وأبا الطيب الصعلوكى وأبا بكر القفال المروذى وأبا منصور الحاكم على الإنكار على الكلام وأهله وقال الحافظ أبو نصر السجزي فى رسالته المعروفة الى أهل زبدى الواجب من القول فى القرآن علما أرشدنا

ويقدره فلم يدل عليه كتاب ولا سنة ولا قاله أحد من السلف بل قد أخبر الله تعالى أنه لا يرضى بأمور مع أنها مخلوقة كقوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر وقوله اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وقد بسطنا الكلام على هذا فى مصنف مفرد فى الرضا بالقضاء وكيف تحزب الناس فيه أحزابا وزعموا أنهم يرضون بما حرم الله لأنه من القضاء وحزب ينكرون قضاء الله وقد رده لثلاثين منهم الرضا به وكلا الطائفتين بنت ذلك على أن الرضا بكل ما خلقه الله مأموره وليس الأمر كذلك بل هو سبحانه بكره وبيغض ويعت كثير من الحوادث وقد أمرنا الله أن نكرهها ونبغضها (الوجه الثانى أن يقال) الرضا يشرع بما يرضى الله به والله قد أخبر أنه لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وقد قال اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وهذا أمر موجود من أقوال العباد وقد أخبر الله أنه لا يرضاه فإذا لم يرضه كيف يأمر العبد أن يرضاه بل الواجب أن العبد يسخط ما يسخطه الله ويبغض ما يبغضه الله ويرضى بما يرضاه الله قال تعالى ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم وقد ذم من اتبع مسأخطة وكره مراضيه ولم يذم من كره مسأخطة واتبع مراضيه فإذا قال كيف يكون الله مسأخطا لما قد رده وقضاه قيل نعم على ما تقدم أما على طريقة الأكثرين فلان المقضى شئ كونه وعندهم البغض مغاير للإرادة وأما على طريقة الأقلين فانهم يقولون سخطه وبغضه هو الإرادة لعقوبة فاعله فقد أراد أن يكون سببا لعقوبة فاعله وأما نحن فأمورون بان نكره ما نهى عنه لكن الجواب على هذا القول يعود الى الجواب الاول فان نفس ما أراد الله وأحبه ورضيه عند هؤلاء قد أمر الله أن نكرهه ونبغضه ونسخطه فهؤلاء يقولون ليس كل مقدور مقضى رضاه (الوجه الثالث) أن يقال قد تقدم أن الله يفعل ما يفعل له فى ذلك من الحكمة والانسان قد يفعل ما يكرهه كشربه الدواء الكرى لمافيه من الحكمة التى يحبها كالصحة والعافية فشرب الدواء مكرهه من وجهه محبوب من وجهه فالعبد يوافق ربه فيكره الذنوب ويعتقها ويبغضها لان الله يبغضها ويعتقها ويرضى بالحكمة التى خلقها الله لاجلها فهى من جهة فعل العبد لها مكره وهى مسخوطة ومن جهة خلق الرب لها محبوبة مرضية لان الله خلقها لماله فى ذلك من الحكمة والعبد يفعلها وهى ضار له موجبة له العذاب فحين نكرها ونكرها ونكرها ونكرها كما أمرنا الله بذلك اذ كان هو سبحانه يسخطها ويبغضها ونعلم أن الله أحد ثبائها له فى ذلك من الحكمة فترضى بقضائه وقدره ففى لحظنا أن الله قضاه وقد رها رضىنا عن الله وسلمنا لحكمته وأما من جهة كون العبد يفعلها فلا بد أن نكره ذلك ونهى عنه ونجتهد فى ذلك بحسب امكاننا فان هذا هو الذى يحبه الله منا والله تعالى اذا أرسل الكافرين على المسلمين فعلمنا أن نرضى بقضاء الله فى ارسالهم وعلينا أن نجتهد فى دفعهم وقتالهم وأحد الأمرين لا يثنى الآخر وهو سبحانه خالق الفأرة والحية والكلب العقور وأمرنا بقتل ذلك فحين نرضى عن الله اذ خلق ذلك ونعلم أن له فى ذلك حكمة ونقتلها كما أمرنا فان الله يحب ذلك ويرضاه وقد أجاب بعضهم بجواب آخر وهو أن نرضى بالقضاء بالمقضى وقد أجاب بعضهم بجواب آخر فانرضى بها من جهة كونها خلقا ونسخطها من جهة كونها كسبا وهذا يرجع الى الجواب الثالث لكن اثبات الكسب اذا لم يجعل العبد فاعلا فيه كلام قد ذكر فى غير هذا الموضوع فالذين جعلوا العبد كاسبا غير

(٦ - منهاج ثانى) الله واياكم انه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف فخلهم من أول الزمان الى الوقت الذى ظهر فيه ابن كلاب والفلاسى والاشعرى وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم معهم بل أخس حالهم فى الباطن من أن الكلام



لا يكون الاحرف واصوتها ذاتا تأليف واتساق وان اختلفت به الالفاظ وعبر عن هذا المعنى الاوائل الذين تكلموا في العقليات وقالوا الكلام حروف منسقة واصوات مقطعة وقالت يعني علماء (٤٣) العربية الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى فالاسم مثل زيد

فاعلم من اتباع الجهم بن صفوان وحسين النجار كافي الحسن وغيره كلامهم متناقض ولهذا لم يمكنهم أن يذكروا في بيان هذا الكسب والفرق بينه وبين الفعل كلاما معقولا بل تارة يقولون هو المقدور بالقدرة الحادثة وتارة يقولون ما قام بعمل القدرة الحادثة واذا قيل لهم ما القدرة الحادثة قالوا ما قامت بعمل الكسب ونحو ذلك من العبارات التي تستلزم الدور ثم يقولون معلوم بالاضطرار الفرق بين حركة المختار وحركة المرتعش وهذا كلام صحيح لكنه حجة عليهم لا لهم فان هذا الفرق يمتنع أن يعود الى كون أحدهما مرادا دون الآخر اذ يمكن الانسان أن يرد فعل غيره ف يرجع الفرق الى أن العبد على أحدهما قدرة يحصل بها الفعل دون الآخر والفعل هو الكسب ولا يعقل شيئا في المحل أحدهما فعل والآخر كسب

(فصل قال) ومنها أنه يلزمه أن نستعبد بابلوس من الله ولا يحسن قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم لانهم نزهوا بابلوس والكافر من المعاصي وأضافوها الى الله تعالى فيكون الله تعالى على المكلفين شر من بابلوس عليهم تعالى الله عن ذلك (فيقال) هذا كلام متناقض وذلك من وجوه (أحدها) اما أن يكون لابليس فعل واما أن لا يكون لابليس فعل فان لم يكن له فعل امتنع أن يستعذ به فانه حينئذ لا يعيد أحدا ولا يفعل شيئا وان كان له فعل بطل تنزيهه عن المعاصي فعلم أن هذا الاعتراض ساقط على قول مشيئة القدر ونفاته وهو اراد من غفل عن حقيقة المولين وذلك بتقدير أن لا يكون لابليس فعل فلا يكون له شر حتى يقال غيره شر منه فضلا عن أن يقال ان الله تعالى شر منه فدعوى هؤلاء أن يكون الله شر عليهم من بابلوس دعوى باطلة اذ غاية ما يقوله القائل هو الجبر المحض كما يحكي عن الجهم وشيعته وغاية ذلك أن لا يكون لابليس ولا غيره قدرة ولا مشيئة ولا فعل بل تكون حركته كحركة الهوى وعلى هذا التقدير أن بعض مخلوقاته شر منه (الثاني) أن يقال انما تحسن الاستعانة ببليس لو كان يمكنه أن يعيدهم من الله سواء كان الله خالق الافعال العباد أولم يكن وهؤلاء القدرية كالمنصف وأمثاله مع قولهم ان بابلوس يفعل ما لا يقدره الله ويفعل بدون مشيئة الله ويكون في ملك الله ما لا يشاؤه وان الله لا يقدر على أن يحرك بابلوس ولا غيره من الاحياء ولا ينقلهم من عمل الى عمل لا من خير الى شر ولا من شر الى خير فهم مسلمون مع هذا القول والفعل والتسليط الذي أثبتوه لابليس من دون الله أن بابلوس لا يقدر أن يجبر على الله ولا يعيد أحدا منه فامتنع على هذا أن يستعذ به ولو قدر العباد بالله ما ألزموه من كون غير بابلوس شر منه على الخلق لكنه مع هذا عاجز عن رفع قضاء الله وقدره فكان المستعذ به بل سائر المخلوقين محذولا كما قال تعالى لاتدع مع الله الها آخر فتعده مذموما محذولا وقال تعالى قل من يده ملكوت كل شيء وهو يجبر ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل فاني تسعرون وقال تعالى مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وان أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون (الوجه الثالث) أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقول في سجوده اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبِعافائك من عقوبتك وبتك من لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وروي أنه كان يقول هذا في الوتر أيضا فاذا كان صلى الله تعالى عليه وسلم قد استعاذ ببعض صفاته وأفعاله من بعض حتى استعاذ به منه فأى امتناع أن يستعاذ به من بعض مخلوقاته (الوجه الرابع)

وعمره والفعل مثل جاء وذهب والحرف الذي يجيء لمعنى مثل هل وبلى وقد وما شاكل ذلك فلا جاع منه قديين العقل على كون الكلام حرفا وصوتا فلما نبغ ابن كلاب وأضرابه وحاولوا الرد على المعتزلة من طريق العقل وهم لا يخبرون أصول السنة ولا ما كان عليه السلف ولا يحتاجون بالاجماع الواردة في ذلك زعماء منهم أنها أخبار أحاد وهي لا توجب علما والزمهم المعتزلة بالاتفاق على أن الاتفاق حاصل على أن الكلام حرف وصوت ويدخله التعاقب والتأليف وذلك لا يوجد في الشاهد الا بحركة وسكون ولا بدله من أن يكون ذا أجزاء وأبعاض وما كان به هذه المثابة لا يجوز أن يكون من صفات الله تعالى لان ذات الحق لا توصف بالاجتماع والافتراق والكل والبعض والحركة والسكون وحكم الصفة الذاتية حكم الذات قالوا فلم بهذه الجملة أن الكلام المضاف الى الله تعالى خلق له أحدهم وأضافه الى نفسه كما يقول خلق الله وعبد الله وفعل الله قال فضاق بابن كلاب وأضرابه النفس عندهذا الالتزام لقلة معرفتهم بالسنة وتركهم قبولها وتسليمهم العنان الى مجرد العقل فالتزموا ما قالته المعتزلة وركبوا مكابرة العيان وخرقوا الاجماع المنعقد بين الكافة المسلم والكافر وقالوا للمعتزلة الذي ذكرتموه ليس بحقيقة الكلام وانما سمي ذلك

كلاما على المجاز لكونه حكاية أو عبارة عنه وحقيقة الكلام معنى قائم بذات المتكلم ففهم من اقتصر على هذا القدر أن ومنهم من احتز زعماء علم دخوله على هذا الحد فزاد فيه تنافي السكوت والخرس والافات المانعة فيه من الكلام ثم خرجوا من هذا الى

أن اثبات الحرف والصوت في كلام الله تجسيم واثبات اللغة فيه تشبيه وتعليل وإشبهه منها قول الاخطل

ان البيان من الفؤاد وانما \* جعل اللسان على الفؤاد دليلا (٤٣) فغيره وقالوا ان الكلام من الفؤاد وزعموا

أن لهم حجة على مقالهم في قول الله تعالى ويقولون في أنفسهم - م لولا يعذبنا الله عما نقول وفي قول الله عز وجل ما أسرنا يوسف في نفسه ولم يبدها لهم واحتجوا بقول العرب أرى في نفسي كلاما وفي وجهي كلاما فألحاهم الضيق مما دخل عليهم - م في مقالهم إلى أن قالوا الآخرس متكلم وكذلك الساكت والناثم ولهم في حال الخرس والسكوت والنوم كلام هم متكلمون به ثم أقصحو وأبأن الخرس والسكوت والافات المانعة من النطق ليست باضداد الكلام وهذه مقالة تبين فضيحة قائلها في ظاهرها من غير رد عليه ومن علم منه خرق إجماع الكافة ومخالفة كل عقلي وسمعي قبله لم ينسأ طربل بحجاب ويقنع \* وقال أبو نصر السجزي في كتابه المسمى بالابانة في مسئلة القرآن لما قيل ان القرآن عمل والعمل لا يكون صفة لله والدليل على أنه عمل أنك تقول قرأ فلان يقرأ وما حسن فيه ذكر المستقبل فهو عند العرب عمل فقال هذا لا يلزم لأنك تقول قال الله عز وجل ويقول الله عز وجل والله تعالى قال وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وقال تعالى يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد فقد حسن في القول ذكر المستقبل فان ارتكبوا اعظمي وقالوا كلام الله شيء واحد على أصلنا لا يتجزأ وليس بلغته والله سبحانه من الازل إلى

أن يقال أهل السنة لا ينكرون أن يكون دعاء العبد لله واستعاذته به سببا لتبيل المطلوب ودفع المهرب كالاعمال الصالحة التي أمر بها فهم اذا استعاذوا بالله من الشيطان كان نفس استعاذتهم لأن يعيدهم من الشيطان وقد يوجد في المخلوقين من الظلمة الغادرين من يأمر بضرب غيره ظلما وعدوانا فاذا استجار به مستجير وذله دفع عنه ذلك الظالم الذي أمره هو بظلمه ولله المثل الاعلى وهو المنزه عن الظلم وهو أرحم الراحمين وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها فكيف يمتنع أن يستعاذ به من شر أسباب الشر التي قضاها بحكمته (الوجه الخامس) أن يقال هذا الاعتراض باطل على طريقة الطائفتين أما من لا يقول بالحكمة والعلية فإنه يقول ان الله خلق ابليس الضار لعباده وجعل استعاذته العائذ به منه طريقا لدفع ضرره كاجعل اطفاء النار طريقا لدفع حريقها وكاجعل الترياق طريقا لدفع ضرر السم وهو سبحانه خلق النافع والضرار وأمر العباد أن يستعملوا ما ينفعهم ويدفعوا به ما يضرهم ثم إن أعانهم على فعل ما أمرهم به كان محسنا إليهم والافله أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد اذا لامك فوقه ولا أمره ولم يتصرف في ملك غيره ولم يعص أمرامطا عاوأعلى الطريقة الثانية المبنية للحكمة فإنهم يقولون خلق الله ابليس كما خلق الحيات والعقارب والنار وغير ذلك لما في خلقه ذلك من الحكمة وقد أمرنا أن ندفع الضرر عنا بكل ما نقدر عليه ومن أعظم الأسباب استعاذتنا به منه فهو الحكيم في خلق ابليس وغيره وهو الحكيم في أمرنا بالاستعاذته منه وهو الحكيم اذ جعلنا نستعيذ به وهو الحكيم في اعادتنا منه وهو الرحيم بنا في ذلك كله المحسن اليها المتفضل علينا اذ هو أرحم بنا من الوالدة بولدها وهو الخالق لتلك الرحمة فالحق الرحمة أولى بالرحمة من الرجاء (الوجه السادس) قوله لانهم زعموا ابليس والكفار من المعاصي وأضافوه إلى الله إلى آخره فريه عليهم فانهم متفقون على أن المعاصي هو المتصف بالمعصية المذموم عليها المعاقب عليها والافعال يتصف بها من قامت به لا من خلقها واذا كان لا يتعلق بالارادة كالطعوم والالوان يوصف بها محالها لا خالقها في محالها فكيف تكون الافعال الاختيارية والله تعالى اذا خلق الفواسق كالحيية والعقرب والكلب العقور وجعل هذه الفواسق فواسق هل يكون هو سبحانه وتعالى موصوفا بذلك واذا خلق الخبيث كالعدرة والدم والحرج جعل الخبيث خبيثا هل يكون متصفا بذلك وابن اضافة الصفة إلى الموصوف بها التي قامت به من اضافة المخلوق إلى خالقه فن لم يفهم هذين الفرقين فقد سلب خاصية الانسان (الوجه السابع) أن الله تعالى قد أمرنا أن نستعيذ من عذاب جهنم وعذاب القبر وغير ذلك من مخلوقاته باتفاق المسلمين فلم يمنع ذلك أن نستعيذ مما خلقه من البشر كما قال تعالى قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ولا فرق في ذلك بين ابليس وغيره

(فصل قال) ومنها أن لا يبقى وثوق بوعد الله ووعيده لانهم اذا جوزوا السناد الكذب في العالم اليه جاز أن يكذب في اخباراته كما هفتنتي فائدة البعثة للانباء وجاز منه ارسال الكذاب فلا يبقى لنا طريق إلى تمييز الصادق من الانبياء والكاذب (والجواب عن هذا) من وجوه (الاول) أنه قد تقدم غير مرة أنه فرق بين ما خلقه صفة لغيره وبين ما اتصف هو به في نفسه وفرق بين اضافة المخلوق إلى خالقه واطضافة الصفة إلى الموصوف بها وهذا الفرق معلوم باتفاق العقلاء فإنه اذا خلق لغيره حركة لم يكن هو المتحرك واذا خلق الرعد صوتا لم يكن هو المتصف بذلك الصوت واذا

الابد متكلم بكلام واحد لا أوله ولا آخر فقال ويقول انما يرجع إلى العبارة لا إلى المعبر عنه قيل لهم قد بينا مرارا كثيرة أن قولكم في هذا الباب فاسد وأنه مخالف للعقلين والشرعيين جميعا وان نص الكتاب والتأنيب من الاثر قد نطقا بفاسده قال الله تعالى انما قولنا لشيء اذا

أردناه أن نقول له كن فيكون فبين سبحانه أنه يقول كن إذا أراد كونه فعلم بذلك أنه لم يقل للقيامه بعد كوني وقال أيضا في موضع آخر النبي صلى الله عليه وسلم لم قال نبدأ أعباد الله به (٤٤) ثم قرأ أن الصفا والمروة من شعائر الله والله تعالى قال ان

خلق الألوان في النباتات والحيوانات والمعادن لم يكن هو المتصف بتلك الألوان وإذا خلق في غيره علما وقدرة وحياة لم تكن تلك المخلوقات في غيره صفاته وإذا خلق في غيره عي وصما وبكالم يكن هو الموصوف بالعي والبكم والصمم وإذا خلق في غيره خبئا أو فسوقا لم يكن هو المتصف بذلك الخبث والفسوق وإذا خلق في غيره كذبا وكفرا لم يكن هو المتصف بذلك الكذب والكفر كما أنه إذا خلق فيه طوافا وسعيا ورعى جارا وصيا ما ورعوا وسجودا لم يكن هو الطائف الساجد الراعي الساجد الراعي بتلك الحجارة وقوله تعالى وما رميت أذريت ولكن الله رمى معناه ما أصبت أذخفت ولكن الله هو الذي أصاب فالمضاف إليه الخذف باليد والمضاف إلى الله تعالى الاتصال إلى العدو ووصابتهم به وليس المراد بذلك ما يظنه بعض الناس أنه لما خلق الرامي والرعي كان هو الرامي في الحقيقة فان ذلك لو كان صحيحا لكونه خالقا لرميه لا طرد ذلك في سائر الأفعال فكان يقول وما مشيت ولكن الله مشى وما لطمت ولكن الله لطم وما طعنت ولكن الله طعن وما ضربت بالسيف ولكن الله ضرب وما ركبت الفرس ولكن الله ركب وما صليت وما سجدت ولكن الله صام وصلى وحج ومن المعلوم بطلان هذا كله من غلو المشيئة للقدر ولهذا يرى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه كأنوا يرمونه بالحجارة لما حصر فقال لهم لماذا ترموني وتخطونني فقالوا ما رميناك ولكن الله رماك فقال لو أن الله رما في لاصابني ولكن أنتم ترموني وتخطونني وهذا مما احتج به القدرية النفاة على أن الصهاية لم يكونوا يقولون ان الله خالق أفعال العباد كما احتج المشيئة بقوله تعالى ولكن الله رمى وكلاهما خطأ فان الله إذا خلق في عبده فعلا لم يجب أن يكون ذلك المخلوق صوابا من العبد كما أنه إذا خلق في الجسم طمعا أو رجحا لم يجب أن يكون ذلك طبييا وإذا خلق للعبد عينين ولسانا لم يجب أن يكون بصيرا ناطقا فاستناد الكذب الذي في الناس كاستناد جميع ما يكون في المخلوقات من الصفات القبيحة والاحوال المذمومة وذلك لا يقتضي أنه في نفسه مذموم ولا أنه موصوف بتلك الصفات ولكن لفظ الاستناد لفظ مجمل أترأه أنه إذا استند إليه العجز المخلوق في الناس لكونه خالقه يكون هو عاجزا فهذا مما يبين فساد هذه الحجة والله أعلم (الوجه الثاني) أنهم يجوزون أنه يخلق القدرة على الكذب مع علمه أن صاحبا يكذب ويخلق القدرة على الظلم والفواحش مع علمه أن صاحبا يظلم ويفحش ومعلوم أن الواحد يجري تمكينه من القبائح وإعانة عليه ما يجري فعله لها فمن أعان غيره على الكذب باعطاء أمور يستعين بها على الكذب كان بمنزلة الكذب في القبح فلا يجوز لنا أن نعين على إثم ولاعدوان كما نهى الله عن ذلك فان كان ما قبح منه قبحا منافيا لم أن يجوزوا عليه إذا أعان على الكذب أن يكذب ويلزمهم المحذور فان قالوا نعم أعطاه القدرة ليطيع لا يعصى قيل إذا كان عالما بأنه يعصى كان بمنزلة من يعطى الرجل سيفا ليقاتل به الكفار مع علمه بأنه يقتل به نبييا وهذا لا يجوز في حقنا فان من فعل فعلا لغرض لا يحصل به كان سفيها فبينا والله تعالى منزلة عن ذلك فعلم أن حكمه في أفعاله مخالف لأفعال عبادته وان علوا ذلك بعله يمكن استقامتها قيل لهم وكذلك ما يخلق في غيره له حكمه كالإعانة عليه بالقدرة حكمه (الوجه الثالث) أن يقال ليس كل ما كان قادرا عليه وهو ممكن نشأ في وقوعه بل نحن نعلم بالضرورة أنه لا يفعل أشياء مع أنه قادر عليها وهي ممكنة فعلم أنه لا يقبل البصار أدهانا ولا الجبال يواقيت ولا يمسح

مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون وقال انما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون فبين جل جلاله أنه قال لا دم بعد أن خلقه من تراب كن وأنه إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ولم يقتض ذلك حدوثا ولا خلقا بعد نفي حدوث نوع الكلام لما قام من الدليل على انتفاء الخلق عن كلام الله تعالى وقال أبو نصر السجزي أيضا فاما الله تعالى فانه يتكلم فيما لم يزل ولا يزال متكلما بما شاء من الكلام يسمع من يشاء من خلقه ما شاء من كلامه إذا شاء ذلك ويكلم من شاء يكلمه بما يعرفه لا يجهله وهو سبحانه حي عليم متكلم لا يشبه شيئا ولا يشبهه شيء لا يوصف إلا بما وصف به نفسه وبما وصفه برسوله ليس بجسم ولا في معنى جسم ولا يوصف بأداة ولا جارية وآلة وكلامه أحسن الكلام وفيه سور وآي وكلمات وكل ذلك حروف وهو مسموع منه على الحقيقة سمعا يعقله الخلق ولا كيفية لتكلمه وتكليمه وجائز وجود أعداد من المكلمين يكلمهم سبحانه في حال واحدة بما يريد من كل واحد منهم من غير أن يشغله تكليم هذا عن تكليم هذا ومنع كثير من أهل العلم إطلاق السكوت عليه ومن أهل الاثر من جواز إطلاق السكوت عليه لوروده في الحديث وقال معناه تركه التوبيخ والتقريب والمخاسبة

اليوم وسيأتي يوم يقر فيه ويحاسب ويؤجز فذلك الترك معنى السكوت قال والاصل الذي يجب أن يعلم أن اتفاق جميع التسميات لا يوجب اتفاق التسمين بها فمنحنا إذا قلنا ان الله موجود رؤف واحد حي عليم سميع بصير متكلم وقلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم

كان موجودا حيا عالما سميعا بصيرا متكلما لم يكن ذلك تشبيها ولا خالفا لثبته بل الله موجود لم يرزل واحدا حتى قديم  
عالم سميع بصير متكلم فيما لم يرزل ولا يجوز أن يوصف باضداد هذه (٤٥) الصفات والموجود منا انما وجد عن عدم وحي بمعنى

ثم يصير ممتازا وال ذلك المعنى  
وعلم بعد أن لم يعلم وقد نسي ما علم  
وسمع وأبصر وتكلم بجوارح قد  
لتحقها الآفات فلم يكن فيما أطلق  
للخلق تشبيهه بما أطلق للخالق  
سبحانه وتعالى وان اتفقت  
مسميات هذه الصفات وقال أبو  
نصر خاطبني بعض الاشعرية يوما  
في هذا الفصل وقال التجزؤ على  
القديم غير جائز فقلت له أتقر بان  
الله أسمع موسى كلامه على  
الحقيقة بل أتبرحان فقال نعم وهم  
يطلقون ذلك ويقولون على من  
لا يخبر مذهبهم وحقيقة سماع  
كلام الله من ذاته على أصل  
الاشعري محال لان سماع الخلق  
على ما جيلوا عليه من البنية  
وأجروا عليه من العادة لا يكون  
البينة الا ما هو صوت أو في معنى  
الصوت واذا لم يكن كذلك كان  
الواصل الى معرفته من العلم  
والفهم وهما يقومان في وقت  
مقام السماع لحصول العلم بهما كما  
يحصل بالسماع وبما سمى ذلك  
سماعا على التجوز لقربه من معناه  
فاما حقيقة السماع لما يخالف  
الصوت فلا يتأتى للخلق في العرف  
الجاري قال فقلت لخطابي  
الاشعري قد علمنا جميعا أن حقيقة  
السماع لكلام الله منه على أصلكم  
محال وليس ههنا من تنقيح وتخشي  
تشبيهه وانما مذهبك أن الله يفهم  
من شاء كلامه بلطفه منه حتى  
يصير عالما متيقنا بان الذي فهمه

جميع العالمين تعالى ولا يجعل الشمس والقمر عودي ريحان وأمثال هذه الامور التي  
لأخصي وعلما أن الله تعالى منزوع عن الكذب وأنه يمتنع عليه أعظم من علمنا بهذا (الوجه  
الرابع اننا نقول) نحن نعلم أن الله يوصف بصفات الكمال وأن كل كمال ثبت لموجود فهو أحق  
به وكل نقص ينزه عنه موجود فهو أحق بالتزويه عنه ونحن نعلم أن الحياة والعلم والقدرة  
صفات كمال فالرب تعالى أحق أن يتصف بهما من العباد وكذلك الصدق هو صفة كمال فهو  
أحق بالاتصاف به من كل من اتصف به كما قال تعالى الله الا هو ليجمعه منكم الى يوم القيامة  
لا ريب فيه ومن أصدق من الله حديثا وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول في خطبته  
ان أصدق الكلام كلام الله (الوجه الخامس أن يقال) قد اتفق السلف وأتباعهم على أن  
كلام الله غير مخلوق بل قائم به ثم تنازعوا هل يتكلم بعشيته وقدرته على قولين معروفين فالاول  
قول السلف والجمهور والثاني قول ابن كلاب ومن تبعه ثم تنازع أتباع ابن كلاب هل القديم  
الذي لا يتعلق بعشيته وقدرته معنى قائم بذاته أو حروف وأصوات أزلية على قولين كما قد بسط في  
موضعه واذا كان كذلك فن قال انه لا يتعلق بعشيته امتنع أن يقوم به غير ما اتصف به والصدق  
عندهم هو العلم أو معنى يستلزمه ومعلوم أن علمه من لوازم ذاته فيمتنع اتصافه بنقيضه فان لازم  
الذات القديمة الواجبة بنفسها امتنع عدمه كما يمتنع عدمها فان عدم اللازم يقتضي عدم المزموم  
وأياضا فالصدق والكذب حينئذ مثل البصر والعلم والسمع والصمم والكلام والخرس  
فوجب أن يتصف بالصدق دون الكذب وأما من قال الكلام يتعلق بعشيته وقدرته فهو لاء  
عامتهم يقولون انه يتكلم لحكمة ويفعل لحكمة وأنه سبحانه منزوع عن فعل القبيح وأدلة هؤلاء  
على تنزيهه عن القبيح أعظم من أدلة المعتزلة وأقوى فان كل دليل يدل على تنزيهه عن فعل  
قبيح منفصل عنه فانه يدل على تنزيهه عن فعل قبيح يقوم به بطريق الاولى والاحرى فان كون  
ما يقوم به من القبيح نقضا هو أظهر من كون فعل المستقبحات المنفصلة نقضا فاذا امتنع  
هذا فذاك أولى بالامتناع (الوجه السادس أن يقال) الادلة العقلية دلت على امتناع  
اتصافه سبحانه بالنقائص والقبيح وانما يتصف بما يقوم به منها والكلام قائم بالمتكلم فيمتنع أن  
يتكلم بكذب لان كلامه قائم به فيمتنع أن يقوم به القبيح الذي اختاره وهذا طريق يختص به  
أهل الانبيات لتنزيهه عن الكذب والمعتزلة لا يمكنهم ذلك لان كلامه منفصل عنه عندهم  
فاذا قال لهم هؤلاء المثبتة الدلائل انما يدل على تنزيهه عن الاتصاف في نفسه بالقبيح وعن فعله  
لهما والفعل ما قام بالفاعل وأما المنفصل فهو مفعول له لا فعل له وأنتم لم تذكروا دليلا على  
امتناع وقوع ذلك في مفعولاته وهو محال النزاع كان حجة هؤلاء حجة ظاهرة على القدرة (الوجه  
السابع) ان كلامه القائم بذاته غير مخلوق عند أهل السنة فان الكلام صفة كمال فلا بد أن  
يتصف بها سواء قال انه لا يتعلق بعشيته وقدرته وهو معنى قائم بالنفس أو هو حروف  
وأصوات قديمة أو قال انه لا يتعلق بعشيته وقدرته أو انه يتكلم بعد أن لم يكن متكلما أو انه لم  
يرزل متكلما اذا شاء فعلى الاقوال كلها هو قائم بذاته والكذب صفة نقص كالصمم والبله والبكم  
منزه عن قيام النقائص به مع أنه يخلق خلقه متصفين بالنقائص فيخلق العمى والصمم والبكم  
ولا يقوم به ذلك فلذلك يخلق الكذب في الكاذب ولا يقوم به الكذب (الوجه الثامن أن يقال)

كلام الله والذي أريد أن أزيلك وارده على الفهم ووروده على السماع فدع التوجيه ودع المصانعة ما تقول في موسى عليه السلام حيث كلمه الله  
أفهم كلام الله مطلقا أم مقيدا فلكا قليلا ثم قال ما تريد بهذا فقلت قد أريد أنك

ان قلت انه عليه السلام فهم كلام الله مطلقا فتعنى أن لا يكون لله كلام من الازل الى الابد الا وقد فهمه موسى وهذا يؤل الى الكفر فان الله تعالى يقول ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء (٤٦) ولو جاز ذلك لصار من فهم كلام الله عالما بالغيب وبما في نفس

الله تعالى وقد نفى الله تعالى ذلك بما أخبر به عن عيسى عليه السلام انه يقول تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسي انك أنت علام الغيوب واذا لم يجز اطلاقه وألجئت الى أن تقول أفهمه الله ما شاء الله من كلامه دخلت في التبعيض الذي هربت منه وكفرت من قال به ويكون مخالفك أسعد منك لانه قال بما اقتضاه النص الوارد من قبل الله عز وجل ومن قبل رسول الله وأنت أبيت أن تقبل ذلك وادعت أن الواجب المصير الى حكم العقل في هذا الباب وقد ردك العقل الى موافقة النص خاسما فقال هذا يحتاج الى تأمل وقطع الكلام \* وقال أبو نصر لم يزل الله متكلاما لان الكلام من صفات المدح للحي الفاعل وضده من النقص والله منزعه عنها وذكر كلاما كثيرا الى أن قال وقد ثبت بما ذكرناه كون القرآن مفهوما مفعلا مفعلا أجزاء وأبعاض وأي وكلمات وحروف وان ما كان بخلاف ذلك لم يكن القرآن المنزل الذي آمن به المسلمون وبمحمده الكفار وأن المقرء وسور وأي وكلمات وحروف وكذلك المحفوظ والمكتوب والمنقول وأنه عربي مبين نازل بلسان العرب ولسان قریش والمراد باللسان في هذا الباب اللغة لا اللسان الذي هو لحم ودم وعروق تعالى الله عن ذلك وجل عن أن يوصف الالها وصف به

هذا السؤال واراد عليهم فافهم يقولون ان الله يخلق في غيره كلاما يكون هو كلامه مع كونه قائما بغيره وهو محدث مخلوق والكلام الذي يتكلم به العباد هو عندهم ليس مخلوقا ولا هو كلامه فاذا كان هذا صدقا وهذا صدقا فلا بد أن يعرفوا أن هذا كلامه وليس هذا بكلامه \* وأما قوله وجاز منه ارسال الكذاب بخوابه من وجوه (أحدها) انه لا رب أن الله يرسل الكذاب كارسال الشياطين في قوله ألم ترأنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا وبعثهم كما في قوله تعالى بعثنا عليكم عبادنا أولى بأس شديدا ولكن هذا لا يكون الا مقرونا بما بين كذبهم كما في مسيلة الكذاب والاسود العنسي وليس في مجرد ارسال الكذاب ما يمنع التمييز بينه وبين الصادق كما أنه يرسل الظالم وليس في ارساله ما يمنع التمييز بينه وبين العادل ويرسل العاجز والاعمى والاصم وليس في ارسال هؤلاء ما يمنع التمييز بينهم وبين غيرهم ولفظ ارسال يتناول ارسال الرياح وارسال الشياطين وغير ذلك (الثاني أن يقال) هم يجوزون أن يخلق من يعلم أنه كاذب واعطاه القدرة على الكذب كما خلق مسيلة الكذاب والعنسي فان كان خلقه لهذا جازما مع أنه ممييز بينه وبين الصادق كذلك خلق الكذاب به (الثالث) أنه اذا خلق من يدعي النبوة وهو كاذب فان قالوا يجوز اظهار اعلام الصدق عليه كان هذا ممنوعا وهو باطل بالاتفاق وان قالوا لم يجوز ذلك لم يكن مجرد دعوى النبوة بلا علم على الصدق ضارا فان الشخص لو ادعى أنه طيب أو صانع بلا دليل يدل على صدقه لم يلغى اليه فكيف يدعي النبوة واذا قيل اذا جوزه عليه أن يخلق الكذب في الكذاب فجوزه واعليه أن يظهر على يديه اعلام الصدق قيل هذا ممتنع لان أدلة الصدق تستلزم الصدق لان الدليل مستلزم للدلول فاطهار اعلام الصدق على يد الكذاب ممتنع لذاته فلا يمكن بحال وان قالوا يجوزوا أن يظهر على يديه خارق قلنا نعم فحين نجوز أن يظهر الخارق على يدي من يدعي الالهية كالجال فان ذلك لا يدل على صدقه مع ظهور كذبه في دعوى الالهية والممتنع ظهور دليل الصدق على الكذاب فان قالوا فجوزوا ظهور الخوارق على يدي مدعي النبوة مع كذبه قلنا نعم ويجوز ذلك على وجه لا يدل على صدقه مثل ما تظهر السحرة والكهان من الخوارق المقرونة بما يمنع صدقهم والكلام على هذا مبسوط في مواضعه والله أعلم (الوجه الرابع) ان دليل النبوة وأعلامها وما به يعرف صدق النبي ليست محصورة في الخوارق بل طرق معرفة الصدق متنوعة كما أن طرق معرفة الكذب متنوعة كما قد بسط في موضعه والله أعلم

(فصل قال) ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواج عن المعاصي فان الزنا اذا كان واقعا بارادة الله تعالى والسرقة اذا صدرت عن الله وارادته هي المؤثرة لم تجز للسلطان المؤاخذه عليها لانه يصد السارق عن مراد الله ويبعثه على ما يكرهه الله ولو صد الواحد منا غيره عن مراده وجعله على ما يكرهه استحق منه اللوم ويلزم أن يكون الله مريدا للتقيض لان المصلحة مرادة الله والزجر عنها مرادله أيضا (فيقال) فيما قدمناه ما بين الجواب عن هذا السكت نوضح جواب هذا ان شاء الله تعالى من وجوه (أحدها) ان الذي قدره وقضاه من ذلك هو ما وقع دون ما لم يكن بعد وما وقع لا يقدر أحد أن يردّه وانما يرد بالحدود والزواج ما لم يقع بعد فشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فقولنا لانه يصد السارق عن مراد الله كذب منه لانه انما يصده عما لم يقع بعد وما لم يقع لم يردّه

نفسه وتزعمه عن الاشياء قال ونحن نذكر عقب هذا الفصل فصلا في ذكر حروف القرآن وفصلا بعد ذلك في الصوت الله وما ورد فيه من القرآن والحديث وكل ذي لب صحيح يعرف بالحس والمشاهدة قبل الاستدلال أن القرآن العربي حروف ولا فرق بين منكر



ذلك ومنكر الحواس وأنهم من مبادئ العلم وأسباب المدارك قال وقد بين الله في كتابه ما لا إشكال بعده في هذا الفصل لما قال واذ نادى ربك موسى والعرب لا تعرف نداء الأصوات وقد جاء عن موسى (٤٧) تحقيق ذلك فان أنكره الظاهر كفره واولان

قالوا ان النداء غير صوت خالفوا لغات العرب وان قالوا نادى الامير اذا امر غيره بالنداء دفعوا فضيلة موسى عليه السلام المختصة به من تكليم الله اياه بذاته من غير واسطة ولا ترجان وليس في وجود الصوت من الله تعالى تشبيهه بمن يوجد الصوت منه من الخلق كالم يكن في اثبات الكلام له تشبيه بمن له كلام من خلقه وكيف وكلامه وكلام خلقه معاً عند الاشعري معنى قائم بذات المتكلم لا يختلف فهو المشبه لاحالة قال وأما نحن فنقول كلام الله حرف وصوت بحكم النص قال وليس ذلك عن جارحة ولا آلة وكلامنا حرف وأصوات لا يوجد ذلك من الآلات والله تعالى يتكلم بما يشاء لا يشغله شيء عن شيء والمتكلم منا لا يتأني منه أداء حرفين إلا بان يفرغ من أحدهما ويتبدل في الآخر والقصر أن لما كان كلام الله كان معجزاً وكلام الخلق غير معجز وفي كلام الله بيان ما كان وما سيكون وما لا يكون أبدالو كان كيف كان يكون والخلق لا يصلون الى هذه الاشياء إلا بتعريف \* وقال أبو القاسم اسمعيل بن محمد بن الفضل التيمي الاصبهاني الشافعي في تنبيه المعروف بالحجة على تارك الحجّة أجمع المسلمون على أن القرآن كلام الله واذ صرح أنه كلام الله صرح أنه صفة الله تعالى وأنه موصوف به وهذه الصفة لازمة لذاته تقول

الله ولهذا لو حلف ليسرقن هذا المال ان شاء الله ولم يسرق لم يحنث باتفاق المسلمين لان الله لم يشأ سرقته ولكن القدرية الارادة عندهم لا تكون الا بمعنى الامر فيزعمون أن السرقة اذا كانت مرادة كانت ما موربها وقد أجمع المسلمون وعلم بالاضطرار من دينهم أن الله لم يأمر بالسرقة ومن قال ان ما وقع منها امر اذ يقول انه امر اذ يقول انه ما مورب الا كافر لكن هذا يقال للباحثة للمحتجين بالقدر على المعاصي فان منهم من لا يرى أن يعارض الانسان فيما يظنه مقدراً عليه من المعاصي ومنهم من يرى أن يعاونه على ذلك معاونة لما ظن أنه يريد هذا الفعل وان كان محرماً ومعصية فهم لم يصدوا عن مراد الله فتبين أن الصدع عن مراد الله ليس واقعاً على كل تقدير (الوجه الثاني أن يقال) قد تقدم أن تنهى الناس عن المعاصي والقبائح والظلم ودفع الظالم وأخذ حق المظلوم منه ورد احتجاج من احتج على ذلك بالقدر المستقر في فطر جميع الناس وعقولهم مع اقرار جميعهم بالقدر وأنه لا يمكن صلاح حالهم ولا بقاؤهم في الدنيا اذا أمكنوا كل أحد أن يفعل ما يشاء من مفسادهم ويحتج بالقدر وقد بينا أن المحتجين بالقدر على المعاصي اذا طردوا قولهم كانوا كفراً من اليهود والنصارى وهم شر من المكذبين بالقدر والله أعلم (الوجه الثالث) ان الامور المقدورة بالاتفاق اذا كان فيها فساد يحسن رده وازالة بعد وقوعه كالمرض ونحوه فانه من فعل الله بالاتفاق مراد الله ومع هذا يحسن من الانسان أن يمنع وجوده بالاحتماء واجتناب أسبابه ويحسن منه السعي في ازالته بعد حصوله وفي هذه ازالة مراد الله وان قيل ان قطع السارق يمنع مراد الله كان شرب الدواء لزوال المرض مانعاً لمراد الله وكذلك دفع السيل الآتي من صلب والبار التي تريد أن تحرق الدور واقامة الجدار الذي يريد أن ينقض كما أقام الخضر ذلك الجدار وكذلك ازالة الجوع الحاصل بالاكل وازالة البرد الحاصل بالاستدفاء وازالة الحرب بالنظر وقد قيل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يا رسول الله أرايت أدوية تتداوى بها ورتي تسترق بها وتقاة تنقيها هل ترد من قدر الله شيئاً قال هي من قدر الله فبين صلى الله تعالى عليه وسلم أنه يرد قدر الله بقدر الله ما دفعوا ما دفعوا ما دفعوا ما انعقد سبب لوجوده واما دفعاً لما وجد كرفع المرض ودفعه ومن هذا قوله تعالى له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله وقيل يحفظونه من أمر الله الذي ورد ولم يحصل يحفظونه أن يصل اليه وحفظهم بأمر الله (الوجه الرابع) قوله ويلزم أن يكون الله يريد للنقيضين لان المعصية مرادة لله والزجر عنها مراد الله كلام ساقط فان النقيضين ما لا يجتمعان ولا يرتفعان أو ما لا يجتمعان وهما المتضادان والزجر ليس عما وقع وأريد بل هو عقوبة على الماضي وزجر عن المستقبل والزجر الواقع بارادته ان حصل مقصوده لم يحصل المزجور عنه فلم يرد فيه يكون المراد الزجر فقط وان لم يحصل مقصوده لم يكن زجراً تاماً بل يكون المراد فعل هذا الزجر وفعل ذلك كما يراد ضرب هذا هذا السيف وحياة هذا كما يراد المرض المخوف الذي قد يكون سبب الموت ويراد معه الحياة وارادة السبب ليست موجبة لارادة المسبب الا اذا كان السبب تاماً موجوداً والزجر سبب للانزجار والامتناع كسائر الاسباب كما أن المرض المخوف سبب للموت وكما أن الامر بالفعل والترغيب فيه سبب لوقوعه ثم قد يقع السبب وقد لا يقع فان وقع كانا مرادين والا كان المراد ما وقع خاصة (الوجه الخامس) انه قد تقدم أن

العرب يزيد متكلم بالكلام صفة له لا تعرف إلا أن حقيقة هذه الصفة الكلام واذ كان كذلك كان القرآن كلام الله وكانت هذه الصفة لازمة له أزيله والدليل على أن الكلام لا يفارق المتكلم أنه لو كان مفارقاً لم يكن للتكلم الا كلمة واحدة فاذا تكلم بهم لم يبق له كلام فلما كان المتكلم



قادر على كلمات كثيرة كلمة بعد كلمة دل على أن تلك الكلمات فروغ لكلامه الذي هو صفة له ملازمة قال والدليل على أن القرآن غير مخلوق أنه كلام الله وكلام الله سبب الخلق الأشياء قال (٤٨) الله تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون

الارادة نوعان نوع بمعنى المشيئة لما خلق فهذا امتناول لكل حادث دون ما لا يحدث ونوع بمعنى المحبة لما أمر به فهذا انما يتعلق بالطاعات واذا كان كذلك فواقع من المعاصي فهو مراد بالمعنى الاول فانه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فكل ما وقع فقد شاء كونه والزجر عنها مراد بالمعنى الثاني فانه يجب النهي عن المنكر ويرضاه ويثيب فاعله بخلاف المنكر نفسه فانه لا يحب ولا يرضاه ولا يثيب فاعله ثم الزجر انما يكون عمالم يقع والعقوبة تكون على ما وقع فاذا وقعت سرقة بالقضاء والقدر وقد أمر الله سبحانه وتعالى باقامة الحد فيها فاقامة الحد ما أمر به يحبه ويرضاه ويريد به ارادة أمر لا ارادة خلق فان أعان عليه كان قد أراده خلقا وكان حينئذ اقامة الحد امره شرعا وقد أراده خلقا وأمره اوقد شاء وأجها وان لم يقع كان ما وقع من المعصية قد شاءه خلقا ولم يردده ولم يحبه شرعا ويدكر أن رجلا سرق فقال له سرقت بقضاء الله وقدره فقال له وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره وهكذا يقال لمن تعدى حدود الله وأعان العباد على عقوبته الشرعية كما بعين المسلمين على جهاد الكفار مع أن الجميع واقع بقضاء الله وقدره لكن ما أمر به يحبه ويرضاه ويريد به شرعا ودنا كما شاءه خلقا وكونا بخلاف ما نهى عنه

(فصل قال) ومنها أنه يلزم مخالفة المعقول والمنقول أما المعقول فلما تقدم من العلم الضروري باستناد أفعالنا الضرورية الاختيارية اليها ووقوعها بحسب ارادتنا فاذا أردنا الحركة عنة لم تقع بسرعة وبالعكس والشك في ذلك عين السفسطة (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) أن جمهور أهل السنة قائلون بهذا وان أفعال الانسان الاختيارية مستندة اليه وانه فاعل لها ومحدث لها وانما تنازع في هذا من يقول انهم باليست فعلا للعبد ولا قدرته تأثير فيها ولا أحدثها العبد وهؤلاء طائفة من متكلمي أهل الاثبات والجمهور من أهل السنة يقولون بذلك كما جاءت به النصوص بأن الله ورسوله وصف العبد بانه يعمل ويفعل (الوجه الثاني أن يقال) بل النفاة خالفوا العلم الضروري فان كون العبد مريد افعالا بعد أن لم يكن فاعلا أمر حادث بعد أن لم يكن فاما أن يكون له محدث واما أن لا يكون له محدث فان لم يكن له محدث لزم حدوث الحوادث بلا محدث وان كان له محدث فاما أن يكون هو العبد أو الرب تعالى أو غيرهما فان كان العبد فالقول في احداث تلك الفاعلية كالقول في احداث احداثها ويلزم التسلسل وهو هنا باطل بالاتفاق لان العبد كائن بعد أن لم يكن فيمتنع أن تقوم به حوادث لا أول لها وان كان غير الله فالقول فيه كالقول في العبد فمتعين أن يكون الله هو الخالق ليكون العبد مريدا فاعلا وهو المطلوب وأهل السنة يقولون بهذا العلم الضروري فيقولون ان العبد فاعل والله خالق فعله والعبد مريد مختار والله جاعل له مريد مختار قال الله تعالى ان هذه تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا وما إنشاءون الا أن يشاء الله وقال تعالى لمن شاء منكم أن يستقيم وما إنشاءون الا أن يشاء الله رب العالمين فانبت مشيئة العبد وجعلها لا تحصل الا بعيشة الله تعالى وقال الخليل صلى الله عليه وسلم رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقال واجعل أمثدة من الناس تهوى اليهم وقال هو واسمعيل صلى الله تعالى عليهما وسلم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وقال وجعلناهم أمة يهدون بأمرنا لصابروا وقال وجعلناهم أمة يدعون الى النار وأمثال ذلك في الكتاب والسنة فدليلهم اقتضى مشيئة العبد وأنه فاعل بالاختيار وهذا

أى أردنا خلقه وإيجاده واظهاره فقوله كن كلام الله وصفته والصفة التي منها يتفرع الخلق والفعل وبها يتكون المخلوق لا تكون مخلوقة ولا يكون مثلها للمخلوق والدليل على أن كلام لا يشبه كلام المخلوقين أنه كلام معجز وكلام المخلوقين غير معجز لواجتمع الخلق على أن يأثروا بمثل سورة من سورة أو آية من آياته معجزا عن ذلك ولم يقدر واعليه وقال الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرخي الشافعي في كتابه الذي سماه الفصول في الاصول عن الأئمة الفحول وذكر اثني عشر اماما الشافعي ومالك والشافعي وأحمد وابن عينة وابن المبارك والاوزاعي والليث بن سعد واسحق ابن راهويه والبخاري وأبو زرعة وأبو حاتم قال فيه سمعت الامام أبا منصور محمد بن أحمد يقول سمعت الامام أبا بكر عبد الله بن أحمد يقول سمعت الشيخ أبا حامد الاسفرايني يقول مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الامصار أن القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر والقرآن جملة جبريل مسموعا من الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم سمعه من جبريل والصحابة سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي تلاوه نحن بالسنة ما وفيما بين الدفتين وما في صدورنا مسموعا ومكتوبا ومحفوظا ومنقوشا وكل

حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين الدليل قال الشيخ أبو الحسن وكان الشيخ أبو حامد شديد الانكار على الباقلاني وأصحاب الكلام قال ولم تزل الأئمة الشافعية بأنفون ويستمكنون

أن ينسبوا إلى الأشعري ويتبرؤن مما ينسب إلى الأشعري مذهبه عليه وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواله على ما سمعت عدة من المشايخ والأئمة منهم الحافظ المؤتمن بن أحمد بن علي الساجي يقول (٤٩) سمعنا جماعة من المشايخ الثقات قالوا كان

الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الأسفرايني إمام الأئمة الذي طبق الأرض علماً وأصحاباً إذا سعى إلى الجمعة من قطيعته إلى جامع المنصور يدخل الرباط المعروف بالزوري المحاذي للجامع ويقبّل على من حضرو يقول أشهدوا على بأن القرآن كلام الله غير مخلوق كما قال ابن حنبل لا كما يقوله الباقلاني وتكرر ذلك منه جمعاً فقيلاً له في ذلك فقال حتى ينتشر في الناس وفي أهل الصلاح ويشيع الخبر في أهل البلد أني برىء مما هم عليه يعني الأشعرية وبرىء من مذهب أبي بكر الباقلاني فإن جماعة من المتفهمة الغرباء يدخلون على الباقلاني خفية ويقرؤون عليه فيفتنون بمذهبه فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لاجتماع فيظن ظان أنهم مني تعلموه وأنا ما قلته وأنا برىء من مذهب الباقلاني وعقيدته \* قال الشيخ أبو الحسن وسمعت شيخي الإمام أبا منصور الفقيه الأصمهاني يقول سمعت شيخنا الإمام أبا بكر الزاذقاني يقول كنت في درس الشيخ أبي حامد الأسفرايني وكان ينهي أصحابه عن الكلام وعن الدخول على الباقلاني فبلغه أن نفرًا من أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام فظن أني معهم ومنهم وذكر قصة قال في آخرها إن الشيخ أبا حامد قال لي يا بني قد بلغني أنك تدخل على هذا

الدليل اقتضى أن هذه المشيئة والاختيار حصلت بعيشة الرب وكلا الأمرين حتى فن قال إن العبد لا مشيئة له ولا اختيار أو قال إنه لا قدرة له أو أنه لم يفعل ذلك الفعل أولاً ثم لقد رتبته فيه ولم تحدث تصرفاً به فقد أنكر موجب الضرورة الأولى ومن قال إن إرادته وفعله حدثت بغير سبب اقتضى حدوث ذلك وأن العبد أحدث ذلك وحاله عند حدوثه كما كان قبل حدوثه بل خص أحد الزمانين بالحدث من غير سبب اقتضى تخصيصه وأنه صار مبداءً لا محذوراً بعد أن لم يكن من غير شيء جعله كذلك فقد قال بحدوث الحوادث بلا فاعل وإذا قالوا الإرادة لا تعلل كان هذا كلاماً لا حقيقة له فإن الإرادة أمر حادث فلا بد له من محدث وهذا كما قالوا إن البارئ يحدث إرادة لا في محل بلا سبب اقتضى حدوثها ولا إرادة فارتكبوا ثلاث محالات حدوث حوادث بلا إرادة من الله وحدوث حادث بلا سبب حادث وقيام الصفة بنفسها لا في محل وان شئت قلت كونه مريداً أمر ممكن لا يترجح وجوده على عدمه ولا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح تام وهذا مما يحتاج به الرازي عليهم وهو صحيح في نفسه يناقض مسألة حدوث العالم والجهة التي ذكرها هذا الأمامي مذكورة عن أبي الحسين البصري وهي صحيحة كما أن الأخرى صحيحة فيجب القول بهما جميعاً مع أن جمهور القدرية يقولون العلم بكون العبد محدثاً لا فاعلاً نظري لا ضروري وهو لا يتخالفون بأما الحسن وأبو الحسين يقولون مع ذلك إن الفعل يتوقف على الداعي والقدرة وعندهما يجب الفعل وهو حقيقة قول أهل الإنبيات ولهذا يعبر غير واحد منهم بنحو ذلك كآبي المعالي والرازي وغيرهما لكن إذا قيل مع ذلك إن الله خالق أفعال العباد أمكن الجمع بينهما عند من يقول إن الله خلق الأشياء بالأسباب ومن لم يقل ذلك يقول خلق الفعل عنده هذه الأمور لا بها وهو قول من لم يجعل للقدرة أثراً في مقدورها كالأشعري وغيره (فإن قيل) كيف يكون الله محدثاً لها والعبد محدثاً لها (قيل) أحداث الله لها بمعنى أنه خلقها منفصلة عنه قائمة بالعبد فعمل العبد فاعلاً لها بقدرة ومشيئة التي خلقها الله تعالى وأحداث العبد لها بمعنى أنه حدث منه هذا الفعل القائمة بالقدرة والمشيئة التي خلقها الله فيه وكل من الأحداثين مستلزم للآخر وجهة الإضافة مختلفة فما أحدثه الرب فهو مباين له قائم بالمخلوق وفعل العبد الذي أحدثه قائم به فلا يكون العبد فاعلاً للفعل بعيشته وقد رتبته حتى يجعله الله كذلك فيحدث قدرته ومشيئته والفعل الذي كان بذلك وأذا جعله الفاعل وجب وجود ذلك فخلق الرب الفعل العبد يستلزم وجود الفعل وكون العبد فاعلاً له بعد أن لم يكن يستلزم كون الرب خالقاً له بل جميع الحوادث بأسبابها هي من هذا الباب (فإن قيل) هذا قول من يقول هي فعل للرب وفعل للعبد (قيل) من قال هي فعل للعبد يعني الشركة فقد أخطأ ومن قال إن فعل الرب هو ما انفصل عنه وقال إنه فاعل لهما كما قاله أبو اسحق الأسفرايني فلا بد أن يفسر كلامه بشيء يعقل وأما على قول جمهور أهل السنة الذين يقولون إنهم مفعولة للرب لا فاعل له إذ فعله ما قام به والفعل عندهم غير المفعول فيقولون إنهم مفعولة للرب لا فاعل له وإنهم فاعل للعبد كما يقولون في قدرة العبد أنها قدرة للعبد مقدورة للرب لأنهم نفس قدرة الرب وكذلك إرادة العبد هي إرادة للعبد مرادة للرب وكذلك سائر صفات العبد هي صفات له وهي مفعولة للرب مخلوقة له ليست بصفات له ومما يبين ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد أضاف

(٧ - منهاج ثاني) الرجل يعني الباقلاني فإياك وإياه فإنه مبتدع يدعو الناس إلى الضلالة والافتلات تحضر مجلسي فقلت أنا عائذ بالله مما قيل ونائب إليه واشهدوا على أني لا أدخل إليه \* قال أبو الحسن وسمعت الفقيه الإمام أبا منصور سعد بن علي العجلي يقول

سمعت عدة من المشايخ والأئمة ببغداد أطن الشيخ أبو اسحق الشيرازي أحدهم قالوا كان أبو بكر الباقلاني يخرج إلى الحمام متبرعا خوفا من الشيخ أبي حامد الاسفرايني \* قال أبو (٥٠) الحسن ومعروف شدة الشيخ أبي حامد على أهل الكلام حتى ميز

كثيرا من الحوادث إليه وأضاف إلى بعض مخلوقاته أما أن يضيف عينه أو نظيره بقوله تعالى الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فمسك التي قضى عليها الموت ويرسل الأخرى إلى أجل مسمى وقال تعالى وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار مع قوله تعالى قبل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم وقوله توفته رسولنا وهم لا يفترطون وكذلك قوله تعالى في الريح تدمر كل شيء بأمر ربها وقال ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا يعرشون وقال تعالى إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وقال يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام وقال نحن نقص عليكم أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وقال إن هذا القرآن يقص على بني إسرائيل أكثر الذي هم فيه مختلفون وقال ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب أي ما يتلى عليكم في الكتاب يفتيكم فيهن وقال فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج فأضاف الانبات إليها وقال تعالى والارض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج وقال تعالى هو الذي أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسمين ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كل الثمرات وقال تعالى حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها وقال أنا جعلنا ماء على الأرض زينة لها وقال تعالى أنا أنزلنا السماء الدنيا ريانة للكواكب وقال تعالى يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وقال تعالى ينزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء وقال نزل به الروح الأمين وقال وبالحق أنزلناه وبالحق نزل وقال وأنزلنا من السماء ماء وقال تعالى وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء وقال سليمان عليه الصلاة والسلام يا أيها الناس علمنا منطلق الطير وأوتينا من كل شيء وقال تعالى فو رب السماء والارض انه لخلق مثل ما أنكم تنطقون فهم نطقوا وهو أنطقهم وهو الذي أنطق كل شيء فإذا كان تبارك وتعالى قد جعل في الجمادات قوى تفعل وقد أضاف الفعل إليها ولم يمنع ذلك أن يكون خالقا لفعالها فلا نلتمنع إضافة الفعل إلى الحيوان وإن كان الله خالقه بطريق الأولى فإن القدرة لا تنزع في أن الله خالق ما في الجمادات من القوى والحركات وقد أخذ برأيه أن الأرض تنبت وأن السحاب يحمل الماء كما قال تعالى فالسحاب ميلات وقرأ والريح تنقل السحاب كما قال تعالى وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته حتى إذا أقلت سحابا ثقالا سقناه لبلد ميمت وأخبر أن الريح تدمر كل شيء وأخبر أن الماء طغي بقوله تعالى أنالما طغي الماء جعلناكم في الجارية بل قد أخبر بما هو أبلغ من ذلك من سجد هذه الأشياء وتسبيحها كما في قوله تعالى ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب وهذا التفصيل يمنع حمل ذلك على أن المراد كونها مخلوقة دالة على الخالق وأن المراد شهادتها بالسان الحال فإن هذا عام لجميع الناس وقد قال تعالى يا جبيل أوبي معه والطير وألنا له الحديد وقال أنا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والإشراق والطير محشورة كل له أبواب فأخبر أن الجبال تؤوب معه والطير وأخبر أنه سخرها تسبح وقال ألم تر أن الله يسبح له من في السموات والأرض والطير

أصول فقه الشافعي من أصول فقه الأشعري وعلقه عنه أبو بكر الزاذقاني وهو عندي وبه اقتدى الشيخ أبو اسحق في كتابه الملح والتبصرة حتى لو وافق قول الأشعري وجهه لأصحابنا ميره وقال هو قول بعض أصحابنا وبه قالت الأشعرية ولم يعد منهم من أصحاب الشافعي استنكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه فضلا عن أصول الدين قلت هذا المنقول عن الشيخ أبي حامد وأمثاله من أئمة أصحاب الشافعي أصحاب الوجوه معروف في كتبهم المصنفة في أصول الفقه وغيرها وقد ذكر ذلك الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وأبو اسحق الشيرازي وغير واحد بينوا مخالفة الشافعي وغيره من الأئمة لقول ابن كلاب والأشعري في مسألة الكلام التي امتاز بها ابن كلاب والأشعري عن غيرهما والافسار المسائل ليس لابن كلاب والأشعري بها اختصاص بل ما قاله قاله غيرهما ما من أهل السنة وما من غيرهم بخلاف ما قاله ابن كلاب في مسألة الكلام واتباعه عليه الأشعري فإنه لم يسبق ابن كلاب إلى ذلك أحدولا وافقه عليه أحد من رؤس الطوائف وأصله في ذلك هي مسألة الصفات الاختيارية ونحوها من الأمور المتعلقة بعشئته وقدرته هل تقوم بذاته أم لا وكان السلف والأئمة يثبتون ما يقوم بذاته من الصفات والأفعال مطلقا

والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكر ذلك مطلقا فوافق ابن كلاب السلف والأئمة في اثبات الصفات ووافق الجهمية في صفات نفى قيام الأفعال به وما يتعلق بعشئته وقدرته ولهذا وغيره تكلم الناس فيمن اتبعه كالقلانسى والأشعري ونحوهما بأن في أقوالهم

بقايا من الاعتزال وهذه البقايا أصلها هو الاستدلال على حدوث العالم بطريقة الحركات فان هذا الأصل هو الذي أوقع المعتزلة في نفي الصفات والأفعال وقد ذكر الأشعري في رسالته إلى أهل الثغريب (٥١) الأبواب أنه طريق مبتدع في دين الرسل محرم

عندهم وكذلك غير الأشعري كالخطابي وأمثاله يذكرون ذلك لكن مع هذا قد وافق ابن كلاب فيما يضاهاه وهذا الذي نقلوه من إنكار أبي حامد وغيره على القاضي أبي بكر بن الباقلاني هو بسبب هذا الأصل وجرى له بسبب ذلك أمورا أخرى وقام عليه الشيخ أبو حامد والشيخ أبو عبد الله بن حامد وغيرهما من العلماء من أهل العراق وخراسان والشام وأهل الحجاز ومصر مع ما كان فيه من الفضائل العظيمة والمحسنات الكثيرة والرد على الزنادقة والمحدثين وأهل البدع حتى أنه لم يكن في المنتسبين إلى ابن كلاب والأشعري أجل منه ولا أحسن تصنيفا وبسببه انتشر هذا القول وكان منتسبا إلى الامام أحمد وأهل السنة حتى كان يكتب في بعض أجوبة محمد بن الطيب الحنبلي وكان بينه وبين أبي الحسن التميمي وأهل بيته من التميميين من الموالاة والمصافاة ما هو معروف كالتقدم ذكر ذلك ولهذا غلب على التميميين موافقته في أصوله ولما صنف أبو بكر البيهقي كتابه في مناقب الامام أحمد وأبو بكر البيهقي موافق لابن الباقلاني في أصوله ذكر أبو بكر اعتقاد أحمد الذي صنفه أبو الفضل عبد الواحد ابن أبي الحسن التميمي وهو مشابه لأصول القاضي أبي بكر وقد حكى عنه أنه كان إذا درس مسألة الكلام على أصول ابن كلاب والأشعري

صافات كل قد علم صلاته وتسبيحه وقال تعالى وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم وقال والله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها وقال ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإن منها لما يهبط من خشية الله وبسط الكلام على سجود هذه الأشياء وتسبيحها مذكور في غير هذا الموضع والقصود هنا أن هذا كله مخلوق لله بالاتفاق مع جعل ذلك فعلا لهذه الأيمان في القرآن فعلم أن ذلك لا ينافي كون الرب تعالى خالق كل شيء (فان قيل) قولكم إذا جعلنا الله فاعلا وجب وجود ذلك الفعل وخلق الفعل يستلزم وجوده ونحو ذلك من الأقوال يقتضي الجبر وهو قول باطل (قيل) لفظ الجبر لم يرد في كتاب ولا سنة لا بنفي ولا اثبات واللفظ انما يكون له حرمة إذا ثبت عن المعصوم وهي ألفاظ النصوص فتلك علينا أن نتبع معانيها وأما الألفاظ المحذرة مثل لفظ الجبر فهو مثل لفظ الجهة والخيز ونحو ذلك ولهذا كان المنصوص عن أئمة الاسلام مثل الاوزاعي والثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهم أن هذا اللفظ لا يثبت ولا ينفي مطلقا فلا يقال مطلقا جبر ولا يقال لم يجبر فانه لفظ مجمل ومن علماء السلف من أطلق نفيه كالزبيدي صاحب الزهري وهذا انظر إلى المعنى المشهور من معناه في اللغة فان المشهور إطلاق لفظ الجبر والاجبار على ما يفعل بدون ارادة المجبور بل مع كراهته كما يجبر الاب ابنته على النكاح وهذا المعنى منتف في حق الله تعالى فانه سبحانه لا يخلق فعل العبد الاختياري بدون اختياره بل هو الذي جعله مريدا مختارا وهذا لا يقدر عليه أحد الا الله ولهذا قال من قال من السلف الله أعظم وأجل من أن يجبر انما يجبر غيره من لا يقدر على جعله مختارا والله تعالى يجعل العبد مختارا فلا يحتاج إلى اجباره ولهذا قال الاوزاعي والزيدي وغيرهما نقول جبل ولا نقول جبر لان الجبل جاء به السنة كما في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شئ عبد القيس ان فيك خلقين يحبهما الله الحلم والناة فقال أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما فقال بل خلقين جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جبلني على خالقين يحبهما الله فقدير اد بلفظ الجبر بنفس فعل ما يشاءه وإن خلق اختيار العبد كما قال محمد بن كعب القرظي الجبار هو الذي جبر العباد على ما أراد وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في الدعاء المأثور عنه اللهم داحي المسدحات وسامك المسموكات جبار القلوب على فطرتهم أشقيها وسعيدها فإذا أريد بالجبر هذا فالجبر حق وإن أريد به الاول فهو باطل ولكن الإطلاق يفهم منه الاول فلا يجوز إطلاقه فاذا قال السائل أنا أريد بالجبر المعنى الثاني وهو أن نفس جعل الله العبد فاعلا قادرا يستلزم الجبر ونفس كون الداعي والقدرة يستلزم وجود الفعل جبر قيل هذا المعنى حق ولا دليل لك على ابطاله وحذاق المعتزلة كأبي الحسين البصري وأمثاله يسمون هذا فيسلمون أن مع وجود الداعي والقدرة يجب وجود الفعل وصاحب هذا الكتاب قد سلك هذه الطريقة فلا يكتنه مع هذا إنكار الجبر بهذا التفسير وبهذا نسب أبو الحسين إلى التناقض في هذه المسئلة فانه وأمثاله من حذاق المعتزلة اداسلوا أنه مع الداعي والقدرة يجب وجود الفعل وسلموا أن الله خلق الداعي والقدرة لزم أن الله خالق أفعال العباد فحذاق المعتزلة سلموا المقدمتين ومنعوا النتيجة والطوسي الذي

يقول هذا الذي ذكره أبو الحسن أشرحه لكم وأما تبيين لي هذه المسئلة فكان يحكي عنه الوقف فيها اذله في عدة من المسائل قولان وأكثر كما تنطق بذلك كتبه ومع هذا تكلم فيه أهل العلم وفي طريقته التي أصلها هذه المسئلة بما يطول وصفه كما تكلم من قبله هؤلاء في

ابن كلاب ومن وافقه حتى ذرأوا اسمعيل الانصارى قال سمعت أجد بن أبي رافع وخلقا يزكرون شدة أبي حامد يعني الاسفرابي على ابن الباقلاني قال وأنا بلغت رسالة أبي سعد الى (٥٣) ابنه سالم ببغداد ان كنت تريد أن ترجع الى هراة فلا تقرب الباقلاني

قال وسمعت الحسين بن أبي أمامة المالكي يقول سمعت أبي يقول لعن الله أبازرقاه أول من جعل الكلام الى الحرم وأول من بشه في المغاربة (قلت) أبوزرقاه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة واتصاه لرواية البخاري عن شيوخه الثلاثة وغير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به وكان قد قدم الى بغداد من هراة فأخذ طريقة ابن الباقلاني وحملها الى الحرم فتكلم فيه وفي طريقته من تكلم كابى نصر السجزي وأبى القاسم سعد بن علي الزنجاني وأمثالهما من أكابر أهل العلم والدين بما ليس هذا موضعه وهو ممن يرجع طريقة الثقفي والضبي على طريقة ابن خزيمة وأمثاله من أهل الحديث وأهل المغرب كانوا يحبون فيجتمعون به ويأخذون عنه الحديث وهذه الطريقة ويدلهم على أصلها في رجل منهم من يرحل الى المشرق كما رحل أبو الوليد الباجي فأخذ طريقة أبي جعفر السمناني الخنفي صاحب القاضى أبي بكر ورحل بعده القاضى أبو بكر بن العربي فأخذ طريقة أبي المعالى فى الارشاد ثم انه ما من هؤلاء الا من له فى الاسلام مساع مشكورة وحسنات مبرورة وله فى الرد على كثير من أهل الالحاد والبدع والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم وتكلم فيهم بصدق وعدل وانصاف لكن لما التبس عليهم هذا الاصل المأخوذ به داء عن المعتزلة وهم فضلا عن عقلاء احتاجوا الى طرده والتزام لوازمه فلزمهم بسبب ذلك من الاقوال ما أنكرها المسلمون من أهل العلم والدين وصار الناس بسبب ذلك منهم من يعظّمهم لما لهم

قد عظمه هذا الامامى ذكر فى تلخيص المحصل لما ذكر احتجاج الرازي بان الفعل يجب عند وجود المرجح التام ويمتنع عنده فقد بطل قول المعتزلة بالكلمة يعنى الذين يقولون انه يفعل على وجه الجواز وهو المشهور من مذهبهم اعترض عليه الطوسى فقال انه ذكر فيما مر أن المختار ممكن من ترجيح أحد طرفى الممكن بلا مرجح وهنا حكم بان ذلك محال ثم على تقدير الاحتياج الى المرجح وامتناع عدم حصول الاثر قال فقد بطل قول المعتزلة بالكلمة قال وذلك غير وارد لانه قد ذكر أن أبى الحسين من المعتزلة وقال فى موضع آخر انه رجل المعتزلة وقال هذانه قد ذهب الى أن القدرة والارادة يوجبان وجود المقدور فكيف بطل قولهم بالكلمة وبما به أنهم يقولون ان معنى الاختيار هو استواء الطرفين بالنسبة الى القدرة وحدها ووجوب وقوع أحدهما بحسب الارادة فتى حصل المرجح التام وهو الارادة وجب الفعل ومتى لم يحصل امتنع ذلك وذلك غير مناف لاستواء الطرفين بالقياس الى القدرة وحدها فاذا اللزوم الذى ذكره غير قاطع فى ابطال قولهم (قلت) القول الذى قطع بطلانه الرازي هو المشهور عنهم وهو أن الفعل لا يتوقف على الداعى بل القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح فيحدث الداعى له الفعل كالارادة بمجرد كونه قادرا مع استواء القدرة بالنسبة الى وجود ذلك وعدمه والداعى قد يفسر بالعلم أو الاعتقاد أو الظن وقد يفسر بالارادة وقد يفسر بالمجموع وقد يفسر بما اشتمل عليه المراد مما يقتضى ارادته والرازي يقول ان أبى الحسين متناقض فان الرازي ذكر من الاقوال قول الذين يقولون ان الفعل موقوف على الداعى فاذا حصلت القدرة وانضم اليها الداعى صار مجموعهما علة لوجوب الفعل قال وهذا قول جمهور الفلاسفة واختيار أبى الحسين البصرى من المعتزلة وهو وان كان يدعى الغلو فى الاعتزال حتى ادعى أن العلم بان العبد موجود لا فعالة ضرورى الا انه كان من مذهبه أن الفعل موقوف على الداعى فاذا كان عند الاستواء يمتنع وقوعه فقال المرجوحية أولى بالامتناع واذا امتنع المرجوح وجب الراجح لانه لا خروج عن التقيضين وهذا عين القول بالجبر لان المراد واجب الوقوع عند حصول المرجح ويمتنع الوقوع عند عدم المرجح ثبت أن أبى الحسين كان عظيم الغلو فى القول بالجبر وان كان يدعى فى ظاهر الامر أنه عظيم الغلو فى الاعتزال (قلت) هذا القول قول جاهل أهل السنة وأئمتهم ويقرب منه قول أبى المعالى الجوينى والقاضى أبى حازم بن القاضى أبى يعلى وقول الكرامية وهو حقيقة القول بان الله خالق فعل العبد وهو ظاهر قول جمهور أهل السنة المثبتين للاسباب الذين يقولون لقدرة العبد تأثير فى الفعل وأما من قال لا تأثير لها كالاشعرى فاذا فسر الوجوب بالوجوب العادى لم يمتنع ذلك وان فسره بالعقل امتنع وأما لفظ الجبر والتزاع فيه لفظى كما تقدم وليس هو فى اللغة ظاهرا فى هذا المعنى ولهذا أنكر السلف اطلاقه فاذا قالت القدرية هذا يتأى كونه مختارا لانه لا معنى للختار الا كونه قادرا على الفعل والترك وانه اذا شاء فعل هذا اذا شاء فعل هذا قيل لهم هذا مسلم ولكن يقال هو قادر على الفعل والترك على سبيل البدل وعلى سبيل الجمع والثانى باطل فانه فى حال كونه فاعلا لا يقدر أن يكون تاركا مع كونه فاعلا وكذلك حال كونه تاركا لا يقدر على كونه فاعلا مع كونه تاركا فان الفعل والترك ضدان واجتماعهما يمتنع والقدرة لا تكون على ممتنع فعلم أن قولنا قادر على الفعل والترك أى يقدر أن يفعل فى

حال وعدل وانصاف لكن لما التبس عليهم هذا الاصل المأخوذ به داء عن المعتزلة وهم فضلا عن عقلاء احتاجوا الى طرده والتزام لوازمه فلزمهم بسبب ذلك من الاقوال ما أنكرها المسلمون من أهل العلم والدين وصار الناس بسبب ذلك منهم من يعظّمهم لما لهم



من المحاسن والفضائل ومنهم من يذمهم لما وقع في كلامهم من البدع والباطل وخيار الامور واسطها وهذا ليس محض وصاحبها لابل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين والله تعالى يتقبل من (٥٣) جميع عباده المؤمنين الحسنات ويتجاوز لهم

عن السيئات ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم وأخطأ في بعض ذلك فالتى يغفر له خطأه تحقيقا للدعاء الذى استجاب له الله لنبيه ولأومنين حيث قالوا ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ومن اتبع ظنه وهواه فأخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صوابا بعد اجتهداده وهى من البدع المخالفة للسنة فله يلزمه نظير ذلك أو أعظم أو أصغر فحين بعظمه هو من أصحابه فقل من يسلم من مثل ذلك في التأخرين لكثرة الاستنباه والاضطراب وبعد الناس عن نور النبوة وشمس الرسالة الذى به يحصل الهدى والصواب ويزول عن القلوب الشك والارتباب ولهذا تجد كثيرا من المتأخرين من علماء الطوائف يتناقضون في مثل هذه الاصول ولوازمها فيقولون القول الموافق للسنة وينفون ما هو من لوازمه غير ظانين أنه ينافيه ويقولون بلامات القول المناق في الذى ينافى ما أثبتوه من السنة وربما كفروا من خالفهم في القول المناق ومن لم يمانه فيكون مضمون قولهم أن يقولوا قولا ويكفروا من يقوله وهذا يوجد لكثير منهم في الحال الواحد لعدم تفتنه لتناقض القولين ويوجد في

حال عدم الترك ويقدر أن يترك في حال عدم الفعل وكذلك قول القائل ان شاء فعل وان شاء ترك هو على سبيل البدل لا يقدر أن يشاء الفعل والترك معا بل حال مشيئته للفعل لا يكون مريدا للترك وإذا كان كذلك فالقادر الذى ان شاء فعل وان شاء ترك حال كونه شاء الفعل مع القدرة التامة بحجب وجود الفعل وحال وجود الفعل يمتنع أن يكون مريدا للترك مع الفعل وأن يكون قادرا على وجود الترك مع الفعل بل قدرته على الترك بمعنى أنه يكون بعد الفعل تاركا له فيكون قادرا على الترك في الزمن الثانى من وجود الفعل لا حال وجود الفعل وإذا قال قائل هذا يقتضى أن يكون الفعل واجبا لا ممكنا فان أراد أنه يصير واجبا بغيره بعد كونه ممكنا في نفسه فهذا حق كما أنه يصير موجودا بعد أن كان معدوما وفي حال وجوده يمتنع أن يكون معدوما وكل ما خلقه الله تعالى فهو بهذه المثابة فانه ما شاء الله كان فوجب وجوده بمشيئة الله وقدرته وما لم يشأ لم يكن فيمتنع وجوده لعدم مشيئة الله له مع أن ما شاءه مخلوق محدث مفعول له وكان قبل أن يخلقه يمكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد فاما بعد أن صار موجودا بمشيئة الله وقدرته فلا يمكن أن يكون معدوما مع كونه موجودا فانه إذا أريد أنه في حال وجوده يمكن عدمه مع وجوده فهذا باطل فانه جمع بين التقيضين وان أريد أنه يمكن عدمه بعد هذا الوجود فهو صحيح ولكن هذا لا يناقض وجوب وجوده بغيره مادام موجودا وهذا وجوده بالقادر لا بنفسه فهو ممكن في هذه الحال بمعنى أنه محدث مخلوق مفتقر الى الله تعالى لا بمعنى كونه يمكن أن يكون معدوما حال وجوده ومن فهم هذا انحلت عنه اشكالات كثيرة أشكلت على كثير من الناس في مسائل القدر بل وفي اثبات كون الرب قادرا محتارا ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن والقدر يتعلق بقدرة الله تعالى ولهذا قال الامام أحمد القدر قدرة الله تعالى يشي الى أن من أنكر القدر فقد أنكر قدرة الله تعالى وأنه يتضمن اثبات قدرة الله تعالى على كل شيء ولهذا جعل الاشعري وغيره أخص وصف الرب تبارك وتعالى قدرته على الاختراع وأيضا فقول القائل القادر هو الذى ان شاء فعل وان شاء ترك بمعنى أنه قبل الفعل والترك ان شاء وجود الفعل في الزمن الثانى وان شاء الترك فيه وهذا التخيير بينهما انما يكون عند عدمهما جميعا فاما حال الفعل فيمتنع الترك وحال الترك فيمتنع الفعل وحينئذ والفعل واجب حال وجوده لا في الحال التى يكون تخييرا فيها بين الفعل والترك فحال التخيير لم يكن واجبا وحال وجوبه لم يكن مخيرا نعم قد يكون حال الفعل شائيا للترك بعد الفعل وهذا الترك ليس هو ترك ذلك الفعل في حال وجوده فالقادر قط لا يكون مخيرا بين الشيئين في حال وجود أحدهما فلا يكون مخيرا بين وجوده وعدمه مع وجوده وحالما يكون الفاعل فاعلا يمتنع أن يكون تاركا فيمتنع أن يكون هذا الترك مقدورا له لان الممتنع لا يكون مقدورا والقدرة على الضدين قدرة على كل واحد منهما على سبيل البدل وليست قدرة على وجههما وهذا كما يقال انه قادر على تسويد الثوب وتبييضه ويسافر الى الشرق والغرب ويذهب بيننا وشمالا وقادر على أن يتزوج هذه الاخت وهذه الاخت (فصل قال الامام حنيفة) وأما المنقول بالقرآن مملوء من اسناد أفعال البشر اليهم كقوله تعالى و ابراهيم الذى وفى الآية فويل للذين كفروا ولا تزروا زورا أخرى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون اليوم تجزى كل نفس بما كسبت اليوم تجزون ما كنتم تعملون لتجزى كل

الحالين لاختلاف نظره واجتهاده وسبب ذلك ما وقع له أهل الاحاد والضلال من الالفاظ المجملة التى يظن الظان أنه لا يدخل فيها الا الحق وقد دخل فيها الحق والباطل فمن لم ينقب عنها أو يستفصل المتكلم بها كما كان السلف والائمة يفعلونه صار متناقضا ومتبذرا لامن



حيث لا يشعر وكثير من تكلم بالالفاظ المجملة المبتدعة كلفظ الجسم والجوهر والعرض وحلول الحوادث ونحو ذلك كانوا يظنون أنهم ينصرون الاسلام بهذه الطريقة وأنهم (٥٤) بذلك يثبتون معرفة الله وتصديق رسله فوقع من الخطا والضلال

ما أوجب ذلك وهذه حال أهل البدع كالخوارج وأمثالهم فان البدعة لا تكون حقا محضاموافقا للسنة اذ لو كانت كذلك لم تكن باطلا ولا تكون باطلا محضالا حق فيه اذ لو كانت كذلك لم تحف على الناس ولكن تشتمل على حق وباطل فيكون صاحبها قد لبس الحق بالباطل اما مخطناناطا واما متمعد النفاق فيه والحاد كما قال تعالى ولا تضعوا خلا لکم يبعثونكم الفتنة وفيكم سماعون لهم فأخبر أن المنافقين لو خرجوا في جيش المسلمين ما زادوهم الا خبالا ولكافوا يسعون بينهم مسرعين يطلبون لهم الفتنة وفي المؤمنين من يقبل منهم ويستجيب لهم اما الظن مخطنى أو نوع من الهوى أو لجموعهما فان المؤمن انما يدخل عليه الشيطان بنوع من الظن واتباع هواه ولهذا جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات وقد أمر المؤمنين أن يقولوا في صلاتهم اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فالمغضوب عليهم عرفوا الحق ولم يعملوا به والضالون عبدوا الله بلا علم ولهذا انزه الله نبيه عن الامرين بقوله والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وما غوى وقال تعالى واذكر عبادنا ابراهيم واسحق

نفس عاتسى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلها ليوفيهم أجورهم لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات الاية كل امرئ بما كسب رهين من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها ذلك بما قدمت يداك وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم الخ (فيقال) الجواب أن يقال كل هذا حق وجهور أهل السنة قائلون بذلك وهم قائلون ان العبد فاعل لفعله حقيقة لا مجازا وانما نازع في ذلك طائفة من متكلمة أهل الانبات كالاشعري ومن اتبعه والقرآن مملوء بما دل على أن أفعال العباد حادثة بمشيئة الله وقدرته وخلقه فيجب الايمان بكل ما في القرآن ولا يجوز أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض قال الله تعالى ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد وقال تعالى فمن ير الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن ير أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وقال تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون وقال تعالى ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله وأجمع علماء المسلمين على أن الرجل لو قال لأصلي الظهر غدا ان شاء الله تعالى أولا فضيع الدين الذي على صاحبه مطالبه أولا ردت الودعة ونحو ذلك ثم لم يفعله انه لا يحنث في يمينه ولو كانت المشيئة بمعنى الامر يحنث وقال عن ابراهيم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرينا أمية مسلمة لك وأرنا مناسكنا وقال ينزل به كثيرا وقال تعالى واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وقال تعالى انا جعلنا في أعناقهم أغلالا فهي الى الاذقان فهم مقمحرون وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا فأغشىناهم فهم لا يبصرون وقال تعالى وجعلني مباركا أينما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا وبرأوا لدني ولم يجعلني جبارا شقيا وقال تعالى وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وقال عن بني اسرائيل وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكأولاياتنا يوقنون وقال عن آل فرعون وجعلناهم أئمة يدعون الى النار ويوم القيمة لا ينصرون وقال عن الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعاء وقال ربنا انى أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليتيموا الصلاة فاجعل أقدمة من الناس تهوى اليهم وقال تعالى وآية لهم انا جعلنا ذريتهم في الفلك المشحون وخلقنا لهم من مثله ما يركبون والفلك من مصنوعات بنى آدم وهذا مثل قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون فان طائفة من المثبتة لا قدر قالوا ان ما ههنا مصدرية وأن المراد خلقكم وخلق أعمالكم وهذا ضعيف جدا والصواب أن ما ههنا بمعنى الذى وأن المراد خلقكم والاصنام التى تعملونها كفى حديث حذيفة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله خلق كل صانع وصنعه فانه قال أتعبدون ما تفتنون والله خلقكم وما تعملون فذمهم وأنكر عليهم عبادة ما يتخذونه من الاصنام ثم ذكر أن الله خالق العابد والمعبود المنحوت وهو سبحانه الذى يستحق أن يعبد ولو أريدوا الله خلقكم وأعمالكم كلها لم يكن هذا مناسبا فانه قد ذمهم على العبادة وهى من أعمالهم فلم يكن في ذكر كونه خالقاً لأعمالهم ما يناسب الذم بل هو الى العذر أقرب ولكن هذه الاية تدل على أنه خالق لأعمال العباد من وجه آخر وهو أنه اذا خلق المعبول الذى عملوه وهو الصنم المنحوت فقد خلق الناليف القائم به وذلك مسبب عن عمل ابن آدم وخالق المسبب خالق السبب

وبعقوب أولى الايدى والابصار وهذا الذى تقدم ذكره من انكار أئمة العراقيين من أصحاب الشافعي قول ابن كلاب بطريق ومتبعيه في القرآن هو معروف في كتبهم ومعلوم أنه ليس بعد الشافعي وابن سريج مثل الشيخ أبى حامد الاسفرايينى حتى ذكر أبو اسحق

في طبقات الفقهاء عن أبي الحسين القدوري أنه كان يقول في الشيخ أبي حامد أنه أنظر من الشافعي وهذا الكلام وإن لم يكن مطابقاً لمعناه بل لجلالة قدر الشافعي وعلومه رتبة فلولا براعة أبي حامد ما قال فيه (٥٥) الشيخ أبو الحسين القدوري مثل هذا وقد قال

أبو حامد في كتاب التعليق في أصول الفقه مسألة في أن الأمر لصيغته أو قرينة تقترب به اختلاف الناس في الأمر هل له صيغة تدل على كونه أمراً أم ليس له ذلك على ثلاثة مذاهب فذهب أئمة الفقهاء إلى أن الأمر له صيغة تدل بمجرد هذا على كونه أمراً إذا عريت عن القرائن وذلك مثل قول القائل افععل كذا وكذا وإذا وجد ذلك عارياً عن القرائن كان أمراً ولا يحتاج في كونه أمراً إلى قرينة هذا مذهب الشافعي رحمه الله ومالك وأبي حنيفة والأوزاعي وجماعة أهل العلم وهو قول البخاري من المعتزلة وذهب المعتزلة بأسرها غير البخاري إلى أن الأمر لا صيغة له ولا يدل اللفظ بمجرد كونه أمراً وإنما يكون أمراً بقرينة تقترب به وهي الإرادة ثم اختلفوا في تلك الإرادة فمنهم من قال هي إرادة المأمور به فإذا قال افععل وأراد بذلك إيجاد المأمور به صار أمراً وإذا عرى عن ذلك لم يكن أمراً ومنهم من قال يحتاج إلى إرادة شئيين إرادة المأمور به وإرادة كون اللفظ أمراً ومنهم من اعتبر إرادة ثلاثة أشياء ولسنا نتكلم معهم في هذا الفصل فإنه يتفرع على مذاهبهم وإنما الخلاف بيننا وبينهم في الأصل وهو أن اللفظ هل يكون أمراً بصيغته أو بقرينة تقترب به وذهب الأشعري ومن تابعه إلى أن الأمر هو معنى قائم بنفس الأمر لا يفارق الذات ولا

بطريق الأولى وصار هذا كقوله تعالى وخلدناهم من مثله ما يركبون ومعلوم أن السفن إنما يبحر خشبها ويركبها بنو آدم فالفلك معمول له لم كما أن الأصنام معمول لهم وكذلك سائر ما يصنعونه من الثياب والأطعمة والابنية فإذا كان الله قد أخبر أنه خلق الفلك المشحون وجعل ذلك من آياته ومما أتم الله به على عباده علم أنه خالق أفعالهم وعلى قول القدري لم يخلق إلا الخشب الذي يصلح أن يكون سفناً وغير سفن ومعلوم أن مجرد خلق المادة لا يوجب خلق الصورة التي حصلت بأفعال بني آدم إن لم يكن خالقاً للصورة ومثل هذا قوله تعالى والله جعل لكم من بيوتكم سكناً وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم إلى قوله والله جعل لكم مما خلق ظلالاً وجعل لكم من الجبال أكنافاً وجعل لكم سربابيل تقيكم الحر وسربابيل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون ومعلوم أن خلق البيوت المبنية والسربابيل المصنوعة هو كخلق السفن المتجورة وقد أخبر أن الفلك صنعة بني آدم مع إخباره أنه خلقها كما قال تعالى عن نوح عليه السلام ويصنع الفلك ويضاف في القرآن من تفصيل أفعال العباد التي بقلوبهم وجوارحهم وأنه هو تبارك وتعالى يحدث من ذلك ما يطول وصفه كقوله تعالى فريقاهدى وفريقاً حق عليهم الضلالة وقوله تعالى فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه وقوله ولكن الله يحب الصالحين الإيمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون ومعلوم أنه لم يرد بذلك الهداية المشتركة بين المؤمنين والكافرين مثل إرسال الرسل والتمكين من الفعل وإزاحة العليل بل أراد ما يختص به المؤمن كما دل عليه القرآن في مثل قوله تعالى واجتنبناهم وهديناهم إلى صراط مستقيم وقوله وآتيناهم الكتاب المستبين وهديناها للصراط المستقيم ومنه قولنا في الصلاة أهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فإن الهداية المشتركة حاصلة دون أن تسأل وإنما تسأل الهداية التي خص بها المهتدين ومن تأول ذلك بمعنى زيادة الهدى والتبنت وقال كان ذلك جزءاً كان متفاضلاً فإنه يقال هذا المطلوب إن لم يكن خالصاً باختيار العبد لم يثبت عليه فإنه إنما يشاب على ما فعله باختياره فقد ثبت أن الله يحدث الفعل الذي يختاره العبد وهذا مذهب أهل السنة وكذلك ما أخبر الله في القرآن من اضلال وهدى ونحو ذلك فإنهم قديماً أولون ذلك بأنه جزءاً على ما تقدم وعامة تأويلاتهم مما عايناهم بالاضطرار أن الله ورسوله لم يرد بها كلامه مع أن هذا الجزء مما يشاب الفاعل عليه وإن جوزوا أن الله يشب العبد على ما ينعم الله به على العبد من فعله الاختياري جاز أن ينعم الله به ابتداءً باختياره الطاعة وإن لم يجر عندهم الثواب والعقاب على ما يجعل العبد فاعلاً له بطل أن يريدهدى أو ضلالة يشاب عليها أو يعاقب عليها وامتنع أن يكون ما أخبر أنه فعله من جعل الاغلال في أعناقهم وجعله من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً ونحو ذلك مما يعاقبون عليه وقد قال تعالى إن تحرص على هداهم فإن الله لا يهدي من يضل فأخبر أن من أضله الله لا يمهدي وفي الجملة ففي القرآن من الآيات المبينة أن الله خالق أفعال العباد وأنه هو الذي يقلب القلوب والإبصار فيهم يهدي من يشاء ويضل من يشاء وأنه هو المنعم بالهدى على من أنعم عليه ما يعتذر استقصاؤه في هذه المواضع وكذلك فيه ما يبين عموم خلقه لكل شئ كقوله الله خالق كل شئ

يرايها وكذلك عنده سائر أقسام الكلام من النهي والخبر والاستخبار وغير ذلك كل هذه المعاني قائمة بالذات لا ترايها كالقدرة والعلم وغير ذلك وسواء في هذا أمر الله تعالى وأمر الآدميين إلا أن أمر الله تعالى يخص به كونه قدعاً وأمر الآدمي محدث وهذه اللفاظ

والاصوات ليست عندهم أمرا ولا نهيا وانما هي عبارة عنه قال وكان ابن كلاب عبدا لله بن سعيد القطان يقول هي حكاية عن الامر وخالفه أبو الحسن الأشعري في ذلك فقال (٥٦) لا يجوز أن يقال انها حكاية لان الحكاية تحتاج الى أن تكون مثل

الحكي ولكن هو عبارة عن الامر القائم بالنفس وتقرئ مذهبهم على هذا فاذا كان هذا حقيقة مذهبهم فليس يتصور بيننا وبينهم خلاف في أن الامر هل له صيغة أم لا فانه اذا كان الامر عندهم هو المعنى القائم بالنفس فذلك المعنى لا يقال ان له صيغة أو ليست له صيغة وانما يقال ذلك في اللفاظ ولكن يقع الخلاف في اللفظ الذي هو عندهم عبارة عن الامر وعندنا ان هذا هو امر وتدل صيغته على ذلك من غير قرينة وعندهم أنه لا يكون عبارة عن الامر ولاد الاعمى ذلك بمجرد صيغته ولكنه يكون موقوفا على ما بينه الدليل فان دل الدليل على أنه أر يده العبارة عن الامر حمل عليه وان دل الدليل على أنه أر يده العبارة عن غيره من التهديد والتعجيز والتعذيب وغير ذلك حمل عليه الا أنسانتكم معهم في الجملة ان هذا اللفظ هل يدل على الامر من غير قرينة أم لا وبسط كلامه في هذه المسئلة الى آخرها وهذا أيضا معروف عن أئمة الطريقة الخراسانية ومن متأخريهم أبو محمد الجويني والدأبي المعالي وقد ذكر أبو القاسم بن عساكر في مناقبه ما ذكره عبد الغافر الفارسي في ترجمة أبي محمد الجويني قال سمعت خالي أباسعدي بن عبد الواحد بن أبي القاسم القشيري يقول كان أئمتنا في عصره والمحققون من أصحابنا يعتقدون فيه من الكمال والفضل

وغير ذلك وفيه ما يبين أنه فعال لما يريد وفيه ما يبين أنه لو شاء لهدى الناس جميعا وأمثال ذلك مما يطول وصفه \* واذا قيل هذه متأولة عند القدرية لانها من المنشأ عندهم كان الجواب من وجهين (أحدهما) أن هذا مقابل بتأويلات الجبرية لما احتجوا به ويقولهم هذا من مشابهة وهذا الميز كرا لا مجرد النصوص فذكرنا النصوص من الطرفين (الثاني) أن نبيين فساد تأويلاتهم واحدا واحدا كإسقاط في موضع آخر وفي تأويلاتهم من تحريف الكلام عن مواضعه ومخالفة اللغة وتناقض المعاني ومخالفة إجماع سلف الأمة وأئمتها ما يبين بعضه بطلان تحريفاتهم ويبين أنه ليس في القرآن محكم يناقض هذا حتى يقال ان هذا من مشابهة وذلك محكم بل القرآن يصدق بعضه بعضا ومن فتح هذا الباب من أهل البدع لم يكن له ثبات فان خصمه يفعل كما يفعل فلا يبقى في يده حجة سليمة عن المعارضة بمثلها كيف وعامة تأويلاتهم مما يعلم بالاضطرار أن الله ورسوله لم يرد هاب كلامه

(فصل قال الامام) قال الخصم القادر يمنع أن يرجح أحد مقدوريه من غير مرجع ومع الترجيح يجب الفعل فلا قدرة ولانه يلزم أن يكون الانسان شريكا لله ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون قال والجواب عن الاول المعارضة بانه تعالى فانه تعالى قادر فان افتقرت القدرة الى المرجح وكان المرجح موجبا لا لزلزم أن يكون الله موجبا لا لاختارا فيلزم الكفر والجواب عن الثاني أي شركة هنا والله هو القادر على قهر العبد واعدامه ومثل هذا ان السلطان اذاولى شخصا بعض البلاد فذهب وظلم وقهر فان السلطان متمكن من قتله والانتقام منه واستعادة ما أخذه وليس يكون شريكا للسلطان والجواب عن الثالث انه اشارة الى الاصنام التي كانوا ينجثونها ويعبدونها فانكر عليهم وقال أعبدون ما تنجثون والله خلقكم وما تعملون

(فيقال) هو لم يذكروا من أدلة أهل الاثبات الاشياء سيرا ولم يذكروا تقرير أدلتهم على وجهها ومع هذا فالادلة الثلاثة التي ذكرها عنهم ليس عنها جواب صحيح أما الاول فان المستدل بذلك الدليل لا يقول انه اذاوجب الفعل فلا قدرة فان أهل الاثبات يقولون ان العبد له قدرة وهذا مذهب عامة أهل السنة حتى غلاة المبتدئين للقدرة الاشعرية فانهم متفقون على أن العبد له قدرة وهذا الدليل المذكور قد احتج به أبو عبد الله الرازي وغيره وهو يصرح بأنه يقول بالجبر ومع هذا فانه يقول ان العبد قدرة وان كانوا متنازعين هل هي مؤثرة في مقدورها أو في بعض صفاته أو لا تأثير لها قال أبو الحسن البصري وغيره من المعتزلة ان الفعل لا يكفي فيه مجرد القدرة بل يتوقف على الداعي فيقولون ان القادر المحتمل لا يرجح بمجرد القدرة بل بداعي يقرون مع القدرة كما يقول ذلك أكثر المبتدئين للقدرة فانهم يقولون ان الرب تعالى لا يرجح بمجرد القدرة بل بارادة مع القدرة وكذلك يقول كثير منهم في حق العبد لا يرجح بمجرد القدرة وقد قال هذا كثيرا من أصحاب الأئمة الاربعة وقاله من أصحاب أحد القاضى أبو حازم بن القاضى أبي يعلى وقد تقدم أن القول الوسط في ذلك أن لها تأثيرا مثل تأثير الاسباب في مسبباتها ليس لها تأثيرا تخلق والابداع ولا وجودها كعدمها ويوجب هذا الدليل أن القادر يمنع أن يرجح أحد مقدوريه الا بمرجع وذلك أنه اذا كان الفعل والتزلز نسبتهما الى القادر سواء كان ترجيح أحدهما على الآخر ترجيحاً لاحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح وهذا يمنع في بدائه القول وهذا مبسوط في موضع آخر وتبين

والخلاص الحجة أنه لو جاز أن يبعث الله نبيا في عصره لما كان الا هو من حسن طريقته وورعه وزهده وديانته في كمال فضله قال أبو محمد في آخر كتاب صنفه سماه عقيدة أصحاب الامام المطلب الشافعي وكأنة أهل السنة والجماعة وقد نقل هذا عنه أبو

القاسم بن عساكر في كتابه الذي سماه تبين كذب المفتري قال أبو محمد ونعتقد أن المصيب من المجتهدين في الأصول والفروع واحد ويجب التعيين في الأصول فأما الفروع فربما يتأني التعيين (٥٧) ورعنا لا يتأني ومذهب الشيخ أبي الحسن نصوب

المجتهدين في الفروع وليس ذلك مذهب الشافعي وأبو الحسن أحد أصحاب الشافعي فأذا خالفه في شيء أعرضنا عنه فيه ومن هذا القليل قوله لا صيغة للألفاظ أي الكلام وتقل وتعرض مخالفتها أصول الشافعي ونصوصه ورعنا نسب المتدعون اليه ما هو بريء منه كما نسبوا اليه أنه يقول ليس في المصحف قرآن ولا في الفيزي وكذا الاستثناء في الايمان ونفي القدرة على الخلق في الازل وتكفير العوام والنجاب علم الدليل عليهم قال وقد تصدعت ما تصفعت من كتبه فوجدتها كلها خلاف ما نسب اليه (قلت) هذه المسائل فيها كلام ليس هذا موضعه ولكن المقصود هنا انه جعل من القليل الذي خالف فيه الشافعي وأعرض عنه فيه أصحابه مسألة مبيغ الألفاظ وهذه هي مسألة الكلام وقوله فيها هو قول ابن كلاب ان كلام الله معنى واحد قائم بنفس الله تعالى ان عبر عنه بالعربية كان قرآنا وان عبر عنه بالعربية كان تورا وان عبر عنه بالسريانية كان انجيلا وأن القرآن العربي لم يتكلم الله به بل وليس هو كلام الله وأما خلقه في بعض الاجسام وجهه والناس من أهل السنة وأهل البدعة يقولون ان فساد هذا القول معلوم بالاضطرار وان معاني القرآن ليست هي معاني التوراة وليست معاني التوراة المعربة هي

فيه خطأ من زعم أن القادر يرجح أحد المقدورين المتماثلين بلا مرجح وذلك المرجح لا يكون من العبد لان القول فيه كالقول في فعل العبد فان كان المرجح له قدرة العبد والقادر لا يرجح الا بمرجح فلا بد أن يكون المرجح من الله وعند وجود المرجح يجب وجود الفعل والالام يكن مرجحا تاما فانه اذا كان بعد وجود المرجح يجوز وجود الفعل وعدمه كما كان قبل المرجح كما يمكن لا يترجح وجوده على عدمه ا ب مرجح فلا بد من مرجح تام يجب عنده وجود الفعل واذا كان العبد لا يحصل فعله الا بمرجح من الله تعالى وعند وجود ذلك المرجح يجب وجود الفعل كان فعله كسائر الحوادث التي تحدث بأسباب يخلقها الله تعالى يجب وجود الحادث عندها وهذا معنى كون الرب تبارك وتعالى خالق الفعل العبد ومعنى ذلك أن الله تعالى يخلق في العبد القدرة التامة والقدرة التامة عند وجودها يجب الفعل لان هذا سبب تام للفعل فاذا وجد السبب التام وجب وجود السبب والله هو الخالق للسبب أيضا كما أنه اذا خلق النار في الثوب فانه لا بد من وجود الحريق عقب ذلك والكل مخلوق لله تعالى \* وأما معارضته بفعل الله تعالى فالجواب عن ذلك من وجوه (أحدها) أن هذا برهان عقلي يقيني واليقينيات لا يمكن أن يكون لها معارض يطلها وقد رآن المجتهد من يقول بالذات فهذا لا ينقطع عما ذكرته لاسيما وعندهم هذه المسئلة من العقليات التي تعلم بدون السمع فلا بد فيها من جواب عقلي (الثاني) أن يقال قدرة الرب لا يفعله الا مع وجود مشيئته فانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وليس كل ما كان قادرا عليه فعله قال تعالى بلى قادرين على أن نسوي بنانه وقال تعالى قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعا ويذيق بعضكم بأس بعض وقد ثبت في الصحيحين عن جابر رضي الله عنه أنه لما نزلت هذه الآية قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعوذ بوجهك أو من تحت أرجلكم فأرعدوا بوجهك أو يلبسكم شيعا ويذيق بعضكم بأس بعض قال هاتان أهون وقال تعالى ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا وقد قال تعالى ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة وقال ولو شاء الله ما اقتتلوا ومثل هذه ذممة معدة في القرآن واذا كان لو شاء لفعله دل على أنه قادر عليه فانه لا يمكن فعل غير المقدور واذا كان كذلك علم أن الفعل لو وجد بمجرد كونه قادر الوقوع كل مقدور بل لا بد مع القدرة من الارادة وحينئذ قول القائل فقدرة الرب نفتقر الى مرجح لكن المرجح هو ارادة الله تعالى و ارادة الله تعالى لا يجوز أن تكون من غيره بخلاف ارادة العبد واذا كان المرجح ارادة الله تعالى كان فاعلا واختياره لا موجد ابذاته بدون اختياره وحينئذ فلا يلزم الكفر (الثالث) أن يقال ما تعني بقولك يلزم أن يكون الله موجبا بذاته أتعني به أن يكون موجبا لا لا بلاقدره و ارادة أو تعني به أن يكون الاثر واجبا عند وجود المرجح الذي هو الارادة مثلا مع القدرة فاذا عني الاول لم نسلم التزامه فان الفرض أنه قادر وأنه مرجح مرجح فنهنا شيان قدرة وأمر آخر وقد فسرنا ذلك بالارادة فكيف يقال انه مرجح بلا قدرة ولا ارادة وان أردت أنه يجب وجود الاثر اذا حصلت الارادة مع القدرة فهذا حق وهذا مذهب المسلمين وان سمي مسم هذا موجبا بالذات كان نزاعا لفظيا والمسلمون يقولون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فإشياء الله وجوده وجب وجوده مشيئته

(٨ - منهاج ثاني) القرآن ولا القرآن اذا رجم بالعربية هو التوراة ولا حقيقة الامر هي حقيقة الخبر وانما اضطراب ابن كلاب والاشعري ونحوهما الى هذا الاصل أنهم لما اعتقدوا أن الله لا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرة لا فعل ولا تكلم ولا غير ذلك وقد تن

لهم فساد قول من يقول القرآن مخلوق ولا يجعل الله تعالى كلاماً قائماً بنفسه بل يجعل كلامه ما خلقه في غيره وعرفوا أن الكلام لا يكون مفعولاً منفصلاً عن المتكلم ولا يتصف (٥٨) الموصوف بما هو منفصل بل اذا خلق الله شيئاً من الصفات

وقد رتبته وما لم يشأ وجوده امتنع وجوده لعدم مشيئته فالاول واجب بالمشيئة والثاني ممتنع لعدم المشيئة وأما ما يقوله القدرية من أن الله يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء فهذا الذي أنكره أهل السنة والجماعة (الرابع) أن يقال انه هو سبحانه قادر فاذا أراد حدوث مقدور فالما أن يجب وجوده وأما أن لا يجب فان وجب حصول المطلوب وتبين وجوب الاثر عند المرجح سواء سميت هذا موجبا بالذات أو لم تسم وان لم يجب وجوده كان وجوده ممكنًا قابلاً للوجود والعدم فلا بد له من مرجح وهم جراحا كل ما قد رقاب الال للوجود ولم يجب وجوده كان وجوده ممكنًا محتملاً للوجود والعدم فلا يوجد مدح حتى يحصل المرجح التام الموجب لوجوده فتبين أن كل ما وجد فقد وجب وجوده بمشيئة الله وقدرته وهو المطلوب وهذا قول طائفة من المعتزلة كابى الحسين البصرى وغيره وطائفة من القدرية في هذا الباب يقولون عند وجود المرجح صار الفعل أولى به ولا تنتهى الالوهية الى حد الوجوب كما يقول ذلك محمود الخوارزمي والزنخشري ونحوه وهو باطل فانه اذا لم ينته الى حد الوجوب كان ممكنًا فيحتاج الى مرجح فثام الا واجب أو ممكن والممكن قبل الوجود والعدم وطائفة ثالثة من القدرية والجهمية ومن اتبعهم من أعجاب أبى الحسين وغيرهم من المتكلمين وطوائف من أعجاب الأئمة الاربعة والسبعة وغيرهم يقولون القادر يرجح بلا مرجح فيجعلون الارادة حادثة بلا مرجح لحدوثها ويجعلون ارادة الله حادثة لافى محمل ويجعلون الفعل معها ممكنًا لا واجبا وهذا من أصولهم التي اضطربوا فيها في مسألة فعل الله وحدوث العالم وفي حدوث فعل العبد والقدر (الوجه الخامس) أن يقال لفظ الموجب بالذات لفظ فيه اجمال فان عني به ما عني به الفلاسفة من أنه علة تامة مستلزم للعالم فهذا باطل لان العلة التامة تستلزم معلولها ولو كان العالم معلولا لازما لعله أزلية لم يكن فيه حوادث فان الحوادث لا تحدث عن علة تامة أزلية وهذا خلاف المحسوس وسواء قيل ان تلك العلة التامة ذات مجردة عن الصفات كما يقوله نفاة الصفات من المتفلسفة كابن سينا وأمثاله أو قيل انه ذات موصوفة بالصفات لكنهما مستلزمة لمعلولها لكنه باطل أيضا فان فسر الموجب بالذات بأنه موجب بمشيئته وقدرته كل واحد من المخلوقات في الوقت الذي أحدثه فهذا دين المسلمين وغيرهم من أهل الملل ومذهب أهل السنة فاذا قالوا انه بمشيئته وقدرته يوجب أفعال العباد وغيرهم من الحوادث فهو موافق لهذا المعنى لا المعنى الذي قالته الدهرية (الوجه السادس) أن يقال ما ذكرته أنت من الحجة العقلية وهو استناد أفعالنا الاختيارية اليها ووقوعها بحسب اختيارنا معارض بما ليس من أفعالنا مثل الألوان فان الانسان يحصل اللون الذي يريد حصوله في الثوب بحسب اختياره وهو مستند الى طبيعته وصنعه ومع هذا ليس اللون مفعولا له وأيضا فانبت من الزرع والشجر قد يحصل بحسب اختياره وهو مستند الى ازدراعه وليس الانبات من فعله فليس كل ما استند الى العبد ووقع بحسب اختياره كان مفعولا له وهذه المعارضات أصح من تلك فانها معارضة عقلية بنفس ألفاظ الدليل وتلك ليست معارضة عقلية ولا هي بنفس ألفاظ الدليل (الوجه السابع) أن يقال هذا الامامى وأمثاله متناقضون فانه قد ذكر في غير هذا الموضع أنه مع الداعي والقدرة

والافعال يجعل كان ذلك صفة لذلك المحل لا لله فاذا خلق في محل الحركة كان ذلك المحل هو المتحرك بها وكذلك اذا خلق في محل الحياة كان ذلك المحل هو الحي بها وكذلك اذا خلق علما وقدره وكلاما كان ذلك المحل هو المتكلم به وهذا التقرير مما اتفق عليه القائلون بأن القرآن غير مخلوق من جميع الطوائف أهل الحديث والسنة ومثل الكرامية والكلاية وغيرهم ولازم هذا أن من قال ان القرآن العرى مخلوق أن لا يكون الكلام العبرى كلام الله بل يكون كلاما للعدل الذى خلق فيه ومن قال ان لفظ الكلام يقع بالاشتراك على هذا وهذا تبطل حجة على المعتزلة فان أصل الحجة انه اذا خلق كلاما في محمل كان الكلام صفة لذلك المحل فاذا كان القرآن العبرى كلاما مخلوقا في محمل كان ذلك المحل هو المتكلم ولم يكن كلام الله ولهذا قال من قال لا يسمى كلاما الامجازا فرارامن أن يشبهوا كلاما حقيقيا قائما بغير المتكلم به فلما عظمت شناعة الناس على هذا القول وكان تسمية هذا كلاما حقيقيا معلوما بالاضطرار من اللغة أراد أن يجعل لفظ الكلام مشتراكا فافسد الاصل الذى بنوا عليه قولهم وبأنكار هذا الاصل استتال عليهم من يقول بخلق القرآن من المعتزلة والسبعة والخوارج

ونحوهم فان هؤلاء لما نظرهم من سلك طريقة ابن كلاب ومضمونها ان الله لا يقدر على الكلام ولا ية كلام بما شاء لا يجب ولا هو متكلم باختياره ومشيئته طمع فيهم أولئك لان جمهور الخلق يعلمون أن المتكلم يتكلم بمشيئته واختياره وهو قادر على الكلام



وهو يتكلم بما يشاء ولكن منشأ اضطراب الفريقين اشتراكهما في أنه لا يقوم به ما يكون بادارته وقدرة فلازم هؤلاء إذا جعلوه يتكلم بقدرته واختياره أن يكون كلامه مخلوقاً منفصلاً عنه ولزم هؤلاء (٥٩) إذا جعلوه غير مخلوق أن لا يكون قادراً على

الكلام ولا يتكلم بمشيئته وقدرة ولا يتكلم بما يشاء والمقصود هنا أن عبد الله بن سعيد بن كلاب وأتباعه لما وافقوا سلف الأمة وسائر العقلاء في أن كلام المتكلم لا بد أن يقوم به فلا يكون إلا بآثاره عنه لا يكون كلامه كما قال الأئمة كلام الله من الله ليس ببيان منه وقالوا إن القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود فقالوا منه بدادراً على الجهمية الذين يقولون بدامن غيره ومقصودهم أنه هو المتكلم به كما قال تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم وقال تعالى ولكن حق القول مني وأمثال ذلك ثم اتهمهم مع موافقتهم للسلف والأئمة والجمهور على هذا اعتقدوا هذا الأصل وهو أنه لا يقوم به ما يكون مقدوراً له متعلقاً بمشيئته بناء على هذا الأصل الذي وافقوا فيه المعتزلة فاحتاجوا حينئذ أن يثبتوا ما لا يكون مقدوراً مراداً قالوا والخروف المنظومة والاصوات لا تكون إلا مقدورة مرادة فثبتوا معنى واحد لم يمكنهم إثبات معان متعددة خوفاً من إثبات ما لا نهاية له فاحتاجوا أن يقولوا معنى واحداً فقالوا القول الذي لزمته تلك اللوازم إلى عظم فيها تكبير جهور المسلمين بل جهور العقلاء عليهم وأنكر الناس عليهم أمورا أثبتا معني واحد هو الأمر والخبر وجعل القرآن العربي ليس من كلام الله الذي

لا يجب الفعل فعلم أن القوم يتكلمون بما يريدونه ناصر القول لهم لا يعتمدون على حق يعلمونه ولا يعرفون حقا بقصدون نصره

(فصل) وأما قوله أي شركة هذا إلى آخره (فيقال) إذا كانت الحوادث حادثة بغير فعل الله وقدرة فهذه مشاركة لله صريحة ولهذا شبه هؤلاء بالمجوس الذين يجعلون فاعل الشر غير فاعل الخير فيجعلون لله شريكاً آخر وما ذكره من التمثيل بالسلطان يقرر المشاركة فإن نواب السلطان شركاء له وهو محتاج إليهم ليس هو خالقهم ولا ربهم بل ولا خالق قدرتهم بل هم معاونون له على تدبير الملك بأمور خارجة عن قدرته ولولا ذلك لكان عاجزاً عن الملك في جعل أفعال العباد مع الله منزلة نواب السلطان معه فهذا صريح الشرك الذي لم يكن يرتضيه عباد الاصنام لأنه شرك في الربوبية لا في الألوهية فإن عباد الاصنام كانوا يعرفون أنهم ملوك لله فيقولون ليكن لأشريكك الأشريك كما هو لك ومملكك وهؤلاء لا يجعلون مملكة العبد من أفعاله مملكة الله تعالى ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما الإيمان بالقدر نظام التوحيد فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيد من وحد الله وكذب بالقدر نقض توحيد تكميله وقول القدرية يتضمن الإثراء والتعطيل فإنه يتضمن إخراج بعض الحوادث عن أن يكون لها فاعل ويتضمن إثبات فاعل مستقل غير الله وهاتان شعبتان من شعب الكفر فإن أصل كل كفر التعطيل والشرك وبيان ذلك أنهم يقولون إن الإنسان صار مريداً فاعلاً بآثاره بعد أن لم يكن كذلك بدون محدث أحدث ذلك فإنه لم يكن مريد الفعل ولا فاعله وهذا الأمر حادث بعد أن لم يكن وهو عندهم حادث بلا أحداث أحد وهذا أصل التعطيل فمن جوز أن يحدث حادث بلا أحداث أحد وأن يترجم وجود الممكن على عدمه بلا مرجح وأن يخص أحد التماثلين بلا مخصص كان هذا تعطيلاً لجنس الحوادث والممكنات أن يكون لها فاعل والله فاعلها بلا شك فهو تعطيل لله أن يكون خالقاً لمخلوقاته وأما الشرك فلأنهم يقولون العبد مستقل بأحداث هذا الفعل من غير أن يكون الله جعله محدثاً له كأعوان الملوك الذين يفعلون أفعالا بدون أن تكون الملك جعلتهم وأعين لها وهذا أثبات شركاء مع الله يخلقون بعض مخلوقاته وهذا المحدثوران التعطيل والأشراك في الربوبية لازم لكل من أثبت فاعلاً مستقلاً غير الله كالفلاسفة الذين يقولون إن الفلك يتحرك بحركة اختيارية بسببها تحدث الحوادث من غير أن يكون قد حدثت من جهة الله ما يوجب حركته ولا كان فوقه محدث يقتضي حركته وذلك لأن حركة الفلك حينئذ باختياره تكون كحركة الإنسان باختياره فيقال مصير الفلك متحرك باختياره وقدرة أمر يمكن لا واجب بنفسه فلا بد له من مرجع تام ومامن وقت إلا وهو يتحرك فيه باختياره وقدرة فلا بد لكونه متحركاً من أمر أو واجب ذلك والا لزم حدوث حوادث بلا محدث فإن قيل الموجب بذاته هو المرجح أو الفاعل سواء كان بواسطة أو بلا واسطة وهي ما صدر عنه من الفعل أو المفعول قيل هذا باطل لأن الموجب بذاته على حال واحدة عندهم من الازل إلى الأبد فيمتنع أن يصدر عنه حادث بعد أن لم يكن ذلك الحادث صادراً عنه وكل جزء من أجزاء الحركة صارت بعد أن لم تكن فيمتنع أن يكون ذلك الحادث ثابتاً في الازل فامتنع أن يكون فاعله علة تامة في الازل وأيضاً فرجع الحوادث أن كان مرجحاً ثابتاً في الازل لزمه المفعول ولم يحدث عنه بعد ذلك شيء وإن لم يكن مرجحاً ثابتاً في الازل فقد صار

تكملة به وإن الكلام المنزّل ليس هو كلام الله وأن التوراة والإنجيل والقرآن إنما تختلف عباراتها فإذا عبر عن التوراة بالعربية فكان هو القرآن وأن الله لا يقدر أن يتكلم ولا يتبعكم بمشيئته واختياره وتكلمه ابن كلبه من خلقه كوسي وآدم ليس



الاخلاق ادراك ذلك المعنى لهم فالتكلم هو خلق الادراك فقط ثم منهم من يقول السمع يتعلق بذلك المعنى وبكل موجود فكل موجود يمكن أن يرى ويسمع كما يقوله أبو الحسن ومنهم من (٦٠) يقول بل كلام الله لا يسمع بحال لانه ولا من غيره اذ هو معنى

والمعنى يفهم لا يسمع كما يقوله أبو بكر ونحوه ومنهم من يقول انه يسمع ذلك المعنى من القارئ مع صوته المسموع منه كما يقول ذلك طائفة أخرى وجهور العقلاء يقولون ان هذه الاقوال معلومة الفساد بالضرورة وانما ألجأ إليها القائلين بها ما تقدم من الاصول التي استلزمته هذه المحاذير واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وكذلك من قال لا يتكلم الا بأصوات قديمة أزلية ليست متعاقبة وهو لا يقدر على التكلم بها ولا له في ذلك مشيئة ولا فعل من أجل الحديث والفقهاء والكلام المنتسبين الى السنة فيجهور العقلاء يقولون ان قول هؤلاء أيضا معلوم الفساد بالضرورة وانما ألجأهم الى ذلك اعتقادهم أن الكلام لا يتعلق بمشيئة المتكلم وقدرته مع علمهم بأن الكلام يتضمن حروفاً منظومة وصوتا مسموعاً من المتكلم وأما من قال ان الصوت المسموع من القارئ قديم أو يسمع منه صوت قديم ومحدث فهذا أظهر فساداً من أن يحتاج الى الكلام عليه وكلام السلف والامة والعلماء في هذا الاصل كثير منتشر ليس هذا موضع استقصائه وأما دلالة الكتاب والسنة على هذا الاصل فأكثر من أن تحصر وقد ذكر منها الامام أحمد وغيره من العلماء في الرد على الجهمية ما جعوه كذا كر الخلال في كتاب السنة قال أخبرنا

مرحبا به مدان لم يكن ويمتنع أن يكون غير جعله مرجحاً فيكون المرجح له ما يقوم به من ارادته وبحو ذلك فتلك الامور لم تكن مرجحاً تاماً في الازل والابطال الحوادث فامتنع أن يكون صدر عن المرجح في الازل شيء مقارن له فامتنع قدم الفلك (وأيضاً) صار مرجحاً لما يرجحه بعد أن لم يكن كذلك فوجب اضافة الحوادث اليه لوجوب اضافة الحوادث الى المرجح التام فثبت أن فوق الافلاك مؤثرات يتجدد تأثيره وهو المطلوب وهؤلاء اذا لم يشبهوا ذلك كانوا معطلين لحركة الفلك والحوادث أن يكون لها فاعل وهذا التعطيل أعظم من تعطيل أفعال العباد أن يكون لها محدث (وأيضاً) فقد جعلوا الفلك يفعل بطريق الاستقلال كما جعلت القدرية الحيوان يفعل بطريق الاستقلال من غير أن يخلق الله له عند ذلك حركة وقدرة مقارنة للحركة لان الفلك عندهم محدث عنه الثانية بعد الاولى فشرط الثانية انقضاء الاولى كالذي يقطع مسافة شيئاً بعد شيء ولكن ذلك الذي يقطع المسافة انما يقع الثانية بقدرته وارادة قامت به وحركات قطعها الثانية فالفاعل يجدد له من الارادة والقوة ما قطع به المسافة الثانية فكان يجب أن يتجدد للفلك في كل وقت من الارادة والقوة ما يتحول به لكن يجدد له ذلك لا بد أن يكون غيره لانه لا يمكن لا واجب والحوادث فيه لا يجوز أن تكون منه لانه اذا حدث الثاني بعد الاول لزم أن يكون المؤثر التام موجوداً عند الثاني وان كان حصل له كمال التأثير في الثاني بعد انقضاء الاول فلا بد لذلك الكمال من فاعل وهؤلاء يجوزون أن يكون فاعله ما تقدم فوجب أن يكون له في كل حال من الاحوال فاعل يحدث ما به يتحرك وهذا بخلاف الواجب بنفسه فان ما يقوم به من الاعمال لا يجوز أبداً يصدر عن غيره وشرك هؤلاء المنسلفة وتعطيلهم أعظم بكثير من شرك القدرية وتعطيلهم فان هؤلاء يجعلون الفلك هو المحدث للحوادث التي في الارض كلها فلم يجعلوا الله شيئاً بخلاف القدرية فانهم أخرجوا عن احداثه أفعال الحيوان وما تولد عنها فقد لزمهم التعطيل من اثبات حوادث بلا محدث وتعطيل الرب عن احداث شيء من الحوادث واثبات شريك فعل جميع الحوادث ومن العجب أنهم ينكرون على القدرية وغيرهم أن الرب ما زال عاطلاً عن الفعل حتى أحدث العالم وهم يقولون ما زال ولا يزال معطلاً عن الاحداث بل عن الفعل فان ما لزم ذاته كالعقل والفلك ليس هو في الحقيقة فعلاً اذ الفعل لا يفعل الا شيئاً بعد شيء فاما ما لزم الذات فهو من باب الصفات بمنزلة لون الانسان وطوله فانه يمتنع أن يكون فعلاً له بخلاف حركته فانها فعل له وان قدر أنه لم يزل متحركاً كما يقال في نفس الانسان انه لم يزل يتحرك من حال الى حال وان القلب أشد تقلباً من القدر اذا استجمعت غلباً ما يكون الفاعل الذي هو في نفسه يقوم به فعل يحدث شيئاً بعد شيء مفعولاً بخلاف ما لزمه لازم يقارن في الازل فهذا لا يعقل أن يكون مفعولاً له فثبت أنهم في الحقيقة لا يثبتون للرب فعلاً أصلاً فهم معطلة حقاً وارسطو وأتباعه انما يثبتون العلة الاولى من جهة انها علة غائية كحركة الفلك فان حركة الفلك عندهم بالاختيار كحركة الانسان والحركة الاختيارية لا بد لها من مراد فيكون هو مطلوبها ومعنى ذلك عندهم أن الفلك يتحرك بالتشبيه بالعلة الاولى كحركة المؤمن بآماله والجندي بقدرته وهذا معنى تشبيهه بحركة المعشوق للعاشق ليس المعنى أن ذات الله محركة للفلك انما مرادهم أن مراد الفلك أن يكون

المروزي قال هذا ما احتج به أبو عبد الله على الجهمية من القرآن ونسبه بخطه وكتبته من كتابه فذكر لمروزي آيات كثيرة. ومن مثله ما ذكر الخضر بن أحمد بن عبد الله بن أحمد وقال فيه سمعت أبا عبد الله يقول في القرآن عليهم من الحجج في غير موضع يعني الجهمية قال

الخلال وأبنا الخضر بن أحمد المثنى الكندي سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل قال وجدت هذا الكتاب بخط أبي فيما احتج به على  
الجهمية وقد ألف الآيات الى الآيات في السور فذكر آيات كثيرة تدل (٦١) على هذا الاصل مثل قوله تعالى وإذا سألك عبادي

عني فاني قريب أجيب دعوة  
لداع اذا دعان فليستجيئوا لي  
وليؤمنوا بي لعلمهم يرشدون وقوله  
تعالى يدع السموات والارض  
واذا قضى أمرا فانما يقول له كن  
فيكون وقوله ما باكون في بطونهم  
الا النار ولا يكلمهم الله يوم القيامة  
وقوله تعالى لقد سمع الله قول  
الذين قاروا ان الله فقير ونحن أغنياء  
وقوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة  
منه اسمه المسيح عيسى بن مريم  
الى قوله تعالى كذلك الله يخلق  
ما يشاء اذا قضى أمرا فانما يقول  
له كن فيكون وقوله تعالى ان مثل  
عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من  
تراب ثم قال له كن فيكون وقوله  
تعالى ان الذين يشرون بعهد الله  
وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق  
لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا  
ينظر اليهم يوم القيامة وقوله تعالى  
وهو الذي خلق السموات والارض  
بالحق ويوم يقول كن فيكون  
قوله الحق وله الملك وكلام الله موسى  
تكليما ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه  
ربه ولولا كلمة سبقت من ربه  
لقضى بينهم فيما فيه يختلفون  
ولولا كلمة سبقت من ربه لقضى  
بينهم وانهم في شك منه مريب  
وعت كلمة ربه لا ملائجهتهم من  
الجنة والناس أجمعين نحن نقص  
عليك أحسن القصص بما أوحينا  
إليك هذا القرآن وان كنت من  
قبله لمن الغافلين وقوله قل لو كان  
البحر مدادا لكلمات ربي لنفد

منه بحسب الامكان (وهذا) باطل من وجوه بلسطها موضع آخر فقالوا ان العلة الاولى  
وهي التي تتحرك الفلك لاجلها علة له محركة كما يحرك المعشوق العاشق بمنزلة الرجل الذي اشتى  
طعاما فذبده اليه أو رأى من يحببه فسعى اليه فذلك المحبوب هو المحرك ليكون المتحرك أحبه  
للكونه أبداع الحركة ولا فعلها فحينئذ لم يكونوا قد أثبتوا الحركة الفلك محدثا أحدتها غير  
الفلك كالم ثبت القدرية لافعال الحيوان محدثا غير الحيوان ولهذا كان الفلك عندهم حيوانا  
كبيرا بل يقولون ان الفلك يتحرك للتشبيه بالعلة الاولى لان العلة الاولى معبودة له محبوبة له  
ولهذا قالوا ان الفلاسفة هي المثبتة للاله على حسب الطاقة في الحقيقة ليس عندهم الرب  
لا اله الا الله ولا ربا للعالمين غاية ما يشبهونه أن يكون شرط في وجود العالم وأن كمال الخلق في أن  
يكون متمشيا به وهذا هو الاله عندهم وذلك هو الربوبية ولهذا كان قولهم شر من قول  
اليهود والنصارى وهم أبعد عن المعقول والمنقول منهم كالبسط في غير هذا الموضع والله أعلم  
فتبين أن هؤلاء المتفلسفة قدرية في جميع حوادث العالم وأنهم من أضل بني آدم ولهذا  
يضيفون الحوادث الى الطبائع التي في الاجسام فانها بمنزلة القوى التي في الحيوان فيجعلون  
كل محدث فاعلا مستقلا كالحیوان عند القدرية ولا يشبهون محدثا للحوادث وحقيقة قولهم  
الحدود لكون الله رب العالمين بل غاب عنهم أن يجعلوا شرط في وجود العالم وفي التحقيق هم  
معطلة لكون الله رب العالمين كقول من قال ان الفلك واجب الوجود بنفسه منهم لكن هؤلاء  
يشبهون العلة اما غائية عند قدامتهم واما فاعلية عند متأخرهم وعند التحقيق لا حقيقة لما  
يشبهونه ولهذا أنكروا ذلك الطبائع عندهم وإذا قدر أن الفلك يتحرك باختياره من غير أن  
يكون الله خالق الحركة فلا دليل أن الحركة له معشوقه يشبهها بل يجوز أن يكون المتحرك هو  
المحرك كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع وتبين الكلام على بطلان ما ذكره  
إرسطو في العلم الالهي من وجوه متعددة وأن هؤلاء من أجهل الناس بالله عز وجل ومن دخل  
في أهر الملل منهم كالمتنبيين الى الاسلام كالفارابي وابن سينا وأمثالهم من ملاحدة المسلمين  
وموسى بن ميمون ونحوهم من ملاحدة اليهود ومتى يتحى بن عدى ونحوهما من ملاحدة  
النصارى فهم مع كونهم من ملاحدة أهل الملل أقيع عقلا ونظرا في العلم الالهي من المشائين  
كارسطو أتباعه وان كان لا ذلك من تفصيل الامور الطبيعية والرياضية أمور كثيرة سبقوا  
بها هؤلاء فالمقصود هنا أن الامور الالهية أولئك أجهل بها وأضل فان هؤلاء حصل لهم  
نوع ما من نور أهل الملل وعقولهم وهداهم فصاروا به أقل ظلمة من أولئك ولهذا عدل ابن سينا  
عن طريقة سلفه في اثبات العلة الاولى وسلك الطريقة المعروفة في تقسيم الوجود الى واجب  
وممكن وان الممكن مستلزم للواجب وهذه الطريقة هي المعروفة له ولمن اتبعه كالسهروردي  
المقتول ونحوه من الفلاسفة وأى حامد الرازي والامسدي وغيرهم من متأخري أهل  
الكلام الذين خلطوا الفلسفة بالكلام وهؤلاء المتكلمون المتأخرون الذين خلطوا الفلسفة  
بالكلام أكثر اضطرابهم وشكوكهم وحيرتهم بحسب ما ازدادوا به ظلمة من هؤلاء المتفلسفة  
الذين خلطوا الفلسفة بالكلام فأولئك قلت ظلمتهم عما دخلوا فيه من كلام أهل الملل وهؤلاء  
كثرت ظلمتهم عما دخلوا فيه من كلام أولئك المتفلسفة هذا مع أن في المتكلمين من أهل

البحر قبل أن تنفذ كلماتي وقال تعالى فلما أتاهم نودي باموسى انى انا ربك فاخضع لعيلك انك بالواد القدس طوى وأنا اخترتك  
فأستمع لما يوحى انى أنا الله لا اله الا أنا فاعبدنى وأقم الصلاة لذكري الى قوله اننى معكم أسمع وأرى وألقيت عليك محبة منى لتصنع على

عني ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاما وأجل مسمى وأوب ان نادى ربه أنى مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين فاستجيبنا له فكشفنا ما به من ضر وآتيناه أهله ومثلهم معهم وقوله (٦٣) وهذا التون اذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه فنادى في

الظلمات أن لا اله الا أنت سبحانك اى كنت من الظالمين فاستجيبنا له ونجينا من الغم وكذلك نجى المؤمنين وقوله وزكريا ان نادى ربه رب لا تدنى فردا وانت خير الوارثين فاستجيبنا له ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجه وقوله الذى خلق السموات والارض وما بينهما فى ستة أيام ثم استوى على العرش الرحمن فاستل به خيرا وقوله فلما جاءها نودى أن بورئ من فى النار ومن حولها وقوله فلما أنها نودى من شاطئ الوادى الاين فى البقعة المباركة من الشجرة أن يا موسى انى انا الله رب العالمين وقوله تعالى انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون وقوله تعالى ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان جنودنا لهم الغالبون وقوله تعالى وما قدرنا الله حق قدره والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون وقوله تعالى وهو الذى يحيى ويميت فاذا قضى أمرنا قلنا يقول له كن فيكون وقال ربكم ادعوني استجب لكم ولولا كلمة سبقت من ربك الى أجل مسمى لقضى بينهم وان الذين أورتوا الكتاب من بعدهم لاني شئت منه مررب وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى باذنه ما يشاء وقوله تعالى فلما آسفونا انتقمنا منهم

المثل من الاضطراب والشك فى أشياء والخروج عن الحق فى مواضع واتباع الهوى فى مواضع والتقصير فى الحق فى مواضع ما ذمهم لاجله علماء الملة والدين فانهم قصر وعان معرفة الادلة العقلية التى ذكرها الله فى كتابه فعدلوا عنها الى طرق أخرى مبتدعة فيها من الباطل ما لاجله خرجوا عن بعض الحق المشترك بينهم وبين غيرهم ودخلوا فى بعض الباطل المبدع وأخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الالهية واثبات حقائق أسماء الله وصفاته ولم يعرفوا من التوحيد الا توحيد الربوبية وهو الاقرار بأن الله خالق كل شئ وهذا التوحيد كان يقربه المشركون الذين قال الله عنهم ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وقال تعالى قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله الايات وقال عنهم وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون فالطائفة من السلف تقول لهم من خلق السموات والارض فيقولون الله وهم مع ذلك يعبدون غيره وانما التوحيد الذى أمر الله به العباد هو توحيد الألوهية المتضمن توحيد الربوبية بأن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئا فيكون الدين كله لله ولا يخاف الا الله ولا يدعوا الا الله ويكون الله أحب الى العبد من كل شئ فيحجون لله ويغضون لله ويعبدون الله ويتمكنون عليه والعبادة تجمع غاية الحب ومباة الذل فيحجون الله بأكل محبة ويذلون أكمل ذل ولا يعدلون به ولا يجعلون له أندادا ولا يتخذون من دونه أولياء ولاشفعاء كقائدين القرآن هذا التوحيد فى غير موضع وهو قطب رضى القرآن الذى يدور عليه القرآن وهو يتضمن التوحيد فى العلم والقول والتوحيد فى الارادة والعمل فالاول كفى قوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولهذا كانت هذه السورة تعدل ثلث القرآن لانها صفة الرحمن والقرآن ثلثة توحيد وثلثة قصص وثلثة أمور ونهى لانه كلام الله والكلام اما انشاء واما اخبار والاخبار اما عن الخالق واما عن المخلوق فصار ثلاثة أجزاء جزء أمر ونهى وياحدة وهو الانشاء وجزء اخبار عن المخلوقين وجزء اخبار عن الخالق فقل هو الله أحد صفة الرحمن محضا وقد بسطنا الكلام على تحقيق قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انها تعدل ثلث القرآن فى مجلد وفى تفسيرها فى مجلد آخر وأما التوحيد فى العبادة والارادة والعمل فكفى سورة قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم ولا أنتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولى دين فالتوحيد الاول يتضمن اثبات دعوت الكمال لله باثبات أسمائه الحسنى وما تتضمنه من صفاته والثانى يتضمن اخلاص الدين له كقوله وما أمر والى اعبدوا الله مخلصين له الدين فالاول براءة من التعطيل والثانى براءة من الشرك وأصل الشرك اما تعطيل مثل تعطيل فرعون موسى والذى حاج ابراهيم فى ربه والدجال مسيح الضلال خصم مسيح الهدى عيسى بن مريم صلى الله تعالى عليه وسلم وأما الاشراك وهو كثير فى الامم أكثر من التعطيل وأهله خصوم جهور الانبياء وفى خصوم ابراهيم ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم معطلة ومشركة لكن التعطيل المحض للذات قليل وأما الكثير فهو تعطيل صفات الكمال وهو مستلزم لتعطيل الذات فانهم يصفون واجب الوجود بما يجب أن يكون ممنوع الوجود ثم ان كل من كان الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه والتابعين لهم باحسان أقرب كان أقرب الى كمال التوحيد والايمان والعقل والعرفان وكل من كان عنهم أبعد كان عن ذلك

وقوله قد سمع الله قول التى تجادل فى زوجها وتشتكى الى الله والله يسمع تحاوركما (قلت) وفى القرآن مواضع كثيرة بعد نزل على هذا الاصل كقوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات وهو بكل شئ

عليهم وقوله أُنْزِلْكُمْ لَتَكْفُرْنَ بالذي خلق الأرض في يومين وتجعلون له أنداداً ذلَّكُ رَبُّ الْعَالَمِينَ إلى قوله ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ (٦٣) وقوله هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ

وقوله هل ينظرون إلا أن تأتيهم  
 الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض  
 آيات ربك وقوله وجاء ربك والملك  
 صفا صفا وقوله تعالى وقل اعملوا  
 فسيري الله عملكم ورسوله وقوله  
 تعالى وقل اعملوا فسيري الله عملكم  
 ورسوله والمؤمنون وقوله ثم  
 جعلناكم خلائف في الأرض من  
 بعدهم لننظركم كيف تعملون وقوله  
 تعالى إن ربكم الله الذي خلق  
 السموات والأرض في ستة أيام ثم  
 استوى على العرش في غير موضع  
 في القرآن وقوله تعالى إنما  
 قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول  
 له كن فيكون وقوله تعالى وإذا  
 أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها  
 ففسدوا فيها وقوله تعالى وإذا  
 أراد الله بقوم سوءا فلا مرد له  
 وما لهم من دونه من وال وقوله  
 تعالى كل يوم هو في شأن وقوله  
 تعالى ويوم يناديهم فيقول أين  
 شركائي الذين كنتم تزعمون وإذا  
 نادى ربك موسى أن ائت القوم  
 الظالمين وطفقا يخضعان عليه ما  
 من ورق الجنة وناداهما ربهما  
 ألم أنهيكما عن تلكم الشجرة وقوله  
 تعالى كلا فاذهبا يا إنا ما معكم  
 مستمعون وقوله سلام قولوا  
 من رب رحيم وقوله تعالى الله نزل  
 أحسن الحديث فبأى حديث  
 بعد الله وآياته يؤمنون ومن  
 أصدق من الله حديثا وأمثال  
 ذلك كثير في كتاب الله تعالى بل  
 تدخل في ذلك عامة ما أخرجه الله

أبعد فتأخروا ومتكلمة الانبثاق الذي خاطوا الكلام بالفلسفة كالرازي والامدي ونحوهما هم دون أبي المعالي الجويني وأمثاله في تقرير التوحيد واثبات صفات الكمال وأبو المعالي وأمثاله دون القاضي أبي بكر بن الطيب وأمثاله في ذلك وهو لادون أبي الحسن الأشعري في ذلك والأشعري في ذلك دون أبي محمد بن كلاب وابن كلاب دون السلف والأئمة في ذلك ومتكلمة أهل الانبثاق الذين يقررون بالقدرهم خيري التوحيد واثبات صفات الكمال من القدرية من المعتزلة والشيعة وغيرهم لأن أهل الانبثاق يثبتون لله كمال القدرة كمال المشيئة وكمال الخلق وأنه منفرد بذلك فيقولون أنه وحده خالق كل شيء من الالهيان والاعراض ولهذا جعلوا أخص صفة الرب تعالى القدرة على الاختراع والتحقيق أن القدرة على الاختراع من جملة خصائصه ليس هي وحدها أخص صفاته وأولئك يخرجون أحوال الحيوان عن أن تكون مخلوقة له وحقيقة قولهم تعطيل هذه الحوادث عن خالق لها واثبات شركاء لله يفعلونهم أو كثير من متأخري القدرية يقولون ان العباد خالقون لها ولكن سلفهم يمتحزون عن ذلك وأيضا فتكلمة أهل الانبثاق يثبتون لله صفات الكمال الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر وهو لا ينفون ذلك لكن قصر وافي بعض صفات الكمال وقصر وافي التوحيد فظنوا أن كمال التوحيد هو توحيد الربوبية ولم يصعدوا الى توحيد الالهية الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب وذلك أن كثيرا من كلامهم أخذوه من كلام المعتزلة والمعتزلة مقصرون في هذا الباب فانهم لم يوفوا بتوحيد الربوبية حقيقة فكيف بتوحيد الالهية ومع هذا فأتت المعتزلة وشيوخهم وأئمة الأشعرية والكرامية ونحوهم خيري في تقرير توحيد الربوبية من متفلسفة الأشعرية كالرازي والامدي وأمثال هؤلاء فان هؤلاء خاطوا ذلك بتوحيد الفلاسفة كابن سينا وأمثاله وهو أبعد الكلام عن التحقيق في التوحيد وان كان خيرا من كلام قدمائهم ارسطو وأدوية وذلك أن غايتهم أنهم يثبتون واجب الوجود وهذا حق لم ينزع فيه لامعطل ولا مشرك بل الناس متفقون على اثبات وجود واجب اللهم الا ما يحكي عن بعض الناس قال ان هذا العالم حدث بنفسه وكثير من الناس يقولون ان هذا لم تقل طائفة معروفة وانما يقدر تقدير كماله بقدر الشبه السوفسطائية فيبحث عنها وهذا مما يخطر في قلوب بعض الناس كما يخطر أمثاله من السفسة لأنه قول معروف لطائفة معروفة يذنبون عنه فان ظهور فسادها بين من أن يحتاج الى دليل ان حدوث الحوادث بلا محدث من أظهر الامور امتناعا والعلم بذلك من أئمة العلوم الضرورية ثم انهم لما قرروا واجبا بذاته ارادوا أن يجعلوه واحدا وحده لا يوجد الا في الالهيان لافى الالهيان وهو وجود مطلق بشرط الاطلاق ليس له حقيقة في الخارج لان الوجود المطلق بشرط الاطلاق لا يوجد الا في الالهيان لافى الالهيان أو مقيد بالسلوب والاضافات كما يقوله ابن سينا وأتباعه وهذا أدخل في التعطيل من الاول وزعموا أن هذا محض التوحيد مضاهاة للمعتزلة الذين شاركوهم في نفي الصفات وسموا ذلك توحيد افصارا وابتاعوا في التعطيل الذي سموه توحيداً أيهم فيه أحذق حتى فروغهم تباهوا في ذلك كتباهم كابن سبعين وأمثاله من أتباع الفلاسفة وابن التومرت وأمثاله من أتباع الجهمية فهذا يقول بالوجود المطلق وهذا يقول بالوجود المطلق وأتباع كل منهما تباها في أتباع الآخرين في الحذق في هذا التعطيل كما قد اجتمعت في طوائف من هؤلاء وعاطبتهم في ذلك

به من أفعاله لاسيما المرتبة كقوله تعالى والسوف يعطيك ربك فترضى وقوله فسنبسر للبسرى وقوله فسنبسر للعسرى وقوله ان  
الينا يا لهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان علينا جمعه وقرآنه فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيانه وقوله فسوف يحاسب حسابا

يسيرا وقوله أنا صببنا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا وقوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله ألم نهلك الأولين ثم نتبعهم الآخرين ونحو ذلك لكن الاستدلال (٦٤) بمثل هذا مبني على أن الفعل ليس هو المفعول والخلق ليس هو

المخلوق وهو قول جمهور الناس على اختلاف أصنافهم وقد قرر هذا في غير هذا الموضوع ثم هؤلاء على قولين منهم من يقول إن الفعل قديم لازم للذات لا يتعلق بشيئته وقدرته ومنهم من يقول بتهلوق بشيئته وقدرته وإن قيل إن نوعه قديم فهو لا يحتاجون بما هو الظاهر المفهوم المنصوص وإذا تأول من يناديهم أن المتجدد إنما هو المفعول المخلوق فقط من غير تجديد فعل كان هذا بمنزلة من يتأول نصوص الإرادة والحب والبطش والرضا والسخط على أن المتجدد ليس أيضا المخلوقات التي تباد وتب وتسخط وكذلك نصوص القول والكلام والحديث ونحو ذلك على أن المتجدد ليس الإدراك الخلق والانبيا والنجى وليس إلا مخلوقا من المخلوقات فهذه التأويلات كلها من غلط واحد ولا نزاع بين الناس أنها خلاف المفهوم الظاهر الذي دل عليه القرآن والحديث ثم ملاحظة الباطنية يقولون إن الرسل أرادوا إفهام الناس ما يتخيلونه وإن لم يكن مطابقا للخارج ويجعلون ذلك بمنزلة ما يراه الناس فتفسير القرآن عندهم شبه تعبير الرؤيا التي لا يفهم تعبيرها من ظاهرها كرويا يوسف والملك بخلاف الرؤيا التي يكون ظاهرها مطابقا لباطنها وأما المسلمون من أهل الكلام فهم وإن كانوا يكفرون من يقول

وصنفت لهم مصنفات في كشف أسرارهم ومعرفة توحيدهم وبيان فسادهم فاتهم بظنون أن الناس لا يفهمون كلامهم فقالوا إلى أن لم تبين وتكشف حقيقة هذا الكلام الذي قالوه ثم تبين فسادهم واللام يقبل ما يقال من رده فكشفت لهم حقائق مقاصدهم فاعتزوا بأن ذلك هو المراد ووافقهم على ذلك رؤسهم ثم بينت ما في ذلك من الفساد والاحدا حتى رجعوا وصرخوا يصنفون في كشف باطل سلفهم المحدثين الذين كانوا عندهم أئمة التحقيق والتوحيد والعرفان واليقين • وعمدة هؤلاء الفلاسفة في توحيدهم الذي هو تعطيل محض في الحقيقة جحمان (أحدهما) لو كان واجبا لا يشترط في الوجوب وامتاز أحدهما عن الآخر بما يخصه ومما به الاشتراك غير مابه الامتياز فيلزم أن يكون واجب الوجود مركبا والمركب مقتدر إلى أجزائه وأجزاؤه غيره والمقتدر إلى غيره لم يكن واجبا بنفسه (والثانية) أنهم إذا اتفقا في الوجوب وامتاز كل منهما عن الآخر بما يخصه لزم أن يكون المشترك معلولا للمختص كما إذا اشترك اثنان في الانسانية وامتاز كل منهما عن الآخر بشخصه فالمشترك معلول للمختص وهذا باطل هنا وذلك لأن المشترك والمختص أن كان أحدهما عارضا للآخر لزم أن يكون الوجوب عارضا للواجب أو معروضا له وعلى التقديرين فلا يكون الوجوب صفة لازمة للواجب وهذا محال لأن الواجب لا يمكن أن يكون غير واجب وإن كان أحدهما لازما للآخر لم يجز أن يكون المشترك علة للمختص لأنه حيث وجدت العلة وجد المعلول فيلزم أنه حيث وجد المشترك وجد المختص والمشارك في هذا وهذا فيلزم أن يكون ما يختص بهذا في هذا وما يختص بهذا في هذا وهذا محال برفع الاختصاص (وهذا) ملخص ما ذكره ابن سينا في اشاراته وهو وشارحو الاشارات كالرازي والطوسي وغيرهما (وهاتان الجحمان) ملخص ما ذكره الفارابي والسهروردي وغيرهما من الفلاسفة وقد ذكرهما بعناهما أبو حامد الغزالي في تهافت الفلاسفة وقد أجاب عنهما الرازي والامدي بمنع كون الوجوب صفة ثبوتية ونحو ذلك من الاجوبة التي لا رضاهما لكن الجواب من وجهين (أحدهما) المعارضة وذلك أن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن وكل واحد من الوجودين يمتاز عن الآخر بخاصته فيلزم أن يكون الواجب مركبا بمابه الاشتراك ومما به الامتياز وأيضا فيلزم أن يكون الوجود الواجب معلولا والمعارضة أيضا بالحقيقة فإن الحقيقة تنقسم إلى واجب وممكن والواجب يمتاز عن الممكن بما يخصه فيلزم أن تكون الحقيقة الواجبة مركبة من المشترك والمختص ويلزم أن تكون الحقيقة الواجبة معلولة والمعارضة بلفظ الماهية فإنها تنقسم إلى واجب وممكن إلى آخره (والثاني) حل الشبهة وذلك أن الشئيين الوجوديين في الخارج سواء كانا واجبين أو ممكنين وسواء قدر التقسيم في موجودين أو جوهرين أو جسمين أو حيوانين أو انسانين أو غير ذلك لم يشترك أحدهما الآخر في الخارج في شيء من خصائصه ولا في وجوده ولا في ماهيته ولا غير ذلك وإنما شابه في ذلك المطلق الذي اشتركا فيه ولا يكون كليهما مشتركا فيه إلا في الذهن وهو في الخارج ليس بكلي عام مشترك فيه بل إذا قيل الواجبان يشتركان في الوجوب فلا بد أن يمتاز أحدهما عن الآخر بما يخصه فهو مثل أن يقال إذا اشتركا في الحقيقة فلا بد أن يمتاز كل منهما عن الآخر بما يخصه فالحقيقة توجد عامة وخاصة كما أن الوجوب يوجد عاما وخاصا فالعام لا يكون عاما مشتركا فيه إلا في الذهن ولا يكون في الخارج

الا

بهذا فاما أن يتأولوا تأويلات يعلم بالضرورة أن الرسول لم يردها واما أن يقولوا ما ندرى ما أراد فهم اما في جهل

بسبب أو من لب ومدا رهؤلاء كلهم على أن العقل عارض ما دلت عليه النصوص وقديين أهل الانبياء أن العقل مطابق موافق لما

أخبرت به النصوص لا معارض له لكن المقصود هنا أن نبين أن القرآن والسنة فيهما من الدلالة على هذا الأصل ما لا يكاد يحصر فنله فهم في كتاب الله يستدل بما ذكر من النصوص على ما ركز ومن عرف (٦٥) حقيقة قول النفاة علم أن القرآن مناقض

لذلك مناقضة لاحيلة لهم فهم ما وان القرآن ثبت ما يقدر الله عليه ويشاء من أفعاله التي ليست هي نفس المخلوقات وغيرها أفعاله ولولا ما وقع في كلام الناس من الالتباس والاجال لما كان يحتاج أن يقال الأفعال التي ليست هي نفس المخلوقات فان المعقول عند جميع الناس أن الفعل المتعدي الى مفعول ليس هو نفس المفعول لكن النفاة عندهم أن المخلوقات هي نفس فعل الله ليس له فعل عندهم الانفس المخلوقات فلهذا احتج الى البيان وما يدل على هذا الأصل ما علق بشرط كقوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب وقوله ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقوله ان تقوا الله يجعل لكم فرقا وقوله لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وقوله تعالى ولا تقولن لشئ اني فاعسل ذلك غدا الآن يشاء الله وقوله تعالى ذلك بانهم اتبعوا ما أمحط الله وفي الجملة هذا في كتاب الله أكثر من أن يحصر وكذلك الأحاديث الصحيحة المتلقاة بالقبول كقوله صلى الله عليه وسلم فيما روى عن ربه ولا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه وقوله أندرون ماذا قال ربكم الله وقوله في حديث الشفاعة ان ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وقوله اذا تكلم الله

الاحصاء الاشتراك فيه فافيه الاشتراك لا امتياز فيه وما فيه الامتياز لا اشتراك فيه فلم يبق في الخارج شئ واحد مشترك فيه ومميز لكن فيه وصف يشابه الآخر ووصف لا يشابهه فيه وغلط هؤلاء في هذه الالهيات من جنس غلطهم في المنطق في الكليات الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام حيث توهموا أنه يكون في الخارج كل مشترك فيه وقد قدمنا التنبيه على هذا وبنابر الكلي المشترك فيه لا يوجد في الخارج الاختصاص الاشتراك فيه والاشتراك والعموم والكلي انما تعرض له اذا كان ذهنا لا خارجيا وهم قسموا الكلي ثلاثة أقسام طبيعي ومنطقي وعقلي فالطبيعي هو المطلق لا بشرط كالانسان من حيث هو هو مع قطع النظر عن جميع قيوده والمنطقي كونه عاما وخصوصا وكليا وجزئيا فنفس وصفه بذلك منطقي لان المنطقي يبحث في القضايا من جهة كونها كلية وجزئية والعقلي هو مجموع الامرين وهو الانسان الموصوف بكونه عاما ومطلقا وهذا لا يوجد الا في الذهن عندهم الامم يحكي عن شيعة افلاطون من اثبات المثل الافلاطونية ولا ريب في بطلان هذا فان الخارج لا يوجد فيه عام وأما المنطقي فهو كذلك في الذهن وأما الطبيعي فقد يقولون انه ثابت في الخارج فاذا قلنا هذا الانسان ففيه الانسان من حيث هو هو لكن يقال هو ثابت في الخارج بقميد التعيين والتخصيص لا بقميد الاطلاق ولا مطلقا لا بشرط فليس في الخارج مطلق لا بشرط ولا مطلق بشرط الاطلاق بل انما فيه المعين المخصص فالذي يقدره الذهن مطلقا لا بشرط التقييد يوجد في الخارج بشرط التقييد وهؤلاء اشتبه عليهم ما في الاذهان بما في الاعيان وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضوع وبيننا من غلط المنطقيين ما هو سبب الضلال في الامور الالهية والطبيعية كاعتقاد الامور العقلية التي لا تكون في العقل أمورا موجودة في الخارج وغير ذلك مما ليس هذا موضع بسطه وهؤلاء المنطقيون الالهيون منهم وغيرهم يقولون ايضا ان الكليات لا تكون الا في الاذهان لا في الاعيان فيوجد من كلامهم في مواضع ما يظهر به خطأ كلامهم في مواضع فان الله فطر عباده على الصحة والسلامة وفساد الفطرة عارض فقل من يوجد منه كلام فاسد الا وفي كلامه ما يبين فساد كلامه الاول ويظهر به تناقضه (والمقصود هنا التنبيه) على توحيد هؤلاء الفلاسفة وهؤلاء اصحابهم في لفظ الواجب ما أصاب المعتزلة في لفظ القديم فقالوا الواجب لا يكون الا الواحد فلا يكون له صفة ثبوتية كما قال أولئك لا يكون القديم الا واحدا فلا يكون له صفة ثبوتية وبهذا وغيره ظهر الزلل في كلام متأخري المتكلمين الذين خلطوا الكلام بالفلسفة كما ظهر أيضا الغلط في كلام من خلط التصوف بالفلسفة كصاحب مشكاة الانوار والكتب المضمون بها على غير أهلها وغير ذلك مما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضوع حتى ان هؤلاء المتأخرين لم يهتموا الى تقرير متقدمهم لدليل التوحيد وهو دليل التمايز واستشككوه وأولئك ظنوا أن هذا الدليل هو الدليل المذكور في القرآن في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا وليس الامر بذلك بل أولئك قصروا في معرفة ما في القرآن وهؤلاء قصروا في معرفة أولئك المفسرين كما قصروا في معرفة ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وعدلوا الى ما أورثهم الشك والخيرة والضلال وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع لكن نبه عليه هنا وذلك أن دليل التمايز المشهور عند المتكلمين انه لو كان للعالم صانعان أراد أحدهما أمرا

(٩ - منهاج ثاني) بالوحى سمع أهل السموات كبر السلسلة على الصفا وقوله ان الله يحدث من أمره ما شاء وان مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة وقوله في حديث التبعلي فيقولون هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فاذا جاء ربنا عرفناه فيأتهم الله في صورته



التي يعرفون وقوله الله أشد فرحاً بتوبة عبده من رجل أضل راحلته بأرض دؤوبة مهلكة عليها طاعامه وشرابه فطلبها فلم يجد ها فنام تحت شجرة ينتظر الموت فلما استيقظ اذا هو بدايته (٦٦) عليها طاعامه وشرابه فأنه أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا راحلته

وهذا الحديث مستفيض عن  
النبي صلى الله عليه وسلم في  
الصحيحين من غير وجه من حديث  
ابن مسعود وأبي هريرة وقوله  
يفضلك الله إلى رجلين يقتل  
أحدهما صاحبه كلاهما يدخل  
الجنة وفي حديث آخر من يدخل  
الجنة قال يفضلك الله منه وقوله  
ما منكم أحد إلا سيكلمه ربه ليس  
بينه وبينه حاجب ولا ترجمان وفي  
حديث قسمت الصلاة بيني وبين  
عبدى نصفين فإذا قال العبد الحمد  
للرب العالمين قال الله جدي عبدى  
فإذا قال مالك يوم الدين قال مجدي  
عبدى وقوله صلى الله عليه وسلم  
يقول الله تعالى من تقرب إلى شبر  
تقرب إليه ذراعا ومن تقرب إلى  
ذراعا تقرب إليه باعا وقوله صلى  
الله عليه وسلم ينزل الله تعالى إلى  
السماء الدنيا شطر الليل أو ثلث  
الليل الآخر فيقول من يدعوني  
فاستجب له من بسألى فأعطيه من  
يسئف فغفر له وقوله صلى الله  
عليه وسلم في حديث الانسارى  
الذى أضاف رجلا وأثره على نفسه  
وأهله فلما أصبح غدا على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال لقد ضحك  
الله الليلة وأعجب من فعالكموا أنزل  
الله تبارك وتعالى ويؤثرون على  
أنفسهم ولو كان بهم خصاصة  
وهذه الأحاديث كلها في الصحيحين  
وفي السنن من حديث على عن  
النبي صلى الله عليه وسلم حديث  
الركوع على الدابة قال فقلت

وأراد الآخر خلافه مثل أن يريد أحدهما طلوع الشمس من مشرقها ويريد الآخر اطلاعهما من مغربها ومن جهة أخرى امتنع أن يحصل مرادهما لأن ذلك جمع بين الضدين فيلزم أن لا يحصل مراد واحد منهما فلا يكون واحد منهما بما فيكون الذي حصل مراده هو الرب دون الآخر وقد يقرر ذلك بأب يقال إذا أراد أن لا يتخلو المحل عنهما مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم ويريد الآخر تسكينه امتنع حصول مرادهما وامتنع عدم مرادهما جميعا لأن الجسم لا يتخلو عن الحركة والسكون فتعين أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر فيكون هو الرب وعلى هذا سؤال مشهور وهو أنه يجوز أن تتفق الإرادات أن فلا يفضى إلى الاختلاف وقد أجاب كثير من المتأخرين عن ذلك بوجوه عارضهم فيها غيرهم كإسقاط موضوعه ولم يهتد هؤلاء إلى تقرير القدماء كالاشعري والقاضي أبي بكر وأبي الحسين البصري والقاضي أبي يعلى وغيرهم فإن هؤلاء علموا أن وجوب اتفاقهما في الإرادة يستلزم عجز كل منهما كما أن غناهما يستلزم عجز كل منهما ففهم من أعرض عن ذكر هذا التقدير لأن مقصوده أن يبين أن فرض اثنين يقتضي عجز كل منهما فإذا قيل إن أحدهما لا يمكنه مخالفة الآخر كان ذلك أظهر في عجزه ومنهم من بين ذلك كما بينوا أيضا امتناع استقلال كل منهما وذلك أنه يقال إذا فرض ربان فإما أن يكون كل منهما قادرا بنفسه أو لا يكون قادرا إلا بالآخر فإن لم يكن قادرا إلا بالآخر كان هذا امتناعا لذاته مقتضيا للدور في العلل والفاعلين فإنه يستلزم أن يكون كل منهما جعل الآخر با لأن الرب لا بد أن يكون قادرا فيكون هذا جعل هذا قادرا فاعلاربا وكذلك الآخر وهذا امتنع في الربين الواجبين بأنفسهما القديمين لأن هنا لا يكون ربا فاعلا حتى يجعله الآخر كذلك وكذلك الآخر فهو بمنزلة أن يقال لا يكون هذا موجودا حتى يجعله الآخر موجودا وهذا امتنع بالضرورة كما تقدم فيما قبل بالإشارة إلى ذلك وهو أن الدور القبل ممنوع لذاته باتفاق العقلاء كالدور في الفاعلين والعلل فيمتنع أن يكون كل من السبعين علة للآخر وفاعله أو جزءا من العلة والفاعل فإذا كان كل منهما لا يكون قادرا أو فاعلا إلا بالآخر لزم أن يكون كل منهما علة فاعلة أو علة لتمام ما به يصير الآخر قادرا فاعلا وذلك امتنع بالضرورة واتفاق العقلاء فلزم أن الرب لا بد أن يكون قادرا بنفسه وإذا كان قادرا بنفسه فإن أمكنه إرادة غير مراد الآخر ممكن اختلافهما وإن لم يمكنه إلا ما يريد الآخر لزم لهجز فإذا فرض أن هذا لا يمكنه أن يريد غيره فعلى الأمر يريد الآخر ويفعل لزم عجز كل منهما بل هذا أيضا امتنع لنفسه كما أنه إذا كان هذا لا يقدر حتى يقدر هذا كان ذلك امتناعا لذاته فإذا كان هذا لا يكون ممكنا إلا بتكثير الآخر فهو بمنزلة أن يقال لا يكون قادرا إلا باقدا والآخر وأيضا فإنه في هذا التقدير يكون المانع لكل منهما من الانفرد هو الآخر فيكون كل منهما مانعا ممنوعا وهذا لا يكون مانعا إلا إذا كان قادرا على المنع ومن كان قادرا على منع غيره من الفعل فقد رتبته على أن يكون فاعلا أولى فصار كل منهما لا يكون فاعلا حتى يكون قادرا على الفعل فإذا كان قادرا على الفعل امتنع أن يكون ممنوعا منه فامتنع كون كل واحد منهما مانعا ممنوعا وذلك لازم لوجوب اتفاقهما على الفعل فعلم امتناع وجوب اتفاقهما على الفعل وثبت إمكان اختلافهما في فرض لزوم اتفاقهما كان ذلك امتناعا لذاته وإنما يكون هذا في المخلوقين لأن القدرة لهما مستفادة من غيرهما فإذا قل لا يقدر هذا حتى يقدر

يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَيْ شَيْءٍ تَضَعُكَ قَالَ رَبُّكَ يَضَعُكَ إِلَى عَبْدِهِ إِذَا قَالَ رَبُّكَ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ هَذَا قَالَ عَلِمَ عَبْدِي أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ غَيْرِي وَفِي حَدِيثِ أَبِي رَزِينٍ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ضَعُوكُمْ بِسَامِنَ قَنُوطٍ عِبَادَهُ وَقُرْبٍ غَيْرِهِ يَنْظُرُ

اليكم اذلين قنطين فيظل يصحك بعلم أن فرجكم قريب فقال له أبو رزين أو يصحك الرب قال نعم فقال لن نعدم من رب يصحك خيرا وفي الصحيحين وغيرهما في حديث النجلى الطويل المشهور الذي روى عن (٦٧) النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة

فهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وفي مسلم من حديث جابر ورؤاه أحمد من حديث ابن مسعود وغيره قال في حديث أبي هريرة قال أولست قد أعطيت العهود والمواثيق أن لا تسأل غير الذي أعطيت فيقول يا رب لا تجعلني أشقى خلقك فيصحك الله تبارك وتعالى منه ثم يأذن له في دخول الجنة وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيقول الله يا ابن آدم أترضى أن أعطيك الدنيا وما فيها معها فيقول أي رب أنت شهزئي وأنت رب العالمين فصحك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لم ضحكك يا رسول الله فقال من ضحكك يا رسول الله فقال من ضحك رب العالمين حين قال أنت شهزئي وأنت رب العالمين فيقول اني لا أستشهزئ بك ولكني على ما أشاء قادر وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصحك الله الى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة قال يقتل هذا في الجنة ثم يتوب الله على الآخر فيهديه الى الاسلام ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد وفي الصحيح أيضا عنه صلى الله عليه وسلم قال عجب الله من قوم بقادون الى الجنة بالسلاسل وفي حديث معروف لا يتوضأ أحدكم ثم فيحس وضوءه ويسبغه ثم أتى المسجد لا يريد الا الصلاة فيه الا تبشش الله له كما

هذا كان يمكن أن يكون ثالث يجعلهما قادرين ومن هنا أمكن المخلوق أن يعاون المخلوق وامتنعت المعاونة على الخالقين لان المخلوقين المتعاونين لكل منهما قدرة من غير الاخر اعانه بها وجعله بها قادرا لان كلاهما كان قبل اعانه الاخر له قدرة وعند اجتماعهما زادت قوة كل منهما بقوة الاخر بمنزلة اليدين اللتين ضمت احدهما الى الاخرى فان كلاهما كان له قوة وبالا اجتماع زادت قوتهم لان هذا زاد ذلك بقوته وذلك زاد هذا بقوته فصارت كل منهما معطيا للآخر واخذت منه فزادت القوة بالاجتماع وهذا امتنع في الخالقين فان قدرة الخالق القديم الواجب بنفسه من لوازم ذاته لا يجوز أن تكون مستفادة من غيره لان كلا منهما ان كان قادرا عند الانفراد أمكنه أن يفعل عند الانفراد ما يقدر عليه ولم يشترط في فعله معاونة الاخر وحينئذ فيمكن أحدهما أن يفعل ما يريد الاخر أو ما يريد خلافه وان لم يكن قادرا عند الانفراد امتنع أن يحصل عند الاجتماع لهما قوة لما في ذلك من الدور لان هذا لا يقدر حتى يقدر ذلك ولا يقدر ذلك حتى يقدر هذا وليس هنا ثالث غيرهما يجعلهما قادرين فلا يقدر أحدهما ولا يقدر الاخر والخالقان اللذان لا قدرة لهما عند الانفراد لا يحصل لهما قدرة عند الاجتماع الا من غيرهما والخالقان لا يمكن أن يكون لهما ثالث يعطيهم قدرة فلا بد أن يكونا قادرين عند الانفراد فاد اقبل بقدر على ما لا يخالفه الاخر فيه كان كل منهما مانعا للآخر من مقدوره فلا يكون واحد منهما قادرا وأيضا فان منع هذا المالك لا يكون الا بقدرته ومنع ذلك لهذا لا يكون الا بقدرته فيلزم أن يكون كل منهما قادرا حال التمازج وهو حال المخالفة فيكونان قادرين عند الاتفاق وعند الاختلاف وأيضا فلا يكون هذا النوعا حتى يمنعه الاخر وبالعكس فلا يكون أحدهما ممنوعا لاجتماع الاخر وأيضا فيكون هذا مانعا لذلك وذلك مانعا لهذا فيكون كل منهما مانعا ممنوعا وهذا جامع بين النقيضين (وهذه الوجوه وغيرها) تبين امتناع ربين كل منهما معاونة للآخر أو كل منهما مانع للآخر فلم يبق الا أن يكون كل منهما قادرا مستقلا وحينئذ فيمكن اختلافهما واذا اختلفا لزم أن لا يفعل واحد منهما شيئا ولزم عجزهما ولزم كون كل واحد منهما مانعا ممنوعا فبين امتناع ربين سواء فرضنا متفقين أو مختلفين وأما اذا فرضنا مستقلين وفرض كل منهما مستقلا لمخلق العالم فهذا أظهر امتناعا لان استقلال أحدهما يمنع أن يكون له فيه شريك فكيف اذا كان الاخر مستقلا به فتقدر استقلال كل منهما يقتضي أن يكون كل منهما فاعله كله وأن لا يكون واحد منهما فاعل منه شيئا فيلزم اجتماع النقيضين مرتين ولهذا امتنع أن يكون مؤثرا تاما مستقلا يجتمعان على أثر واحد فان مثال ذلك أن نقول هذا خاطئ الثوب وحده وهذا خاطئ ذلك الثوب بعينه وحده وأن نقول هذا أكل جميع الطعام ونقول هذا أكل جميع ذلك الطعام بعينه (وهذا) كله مما يعرف امتناعه ببديهة العقل بعد تصوره ولكن بعض الناس لا يتصور هذا تصوراجيدا بل يسبق الى ذهنه المشترك كان من الناس في فعل من الافعال والمشتراك لا يفعل أحدهما جميع ذلك الفعل ولا كانت قدرته حاصلة بالاشتراك بل بالاشتراك زادت قدرته وكان لكل منهما حال الانفراد أن يفعل شيئا من الاشياء ويريد خلاف ما يريد الاخر واذا أراد خلافه فان تقاومت قدرتهما تماعنا فلم يفعل شيئا وان قوى أحدهما ففعل الاخر وان لم يكن لاحدهما قدرة حال الانفراد لم

يتبشش أهل الغائب بطلته وفي الصحيح عنه أيضا صلى الله عليه وسلم أنه قال الدنيا حلوة خضرة وان الله مستخلفكم فيها فانظر كيف تعملون وفي لفظ مستخلفكم فيها ينظر كيف تعملون فاتقوا الدنيا واتقوا النساء وفي الصحيح أيضا عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ان

الله لا ينظر الى صوركم وأموالكم ولكن ينظر الى قلوبكم وأعمالكم وفي الصحيحين عن أبي واقد الليثي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قاعدا في أصحابه اذ جاء ثلاثة نفر فأما رجل (٦٨) فوجد فرجة في الحلقة فجلس وأما رجل فجلس يعني خلفهم وأما

رجل فانطلق فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم عن هؤلاء المفسر أما الرجل الذي جلس في الحلقة فوجد فرجة في الحلقة فجلس خلف الله وأما الرجل الذي جلس خلف الحلقة فاستحيما فاستحيما الله منه وأما الرجل الذي انطلق فأعرض فأعرض الله عنه وعن سلمان الفارسي موقوفا ومر فوعا قال ان الله يستحي أن يبسط العبد يديه اليه يسأله فيهم ما خير أفيردهما صفرا خائبين وفي الصحيح عنه فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى لا يزال عبدي يتقرب الي بالنوافل حتى أحبه فاذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها فبي يسمع وبصره ويبطش ويمشي وأني سألني لا أعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه وفي الصحيح عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه فقالت عائشة أنا لنكره الموت قال ليس ذلك ولكن المؤمن اذا حضره الموت بشر برضوان الله وكرامته واذا بشر بذلك أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه وان الكافر اذا حضره الموت بشر بعذاب الله وسخطه فكره لقاء الله وكره الله لقاءه وفي الصحيحين

يحصل له حال الاجتماع الامن غيرهما مع أن هذا لا يعرف له وجود بل المعروف أن يكون لكل منهما حال الانفراد قدرة فتكمل عند الاجتماع وأيضا فالمشتركان حال الفعل في المفعول لا بد أن يتميز فعل كل منهما عن الآخر لا يكون الشيء الواحد بعينه مشتركا فيه بحيث يكون هذا فعله والآخر فعله فان هذا امتنع كانه قدم فلو كان ربان لكان مخلوق كل منهما مائة يراع خلق الآخر كما قال تعالى اذ ذهب كل اله بما خلق ولعل بعضهم على بعض فذ كرسبحانه وجوب امتياز المفعولين وجوب قهر أحدهما للآخر كما تقدم تقريره وكلاهما امتنع فهذه الطرق وأمثالها ما تبين بها أئمة النظر وتوحيد الربوبية وهي طرق صحيحة عقلية لم يمتد هؤلاء المتأخرون الى معرفة توجيهها وتقريرها ثم ان أولئك المتقدمين من المتكلمين ظنوا أنها طرقت القرآن وليس الامر كذلك بل القرآن قرر فيه توحيد الالهية المتضمن توحيد الربوبية وقرره اكمل من ذلك واعتبر بذلك بقوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذ ذهب كل اله بما خلق ولعل بعضهم على بعض فهذه الآية ذكروا فيها برهانين يقينيين على امتناع أن يكون مع الله اله آخر بقوله اذ ذهب كل اله بما خلق ولعل بعضهم على بعض وقد عرف أنه لم يذهب كل اله بما خلق ولا علب بعضهم على بعض وترك هذا لعلم المخاطبين به فكان ذكره تطويا بلا فائدة \* وهذه طريقة القرآن وطريقة الكلام الفصيح البليغ بل طريقة عامة الناس في الخطاب يذكروا المقدمة التي تحتاج الى بيان ويتركون ما لا يحتاج الى بيان مثل أن يقال لم قلتم ان كل مسكر حرام فيقال لانه صرح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وقد علم أن قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حجة يجب اتباعها ولا يحتاج أن يذكر هذا ومثل هذا قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا أي وما فسدنا فليس فيهما اله الا الله وهذا بين لا يحتاج الى أن يبين بالخطاب فان المقصود من الخطاب البيان وبيان الدين قد يكون من نوع البين وبيان الدليل قد يكون محتاجا الى مقدمة وقد يكون محتاجا الى مقدمتين والى ثلاث وأكثر فيذكر المستدل ما يحتاج الى بيان وأما ما يقوله المنطقيون من أن كل دليل نظري فلا بد فيه من مقدمتين لا يحتاج الى أكثر ولا يجزئ قل واذا اكتفي بواحدة قالوا حذفت الاخرى ويسمونه قياس الضمير وان ذكرنا ثلثا أو أربعافا الواحدة هي قياسات لا قياس واحد فهذا مجرد وضع ودعوى لا يستند الى أصل عقلي ولا عادة عامة وقد بسطنا الكلام في هذا في موضع الكلام على المنطق وغيره والله أعلم فقال سبحانه اذ ذهب كل اله بما خلق ولعل بعضهم على بعض وهذا اللازم منتف فان في الملزوم وهو ثبوت اله مع الله وبيان التلازم أنه اذا كان معه اله امتنع أن يكون مستقلا بخلق العالم مع أن الله تعالى مستقل بخلق العالم كما تقدم وان فساد هذا معلوم بالضرورة لكل عاقل وان هذا جاع بين النقيضين وامتنع ايضا أن يكون مشاركا لآخر معارنا له لان ذلك يستلزم محجز كل منهما والعاجز لا يفعل شيئا فلا يكون ربا ولا اله الا ان أحدهما اذ لم يكن قادرا الا باعانة الآخر لم يحجزه حال الانفراد وامتنع أن يكون قادرا حال الاجتماع لانه ذلك دور قبلي فان هذا لا يكون قادرا حتى يجعله الآخر قادرا أو حتى يعينه الآخر وذلك لا يجعله قادرا ولا يعينه حتى يكون هو قادرا وهو لا يكون قادرا حتى يجعله ذلك أو يعينه فامتنع اذا كان كل منهما محتاجا الى اعانة الآخر في الفعل أن يكون أحدهما قادرا فامتنع أن يكون لكل واحد منهما

عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الانصار لا يجهم المؤمن ولا يبغضهم الا منافق من أحبهم أحبه الله حال ومن أبغضهم أبغضه الله وفي الصحيحين عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى يقول لا هل الجنة يا أهل

الجنة فيقولون ليسك وسعدك فيقول هل رضيتم فيقولون وما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا ما لم نعط أحدا من خلقك فيقول عز وجل أنا  
أعطيكم أفضل من ذلك قالوا يا رب وأي شيء أفضل من ذلك قال (٦٩) أحل عليكم رضوانى فلا أسخط عليكم بعده أبدا

وفي الصحيحين عن أنس قال أنزل  
عائنا ثم كان من المنسوخ أبغوا  
قومنا أنافد لقينار بنارضى عننا  
وأرضانا وفي حديث عمرو بن مالك  
الرواسي قال أتيت النبي صلى الله  
عليه وسلم فقلت يا رسول الله ارض  
عنى فأعرض عنى ثلثا قال قلت  
يا رسول الله ان الرب ليس براضى  
فيرضى فأرض عنى فرضى عنى وفي  
الصحيحين عن ابن مسعود قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من حلف على عيمين صبر ليقطع بها  
مال امرئ مسلم وهو فيها فاجر لقي  
الله وهو عليه غضبان وفي الصحيح  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال اشتد غضب الله على  
قوم فعلموا برسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهو حينئذ يشير إلى رابعيته  
وقال اشتد غضب الله على رجل  
يقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في سبيل الله وفي صحيح مسلم عن  
حذيفة بن أسيد عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال إذا امر بالنطفة ثنتان  
وأربعون ليلة بعث الله ملكا  
فصورها وخلق الله سمعها وبصرها  
وجلسها ولحمها وعظامها ثم قال  
يا رب ذكرأ وأنسى فيقضى ربك  
ما شاء ويكتب الملك ثم يقول يا رب  
أجله فيقول ربك ما شاء ويكتب  
الملك فيقول يا رب رزقه فيقضى  
ربك ما شاء ويكتب الملك ثم يخرج  
الملك الصحيفة في يده فلا يزيد على  
أمر ولا ينقص وفي الصحيح عن  
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم

حال الانفراد وحال الاجتماع فعل فتعين أن يكون كل واحد منهما قادرا عند الانفراد فلا بد إذا  
فرض معه أنه أن يكون كل منهما قادرا عند انفراده وإذا كان كذلك ففعل أحدهما أن كان  
مستلزما لفعل الآخر كأن لا يفعل شيئا حتى يفعل الآخر فيه شيئا لزم أن لا يكون أحدهما قادرا  
على الانفراد وعاد احتياجهما في أصل الفعل إلى التعاون وذلك بمنتهى الضرورة فلا بد أن يكن  
أحدهما أن يفعل فعلا لا يشركه الآخر فيه وحينئذ فيكون مفعول هذا متميزا عن مفعول هذا  
ومفعول هذا متميزا عن مفعول هذا فيذهب كل الله بما خلق هذا بمخلوقاته وهذا بمخلوقاته فتبين  
أنه لو كان معه الله لذهب كل الله بمخلوقاته وهذا ليس بواقع فانه ليس في العالم شيء الا وهو مرتبط  
بغيره من أجزاء العالم كما تقدم التنبيه عليه ولهذا إذا فعل المتعاونان شيئا كان فعل كل منهما الذي  
يقوم به متميزا عن فعل الآخر وأما ما يحدث عنه في الخارج فلا يمكن أحدا أن يستقل بشيء  
منفصل عنه بل لا بد له فيه من معاون عنده من يقول ان فعل العبد ينقسم إلى مباشر وغير مباشر  
وأما من يقول ان فعله لا يخرج عن محل قدرته فليس له مفعول منفصل ثم إذا اختلط مفعول  
هذا بمفعول هذا كان كل منهما مقتصرا إلى الآخر حال الاجتماع ولكل منهما قدرة تختص به حال  
الانفراد وحال الاجتماع يمكنه أن يفعل بهما فعلا منفردا به عن الآخر ويمتاز به عن الآخر فلا بد  
أن يكون لكل منهما فعل يختص به متميز عن فعل الآخر فلا يتصور الهان حتى يكون مفعول هذا  
متميزا عن مفعول ذلك فيذهب كل الله بما خلق واللازم منتف فانتفى المزموم (وأما البرهان  
الثاني) وهو قوله ولعل بعضهم على بعض فانهما يمتنع أن يكونا متساويين في القدرة لانهما إذا كانا  
متساويين في القدرة كان مفعول كل منهما متميزا عن مفعول الآخر وهو باطل لانهما إذا كانا  
متساويين في القدرة لم يفعلا شيئا لحال الاتفاق ولا حال الاختلاف سواء كان الاتفاق لازما لهما  
أو كان الاختلاف هو اللازم أو جازا الاتفاق وجازا الاختلاف لانه إذا قدر أن الاتفاق لازم لهما  
فلان أحدهما لا يريد ولا يفعل حتى يريد الآخر ويفعل وليس تقدم أحدهما أولى من تقدم الآخر  
لتساويهما يلزم أن لا يفعل واحد منهما وإذا قدر أن ارادته هذا وفعله مقارن لارادة الآخر  
وفعله والتقدير بأنه لا يمكنه أن يريد ويفعل الامع الآخر فتكون ارادته وفعله مشروطة بارادة  
الآخر وفعله فيكون بدون ذلك عاجزا عن الارادة والفعل فيكون كل منهما عاجزا حال الانفراد  
و يمتنع مع ذلك أن يصيرا قادين حال الاجتماع كما تقدم وإذا كان الاختلاف لازما لهما  
امتنع مع تساويهما أن يفعلا شيئا لان هذا يمنع هذا وهذا يمنع هذا لتكافؤ القدرتين فلا يفعلان  
شيئا وأيضا فان امتناع أحدهما مشروط بمنع الآخر فلا يكون هذا ممنوعا حتى يمنع ذلك  
ولا يكون ذلك ممنوعا حتى يمنع هذا فيلزم أن يكون كل منهما مانعا ممنوعا وهذا ممنوع ولان زوال  
قدرة كل منهما حال التمانع انما هي بقدرة الآخر فإذا كانت قدرة هذا لا تزول حتى تزولها قدرة  
ذلك وقدرة ذلك لا تزول حتى تزولها قدرة هذا فلا تزول واحدة من القدرتين فيكونان قادين  
وكونهما قادين على الفعل مطبقين في حال كون كل منهما ممنوعا بالآخر عن الفعل عاجزا  
عنه فنع الآخر له محال لان ذلك كاه جمع بين النقيضين وأما إذا قدر إمكان اتفاقهما وإمكان  
اختلافهما فان تخصيص الاتفاق بدون الاختلاف وتخصيص الاختلاف بدون الاتفاق  
محتاج إلى من يرجع أحدهما على الآخر ولا مرجع الا هما وترجع أحدهما بدون الآخر محال

كان يقول في سجوده أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك  
وفي حديث آخر أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده وفي الصحيحين عن أنس في حديث الشفاعة عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال فاذا رأت ربى وقعت له ساجدا فبذل عني ما شاء الله أن يدعني ثم يقول يا محمد ارفع رأسك سل تعطه واشفع تشفع وذكركم مثل هذه ثلاث مرات وفي الصحيحين عن أبي هريرة (٧٠) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل

وترجع أحدهما مع الآخر هو اتفاق فيفتقر تخصيصه الى مرجح آخر فيلزم التسلسل في العلل وهو متمنع باتفاق العقلاء وأيضا فتوافقهما في نفسه متمنع واختلافهما في نفسه متمنع سواء قدر لازما ولم يقدر لانهما اذا اتفقا لم يمكن أحدهما حال الاتفاق أن يفعل الا بفعل الآخر فيكون كل منهما عند الاتفاق عاجزا عن فعل شيء مستقل به وإذا كان كل منهما عند الاتفاق عاجزا عن فعل شيء مستقل به كان عاجزا عند الانفراد ومن كان عاجزا عند الانفراد عن كل شيء كان عاجزا أيضا عند الاجتماع والناس المشاركون كل منهم لا بد أن يفرد عن الآخر بفعل حال الاشتراك فان الحركة التي يفعلها أحدهما يستقل بها دون الآخر حال غمكه حال الانفراد أن يؤثر أثر دون الآخر فيمتنع اتفاق اثنين كل منهما عاجز عند الانفراد في مخلوق أو خالق سواء كان الاتفاق لازما وممكنا وان قدر في المخلوقين أنهما لا يكونان قادرين الا عند الاجتماع فذلك لان هناك فالناغيرهما يجعل لهما قوة عند الاجتماع وهما متمنع أن يكون للخالق القديم الواجب بنفسه فوقه من يجعله قادرا فيمتنع أن يكون فوقهما من يجعل لهما قوة عند الاجتماع دون الانفراد وان كل ماسواهما مخلوق فيمتنع أن يجعل الخالق قادرا وأما امتناع اختلافهما وان لم يكن لازما فهو أظهر فانه عند الاختلاف يحصل التمايز وهذه المعاني كيفما عبرت عنها تجدها معاني هيجة متمنع وجود اثنين متفقين أو مختلفين إلا أن يكون كل منهما قادرا عند انفراده وإذا كان كل منهما قادرا عند انفراده وكان كل منهما مفعول ومفعول يختص به منفردا عن الآخر فلا يكونان متفقين في كل فعل وكل مفعول ولا يمكن أن يتفق في شيء واحد أصلا لان ذلك الفعل الحادث لا يكون ما يقوم بأحدهما نفس ما يقوم بالآخر فان هذا متمنع لذاته والمخلوق المنفصل لا يكون نفس أثر هذا فيه هو نفس أثر الآخر فيه بل لا بد من أثرين فان كان أحدهما شرفا في الآخر كان كل منهما مفتقرا الى الآخر فلا يكون قادرا عند الانفراد وان لم يكن كذلك كان مفعول هذا ليس هو مفعول الآخر ولا ملازما فلا يكون هناك اتفاق في مفعول واحد أصلا وهذا من جنس ما تقدم من ذهب كل اله بما خلق لكن الذي يختص به هذا أن الشئين الذين يشترط في كل واحد منهما أن يكون مع الآخر لا بد أن يكون لهما ثالث غيرهما كافي الاجبرين لمعلم واحد والمقتنين الراجعين الى النصوص والمنشاورين الراجعين الى أمر يوجب اجتماعهما فلا بد أن يكون بين المتشاركين ثالث يجمعهما وأما الخالقان فلا شيء فوقهما ولو قيل انهما يفعلان ما هو المصلحة أو غير ذلك فكل هذه المحدثات تابعة لهما وعنهما ولا يكون شيء الا بهما وقدرتهما (١) بخلاف المخلوق الذي يحدث أمورا بدونه فيعاونه على ما هو المصلحة وإذا قبل العلماء ما سميكون فالعلم بالحادث تابع للمعلوم الحادث والحادث والارادة تابع لهما وأما الخالقان فانه لا بد أن تكون ارادة كل منهما من لوازم نفسه أو تكون نفسه مستقلة بارادته وحينئذ لا تكون ارادته موقوفة على شرط ارادة غيره فانها اذا توقفت على ذلك لم يكن مستقلا بالارادة ولا كانت من لوازم نفسه لانه اذا كان هذا لا يريد بفعل الامع

(١) قوله بخلاف المخلوق الذي يحدث الى قوله وأما الخالقان هذه العبارة هكذا بالاصل ولا تخلو من تحريف وسقط خبرها من أصل صحيح اه مصححه

وملائكة بالنهار ويحجعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يرجع اليه الذين باؤا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي قالوا تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون وفي الصحيحين أيضا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله ملائكة فضلا عن كتاب الناس ساجدين في الارض فاذا وجدوا قومًا يذكرون الله تنادوا هلموا الى حاجتكم قال فيجيئون حتى يخفون بهم الى السماء الدنيا قال فيقول الله عز وجل أي شيء تركتم عبادي يستمعون قال فيقولون تركناهم يستمعونك ويسجدونك ويعبدونك قال فيقول هل رأوني فيقولون لا قال فيقول كيف لورأوني قال فيقولون لورأوا لكافوا أشد تعجيذا وأشد كرا قال فيقول فأى شيء يطلبون قال يطلبون الجنة قال فيقول وهل رأوها فيقولون لا قال فيقول كيف لورأوها قال فيقولون لورأوها كانوا أشد عليها حرصا وأشد لها طلبا قال فيقول من أي شيء يتعبدون قال فيقولون يتعبدون من النار قال فيقول وهل رأوها قال فيقولون لا قال فيقول فكيف لورأوها قال فيقولون لو رأوها كانوا أشد منها تعودا وأشد منها هربا قال فيقول اني أشهدكم اني قد غفرت لهم قال فيقولون ان فيهم فلانا الخطاء لم يردهم اغما جاء في حاجة قال فيقول هم القوم لا يشق

بهم جلسهم وفي الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله اذا أحب عبدا نادى جبريل اني ارادة قد أحبت فلانا فاحبه قال فيحبه جبريل ثم ينادي في السماء ان الله يحب فلانا فاحبوه فيحبه أهل السماء ثم يوضع له القبول في الارض

وقال في الغرض مثل ذلك وفي الصحيحين عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حين يذكرني فان ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وان ذكرني في ملاذكرته في (٧١) ملاخيرهم وان اقترب الي شبرا اقتربت

اليه ذراعا وان اقترب الي ذراعا اقتربت اليه باعا وان اتاني عشي أتته هرولة وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة وأبي سعيد أنهم ما هم را على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما جلس قوم يوم يذكرون الله الا حفت بهم الملائكة وغشيتهم الرحمة وذكروا الله فبين عنده وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا أصاب ذنبا فأتى الله أنى قد أصبت ذنبا فأغفره لي فقال ربه علم عبدى أن له يا يغفر الذنب ويأخذ به قد غفرت لعبدى ثم مكث ما شاء الله ثم أذنب ذنبا آخر فقال أى رب انى قد أذنبت ذنبا فأغفره لي فقال ربه علم عبدى أن له يا يغفر الذنب ويأخذ بالذنوب قد غفرت لعبدى فليفعل ما يشاء وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقبض الله الارض ويطوى السماء يمينه ثم يقول أنا الملك أين ملوك الارض وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما منكم أحد الا سيكاهه ربه ليس بينه وبينه حجاب ولا برهان فينظر أين منه فلا يرى الا شيئا قدّمه وينظر أشأم منه فلا يرى الا شيئا قدّمه وينظر أمامه فتستقبله النار في استئاع منكم أن يتقى النار ولو بشق تمرة فليفعل فان لم يجد فبكاه طيبة وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الرؤية

ارادة الآخر وفعله كانت ارادة كل منهما وفعله جزءا من مقتضى لكون الآخر مبدافاعلا وهذا دور في جزء العلة والدور في جزء المقتضى متمنع كالدور في نفس المقتضى وانما يجوز في المتضايقين كالابوة والبنوة وكل متلازمين لان مقتضى التام لهما غيرهما فلو كانت الارادتان والفعلان متلازمين لكان مقتضى التام لهما غير هذا وغيره اذ لا شئ متمنع اذ لا شئ فوقهما يجعلهما كذلك فيلزم أن لا يكون كل واحد منهما مبدافاعلا وهذه كلها أمور معقولة محققة مبرهنة كلما تصورهما المتصور تصورهما معهما وهى مبسطة في غير هذا الموضع فتعين أنه لو قدر الهان وكانا متكافئين في القدرة لم يفعلا شيئا ل حال الاتفاق ولا حال الاختلاف فلا بد حينئذ اذا قدر الهان أن يكون أحدهما أقدر من الآخر والا قدر عال على من دونه في القدرة بالضرورة فلو كان ثم آلهة لوجب علو بعضهم على بعض ولم يكن المستقل بالفعل الا العالى وحده فان الشان المقهور ان كان محتاجا في فعله الى اعانة الاول كان عاجزا بدون الاعانة وكانت قدرته من غيره وما كان هكذا لم يكن الهان بنفسه والله تعالى لم يجعل الهان مخلوقاته فامتنع أن يكون المقهور الهان وان كان المقهور مستقلا بفعل بدون الاعانة من العالى لم يكن للعالى اذ ان يمنعه مما هو مستقل به فيكون العالى عاجزا عن منع المقهور فلا يكون عاليا وقد فرض أنه عال هذا خلف وهذا جاع بين النقيضين فتبين أنه مع علو بعضهم على بعض لا يكون المألوف الهان وجه بل يمتنع أن يكون الهان مع اعانة الآخر له ويمتنع أن يكون الهان منفردا غنيا عن الآخر اذ الغنى عن غيره لا يقدر أن يعلو غيره عليه ومتى قدر عليه كان فقيرا اليه محتاجا الى امتناعه من علوه عليه وانكفاهه عن ذلك العلو ومن غلبه غيره لا يكون عزيزا منيعا يدفع عن نفسه فكيف يدفع عن غيره والعرب تقول عزيز يعز بالفتح اذا قوى وصلب وعز يعز بالكسر اذا امتنع وعز يعز بالضم اذا غلب فاذا قويت الحركة قوى المعنى والضم أقوى من الكسر والكسر أقوى من الفتح فاذا كان مغلوبا لم يكن منيعا واذا لم يكن منيعا لم يكن قويا بطريق الاولى ومن لا يكون قويا لم يكن ربا فاعلا فتبين أدل لو كان معه الهان لعل بعضهم على بعض كما تبين أنه كان يذهب الى بما خلق وهذا بعض تقرير البرهانيين الذين في القرآن ومما يوضح ذلك أنه لا يتحد في الوجود شئ يكون متكافئين ان لم يكن فوقهما ثالث يرجعان اليه فاذا قدر ملكان متكافئان في الملك لم يرجع أحدهما الى الآخر ولا ثالث لهما يرجعان اليه كان ذلك متمنعا بل اذا قدر صانعان لغدر واحد متكافئان في العمل لا يرجع أحدهما الى الآخر ولا فوقهما ثالث يرجعان اليه لم يكن ذلك وكذلك البائسان لدار واحدة وكذلك الغارسان لشجرة واحدة وكذلك كل أمرين لما مور واحد كالطيبين والمفتيين وكذلك الخياطان لشوب واحد فلا يتصور في جميع هذه المشاركات اتفاق اثنين الا أن يكون أحدهما فوق الآخر أو يكون لهما ثالث فوقهما وذلك لان فعل كل واحد منهما اذا كان مشروطا بفعل الآخر لم يرد هذا ولم يأمر ولم يفعل حتى يريده هذا ويأمر ويفعل والآخر كذلك فلا يريدها واحد منهما ولا يأمر ولا يفعل فلا يفعل شيئا فاشترك اثنين متكافئين ليس فوقهما ثالث متمنع واذا اشترك شريكان شركة عنان كان ما يفعلانه من الافعال راجعا الى الشارع الذى فوقهما أو راجعا الى قول أهل الخبرة بالتجارة التى اشتركا فيها فليعلم أن يدير ذلك فان تنازعافصل بينهما الشارع أو أهل الخبرة الذين عليهم أن يرجع اليهم وعلى ذلك تشاركا وتشارطا وأما ان لم يرجعوا الى ثالث أو لم يكن

قال فيه فليق العبد فيقول أى فل ألم اكرمك وأسودك وأزوجهك وأسخر لك الخيل والابل وأذكرك ترأس وربع فيقول بلى يارب قال فيقول أفظنت أنك ملاقى فيقول لا فيقول انى أنساك كما نسيتنى ثم يلقى الثانى فيقول أى فل فذكر مثل ما قال الاول ويلقى الثالث



فيقول آمنت بك وبكاتبك وبرسولك وصليت وصمت وتصدقت وبثني بخير ما استطاع قال فيقول فهنا اذن قال ثم يقال الان بعث شاهدنا عليك فيفكر في نفسه من الذي يشهد عليه (٧٣) فيختم على فيه ويقال لخذله انطق فتتطق لخذله ولجه وعظامه تعلمه

أحدهما تابعا للآخر فمتنع اشتراكهما لكن قد يرجع هذا الى هذا تارة وهذا الى هذا تارة كالتعارضين وحينئذ فكل واحد منهما حال رجوع الآخر اليه هو الاصل والآخر فرع له ولهذا وجب نصب الامارة في اقصر مدة وأقل اجتماع كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل لثلاثة أن يكونوا في سفر حتى يؤمروا أحدهم رواه الامام أحمد فان الرأس ضروري في الاجتماع فلا بد للناس من رأس واذ لم يكن لهم رأس امتنع الاجتماع فاذا كان لهما رأس متكافئان يشتركان في رئاسة جماعة بطل الاجتماع وهذا مما هو مستقر في فطر الناس كلهم فاذا كان ولاية الامر اثنين فلا بد أن يتناوبا في الامر بحيث يطيع هذا لهذا تارة وهذا لهذا تارة كما يوجد في أعوان الملوك ووزرائهم اذ ابدأ هذا بأمر أعانه الآخر عليه فان لم يتفقار جمع الامر الى من فوقهما والا فلا أمر الواحد لا يصدر عن اثنين معا إلا أن يكونا تابعين فيه لثالث فالتنازع حاصل بين الاصلين المتكافئين سواء اتفقا فيهما أو اختلفا فيهما ولكن التنازع مع الاختلاف أظهر وكذلك هما متنازعان مع الاتفاق فان أحدهما لا يمكن أن يفعل حتى يفعل الآخر وليس لهما ثالث يحررهما الى الفعل وليس تقدم أحدهما أولى من تقدم الآخر ووقوع الفعل منهما مع كون فعل كل منهما لا بد له من قدرة وهو لا يقدر الا بالآخر فمتنع فان هذا لا يقدر حتى يعينه الآخر وهذا لا يقدر حتى يعينه الآخر فتكون اعانة كل منهما سابقة مسبقة اذ كان لا اعانة لهذا لا يقدرته ولا قدرته الا باعانة ذلك ولا اعانة لذلك لا يقدرته ولا قدرته الا باعانة هذا فتكون اعانة هذا موقوفة على قدرته الموقوفة على اعانة ذلك الموقوفة على قدرته هذا فيكون الشيء قبل قبل نفسه وعله علة علة نفسه فتبين امتناع اجتماع بين متوافقين أو متخالفين وأنه اذا فرض مع الله الازم أن يذهب كل اله بما خلق وأن يعلو بعضهم على بعض وأحد البرهانين ليس مبنيا على الآخر بل كل منهما مستقل وكل منهما لازم على تقدير اله الآخر ليس الازم أحدهما فانه لما امتنع الاشتراك في فعل واحد ومفعول واحد على سبيل الاستقلال وعلى سبيل التعاون لزم أن يذهب كل اله بما خلق ولما امتنع اجتماع بين متكافئين لزم علو بعضهم على بعض وكل منهما منتف لان المخالقات مرتبطة بعضها ببعض ولان المفهوم ليست قدرته من نفسه بل من غيره فيكون مربوبا بالاربا والمشركون كانوا يقررون بهذا التوحيد الذي نفى خالقين لم يكن مشركو العرب تتنازع فيه ولهذا قال الله لهم أفن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون فكانوا يعترفون أن آلهتهم لا تخلق ولهذا ذكر الله تعالى هذا التقرير بعد قوله قل لمن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله قل أفلا تتقون قل من يبدى ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل فأني تستعرون بل أنيناهم بالحق وانهم لكاذبون ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذ ذهب كل اله بما خلق ولعل بعضهم على بعض سبحانه الله عما يصفون عالم الغيب والشهادة فتعالى عما يشركون ولم يكن اشراكهم أنهم جعلوا لهم خالقين بل أن جعلوا لهم وسائط في العبادة فاتخذوهم شفعاء وقالوا انما نعبدهم ليقربونا الى الله زلفى كما قال تعالى ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الارض سبحانه وتعالى عما يشركون فالذين أثبتوا فاعلا مستقلا غير الله

ما كان ذلك له مذر من نفسه وذلك المناق وذ كر الحديث وفي صحيح مسلم عن أنس قال كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك قال هل تدرون مم أضحك قال قلنا الله ورسوله أعلم قال من مخاطبة العبد ربه يقول يارب ألم تجرني من الظلم قل يقول بلى قال فيقول فاني لأجيز على نفسي الاشهاد امني قال فيقول كفى بنفسك عليك شهيدا وبالكرام الكتابين شهدا قال فيختم على فيه ويقال لا ركانه انطق فتتطق بأعماله قال ثم يخدلى بينه وبين الكلام فار فيقول بعدا لكن وصحفا فعنك كنت أناضل وفي الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله لأهون أهل النار عذابا يوم القيامة لو كان لك ما على الارض من شيء أ كنت تفقدى به فيقول نعم فيقول له قد أردت منك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم أن لا تشرك بي فأبيت إلا أن تشرك وفي الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه فيقول علمت كذا وكذا فيقول نعم يارب فيقرره ثم يقول قد سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم قال ثم يعطى كتاب حسناته وهو قوله هاؤم اقرأ كتابيه وأما الكفار والمافقون فينادون هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين وفي صحيح مسلم وغيره

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقول الله يوم القيامة يا ابن آدم مرضت فلم تعدني فيقول يارب كالفلك كيف أعودك وأنت رب العالمين فيقول أما علمت أن عبدى فلانا مرض فلم تعده أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ويقول يا ابن آدم

استسقى فقلت لم تسقى فيقول أي رب وكيف أسقى وأنت رب العالمين فيقول تبارك وتعالى أما علمت أن عبدى فلانا استسقا فلم تسقه أما علمت أنك لو سقىته لوجدت ذلك عندي قال ويقول يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمني فيقول أي رب وكيف

أطعمت وأنت رب العالمين فيقول أما علمت أن عبدى فلانا استطعمك فلم تطعمه أما أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله يقول يا أهل الجنة فيقولون لبيك ربنا وسعديك والخير في يديك فيقول هل رضيتم فيقولون ربنا وما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا ما لم تعط أحدا من خلقك فيقول ألا أعطيكم أفضل من ذلك فيقولون يا رب وأي شيء أفضل من ذلك قال أحسن عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدا وهذا فيه ذكر المحاسبة والرضوان جميعا وفي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال آخر أهل الجنة دخولا الجنة وآخر أهل النار خروجا من النار رجل يخرج جحوا فيقول له رب ادخل الجنة فيقول إن الجنة ملائ فيقول له ذلك ثلث مرات كل ذلك بعيد الجنة ملائ فيقول إنك مثل الدنيا عشر مرات وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولهم عذاب أليم رجل حلف على عين علي مال امرء مسلم فاقطعه ورجل حلف على عين بعد العصر أنه أعطى بسبعته أكرما أعطى وهو كاذب ورجل منع فضل ماء فيقول الله اليوم أمنعتكم من فضلي

كالفلأ أو الأدميين وجعلوا هذه الحركات الحـ دثة ليست مخلوقة لله فهم من الشرك والتعطيل ما ليس في مشركي العرب فان مشركي العرب كانوا يقرون بالقدر وأن الله وحده خالق كل شيء ولهذا قال في الآية الأخرى قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لا تبغوا إلى ذي العرش سبيلا كما قال في الآية الأخرى قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا فتبين أن ما يدعى من دونه من الملائكة والأنبياء وغيرهم يبتغي به الوسيلة إلى الله والتقرب إليه وذلك لأنه هو الإله المعبود الحق الذي كل ما سواه مفتقر إليه من جهة أنه ربه ليس له شيء إلا منه ومن جهته وأن الله لا ينتهي لإرادته دونه فلو لم يكن هو المعبود لفسد العالم إذ لو كانت الإرادات ليست له مراد لذاته والمراد ما لنفسه وما لغيره لا بد أن يكون ذلك الغير مراد حتى ينتهي الأمر إلى مراد لنفسه فكما أنه يتمتع التسلسل في العلل الفاعلية يتمتع التسلسل في العلل الغائية وقد ينظن أنه بهذا الطريق أثبت قدماء الفلاسفة أرسطو وأتباعه الإله لكنهم أثبتوه ليكون له غائية فقط لكن أولئك جعلوه غائية بمعنى التشبيه به كما يقول الفلاسفة هو التشبيه بالإله على قدر الطاقة لم يجعلوه معبودا محبوبا لذاته كما جاءت الرسل بذلك ولهذا كان من تعبد وتصوف على طريقتهم من المتأخرين يقعون في دعوى الربوبية والالهية وهم في نوع من الفرعونية بل قد يعظم بعضهم فرعون ويفضلونه على موسى كما يوجد ذلك في كلام طائفة منهم والواجب اثبات الأمرين أنه سبحانه رب كل شيء وإله كل شيء وإذا كانت الحركات الإرادية لا تقوم إلا بمراد ذاته وبذلك يقصد ولا يجوز أن يكون مراد ذاته إلا الله تعالى كما لا يكون موجودا بذاته إلا الله تعالى فعلم أنه لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا وهذه الآية فيها بيان أن لا إله إلا الله وأنه لو كان فيهما آلهة غير لفسدنا وتلك قال فيها الذبح كل إله بما خلق ووجه بيان لزوم الفساد فيما إذا قدم مدبران ما تقدم من أنه يتمتع أن يكونا غير متكافئين لكون المقهور مرئيا بالاربا وإذا كانا متكافئين امتنع التدبير منهما لا على سبيل الاتفاق ولا على سبيل الاختلاف فيفسد العالم بعدم التدبير لا على سبيل الاستقلال ولا على سبيل الاشتراك كما تقدم وهذا من جهة امتناع الربوبية لغير الله ويلزم من امتناعها امتناع الالهية فان ما لا يفعل شيئا لا يصلح أن يكون ربيا يعبد ولم يأمر الله أن يعبد ولهذا بين الله امتناع الالهية لغيره تارة ببيان أنه ليس بخالق وتارة بأنه لم يأمر بذلك لنا كقوله تعالى قل أرأيتم ما تدعون من دون الله أرى في ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السموات اثنتي بكتاب من قبل هذا أو تارة من علم أن كنتم صادقين وذلك بأن عبادة ما سوى الله تعالى قد يقال إن الله أذن فيه لما فيه من المنفعة فينبى سبحانه أنه لم يشركه كما قال تعالى وإسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون وهذا مبسوط في موضع آخر والمقصود هنا أن هذه الآية بيان امتناع الألوهية من جهة الفساد الناشئ عن عبادة ما سوى الله تعالى لأنه لا صلاح للخلق إلا بالمعبود المراد لذاته من جهة غاية أفعالهم ونهاية حركاتهم وما سوى الله لا يصلح فلو كان فيهما معبود غير لفسدنا من هذه الجهة فانه سبحانه هو المعبود المحبوب لذاته كما أنه هو الرب الخالق بمشيئته وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

( ١٠ - منهاج ثاني ) كما منعت فضل ما لم تعمل بدله وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم قال فقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات فقال أبو ذر خابوا وخسر وامنهم



لازم الذات الله واما مخلوقا منفصلا عنه وجهور أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام يقولون بل هنا قسم ثالث قام بذات الله متعلق بمشيئته وقدرته كما دلت عليه النصوص الكثيرة ثم بعض (٧٥) هؤلاء قد يجعلون نوع ذلك حادثا كما تقول الكرامية

وأما أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فانهم لا يجعلون النوع حادثا بل قديما ويفرقون بين حدوث النوع وحدث الفرد من أفرادها كما يفرق جمهور العقلاء بين دوام النوع ودوام الواحد من أعيانه فان نعيم أهل الجنة يدوم نوعه ولا يدوم كل واحد واحد من الاعيان الفانية ومن الاعيان الحادثة مالا يفتي بعد حدوثه كرواح الآدميين فانها مبدعة كانت بعد أن لم تكن ومع هذا فهي باقية دائمة والفلاسفة تجوزون ذلك في دوام النوع دون أشخاصه لكن الدهرية منهم ظنوا أن حركات الافلاك من هذا الباب وأنها قديمة النوع فاعتقدوا قدمها وليس لهم على ذلك دليل أصلا وعامة ما يحتجون به ابطال قول من لا يفرق بين حدوث النوع وحدث الشخص ويقول انه يلزم من حدوث الاعيان حدوث نوعها ويقول ان ذلك كله حدث من غير تجديد أمرا حدث وهذا القول اذا بطل كان بطلانه أقوى في الجحمة على الدهرية في افساد قولهم وفي صحة ما جاء به الكتاب والسنة كما تقدم بيانه وان لم يبطل بطل قولهم فالمعقول الصريح موافق للشرع متابع له كيف ما أدبر الامر وليس في صريح المعقول ما يناقض صريح المنقول وهو المطلوب ومن المعلوم أن أصل الايمان تصديق الرسول

مثل الفلك والابنية واللباس هو تظهير خلق المخلوقات كقوله تعالى وآية لهم أنا جئنا ذرية في الفلك المشحون وخلقنا لهم من مثله ما يركبون وقوله تعالى والله جعل لكم مما خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر وسرابيل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون

(فصل قال الرافضي) وذهبت الاشاعرة الى أن الله يرى بالعين مع أنه مجرد عن الجهات وقد قال الله تعالى لا تدركه الابصار وخالفوا الضرورة لان المدرك بالعين يكون مقابلا وفي حكمه وخالفوا جميع العقلاء في ذلك وذهبوا الى تجويز أن يكون بين أيدينا جبال شاهقة من الارض الى السماء مختلفة الالوان ولا نشاهد ها وأصوات هائلة لا نسمعها وعساكر مختلفة متحاربة بأنواع الاسلحة بحيث تفس أجسامنا أجسادهم ولا نشاهد صورهم ولا حركاتهم ولا نسمع أصواتهم الهائلة وأن نشاهد جسمنا أصغرا الاجسام كالذرة في المشرق ونحن في المغرب مع كثرة الحائل بيننا وبينها وهذا هو السفسطة (فيقال) الكلام على هذا من وجوه (أحدها أن يقال) أما ثبات رؤية الله تعالى بالابصار في الآخرة فهو قول سلف الامة وأئمتها وبجاهل المسلمين من أهل المذاهب الاربعة وغيرها وقد تواترت فيه الاحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند علماء الحديث وجهور القائلين بالرؤية يقولون يرى عيانا مواجهة كما هو المعروف بالعقل كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انكم سترون ربكم عز وجل يوم القيامة كما ترون الشمس لا تضامون في رؤيته وفي لفظ كما ترون الشمس والقمر صموا وفي لفظ هل تضارون في رؤية الشمس صموا ليس دونها سحب قالوا لا قال فهل تضارون في رؤية القمر صموا ليس دونه سحب قالوا لا قال فانكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر واذا كان كذلك فتقدير أن يكون بعض أهل السنة المبتدئين أخطوا في بعض أحكامها لم يكن ذلك قدما في مذهب أهل السنة والجماعة فانا لا ندعي العصمة لكل صنف منهم وانما ندعي أنهم لا يتفقون على ضلالة وأن كل مسألة اختلف فيها أهل السنة والجماعة والرافضة فالصواب فيها مع أهل السنة وحيث نصيب الرافضة فلا بد أن يوافقهم على الصواب بعض أهل السنة وليس للرافضة قول لا يوافقهم أحد عليه من أهل السنة الا وهم مخطئون فيه كما مائة اثني عشر وعصمتهم (والجواب الثاني) ان الذين قالوا ان الله يرى بلامقابلة هم الذين قالوا ان الله ليس فوق العالم فلما كانوا مبتدئين للرؤية نافين للعلو احتاجوا الى الجمع بين هاتين المسئلتين وهذا قول طائفة من الكلاسيكية والاشعرية ليس هو قول كلهم بل ولا قول أئمتهم بل أئمة القوم يقولون ان الله بذاته فوق العرش ومن نفى ذلك منهم فانما نفاه موافقة المعتزلة في نفى ذلك ونفى ملزوماته فانهم لما وافقوهم على صحة الدليل الذي استدل به المعتزلة على حدوث العالم وهو أن الجسم لا يتخلو عن الحركة والسكون وما لا يتخلو عنهما فهو حادث لا متناهي حوادث لا أول لها قالوا فيلزم حدوث كل جسم فيمتنع أن يكون الباري جسما لانه قديم ويمتنع أن يكون في جهة لانه لا يكون في الجهة الا الجسم فيمتنع أن يكون مقابلا للرأي لان المقابلة لا تكون الا بين جسمين ولا ريب أن جمهور العقلاء من مبتدئ الرؤية ونفاتها يقولون ان هذا القول معلوم الفساد بالضرورة ولهذا يذكر الرازي أن جميع فرق الامة تخالفهم في ذلك لكن هم يقولون لهذا المنع عليهم نحن أثبتنا

فيما أخبر وطاعته فيما أمر وقد اتفق سلف الامة وأئمتها على أنه لا يجوز أن يكون ثم دليل لا عقلي ولا غير عقلي يناقض ذلك وهذا هو المطلوب ولكن أقوام ادعوا معارضة طائفة من أخباره للعقول وأصل وقوع ذلك في المنتسبين للاسلام والاعيان أن أقواما من

أهل النظر والكلام أرادوا نصرته ما اعتقدوا أنه قوله بما اعتقدوه أنه حجة ورأوا أن تلك الحجة لها لوازم يجب التزامها وتلك اللوازم تنافض كثير من أخباره وهو لا غلطوا في المنقول والمعقول (٧٦) جميعا كما اعتقدت المعتزلة وغيرهم من الجهمية نفاة الصفات

والأفعال أنه أخبر أن كل ما سوى الذات القديمة المجردة عن الصفات محدث الشخص والنوع جميعا وظنوا أن هذا من التوحيد الذي جاء به واحتجوا على ذلك بما يستلزم حدوث كل ما قامت به صفة وفعل وجعلوا هذا هو الطريق إلى اثبات وجوده ووحدة ذاته وتصديق رساله فقالوا إن كلام مخلوق خلقه في غيره لم يقم به كلام وأنه لا يرى في الآخرة ولا يكون مبيانا للخلق ولا يقوم به علم ولا قدرة ولا غيرهما من الصفات ولا فعل من الأفعال لا خلق للعالم ولا استواء ولا غير ذلك فإنه لو قام به فعل أو صفة لكان موصوفا محلا للأعراض ولو قام به فعل يتعلق بعينته للزم تعاقب الأفعال ودوام الحوادث وإذا جاوزوا دوام النوع الحادث أو قدمه بطل ما به احتجوا على ما ظنوا أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر به وهم مخطئون في المنقول والمعقول أما المنقول فإن الرسول لم يخبر قط بتقديم ذات مجردة عن الصفات والأفعال بل النصوص الإلهية متظاهرة بانصاف الرب بالصفات والأفعال وهذا معلوم بالضرورة لمن سمع الكتاب والسنة وهم يسمون أن هذا هو الذي يظهر من النصوص ولكن أخبر عن الله باسمائه الحسنى وآياته المثبتة لصفاته وأفعاله وأنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام

الرؤية ونفيها الجهة فلم يزد كونه فإن أمكن رؤية الرائي لا في جهة من الرائي صح قولنا وإن لم يكن لزم خطؤنا في إحدى المسئلتين إما في الرؤية وإما في نفي مباينة الله خلقه وعلمه عليهم وإذا لزم الخطأ في أحدهما لم يتعين الخطأ في نفي الرؤية بل يحسبون أن يكون الخطأ في نفي العلو والمباينة وليست موافقتنا لك حجة لك فليس تنافضنا دليلا على صواب قولك في نفي علو الله على خلقه بل الرؤية ثابتة بالنصوص المستفيضة واجماع السلف مع دلالة العقل عليها وحينئذ فلا لزوم للحق حق ونحن إذا أثبتنا هذا الحق ونفيها بعض لوازمه كان هذا التناقض أهون من نفي الحق ولوازمه وأنتم نفيت الرؤية ونفيتم العلو والمباينة فكان قولكم أبعد عن المعقول والمنقول من قولنا وقولنا أقرب من قولكم وإن كان في قولنا تناقض فالتناقض في قولكم أكثر مع مخالفتكم لنصوص الكتاب والسنة واجماع السلف الأمة من اثبات الصفات والرؤية وعلو الله على العرش متواتر مستفيض والنفاة لا يستندون إلا إلى كتاب ولا إلى سنة ولا إلى إجماع بل عارضوا برويتهم الفاسدة ما تراءى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأتباعه من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان وأما التناقض فإن هؤلاء النفاة للرؤية يقولون أنه موجود لا داخل العالم ولا مباين له ولا يقرب من شيء ولا يقرب إليه شيء ولا يراه أحد ولا يحجب عن رؤيته شيء دون شيء ولا يصعد إليه شيء ولا ينزل من عنده شيء إلى أمثال ذلك وإذا قيل هذا يخالف العقل وهذا صفة المعدوم المتمتع وجوده قالوا هذا النفي من حكم الوهم (فيقال) لهم إذا عرض على العقل موجود ليس بحسب قائم بنفسه يمكن رؤيته كان العقل قابلا لهذا لا يكره فإذا قيل مع ذلك أنه يرى بلا مواجهة فإن قيل هذا يمكن بطل قولهم وإن قيل هذا مما ينفع العقل قيل منع العقل لما جعلتموه موجودا واجبا أعظم وإن قلتم إنكار ذلك من حكم الوهم قيل لكم وإنكار هذا حينئذ أولى أن يكون من حكم الوهم وإن قلتم هذا الإنكار من حكم العقل قيل لكم وذلك الإنكار من حكم العقل بطريق الأولى فإنكم تقولون حكم الوهم الباطل أن يحكم فيما ليس بحسوس بحكم المحسوس وحينئذ إذا قلتم إن الباري تعالى غير محسوس لم يمكن أن يقبل فيه الحكم الذي في المحسوس وهو امتناع الرؤية بدون المقابلة وإن قلتم أنه محسوس لم يمكن الإحساس ثم بطل فيه حكم الوهم فامتنع أن يكون لا داخل العالم ولا خارجه حينئذ تجوز رؤيته وإذا قلتم إذا كان غير محسوس فهو غير مرئي قيل إن أردتم بالمحسوس الحس المعتاد فالرؤية التي يشتملها مثبتة الرؤية بلا مقابلة ليست هي الرؤية المعتادة بل هي رؤية لا تعلم صفتها كما أثبتتم وجود موجود لا تعلم صفتها فتلك ما تلزمونهم به من الشناعات والمناقضات يلزمكم أكثر منه (الجواب الثالث) أن يقال أهل الحديث والسنة المحضة متفقون على إثبات العلو والمباينة وإثبات الرؤية وحينئذ فن أثبت أحدهما ونفي الآخر أقرب إلى الشرع والعقل من نفيهما جميعا فالأشعرية الذين أثبتوا الرؤية ونفوا الجهة أقرب إلى الشرع والعقل من المعتزلة والشيعية الذين نفوها أما كونهم أقرب إلى الشرع فإن الآيات والاحاديث والآثار المنقولة عن الصحابة في دلالتها على العلو والرؤية أعظم من أن تحصر وليس مع نفاة الرؤية والعلوم ما يصلح أن يذكر من الأدلة الشرعية وإنما يزعمون أن علمهم العقل فنقول قول الأشعرية المتناقضين خير من قول هؤلاء وذلك أنا إذا عرضنا على العقل وجود

ثم استوى على العرش فن قال الأفلاك قديمة أزلية فقوله مناقض لقول الرسول صلى الله عليه وسلم بل لا ريب كما أن من موجود قال إن الرب تعالى لا علم له ولا قدرة ولا كلام ولا فعل فقوله مناقض لقول الرسول فليس لواحد منهم ما عقل صريح يدل على قوله بل



العقل الصريح منافي لقوله كما قد بين في موضعه من وجوه كثيرة مثل ما يقال ان العقل الصريح يعلم أن اثبات عالم بلا علم وقادر بلا قدرة متمتع كاثبات علم بلا عالم وقدرة بلا قادر وأعظم امتناعا (٧٧) من ذلك أن يكون العلم هو العالم والعلم هو القدرة

فهذا قول نفاة الصفات وأما القائلون بقدوم العالم فقولهم يستلزم امتناع حدوث حادث فان القديم اما واجب بنفسه أو لازم للواجب بنفسه ولو ازم الواجب لا تكون محدثة ولا مستلزمة لحدث فالحوادث ليست من لوازمه وبلا يكون من لوازمه يتوقف وجوده على حدوث سبب حادث فاذا كان القديم الواجب بنفسه أو اللازم للواجب لا يصدر عنه حادث امتنع حدوث الحوادث وهذا حقيقة قولهم فانهم يزعمون أن العالم له علة قديمة موجبة له وهو لازم لعلته وعلته عندهم مستلزمة لمعلولها ومعلول معلولها فمتنع أن يحدث شيء في الوجود اذا الحادث المعين يكون لازما للقديم بالضرورة واتفاق العقلاء واذا قالوا يجوز أن يحدث عن الواجب بنفسه حادث بواسطة قبل الكلام في تلك الوساطة كالكلام في الاول فانها ان كانت قديمة لازمة له لم قدم المعلولات كلها وان كانت حادثه فلا بد لها من سبب حادث واذا قالوا كل حادث مشروط بحادث قبله لا الى أول قبل لهم فليست أعين الحوادث من لوازم الواجب بنفسه واذا كان النوع من لوازم الواجب امتنع وجود الواجب بنفسه بدون النوع ونوع الحوادث ممكن بنفسه ليس فيه واجب بنفسه فيكون نوع الحوادث صادرا عن الواجب بنفسه فلا يجب قدم شيء

موجود لا يشار اليه ولا يقرب منه شيء ولا يصعد اليه شيء ولا ينزل منه شيء ولا هو داخل العالم ولا خارجه ولا ترفع اليه الايدي ونحو ذلك كانت الفطرة منكرة لذلك والعقلاء جميعهم الذين لم تتغير فطرتهم يشكرون ذلك ولا يقرون الا (١) الاقوال النفاة ويحجهم والاقوال الفطرية السليمة متفقة على انكار ذلك أعظم من انكار خرق العادات لان العادات يجوز انخرافها باتفاق أهل الملل وموافقة عقلاء الفلاسفة لهم على ذلك فنقول ان كان قول النفاة حتما مقبولا فاثبات وجود الرب على العرش من غير أن يكون جسما أقرب الى العقل وأولى بالقبول واذا ثبت أنه فوق العرش فرؤية ما هو فوق الانسان وان لم يكن جسما أقرب الى العقل وأولى بالقبول من اثبات قول النفاة فتبين أن الرؤية على قول هؤلاء أقرب الى العقل من أقوال النفاة فان قول النفاة متمتع في فطر العقلاء لا يمكن جوازه وأما انخراف العادات بخائز (الجواب الرابع) ان الاشعرية تقول ان الله قادر على أن يخلق محضرتنا مالا نراه ولا نسمعه من الاجسام والاصوات وأن يرى بنا ما بعد منا لا يقولون ان هذا واقع بل يقولون ان الله قادر عليه وليس كل ما كان قادرا عليه يشكون في وقوعه بل يعلمون أن هذا ليس بواقع الآن وتجوز الوقوع غير الشك في الوقوع وعبارة هذا الناقل تقتضي أنهم يجوزون أن يكون هذا الآن موجودا ونحن لانراه وهذا لا يقوله عاقل ولكن هذا قيل لهم بطريق الازام قيل لهم اذا جازتم الرؤية في غير جهة فجوزوا هذا فقالوا نعم فجوز كما أنهم يقولون رؤية الله جائزة في الدنيا أي هو قادر على أن يرى بنفسه وهم يعلمون مع هذا أن أحدا من الناس لا يرى الله في الدنيا الا ما تنوزع فيه من رؤيته النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ربه ومن شك منهم في وقوع الرؤية في الدنيا فليجملهم بالدلة النافية لذلك وقد ذكر الاشعرية في وقوع الرؤية بالابصار في الدنيا غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولين لكن الذي عليه أهل السنة قاطبة أن الله لم يره أحد بعينه في الدنيا وقد ذكر الامام أحمد وغيره اتفاق السلف على هذا النبي وأنهم لم يتنازعوا الا في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال واعلموا أن أحدا منكم لم يره حتى يموت وقد سأل موسى عليه السلام الرؤية فنعها فلا يكون أحاد الناس أفضل من موسى وفي الجملة ليس كل ما قال قائل انه ممكن مقدور يشك في وقوعه الاشعرية ومن وافقهم من أتباع الشافعي ومالك وأحمد وان كانوا يقولون بجواز أمور متمتعة في العادة في الرؤية فيقولون انه لا حجاب بين الله وبين العبد الا عدم خلق الرؤية بالعين وكذلك يقولون في سائر المراتب فكانوا ينفون أن يكون في العين قوة امتازت بها فحصلت بها الرؤية وينعون أن يكون بين الاسباب ومسبباتها ملازمة وأن يكون بين الموانع ومنوعاتها مما نعه ويجعلون ذلك كله عادة محضة استندت الى محض المشيئة ويجوزون خرقها بمحض المشيئة فهم يقولون اننا علم انتفاء كثير ما يعلم مكانه كما نعلم أن البحر لم ينقلب دما ولا الجبال ياقوتا ولا الحيوانات أشجارا بل يجعلون العلم مثل هذا من العقل الذي يميزه العاقل عن الجنون وان كانوا ينتفضون في قولهم ما هو باطل عقلا ونقلنا أقوالهم في القدر والصفات

(١) كذا بياض بالاصل فليجزم من نسخة صحيحة

معين من أجزاء العالم لا الفلك ولا غيره وهو نقيض قولهم واذا قالوا نوع الحوادث لازم لجرم الفلك والنفس وهذا لازم للعقل وهو لازم للواجب بنفسه قيل لهم فذاته مستلزمة لنوع الحوادث سواء كان بوسط أو بغير وسط والذات القديمة المستلزمة لمعلولها لا يحدث



عنهائي لا بوسط ولا بغير وسط سواء كان الحادث نوعاً أو شخصاً لان النوع الحادث تمتنع مقارنته لها كما تمتنع مقارنته الشخص الحادث لها لان النوع الحادث انما يوجد شيئاً فشيئاً والمقارن لها (٧٨) قديم معها لا يوجد شيئاً فشيئاً فبطل أن تكون

الحوادث صادرة عن علة تامة مستلزمة لمقترن بعضه ببعض أو شخص منها فبطل أن يكون العالم صادراً عن علة موجبة له كما بطل وجوبه بنفسه وهو المطلوب وبما يبين ذلك أن القديم يستلزم قدم موجباً أو وجوبه بنفسه فان القديم اما واجب بنفسه واما واجب بغيره اذ الممكن الذي لا موجب له لا يكون موجوداً

مطلب في القرآن وكلام الرب سبحانه

فضلاً عن أن يكون قديماً بالضرورة واتفاق العقلاء وإذا كان واجبا بغيره فلا بد أن يكون الموجب له قديماً ولا يكون موجبا له حتى تكون شروط الاحجاب قديمة أيضاً فيمتنع أن يكون موجب القديم أو شرط من شروط الاحجاب حادثاً لان الموجب المقتضى للفاعل المؤثر يمتنع أن يتأخر عن موجب الذي هو مقتضاه وأثره وهذا معلوم بالضرورة ومتفق عليه بين العقلاء وإذا كان كذلك فمتنع أن يكون جسم العالم واجبا بنفسه اذ لو كان كذلك لم يكن في الموجودات ما هو حادث لان الحادث كان معدوماً وهو مفتقر الى محدث يحدته فضلاً عن أن يكون واجبا بنفسه فثبت أن في العالم ما ليس بواجب والواجب بغيره لا بد له من موجب تام مستلزم لموجبه والموجب التام لا يتأخر عنه شيء من موجبته ومقتضاه فيمتنع صدور الحوادث عن موجب تام كما يمتنع أن تكون

والربوبية خير من أقوال المعتزلة وموافقيهم من الشيعة وان كان الصواب هو ما عليه السلف وأئمة السنة وهو قول الأئمة الاربعة وجهور الا كابر من الصحابة والنصوص الماثورة في ذلك عن ائمة المذكورين في غير هذا الموضع والبيان التام ما بينه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فانه أعلم الخلق بالحق وأنصح الخلق وأفصح الخلق في بيان الحق فايئذ من أسماء الله وصفاته وعلمه ورؤيته هو الغاية في هذا الباب والله الموفق للصواب

(فصل قال الرافضي) وذهبت الاشاعرة أيضاً الى أن الله أمرنا ونهانا في الازل ولا مخلوق عنده قائل يا أيها الناس اتقوا ربكم يا أيها النبي اتق الله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولو جلس شخص في مكان خال ولا غلام عنده فقال يا سالم قم يا غانم كل يا نجاح ادخل قبة لمن تنادى قال لعبيد أشترهم بعد عشرين سنة نسبة كل عاقل الى السفه والحق فكيف يحسن منهم أن ينسبوا الى الله ذلك في الازل \* (الجواب) عن هذا من وجوه (أحدها أن يقال) هذا قول الكلابية وهم طائفة من الذين يقولون القرآن مخلوق كالمعتزلة لا من يقول هو كلام الله غير مخلوق كالكرامية والسلمية والسلف وأهل الحديث من أهل المذاهب الاربعة وغيرهم فليس في ذلك كرم مثل هؤلاء حصول مقصود الرافضي (الوجه الثاني) أن يقال أئمة الشيعة يقولون القرآن غير مخلوق وهو الثابت عن أئمة أهل البيت وحينئذ فهذا قول من أقوال هؤلاء فان لم يكن حقاُ ممكن أن يقال بغيره من أقوالهم (الوجه الثالث) أن يقال الكلابية والاشعرية انما قالوا هذا الموافقة للمعتزلة في الاصل الذي اضطرهم الى ذلك فانهم وافقوه هم كما تقدم على صحة دليل حدوث الاجسام فلمهم أن يقولوا بحدوث ما لا يخلو عن الحوادث ثم قالوا وما يقوم به الحوادث لا يخلو منها فاذا قيل الجسم لم يخل عن الحركة والسكون فان الجسم اما أن يكون متحركاً واما أن يكون ساكناً قالوا والسكون الازلي يمتنع زواله لانه موجود أزلي وكل موجود أزلي يمتنع زواله وكل جسم يجوز عليه الحركة فاذا جاز عليه الحركة وهو أزلي وجب أن تكون حركته أزلية لا متناهية زوال السكون الاول ولو جاز عليه الحركة لزم حوادث لا أول لها وذلك يمتنع فلمن ذلك أن الباري لا تقوم به الحوادث لكونه لو قامت به لم يخل منها لان القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث لا متناه حوادث لا أول لها وقد علموا بالدلة اليقينية أن الكلام يقوم بالتكلم كما يقوم العلم بالعالم والقدره بالقادر والحركة بالمتحرك وان الكلام الذي يخلقه الله في غيره ليس كلاماً بل لذلك المحل الذي خلقه فيه فان الصفة اذا قامت بعمل عاقلها على ذلك المحل ولم تعد على غيره واشتق لذلك المحل منه اسم ولم يشتق لغيره ولو كان الكلام المخلوق في غيره كلاماً لزم أربعة أمور باطلة ثبوت حكم الصفة والاسم المشتق منها لغير الله وانتفاء الحكم والاسم عن الله لازمان عقليان ولا زمان سمعيان يلزمان كون الكلام صفة لذلك المحل لا لله فيكون هو المنادي بما يقوم به فتكون الشجرة التي خلق فيها نداء موسى هي القائلة أنا لله لا يكون الله هو المنادي بذلك ويلزم أن تسمى هي متكلمة منادية لموسى ويلزم أن لا يكون الله متكلماً ولا منادياً ولا مناجياً (وهذا) خلاف ما علم بالاضطرار من دين المسلمين وهذا قد بسط في غير هذا الموضع وقالوا أيضاً لو لم يكن متكلماً في الازل لزم اتصافه بنقيض الكلام من السكوت أو الخرس وقالوا أيضاً لو كان كلامه مخلوقاً لكان ان

هي واجبة بنفسها واذ لم تكن واجبة ولا صادرة عن علة موجبة فلا بد لها من فاعل ليس موجباً بذاته وإذا كان خلقه

غاية ما يقولون أن العالم صادر عن علة موجبة بنفسها من غير واسطة أو بوسائط لازمة لتلك العلة فعلى هذا التقدير يمتنع حدوث الحوادث

عنه فان لم يكن للحوادث فاعل غير لازم وحدوثها بلا محدث وهذا معلوم الفساد بالضرورة فتبين أن للحوادث محدثا ليس هو مستلزما لموجبه ومقتضاه فامتنع أن يكون محدث الحوادث علة (٧٩) مستلزما لمعلولها وكل ما سواها معلول لها وهذا محال

بطـ لانه بالضرورة ومن قال ان مجموع أجزاء العالم واجبة أو قديمة فقلوه معلوم الفساد سواء جعل ذلك الجزء الافلاك أو بعضها لوجهين (أحدهما) أن ذلك الجزء الذي هو واجب بغيره اذا كان علة تامة لغيره لازم أيضا قدم معلوله معه فيلزم أن لا يحدث شئ وان كان ذلك الجزء الواجب ليس هو علة تامة امتنع صدور شئ عن غير علة تامة ولو قدر إمكان الحدوث عن غير علة تامة أمكن حدوث كل ما سوى الله فعلى كل تقدير قولهم باطل (الوجه الثاني) من المعلوم انه ليس شئ من أجزاء العالم مستقلا بالابداع لغيره من أجزائه وان قيل ان بعض أجزائه سبب لبعض فتأثيره متوقف على سبب آخر وعلى انتفاء موانع فلا يمكن أن يجعل شئ من أجزاء العالم ربا واجبا بنفسه قديما مبدا لغيره والحوادث لا بد لها من رب واجب بنفسه قديم مبدع لغيره وليس شئ من أجزاء العالم مما يمكن ذلك فيه فعلم أن الرب تعالى خارج عن العالم وأجزائه وصفاته وهذا كله مبسوط في موضع آخر والمقصود هنا بيان أنه ليس في المعقول ما يناقض ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وقد علم أن المدعين لمعقول يناقضه صنفان صنف يحوزون عليه وعلى غيره من الرسل فيما أخبروا به عن الله تعالى وبلغوه الى الامم عن الله تعالى الكذب عدا أو خطأ أو أن

خلقه في محل كان كلاما لذلك المحل وان خلقه قائما بنفسه لزم أن تقوم الصفة والعرض بنفسها وان خلقه في نفسه لزم أن يكون نفسه محلا للحوادث وهذه اللوازم الثلاثة باطلة تبطل كونه مخلوقا كما هو مبسوط في غير هذا الموضع فلما ثبت عندهم أن الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم وقد وافقوا المعتزلة على أن الحوادث لا تقوم بالقديم لزم من هذين الاصلين أن يكون الكلام قديما قالوا وقدم الاصوات تمتنع لان الصوت لا يبقى زمانين فتعين أن يكون القديم معنى ليس بحرف ولا صوت واذا كان كذلك كان معنى واحدا لانه لو زاد على واحد لم يكن له حد محدود ويمتنع وجود معان لانهاية لها فهذا أصل قولهم فهم يقولون نحن وافقناكم على امتناع أن يقوم بالرب ما هو مرادله مقدور وخالقناكم في كون كلامه مخلوقا منفصلا عنه فلزم ما ذكرتموه من تناقضنا فان كان الجمع بين هذين ممكنا لم تكن متناقضين وان تعد ذلك لزم خطونا في احدي المسئلتين ولم يتعين الخطأ فيما خالفناكم فيه بل قد نكون مخطئين فيما وافقناكم فيه من كون الرب لا يتكلم بعشيته وقدرته بكلام يقوم به مع ثبوت هذا القول عن جمهور أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام من المرجئة والكرامية والشيعة وغيرهم بل لعله قول أكثر أهل الطوائف وان لزم خطونا في احدي المسئلتين لا يعني الا يلزم صوابكم أنتم بل نحن اذا اضطررنا الى موافقة احدي الطائفتين كانت موافقتنا لمن يقول ان الرب يتكلم بكلام يقوم بعشيته وقدرته خير من موافقتنا لمن يقول ان كلامه انما هو ما يخلقه في غيره فان فساد هذا القول في الشرع والعقل أظهر من فساد القول بكونه يتكلم بكلام يقوم به يتعلق بعشيته وقدرته ثم القائلون بأنه يتكلم بعشيته وقدرته بكلام بعد أن لم يكن الكلام موجودا فيه كما تقوله الكرامية وموافقوهم ومنهم من قال لم يزل متكلاما اذا شاء وكيف شاء كما تقوله أئمة أهل السنة والحديث كعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة السنة والكلابية يقولون لو اضطررنا الى موافقة من يقول كلامه مخلوق ومن يقول كلامه قائم بذاته وجنس الكلام قائم بذاته بعد أن لم يكن كان كلام هو لاء أخفى فسادا من قول المعتزلة وقول المعتزلة أظهر فسادا فان الحجة النافية لهذا وهو أن القابل للشي لا يخلو منه أو من ضده حجة ضعيفة اعترف بضعفها حذاق الطوائف واعترف متصوفهم أنه لا يقوم لهم دليل عقلي بل ولا سمعي على نفي قيام الحوادث به الا ما ينفي الصـ فمات مطلقا وذلك في غاية الفساد فكيف يمكن أن يصير الى القول الآخر قول السلف وأهل الحديث وبالجملة فكون الرب لم يزل متكلاما اذا شاء كما هو قول أهل الحديث مبني على مقدمتين على أنه يقوم به الامور الاختيارية وأن كلامه لانهاية له قال الله تعالى قل لو كان البحر مدا لكامات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بعثله مددا وقال ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام والبحر عيده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ان الله عزيز حكيم وقد قال غير واحد من العلماء ان مثل هذا من كلام الله يراد به الدلالة على أن كلام الله لا ينقضي ولا ينفد بل لانهاية له ومن قال انه لا يتكلم بعشيته وقدرته بكلام يقوم بذاته يقولون انه لانهاية له في المستقبل وأما في الماضي فلمهم قولان منهم من يقول لانهاية له بذاته وأثبتهم يقولون لانهاية له في الماضي كلالنهاية له في المستقبل وهذا يستلزم وجود ما لا نهاية له ألا وأبدان الكلمات والكلام صفة كمال والمتكلم بعشيته وقدرته أكمل من لا يتكلم

يظهر نقيض ما يبطن كما يقول ذلك من يقوله من الكفار بالرسل ومن المظهرين لتصديقهم المنافقين من المتفلسفة والفرامطة والباطنية ويحومهم عن يقول بشئ من ذلك وصنف لا يحوزون عليهم ذلك وهذا هو الذي يقوله المتكلمون المنتسبون الى الاسلام على

اختلاف أصنافهم والمبتدعة من هؤلاء مخطئون في السمع وفي العقل في السمع حيث يقولون على الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يقل  
 عمداً أو خطأ وفي العقل حيث يقررون ذلك (٨٠) بما يظنون به براهين وإذا كانت الدعوى خطأ لم تكن حجة بالباطل فإن

الدليل لازم لسدوله ولازم الحق لا يكون الاحق أو ما لدليل الباطل فقد يلزمه الحق فلهذا يحتاج على الحق بالحق تارة وبالباطل تارة وأما الباطل فلا يحتاج عليه الا بالباطل فإن حجتهم كانت حقا لكان الباطل لازما للحق وهذا لا يجوز لانه يلزم من ثبوت المزموم ثبوت اللازم ولو كان الباطل مستلزما للعقل لكان الباطل حقا فإن الحجة الصحيحة لا تستلزم الاحق وأما الدعوى الصحيحة فقد تكون حجة بالباطل وقد تكون باطلة ومن أعظم ما بني عليه المشكلة النافية للأفعال وبعض الصفات أو جمعها أصولهم التي عارضوا بها الكتاب والسنة هي هذه المسئلة وهي نفي قيام ما يشاؤه ويقدر عليه بذاته من أفعاله وغيرها

(فصل) وقد ذكر أبو عبد الله الرازي هو أبو الحسن الأمدي ومن اتبعهما ما أدلة نقض ذلك وأبطالوا كلها ولم يستدلوا على نفي ذلك إلا بان ما يقوم به ان كان صفة كمال كان عدمه قبل حدوثها نقضا وان كان نقصا لم ينقصه بالتقص والله تعالى منزّه عن ذلك وهذه الحجة ضعيفة وأهلها أضعف مما ضعفوه ونحن نذكر ما ذكره أبو عبد الله ابن الخطيب في ذلك في أجل كتبه الكلامية الذي سماه نهاية العقول في دراية الأصول وذكر أنه أورد فيه من الحقائق والدقائق ما لا يسجد بوجوده في شيء من كتب

بشئته وقدرته بل لا يعقل متكلم الا كذلك ولا يكون الكلام صفة كمال الا اذا قام بالمتكلم وأما الامور المنفصلة عن الذات فلا يمتص بها البتة فضلا عن أن تكون صفة كمال أو نقص قالوا ولم نعرف عن أحد من السلف لا من الصحابة ولا من التابعين لهم باحسان ولا غيرهم من أئمة المسلمين من أنكروا هذا الاصل ولا قال انه يمتنع وجود كلمات لانهاية لها في الماضي ولا في المستقبل ولا قالوا ما يستلزم امتناع هذا وانما قال ذلك أهل الكلام المحدث المستدع المذموم عند السلف والأئمة الذين أخذوا في الاسلام نبي صفات الله وعالوه على خلقه ورؤيته في الآخرة وقالوا انه لا يتكلم ثم قالوا انه يتكلم بكلام مخلوق منفصل عن الله وقال انما قلنا ذلك لانا انما استدللنا على حدوث العالم بحدوث الاجسام وانما استدللنا على حدوثها بقيام الحوادث بها وانما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث لا امتناع حوادث لا أول لها فلو قلنا انه تقوم به الصفات والكلام لزم قيام الحوادث به لان هذه الاعراض حادثه فقال لهم أهل السنة أحدثتم مقالة تزعمون أنكم تنصرون بها الاسلام فلا الاسلام بها نصرت ولا عدوه كسرت بل سلطتم عليكم أهل الشرع والعقل فالتأولون بنصوص المرسلين يعلمون أنكم خالفتموها وأنكم أهل بدعة وضلالة والعالمون بالمعاني المعقولة يعلمون أنكم قلتم ما يخالف المعقول وأنكم أهل خطأ وجهالة والفلاسفة الذين زعمتم أنكم تحتجون عليهم بهذه الطريق سلطوا عليكم بها وأروا أنكم تخالفون صريح العقل والفلاسفة أجهل منكم بالشرع والعقل في الالهيات لكن لما ظنوا أن ما حشتم به هو الشرع وقد رأوه يخالف العقل صاروا أبعد عن الشرع والعقل منكم ولكن عارضوكم بأدلة عقلية بل وشرعية ظهر بها عجزكم في هذا الباب عن بيان حقيقة الصواب وكان ذلك مما زادهم ضلالا في أنفسهم وتسلطوا عليكم ولوسلكتم معهم طريقة العارفين بحقيقة المعقول والمنقول لكان ذلك أنصركم وأتبع لما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولكنكم كنتم بمنزلة من جاءه الكفار بنوع من الكذب والعدوان وأوهتم أن هذا يدخل في حقيقة الايمان فصار ما عرفه أوائل من كذب هؤلاء وعدوانهم مما يوجب القدح فيما ادعوه من ايمانهم ولما رأى أولئك في الملك والرياسة والمال من جنس هذه المخادعة والمحال سلكوا طريقا بلغ في المخادعة والمحال من طرق أولئك المبتدعين الظالمين فسلطوا عليهم عقوبة لهم على خروجهم عن الدين قال الله تعالى أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أن هذا اقل هو من عند أنفسكم وقال الله تعالى ان الذين تولوا منكم يوم التقي الجمع انما استزلمهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفى الله عنهم ان الله غفور حلیم وقال وما أصابكم يوم التقي الجمع فباذن الله وليعلم المؤمنين فما جاء به الرسول حق محض يتصادق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول والاقوال المخالفة لذلك وان كان كثير من أصحابها مجتهدين مغفورا لهم خطوهم فلا يعلكون نصرها بالأدلة العلمية ولا الجواب عما يقدح فيها بالاجوبة العلمية فان الأدلة الصحيحة لا تدل الاعلى القول الحق والاجوبة الصحيحة المفسدة لحجة الخصم لا تفسدها الا اذا كانت باطلة فان ما بطل لا يقوم عليه دليل صحيح وما هو حق لا يمكن دفعه بحجة صحيحة والمقصود هنا أن من قال قولاً أصاب فيه من وجه وأخطأ فيه من وجه آخر حتى تناقض في ذلك القول بحيث جمع فيه بين أمرين متناقضين يقول لمن يناقضه بعدمه جدلية سلمها له سأقضى أن ما يدل على خطئي في أحد القولين اما القول الذي سلمته لك

والاولين والآخرين والسابقين واللاحقين من الموافقين والمخالفين ووصفه بصفات تطول قال وهذا كله لا يعلمه الا من  
 تقدم تحصيله لاكثر كلام العلماء وتحقق وقوفه على مجامع بحث العقلاء من المحققين والمبطلين والموافقين والمخالفين قال فإني قلنا

تمكملت فيه في المبادئ والمقدمات بل أكثر العناية كان مصر وفا الى تلخيص النهايات والغايات وقال في هذا الكتاب الاصل الثاني عشر وهو ما يستحيل على الله قال المسئلة الرابعة في أنه يستحيل (٨١)

ذلك وأما تحديد الاحوال فالمعزلة  
اختلنوا في تجويزه مثل المدرسية  
والسامعية والبصرية والمريدية  
والكارهية وأما أبو الحسن  
البصري فانه أثبت تحديد العالميات  
في ذاته قال وأما الفلاسفة فمع أنهم  
في المنهور أبعد الناس عن هذا  
المذهب ولكنهم يقولون بذلك من  
حيث لا يعرفونه فانهم يجوزون  
تحديد الاضافات على ذاته مع أن  
الاضافة عندهم عرض وجودي  
وذلك يقتضي كون ذاته موصوفة  
بالحوادث وأما أبو البركات  
البغدادي فقد صرح بانضاف  
ذاته بالصفات المحدثة (قلت) أبو  
عبد الله الرازي غالب مادته في كلام  
المعزلة ما يجده في كتب أبي  
الحسين البصري وصاحبه محمود  
الخوارزمي وشيخه عبد الجبار  
الهمداني ونحوهم وفي كلام  
الفلاسفة ما يجده في كتب ابن سينا  
وأبي البركات ونحوهما وفي مذهب  
(مطلب في خطاب المعلوم)

الاشعري على كتب أبي المعالي  
كاشانه بل ونحوه وبعض كتب  
القاضي أبي بكر وأمثاله وهو ينقل  
أنيض من كلام الشهرستاني وأمثاله  
وأما كتب القدماء كابي الحسن  
الاشعري وأبي محمد بن كلاب  
وأمثالهما وكتب قدماء المعزلة  
والخارية والضرارية ونحوهم  
فكتبه تدل على أنه لم يكن يعرف  
ما فيها وكذلك مذهب طوائف  
الفلاسفة المتقدمين والافهنا  
القول الذي حكاه عن أبي البركات

وأما القول الذي ألزمتني التزامه وهذا لا يدل على صحة قولك بل يمكن أن يكون القول الآخر  
هو الصواب فالاشعرية العارفون بأن كلام الله غير مخلوق وبأن هذا قول السلف والأئمة وبعادل  
على ذلك من الادلة الشرعية والعقلية اذا قيل لهم القول بقدم القرآن ممتنع أمكنهم أن يقولوا هنا  
قولان آخران لمن يقول انه غير مخلوق كما تقدم ولا يلزم واحدا من القولين لازم الاول لازم قول من  
يقول انه مخلوق أعظم فسادا فالعقل لا يكون مستحي من الرضاء بالنار بل اذا انتقل ينتقل  
من قول مرجوح الى راجح والذين قالوا يتكلم بعيشته وقدرته بعد أن لم يكن متكلاما لاجبة  
للمعزلة ونحوهم عليهم الاجبة في الصفات وهي حجة داخضة ولا حجة للكلابية عليهم الا أن ذلك  
يستلزم دوام الحوادث لان القابل للشي لا يخلو عنه أو عن ضده ولان القابلية للحوادث تكون  
من لوازم ذاته وهذه الحجة مما قد التزم هؤلاء ما هو أضعف منها كما قد بسط في مواضعه واعترف  
حدائقهم بضعف جميع الحجج العقلية في هذا الباب وأما السبعيات فهي مع المثبتة لا مع النفاة  
والقول بدوام كونه متكلاما اذا شاء وأن الكلام لازم لذات الرب معه من الحجج ما ينطبق هذا الموضع  
عن استقصائها وأي القولين صح أمكن الانتقال اليه والرازي وغيره يقولون ان جميع الطوائف  
العقلاء يلزمهم القول بقيام الحوادث به فان صح هذا أمكن القول بأنه يتكلم بعيشته وقدرته  
وقد بسطنا الكلام على نهايات عقول العقلاء في هذه المسائل ومادل عليه الكتاب والسنة  
وأقول سلف الامة في كتاب رد تعارض العقل والنقل وغير ذلك

وبالحيلة فإذ كرم من الحجة مبني على كون السكوت أمرا وجوديا وأن الله تعالى يقوم به ما يكون  
بعيشته بعد أن لم يكن كذلك فتكون كلماته اذا كانت بعيشته غير دائمة ومن المعلوم أن  
نقيض هذين القولين ليس ظاهرا لاسيما وعند التحقيق يظهر صحتهما أوصحة أحدهما وأيهما  
يصح أمكن معه القول بأن الله يتكلم بكلام يقوم به بعيشته وقدرته قال الاشعرية واذا  
كان هذا هو الحق فحق اذ قلنا ان كلامه يقوم به فليس متعلقا بعيشته وقدرته قلنا بعض الحق  
وتناقضا وكان هذا اخيرا ممن يقول انه ليس لله كلام الا ما يخلقه في غير ملأ في هذا القول من  
مخالفة الشرع والعقل (الوجه الرابع) أن يقال الخطاب لعدم لم يوجد بعد بشرط وجوده  
أقرب الى العقل من متكلم لا يقوم به كلامه ومن كون الرب مسلوب صفات الكمال لا يتكلم  
ومن أن يخلق كلاما في غيره فيكون ذلك ليس كلاما لمن خلق فيه بل لخالقه وهو اذا خلق في  
غيره حركة كانت الحركة حركة للحمل المخلوقة فيه لا لخالقها وكذلك سائر الاعراض فما خلق الله  
من عرض في جسم الا كان صفة لذلك الجسم لانه تعالى وأما خطاب من لم يره بشرط وجوده فان  
الموصى قد يوصى بأشياء ويقول أنا أمر الوصى بعدموتى أن يعمل كذا ويعمل كذا فاذا بلغ ولدي  
فلان يكون هو الوصى وأنا أمره بكذا وكذا بل يقف وقفا يبق سنين وبأمر الناظر الذي يخلفه  
بعد بأشياء وأما القائل ياسالم يا غانم فان قصده خطاب حاضر ليس بموجود فهدانسخ بالاعيان  
وأما ان قصده خطاب من سيكون مثل أن يقول قد أخبرني الصادق أن أمي تلد غلاما ويسمى  
غانما فاذا ولدته فهو حر وقد جعلته وصيا على أولادي وأنا أمرك يا غانم بكذا لم يكن هذا ممتنعا  
وذلك أن الخطاب هنا هو الحاضر في العلم وان كان مفقودا في العين والانسان يخاطب من  
يستحضره في نفسه وبثد كراشخصا قد أمرهم بأشياء فيقول يا فلان أما قلت لك هذا والشيعة

(١١ - منهاج ثاني) هو قول أكثر قدماء الفلاسفة الذين كانوا قبل ارسطو وقول كثير منهم كما نقل ذلك أرباب المقالات

عنهم فنقل أرباب المقالات الناقلون لاختلاف الفلاسفة في الباري ما هو قالوا قال سقراط وأفلاطون وارسطوان الباري لا يعبر عنه الابهو

فقط وهو الهوية المحضة غير المتكثرة وهي الحكمة المحضة والحق المحض وليست لله صورة مثل الصورة التي تكثرت في العنصر وهو  
المقدس الذي لا يحيط به الذهن ولا العقل ولا تجوز عليه (٨٣) العين ولا الصفة ولا العدد ولا الاضافة ولا الوقت ولا

المكان ولا الحدود ولا يدرك بالحواس ولا بالعقول من جهة غاية الكنه لكن بانه واحد أزلي ليس باثنين لانا ان أوقعنا عليه العدد لزمه التثنية وان أوقعنا عليه الاضافة لزمه الزمان والمكان والقبل والبعد وان أوقعنا عليه المكان لزمه الحدود وجعلناه متناهيا الى غيره وقال باليس وبلاطون حسن ولوتسوس وبشعائس وانبد فليس جميعا ان الباري واحد ساكن غير ان انبد فليس قال انه متحرك بنوع سكون كالعقل المتحرك بنوع سكون فذلك جائز لان العقل اذا كان مبدعاً فهو متحرك بنوع سكون فلا محالة ان المبدع متحرك بسكون لانه علة قالوا وشايعة على هذا القول فيثاغورس ومن بعده الى زمن أفلاطون وقال رسون وبمقراط وسأوربون ان الباري متحرك في الحقيقة وان حركته فوق الذهن فليست زولا قالوا وقال باليس وهو أحد أساطين الحكمة ان صفة الباري لا تدركها العقول الا من جهة آثاره فأما من جهة هويته فغير مدرك له صفة من نحو ذاته بل من نحو ذواتنا وكان يقول أبدع الله العالم للحاجة اليه بل لفضله ولولا ظهور أفاعيل الفضيلة لم يكن ههنا وجود وكان يقول ان فوق السماء عوالم مبدعة أبدعها من لا تدرك العقول كنهه وقال فيثاغورس نحو قول باليس لا يدرك

والسنة يرون عن علي رضي الله عنه انه لما مكر بلاء قال صبرا أبا عبد الله صبرا أبا عبد الله يخاطب الحسين لعلمه بانه سيقتل وهذا قبل أن يحضر الحسين بكر بلاء ويطلب قتله والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر الدجال وخرجه وأنه قال يا عباد الله اثبتوا وبعدهم لم يوجد عبد الله أولئك والمسلمون يقولون في صلاتهم السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وليس هو حاضرا عندهم ولكنه حاضري قلوبهم وقد قال تعالى انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون (وهذا) عندهم أكثر العلماء هو خطاب يكون لمن يعلمه الرب تعالى في نفسه وان لم يوجد بعد ومن قال انه عبارة عن شرعه التكويني فقد خالف مفهوم الخطاب وحمل الآية على ذلك يستدعي استعمال الخطاب في مثل هذا المعنى وأن هذا من اللغة التي نزل بها القرآن والا فليس لاحد أن يحمل خطاب الله ورسوله على ما يخطر له بل القرآن نزل بلغة العرب بل بلغة قريش وقد علمت العادة المعروفة في خطاب الله ورسوله فليس لاحد أن يخرج عنها وبالجملة فحين ليس مقصودنا هنا نصر قول من يقول القرآن قديم فان هذا القول أول من عرف أنه قاله في الاسلام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب واتبه على ذلك طوائف فصاروا خربين خربا يقول القديم هو معنى قائم بالذات وخربا يقول هو حروف وأحرف وأصوات وقد صار الى كل من القولين طوائف من المنتسبين الى السنة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم وليس هذا القول ولا هذا القول قول أحد من الأئمة الاربعة بل الأئمة الاربعة وسائر الأئمة متفقون على أن كلام الله منزل غير مخلوق وقد صرح غير واحد منهم أن الله تعالى متكلم بعشيتته وقدرته وصرحوا بانه لم يزل متكلماً اذا شاء كيف شاء وغير ذلك من الأقوال المنقولة عنهم وهذه المسئلة قد تكلم فيها لكن اشتهر النزاع فيها في المحنة المشهورة لما امتحن أئمة الاسلام وكان الذي ثبته الله في المحنة وأقامه لنصر السنة هو الامام أحمد وكلامه وكلام غيره موجود في كتب كثيرة وان كانت طائفة من أصحابه وافقوا ابن كلاب على قوله ان القرآن قديم فأتته أصحابه على نفي ذلك وأن كلامه قديم يعني أنه لم يزل متكلماً بعشيتته وقدرته ولهم قولان هل يوصف الله بالسكوت عن كل كلام ذكرهما أبو بكر عبد العزيز وأبو عبد الله بن حامد وغيرهما وأكثر أئمتهم وجهوهم على أنه لم يزل متكلماً انما يوصف بالسكوت عن بعض الاشياء كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الحلال ما أحله الله في كتابه والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكنت عنه فهو مما عفا عنه وأحمد وغيره من السلف يقولون ان الله تعالى يتكلم بصوت لكن لم يقل أحد منهم ان ذلك الصوت المعين قديم

(فصل قال الرافضي) وذهب جمع ما عدا الامامية والاسماعيلية الى أن الانبياء والأئمة غير معصومين فخوروا بعثته من يجوز عليه الكذب والسهو والخطأ والسرقة فأى وثوق يبقى للعامة في أقوالهم وكيف يحصل الانقياد لهم وكيف يجب اتباعهم مع تجوز أن يكون ما يأمرون به خطأ ولم يجعلوا الأئمة محصورين في عدم معين بل كل من بايع قرشياً انعقدت امامته عندهم ووجبت طاعته على جميع الخلق اذا كان مستورا لخال وان كان على غاية من الكفر

من جهة النفس هو فوق الصفات العلوية الروحية غير مدرك من نحو هويته بل من قبل آثاره في كل عالم فيوصف والفسوق وينعت بقدر ظهور تلك الآثار في ذلك العالم وهو الواحد الذي اذا رامت العقول ادراك معرفته عرفت أن ذواتها مبدعة مسبوقة مخلوقة



قالوا وقال ابليس ليس محمودة هذين غير أنه يجوز لقائل أن يقول ان البارى يهزله بجره فوق هذه الحركات (قلت) وكذلك أبو البركات في المعبر حكى المقاتلين عن غيره بل عن القائلين (٨٣) بقدوم العالم فقال قال القائلون بالحدوث للقدمين فإذا

(مبحث عصمة الانبياء)

كان الله لم يزل جوادنا لقا فديعاً في الازل فالحوادث في العالم كيف وجدت أعني القديم أم عن غيره فان قلتم هو خالقها وعنه صدر وجودها فقد قلتم بأن القديم خلق المحدث وأراد خلقه بعد أن لم يرد وان قلتم ان غيره فعل الحوادث فقد أشركتم بعد ما بالفتن في التوحيد ولو اوجب الوجود بذاته قال فقال القدميون بل الخالق الازلي الواحد القديم هو خالق المخلوقات بأسرها قديم وحديث وحده لا شريك له في وجوده وخلقها وملكوته وأمره ونشعب رأيهم في ذلك الى مذهبين فذهب من قال انه خلق الاشياء القديمة دائماً الوجود بدوام وجوده والحوادث شيئاً بعد شيئاً أراد خلقها وخلق فأراد وأوجب خلقه ارادته وأوجب ارادته خلقه مثال ذلك انه أراد خلق آدم الذي هو الابل خلقه وأوجده وأراد بوجود الابل وجود الابن أراد بخلقها وجوداً فأراد ارادة بعد ارادة لموجود بعد عدم وجودها فاذ قلتم لم أوجد قبل لانه أراد بخلقها ولم أراد قبل لانه أوجد بوجود الحوادث يقتضي بعضها بعضاً من وجوده السابق واللاحق فان قالوا كيف تحدث له الارادة بعد الارادة وكيف يكون له حال منتظرة تكون بعد أن لم تكن وكيف يكون محل الحوادث قبل وكيف يكون محلاً لغير الحوادث أعني للارادة القديمة

والفسوق والنفاق (فيقال) الكلام على هذا من وجوه (١) (أحدها) أن يقال ما ذكرته عن الجمهور من نفي العصمة عن الانبياء وتجوز السرقة والكذب والامر بالخطا عليهم فهذا كذب على الجمهور فانهم متفقون على أن الانبياء معصومون في تبليغ الرسالة ولا يجوز أن يستقر في شيء من الشريعة خطأ باتفاق المسلمين وكل ما يبلغونه عن الله عز وجل من الامر والنهي فهم مطاعون فيه باتفاق المسلمين وما أخبروا به وجب تصديقهم فيه باجماع المسلمين وما أمرهم به وهوهم عنه فهم مطاعون فيه عند جميع فرق الامة الا عند طائفة من الخوارج يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم معصوم فيما يبلغه عن الله لا فيما يأمره به وينهى عنه وهو لاه ضلال باتفاق المسلمين أهل السنة والجماعة وقد ذكرنا غير مرة أنه اذا كان في بعض المسلمين من قال قولاً خطأ لم يكن ذلك قد حافى المسلمين ولو كان كذلك لكان خطأ الرافضة عيباً في دين المسلمين فلا يعرف في الطوائف أكثر خطأ وكذباً منهم وذلك لا ينسب للمسلمين شيئاً من ذلك فلا ينسبهم وجود مخطئ غير الرافضة وأكثر الناس أو كثير منهم لا يجوزون عليهم الكبار والجمهور الذي يجوزون الصغارهم ومن يجوز الكبار يقولون انهم لا يقرون عليها بل يحصل لهم بالتوبة منها من المنزلة أعظم مما كان قبل ذلك كما تقدم التنبيه عليه وبالجملة فليس في المسلمين من يقول انه يجب طاعة الرسول مع جواز أن يكون امره خطأ بل هم متفقون على أن الامر الذي يجب طاعته لا يكون الا صواباً فقلوه كيف يجب اتباعهم مع تجوز أن يكون ما يأمرون به خطأ قول لا يلزم أحد من الائمة والناس في تجوز الخطا عليهم في الاجتهاد قولان معروفان وهم متفقون على أنهم لا يقرون عليه وانما يطاعون فيما أقر عليه لا فيما عيره الله ونهى عنه ولم يأمر بالطاعة فيه وأما عصمة الائمة فلم يقل بها الا كمال الامامية والاسماعيلية بقولهم يوافقهم عليه الا الملاحدة المنافقون الذين شيوخهم الكبار كفر من اليهود والنصارى والمشركين وهذا باب الرافضة دائماً يتجاوزون عن جماعة المسلمين الى اليهود والنصارى والمشركين في الاقوال والموالاة والمعاونة والقتال وغير ذلك ومن أضل من قوم يعادون السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ويوالون المنافقين والكفار وقد قال الله تعالى ألم تر الى الذين تولوا قوماً غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم يحلفون على الكذب وهم يعلمون أعد الله لهم عذاباً شديداً انهم ساء ما كانوا يعملون اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله فلهم عذاب مهين لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يوم يبعثهم الله جميعاً فيحلفون له كما يحلفون لكم ويحسبون أنهم على شيء ألا انهم هم الكاذبون استخوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون ان الذين يحادون الله ورسوله أولئك في الاذلين كتب الله لا غلبنا أو رسلنا ان الله قوي عزيز لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم اليمان وأبدهم بروح منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الانهار

(١) قوله من وجوه أحدها الخ لم يذكر هنا غير وجه واحد نعم ذكر في الفصل الآتي قريبا وجوها وعدّها قد برأه مصححه

فان قيل لانها له منه قيل والارادات له منه فان قيل الارادة القديمة له في قدمه قيل والحديث له في قدمه لان السابق من وجوده بالارادة السابقة أوجب عنه ارادة لاحقة فاحدث خلقاً بعد خلقه بارادة بعد ارادة وجبت في حكمته من خلقه بعد خلقه فاللاحق من ارادته



وجب عن سابق ارادته بتوسط مرادته وهلم جرا قال والتزبه عن الارادة الحادثة كالتزبه عن الارادة القديمة في كونه محلا لكنه لا وجه لهذا التزبه كما تستكلم عليه في فصل العلم اذا قلنا (٨٤) في علمه لم يعلم وكيف يعلم قال فهذا أحد المذهبين وأما المذهب الآخر

فان أهله يقولون بتجده بعد عدمه فله سبب يوجب حدوثه وذلك السبب حادث أيضا حتى ترتق أسباب الحوادث الى الحركة الدائمة في المتحركات الدائمة وساق تمام قول هؤلاء وهو قول ارسطو وأتباعه وقد نقل غير واحد أن أول من قال بقديم العالم من الفلاسفة هو ارسطو وأما أساطين الفلاسفة قبله فلم يكونوا يقولون بقديم صورة الفلك وأن كان لهم في المادة أقوال أخرى قد بسط الكلام على هذا الاصل في مسألة العلم وغيره لما ردت على من زعم أنه لا يعلم الجزئيات حذرا من التغير والتكثير في ذاته وذ كرجة ارسطو وابن سينا ونقضها وقال فأما القول باليجاب الغيرية فيه بادراك الأغيار والكثرة بكثرة المدركات فجوابه المحقق أنه لا يتكرر بذلك تكرار في ذاته بل في اضافته ومناسباته وتلك مما لا يعيد الكثرة على هويته وذاته ولا الوحدة التي أوجبت وجوب وجوده بذاته ومبدئيته الاولى التي بها عرفناه وبحسبها أوجبناله ما أوجبننا وسلبنا عنه ما سلبناهى وحدة مدركاته ونسبه

(مبحث الكلام على عصمة الأئمة)

خالد بن فيهارضى الله عنهم ورضوانه أولئك حزب الله ألا ان حزبهم المفلحون فهذه الآيات نزلت في المنافقين وليس المنافقون في طائفة أكثر منهم في الرافضة حتى أنه ليس في الروافض الامن فيه شعبة من شعب النفاق كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها اذا حدث كذب واذا اؤتمن خان واذا عاهد غدر واذا خاصم فجر أخرجاه في الصحيحين وكثير منهم يتولون الذين كفو والبس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل اليه ما اتخذواهم أولياء ولكن كثير منهم فاسقون وقال تعالى لعن الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون ترى كثير منهم يتولون الذين كفروا وهم غالب لا يتناهون عن منكر فعلوه بل ديارهم أكثر البلاء منكر من الظلم والفواحش وغير ذلك وهم يتولون الكفار الذين غضب الله عليهم فليسوا مع المؤمنين ولا مع الكفار كما قال تعالى ألم تر الى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ولهذا هم عند جماعة المسلمين نوع آخر حتى ان المسلمين لما قاتلوهم بالجبل الذي كانوا عاصين فيه بساحل الشام يسفكون دماء المسلمين ويأخذون أموالهم وينقطعون الطريق استحلالا لذلك وتدينابه فقاتلهم صنف من التركان فصاروا يقولون نحن مسلمون فيقولون لا أنتم صنف آخر فهم بسلامة قلوبهم علموا أنهم جنس آخر خارجون عن المسلمين لا يميزهم عنهم وقد قال الله تعالى ويحلفون على الكذب وهم يعلمون وهذه حالة الرافضة ولذلك اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله الى قوله لا تحذقوما يؤمنون بالله واليوم الآخر وادعوا الى ما كان الله ورسوله الاية وكثير منهم يواد الكفار من وسط قلبه أكثر من موادته للمسلمين ولهذا لما أخرج الترك الكفار من جهة المشرق وقتلوا المسلمين وسفكوا دماءهم ببلاذخراسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها كانت الرافضة معاونة لهم على المسلمين وكذلك الذين كانوا بالشام وحلب وغيرها من الرافضة كانوا من أشد الناس معاونة لهم على قتال المسلمين وكذلك النصارى الذين قاتلوا المسلمين بالشام كانت الرافضة من أعظم المعانين لهم وكذلك اذا صار اليهم ودولة بالعراق وغيره تكون الرافضة من أعظم أعوانهم فهم دائما يوالون الكفار من المشركين واليهود والنصارى ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم ثم ان هذا الذي عصمه الأئمة دعوى لم يقيم عليها حجة الاما تقدم من أن الله لم يخل العالم من أئمة معصومين لما في ذلك من المصلحة واللفظ ومن المعلوم المتيقن أن هذا المنتظر الغائب المفقود لم يحصل به شيء من المصلحة واللفظ سواء كان ميتا كما يقوله الجمهور أو كان حيا كما تظنه الامامية وكذلك أجداده المتقدمون لم يحصل بهم شيء من المصلحة واللفظ الحاصلة من امام معصوم ذي سلطان كما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالمدينة بعد الهجرة فإنه كان امام المؤمنين الذي يجب عليهم طاعته ويحصل بذلك سعادتهم ولم يحصل بعده أحد له سلطان تدعى له العصمة الاعلى رضى الله عنه زمن خلافته ومن المعلوم أن المصلحة واللفظ الذي كان المؤمنون فيها زمن الخلفاء الثلاثة أعظم من المصلحة واللفظ الذي كان في خلافة علي زمن القتال والفتن والافتراق فاذا لم يوجد من تدعى الامامية فيه أنه معصوم وحصل له سلطان بما يعطى

حقيقته وذاته لا في مدركاته واضافته فاما ان تغير بادراك المتغيرات فذلك أمر اضافي لا معنى في نفس الذات وذلك الشوكة مما لم تطله الحجة ولم عنده البرهان ونفيه من طريق التزبه والاحلال لا وجه له بل التزبه من هذا التزبه والاحلال من هذا الاحلال

أولى ونكلم على قول ارسطو اذ قال من المحال أن يكون كماله بعقل غيره اذ كان جوهرا في الغاية من الالهة والكرامة والعقل فلا يتغير والتغير فيه انتقال الى الانقاص وهذا هو حركة تما فيكون هذا العقل ليس (٨٥) عقلا بالفعل لكن بالقوة فقال أبو البركات ما قيل في

منع التغير مطلقا حتى يمنع التغير في المعارف والعلوم فهو غير لازم في التغير مطلقا بل هو غير لازم البتة وان لم يكن لازم في بعض تغيرات الاجسام مثل الحرارة والبرودة وفي بعض الاوقات لافي كل حال ووقت ولا يلزم مثل ذلك في النفوس التي تخصها المعرفة والعلم دون الاجسام فانه يقول ان كل تغير وانفعال فانه يلزم أن يتحرك قبل ذلك التغير حركة مكانية قال وهذا محال فان النفوس تتجدد لها المعارف والعلوم من غير أن تتحرك على المكان على رايه فانه لا يعتقد فيها أنها بما يكون في مكان البتة فكيف أن تتحرك فيه وانما ذلك للاجسام في بعض التغيرات والاحوال كالسخن والتبريد ولا يلزم فيها أبدا وانما ذلك فيما يتصعد بالبخر من الماء ويتدخن من الارض من الاجزاء التي هي كالهواء دون غيرها من الاجزاء الكبار الصلبة التي تحمي حتى تصير بحيث تحرق وهي في مكانها لا تتحرك والماء بسخن سخونة كثيرة وهو في مكانه لا يتضرر منه بعض الاجزاء ثم تكون الحركة المكانية بعد الابتداء لا قبلها كما قال ان جميع هذه هي حركات توجد بأخرة بعد الحركة المكانية وفيما عدنا فلا فتد بسود الجسم وينمض وهو في مكانه لم يتحرك ولا يتحرك قبل الاستحالة ولا بعدها فالزم هذا في كل جسم بل في بعض الاجسام ولا في كل حال ووقت بل في

الشوكة الاعلى وحده وكان مصلحة المكلفين والطف الذي حصل لهم في دينهم ودينهم في ذلك الزمان أقل منه في زمن الخلفاء الثلاثة فعلم بالضرورة أن ما يدعونه من اللطف والمصلحة الحاصلة بالائمة المعصومين باطلة قطعاً وهو من جنس الهدى والايمان الذي يدعى رجال الغيب بجبل لبنان وغيره من الجبال مثل جبل قاسيون بدمشق ومغارة الدم وجبل الفتح بمصر ونحو ذلك من الجبال والغيان فان هذه المواضع يسكنها الجن ويكون بها الشياطين ويتراءون أحيانا لبعض الناس ويعيرون عن الابصار في أكثر الاوقات فيظن الجهال أنهم رجال من الانس وانما هم رجال من الجن كما قال تعالى وانه كان رجالا من الانس يعوذون رجالا من الجن فزادوهم رهقا وهؤلاء يؤمن بهم وبن يتعلمهم من المشايخ طوائف ضالون لكن المشايخ الذين يتحلون رجال الغيب لا يحصل بهم من الفساد ما يحصل بالذين يدعون الامام المعصوم بل المفسدة والشر الحاصل في هؤلاء أكثر فانهم يدعون الدعوة الى امام معصوم ولا يوجبون لهم أئمة ذوو سيف يستعينون بهم الا كافر أو فاسق أو منافق أو جاهل لا تخرج رؤسهم عن هذه الاقسام والاسماعيلية شرمهم فانهم يدعون الى الامام المعصوم ومتنهي دعوتهم الى رجال ملاحدة منافقين فساد ومنهم من هو شر في الباطن من اليهود والنصارى فالداعون الى المعصوم لا يدعون الى سلطان معصوم بل الى سلطان كفور وظلوم وهذا أمر مشهور يعرفه كل من له خبرة بالحوالهم وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا فأمر الله المؤمنين عند التنازع بالرد الى الله والرسول ولو كان للناس معصوم غير الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لأمرهم بالرد اليه فدل القرآن أنه لا معصوم الا الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

(فصل) وأما قوله ولم يجعلوا الائمة محصورين في عدد معين فهذا حق وذلك أن الله تعالى قال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم ولم يوقتهم بعدد معين وكذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الاحاديث الثابتة عنه المستفيضة لم يوقت ولاية الامور في عدد معين ففي الصحيحين عن أبي ذر قال ان خليلى أوصانى أن أسمع وأطيع وان كان عبد احب شيئا مجتدع الاطراف وفي صحيح مسلم عن أم الحصين أنها سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عني أو يعرفات في حجة الوداع يقول ولو استعمل عليكم أسود مجتدع بقودكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا وروى البخاري عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة وفي الصحيحين عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يزال هذا الامر في قريش ما بقي من الناس اثنان وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم وعن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس تبع لقريش في الخير والشر وفي البخاري عن معاوية رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه

بعض الاحوال والاقوات ولا كان ذلك على طريق التقدم كما قال بل على طريق التبع ولولزم في التغيرات الجسمانية لما يلزم في التغيرات النفسانية ولولزم في التغيرات النفسانية أيضا لما يلزم انتقال الحكم فيه الى التغيرات في المعارف والعلوم والعزائم والارادات فالحكم الجزئي

لا يلزم كليا ولا يتعدى من البعض الى البعض والالكانت الاشياء على حالة واحدة وبسط الكلام في مسئلة العلم وقال لما ذكر القولين المتقدمين والقائلون بالحدوث قالوا انه لا يحتاج (٨٦) الى هذا التعليل وسموه على طريق المجادلة باسم التعليل للتشنيع والتسفيه

وسلم يقول ان هذا الامر في قريش لا يعاديه من أحد الا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين خرجه في باب الامراء من قريش

(فصل) وأما قوله عنهم كل من بايع قريشا انعقدت امامته ووجبت طاعته على جميع الخلق اذا كان مستورا الحال وان كان على غاية من الفسق والكفر والنفاق \* فخوابه من وجوه (أحدها) ان هذا ليس قول أهل السنة والجماعة وليس مذهبهم أنه بمجرد مبايعة واحد قريش تنعقد بيعته ويجب على الناس طاعته وهذا وان كان قد قاله بعض أهل الكلام فليس هو قول أئمة أهل السنة والجماعة بل قد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه من بايع رجلا بغير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي يبايعه تغرة أن يقتل الحديث رواه البخاري وسيأتي بكلامه ان شاء الله تعالى (الوجه الثاني) أنهم لا يجوزون طاعة الامام في كل ما يأمر به بل لا يجوزون طاعته الا فيما توسع طاعته فيه في الشريعة فلا يجوزون طاعته في معصية الله وان كان اماما عادلا فاذا أمرهم بطاعة الله أطاعوه مثل أن يأمرهم بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والصدق والعدل والحج والجهاد في سبيل الله فهم في الحقيقة انما أطاعوا الله والكافر والفاسق اذا أمر بما هو طاعة لله لم تحرم طاعة الله ولا يسقط وجوبها لاجل أمر ذلك الفاسق بها كما انه اذا تكلم بحق لم يحجز تكذيبه ولا يسقط وجوب اتباع الحق لكونه قد قاله فاسق فاهل السنة لا يطيعون ولادة الامور مطلقا انما يطيعونهم في ضمن طاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فأمر بطاعة الله مطلقا وأمر بطاعة الرسول لانه لا يأمر الا بطاعة الله فمن بطع الرسول فقد أطاع الله وجعل طاعة أولى الامر داخله في ذلك ولم يذ كر لهم طاعة فالتة لان ولي الامر لا يطاع طاعة مطلقة وانما يطاع في المعروف كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انما الطاعة في المعروف وقال لا طاعة في المعصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقال من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه وقول هؤلاء الرافضة المنسوبين الى الشيعة على رضي الله عنه انه يجب طاعة غير الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم مطلقا في كل ما أمر به أفسد من قول من كان منسوبيا الى شيعة عثمان رضي الله عنه من أهل الشام انه يجب طاعة ولي الامر مطلقا فان أولئك كانوا يطيعون ذا السلطان وهو موجود وهو لا يوجبون طاعة معصوم مفقود وايضا فلو لم يكونوا يدعون في أئمتهم العصمة التي تدعيها الرافضة بل كانوا يجعلونهم كالحلفاء الراشدين وأئمة العدل الذين يقتلون فيها ممن لم تعرف حقيقة أمره أو يقولون ان الله يقبل منهم الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات وهذا أهون ممن يقول انهم معصومون لا يخطئون فتبين أن هؤلاء المنسوبين الى النصب من شيعة عثمان وان كان فيهم خروج عن بعض الحق والعدل وفروج الامامية عن الحق والعدل أكثر وأشد فكيف يقول أئمة السنة الموافقين للكتاب والسنة وهو الامر بطاعة ولي الامر فيما يأمر به من طاعة الله دون ما يأمر به من معصية الله (الوجه الثالث) أن يقال ان الناس قد تنازعوا في ولي الامر الفاسق والجاهل هل يطاع فيما أمر به من طاعة الله وينفذ حكمه وقسمه اذا وافق العدل أولا يطاع في شيء ولا ينفذ شيء من حكمه وقسمه أو يفرق في ذلك بين الامام الاعظم وبين القاضي ونحوه من الفروع على ثلاثة أقوال أضعفها عند أهل السنة هو

بل نقول بأن المبدئي المعبد خلق العالم وأحدثه بارادة قديمة أزلية أراد بها في القدم احداث العالم حتى أحدثه قال وقيل في جوابهم ان ذلك المبدئ لا يتغير ويتخصص في القدم لا بمعقول يجعله مقصودا في العلم القديم عند الارادة القديمة حيث أراد في مدة العدم السابق لحدوث العالم التي هي مدة غير متناهية البداية وما لا يعقل ولا يتصور لا يعلم وما لا يمكن أن يعلم لا يعلمه عالم لا لأن الله لا يقدر على علمه لكن لانه في نفسه غير مقدور عليه ثم ما الذي يقولونه في حوادث العالم من مشيئة الله وارانته التي بها يقبل الدعاء من الداعي ويحسن الى المحسن ويسئ الى المسيء ويقبل توبة التائب ويغفر للمستغفر هل يكون ذلك عنه أولا يكون فان قالوا بانه لا يكون أبطلوا ذلك الشرع الذي قصدهم نصرته وأبطلوا حكم أوامره ونواهيه وكل ما جاء لاجله من الحث على الطاعة والنهي عن المعصية وان قالوا يكون ذلك بأسره فهل هو بارادة أم بغير ارادة وكونه بغير ارادة أشنع وان كان بارادة فهل هي ارادة قديمة أو محدثة فان كانت قديمة فالارادات القديمة غير واحدة وما أظنهم يقولون ان المرادات المتكررة صدرت عن ارادة واحدة قال وان قالوا ان ذلك يصدر عنه بارادات حادثة فقد قالوا بما هو روا منه أولا (قلت) فأبو البركات

لاستبعاد عقله أن تصدر المرادات المتكررة عن ارادة واحدة ظن أن هؤلاء لا يقولون به وهم يقولون به فان هذا قول ابن رد الحاحب والاشعري ومن وافقهما من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف يقولون انه يعلم المعلومات كلها بعلم واحد بالعين ويريد

المرادات كلها بأرادة واحدة بالعين وان كلامه الذي تكلم به من الامر بكل ما مور والخبر عن كل مخبر عنه هو أيضاً واحد بالعين ثم تنازع القائلون بهذا الاصل هل كلامه معنى فقط والقرآن (٨٧) العربي ليس هو كلامه أو كلامه الحروف أو الحروف

والاصوات التي نزل بها القرآن وغيره وهي قدبغة العين على قولين ومن القائلين بقدم أعيان الحروف والاصوات من لا يقول هي واحدة بل يقول هي متعددة وان كانت لانهاية لها ويقول بثبوت حروف أو حروف ومعان لانهاية لها في آن واحد وانها لم تزل ولا تزال وهذا مما أوجب قول القائلين بأن كلام الله مخلوق وأنه ليس له كلام قائم بذاته لما رأوا أن ما ليس بمخلوق فهو قديم العين والثاني ممتنع عندهم فتعين الأول وأولئك الصنفان قالوا والأول ممتنع فتعين الثاني وهؤلاء انما قالوا هذه الاقوال لظنهم انه ممتنع أن تقوم به الامور الاختيارية لا كلام باختياره ولا غير كلام كقديمين في موضعه وهذا القول بقيام الحوادث هو قول هشام بن الحكم وهشام الجواليقي وابن مالك الحضرمي وعلي بن سهرم وأتباعهم وطوائف من متقدمي أهل الكلام والفقه كابى معاذ التومنى وزهير الاثرى وداود الاصبهاني وغيرهم كما ذكره الاشعري عنهم في المقالات وقال وكل القائلين بأن القرآن ليس بمخلوق كنعوميد الله بن سعيد بن كلاب ومن قال انه محدث كنعوزهير الاثرى يعنى وداود الاصبهاني ومن قال انه حادث كنعوميد أبي معاذ التومنى يقولون ان القرآن ليس بجسم ولا عرض وأما أقوال أئمة الفقه

رد جميع أمره وحكمه وقسمه وأصعبها عند أهل الحديث وأئمة الفقهاء هو القول الأول وهو أن يطاع في طاعة الله مطلقاً وقسمته بالعدل على هذا القول كما هو قول أكثر الفقهاء والقول الثالث هو الفرق بين الامام الاعظم وغيره لان ذلك لا يمكن عزله اذا فسق الابتقال وقتنة بخلاف الحاكم ونحوه فانه يمكن عزله بدون ذلك وهو فرق ضعيف فان الحاكم اذا ولاه ذوالشوكة لم يمكن عزله الا بقتله ومتى كان السعي في عزله مفسدة أعظم من مفسدة بقاءه لم يحز الاتيان بأعظم الفاسدين لدفع أذاها وما وكذلك الامام الاعظم ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وان كان فيهم ظلم كما دلت على ذلك الاحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام الأدنى واعمله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان الا وكان في خروجها من الفساد أعظم من الفساد الذي أزالته والله تعالى لم يأمر بقتال كل ظالم وكل باغ كيفما كان ولا أمر بقتال الباغي ابتداء بل قال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فان فاءت فأصلحو بينهما بالعدل فلم يأمر بقتال الباغي ابتداء فكيف يأمر بقتال ولاية الامور ابتداء وفي صحيح مسلم عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال سيكون أمراء فقترعون وتنكرون فمن عرف برئ ومن أنكر سلم ولكن من رضى وتابع قالوا أفلا نقاتلهم قال لا ماصلوا فقد نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن قتالهم مع اخباره أنهم بأنون أموراً منكراً فدل على أنه لا يجوز الانكار عليهم بالسيف كما يراه من يقاتل ولاية الامر من الخوارج والزيدية والمعتزلة وطائفة من الفقهاء وغيرهم وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال للرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انكم سترون بعدى أثره وأمرأتكم ونها قالوا فما تأمرنا يا رسول الله قال نودون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم فقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الامراء يظلمون ويفعلون أموراً منكراً ومع هذا أمرنا أن نؤتيهم الحق الذي لهم ونسأل الله الحق الذي لنا ولم يأذن في أخذ الحق بالقتال ولم يخصص في ترك الحق الذي لهم وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من رأى من أميره شيئاً يشكره فليصبر عليه فانه من فارق الجماعة شبراً فمات ميتة جاهلية وفي لفظ من خرج من السلطان شبراً فمات ميتة جاهلية واللفظ البخارى وقد تقدم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لما ذكر أنهم لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته قال حذيفة كيف أصنع يا رسول الله ان أدركت ذلك قال تسمع وتطيع الامير وان ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع فهذا أمر بالطاعة مع ظلم الامير وتقدم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من ولي عليه وال فرأى بآتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا يزعج يداعن طاعة وهذا نهى عن الخروج عن السلطان وان عصي وتقدم حديث عبادة بن عمار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة في منسطينا ومكرهننا وعسرنا ويسرنا وأثرنا علينا وأن لا تنازع الامر أهله قال الا ان تروا كفراً بواحا عندكم من الله فيه برهان وفي رواية وأن تقول أو نقوم بالحق حيث ما كنا لا نخاف في

والحديث والتصوف والتفسير وغيرهم من علماء المسلمين فكلام الرازي يدل على أنه لم يكن مطلعاً على ذلك وكذلك كلام الصحابة والتابعين لهم باحسان والمقصود هنا أن نبين غاية حجة النفاة فانه بعد أن ذكر الخلاف قال والمعتمد أن نقول كل ما صح قيامه بالباري

تعالى فاما أن يكون صفة كمال أو لا يكون فان كان صفة كمال استحتم أن يكون حاداً والا كانت ذاته قبل اتصافه بتلك الصفة خالية عن صفة الكمال والخالي عن الكمال الذي هو ممكن (٨٨) الاتصاف به ناقص والنقص على الله محال باجماع الامة

وان لم يكن صفة كمال استحتم ان تصاف بالباري بها لان اجماع الامة على أن صفات الله بأسرها صفات كمال فائبات صفة لا من صفات الكمال خرق للاجماع وأنه غير جائز قال وهذا مانع عن قوله عليه وأنه مركب من السمع والعقل قال والذي عقل عليه أهمها بنائها له لو صح اتصافه بالحوادث لوجب اتصافه بالحوادث أو باضدادها في الازل وذلك يوجب اتصافه بالحوادث في الازل وأنه محال قال وهذه الدلالة مبينة على أن القابل للضدين يستحيل خذوه عنهما وقد عرفت فسادة قال ومن أهمها بنا من أو رده هذه الدلالة على وجه لا يحتاج في تقريرها الى البناء على ذلك الاصل وهو أنه لو كان قابلاً للحوادث لكان قابلاً لها في الازل وكون الشيء قابلاً للشيء فرع عن امكان وجود المقبول فيلزم صحة حدوث الحوادث في الازل وهو محال قال الا أن ذلك معارض بأن الله قادر في الازل ولا يلزم من أزلية قدرته صحة أزلية المقدور فكذلك ههنا قال ومنهم من قال لو كانت الحوادث قائمة بتغير وهو محال قال وهذا ضعيف لانه ان فسر التغير بقيام الحوادث به اتحد اللازم والمزوم وان فسر بتغيره امتنع اثبات الشرطية قال وأما المعتزلة فجلهم عسكروا بان المفهوم من قيام الصفة بالموصوف حصولها في الخيز تبعاً لحصول ذلك

الله لومة لائم فهذا أمر بالطاعة مع استثناء رولى الامر وذلك ظلم منه ونهى عن منازعة الامر أهله وذلك نهى عن الخروج عليه لان أهله هم أولو الامر الذين أمر بطاعتهم وهم الذين لهم سلطان بأمرهم به وليس المراد من يستحق أن يولى ولا سلطان له ولا المتولى العادل فانه قد ذكر أنهم يستأثرون فدل على أنه نهى عن منازعة رولى الامر وان كان مستأثراً وهذا باب واسع (الوجه الرابع) انا اذا قدرنا أنه يشترط العدل في كل متول فلا يطاع الا من كان ذا عدل لا من كان ظالماً فاعلم أن اشتراط العدل في الولاية ليس أعظم من اشتراطه في الشهود فان الشاهد قد يخبر بما لا يعلم فان لم يكن ذا عدل لم يعرف صدقه فيما أخبر به وأما رولى الامر فهو أمر بما يريد علم حكمه من غيره فيعلم هل هو طاعة لله أو معصية ولهذا قال تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا فأمروا بالتبين اذا جاء الفاسق بنبأ ومعلوم أن الظلم لا يمنع من فعل الطاعة ولا من الامر بها (وهذا) مما يوافق عليه الامامية فانهم لا يقولون بتخليد أهل الكبار في النار فالفسق عندهم لا يحبط الحسنات كلها بخلاف من خالف في ذلك من الزيدية والمعتزلة والخوارج الذين يقولون ان الفسق يحبط الحسنات كلها ولو حبطت حسناته كلها لحبط ايمانه ولو حبط ايمانه لكان كافراً مرتداً فيجب قتله ونصوص الكتاب والسنة والاجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل بل يقيم عليه الحد فدل على أنه ليس بمرتد وكذلك قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما الآية يدل على وجود الايمان والاخوة مع الاقتتال والبغى وقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من كانت عنده لآخيه مظلمة من عرض أو شيء فليقبل منه اليوم قبل أن لا يكون درهم ولا دينار ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه ثم أتى في النار أخرجه في الصحيحين فثبت أن الظالم يكون له حسنات ليستوفي المظلوم منها حقه وكذلك ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما تعدون المفسل فيكم قالوا المفسل فينا من لآدرهم له ولا دينار قال المفسل من يأتي يوم القيامة وله حسنات مثل الجبال وقد شتم هذا وأخذ مال هذا وسفك دم هذا وقذف هذا وضرب هذا فقبض هذا من حسناته وهذا من حسناته فاذا فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار رواه مسلم وقد قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات فدل ذلك على أنه في حال اساءته يفعل الحسنات تمحو سيئاته والاول كانت السيئات قد زالت قبل ذلك بتوبة أو نحوها لم تكن الحسنات قد أذهبتا وليس هذا موضع بسط ذلك (والمقصود هنا) أن الله جعل الفسق مانعاً من قبول النبا والفسق ليس مانعاً من فعل كل حسنة واذا كان كذلك وقد ثبت بالكتاب والسنة والاجماع أنه لا يستشهد الا ذوو العدل ثم يكفي في ذلك الظاهر فاذا اشترط العدل في الولاية فلائذ يكفي في ذلك الظاهر رولى فعلم أنه لا يشترط في الولاية من العلم والعدالة أكثر مما يشترط في الشهادة بوضع ذلك أن الامامية وجميع الناس يجوزون أن يكون نواب الامام غير معصومين وأن لا يكون الامام عالماً بعصمتهم بدليل أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قدولى الوليد بن عتبة ابن أبي معيط ثم أخبره بمعاربه الذين أرسل اليهم فانزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين وعلى رضى الله عنه

الموصوف فيه والبارى تعالى ليس في الجهة فامتنع قيام الصفة به قال وقد عرفت ضعف هذه الطريقة قال كان ومنائحهم استدلو بأن الجوهر انما يصح قيام المعاني الحادثة به لكونه متغيراً بدليل أن العرض لما لم يكن متميزاً لم يصح قيام هذه



المعاني به قال وأنه باطل لاحتمال أن يقال ان الجوهر انما يصح قيام الحوادث به لالكونه متعديا بل الامر آخر مشترك بينه وبين الباري تعالى وغير مشترك بينه وبين العرض سلنا ذلك (٨٩) الا أنه من المحتمل أن يكون الجوهر يقبل الحوادث لكونه

متعديا والله تعالى يقبلها لوصف آخر لصفة تعليل الاحكام المتساوية بالعلل المختلفة (قال) واستدلوا أيضا بأنه لو صح قيام حادث به لصح قيام كل حادث به قال وهذه دعوى لا يمكن إقامة البرهان عليها قال فهذه عيون ما تمسك به أهل السنة في هذه المسئلة (قلت) أبو عبد الله الرازي من أعظم الناس منازعة للكرامية حتى يذكر بينه وبينهم أنواع من ذلك وميله الى المعتزلة والمتسلفة أكثر من ميله اليهم واختلف كلامه في كفرهم - م وان كان هو قد استقر أمره على أنه لا يكفر أحدا من أهل القبلة لآلهم ولا للمعتزلة ولا لامثالهم وهذه المسئلة من أشهر المسائل التي ينازعهم فيها ومع هذا قد ذكر أن قولهم يلزم أكثر الطوائف وذكر أنه ليس لمخالفهم عليهم حجة صحيحة الا الحجة التي احتج بها وهي من أضعف الحجج كما سنبينه ان شاء الله تعالى وأما الحجج التي يحتج بها الكلالية والمعتزلة فمقدّمين هو فساد ما مع أنه قد استوعب حجج النفاة والذي ذكره هو مجموع ما يوجد في كتب الناس مفرقا ونحن نوضح ذلك فأما الحجة الاولى وهو أن القابل للشي لا يخلو عنه وعن ضده فلو جاز اتصافه به لم يخل من الحوادث فهو حادث فهذه الحجة مبينة على مقدمتين وفي كل من المقدمتين نزاع معروف بين طوائف المسلمين أما الاولى وهي أن

كان كثير من نوابه يخونه وفيهم من هرب عنه وله مع نوابه سير معلومة فعلم أنه ليس في كون الامام معصوما ما يمنع اعتبار الظاهر ووجود مثل هذه الفاسد وأن اشتراط العصمة في الائمة شرط ليس بمقدور ولا مأمور ولم يحصل منفعة لافي الدين ولا في الدنيا مثل كثير من الناس الذين يشترطون في الشيخ أن يعلم أمور الايكاد يعلمها أحد من الشريفة فون الشيخ بصفات من جنس صفات المعصوم عند الامامية فتنتهي هؤلاء اتباع شيخ ظالم أو جاهل واتباع هؤلاء لم يتول ظالم جاهل مثل الذي جاع وقال لا آكل من طعام البلد حتى يحصل له مثل طعام أهل الجنة فخرج الى البرية فصار لا يحصل له الا علف البهائم فيبنيها ويدعو الى مثل طعام الجنة انتهى أمره الى علف الدواب كالكلاب النابت في المباحات وهكذا من غلا في الزهد والورع حتى خرج عن حد العدل الشرعي ينتهي أمره الى الرغبة الفاسدة وانتهاك المحارم كما قد روي ذلك وجرب

(فصل قال الرافضي) وذهب الجميع منهم الى القول بالقياس والاخذ بالرأى فادخلوا في دين الله ما ليس منه وحرفوا أحكام الشريعة واتخذوا مذاهب أربعة لم تكن في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا زمن الصحابة وأهلها وتأويل الصحابة مع أنهم نصوا على ترك القياس وقالوا أول من قاس ابلس (فيقال) الجواب عن هذا من وجوه (أحدها) أن دعواه على جميع أهل السنة المنتهين لامامة الخلفاء الثلاثة أنهم يقولون بالقياس دعوى باطلة فقد عرف فيهم طوائف لا يقولون بالقياس كالمعتزلة والبغداديين والظاهرية كراود وابن خزم وغيرهما وطائفة من أهل الحديث والصوفية وأضاف في الشيعة من يقول بالقياس كالزيدية فصار النزاع فيه بين الشيعة كاهويين أهل السنة والجماعة (الثاني) أن يقال القياس ولو أنه ضعيف هو خير من تقليد من لم يبلغ في العلم مبلغ المجتهدين فان كل من له علم وانصاف يعلم أن مثل مالك والليث بن سعد والاوزاعي وأبي حنيفة والنوري وابن أبي ليلى ومثل الشافعي وأحمد واسحق وأبي عبيد وأبي نورا علم وأفقه من العسكريين وأمثالهم وأضاف هؤلاء خير من المنتظر الذي لا يعلم ما يقول فان الواحد من هؤلاء ان كان عنده نص منقول عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن النص الثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مقدم عن القياس بل لا ريب وان لم يكن عنده نص ولم يقل بالقياس كان جاهلا والقياس الذي يفيد الظن خير من الجهل الذي لا علم معه ولا ظن (١) فان قال هؤلاء كما يقولونه ثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان هذا أضعف من قول من قال كما يقول المجتهد فانه قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هذا يقوله طائفة من أهل الرأي وقولهم أقرب من قول الرافضة فان قول أولئك كذب صريح وأضاف هذا كقول من قال عمل أهل المدينة متلقى عن الصحابة وقول الصحابة متلقى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقول من يقول ما قاله الصحابة في غير مجاري القياس فانه لا يقوله الا توقيفا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقول من يقول ما قاله المجتهد والشيخ العارف هو الهام من الله ووحى

(١) قوله فان قال هؤلاء الى قوله ووحى يجب اتباعه كذلك بالنسخة التي بيدنا ولا يخفى سقمها فليجرب من أصل صحيح كتبه مصححه

(١٣ - منهاج ثاني) القابل للشي لا يخلو عنه وعن ضده فأكثر العقلاء على خلافها والنزاع فيها بين طوائف الفقهاء والنظار ومن الفقهاء من أتباع الائمة الاربعة كاصحاب أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم ومن قال ذلك التزم أن يكون لكل



جسم لم ولون ورمح وغير ذلك من أنواع الاعراض ولادليل لاجماعها عليها وأبو المعالي في كتابه المشهور الذي سماه الارشاد الى فواطع الادلة لم يذكر على ذلك حجة بل هذه المقدمة احتاج اليها (٩٠) في مسئلة حدوث العالم لما أراد أن يبين أن الجسم لا يخلو من كل

جنس من أجناس الاعراض عن عرض منه فأحال على كلامه مع الكرامية ولما تكلم مع الكرامية في المسئلة أحال على كلامه في مسئلة حدوث العالم مع الفلاسفة ولم يذكر دليلا عقليا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وإنما احتج على الكرامية بتناقضهم ومضمون ما اعتمد عليه من قال ان القابل للشي لا يخلو منه ومن ضده أن الجسم لا يخلو عن الاكوان الاربعية الاجتماع والافتراق والحركة والسكون فتقاس بقية الاعراض عليها واحتجوا بأن القابل لها لا يخلو عنها وعن ضدها بعد الاتصاف كما سلمته الكرامية فكذلك قبل الاتصاف فأجابهم من خالفهم كالرازي وغيره بأن الاولى قياس محض بغير جامع فاذا قدر أن الجسم يستلزم نوعا من أنواع الاعراض فمن أين يجب أن يستلزم بقية الأنواع وأيضا فإن الذي سلمونه لهم الحركة والسكون والسكون هل هو وجودي أو عدي فيه قولان معروفان وأما الاجتماع والافتراق فهو مبني على مسئلة الجوهر الفerd. ومن قال ان الاجسام ليست مركبة من الجواهر الفردة وهم أكثر الطوائف لم يقل بأن الجسم لا يخلو من الاجتماع والافتراق بل الجسم البسيط عنده واحد سواء قبل الافتراق أو لم يقبله وكذلك اذا قدر أن فيه حقائق مختلفة متلازمة لم يلزم من ذلك أن

يحب اتباعه فان قال هؤلاء تنازعوا قبل وأولئك تنازعوا فلا يمكن أن يدعى دعوى باطلالة الا يمكن معارضتهم عندها أو بخير منها ولا يقول حق الا كان في أهل السنة والجماعة من يقول مثل ذلك الحق أو ما هو خير منه فان البدعة مع السنة كالكفر مع الايمان وقد قال تعالى لا أتوكل بمثل الاجتنالك بالحق وأحسن تفسيره (الثالث أن يقال) الذين أدخلوا في دين الله ما ليس منه وحرفوا أحكام الشريعة ليسوا في طائفة أكثر منهم في الرافضة فانهم أدخلوا في دين الله من الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يكن به غيرهم وردوا من الصدق ما لم يرد غيرهم وحرفوا القرآن تحريفهم غيرهم مثل قولهم ان قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتوا الزكاة وهم راكعون نزلت في علي لما تصدق بخاتمته في الصلاة وقوله تعالى مرج البحرين علي وفاطمة يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان الحسن والحسين وكل شيء أحصيناه في امام مبين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران علي العالمين آل أبي طالب واسم أبي طالب عمران فقاتلوا أئمة الكفر طهة والزبير والشجرة المعونة في القرآن هم بنو أمية ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة عائشة ولئن أشركت ليحطن عمالك أي ان أشركت بين أبي بكر وعلي في الولاية وكل هذا وأمثاله وجسده في كتبهم ثم من هذا دخلت الاسماعيلية والنصيرية في تأويل الواجبات والمحرمات فهم أئمة التأويل الذي هو تحريف الكلم عن مواضعه ومن تدبر ما عندهم وجد فيه من الكفر في المنقول والتكذيب بالحق منها والتعريف لمعانيها ما لا يوجد في صنف من المسلمين فهم قطعوا أدخلوا في الدين ما ليس منه أكثر من كل أحد وحرفوا كتابه تحريفهم يصل غيرهم الى قريب منه (الوجه الرابع) قوله وأحدوا مذاهب أربعة لم تكن في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا زمن صحابته وأهلوا أقاويل الصحابة (فيقال لهم) متى كان مخالفة الصحابة والعدول عن أقاويلهم منكر عند الامامية فلا هم متفقون على محبة الصحابة وموالاةهم وتفضيلهم على سائر القرون ولا على أن اجماعهم حجة ولا على أنه ليس لهم الخروج عن اجماعهم بل عامة الأئمة المجتهدين يصرحون بأنه ليس لنا أن نخرج عن أقاويل الصحابة فكيف يطعن عليهم بمخالفة الصحابة من يقول ان اجماع الصحابة ليس بحجة وينسبهم الى الكفر والظلم فان كان اجماع الصحابة حجة فهو حجة على الطائفتين وان لم يكن حجة فلا يحتج به عليهم وان قال أهل السنة يجعلونه حجة وقد خالفوه قبل أهل السنة لا يتصور أن يتفقوا على مخالفة اجماع الصحابة وأما الامامية فلا ريب أنهم متفقون على مخالفة اجماع العترة النبوية مع مخالفة اجماع الصحابة فانه لم يكن في العترة النبوية بني هاشم على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم من يقول بامامة اثني عشر ولا بعصمة أحد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بكفر الخلفاء الثلاثة بل ولا من يطعن في امامتهم بل ولا من يشكر الصفات ولا من يكذب بالقدر فالامامية بلا ريب متفقون على مخالفة العترة النبوية مع مخالفتهم لاجماع الصحابة فكيف ينكرون على من لا يخالف اجماع الصحابة ولا اجماع العترة (الوجه الخامس) ان قوله أحدوا مذاهب أربعة لم تكن على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان أراد بذلك أنهم اتفقوا على أن يحدثوا هذه المذاهب مع مخالفة الصحابة

يقبل الاجتماع والافتراق وأما كونه لا يخلو عنهم بعد الاتصاف فأجابوا عنه بجمع ذلك في الاعراض التي لا تقبل البقاء كالحرارة والاصوات وأما ما يقبل البقاء فهو مبني على أن الباقي هل يفتقر زواله الى ضد أم لا في قال ان الباقي لا يفتقر زواله

الى هذا أمكنه أن يقول بجواز الخلو عن الانصاف بالحدث بعد قيامه بدون ضد يزيله ومن قال لا يزول الا بضد قال ان الحادث لا يزول الا بضد حادث فان الحادث بعد الحدوث لا يتخلو المحل منه ومن ضده (٩١) بناء على هذا الاصل فان كان الاصل صحيحاً ثبت

الفرق وان كان باطلا منع الفرق وتناقضهم يدل على فساد أحد قولهم ثم القائلون بموجب هذا الاصل كثيرون بل أكثر الناس على هذا فلا يلزم من تناقض الكرامية تناقض غيرهم وأما المقدمة الثانية وهي أن ما لا يتخلو من الحوادث فهو حادث فهذه قد نازع فيها طوائف من أهل الكلام والفلسفة والفقه والحديث والتصوف وغيرهم وقالوا التسلسل الممتنع هو التسلسل في العمل فأما التسلسل في الآثار المتعاقبة والشروط المتعاقبة فلا دليل على بطلانه بل لا يمكن حدوث شيء من الحوادث لا العالم ولا شيء من أجزاء العالم الا بئى على هذا الاصل فمن لم يجوز ذلك لزمه حدوث الحوادث بلا سبب حادث وذلك يستلزم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح كما قد بسط هذا في مسألة حدوث العالم وبين أنه لا بد من تسلسل الحوادث أو الترجيح بلا مرجح وأن القائلين بالحدوث بلا سبب حادث يلزمهم الترجيح بلا مرجح ويلزمهم حدوث الحوادث بلا محدث أصلاً وهذا أفسد من حدوثها بلا سبب حادث والطوائف أيضاً متنازعة في هذا الاصل وجهور الفلاسفة وجهور أهل الحديث لا ينعون ذلك وأما أهل الكلام فلامعتزلة فيه قولان ولا شعريه فيه قولان وأما الحجة الثانية وهو أنه لو كان قابلاً لها لكان قابلاً لها في الازل وذلك فرع

فهذا كذب عليهم فان هؤلاء الأئمة لم يكونوا على عهد واحد بل أبو حنيفة توفي سنة خمس ومائة ومالك سنة تسع وسبعين ومائة والشافعي سنة أربع ومائتين وأحمد بن حنبل سنة إحدى وأربعين ومائتين وليس في هؤلاء من يقلد الآخر ولا من يأمر باتباع الناس له بل كل منهم يدعو الى متابعة الكتاب والسنة وإذا قال غيره قولاً يخالف الكتاب والسنة عنده رده ولا يوجب على الناس تقليده وان قلت ان أصحاب هذه المذاهب اتبعهم الناس فهذا يحصل بطاعة بل اتفق أن قوماً اتبعوا هذا وقوماً اتبعوا هذا كالخارج الذين طلبوا من يدلهم على الطريق فرأى قوم هذا دليلاً خيراً فاتبعوه وكذلك آخرون وإذا كان كذلك لم يكن في ذلك اتفاق أهل السنة على باطل بل كل قوم منهم ينكرون ما عند غيرهم من الخطأ فلم يتفقوا على أن الشخص المعين عليه أن يقبل من كل من هؤلاء ما قاله بل جمهورهم لا يأمررون العامي بتقليد شخص معين غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في كل ما يقوله والله تعالى قد ضمن العصمة للأمة فمن تمام العصمة أن يجعل عدداً من العلماء إذا أخطأ الواحد في شيء كان الآخر قد أصاب فيه حتى لا يضيع الحق ولهذا لما كان في قول بعضهم من الخطأ مسائل كـ بعض المسائل التي أوردها كان الصواب في قول الآخر فلم تتفق أهل السنة على ضلالة أصلاً وأما خطأ بعضهم في بعض الدين فقد قدمنا غير مرة أن هذا لا يضر كخطأ بعض المسلمين وأما الشيعة فكل ما خالفوا فيه أهل السنة كلهم فهم مخطئون فيه كما أخطأ اليهود والنصارى في كل ما خالفوا فيه المسلمين (الوجه السادس) أن يقال قوله ان هذه المذاهب لم تكن في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا الصحابة ان أراد أن الأقوال لم تنقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعن الصحابة بان تركوا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة وابتدعوا خلاف ذلك فهذا كذب عليهم فانهم لم يتفقوا على مخالفة الصحابة بل هم وسائر أهل السنة متبعون للصحابة في أقوالهم وان قدر أن بعض أهل السنة خالف الصحابة لعدم علمه بأقوالهم فالباقون يوافقونهم ويثبتون خطأ من يخالفهم وان أراد أن نفس أصحابهم لم يكونوا في ذلك الزمان فهو لا يحذور فيه فمن المعالوم أن كل قرن يأتي يكون بعد القرن الأول (الوجه السابع) قوله وأما هؤلاء أقاويل الصحابة كذب منه بل كتب أرباب المذاهب مشحونة بنقل أقاويل الصحابة والاستدلال بها وان كان عند كل طائفة منهما ليس عند الأخرى فان أردت بذلك أنهم لا يقولون مذهب أبي بكر وعمر ونحو ذلك فسبب ذلك أن الواحد من هؤلاء جمع الآثار وما استنبطه منها فاضيف ذلك اليه كما تضاف كتب الحديث الى من جمعها كالبخاري ومسلم وأبي داود وكما تضاف القراءات الى من اختارها كنافع وابن كثير وغالب ما يقوله هؤلاء منقول عن قبلهم وفي قول بعضهم ما ليس منقولاً عن قبله لكن استنبطه من تلك الاصول ثم قد جاء بعدهم من تعقب قولهم فبين منها ما كان خطأ عنده كل ذلك حفظ هذا الدين حتى يكون أهله كما وصفهم الله به يأمررون بالمعروف وينهون عن المنكر ففي وقع من أحدهم منكر خطأ أو عدا أنكره عليه غيره وليس العلماء بأكثر من الانبياء وقد قال تعالى ودادوسليمان اذ يحكيان في الحرت اذ نفشت فيه غنم القوم وكنالحكمهم شاهدين ففهمناهما سليمان وكلاً آتينا حكماً وعلماً وثبت في الصحيحين عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لاصحابه عام الخندق لا يصلين أحد

امكان وجودها في الازل فقد أجاب عنها بالمعارضة بأنه قادر على الحوادث ولا يلزم من كون القدرة أزلية أن يكون امكان المقدور أزلياً • قلت ويمكن أن يجاب عنها بوجوه أخرى أحدها أنه لا يسلم أنه اذا كان قابلاً للحدوث الحادث أن يكون قابلاً له في

الازل الا اذا أمكن وجود ذلك في الازل فانه اذا قيل هو قابل لما يمنع أن يكون أزليا فن اعتقد امتناع حدوث حادث في الازل وقال مع ذلك بأنه قادر على الحوادث وقابل لها لم يلزمه القول (٩٢) بإمكان وجود المقدور المقبول في الازل لكن هذا هو

العصر الا في بني قرية فادركهم الصلاة في الطريق فقال بعضهم لم يرد منا فتوى الصلاة فصلا في الطريق وقال بعضهم لا نعلم الا في بني قرية ففصلوا العصر بعد ما غربت الشمس فاعنف واحدة من الطائفتين فهذا دليل على أن المجتهدين يتنازعون في فهم كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (الوجه الثامن) ان أهل السنة لم يقل أحد منهم ان اجماع الفقهاء الاربعة حجة معصومة ولا قال ان الحق منحصر فيها وان ما خرج عنها باطل بل اذا قال من ليس من أتباع الأئمة كسفيان الثوري والاوزاعي واليث بن سعد ومن قبلهم ومن بعدهم من المجتهدين قولنا يخالف قول الأئمة الاربعة ردتنا نزاعا عوافيه الى الله تعالى ورسوله وكان القول الراجح هو الذي قام عليه الدليل (الوجه التاسع) قوله الصحابة نصوا على ترك القياس يقال له الجمهور الذين يثبتون القياس قالوا قد ثبتت عن الصحابة انهم قالوا بالرأى واجتهاد الرأى وقاسوا كما ثبت عنهم ذم ما ذموه من القياس قالوا وكلا القولين صحيح فالذموم القياس المعارض للنص بقياس الذين قالوا انما البيع مثل الرأى بقياس ابيس الذي عارض به أمر الله بالسجود لا دم بقياس المشركين الذين قالوا انما كلون ما قتلتم ولا ناكلون ما قتل الله قال الله تعالى وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم وان أطعموهم انكم لم تتركوا وكذلك القياس الذي لا يكون الفرع فيه مشاركا للاصل في مناط الحكم فالقياس يذم اما لفوات شرطه وهو عدم المساواة في مناط الحكم واما لوجود مانعه وهو النص الذي يجب تقديمه عليه وان كانا متلازمين في نفس الامر فلا يفوت الشرط والامانع موجود ولا يوجد المانع الا بالشرط مفقود واما القياس الذي يستوي فيه الاصل والفرع في مناط الحكم ولم يعارضه ما هو أرجح منه فهذا هو القياس الذي لا يمنع ولا ريب أن القياس فيه فاسد وكثير من الفقهاء قاسوا أقضية فاسدة بعضها باطل بالنص وبعضها مما اتفق السلف على بطلانه لكن بطلان كثير من القياس لا يقتضي بطلان جميعه كما أن وجود الكذب في كثير من الحديث لا يوجب كذب جميعه ومدار القياس على أن صورتين يستويان في موجب الحكم ومقتضاه ففي كان كذلك كان القياس صحيحا بلا شك ولكن قد يظن القائل ليس مناط الحكم مناطا فيغلط ولهذا كان عمدة القياس عند القائسين على بيان تأثير المشترك الذي يسمونه جواب سؤال المطالبة وهو أن يقال لان سلم أن علة الحكم في الاصل هو الوصف المشترك بين الاصل والفرع حتى يلحق هذا الفرع به فان القياس لا تثبت صحته حتى تكون الصورتان مشتركين في المشترك المستلزم للحكم اما في العلة نفسها واما في دليل العلة تارة ببدء الجامع وتارة بالغاء الفارق فاذا عرف أنه ليس بين الصورتين فرق يؤثر علم استوائهما في الحكم وان لم يعلم عين الجامع وهم يثبتون قياس الطرد وهو ثابت مثل حكم الاصل في الفرع لا اشتراكهما في مناط الحكم وقياس العكس وهو نفي حكم الاصل عن الفرع لا افتراقهما في مناط الحكم هذا يفرق بينهما لان العلة المثبتة للحكم في الاصل منتفية في الفرع وذلك يجمع بينهما لوجود العلة المثبتة في الفرع وهذه الامور مبسطة في غير هذا الموضوع والله تعالى اعلم

(فصل قال الرافضي) وذهبوا بسبب ذلك الى أمور شنيعة كاباحة البنت المخلوقة من الزنا وسقوط الحد عن نكح أمه أو أختها وبنته مع علمه بالتحريم والنسب بواسطة عقد يعقده

مقام الذين يقولون يمنع حدوث الحوادث بلا سبب حادث والكلام في هذا مشترك بين كونه قادرا وقابلا فن يجوز حدوث الحوادث بلا سبب حادث كالكلابية وأما هاهنا من المعتزلة والمكرامية كان كلامه في هذا بمنزلة كلامه في هذا ومن قال ان حدوث الحوادث لا بد له من سبب حادث كما يقوله من يقوله من أهل الكلام والفلسفة وأهل الحديث وغيرهم الذين يقولون انه تقوم به الامور المتعلقة بقدرته ومشيئته ولم يزل كذلك أو يقولون يتعاقب ذلك في غيره كما يشترك في هذا الاصل من يقوله من الهشامية والمعتزلة والمرجئة وأهل الحديث والسلفية والفلاسفة ومن وافق هؤلاء ممن أتباع الاشعري وغيرهم فقولهم في هذا كقولهم في هذا (الوجه الثاني) أن يلتزم قائل ذلك إمكان وجود المقبول في الازل كما يلتزم من يلتزم إمكان وجود المقدور في الازل وقد عرف أن لطوائف المسلمين في هذا الاصل قولين معروفين فان ما لا يتناهى من الحوادث هل يمكن وجوده في المستقبل فقط أو في الماضي فقط أو فيهما جميعا على ثلاثة أقوال معروفة قال بكل قول طوائف من نظار المسلمين وغيرهم (الوجه الثالث) أن يجاب بجواب مركب فيقال هو قابل لما هو قادر عليه فان كان ثبوت جنسها في الازل ممكنا كان قابلا لذلك في

الازل وان لم يكن ثبوت هذا الجنس ممكنا في الازل كان قابلا للممكن من ذلك كما هو قادر على الممكن من ذلك (الوجه الرابع) أن يقال كونه قابلا وليس يقابل هو نظري محل هذه الامور وليس نظري إمكان تسلسلها وامتناع ذلك كما أن النظر في كونه

يقبل الاتصاف بالصفات كالعلم والقدرة هو نظري إمكان اتصافه بذلك فأما وجوب تنأهى ماضى من الحوادث أو مابقي وإمكان وجود جنس الحوادث في الازل فذلك لا اختصاص له بمحل دون (٩٣) محل فان قدراً امتناع قيام ذلك به فلا فرق بين التسلسل والمتأهى وان قدراً إمكان حدوث الحوادث بمنزلة إمكان حدوث الحوادث المنفصلة والكلام في إمكان تسلسلها وعدم إمكان ذلك مسألة أخرى (الوجه الخامس) أن يقال هذه الامور المقبولة من الحوادث المقدورة بخلاف الصفات اللازمة له فانها ليست مقدورة بالمقبولات تنقسم الى مقدور وغير مقدور كما أن المقدورات تنقسم الى مقبول وغير مقبول وما يقوم بالذات من الحوادث هو مقبول مقدور وحينئذ فاذا كان وجود المقدور في الازل محالاً كان وجود هذا المقبول في الازل محالاً لان هذا المقبول مقدور من المقدورات واذا كان وجود هذه الحوادث المقدورة المقبولة محالاً في الازل لم يلزم من ذلك امتناع وجودها فيما لا يزال كسائر الحوادث ولم يلزم من كون الذات قابلة لها إمكان وجودها في الازل (الوجه السادس) أن يقال أنتم تقولون انه قادر في الازل مع

(مطلب للرافضة مسائل ليست من الدين)

امتناع وجود المقدور في الازل وتقولون انه قادر في الازل على ما لم يزل فان كان هذا الكلام صحيحاً أمكن أن يقال في القبول كذلك ويقال هو قابل في الازل مع امتناع وجود المقبول في الازل وهو قابل في الازل لما لا يزال وان كان هذا الكلام باطلاً لم يلزم اما إمكان وجود المقدور في الازل واما امتناع كونه قادراً في الازل وعلى التقديرين

وهو يعلم بطلانه وعن لف على ذكره خرقة وزنى بامه أو بنته وعن اللائط مع أنه أخس من الزنا وأقبح والحق نسب المشرقة بالمغربى فاذا زوج الرجل ابنته وهى في المشرق برجل هو أبوها في المغرب ولم يفترق الايلاً ولا نهاراً حتى مضت ستة أشهر فولدت البنت بالشرق التحق الولد بالرجل وهو أبوها في المغرب مع أنه لا يمكنه الوصول اليها الا بعد سنين متعددة بل لو حبسه السلطان من حين العقد وقبده وجعل عليه حفظة مدة خمسين سنة ثم وصل الى بلاد المرأة فرأى جماعة كثيرة من ولدها وأولادها الى عدة بطون التحقوا كلهم بالرجل الذي لم يقرب هذه المرأة ولا غيرها البنت واباحة النبيذ مع مشاركته الحرفى الاسكار والوضوء به والصلاة في جلد الكلب وعلى العذرة اليابسة وحكى بعض الفقهاء لبعض الملوك وعنده بعض الفقهاء الخفية صفة صلاة الخفية فدخل دار مغصوبة وتوضأ بالنبيذ وكبر وقرأ بالفارسية من غيرنية وقرأ مدهاتان لا غير بالفارسية ثم طأ رأسه من غير طمأنينة وسجد كذا وكذا ورفع رأسه بقدر حد السيف ثم سجد وقام ففعل كذلك ثانية ثم أحدث في مقام التسليم قسراً الملك وكان خفياً من هذا المذهب وأباحوا المغصوب لغير غاصبه لو غير الغاصب الصفة فقالوا لأن سارقاً دخل مدار شخص له فيه دواب ورعى وطعام قطع السارق الطعام بالدواب والارحية ملك ذلك الطعين بذلك فلو جاء المالك ونازعه كان المالك ظالمًا والسارق مظلوماً فلو تاتل فان قتل المالك كان هدرًا وان قتل السارق كان شهيداً وأوجبوا الحد على الزانى اذا كذب الشهود وأسقطه اذا صدقهم فاسقط الحد مع اجتماع الاقرار والبيئة وهذا ذريعة الى اسقاط حدود الله تعالى فان كل من شهد عليه بالزنا فصدق الشهود يسقط عنه الحد واباحة كل الكلب والواط بالعبد واباحة الملاهى كالشطرنج والغناء وغير ذلك من المسائل التى لا يحتملها هذا المختصر (الجواب) من وجوه (أحدها) أنه في هذه المسائل ما هو كذب على جميع أهل السنة وأما سائر ما ليس في هذه المسائل مسألة الا وجهوا أهل السنة على خلافها وان كان قد قال بعضهم فان كان قوله خماً فالصواب مع غيره من أهل السنة وان كان صواباً فالصواب مع أهل السنة أيضاً فعلى التقديرين لا يخرج الصواب عن أهل السنة (الثانى أن يقال) الرافضة يوجد فيهم من المسائل ما لا يقوله مسلم يعرف دين الاسلام منها ما يتفقون عليه ومنها ما يقوله بعضهم مثل ترك الجمعة والجماعة في عطلون المساجد التى أمر الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه عن الجمعة والجماعات ويعمرون المشاهد التى حرم الله ورسوله بناءها ويجعلونها بمنزلة دور الايمان ومنهم من يجعل زيارتها كاللحج كما صنف المفيد كتاباً سماه مناسك حج المشاهد وفيه من الكذب والشرك ما هو من جنس شرك النصارى وكذبهم ومنها تأخير صلاة المغرب مضاهاة لليهود ومنها تحريم ذبايح أهل الكتاب وتحريم نوع من السمك وتحريم بعضهم لحم الجمل واشترائط بعضهم في الطلاق الشهود على الطلاق وإيجابهم أخذ خمس مكاسب المسلمين وجعلهم الميراث كله للبنات دون الأم وغيره من العصبية والجمع الدائم بين الصلاتين ومثل صوم بعضهم بالعدد لابللال يصومون قبل الهلال ويفطرون قبله ومثل ذلك من الاحكام التى يعلم علمائنا يقيناً أنها خلاف دين المسلمين الذى بعث الله به رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأنزل به كتابه وقد قدمنا ذكره بعض أمورهم التى هى من أظهر الامور انكاراً في الشرع والعقل ولهم مقالات باطلة

يبطل ما ذكرتموه من الفرق بين القادر وبين القابل بقولكم تقدم القدرة على المقدور واجب دون تقدم القابل على المقبول (الوجه السابع) أن يقال أنتم اعتمدتم في هذا على أن تلك القابلية يجب أن تكون من لوازم الذات ويلزم من ذلك إمكان وجود المقبول في الازل

لان قابلية الشيء لتغيره نسبة بين القابل والمقبول والنسبة بين الشئيين موقوفة عليهما فيقال لكم ان كانت النسبة بين الشئيين موقوفة عليهما أي على تحققهما معاً في زمن واحد كما اقتضاه (٩٤) كلامكم بطل فرقكم وهو قولكم بأن تقدم القدرة على المقدور

واحب فان القدرة نسبة بين القادر والمقدور مع وجوب تقدم القدرة على المقدور وهكذا تقولون الارادة قديمة مع امتناع وجود المراد في الازل وتقولون الخطاب قديم مع امتناع وجود المخاطب في الازل فاذا كنتم تقولون بأن هذه الامور التي تتضمن النسبة بين شئيين تتحقق في الازل مع وجود أحد المنتسبين في الازل دون الآخر أمكن أن يقال القابلية تتحقق في الازل مع امتناع تحقق المقبول في الازل كما قال كثير من الناس ان التكوين ثابت في الازل مع امتناع وجود المكون في الازل \* وأما الحجة الثالثة وهو أن قيام الحوادث بتغير والله منزّه عن التغير فهذه هي التي اعتمد عليها الشهرستاني في نهاية الاقدام ولم يحتاج تغييرها وقد أجاب الرازي وغيره عن ذلك بأن لفظ التغير محمل فان الشمس والقمر اذا تحركت أو تحركت الرياح أو تحركت الاشجار أو الدواب من الاناسي وغيرهم فهل يسمى هذا تغيراً أولاً يسمى تغيراً فان سمي تغيراً كان المعنى أنه اذا تحرك المتحرك فقد تحرك واذا تغير به هذا التغير فقد تغير واذا قامت به الحوادث كالحركة ونحوها فقد قامت به الحوادث فهذا معنى قوله ان فسر بذلك فقد اتحد اللازم والملزوم فيقال وما الدليل على امتناع هذا المعنى وان سماه المسمى تغيراً وان كان هذا لا يسمى تغيراً بل المراد

وان وافقهم عليهم بعض المتقدمين مثل احلال المنعة وان الطلاق المعلق بالشرط لا يقع وان قصد ايقاعه عند الشرط وان الطلاق لا يقع بالكنايات وأنه يشترط فيه الاشهاد (الثالث أن يقال) هذه المسائل لها مأخذ عند من قالها من الفقهاء وان كانت خطأ عند جمهورهم فأهل السنة أنفسهم يثبتون خطأها فلا يخرج بيان الصواب عنهم كما لا يخرج الصواب عنهم فالمخلوقة من ماء الزنا يجرها جمهورهم كأبي حنيفة وأحمد ومالك في أظهر الروايتين وحكي ذلك قولاً للشافعي وأحمد لم يكن يظن أن في هذه المسائل نزاعاً حتى أفتى بقتل من فعل ذلك والذين قالوها كالشافعي وابن الماجشون وأبو النسيب منتفياً لعدم الارث فانتفت أحكامه كلها والتحريم من أحكامه والذين أنكروها قالوا أحكام الانساب تختلف فيثبت لبعض الانساب من الاحكام ما لا يثبت لبعض فباب التحريم يتناول ما شمله اللفظ ولو جازا حتى تحرم بنت البنت بل يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فالمخلوقة من مائه أولى بالتحريم بخلاف الارث فانه يختص بنسب الى الميت من ولده فيثبت لولد البنين دون ولد البنات وأما عقده على ذوات المحارم فأبو حنيفة جعل ذلك شبهة تدرك الحذف لوجود صورة العدة وأما جمهور الفقهاء فلم يجعلوا ذلك شبهة بل قالوا هذا مما يوجب تغليظ الحد عقوبة لكونه فعل محرماً بين العقود والوطء وكذلك الواطء أكثر السلف يوجبون قتل فاعله مطلقاً وان لم يكن محصناً وقيل ان ذلك اجماع الصحابة وهو مذهب أهل المدينة كمالك وغيره ومذهب أحمد في أصح الروايتين عنه والشافعي في أحد قوايه وعلى هذا القول يقتل المفعول به مطلقاً كان بالغاً والقول الثاني ان حده حد الزنا وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي وأحمد في أحد قوليها واذا قيل الفاعل كالزاني فقيل يقتل المفعول به مطلقاً وقيل لا يقتل وقيل بالفرق كالفاعل وسقوط الحد من مفردات أبي حنيفة وأما الحاق النسب في تزويج المشرقية بالمغربى فهذه أيضاً من مفردات أبي حنيفة وأصله في هذا الباب أن النسب عنده يقصده المال فهو يقيم المقصود به فاذا ادعت امرأتان الحق بهما بمعنى أنهما يفتسمان ميراثه لا بمعنى أنه خلق منهما وكذلك فيما اذا طلق المرأة قبل التمكن من وطئها فجعل الولد له بمعنى أنهما يوارثان لا بمعنى أنه خلق من مائه وحقيقة مذهبه أنه لا يشترط في الحكم بالنسب ثبوت الولادة الحقيقية بل الولد عنده للزوج الذي هو فراشه مع قطعه أنه لم يجبلها وهذا كما أنه لا يطلق احدى امرأته ومات ولم تعرف المطلقة فانه يقسم الميراث بينهما والشافعي يوقف الامر فلا يحكم بشئ حتى يتبين الامر أو يصطلحها وجمهور العلماء يخالفونه ويقولون اذا علم انتفاء الولادة لم يجز اثبات النسب ولا حكم من أحكامه وهو يقول قد ثبت بعض الاحكام مع انتفاء الولادة كما يقول فيما اذا قال لمملوكه الذي هو أكبر منه أنت ابني يجعل ذلك كناية في عتقه لا اقراراً بنسبه وجمهور العلماء يقولون هو اقرار علم كذبه فيه فلا يثبت به شئ فالشاعة التي شنع بها على أبي حنيفة ان كانت حقاً فجمهور أهل السنة يوافقون عليها وان كانت باطلا لم يضرهم شئ مع أنه يشنع تنسيع من يظن أن أبا حنيفة يقول ان هذا الولد مخلوق من ماء هذا الرجل الذي لم يجتمع بامرأته وهذا لا يقوله أقل الناس عقلاً فكيف بمثل أبي حنيفة ولكنه يثبت حكم النسب بدون الولادة وهو أصل انفرد به وخالفه الجمهور وخطوا من قال به ثم منهم من يثبت النسب اذا أمكن وطؤ الزوج كما يقوله

بالتغير غير مجرد قيام الحوادث مثل أن يعنى بالتغير الاستحالة في الصفات كما يقال تغير المريض وتغيرت البلاد وتغير الشافعي الناس ونحو ذلك فلا دليل على أنه يلزم من الحركة ونحوها من الحوادث مثل هذا التغير ولا ريب أن التغير المعروف في اللغة هو المعنى



الثاني فان الناس لا يقولون الشمس والقمر والكواكب اذا كانت جارية في السماء ان هذا تغيراً وانها تغيرت ولا يقولون للانسان اذا كان يقرأ القرآن وبصلى الحسن انه كلما قرأ وصلى قد تغير وانما (٩٥) يقولون ذلك لمن لم تكن عادته هذه الافعال اذا

تغيرت صفته وعادته أنه قد تغير  
وحيث قد فن قال انه سبحانه لم يزل  
متكلماً اذا شاء فعلاً لما يشاء لم يسم  
أفعاله تغيراً ومن قال انه تكلم بعد  
أن لم يكن متكلماً وفعل بعد أن لم  
يكن فاعلاً يلزم من قال ان الكلام  
والفعل يقوم به ما يلزم من قال ان  
الكلام والفعل يقوم بغيره والقول  
في أحد النوعين كالقول في الآخر  
واذا قدر أن النزاع لفظي فلا بد من  
دليل سمعي أو عقلي يجوز أحدهما  
ويمنع الآخر والا فلا يجوز التفريق  
بين المتماثلين بمجرد الدعوى أو  
بمجرد إطلاق لفظي من غير أن  
يكون ذلك اللفظ مما يدل على ذلك  
المعنى في كلام المعصوم فأما اذا  
كان اللفظ في كلام المعصوم وهو  
كلام الله وكلام رسوله وكلام أهل  
الاجماع وعلم مراده بذلك اللفظ  
فانه يجب مراعاة مدلول ذلك اللفظ  
ولا يجوز مخالفة قول المعصوم  
واطلاق التغير على الافعال  
كاطلاق لفظ الغير على الصفات  
واطلاق لفظ الجسم على الذات  
وكل هذه الالتفات فيها اجمال  
واشتباه واجهام ومذهب السلف  
والائمة أنهم لا يطلقون لفظ الغير  
على الصفات لانها لا اثباتاً فلا  
يطلقون القول بانها غير ولا بانها  
ليست غير اذ اللفظ مجمل فان أراد  
المطلق بالغير المبين فليست غيراً  
وان أراد بالغير ما قد يعلم أحدهما  
دون الآخر فهي غير وهكذا اما كان  
من هذا الباب واذا كان هذا

الشافعي وكثير من أصحاب أحد ومنهم من يقول لا يثبت النسب الا اذا دخل بها وهذا هو القول  
الاخر في مذهب أحد وقول مالك وغيره وكذلك مسألة حل الانبذة قد علم أن جمهور أهل  
السنة يحرمون ذلك ويبالغون فيه حتى يتحدثون الشارب المتأول ولهم في فسقه قولان فذهب  
مالك وأحمد في إحدى الروايتين يفسق ومذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى لا يفسق  
ومحمد بن الحسن يقول بالتحريم وهذا هو المختار عند أهل الانصاف من أصحاب أبي حنيفة  
كأبي الليث السمرقندي وشعوبه وقول هذا الرافضي واباحه النبي ذم مع مشاركته الحنرفي  
الاسكارا احتجاج منه على أبي حنيفة بالقياس فان كان القياس حقا بطل انكاره وان كان  
باطلاً بطلت هذه الحجة ولو اخرج عليه بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل مسكر خمر وكل خمر  
حرام لكان أجود وأما الموضوع بالنبيذ فجمهور العلماء ينكرونه وعن أبي حنيفة فيه روايتان  
أيضاً وانما أخذ ذلك الحديث روى في هذا الباب حديث ابن مسعود وفيه غررة طيبة وماء طهور  
والجمهور منهم يضعف هذا الحديث ويقولون ان كان صحيحاً فهو منسوخ بآية الوضوء وآية  
تحريم الخمر مع أنه قد يكون لم يصير نبذاً وانما كان باقياً لم يتغيراً وتغير تغيراً يسيراً أو تغيراً كثيراً مع  
كونه ماء على قول من يجوز الوضوء بالماء المضاف كماء الباقلاء وماء الحنظل ونحوهما وهو مذهب  
أبي حنيفة وأحمد وكثير الروايات عنه وهو أقوى في الحجة من القول الاخر فان قوله تعالى فان  
لم تجدوا ماء فاماء نكرة في سياق النفي فيم ما تغير بالقاء هذه فيه كايام ما تغير بأصل خلقته أو بما لا يمكن  
صونه عنه اذ شمول اللفظ لهما سواء كما يجوز التوضوء بماء البحر وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم لما قيل له أنتوضأ من ماء البحر فأنزك البحر ونحوه لا يمكن صونه عن المغيرات والاصل  
عطينا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته قال الترمذي حديث  
صحيح فماء البحر طهور مع كونه في غاية الملوحة والمرارة والزهومة فالتغير بالطهارات أحسن حالا  
منه لكن ذلك تغير أصلي وهذا طارئ وهذا الفرق لا يعود الى اسم الماء ومن اعتبره جعل  
مقتضى القياس أنه لا يتوضأ بماء البحر ونحوه ولكن أبيع لانه لا يمكن صونه عن المغيرات والاصل  
ثبوت الاحكام على وفق القياس لا على خلافه فان كان هذا دخلاً في اللفظ دخل الاخر والا  
فلا وهذه دلالة لفظية لا قياسية حتى يمتد فيها المشقة وعدمها وأما الصلاة في جلد الكلب  
فانما يجوز ذلك أبو حنيفة اذا كان مدبوغاً وهذا قول طائفة من العلماء ليس هو من مفايده  
وحجته قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أعيا إهاب دبغ فقد طهر وهذه مسألة اجتهدوا وليست  
هذه من مسائل الشناعات ولوقيل لهذا المنكرات دليلاً لا قاطعاً على تحريم ذلك لم يجده بل  
لو طوب بدليل على تحريم الكلب ليرد به على مالك في إحدى الروايتين عنه فانه يكرهه ولا يحرمه  
لم يكن هذا الرد من صناعته مع أن الصحيح الذي عليه جمهور العلماء أن جلد الكلب بل وسائر  
السباع لا يطهر بالدباغ لما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من وجوه متعددة أنه نهى  
عن جلود السباع وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أعيا إهاب دبغ فقد طهر ضعفه أحمد وغيره من  
الائمة المحدثين وقد رواه مسلم وكذلك تحريم الكلب دللت عليه أدلة شرعية لكن لا يعرفها هذا  
الامامى وأما الصلاة على العذرة اليابسة بلا حائل فليس هذا مذهب أبي حنيفة ولا أحمد من  
الائمة الاربعة ولكن اذا أصابت الارض نجاسة فذهبت بالشمس أو الريح أو الاستحالة فذهب

كلامهم في لفظ الغير فلفظ التغير مشتق منه ومن تأمل كلام حول النظر في هذه المسئلة علم أن الرازي قد استوعب ما ذكره وأن  
النفاة ليست معهم حجة عقلية بينة على السر وانما غايتهم إلزام الناقض بأن يفهم من المعتزلة والكرامية والفلاسفة ومن المعلوم أن



تناقض المنازع يستلزم فساد أحد قوليه لا يستلزم فساد قوله بعينه الذي هو مورد النزاع ولهذا كان من ذم أهل الكلام المحدث من أهل العلم لأنهم يصفونهم بهذا ويقولون يقابلون (٩٦) فاسد ابقايدوا أكثر كلامهم في ابداء مناقضات الخصوم وأيضا

فغير ذلك الخصم لا يلزم مقاتلته التي ناقض بها مورد النزاع كما في هذه المسئلة فانه وان كانت الكرامية قد تناقضوا فيها فلم يتناقض فيها غيرهم من الأئمة والسلف وأهل الحديث وغيرهم من طوائف أهل النظر والكلام وقد قال أبو القاسم الانصاري شيخ الشهرستاني وتلميذ أبي المعالي في شرح الارشاد أجود ما يتسلل به في هذه المسئلة تناقض الخصوم وهو كما قال فانه لم يجدلني تقدمه في ذلك مسلكا سديدا لا عقليا ولا سمعيا واعتبر ذلك بما ذكره أبو المعالي في كتابه الذي سماه الارشاد الى قواطع الادلة وقد ضمنه عيون الادلة الكلامية التي يسلكها موافقوه وقد تكلم على هذا الاصل في موضعين من كتابه أحدهما في مسئلة حدوث العالم فانه استدلل بدليل الاعراض المشهور وهو أن الجسم لا يتخلو عن الاعراض وما لا يتخلو عنها فهو حادث وهو الدليل الذي اعتمدت عليه المعتزلة قبله وهو الذي ذمه الاشعري في رسالته الى أهل الثغر وبين أنه ليس من طرق الانبياء وأتباعهم والدليل هو مبني على اثبات أربع مقدمات الاعراض واثبات حدوثها وأن الجسم لا يتخلو منها وباطال حوادث لأول لها فلما صار الى المقدمة الثالثة قال وأما الاصل الثالث وهو تبين استحالة تعدد الجواهر عن الاعراض فالذي صار اليه

الاكثر طهارة الارض وجواز الصلاة عليها هذا مذهب أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب مالك وأحد وهو القول القديم للشافعي وهذا القول أظهر من قول من لا يظهره بذلك وأما ما ذكره من الصلاة التي يجيزها أبو حنيفة وفعلها عند بعض الملوك حتى رجع عن مذهبه فليس بحجة على فساد مذهب أهل السنة لأن أهل السنة يقولون ان الحق لا يخرج عنهم لا يقولون انه لا يخطئ أحد منهم وهذه الصلاة ينكرها جمهور أهل السنة كالشافعي وأحمد والمالك الذي ذكره هو محمود بن سبكتكين وانما رجع الى ما ظهر عنده أنه سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان من خيار الملوك وأعد لهم وكان من أشد الناس قياما على أهل البدع لاسيما الرافضة وكان قد أمر بلعنهم ولعن أمثالهم في بلاده وكان الحاكم العبيدي بمصر كتب اليه يدعو فأحرق كتابه على رأس رسوله ونصر أهل السنة نصرامعروفا عنه (قوله) وأباحوا المغصوب ولو غير الغاصب الصفة فقالوا لو أن سارقا دخل مدار الشخص له فيه دواب ورخي وطعام فطعن السارق طعام صاحب المدار بدوابه وأرجسته ملك الطعين بذلك فلجأ المالك ونازعه كان المالك ظالما والسارق مظلوما فلونقتان لا فان قتل المالك كان هدرًا وان قتل السارق كان شهيدا فيقال أولا هذه المسئلة ليست قول جمهور العلماء أهل السنة وانما قالها من ينازع فيها جمهورهم ويردون قوله بالدلالة الشرعية ولكن الفقهاء متنازعون في الغاصب اذا غلب المغصوب بما أزال اسمه كطعن فقيل هذا بمنزلة اتلافه فيجب للمالك القيمة وهذا قول أبي حنيفة وقيل بل هو باق على ملك صاحبه والزيادة والنقص على الغاصب وهو قول الشافعي وقيل بل يخير المالك بين أخذ العين والمطالبة بالنقص ان نقص وبين المطالبة بالبدل وترك العين للغاصب وهذا هو المشهور من مذهب مالك واذا أخذ العين فقد يكون الغاصب شريكاً عما أحدثه فيه من الصنعة وقيل لاشئ له وهذه الاقوال في مذهب أحمد وغيره وحينئذ فالقول الذي أنكره خلاف قول جمهور أهل السنة ثم انه كذب في نقله لقوله لو تقاتلا كان المالك ظالما فان المالك ان كان متأولا لا يعتد غير هذا القول لم يكن ظالما ولم يجز مقاتلته بل اذا تنازعا رفعا الى من يفصل بينهما اذا كان اعتقاد هذا أن هذه العين ملكه واعتقاد الآخر أنها ملكه وأيضاً فقد يفرق بين من غصب الحب ثم انفق أنه طعنه وبين من قصه رطبته ثم ملكه يعامل بنقيض قصده من باب سد الذرائع وبالجملة فهذه المسائل التي أنكرها كلها من مذهب أبي حنيفة ليس فيها غيره الا مسئلة المخلوقة من ماء الزنا للشافعي فيقال له الشيعة تقول ان مذهب أبي حنيفة أصح من بقية المذاهب الثلاثة ويقولون انه اذا اضطر الانسان الى استفتاء بعض المذاهب الاربعة استفتى الحنفية ويرجحون محمد بن الحسن على أبي يوسف فانهم لنفوره هم عن الحديث والسنة ينفرون عن كان أكثر تمسكا بالحديث والسنة فاذا كان كذلك فهذه الشناعات في مذهب أبي حنيفة فان كان قوله هو الرابع من مذاهب الأئمة الاربعة كان تكثير التشنيع عليه دون غيره تناقضاً منهم وكانوا قد رجحوا مذهباً وفضلوه على غيره ثم نسبوا اليه من الضعف والنقص ما يقتضي أن يكون أنقص من غيره وهذا التناقض غير بعيد منهم فانهم لفرط جهلهم وظلمهم يمدحون ويمدون بلا علم ولا عدل فان كان مذهب أبي حنيفة هو الرابع كان ما ذكره من اختصاصه بالمسائل الضعيفة التي لا يوجد مثلها لغيره تناقضاً وان لم يكن الرابع كان ترجيحه

أهل الحق أن الجوهر لا يتخلو عن كل جنس من الاعراض ومن جميع أضداده ان كان له أضداد وان كان ضد واحد على لم يتخل الجوهر عن أحد الضدين وان قدر عرض لا ضده لم يتخل الجوهر عن قبول واحد من جنسه قال وجوزت المصلحة خلو الجوهر عن

جميع الاعراض والجواهر في اصطلاحهم تسمى الهيولى والمادة والاعراض تسمى الصورة (قال) وجوز الصالحى العرو عن جلة الاعراض ابتداء ومنع البصريون من المعتزلة من العرو (٩٧) عن جميع الاكوان وجوزوا الخلو عما عداها وقال

الكعبي ومتبعوه يجوز الخلو عن الاكوان ويمتنع العرو عن الاعراض قال وكل مخالف لنا يوافقنا على امتناع العرو عن الاعراض بعد قبول الجواهر لها فنرفض الكلام على التحدد في الاكوان فان القول فيها يستند الى الضرورة فانما يدعيه العقل نعلم ان الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق لا تعقل غير متماسة ولا متباينة ومما يوضح ذلك انها اذا اجتمعت فيما لا يزال فلا يتقرر اجتماعها الا عن افتراق سابق اذا قدر لها الوجود قبل الاجتماع وكذلك اذا طرأ الافتراق عليها اضطررنا الى العلم بأن الافتراق مسبوق باجتماع وغرضنا في دوام اثبات حدوث العالم فيصح بالاكوان (قلت) اثبات الاكوان بقبول الحركة والسكون هو الذي لا يمكن دفعه فان الجسم الباقي لا بد له من الحركة أو السكون وأما الاجتماع والافتراق فهو مبني على اثبات الجوهر الفرد والتزاع فيه كثير مشهور فان من ينفيه لا يقول ان الجسم مركب منه ولا أن الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت والذين يشتون أيضاً لا يمكنهم اثبات أن الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت فانه لا دليل على أن السموات كانت جواهر متفرقة فجمع بينها ولهذا قال في الدليل فانما يدعيه العقل نعلم أن الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق

على بقية المذاهب باطلا فلزم بالضرورة أن الشيعة على الباطل على كل تقدير ولا ريب أنهم أصحاب جهل وهوى فيستكلمون في كل موضع بما يناسب أغراضهم سواء كان حقاً أو باطلاً وقصدهم في هذا المقام ذم جميع طوائف أهل السنة فيذكرون في كل موضع ما يظنونه مذموماً فيه سواء صدقوا في النقل أو ذنبوا وسواء كان ما ذكروه من الذم حقاً أو باطلاً وان كان في مذهبهم من المعايير أعظم وأكثر من معايير غيرهم (وأما قوله) وأوجب الحد على الزاني اذا كذب اليهود وأسقطه اذا صدقهم فأسقط الحد مع اجتماع الاقرار والبيضة وهذا ذريعة الى اسقاط حد ود الله تعالى فان كل من شهد عليه بالزنا فصدق الشهود يسقط عنه الحد (فيقال) وهذا أيضاً من أقوال أبي حنيفة وخالفه فيها الجمهور كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم وما ذنبوا في حنيفة أنه اذا أقر سقط حكم الشهادة ولا يؤخذ بالاقرار الا اذا كان أربع مرات وأما الجمهور فيقولون الاقرار يؤكده علم الشهود ولا يبطلها لانه موافق لها لا يخالفها وان لم يخرج اليه كزيادة عدد الشهود على الأربعة وكأقراره أكثر من أربع مرات وبالجملة فهذا قول جمهور أهل السنة فان كان صواباً فهو قولهم وان كان لاخر هو الصواب فهو قولهم ثم يقال له من المعلوم أن جمهور أهل السنة يتكرون هذه المسائل ويردون على من قالها بحجج وأدلة لا تعرفها الامامية (وأما قوله) واباحة كل الكلب والواط بالعبيد واباحة الملاهي كالشطرنج والغناء وغير ذلك من المسائل التي لا يحتملها هذا المختصر (فيقال) نقل هذا عن جميع أهل السنة كذب وكذلك نقله عن جمهورهم بل فيه ما قاله بعض المقرين بخلافه الخلفاء الثلاثة وفيه ما هو كذب عليهم لم يقله أحد منهم وذلك الذي قاله بعض هؤلاء أنكروا عليهم جمهورهم فلم يتفقوا على ضلالة نعم ان الموجود في الشيعة من الامور المخالفة للكتاب والسنة والاجماع أعظم وأشنع مما يوجد في قولنا ما هو ضعيف الا يوجد ما هو أضعف منه وأشنع من أقوال الشيعة فتبين على كل تقدير أن كل طائفة من أهل السنة خير منهم فان الكذب يوجد فيهم والتكذيب بالحق وفرط الجهل والتصديق بالمخالات وقلة العقل والغلو في اتباع الهوى والتلفي بالمجهولات لا يوجد مثله في طائفة أخرى أما ما حكاها من اباحة اللواط بالعبيد فهذا كذب لم يقله أحد من علماء السنة وأظنه قصد التشنيع به على مالك فاني رأيت من الجهال من يحكي هذا عن مالك وأصل ذلك ما يحكي عنه في حشوش النساء فانه لما حكى عن طائفة من أهل المدينة اباحة ذلك وحكى عن مالك فيه روايتان ظن الجاهل أن أدبار المماليك كذلك وهذا من أعظم الغلط من هودون مالك فكيف على مالك مع جلالة قدره وشرف مذهبه وبكال صيانتة عن الفواحش واحكامه بسد الذرائع وأنه من أبلغ المذاهب اقامة للحدود ونهياعن المنكرات ولا يختلف مذهب مالك في أن من استحل اتيان المماليك أنه يكفر كما أن هذا قول جميع أئمة المسلمين فانهم متفقون على أن استحلال هذا بمنزلة وطء أمته التي هي بنته من الرضاة أو أخته من الرضاة أو هي موطوءة ابنه أو أبيه فكما أن مملوكه اذا كانت محرمة برضاع أو صهر لا تباح له بانفاق المسلمين فملوكه أولى بالتعريم فان هذا الجنس محرم مطلقاً لا يباح يعقد نكاح ولا ملك عين بخلاف وطء الاناث ولهذا كان مذهب مالك وعلماء المدينة أن اللائط يقتل رجحاً محضاً كان أو غير محض سواء تلوط بعمله أو غير مملوكه أو غير مملوكه فانه يقتل عندهم الفاعل والمفعول

(١٣٣ - منهاج ثاني) لا تعقل غير متماسة ولا متباينة وهذا كلام صحيح لكن الشأن في اثبات الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق فاذكروا من الدليل مبني على تقدير أنها متفرقة فاجتمعت وهذا التقدير غير معلوم بل هو تقدير منتف في نفس

الامر عند جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم (ثم قال أبو المعالي) وان حاولنا رد اعلى المعتزلة فيما حالفونا مسكننا سكتين احدهما الاستشهاد بالاجتماع على امتناع العروق عن الاعراض (٩٨) بعد الانصاف بهما فنقول كل عرض باق فانه ينتفي عن محله بطريقتين

ضده ثم الضد انما يطرأ في حال عدم المتتقي به على زعمهم فاذا انتفى البياض فهل اجاز ان لا يحدث بعد انتفائه كون ان كان يجوز الخلو عن الاكوان وتطرده هذه الطريقة في أجناس الاعراض (قلت) مضمون هذا انه فاس ما بعد الانصاف على ما قبله وقد اجابته المنازعون عن هذا بان الفرق بينهما ان الضد لا يزول الا بطريقتين ضده فلهذا لم يخل منهما فان كان هذا الفرق صحيحا بطل القياس والا منع الحكم في الاصل وقيل بل يجوز خلوه بعد الانصاف اذا أمكن زوال الضد بدون طريقتين آخروما ذكره في السواد والبياض قضية جزئية فلا تثبت بهاد عوى كلبية ومن أين يعلم أن كل طعم في الاجسام اذا زال فلا بد أن يخلفه طعم آخر وكل ربح اذا زالت فلا بد أن يخلفها ربح آخر وكذلك في الارادة والكراهية ونحو ذلك فمن أين يعلم أن المريد للشئ المحب له اذا زالت ارادته ومحبه فلا بد أن يخلفه كراهية وبغضة ولم لا يجوز خلو الحى عن حب المعين وبغضه و ارادته وكراهته (قال) ونقول أيضا الدال على استحالة قيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى أنها لو قامت به لم يخل عنها ذلك يقضى بجحدونه فاذا جاوز الخصم عروا الجوهر عن حوادث مع قبوله لها حقه وجواز افلا يستقيم مع ذلك دليل على استحالة قبول الباري للعواد

به كما في السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اقتلوا الفاعل والمفعول به رواه أبو داود وغيره وهذا مذهب أحد في الرواية المنصورة عنه وهو أحد قولي الشافعي فمن يكون مذهبه أن هذا أشد من الزنا كيف يحكي عنه أنه أباح ذلك وكذلك غيره من العلماء لم يجه أحد منهم بل هم متفقون على تحريم ذلك ولكن كثير من الاشياء متفقون على تحريمها ويتنازعون في اقامة الحد على فاعلها هل يحذر أو يعز ربما دون الحد كما لو وطئ أمته التي هي ابنته من الرضاة (وأما قوله و اباحة الملاهي كالشطرنج والغناء) فيقال مذهب جمهور العلماء أن الشطرنج حرام وقد ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه مر بقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون وكذلك النبي عنها معروف عن أبي موسى وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة وتنازعوا في أيهما أشد تحريما الشطرنج أو الرد فقال مالك الشطرنج أشد من الرد وهذا منقول عن ابن عمر وهذا أنها تشغل القلب بالفكر الذي يصدر عن ذكر الله وعن الصلاة أكثر من الرد وقال أبو حنيفة وأحد الرد أشد فان العوض يدخل فيها أكثر وأما الشافعي فلم يقل ان الشطرنج حلال ولكن قال الرد حرام والشطرنج دونها ولا يبين أنها حرام فتوقف في التحريم ولا يهاجم في تحريمها قولان فان كان التحليل هو الراجح فلا ضرر وان كان التحريم هو الراجح فهو قول جمهور أهل السنة فعلى التقديرين لا يخرج الحق عنهم (قوله و اباحة الغناء) فيقال له هذا من الكذب على الأئمة الاربعة فانهم متفقون على تحريم الملاهي التي هي آلات اللهو كالعود ونحوه ولو أتلفها متلف عندهم لم يضرهم صورة التالف بل يحرم عندهم اتخاذها وهل يضرهم المادة على قولين مشهورين أهم كالأول أو تلف أو عية الحجر فانه لو أتلف ما يقوم به الحجر من المادة لم يضرهم في أحد قوليه كما هو مذهب مالك وأشهر الروايتين عن أحمد كما أتلف موسى العجل الذي اتخذ من ذهب وكما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو أن يحرق الثوبين المعصفرين اللذين كانا عليه وكما أمرهم عام خيبر بكسر القدور التي فيها الحوم المحترم أذن لهم في اراقه ما فيها فدل على جواز الامرين وكما أمرهم لما حرمت الحجر مشق الظروف وكسر الدنان وكما أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما أمرا بتحريق المكان الذي يباع فيه الحجر ومن لم يجوز ذلك من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحد في إحدى الروايتين عنه قالوا هذه عقوبات مالية وهي منسوخة وأولئك يقولون لم ينسخ ذلك شيء ولا يكون الانبص متأخر عن الاول يعارضه ولم يرد بشئ من ذلك بل العقوبات المالية كالعقوبات البدنية تستعمل على الوجه المشروع بل هي أولى بالاستعمال فان اتلاف الابدان والاعضاء أعظم من اتلاف الاموال فاذا كان جنس الاول مشروعا فجنس الثاني بطريق الاولى وقد تنازعوا أيضا في القصاص في الاموال اذا أحرق له نواهل له أن يحرق نظيره من ثيابه فيتلف ماله كما أتلف ماله على قولين هما روايتان عن أحمد فمن قال لا يجوز ذلك قال لانه فساد ومن قال يجوز قال اتلاف النفس والطرف أشد فسادا وهو جائز على وجه العدل والاقتصاص لما فيه من كف العدوان وشفاء نفس المظلوم ومن منع قال النفوس لم يشرع فيها القصاص فان القتال اذا علم أنه لا يقتل بل يؤدي دية أقدم على القتل وأذى الدية بخلاف

(١) كذا بياض باصله ولعل محله الالتهيبه طريقا للزجر وحرر شبهه مصححه

فيقال اما أن يكون هذا لازما واما أن لا يكون لازما فان كان لازما دل ذلك على أنه لا دليل للمعتزلة على الاموال ذلك ولا دليل له أيضا فان مجرد موافقة المعتزلة له لا يكون دليلا لواحد منهما في شئ من المسائل التي لم نعلم فيها نزاعا فكيف مع ظهور النزاع

وان لم يكن لازمالهم لم يكن حجة عليهم فقد تبين أنه لم يذكر حجة على أن القابل للنشئ لا يخلو منه ومن ضده (الموضع الثاني) قال في أثناء الكتاب فصل مما خالف فيه الجوهر حكم الاله قبول (٩٩) الاعراض وصحة الاتصاف بالحوادث والرب

يتقدس عن قبول الحوادث (قال) وذهبت الكرامية الى أن الحوادث تقوم بذات الرب ثم زعموا أنه لا يتصف بما يقوم به من الحوادث وصاروا الى جهالة لم يسبقوا اليها فقالوا الحادث يقوم بذات الرب وهو غير قابل وانما يقوم بالقابلية والقابلية عندهم القدرة على التكلم وحقيقة أصلهم أن أسماء الرب لا يجوز أن تجرد وذلك وصفوه بكونه خالقاً للازل ولم يتماشوا من قيام الحوادث به وتكبروا اثبات وصف جديد له قولا وذكرا (قال) والدليل على بطلان ما قالوه أنه لو قبل الحوادث لم يخل منها ما سبق تقريره في الجواهر حيث قضينا باستحالة تعريضها عن الاعراض ولو لم تزل عن الحوادث لم تسبقها وسياق ذلك يؤدي الى الحكم بحدوث الصانع (قال) ولا يستقيم هذا الدليل على أصل المعتزلة مع مصيرهم الى تجويز دخول الجوهر عن الاعراض على تفصيل لهم ثم أشرنا اليه وانباتهم أحكاماً متجددة لذات الرب تعالى من الارادة المحدثه القاعة لا يعمل على زعمهم ويصددهم أيضا عن طرد دليل في هذه المسئلة أنه اذا لم يمنع تجدد أحكام الذات من غير أن تدل على الحدوث لم يتعد مثل ذلك في اعتوار نفس الاعراض على الذات (هذا كلامه) ولقائل أن يقول قوله الدليل على بطلان ما قالوه أنه لو قبلهم لم يخل منها لما سبق تقريره في الجواهر هو لم يذكر

الاموال فانه يؤخذ من المتلف نظير ما أنفقه فحصل القصاص بذلك والزجر وأما اتلاف ذلك فضرره على المتلف عليه فانه يذهب ماله وعوض ماله عليه وذلك يقول بل فيه نوع من شفاء غيظ المظلوم وأما اذا تعذر القصاص منه الا باتلاف ماله فهو أظهر جوازا فان القصاص عدل وجزاء سيئة مثلهما فاذا أنفك ماله ولم يمكن الاقتصاص منه الا باتلافه جاز ذلك ولهذا اتفق العلماء على جواز اتلاف الشجر والزرع الذي للكفار اذا فعلوا بنا مثل ذلك أولم نقدر عليهم الا به وفي جوازه بدون ذلك نزاع معروف وهور وايتان عن أحمد والجواز مذهب الشافعي وغيره والمقصود هنا أن آلات اللهو محرمة عند الأئمة الاربعة ولم يحل عنهم نزاع في ذلك إلا أن المتأخرين من الخراسانيين من أصحاب الشافعي ذكروا في النزاع وجهين والصحيح التحريم وأما العراقيون وقد ما الخراسانيين فلم يذكروا في ذلك نزاعاً وأما الغناء المجرد فمحرم عند أبي حنيفة ومالك وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وعنهما أنه مكروه وذهبت طائفة من أصحاب أحمد الى أن الغناء المجرد مباح فان كان هذا القول حقاً فلا ضرر وان كان باطلاً فجمهور أهل السنة على التحريم فلم يخرج الحق عن أهل السنة

(فصل قال الرافضي) الوجه الثاني في الدلالة على وجوب اتباع مذهب الامامية ما قاله شيخنا الامام الاعظم خواجه نصير المصلحة والحق والدين محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه وقد سأله عن المذاهب فقال بحثنا عنها وعن قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة منها فرقة ناجية والباقي في النار وقد عين الفرقة الناجية والهالكة في حديث آخر صحيح متفق عليه وهو قوله مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق فوجدنا الفرقة الناجية هي فرقة الامامية لانهم باينوا جميع المذاهب وجميع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) ان هذا الامامي قد كفر من قال ان الله موجب بالذات كما تقدم من قوله يلزم أن الله موجب بذاته لا محتار فيلزم الكفر وهذا الذي قد جعله شيخه الاعظم واحتج بقوله هو بمن يقول ان الله موجب بالذات ويقول يقدم العالم كما تقدم ذلك عن كتاب شرح الاشارات له فيلزم على قوله أن يكون شيخه هذا الذي احتج به كافراً والكافر لا يقبل قوله في دين المسلمين (الثاني) ان هذا الرجل قد اشتهر عند الخاص والعام انه كان وزير الملاحدة الباطنية الاسماعيلية بالالوت ثم لما قدم التركة المشركون هلا كواً شار عليه بقتل الخليفة وبقتل أهل العلم والدين واستبقاء أهل الصناعات والتجارات الذين ينفعونه في الدنيا وانه اسـتولى على الوقف الذي للمسلمين وكان يعطى منه ما شاء الله للعلماء المشركين وشيوخهم من النخشة السحرة وأمثالهم وأنه لما بنى الرصد الذي بمراغة على طريقة الصابئة المشركين كان أخس الناس نصيباً منه من كان الى أهل الملل أقرب وأوفرهم نصيباً من كان أبعدهم عن الملل مثل الصابئة المشركين ومن المل المعطلة وسائر المشركين وان ارتزقوا بالنجوم والطب ونحو ذلك ومن المشهور عنه وعن أتباعه الاستهتار بواجبات الاسلام ومحرماته ولا يحافظون على الفرائض كالصلاة ولا ينزعون عن محارم الله من الخمر والفواحش وغير ذلك من المنكرات حتى انهم في شهر رمضان يذكرونهم من امضاعة الصلاة وارتكاب الفواحش وفعل ما يعرفه أهل الخبرة بهم ولم يكن لهم قوة وظهور الامع

دليلاً هنالك الاقياس ما قبل الاتصاف على ما بعده وهو ليس حجة علمية عقلية بل غاية احتجاج بموافقة منازعه في مسئلة عظيمة عقلية ترد لأجلها نصوص الكتاب والسنة ويبتني عليها من مسائل الصفات والافعال أمور عظيمة اضطرب فيها الناس فمن الذي يجعل

أصول الدين مجرد قول قائلته طائفة من أهل الكلام وافق بعضهم بعضا عليه من غير حجة عقلية ولا سمعية وقد أجابه المنازعون بجواب مركب وهو ما الفرق ان صح والالتماع حكم (١٠٠) الاصل وأيضا فإنه قد قرر هناك وهناك أن المعتزلة أئمة الكلام الذين

أظهروا في الاسلام في الصفات والافعال وسموا ذلك تقديسا له عن الاعراض والحوادث وقد ذكر أبو المعالي أنه لا حجة لهم على استحالة اتصافه بالحوادث وأنه يلزمهم نقيض ذلك أما الاول فان القابل للشيء عندهم يجوز أن يخلو عنه وعن ضده وأما لزوم هذا القول لهم فلا يثبتهم أحكاما متعددة للرب وانه اذا لم يمنع تجدد أحكام للذات من غير أن يدل على الحدوث لم يبعد مثل ذلك في اعتوار نفس الاعراض وكان ما ذكره الاستاذ أبو المعالي يقتضي أن القول بحلول الحوادث يلزم المعتزلة وأنه لا دليل لهم على نفي ذلك وهو أيضا لم يذكر دليلا موافقيه على نفي ذلك فأفاد ما ذكره أن أئمة النفاة لحلول الحوادث به القائلين بأنه لا يقوم به ما يتعلق بعشيتته لا دليل لهم على ذلك بل قولهم يستلزم قول أهل الالبيات لذلك (قال) ونقول للكرامية مصيركم الى اثبات قول حادث مع نفيتكم اتصاف الباري به تناقض اذ لو جاز قيام معنى بحال من غير أن يتصف المحل بحكمه لجاز شاهد ا قيام أقوال وعلوم وارادات بحال من غير أن تتصف المحال بأحكام موجبة عن المعاني وذلك يخلط الحقائق ويجري الى جهالات (قال) ثم نقول لهم اذا جوزتم قيام ضرور من الحوادث بذاته فما المانع من تجوز قيام أكو ان حادثه بذاته على التعاقب وكذلك سبيل الازام

المشركين الذين دينهم شر من دين اليهود والنصارى ولهذا كان كل ما قوى الاسلام في المغل وغيرهم من الترك ضعف أمر هؤلاء لمعادانهم للاسلام وأهله ولهذا كانوا من أنقص الناس منزلة عند الامير تورو المجاهد في سبيل الله الشهيد الذي دعا ملك المغل غازان الى الاسلام والتزم أن ينصره اذا أسلم وقتل المشركين الذين لم يسلموا من النخسية الصحرة وغيرهم وهدم البذخانات وكسر الاصنام ومزق شملها كل ممزق وأزعم اليهود والنصارى الجزية والصغار وبسببه ظهر الاسلام في المغل وأتباعهم وبالجملة فأمر هذا الطوسي وأتباعه في المسلمين أشهر وأعرف من أن يوصف ومع هذا فقد قيل أنه كان في آخر عمره يحافظ على الصلوات ويستغل بتفسير البغوى والفقه ونحو ذلك فان كان قد تاب من الاحاد فالتة يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات والله تعالى يقول يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا لكن ما ذكره عنه هذا ان كان قبل التوبة لم يقبل قوله وان كان بعد التوبة لم يكن قد تاب من الرفض بل من الاحاد وحده وعلى التقديرين فلا يقبل قوله ولا يظهر أنه انما كان يجتمع به وبأمثاله لما كان منجما للفعل المشركين والاحاد مع روف من حاله ا ذلك فن يقدح في أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ويطعن على مثل مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وأتباعهم ويعيرهم بغطايتهم في مثل اباحة الشرب والفساد وكيف يليق به أن يخرج لمذهبه بقول مثل هؤلاء الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ويستحلون المحرمات المجمع على تحريمها كالرفواحش والخمر في مثل شهر رمضان الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات وخرقوا سياج الشرائع واستخفوا بحرمات الدين وسلكوا غير طريق المؤمنين فهم كما قيل فيهم

الدين يشكوبليه \* من فرقة فلسفيه لا يشهدون صلاة \* الا لاجل التقية ولا ترى الشرع الا \* سياسة مدنية ويؤثرون عليه \* مناهجا فلسفيه ولكن هذا حال الرافضة دائما يعادون أولياء الله المتقين من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان وبوالون الكفار والمنافقين فان أعظم الناس نفاقا في المنسبين الى الاسلام الملاحدة الباطنية الاسماعيلية فن اخرج بأقوالهم في نصر قوله مع ما تقدم من طعنه على أقوال أئمة المسلمين كان من أعظم الناس موالاة لاهل النفاق ومعاداة لاهل الايمان ومن العجب أن هذا المصنف الرافضي الكذاب المقتري يذكرا بابا بكر وعمر وعثمان وسائر السابقين والتابعين وسائر أئمة المسلمين من أهل العلم والدين بالاعظام التي يفتر بها عليهم هو واخوانه ويحجي الى من قد اشتهر عند المسلمين محاربة الله ورسوله يقول عنه قال شيخنا الاعظم ويقول قدس الله روحه مع شهادته عليه بالكفر وعلى أمثاله ومع لعنه طائفة خيار المؤمنين من الاولين والآخرين وهؤلاء ادخلوا في معنى قوله تعالى ألم ترالى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهـدى من الذين آمنوا سبيلا أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجده نصيرا فان هؤلاء الامامية أوتوا نصيبا من الكتاب اذ كانوا مقرين ببعض ما في الكتاب المنزل وفيهم شعبة من الايمان بالجبت والطاغوت والسحر

فيما يوافقونا على استحالة قيامه به من الحوادث ومما يلزمهم تجوز قيام حادثه وعلم حادثه بذاته على حسب أصلهم في القول والارادة الحادتين ولا يجحدون بين ما جوزه وامتنعوا عنه فصلا (قال) ونقول لهم قد وصفتم الرب تعالى بكونه متخيرا وكل متخير



جسم وجرم ولا يتقرر في المعقول خلوا الاجرام من الاكوان فما المانع من تجويز قيام الاكوان بذات الرب ولا يحصى لهم عن شيئا  
ألزموه (قلت) ولقائل أن يقول هذه الوجوه الاربعة التي ذكرها ليس (١٠١) فيها حجة تصلح لاثبات الظن في الفروع فضلا عن

اثبات اعتقاد يقيني في أصول الدين يعارض به نصوص الكتاب والسنة فان غاية هذا الكلام ان صح أن الكرامية تناقضوا وقالوا قولاً ولم يلتزموا بلوازمه فيقال ان كان ما ذكره لازماً لهم لزمهم الخطأ اما في اثبات الم لازم وما في نفي اللازم ولم يتعين الخطأ في أحدهما فلم لا يجوز أن يكون خطأهم في نفي اللازم فان أقام على ذلك دليلاً عقلياً كان هوجمة كافية في المسئلة والا استنفذنا خطأ الكرامية في أحد قولهم وان لم يكن ما ذكره لازماً لهم لم ينفذ لاثبات تناقضهم ولا دليلاً في مورد النزاع ثم يقال أما الوجه الاول فخاصة نزاع لفظي هل يتصف بالحوادث أو لا يتصف كالنزاع في أمثال ذلك وإذا كان من أصلهم الفرق بين اللازم وغير اللازم بحيث يسمون اللازم صفة دون المعارض كاصطلاح من يفرق بين الصفات والافعال فلا يسمى ما يتكلم به الانسان عملاً وان كان له فيه حركة ونحو ذلك كانت هذه أمور اصطلاحية لفظية لغوية لا معاني عقلية والمرجع في اطلاق الالفاظ نفاً واثباتاً إلى ما جاءت به الشريعة فقد يكون في اطلاق اللفظ مفسدة وان كان المعنى صحيحاً وما ألزمهم اياه في الشاهد فأكثر الناس يلتزمون في الافعال فان الناس تفرق في الاطلاقات بين صفات الانسان وبين أفعاله كالقيام والعقود والذهاب والحجى فلا يسمى ذلك صفات وان قامت بالحل وكذلك العلم الذي يعرض للمعام وزول والارادة التي تعرض له وزول وقد لا يسمون ذلك صفته وانما يصفونه بما كان ثابتاً له كخلق النابت وبالجملة فهذه بحوث لفظية سميعة لا عقلية وليس هذا موضعه وأما قيام

وما يعبدون من دون الله فانهم يعظمون الفلاسفة المتضمنة ذلك ويرون الدعاء والعبادة للوحي واتخاذ المساجد على قبورهم ويجعلون السفر اليها حجة مناسك ويقولون مناسك حج المشاهد وحدثني الثقات أن فيهم من يرى الحج إليها أعظم من الحج إلى البيت العتيق فيه ون الأشرك بالله أعظم من عبادة الله وهذا من أعظم الأيمان بالطاغوت وهم يقولون لمن يقرون بكفرهم من القائلين بقدوم العالم ودعوة الكواكب المسوغة للشرك هؤلاء أهدي من الذين آمنوا سبيلاً فانهم فضلوا هؤلاء الملاحدة المشركين على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان فليس هذا ببعيد من الرافضة فقد عرف من موالاتهم اليهود والنصارى والمشركون ومعاونتهم على قتال المسلمين ما يعرفه الخاص والعام حتى قيل انه ما اقتتل يهودي ومسلم ولا نصراني ومسلم ولا مشرك ومسلم الا كان الرافضي مع اليهودي والنصراني والمشرک (الوجه الثالث) انه قد عرف كل أحد أن الاسماعيلية والنصيرية هم من الطوائف الذين يظهرن التشيع وان كانوا في الباطن كفاراً منسحقين من كل ملّة والنصيرية هم من غلاة الرافضة الذين يدعون الهية على هؤلاء كفر من اليهود والنصارى باتفاق المسلمين والاسماعيلية الباطنية كفر منهم فان حقيقة قولهم التعطيل أما أصحاب الناموس الاكبر والبلاغ الاعظم الذي هو آخر المراتب عندهم فهم من الدهرية القائلين بأن العالم لا فاعل له لا علة ولا خالق ويقولون ليس بيننا وبين الفلاسفة خلاف الا واجب الوجود فانهم يثبتونه وهو شئ لاحقيقة له ويستترئون باسم الله ولا سيما هذا الاسم الذي هو الله فان منهم من يكتبه على أسفل قدميه ويطوّه وأما من هودون هؤلاء فيقولون بالسابق والتالي الذين عبروا بهما عن العقل والنفس عند الفلاسفة والنور والظلمة عند المجوس وركبوا لهم مذهباً من مذهب الصابئة والمجوس ظاهر التشيع ولا ريب أن الصابئة والمجوس ثمر من اليهود والنصارى ولكن تظاهروا بالتشيع قالوا لان الشيعة أسرع الطوائف استجابة لما فهم من الخروج عن الشريعة ولما فهم من الجهل والتصديق بالمجهولات ولهذا كان أنتم في الباطن فلاسفة كالنصير الطوسي هذا وكسنان البصري الذي كان يجهضونهم بالشام وكان يقول قدر فتمت عنهم الصوم والصلاة والحج والزكاة فاذا كانت النصيرية الاسماعيلية انما يتظاهرون في الاسلام بالتشيع ومنه دخلوا به ظهروا وأهلهم المهاجرون اليهم لا إلى الله ورسوله علم أن شهادة الاسماعيلية للشيعة بأنهم على الحق شهادة مردودة باتفاق هؤلاء فان هذا الشاهد ان كان يعرف أن ما هو عليه مخالف لدين الاسلام في الباطن وانما أظهر التشيع ليتقوى به عند المسلمين فهو محتاج إلى تعظيم التشيع وشهادته له شهادة المرء لنفسه فهو كشهادة الامام لنفسه لكن في هذه الشهادة يعلم أنه يكذب وانما كذب فيه كما كذب في سائر أحواله وان كان يعتقد دين الاسلام في الباطن ويظن أن هؤلاء على دين الاسلام كان أيضاً شاهد لنفسه لكن مع جهله وضلاله وعلى التقديرين شهادة المرء لنفسه لا تقبل سواء علم كذب نفسه أو اعتقد صدق نفسه كما في السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين ولا ذي غر على أخيه وهؤلاء خصماء أظناه منهم ذوو غر على أهل السنة والجماعة فشهادتهم مردودة بكل طريق (الوجه الرابع) أن يقال أولاً أنتم قوم لا تحبسون بمثل هذه الاحاديث فان هذا الحديث انما يرويه أهل السنة

والذهاب والحجى فلا يسمى ذلك صفات وان قامت بالحل وكذلك العلم الذي يعرض للمعام وزول والارادة التي تعرض له وزول وقد لا يسمون ذلك صفته وانما يصفونه بما كان ثابتاً له كخلق النابت وبالجملة فهذه بحوث لفظية سميعة لا عقلية وليس هذا موضعه وأما قيام

الاكوان به على التعاقب وقيام ما أحالوا قيامه به فهم يفسرون بين ما جوزه ومنعوه بما يفرق به مثبتة الصفات بين ما وصفوه به وبين ما منعوه فكأنهم يصفونه بصفات الكمال فلا (١٠٣) يلزمهم أن يصفوه بغيرها فكذلك هؤلاء يقولون فإن صح الفرق

والا كانوا متناقضين ومن المعام  
أن الله تعالى لما وصف بالسمع  
والبصر كما دلت عليه النصوص  
ألزمت النفاة لأهل الإثبات ادراك  
الشم والذوق واللمس فمن الناس  
من طرد القياس ومنهم من فرق بين  
الثلاثة والاثنين ومنهم من فرق  
بين ادراك اللمس وادراك الشم  
والذوق لكون النصوص أثبتت  
الثلاثة دون الاثنين فاذا قال المعتزلة  
المصريون والقاضي أبو بكر وأبو  
المعالى وغيرهما من يصفه  
بالادراك الخمسة لمن لم يصفه الا  
بأثنين أو ثلاثة يلزمكم طرد القياس  
لزمهم اما الفرق والاكوان  
متناقضين ولم يكن هذا دليل على  
ابطال اتصافه بالسمع والبصر  
وكذلك اذا قال من جعل الادراكات  
الخمس تتعلق به كما فعله هؤلاء ومن  
وافقتهم كالقاضي أبي يعلى ونحوه  
لمن أثبت الرؤية يلزمكم أن تصفوه  
بتعلق السمع والشم والذوق واللمس  
به كما قلتم في الرؤية كانوا أيضا على  
طريقين منهم من يذكر الفرق  
ومهم من يفرق بين اللمس وغيره  
لمحى النصوص بذلك دون غيره  
قال أبو المعالى فى ارشاده فان  
قيل قد وصفتم لنا الرب تعالى  
بكونه سميعا بصيرا والسمع والبصر  
ادراكا كان ثم ثبت شاهدساواهما  
ادراكا يتعلق بقياس الطعوم  
وادراكا يتعلق بقياس الروائح  
وادراكا يتعلق بالحرارة والبرودة  
واللين والخشونة فهل تصفون

بأسانيد أهل السنة والحديث نفسه ليس فى الصحيحين بل قد طعن فيه بعض أهل الحديث  
كأبن خزم وغيره ولكن قدرناه أهل السنن كابى داود والترمذى وابن ماجه ورواه أهل الاسانيد  
كلاما مأمورا وغيره فمن أين لكم على أصولكم ثبوته حتى تحتجوا به وبتقدير ثبوته فهو من أخبار  
الاحاد فكيف يجوز أن تحتجوا فى أصل من أصول الدين واضلال جميع المسلمين بالفرقة واحدة  
بأخبار الاحاد التى لا يحتجون بها فى الفروع العملية وهذا من أعظم التناقض والجهل  
(الوجه الخامس) ان الحديث روى تفسيره فيه من وجهين أحدهما أنه صلى الله تعالى عليه وسلم  
وسلم سئل عن الفرقة الناجية فقال من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابى وفى الرواية  
الآخرى قال هم الجماعة وكل من التفسيرين يناقض قول الامامية ويقضى أنهم خارجون عن  
الفرقة الناجية فانهم خارجون عن جماعة المسلمين يكفرون أو يفسقون أئمة الجماعة كابى بكر  
وعمر وعثمان دعى معاوية ومولوك بنى أمية وبنى العباس وكذلك يكفرون أو يفسقون علماء الجماعة  
وعبادهم كالأئمة والنورى والاوزاعى واللبث بن سعد وأبى حنيفة والشافعى وأحمد وإسحق وأبى  
عبيد وأبراهيم بن أدهم والفضيل بن عياض وأبى سليمان الدارائى ومعرفة الكرخى وأمثال هؤلاء  
وهم أبعد الناس عن معرفة سير الصحابة والاقتداء بهم فى حياة النبى صلى الله تعالى عليه وسلم  
فان هذا لا يعرفه الا أهل العلم بالحديث والمنقولات والمعرفة بأخبار الضعفاء والنقات وهم من  
أعظم الناس جهلا بالحديث بغضاله ومعاداة أهله فاذا كان وصف الفرقة الناجية اتباع  
الصحابة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك شعار السنة والجماعة كانت الفرقة  
الناجية هم أهل السنة والجماعة فالسنة ما كان صلى الله تعالى عليه وسلم هو وأصحابه عليها فى  
عهدهما مما أمرهم به أو أقرهم عليه أو فعله هو وأما الجماعة فهم المجتمعون الذين ما فرقوا دينهم وكانوا  
شيعا والذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا خارجون عن الفرقة الناجية قد برأ الله نبيه منهم فعلم بذلك  
أن هذا وصف أهل السنة والجماعة لا وصف الرافضة وأن الحديث وصف الفرقة الناجية باتباع  
سنته التى كان عليها هو وأصحابه وبلزوم جماعة المسلمين (فان قيل) فقد قال فى الحديث على مثل  
ما أنا عليه اليوم وأصحابى فمن خرج عن تلك الطريقة بعده لم يكن على طريقة الفرقة الناجية  
وقد ارتد الناس بعده فليسوا من الفرقة الناجية (قلنا) نعم وأشهر الناس بالردة خصوم أبى بكر  
الصدىق رضى الله عنه وأتباعه كسيلة الكذاب وأتباعه وغيرهم وهؤلاء تتولاهم الرافضة كما  
ذكر ذلك غير واحد من شيوخهم مثل هذا الامامى وغيره ويقولون أنهم كانوا على الحق وأن  
الصدىق قاتلهم بغير حق ثم أظهر الناس ردة الذين حرقهم على رضى الله عنه بالنار لما ادعوا فيه  
الالهية وهم السبائية أتباع عبد الله بن سبأ الذين أظهروا سب أبى بكر وعمر وأول من ظهر  
عنه دعوى النبوة من المنتسبين الى الاسلام المختار بن أبى عبيد وكان من الشيعة فعلم أن أعظم  
الناس ردة هم فى الشيعة أكثر منهم فى سائر الطوائف ولهذا لانعرف ردة أسوأ حالا من ردة  
الغالبية كالتصيرية ومن ردة الاسماعيلية الباطنية ونحوهم وأهم الناس بقتال المرتدين هو أبى  
بكر الصديق رضى الله عنه فلا يكون المرتدون فى طائفة أكثر منها فى خصوم أبى بكر الصديق  
فدل ذلك على أن المرتدين الذين لم يزلوا مرتدين على أعقابهم هم بالرافضة أولى منهم بأهل السنة  
والجماعة وهذا بين يعرفه كل عاقل يعرف الاسلام ولهذا لا يستريب أحد أن جنس المرتدين

الرب تعالى بأحكام هذه الادراكات أم تقتصر على وصفه بكونه سميعا بصيرا قلنا الصحيح المقطوع به عندنا فى  
وجوب وصفه بأحكام الادراك اذ كل ادراك ينفيه ضد مما يدل على وجوب وصفه بحكم السمع والبصر فهو دال على وجوب وصفه

بأحكام الادراك ثم يتقدس الرب عن كونه شاموا وذاثاقا ولا مسافان هذه الصفات منبثقة عن ضروب من الاتصالات والرب يتعالى عنها وهي لا تنبئ عن حقائق الادراكات فان الانسان يقول شملت (١٠٣) تفاحة فلم أدرك ربحها ولو كان الشمذ الاعلى

الادراك لكان ذلك بمثابة قول القائل أدركت ربحها ولم أدركه وكذلك القول في الذوق والملمس ولا يلزم من تناسق هو لاء ان كانوا متناقضين في الرؤية التي توارث بها النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) وأما تعاقب الحوادث فهم نفوذ بناء على امتناع حوادث لأول لها فان صح هذا الفرق والالزمهم طرد الجواز كما طرده غيرهم عن لا ينع ذلك وأما حدوث القدرة والعلم فنفيهما لان عدم ذلك يستلزم النقص العموم لتعلق العلم والقدرة بخلاف الارادة والكلام فانه لا عموم له ما فانه سبحانه لا يتكلم الا بالصدق لا يتكلم بكل شيء ولا يريد الا ما سبق علمه به لا يريد كل شيء بخلاف العلم والقدرة فانه بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وهذا كما فرقت المعتزلة بين هذا وهذا وافقوا ان له ارادة حادثة وكلاما حادنا ولم يقولوا له عالمية حادثة وقادرية حادثة فالسؤال على الفريقين جدها فان صح الفرق والا كانوا متناقضين وقد أثبت غيرهم قيام علم بالموجود بعد وجوده ولم يجعل ذلك عين العلم المتعلق به قبل وجوده كما دل على ذلك ظاهر النصوص وقد أثبت ذلك من أهل الكلام والفلسفة طوائف كابي الحسين المصري وأبي البركات وغيرهم وغير المتقدمين مثل هشام بن الحكم وأمثاله ومثل جهنم والفرق ان صح فرقه والالزم تناقضه وقيام الاكوانه بنفسه

في المنسبين الى التشيع أعظم وأخش كفر من جنس المرتدين المنسبين الى أهل السنة والجماعة ان كان فيهم مرتد (الوجه السادس) أن يقال هذه الحجة التي احتج بها الطوسي على أن الامامية هي الفرقة الناجية كذب على وصفها كما هي باطلة في دلالتها وذلك أن قوله باينوا جميع المذاهب وجميع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد ان أراد بذلك أنهم باينوا جميع المذاهب فيما اختصوا به فهذا شأن جميع المذاهب كما بينت الخوارج فيما اختصوا به من التكفير على رضى الله تعالى عنه ومن اسقاط طاعة الرسول فيما لم يخبر به عن الله وتجويز الظلم عليه في قسمه والجور في حكمه واسقاط اتباع السنة المتواترة التي تخالف ما يظن أنه ظاهر القرآن كقطع يد السارق من المنكب وأمثال ذلك قال الأشعرى في المقالات أجمعت الخوارج على تكفير علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه اذ حكمهم وهم مختلفون على كفره شرك أم لا قال وأجمعوا على أن الكبيرة كفر الا النجيدات فانها لا تقول بذلك وأجمعوا على أن الله يعذب أصحاب الكبار ثم عذابا دائما الا النجيدات أصحاب نجدة وكذلك المعتزلة باينوا جميع الطوائف فيما اختصوا به من المنزلة بين المنزلتين وقولهم ان أهل الكبار يخلدون في النار ولا يسوا بمؤمنين ولا كفار فان هذا قولهم الذي سموه معتزلة فمن وافقهم فيه بعد ذلك من الزيدية فنعهم أخذوا بل الطوائف المنتسبة الى السنة والجماعة تبين كل طائفة منهم سائر أهل السنة والجماعة فيما اختصت به فالكلامية باينوا سائر الناس في كلامهم ان الكلام معنى واحد ومعان متعددة أربعة وخمسة تقوم بذات المتكلم هو الامر والهي والخبر ان عبر عنه بالعربية كان قرآنا وان عبر عنه بالعربية كان تورا فان هذا لم يقله أحد من الطوائف غيرهم وكذلك الكرامية باينوا جميع الطوائف في قولهم ان الايمان هو القول باللسان فمن أقر بلسانه كان مؤمنا وان جحد بقلبه قالوا هو مؤمن مخلص في النار فان هذا لم يقله غيرهم بل طوائف أهل السنة والعلم كل طائفة قول لا يوافقهم عليه بقية الطوائف فكل واحد من أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد مسائل تفرد بها عن الائمة الثلاثة كثيرة وان أراد بذلك أنهم اختصوا بجميع أقوالهم فليس كذلك فانهم في توحيدهم موافقون للمعتزلة وقدماءهم كان كثير منهم ثبت القدر وانكار القدر في قدمائهم أشهر من انكار الصفات وخروج أهل الذنوب من النار وعفو الله عز وجل عن أهل الكبار لهم فيه قولان ومتأخروهم موافقون فيه الواقفية الذين يقولون لا ندري هل يدخل النار أحد من أهل القبلة أم لا وهم طائفة من الأشعرية وان قالوا انما يخرج من أهل الكبار يدخل النار فهو قول الجمهور من أهل السنة ففي الجملة لهم أقوال اختصوا بها وأقوال شار كهم غيرهم فيها كما أن الخوارج والمعتزلة وغيرهم كذلك وأما أهل الحديث والسنة والجماعة فقد اختصوا باتباعهم الكتاب والسنة الثابتة عن نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم في الأصول والفروع وما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف الخوارج والمعتزلة والرافضة ومن وافقهم في بعض أقوالهم فانهم لا يتبعون الاحاديث التي رواها الثقات عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التي يعلم أهل الحديث صحتها فالمعتزلة يقولون هذه اخبار آحاد وأما الرافضة فيقطعون في الصحابة ونقلهم وباطن أمرهم الطعن في الرسالة والخوارج يقول قائلهم اعدل يا محمد فانك لم تعدل فيصوزون على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه يظلم ولهذا قال النبي صلى الله

لأنها هي دليلهم على حدوث العالم كما استدلت بذلك المعتزلة وهم يقولون المتصف بالاكوان لا يخولونها وهذا معلوم بالبدية كما بينه الاستاذ أبو المعالي في أول كلامه وقال نفرض الكلام في الاكوان فان القول فيها يستند الى الضرورة فاذا كان من المعلوم بالضرورة أن

القابل للاكوان لا يخلو عنها افلو وصفوه بالاكوان الزم أن لا يخلو عنها وهم يقولون بامتناع تسلسل الحوادث ويقولون ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث كما وافقهم على ذلك أبو (١٠٤) المعالي وأمثلة فان كان هذا الفرق صحيحا بطل الالتزام لهم وصح

تعالى عليه وسلم ويك أن لم أعدل فن يعدل لقد خبت وخسرت ان لم أعدل فهم جهال فارقوا السنة والجماعة على جهل وأما الرافضة فاصل بدعتهم عن نفاق ولهذا فيهم من الزندقة ما ليس في الخوارج قال الأشعري في المقالات هذه عقيدة أصحاب الحديث وأهل السنة \* جلة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة الاقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه النقات عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يردون من ذلك شيئا وأنه إله واحد فرد صمد لا إله غيره لم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأن محمدا عبده ورسوله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأن الله على عرشه كما قال الرحمن على العرش استوى وأن له يدين بلا كيف كما قال خلقت بيدي وكما قال بل يده مبسوطتان وساق الكلام الى آخره فان قال ان مراده بالمباينة أنهم يكفرون كل أهل دارهم كما أفتى غير واحد من شيوخهم بان الدار اذا كان الظاهر فيها مذهب النصب مثل المسح على الخفين وحل شرب الفخار وتحريم المتعة كانت دار كفر وحكم بنجاسة ما فيها من المائعات وان كان الظاهر مذهب الطائفة المحقة يعني الامامية حكم بطهارة ما فيها من المائعات وان كان كلا الامرين ظاهرا كانت دار وقف فينظر في كان فيها من طائفتهم كان ما عندهم من المائعات طاهرا ومن كان من غيرهم حكم بنجاسة ما عندهم من المائعات قيل هذا الوصف يشاركهم فيه الخوارج والخوارج في ذلك أقوى منهم فان الخوارج ترى السيف وحروبه مع الجماعة مشهورة وعندهم كل دار غير دارهم فهي دار كفر وقد تنازع بعضهم في تكفير العامة كما نازع بعض الامامية في تكفير العامة وقد وافقهم في أصل التكفير وأما السيف فان الزيدية ترى السيف والامامية لاتراه قال الأشعري وأبجعت الرافضة على ابطال الخروج وانكار السيف ولوقت حتى يظهر لها الامام وحتى يأمر بذلك (قلت) ولهذا لا يغزون الكفار ولا يقاتلون مع أئمة الجماعة الا من يلتزم مذهبهم منهم فقد تبين أن المباينة والمشاركة في أصول العقائد قد مشتركة بين الرافضة وغيرهم (الوجه السابع) أن يقال مباينتهم لجميع المذاهب هو على فساد قولهم أدل منه على صحة قولهم فان مجرد انفراد طائفة عن جميع الطوائف بقول لا يدل على أنه هو الصواب واشترائه أولئك في قول لا يدل على أنه باطل (فان قيل) ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل أمته ثلاثا وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة فدل على أنها لا بد أن تفارق هذه الواحدة سائر الاثنين وسبعين فرقة (قلنا) نعم وكذلك يدل الحديث على مفارقة الثنتين وسبعين بعضها بعضا كما فارقت هذه الواحدة فليس في الحديث ما يدل على اشتراك الثنتين والسبعين في أصول العقائد بل ليس في ظاهر الحديث الامباينة الثلاث والسبعين كل طائفة للآخرى وحينئذ فاعلم أن جهة الاقتراح جهة ذم لاجهة مدح فان الله تعالى أمر بالجماعة والائتلاف وذم التفريق والاختلاف فقال تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وقال تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم الآية قال ابن عباس وغيره تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة وقال تعالى ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا خالست منهم في شيء وقال وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم وقال وما تفرق الذين أوتوا

فرقهم وان لم يكن هذا الفرق صحيحا لم يكن في ذلك حجة للنزاع لهم بل يقول القائل كلا كما محطى حيث قلتم بامتناع دوام الحوادث وتسلسلها ومعلوم أن هذا كلام متين لا جواب عنه فان فرقهم بين الاكوان وغيرها هو العلم الضروري من الجميع بان القابل لا يكون لا يخلو لو منها فاقابل الحركة والسكون لم يخل من أحدهما فلهذا هو صحيحهم عما ألزمهم به فان كانت الاكوان كغيرها في أن القابل للشي لا يخلو عنه وعن ضده فقد ثبت تناقضهم اذا كان قابلا لها وان لم تكن مثل غيرها كما بقوله المعتزلة صح فرقهم وهم يدعون أنه ليس قابلا لها كما قد وافقهم على ذلك المعتزلة والاشعرية فانما قال المعارض عليهم يجب عليهم على أصلهم أن يكون قابلا لانهم يصفونه بكونه متحيزا وكل متحيز جسم وجرم قبل هذا كما تقوله المعتزلة للاشعرية يلزمكم اذا قائم ان له حياة وعلما وقدرة أن يكون متحيزا لانه لا يعقل قيام هذه الصفات الا بتعديز ويقولون انه لا يعقل موصوف بالعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والارادة الا ما هو جسم فاذا وصفتوه بهذه الصفات لزمكم أن يكون جسما فاذا قال هؤلاء للمعتزلة قد اتفقنا نحن وأنتم على أنه حي علم قدس ليس بتعديز ولا جسم فاذا عقلتنا موجودا حيا علميا قدس ليس بجسم عقلتنا حياة وعلم وقدرة

لاتقوم بجسم قالوا وأنتم وافقتمونا على أنه حي علم قدس واثبات حي علم قدس بلا حياة ولا علم ولا قدرة مكابرة للعقل الكتاب والالفة والشرع قالت الكرامية لهؤلاء قد اتفقنا نحن وأنتم على أنه موصوف بالحياة والعلم والقدرة ونحو ذلك من الصفات مع اتفاقنا

على أنه لا ينصف بالاكوان فهكذا اذا جوزنا عليه أن يسمع أصوات عباده حين يدعوهم ويراهم بعد أن يخلقهم ويغضب عليهم اذا عصوه ويجب العبد اذا تقرب اليه بالنوافل ونادى موسى حين أتى ( ١٠٥ ) الوادي وبحاسب خلقه يوم القيامة ونحو ذلك مما دلت عليه

النصوص لم يلزمنا مع ذلك أن نجوز عليه حدوث الاكوان ومن تدبر كلام هؤلاء الطوائف بعضهم مع بعض تبين له أنهم لا يعقنون فيما يخالفون به الكتاب والسنة الا بحجة جدلية يسلمها بعضهم لبعض وأخرمتهاهم حجة تحتجون بها في اثبات حدوث العالم لقيام الاكوان به أو الاعراض ونحو ذلك من الخبيث التي هي أصل الكلام المحدث الذي ذمه السلف والأئمة وقالوا انه جهل وان حكم أهله أن يضربوا بالجر يد والنعال ويطاف بهم في القبائل والعشائر ويقال هذا جزء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام وكذا من عرف حقائق ما انتهى اليه هؤلاء الفضلاء الاذ كيا ازداد بصيرة وعلما و يقينا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وبأن ما يعارضون به الكتاب والسنة من كلامهم الذي يسمونه عقليات هي

( مطلب في الرافضة وفرقهم )

من هذا الجنس الذي لا ينفي الا بما فيه من الالفاظ المجملة المشبهة مع من قات معرفته بما جاء به الرسول وبطرق اثبات ذلك ويتوهم أن يمثل هذا الكلام بثبت معرفة الله وصدق رسله وأن الطعن في ذلك طعن فيما به يصير العبد مؤمنا فيتعجل رد كثير مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم لظنه أنه بهذا الرديصير مصدقا للرسول في الباقي واذا أنتم النظر تبين له أنه كلما ازداد تصديقا لمثل

الكتاب الامن بعد ما جاءتهم البينة واذا كان كذلك فأعظم الطوائف مفارقة للجماعة وافتراقا في نفسها أولى الطوائف بالذم وأقلها افتراقا ومفارقة للجماعة أقربها الى الحق واذا كانت الامامية أولى بمفارقة سائر الطوائف فهم أبعد من الحق لاسيما وهم في أنفسهم أكثر اختلافا من جميع فرق الامة حتى يقال انهم ثنتان وسبعون فرقة ( وهذا القدر ) فيما نقله عن هذا الطوسي بعض أصحابه وقد كان يقول الشيعة تبلغ فرقهم ثنتين وسبعين أو كما قال وقد صنف الحسن بن موسى النوبختي وغيره في تعدد فرق الشيعة وأما أهل الجماعة فهم أقل اختلافا في أصول دينهم من سائر الطوائف وهم أقرب الى كل طائفة من كل طائفة الى ضدها فهم الوسط في أصل الاسلام كما أن أهل الاسلام هم الوسط في أهل الملل وهم في باب صفات الله تعالى بين أهل التعطيل وأهل التثبيث وقال صلى الله تعالى عليه وسلم خير الامور أوسطها وحينئذ أهل السنة والجماعة خير الفرق وفي باب القدر بين أهل التكذيب به وأهل الاحتجاج به وفي باب الاسماء والاحكام بين الوعديّة والمرجئة وفي باب الصحابة بين الغلاة والجفأة فلا يغفلون في على غلوا الرافضة ولا يكفرونه تكفير الخوارج ولا يكفرون أبا بكر وعمر وعثمان كما تكفرونهم الرافضة ولا يكفرون عثمان وعليا كما تكفرونهم الخوارج ( الوجه الثامن ) أن يقال الشيعة ليس لهم قول واحد يتفقون عليه فان القول الذي ذكره هذا قول من أقوال الامامية ومن الامامية طوائف تخالف هؤلاء في التوحيد والعدل كما تقدم حكايته وجهور الشيعة تخالف الامامية في الاثني عشر فالزيدية والاسماعيلية وغيرهم متفقون على انكار الاثني عشر قال النافلون لا قول الناس الشيعة ثلاثة أصناف وانما قيل لهم شيعة لانهم شايعوا عليا وقد ذمهوه على سائر أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذهب الغالبية سمو بذلك لانهم غلوا في على وقالوا فيه قولا عظيما كاعتقادهم الاهيته أو بقرته وهؤلاء أصناف متعدّدة والنصيرية منهم والصنف الثاني الشيعة الرافضة قال الاشعري وطائفة سمو الرافضة لرفضهم امامة أبي بكر وعمر \* قات الصحيح أنهم سمو رافضة لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما خرج بالكوفة أيام هشام بن عبد الملك وقد ذكر أيضا هذا الاشعري وغيره قالوا وانما سمو الزيدية لتسكهم يقول زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وكان زيد يبيع له بالكوفة في أيام هشام بن عبد الملك وكان أمير الكوفة يوسف بن عمار النقي وكان زيد يفضل علي بن أبي طالب على سائر أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويتولى أبا بكر وعمر ويرى الخروج على أئمة الجور فلما ظهر بالكوفة في أصحابه الذين يابعوهم وسمع من بعضهم الطعن في أبي بكر وعمر أنكر ذلك على من سمع منه فتفرق عنه الذين يابعوه فقال لهم رفضتموني وهي شذمة فقاتل يوسف بن عمر فقتل قالوا والرافضة مجمعون على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه وأظهر ذلك وأعلنه وأن أكثر الصحابة ضالوا بترك الاقتداء به بعد وفاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأن الامامة لا تكون الا بنص وتوقيف وانها قرابة وأنه جائز للامام في حال البيعة أن يقول انه ليس بامام وأبطلوا جميعا الاجتهاد في الاحكام وزعموا أن الامام لا يكون الا أفضل الناس وزعموا أن عليا كان مصيبا في جميع أحواله وأنه لم يخطئ في شئ من أمور الدين الا الكلمية أصحاب أبي كامل فانهم أكفروا الناس بترك الاقتداء به وأكفروا عليا بترك الطلب وأنكروا

( ١٤ - منهاج ثاني ) هذا الكلام اذاد اتفاقا ورد الما جاء به الرسول وكلما اذاد معرفة بحقيقة هذا الكلام وفساده اذاد ايمانا وعلمنا بحقيقة ما جاء به الرسول ولهذا قال من قال من الأئمة قل أحد نظري في الكلام الا كان في قلبه غل على أهل الاسلام بل قالوا



علماء الكلام زنادقة ولهذا قيل ان حقيقة ما صنفه هؤلاء من الكلام ترتيب الاصول في تكذيب الرسول ومخالفة صريح المعقول وصحيح المنقول ولولا ان هؤلاء القوم جعلوا (١٠٦) هذا علما مقولا ودينام مقبولا يردون به نصوص الكتاب والسنة

الخروج مع أئمة الجور وقالوا ليس يجوز ذلك دون الامام المنصوص على امامته وهم سوى الكاملية أربع وعشرون فرقة وهم يدعون الامامية لقولهم بالنص على امامة علي والفرقة الاولى هم القطعية لانهم قطعوا الامامة على موت موسى بن جعفر بن محمد وهم جميع الشيعة يزعمون أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على امامة علي وأن عليا نص على امامة الحسن وأن الحسن نص على امامة الحسين والحسين نص على امامة ابنه علي بن الحسين وعلى بن الحسين نص على امامة ابنه أبي جعفر محمد ومحمد نص على امامة ابنه جعفر بن محمد وجعفر نص على امامة ابنه موسى وموسى نص على امامة ابنه علي وعلى نص على امامة ابنه محمد بن علي ومحمد بن علي نص على امامة ابنه علي وعلى نص على امامة ابنه الحسن والحسن نص على امامة ابنه محمد بن الحسن وهو الغائب المنتظر عندهم الذي يدعون أنه يظهر فيملا الأرض عدلا كما ملئت جورا والفرقة الثانية منهم الكيسانية وهم أحد عشر فرقة سموها الكيسانية لان المختار الذي خرج وطلب بدم الحسين بن علي ودعا الى محمد بن الحنفية كان يقال له كيسان ويقال انه مولى لعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه فمن الكيسانية من يدعي أن عليا نص على امامة محمد بن الحنفية لانه رفع الراية اليه بالبصرة ومنهم من يقول بل الحسين نص على امامة محمد بن الحنفية ومنهم من يقول ان محمد بن الحنفية حي بجبال رضوى أسد عن يمينه وغمر عن شماله يحفظانه يأتيه رزقه غدوة وعشية الى وقت خروجه وزعموا أن السبب الذي من أجله صبر على هذا الحال أن يكون مغيبا عن الخلق أن الله عز وجل له فيه تدبير لا يعلمه غيره قالوا ومن القائلين بهذا المذهب كثير الشاعر وفي ذلك يقول

ألا ان الأئمة من قر يش \* ولالة الحق أربعة سواء \* علي والثلاثة من بنيته  
هم الاسباط ليس بهم خفاء \* فسبط سبط إيمان وير \* وسبط غيبته كربلاء  
وسبط لا يذوق الموت حتى \* يقود الخيل يقدمها اللواء \* تغيب لا يرى منهم زمانا  
\* برضوى عنده غسل وماء \*

ومعلوم أن هؤلاء مع أن قولهم معلوم البطلان ضرورة فقول الامامية أبطل من قولهم فان هؤلاء ادعوا بقاء من كان موجودا حيا معروفا وأولئك ادعوا بقاء من لم يوجد بحال ومن هؤلاء من يقول ان محمد بن الحنفية مات وأن الامام بعده ابنه أبوهاشم عبد الله ثم من هؤلاء من يقول ان عبد الله أبوهاشم أوصى الى أخيه الحسن وان الحسن أوصى الى ابنه علي بن الحسن وان عليا هلك ولم يعقب فهم ينتظرون رجعة محمد بن الحنفية ويقولون انه يرجع ويملك فهم اليوم في التيه لا امام لهم الى أن يرجع اليهم محمد بن الحنفية في زعمهم ومنهم من يقول الامام بعد أبيهاشم محمد بن علي بن عبد الله بن عباس أو أبو علي قالوا وذلك ان أبوهاشم مات بأرض السراة منصرفه من الشام وأوصى هناك الى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وأوصى محمد بن علي الى ابنه ابراهيم بن محمد ثم أوصى ابراهيم بن محمد الى أبي العباس السفاح ثم أفضت الخلافة الى أبي جعفر المنصور بوصية بعضهم الى بعض قالوا ثم رجع هؤلاء عن هذا القول وزعموا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على العباس بن عبد المطلب ونصبه اماما ثم نص العباس على امامة ابنه عبد الله ثم نص عبد الله على امامة ابنه علي بن عبد الله ثم ساقوا الامامة الى أن انتهوا الى أبي

ويقولون ان هذا هو الحق الذي يجب قبوله دون ما عارضه من النصوص الالهية والاخبار النبوية ويتبعهم على ذلك من طوائف أهل العلم والدين مالا يحصى الا الله لا اعتقادهم أن هؤلاء أخذوا منهم وأعظم تحقيقا لم يكن بحاجة الى كشف هذه المقالات مع أن الكلام هنا لا يحتمل الا الاختصار ومقصودنا بحكاية هذا الكلام أن يعلم أن ما ذكره الرازي في هذه المسئلة قد استوعب فيه حجج النفاة وبين فسادها وأما الحجة التي اخبر بها فهي أضعف من غيرها كما ساقى بيانه وقد ذكر أن هذه المسئلة تلزم عامة الطوائف وذكري في كتاب الاربعين أنها تلزم أصحابها أيضا فقال في الاربعين المشهور أن الكرامية يجوزون ذلك وينكروه سائر الطوائف وقيل أكثر العقلاء يقولون به وان أنكروه باللسان فان أبا علي وأباهاشم من المعترلة وأنساعهما قالوا انه يريد بداراة حادثة ويكره بكراسة حادثة لافي محل الآن صفة المريدة والكرامية محدثة واذا حصل المرقى والمسموع حدث في ذاته تعالى صفة السامعية والبصيرية لكنهم انما يطلقون لفظ المتجدد دون الحادث وأبو الحسين البصري ثبت في ذاته علوما متجددة بحسب تجديد المعلومات والاشعرية يثبتون نسخ الحكم مفسرين ذلك برفعه وانتهائه والارتفاع والانتفاء عدم الوجود ويقولون انه عالم بعلم واحد يتعلق قبل وقوع المعلوم جعفر بأنه سيقع وبعده يزول ذلك التعلق ويتعلق بأنه وقع ويقولون بأن قدرته تتعلق بإيجاد المعين واذا وجد انقطع ذلك التعلق لامتناع

جعفر ذلك برفعه وانتهائه والارتفاع والانتفاء عدم الوجود ويقولون انه عالم بعلم واحد يتعلق قبل وقوع المعلوم جعفر بأنه سيقع وبعده يزول ذلك التعلق ويتعلق بأنه وقع ويقولون بأن قدرته تتعلق بإيجاد المعين واذا وجد انقطع ذلك التعلق لامتناع

إيجاد الموجود وذلك تعلق الارادة بترجيح المعين وأيضا المعدوم لا يكون مرثيا ولا مسموعا وعند الوجود يصير مرثيا مسموعا فهذه  
التعلقات حادثة فان التزم جاهل كون المعدوم مرثيا (١٠٧) ومسموعا قلنا الله تعالى يرى المعدوم معدوما لا موجودا

وعند وجوده براه موجودا لا معدوما  
لان رؤية الموجود معدوما أو  
بالعكس غلط وأنه يوجب ما ذكرنا  
والفلاسفة مع بعدهم عن هذا  
يقولون بان الاضافات وهي القبلية  
والبعدية موجودة في الاعيان  
فيكون الله مع كل حادث وذلك  
الوصف الاضافي حدث في ذاته  
وأبواب البركات من المتأخرين منهم  
صرح في الاعتبار اراءات محدثة  
وعلم محدثة في ذاته تعالى زاعما  
بأنه لا يمكن الاعتراف بكونه الها  
لهذا العالم الامع هذا القول  
ثم قال الاجلال من هذا الاجلال  
والتزبه من هذا التزبه واجب (قال  
الرازي) واعلم أن الصفة اما حقيقة  
عارية عن الاضافة كالسواد  
والبياض أو حقيقة يلزمها اضافة  
كالعلم والقدرة فإنه يلزمها تعلق  
بالمعلوم والمقدور وهو اضافة  
مخصوصة بينهما واما اضافة  
محضة ككون الشيء قبل غيره  
وبعده ويمينه ويساره فان تغير هذه  
الاشياء لا يوجب تغير في الذات ولا  
في صفة حقيقة منها فنقول تغير  
الاضافات لا محيص عنه وأما تغير  
الصفات الحقيقية فالكرامية  
يثبتونه وغيرهم ينكرونها فظاهر  
الفرق بين مذهبي الكرامية  
لانهم في ذلك صفة ولا نقول ان  
ذلك تغير في الصفات الحقيقية كما  
تقدم (ثم استدلل) الرازي بثلاثة  
أوجه (أحدها) ان صفاته  
صفات كمال فحدوثها يوجب

جعفر المنصور وهؤلاءهم الراندية واقتربت هذه الفرقة في أمر أبي مسلم على مقالتي فرقة منهم  
تدعى الرزمية أصحاب رجل يقال له رزام أن أبا مسلم قتل وقالت فرقة أخرى أن أبا مسلم لم يمت  
ويحكي عنهم الاستحلال لما لم يحل لهم أسلافهم ومن الكيسانية طائفة يزعمون أن أبا هاشم نصب  
عبد الله بن عمرو بن حرب اماما وتحوّل روح أبي هاشم فيه ثم وقفوا على كذب عبد الله بن عمرو  
فصاروا الى المدينة يلتمسون اماما فلقوا عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب  
فدعاهم الى أن يأتموا به فالتزموا اماما وادّعوا له الوصية ثم منهم من قال انه مات ومنهم من قال  
انه لم يمت حتى يقوم ومنهم من قال هو المهدي المبشر به وأنه حي بجبال أصبهان ومنهم من يقول  
ان هاشما أوصى الى بيان بن سمعان ومنهم من يقول أوصى الى علي بن الحسين فهذه أقوال من  
يقول بوصول النص الى محمد بن الحنفية ثم أبي هاشم ومن الرافضة من قال بل النص بعد الحسين  
ابن علي لابنه علي بن الحسين ثم الى ابنه أبي جعفر وان أبا جعفر أوصى الى المغيرة بن سعيد فهم  
يأتمون به الى أن يخرج المهدي والمهدي فيما زعموا هو محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي  
طالب وزعموا أنه حي مقبم بناحية الخاجر وأنه لا يزال مقيما هناك الى أن يخرجوه ومن  
الرافضة من يقول ان الامام بعد أبي جعفر محمد بن علي هو محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين  
الخارج بالمدينة في خلافة أبي جعفر المنصور وقصته مشهورة وزعموا أنه المهدي وأنكروا  
امامة المغيرة بن سعيد ومن الرافضة من قال ان أبا جعفر أوصى الى أبي منصور ثم من هؤلاء  
من قال أوصى الى ابنه الحسن بن الحسين بن أبي منصور ومنهم من قال الى محمد بن علي بن محمد بن  
عبد الله بن الحسن بن الحسين وقالوا انما أوصى أبو جعفر الى أبي منصور دون بني هاشم كما أوصى  
موسى عليه السلام الى يوشع بن نون دون ولده ودون ولده ورون عليه السلام ثم ان الامر بعد  
أبي منصور راجع الى ولده علي كما رجع الامر بعد يوشع الى ولده ورون ومنهم من قال ان أبا جعفر  
نص على ابنه جعفر بن محمد وان جعفر احيى لم يمت ولا يموت حتى يظهر أمره وهو القائم  
بالمهدي ومن الرافضة من يقول ان جعفر بن محمد مات وأن الامام بعد جعفر ابنه اسمعيل  
وأنكروا أن يكون اسمعيل مات في حياة أبيه وقالوا لا يموت حتى يملك لان أباه قد كان يخبر أنه  
وصيه والامام بعده ومن الرافضة القرامطة يزعمون أن خلافة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
اتصلت بالنص الى أبي جعفر كما يقوله الاثنا عشرية وان أبا جعفر نص على امامة ابنه محمد بن  
اسمعيل وزعموا أن محمد بن اسمعيل حي الى اليوم يعني الى أوائل المائة الرابعة لم يمت ولا يموت  
حتى يملك الارض وأنه هو المهدي الذي تقدمت البشارة به واحتجوا في ذلك باخبار روهوا عن  
أسلافهم يخبرون أن سابع الأئمة قائمهم هؤلاء يقال لهم السبعة كما يقال لاولئك الاثنا  
عشرية وهؤلاء ذكر المصنفون مقالاتهم في أوائل الامر قبل المائة الرابعة قبل ظهورهم  
بالغرب والقاهرة فان هؤلاء انتشر من أمرهم في أثناء المائة الرابعة وبعدها ما يطول وصفه  
وظهر فيهم من الزندقة والاحادام لم يعد مثله لافي الغلاء ولا غيرهم ومن بقايا هؤلاء الملاحدة  
الذين كانوا بخراسان والشام وغيرهما وكان من أهل بيت سبأ من المستحسنين لدعوتهم زمن  
الحاكم وكذلك هذا الطوسي وغيره من أعوانهم وكذلك سنان وغيره وأذكياءهم يعلمون  
كذبهم وجهلهم ولكن بسبب خدمتهم يحصل لهم من الرياسة والمال والشهوات ما لا يحصل بدون

نقصانه يعني قبل حدوثها والاضافات لا وجود لها في الاعيان دفعا للتسلسل فلا يرد نقضا ولقائل أن يقول هذا الدليل قد تقدم  
الكلام عليه والمنازع لا يسمى ذلك صفة وان وصف الموصوف بنوع ذلك فليس كل فرد من الافراد صفة كمال مستحقة القدم بحيث

يكون عدمها في الازل نقصا وما اقتضت حكمته حدوثه في وقت لم يكن عدمه قبل ذلك نقصا بل الكمال عدمه حيث لا يقتضي الحكمة وجود حدوثه ووجوده حيث اقتضت الحكمة (١٠٨) وجوده كالحوادث المنفصلة فليس عدم كل شيء نقصا عما عدم

عنه وأيضا فالحوادث لا يمكن وجودها الا متعاقبة وقدمها ممنوع وما كان ممنوع الوجود لم يكن عدمه نقصا والتسلسل المذكور هو التسلسل في الازمان والشروط ونحوها وهذا فيه قولان مشهوران فالمنزاع قد يخترع جوازه لاسيما من يقول ان الرب لم يزل فاعلا متكاملا اذا شاء (الثاني) لو كانت ذاته قابلية للحوادث لكانت تلك القابلية من لوازمها وأزلية القابلية توجب صحة وجود المقبول أزلا لان قابلية الشيء للغير نسبة بينهما والنسبة بين الشيئين موقوفة عليهما لكن وجود الحوادث في الازل محال ولا يلزم علينا القدرة الازلية لان تقدم القدرة على المقدور واجب دون تقدم القابل على المقبول قال الارموي ولقائل أن يقول ماذا كثرتم بتقدير التسليم يقتضي أزلية صحة وجود الحوادث لاصحة أزلية وجود الحوادث وقد عرفت الفرق بينهما في مسألة الحدوث والفرق المذكوران صريح أغنى عن الدليل السابق والآن في النقض وأيضا اذا صح الفرق مع أن الدليل المذكور ينبغي لزوم بطلان الدليل (قلت) فقد ذكر الارموي في بطلان هذا الدليل ثلاثة أوجه (أحدها) الفرق بين صحة أزلية الحدوث وأزلية صحة الحدوث وسماي أن شاء الله الكلام فيه وبيان أنه فرق فاسد

ذلك فهم يعاونونهم كما يعاون أمثالهم من أهل الكذب والظلم لتنازلهم عن الأغراض ومن الراضية من يقول انها في ولد محمد بن اسمعيل ومنهم من يقول انها في ولد محمد بن جعفر بن محمد لافي اسمعيل ابنه ولا في موسى بن جعفر ومنهم من يقول انها في ابنه عبد الله بن جعفر وكان أكبر من خلف من ولده وهؤلاء يقال لهم البطعية لان عبد الله بن جعفر كان أبطح الرجلين قالوا وهؤلاء عدد كثير ومن الراضية من يقول بامامة موسى بن جعفر وانه لم يميت ولا يموت حتى يملك مشرق الارض ومغربها وهذا الصنف يدعون الواقعية لانهم وقفوا على موسى بن جعفر ولم يجاوزوه ويسمون الممطورة لان يونس بن عبد الرحمن ناظرهم فقال أنتم أغلى من الكلاب الممطورة فلزمهم هذا اللقب ومنهم قوم توقفوا في أمر موسى بن جعفر فقالوا لا ندري أمات أول يميت ومنهم من يقول ان موسى بن جعفر نص على امامة ابنه أحمد ومن الراضية من قال ان بعد محمد بن الحسن المنتظر عند الانبياء عشرية اماما آخر هو القائم الذي يظهر فيملا الدنيا عدلا ويقع الظلم فهذا بعض اختلاف الراضية القائلين بالنص فاذا كانوا أعظم تبائنا واختلافا من سائر طوائف الامة امتنع أن تكون هي الطائفة الناجية لان أقل ما في الطائفة الناجية أن تكون متفقة في أصول دينها كاتفاق أهل السنة والجماعة على أصول دينهم وهؤلاء الامامية الاثنا عشرية يقولون ان أصول الدين أربعة التوحيد والعدل والنبوة والامامة وهم يختلفون في التوحيد والعدل والامامة فأما النبوة فغايتهم أن يكونوا مقرين بها كآثار سائر الامة واختلافهم في الامامة أعظم من اختلاف سائر الامة فان قالت الاثنا عشرية نحن أكثر من هذه الطوائف فيكون الحق معنا دونهم قيل لهم وأهل السنة أكثر منكم فيكون الحق معهم دونكم فغايستكم أن يكون سائر فرق الامامية معكم بغير انتمكم مع سائر المسلمين والاسلام هو دين الله الذي يجمع أهل الحق والله أعلم

(فصل قال الرافضي) الوجه الثالث أن الامامية جازمون بحصول النجاة لهم ولائمتهم قاطعون بذلك وبحصول ضدها لغيرهم وأهل السنة لا يجيزون ولا يجزمون بذلك لاهم ولا لغيرهم فيكون اتباع أولئك أولى لانا لو فرضناه ملاحرج شخصين من بغداد يردان الكوفة فوجدنا طريقين سلك كل منهما طريا فخرج ثالث يطلب الكوفة فسأل أحدهما أين تذهب فقال الى الكوفة فقال له هل طريقك توصلك اليها وهل طريقك آمن أم مخوف وهل طريقك صاحبك تؤديه الى الكوفة وهل هو آمن أم مخوف فقال لا أعلم شيئا من ذلك ثم سأل صاحبه عن ذلك فقال أعلم أن طريقك يوصلني الى الكوفة وأنه آمن وأعلم أن طريقك صاحبك لا يؤديه الى الكوفة وليس هو بأمن فان الثالث ان تابع الاول عدمه العقل اسفها وان تابع الثاني نسب الى الاخذ بالحزم (والجواب عن هذا) من وجوه (أحدها) أن يقال ان كان أتباع أئمة الدين تدعى لهم الطاعة المطلقة وأن ذلك يوجب لهم النجاة كان أتباع خلفاء بني أمية الذين كانوا يوجبون طاعة أئمتهم مطلقا ويقولون ان ذلك يوجب النجاة مصيبين وكانوا في سبهم وعيا وغيره وقتالهم لن قاتلوه من شيعة على مصيبين لانهم كانوا يعتقدون أن طاعة الأئمة واجبة في كل شيء وأن الامام لا يؤاخذ الله بذنب وأنهم لا ذنب لهم فيما أطاعوا فيه الامام بل أولئك أولى بالنجاة من الشيعة لانهم كانوا مطيعين لأئمة أقامهم الله ونصهم وأيدهم وملكهم فاذا كان من مذهب القدرية أن الله

لكن يقال ان صح هذا الفرق بطل الدليل وان لم يصح لم يمكن الحوادث في الازل ولم يمكن وجود المقدور والمقبول لا يفعل في الازل وكلاهما يبطل الدليل (أو يقال) ما كان جوابا لكم عن المقدور كان جوابا لنا عن المقبول (أو يقال) ان صح هذا الفرق

بطل الدليل وان لم يصح هذا الفرق فاللازم أحد أمرين اما إمكان دوام الحوادث (١) (الوجه الثاني) أنه ان صح الفرق بين المقدور والمقبول بأن المقدور يجب تأخره عن القدرة والمقبول لا يجب ذلك (١٠٩) فيه كان هذا وحده دليلا على وجوب حصول الحادث في

الازل اذا كان قابلا له وحينئذ فلا حاجة الى أن يستدل على ذلك بما ذكره من النسبة ان كان الفرق صحيحا وان لم يكن صحيحا صح النقض به (الثالث) ان الدليل المذكور يوجب وجود المقدور في الازل لان القادرية على الشئين نسبة بينهما والنسبة بين الشئين متوقفة عليهما فان صح الفرق بين المقدور والمقبول مع أن الدليل يتناولهما جميعا وينفي الفرق لزم بطلان الدليل فيلزم بطلان مقدمة الدليل أو انتقاضه وكلاهما مبطل له وهذا بين (قال) الرازي (الثالث) قول الخليل لأحب الأقايل يدل على أن المتغير لا يكون لها (ولقائل) أن يقول ان كان الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم احتج بالأقول على نفي كونه رب العالمين لزم أنه لم يكن ينفي عنه حلول الحوادث لان الأقول هو المغيب والاحتجاب باتفاق أهل التفسير واللغة وهو مما يعلم من اللغة اضطرارا وهو حين بزغ قال هذاري فاذا كان من حين بزوغه الى حال أفوله لم ينفع عنه الربوبية دل على أنه لم يجعل حركته منافية لذلك وانما جعل المنافي الأقول وان كان الخليل صلى الله عليه وسلم انما احتج بالأقول على أنه لا يصلح أن يتخذ ربا ويشرك به ويدعى من دون الله فليس فيه تعرض لأفعال الله تعالى فقصة الخليل اما أن

لا يفعل الا ما هو الاصلح لعباده كان تولية أولئك مصلحة لعباده ومعلوم أن اللطف والمصلحة التي حصلت بهم أعظم من اللطف والمصلحة التي حصلت بامام معدوم أو عاجز ولهذا حصل لاتباع خلفاء بني أمية من المصلحة في دينهم ودنياهم أعظم مما حصل لاتباع المنتظر فان هؤلاء لم يحصل لهم امام يأمرهم بشئ معروف ولا ينهاهم عن شئ من المنكر ولا يعينهم على شئ من مصلحة دينهم ولادنياهم بخلاف أولئك فانهم انتفعوا بأنهم هم منافع كثيرة في دينهم ودنياهم أعظم مما انتفع هؤلاء بأنهم فتبين أنه ان كان حجة هؤلاء المنتسبين الى مشايعة على رضى الله عنه صحيحة فحجة أولئك المنتسبين الى مشايعة عثمان رضى الله عنه أولى بالصحة وان كانت باطلة فهي هذا بطل منها فاذا كان هؤلاء الشيعة متفقين مع سائر أهل السنة على أن حزم أولئك بنجاتهم اذا ادعوا تلك الأئمة طاعة مطلقة خطأ وضلال خطأ هؤلاء وضلالهم اذا جزموا بطاعتهم بل يدعى أنه نائب المعصوم والمعصوم لا عين له ولا أثر أعظم وأعظم فان الشيعة ليس لهم أئمة يباشرونهم بالخطاب الا شيوخهم الذين يأكلون أموالهم بالباطل ويصدون عن سبيل الله (الوجه الثاني) أن هذا المثل انما يكون مطابقا لو ثبتت مقدمتان احدهما أن لنا اماما معصوما والثانية انه أمر بكذا وكذا وكلتا المقدمتين غير معلومة بل باطلة دع المقدمة الاولى بل الثانية بل الأئمة الذين يدعى فيهم العصمة قد ماتوا منذ سنين كثيرة والمنتظر له غائبا أكثر من أربع مائة وخمسين سنة وعند آخرين هو معدوم لم يوجد والذين يطيعون شيوخ من شيوخ الرافضة أو كتب صنفها بعض شيوخ الرافضة وذكروا ان ما فيها منقول عن أولئك المعصومين وهؤلاء الشيوخ المصفون ليسوا معصومين بالاتفاق ولا مقطوعا عليهم بالجماعة فاذا الرافضة لا يتبعون الأئمة لا يقطعون بنجاتهم ولا سعادتهم فلم يكونوا قاطعين بنجاتهم ولا بنجاة أئمتهم الذين يباشرونهم بالامر والنهي وهم أئمتهم وانما هم في انتسابهم الى أولئك الأئمة بمنزلة أتباع كثير من أتباع شيوخهم الذين ينتسبون الى شيخ قد مات من مدة ولم يدروا بماذا أمر ولا عماذا نهى بل لهم أتباع يأكلون أموالهم بالباطل ويصدون عن سبيل الله يأمرهم ونههم بالغلو في ذلك الشيخ وفي خلفائه وأن يتخذوهم أربابا كما يأمر شيوخ الشيعة أتباعهم وكما يأمر شيوخ النصارى أتباعهم فهم يأمرهم ونههم بالامر والنهي بالله وعبادة غير الله ويصدونهم عن سبيل الله فيخرجونهم عن شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فان حقيقة التوحيد أن نعبد الله وحده فلا يدعى الا هو ولا يخشى ولا يتق الا هو ولا يتوكل الا عليه ولا يكون الدين الا لا اله الا الله وأن لا نتخذ الملائكة والنبيين أربابا فكيف بالأئمة والشيوخ والعلماء والملوك وغيرهم والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم هو المبلغ عن الله أمره ونهيه فلا يطاع مخلوق طاعة مطلقة الا هو فاذا جعل الامام والشيخ كانه الله يدعى مع غيبه وبعد موته ويستغاث به ويطلب منه الحوائج والطاعة انما هي لشخص حاضر يأمر بما يريد وكان الميت مشبها بالله تعالى والحي مشبها برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيخرجون عن حقيقة الاسلام الذي أصله شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ثم ان كثير منهم يتعلقون بحكايات تنقل عن ذلك الشيخ وكثير منها كذب عليه وبعضها خطأ منه فيعدلون عن النقل الصدق عن القائل المعصوم الى نقل غيره صدق عن قائل غيره معصوم فاذا كان هؤلاء مخطين في الحقيقة فالشيعة أعظم وأكثر خطأ منهم أعظم كذبا فيما نقلوه عن الأئمة وأعظم غلوا في دعوى عصمة الأئمة واذا كان

تكون حجة عليهم وأولاهم ولا عليهم (قال الرازي) واحتجوا بأن الدليل دل على ان الكلام والسمع والبصر صفات حادثه ولا بد لها من محل وهو ذاته تعالى ولانه يصح قيام الصفات القديمة بذاته تعالى باتفاق منا ومن الاشعية والقدم لا يعتبر في مقتضى فانه عبارة عن

نفس الازلية وهو عديم فالمتنضي هو كونها صفات والحوادث كذلك فيلزم قيامها به قال والجواب عن الاول بالجواب عن أدلة حدوث تلك الصفات وعن الثاني بان تلك الصفات قد (١١٠) تكون مخالفة لهذه بالنوع سلمنا انه لا فرق سوى القدم

فلم قلتم انه عديم فانه عبارة عن نفي العدم السابق ونفي العدم ثبوت (قلت) ليس المقصود هنا ذكر أدلة المثبتة فان النصوص تدل على ذلك في مواضع لا تكاد تحصى الا بكلفة وانما الغرض بيان هل في العقل ما يعارض النصوص ومن اراد تقرير ما احتجوا به من الدليل العقلي على الاثبات قدح فيما يذكره النفاة من امتناع حدوث تلك الامور وعمدة المانعين هو امتناع حلول الحوادث وامتناع تسلسلها فاذا كانوا لا ينفون حدوثها في ذاته الامتناع حلول الحوادث لم يحجز أن يجيبوا عن أدلة الحدوث بمجرد دليل امتناع حلول الحوادث ان لم يجيبوا عن المعارض لان ذلك دور فاذا قال القائل الدليل على بطلان دليل المثبتة هو دليل النفاة قيل له دليل النفاة لا يتم الا ببطلان دليل المثبتة فاذا لم تمكن المطالبة الابدائية للمثبتة كان صحة دليل النفاة متوقفا على صحته وذلك دور فانه لا يتم نفي ذلك الا بالجواب عن حجة المثبتين فيكون قولهم بانتفاء حلول الحوادث مبنيا على انتفاء حلول الحوادث فلا يكون لهم حجة على ذلك (يباض بأصله)

وأما أدلة المثبتين فهو ما يذكره من الشرعيات والعقليات وهم قد حووا في أدلة النفاة فيتم كلامهم

الواحد من هؤلاء أتباع الشيوخ الاحياء المضلين الغالين في شيخ قدماء مخطئين في قطعهم بالنجاة خطأ الشيعة في قطعهم بالنجاة أعظم وأعظم وان قدر أن طريق الشيعة صواب لما فيه من القطع والجزم بالنجاة فطريق المشايخ صواب لما فيه من القطع بالنجاة فينشذ يكون طريق من يعتقد أن يزيد كان من الانبياء الذين يشربون الخمر وأن الخمر حلال شر بها الانبياء ويزيد كان منهم طريقا صوابا واذا كان يزيد نبيا كان من خرج على نبي كافر اقلزم من ذلك كافر الحسين وغيره ويلزم من ذلك أن يكون طريق من يقول كل رزق لا يرزقه الشيخ لا أريده طريقا صحيحا وطريق من يقول ان الله تعالى ينزل الى الارض وان كل مسجد فان الله قد وضع قدمه عليه طريقا صحيحا وطريق من يقول ان شيعة قد أسقط عنه الصلاة طريقا صحيحا وأمثال هذه الضلالات التي توجد في كثير من العامة أتباع المشايخ فان كثيرا من هؤلاء عاجزون بنجاتهم وسعادة مشايخهم أعظم من قطع الاثنى عشرية للاثمة وأتباعهم فان كان ما ذكره من اتباع الجازم بالنجاة واجبا وجب اتباع هؤلاء ومن جلة أتباع هؤلاء القدح في الشيعة وبطلان طريقهم فيلزم من اتباع الجازم بطلان قول الشيعة وان لم يكن اتباع الجازم مطلقا طريقا صحيحا بطلت حجته وكذلك يقال لهؤلاء وهؤلاء ان كان اتباع أهل الجزم أولى بالاتباع من طريقه الذين يأمرون بطاعة الله ورسوله ولا يوجبون طاعة معين الا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يضمنون السعادة لمن أطاع الله ورسوله ويقولون ان من سواهم يخطئ ويصيب فلا يطاع مطلقا وكان اتباع هؤلاء نقصا وخطا والصواب اتباع أهل الجزم مطلقا وجب اتباع شيعة الاثمة المعصومين وشيعة المشايخ المحفوظين وشيعة هؤلاء يقدحون في هؤلاء وشيعة هؤلاء يقدحون في هؤلاء فيلزم أن يكون كل من الطريقتين باطلا وحقا وهذا جمع بين النقيضين وهذا اعجاز لان الاصل فاسد وهو اتباع من يجزم بلا علم ولا دليل فكل من اتبع الشيخ الجازم بالنجاة بلا حجة ولا دليل أو الامام الجازم بالنجاة بلا حجة ولا دليل فيما يجب اتباعه لزم تناقض أقوالهم بخلاف الاقوال التي ترجع الى أصل صحيح فانها لا تتناقض والله أعلم (الوجه الثالث) منع الحكم في هذا المثل الذي ضرب به وجعله أصلا فاسا عليه فان الرجل اذا قال له أحد الرجلين طريقى آمن بوصلنى وقال له الآخر لا علم لى بأن طريقى آمن بوصلنى أو قال ذلك الاول لم يحسن في العقل تصديق الاول بمجرد قوله بل يجوز عند العقلاء أن يكون محتالا عليه يكذب حتى يصحبه في الطريق فيقتله وبأخذه ما له ويجوز أن يكون ذلك جاهلا لا يعرف ما في الطريق من الخوف وأما ذلك الرجل فلم يضمن للسائل شيئا بل رده الى نظره فالجزم في هذا أن ينظر الرجل أى الطريقين أولى بالسلك كاتباع واحد سلك الطريقين ولو أن كل من قال طريقى آمن موصل يكون أولى بالتصديق ممن توقف لكان كل مقتر وجاهل يدعى في المسائل المشبهة أن قولى فيها هو الصواب وأنا قاطع بذلك فيكون اتباعى أولى من طريق هؤلاء الذين ينظرون ويستدلون وكان ينبغي أن يكون الشيوخ الكذابون الذين يضمنون لريدهم الجنة وأن لهم في الآخرة كذا وكذا وأن كل من أحبهم دخل الجنة وأن من أعطاهم المال أعطوه الحال الذى يقر به الى ذى الجلال أولى من اتباع ذوى العلم والصدق والعدل الذين لا يضمنون له الا ما ضمنه الله ورسوله لمن أطاعه وكان أيضا ينبغي أن يكون أئمة الاسماعيلية كالغز والحاكم وأمثالهما

(وأما التسلسل) فالكرامية ومن وافقهم لا يميزونه كما لا يميزه كثير من المعتزلة ومن وافقهم وأما من يجوز أولى التسلسل في الآثار من أهل الحديث والكلام والفلسفة وغيرهم فهو لا يعرف طعنهم في أدلة النفاة وطعن بعض النفاة في أدلة



بعض من متكلمة أهل الاثبات فالاشعرية وغيرهم متنازعون في ذلك كما قد عرف (وأبضا) فان المثبتين يقولون كونه قادر على الفعل بنفسه صفة كمال كما أن قدرته على المفعول المنفصل (١١١) صفة كمال

يقدر على الفعل القائم به والمنفصل عنه ومن لا يقدر على أحدهما علم أن الاول أكل كما اذا عرضنا عليه من يعلم نفسه وغيره ومن لا يعلم إلا أحدهما وأمثال ذلك ويقول من يجد وزدوام الحوادث وتسلسلها اذا عرضنا على صريح العقل من يقدر على الافعال المتعاقبة الدائمة ويفعلها دأمة متعاقبة ومن لا يقدر على الدأمة المتعاقبة كان الاول أكل وكذلك اذا عرضنا على العقل من فعل الافعال المتعاقبة مع حدودها ومن لا يفعل حادثا أصلا لئلا يكون عدمه قبل وجوده عدم كمال شهد صريح العقل بان الاول أكل فان الثاني ينفي قدرته وفعله للجميع لئلا يعدم البعض في الازل والاول يثبت قدرته وفعله للجميع لئلا يعدم البعض في الازل والاول يثبت قدرته وفعله للجميع مع عدم البعض في الازل فذلك ينفي الجميع حذرا من فوت البعض والثاني يثبت ما يثبت من الكمال مع فوت البعض فقوت البعض لازم على التقديرين واما تناز الاول بانبات كمال في قدرته وفعله لم يثبت الثاني وأيضا فهم يقولون كون الكلام لا يقوم بذاته بمنع أن يكون كلامه فان ما قام به شيء من الصفات والافعال عا حكمة اليه لا إلى غيره فاذا خلق في محال علما أو قدرة أو

أولى بالاتباع من أئمة الاثنى عشرية لان أولئك يدعون من علم الغيب وكشف باطن الشريعة وعلو الدرجة أعظم مما تدعيه الاثنا عشرية لاصحابهم ويضمنون لهم هذا مع استحلال المحرمات وترك الواجبات فيقولون قد أسقطنا عنك الصلاة والصوم والحج والزكاة وضمننا لك عوالاتنا الجنة ونحن قاطعون بذلك والاثنا عشرية يقولون لا نستحق الجنة حتى نؤدى الواجبات وترك المحرمات فان كان اتباع الجازم بمجرد جزئه أولى كان اتباع هؤلاء أولى من اتباع من يقول أنت اذا أدبت يحتمل أن تعاقب ويحتمل أن يعفى عنك فيبقى بين الخوف والرجاء ونظائر هذا كثير فتبين أن مجرد الاقدام على الجرم لا يدل على علم صاحبه ولا على صدقه وأن التوقف والامسك حتى يتبين الدليل هو عادة العقلاء (الوجه الرابع) أن يقال قولهم انهم جازمون بحصول النجاة لهم دون أهل السنة فانه ان أراد بذلك أن كل واحد ممن اعتقد اعتقادهم يدخل الجنة وان ترك الواجبات وفعل المحرمات فليس هذا قول الامامية ولا يقوله عاقل وان أراد أن يحب على حسنة لا يضرم معها سيئة فلا يضرم ترك الصلوات ولا الفجور بالعلاويات ولا نيل أغراضهم بسفك دم بني هاشم اذا كان يحب عليا فان قالوا المحبة الصادقة تستلزم الموافقة عاد الامر الى أنه لا بد من أداء الواجبات وترك المحرمات وان أراد بذلك أنهم يسميهم بغيره دون أن كل من اعتقد الاعتقاد الصحيح وأدى الواجبات وترك المحرمات دخل الجنة فهذا اعتقاد أهل السنة فاتهم بجزموا بالنجاة لكل من اتقى الله تعالى كما نطق به القرآن وانما وقفوا في شخص معين لعدم العلم بدخوله في المتقين فاذا علم أنه مات على التقوى علم أنه من أهل الجنة ولهذا يشهدون بالجنة لمن شهد له الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولهم فبين استفاض في الناس حسن التناء عليه قولان فتبين أنه ليس في الامامية جزم محمود اختصاصه عن أهل السنة والجماعة فان قالوا انما يجزم لكل شخص رأينا ملتزما للواجبات عندنا تارك المحرمات بأنه من أهل الجنة من غير أن يخبرنا بباطنه معصوم قبل هذه المسئلة لا تتعلق بالامامية بل ان كان الى هذا طريق صحيح فهو طريق أهل السنة وهم يسلكه أحذق وان لم يكن هناك طريق صحيح الى ذلك كان ذلك قولاً بلا علم ولا فضيلة فيه بل في عدمه ففي الجملة لا يدعون علما صحيحا الا وأهل السنة أحق به وما ادعوه من الجهل فهو نقص وأهل السنة أبعد عنه والقول بكون الرجل المعين من أهل الجنة قد يكون سببه اخبار المعصوم وقديكون سببه تواطؤ شهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الارض كما في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه مر عليه بجنازة فأنشأ عليها خيرا فقال وجبت وجبت ومر عليه بجنازة فأنشأ فقال وجبت وجبت فقالوا يا رسول الله ما قولك وجبت وجبت قال هذه الجنازة أنتم عليها خيرا فقلت وجبت لها الجنة وهذه الجنازة أنتم عليها خيرا فقلت وجبت لها النار أنتم شهداء الله في الارض وفي المسند عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال بوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار قالوا يوم يارسول الله قال بالثناء الحسن والثناء السيئ وقد يكون سبب ذلك تواطؤ رؤيا المؤمن فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لم يبق بعدى من النبوة الا الرؤيا الصالحة براها العبد الصالح أو ترى له وسئل عن قوله تعالى لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة قال هي الرؤيا براها الرجل الصالح أو ترى له وقد فسرها أيضا بناء المؤمنين فقيل يارسول الله الرجل يعمل العمل لنفسه فيحمله الناس عليه فقال

كلما كان ذلك صفة للعمل الذي خلق فيه فذلك العمل هو العالم القادر المالك لمهمه فاذا خلق كلاما في محل كان ذلك الكلام المخلوق كلام ذلك العمل لا كلامه فاذا خلق في الشجرة انى أنا الله رب العالمين ولم يقيم هو به كلام كان ذلك كلاما للشجرة فتكون هي القائلة انى أنا

الله رب العالمين وهذا باطل فيتعين أن يقوم به الكلام وكونه لا يقدر أن يتكلم ولا يتكلم بما شاء بل يلزمه الكلام كما تلامه الحياة مع كون تكليمه هو خلق مجرد الادراك يقتضى (١١٢) أن يكون القادر على الكلام الذي يتكلم باختياره كل منه فأنما

إذا عرضنا على العقل من يتكلم باختياره وقدرته ومن كلامه بغير اختياره وقدرته كان الاول أكمل فتعين أن يكون متكلماً بقدرته ومشيئته كلاماً يقوم بذاته وكذلك في مجيئه وأتيانه واستوائه وأمثال ذلك إن قدرنا هذه أموراً منفصلة عنه لزم أن لا يوصف بها وإن قدرناها لازمة لا تكون بمشيئته وقدرته لزم عجزه وتفضيل غيره عليه فيجب أن يوصف بالقدرة على هذه الأفعال القائمة به التي يفعلها بمشيئته وقدرته وهذا هو الذي تعنيه النفاة بقولهم لا تحل له الحوادث كما يعنون في العلم والقدرة ونحوهما بقولهم لا تحل له الاعراض وأيضاً فإن ما به تثبت الصفات القائمة به تثبت الأفعال القائمة به التي لا تحصل بقدرته واختياره ونحو ذلك وذلك أنه يقال العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ونحو ذلك صفات كمال فلولم يتصف الرب بها اتصف بنقائصها كالجهل والعجز والصمم والبكم والخرس وهذه صفات نقص والله منزّه عن ذلك فيجب اتصافه بصفات الكمال ويقال كل كمال يثبت لمخلوق من غير أن يكون فيه نقص بوجه من الوجوه فإن الخالق تعالى أولى به وكل نقص تنزه عنه لمخلوق فالخالق سبحانه أولى بتنزيهه عنه بل كل كمال يكون للوجود لا يستلزم نقصاً فالواجب الوجود أولى به من كل موجود

تلك عاجل بشري المؤمن والرؤيا فقد تكون من الله وقد تكون من حديث النفس وقد تكون من الشيطان فإذا توطأت رؤيا المؤمن على أمر كان حقاً كما إذا توطأت رؤيتهم فإن الرجل قد يغلط أو يكذب وقد يخطئ في الرؤيا ويتعمد الباطل فإذا اجتمعوا لم يجتمعوا على ضلالة وإذا تواترت الرؤيات أوردت العلم فكذلك الرؤيا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أرى رؤياكم قد توطأت على أنها في السبع الاخر فمن كان منكم منخر يافقه تهرها في السبع الاخر وهذه الاسباب كلها عند أهل السنة أكمل وأتم مما هي عند الشيعة فلا طريق لهم الى العلم بالسعادة وحصولها الا وذلك الطريق أكمل لاهل السنة (الوجه الخامس) ان أهل السنة يجزمون بحصول النجاة لأنهم أعظم من جزم الرافضة وذلك أن أئمتهم بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هم السابقون الاولون من المهاجرين والانصار وهم جازمون بحصول النجاة لهؤلاء فانهم يشهدون أن العشرة في الجنة يشهدون أن الله تعالى قال لاهل بدر اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم بل يقولون انه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهوؤلاء أكثر من ألف وأربعمائة امام لاهل السنة يشهدون أنه لا يدخل النار منهم أحد وهي شهادة بعلم كادل على ذلك الكتاب والسنة (الوجه السادس) أن يقال أهل السنة يشهدون بالنجاة امام مطلقاً وامام عينا شهادة مستندة الى علم وأما الرافضة فانهم ان شهدوا وشهدوا بما لا يعلمون أو شهدوا بالزور الذي يعلمون أنه نذب فهم كما قال الشافعي رحمه الله تعالى ما رأيت قوماً أشهد بالزور من الرافضة (الوجه السابع) ان الامام الذي شهد به بالنجاة اما أن يكون هو المطاع في كل شيء وان نازعه غيره من المؤمنين أو هو مطاع فيما يأمر به من طاعة الله ورسوله وفيما يقوله بجتهاد اذا لم يعلم أن غيره أولى منه ونحو ذلك فان كان الامام هو الاول فلا امام لاهل السنة بهذا الاعتبار الا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه ليس عندهم من يجب أن يطاع في كل شيء الا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يقولون كما قال مجاهد والحكم ومالك وغيرهم كل أحد يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويشهدون لامامهم أنه خير الخلائق ويشهدون بان كل من ائتم به ففعل ما أمر به وترك ما نهى عنه دخل الجنة وهذه الشهادة بهذا وهذا هي أتم من شهادة الرافضة للعسكر بين وأمثالهم ما بان من أطاعهم ادخل الجنة فثبت أن امام أهل السنة أكمل وشهادتهم له اذا أطاعوه أكمل ولا سوء ولكن قال الله تعالى الله خير أم ما يشركون فعند المقاتلة يذكر فضل الخير المحض على الشر المحض وان كان الشر المحض لا خيري فيه وان أرادوا بالا امام الامام المقيد فذلك لا يوجب أهل السنة طاعته ان لم يكن ما أمر به موافقاً لامر الامام المطلق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم اذا أطاعوه فيما أمر الله بطاعته فيه فانما هم مطيعون لله ورسوله فلا يضرهم توقفهم في الامام المقيد هل هو في الجنة أم لا كما لا يضر أتباع المعصوم اذا أطاعوا نوابه مع أن نوابه قد يكونون من أهل النار لاسيما ونواب المعصوم عندهم لا يعلمون أنهم يأمرهم بما يأمر به المعصوم لعدم العلم بما يقوله معصومهم وأما أقوال الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فهي معلومة فمن أمر بها فقد علم أنه وافقها ومن أمر بخلافها علم أنه خالفها وما اختلف فيه منها فاجتهد فيه فانه نائبة فهذا خير من طاعة نائب لمن يدعي العصمة ولا أحد يعلم شيء مما أمر به

وأمثال هذه الأدلة المبسوطة في غير هذا الموضوع فإذا قال النفاة من الجهمية والمتفلسفة والباطنية هذه الصفات هذا متقابلة تقابل العدم والمملكة فلا يلزم من رفع أحد هاتين إثبات الثاني إلا أن يكون المحل قابلاً لهما فاما ما لا يقبلهما كالحمد فلا يقال فيه

مضى ولا مبيت ولا أعمى ولا بصير أجيبوا عن ذلك بعدة أجوبة مثل أن يقال هذا اصطلاح لكم والافالغة العربية لا فرق فيها والمعاني العقلية لا يعتبر فيها مجرد الاصطلاحات ومثل (١١٣) أن يقال فلا يقبل هذه الصفات كالجناد أنقص مما

يقبلها ويتصف بالناقص منها فالخى الاعمى أكل من الجاد الذى لا يوصف ببصر ولا عمى وهذا بعينه يقال فيما يقوم به من الأفعال ونحوها التى يقدر عليها ويشاؤها فإنه لم يتصف بالقدرة على هذه الأفعال لزم اتصافه بالعجز عنها وذلك نقص ممتنع كالتقدم والقادر على الفعل والكلام أكمل من العاجز عن ذلك فإذا قال الثانى انما يلزم اتصافه بنقص ذلك لو كان قيام الأفعال به ممكنا فاما لا يقبل ذلك كالجدار فلا يقال هو قادر على الحركة ولا عاجز عنها فيقال هذا نزاع لفظى كما تقدم ويقال أيضا فلا يقبل قيام الأفعال الاختيارية به والقدرة عليها كالجناد أنقص مما يقبل ذلك كالحيوان فالحيوان الذى يقبل أن يتحرك بقدرته وإرادته إذا قدر بعجزه وأكل مما لا يقبل الانصاف بذلك كالجناد فإذا وصفتموه بعدم قبول ذلك كان ذلك أنقص من أن يصرفوه بالعجز عن ذلك وإذا كان وصفه بالعجز عن ذلك صفة نقص مع إمكان اتصافه بالقدرة على ذلك فوصفه بعدم قبول الأفعال والقدرة عليها أعظم نقصا فان قال الثانى لو جاز أن يفعل أفعالا تقوم به بإرادته وقدرته لزم أن يكون محلا للعوادى وما قبل الشئ لا يخلو عنه وعن ضده فيلزم تعاقبها وما تعاقبت عليه الحوادث

هذا الغائب المنتظر فضلا عن العلم بكون نائبه موافقا ومخالفا فان ادعوا أن النواب عاملون بأمر من قبلهم فعلم علماء الأمة بأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أم وأكل من علم هؤلاء بقول من يدعون عصمته ولو طولب أحدهم بنقل صحيح ثابت بما يقولونه عن على أو عن غيره لما وجدوا إلى ذلك سبيلا وليس لهم من الاسناد والعلم بالرجال الناقلين ما لاهل السنة (الوجه الثامن) أن يقال ان الله قد ضمن السعادة لمن أطاعه وأطاع رسوله وتوعد بالشقاء لمن لم يفعل ذلك فمناط السعادة طاعة الله ورسوله كما قال تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وأمثال ذلك وإذا كان الله تعالى يقول فاتقوا الله ما استطعتم فمن اجتهد في طاعة الله ورسوله بحسب الاستطاعة كان من أهل الجنة فقول الرافضى لن يدخل الجنة الا من كان اماميا كقول اليهود والنصارى لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى تلك أمانتهم قل ها ابرهاتكم ان كنتم صادقين بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ومن المعلوم أن هذا المنتظر الذى يدعيه الرافضى لا يجب على أحد طاعته فإنه لا يعلم له قول منقول عنه فإذا من أطاع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم دخل الجنة وان لم يؤمن بهذا الامام ومن آمن بهذا الامام لم يدخل الجنة الا اذا أطاع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فطاعة الرسول هى مدار السعادة وجودا وعدما وهى الفارقة بين أهل الجنة والنار ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم فرق بين الناس فدل الخلق على طاعته بما بينه لهم فدل أن أهل السنة جازمون بالسعادة والنجا لمن كان من أهل السنة

(فصل قال الرافضى) الوجه الرابع أن الامامية أخذوا مذهبهم عن الأئمة المعصومين المشهورين بالفضل والعلم والزهد والورع والاشتغال فى كل وقت بالعبادة والدعاء وتلاوة القرآن والمدامنة على ذلك من زمن الطفولية الى آخر العمر ومنهم من يعلم الناس العلوم ونزل فى حقهم هل أتى وآية الطهارة وإيجاب المودة لهم وآية الابتهاال وغير ذلك وكان على رضى الله عنه صلى فى كل يوم وليلة ألف ركعة ويتلو القرآن مع شدة ابتلاؤه بالحروب والجهاد فاؤلهم على بن أبى طالب كان أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجعله الله تعالى نفس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال وأنفسنا وأنفسكم وواخاه رسول الله وزوجه ابنته وفضله لا يحصى وظهرت منه معجزات كثيرة حتى ادعى فيه قوم الربوبية وقتلهم وصار الى مقاتلتهم آخرون الى هذه الغاية كالغلاة والنصيرية \* وكان ولدا ماسطرا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيد اشباب أهل الجنة امامين بنص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانا أزهدي الناس وأعلمهم فى زمانهما وجاهدا فى الله حتى جهاده حتى قتلوا ولبس الحسن الصوف تحت ثيابه الفاخرة من غير أن يشعر أحد بذلك وأخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الحسين يومافوضعه على نغذه الأيمن و ابراهيم على نغذه الايسر فنزل جبريل عليه السلام وقال ان الله لم يكن ليجمع لك بينهما فاختر من شئت منهم ما فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا مات الحسين بكيت أنا وعلى وفاطمة واذا مات ابراهيم بكيت أنا وعليه فاختر موت ابراهيم فبات بعد ثلاثة أيام وكان اذا جاء الحسين يقبله ويقول أهلا ومرحبا بمن فديته بابى ابراهيم \* وكان على بن الحسين

(١٥ - منهاج نائى) فهو حادث لا متنازع حوادث لا أول لها قيل لهم هذا مبنى على مقدمتين على أن ما يقبل الشئ لا يخلو عنه وعن ضده وعلى امتناع دوام الحوادث وكل من المقدمتين قديين فسادهما كما تقدم ثم قبل العلم بفسادهما يعلم بصريح العقل أن

ما ذكر في اثبات هذه الافعال من الادلة العقلية الموافقة للدلة الشرعية أبين وأظهر وأصرح في العقل من امتناع دوام الحوادث  
وتعاقبها فان هذه المقدمة في غاية الخفاء والاشتباه وأكثر (١١٤) العقلاء من جميع الامم ينادون فيها ويدفعونها وهي

أصل علم الكلام الذي منه  
السلف والائمة ولهذه المقدمة  
استطالت الدهرية على من احتج  
بها من متكلمي أهل الملل وعجزوهم  
عن اثبات كون الله تعالى يحدث  
شيأاً لا العالم ولا غيره والذين  
اعتقدوا صحة هذه المقدمة من  
الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم  
ظنوا أن حدود العالم واثبات  
الصانع لا يتم الا بها وفي حقيقة  
الامر هي تنافي حدود العالم  
واثبات الصانع بل لا يمكن القول  
باحداث الله تعالى لشيء من  
الحوادث الا بنقيضها ولا يمكن  
اثبات خلق الله لما خلقه وتصديق  
رسوله فيما أخبروا به عنه الا  
بنقيضها فاجعلوه أصلاً ودليلاً  
على صحة العقول والمنقول هو  
مناف مناقض للنقول والمعقول  
كما قد بسط في غير هذا الموضع  
وأيضاً فان هؤلاء النفاة يقولون لم  
يكن الرب تعالى قادراً على الفعل  
فصار قادراً وكان الفعل ممتنعاً  
فصار ممكن من غير تجديد شيء أصلاً  
يوجب القدرة والامكان وهذا  
معنى قول القائل انه يلزم أن  
ينقلب الشيء من الامتناع الذاتي  
الى الامكان الذاتي وهذا مما  
تجزم العقول ببطلانه مع ما فيه  
من وصف الله بالعجز وتجدد  
القدرة له من غير سبب ومن اعتذر  
منهم عن ذلك مثل كثير منهم قالوا  
ان الممتنع هو القدرة على الفعل  
في الازل فنفس انتفاء الازل

زين العابدين يصوم نهاره ويقوم ليله ويتلو الكتاب العزيز ويصلي كل يوم وليلة ألف ركعة ويدعو  
بعد كل ركعة بالادعية المنقولة عنه وعن آبائه ثم يرحي الصحيفة كالمشجر ويقول أني لى بعبادة على  
وكان يبكي كثيراً حتى أخذت الدموع من لحم خديه وسجد عليه السلام حتى سمي ذا الثغفات  
وسماه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيد العابدين وكان قد حج هشام بن عبد الملك فاجتهد على  
أن يستلم الركن فلم يتمكن من الزحام فجاء زين العابدين رضى الله عنه فوقف الناس له وتხოوا عن  
الجر حتى استلمه ولم يبق عندا الجرسواه فقال هشام بن عبد الملك من هذا فقال الفرزدق الشاعر

هذا الذي تعرف البطء وطأته \* والبيت يعرفه والحل والحرم  
هذا ابن خير عباد الله كلهم \* هذا التقي النقي الطاهر العلم  
يكاد يمسكه عرفان راحته \* ركن الخطيم اذا ماجاء يستلم  
اذا رآه قريش قال قائلها \* الى مكارم هذا ينتهى الكرم  
ان عد أهل التقي كانوا أئمتهم \* أو قيل من خير أهل الارض قيل هم  
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله \* بحجته أنبياء الله قد ختموا  
يغضى حياء ويغضى من مهابة \* فما يكلم الاحسين يبتسم  
ينشق نور الهدى عن صبح غرته \* كالشمس ينجاب عن اشراقها الظلم  
مشتقة من رسول الله بعبادته \* طابت عناصره والخيم والشم  
الله شرفه قدما وفضله \* جرى بذالك في لوحه القلم  
من معسرهم دين ويغضهم \* كفر وقربهم ملجأ ومعتصم  
لا يستطيع جواد بعد غائتهم \* ولا يدانهم قوم وان كرموا  
هم الفيث اذا ما أزمت أزمت \* والاسد أسد الشرى والبأس محتدم  
لا يقبض العسر بسطاً من أكرمهم \* سيات ذلك ان أثروا وان عدموا  
ما قال لا قط الا في تشهده \* لولا التشهد كانت لاؤه نهم  
يستدفع السوء والبلوى بحجهم \* ويسترق به الاحسان والنعم  
مقدم بعد ذكر الله ذكرهم \* في كل بدء ومختوم به الكلم  
من يعرف الله يعرف أولويهذا \* فالدين من بيت هذا ناله الام

فغضب هشام وأمر بحبس الفرزدق بين مكة والمدينة فقال الفرزدق هذه الابيات وبعث بها اليه  
أتحبسني بين المدينة والقي \* اليها قلوب الناس بهوى منيها

تقلب رأسك لم يكن رأس سيد \* وعيناه (١) حواء بادعيوها

فبعث اليه زين العابدين بألف دينار فردّها وقال انما قلت هذا غضب الله ورسوله فما آخذ عليه أجرا  
فقال علي بن الحسين نحن أهل البيت لا يعود الينا ما خرج منا فقبله الفرزدق وكان بالمدينة قوم  
يأتهم زقهم ليلا ولا يعرفون من هو فلما مات مولانا زين العابدين انقطع عنهم ذلك وعرفوا أنه  
كان منه \* وكان ابنه محمد الباقر أعظم الناس زهدا وعبادة بقر السجود حبهته وكان أعلم أهل  
وقته سماه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الباقر وجاء اليه جابر بن عبد الله الانصاري وهو

(١) قوله حواء كذا في الاصل ولعل الصواب حولا فخر الراوية كتبه معجعه

يوجب امكان الفعل والقدرة عليه قيل لهم الازل ليس هوشياً كان موجودا فعدم ولا معدوما فوجد حتى يقال صغير  
انه تجدد أمر أو جوب ذلك بل الازل كالابد فكما أن الابد هو الدوام في المستقبل فالازل هو الدوام في الماضي فكما أن الابد لا يختص

بوث دون وقت فالازل لا يختص بوث دون وقت فالازلي هو الذي لم يرل كائنا والابدى هو الذي لا يرل كائنا وكونه لم يرل ولا يرل معناه دوامه وبقاؤه الذي ليس له مبتدا ولا منتهى فقول (١١٥) القائل شرط قدرته انتفاء الازل كقول نظيره شرط

قدرته انتفاء الابد فاذا كان سلف الامة وانتمها وجاهير الطوائف أنكروا قول الجهم في كونه تعالى لا يقدر في الابد على الافعال فكذلك قول من قال لا يقدر في الازل على الافعال (وقول أبي الهذيل) انه تعالى لا يقدر على أفعال حادثه في الابد يشبه قول من قال لا يقدر على أفعال حادثه في الازل وقد بسط الكلام على هذا وقول من يفرق بين النوعين في غير هذا الموضع

(فصل) وقد استدلل بعضهم على النفي بدليل آخر فقال ان كل صفة تقرر لواجب الوجود فان حقيقته كافية في حصولها والا لزم افتقاره الى سبب منفصل وهذا يقتضي امكانه فيكون الواجب ممكنا هذا خلف وحينئذ يلزم من دوام حقيقة - دوام تلك الصفة والمثبتون يجيبون عن هذا بوجوه (أحدها) ان هذا انما يقال فيما كان لازما لذاته في النفي أو الالتيان أما ما كان موقوفا على مشيئته وقدرته كإفعاله فانه يكون اذا شاء الله تعالى ولا يكون اذا لم يشأ فانه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فان بين المستدل أنه لا يجوز أن يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته كان هذا واحده كافيا في المسئلة وان لم يبين ذلك لم يكن فيما ذكره حجة (الثاني) أن يقال هذا منقوض بأفعاله

صغير في الكتاب فقال له جلدك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سلم عليك فقال وعلى جدى السلام فقيل لجابر كيف هذا قال جابر كنت جالساً عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والحسين في حجره وهو يداعبه فقال يا جابر يولد له ولد اسمه على فاذا كان يوم القيامة نادى مناد ليقيم سيد العبادين فيقوم ولده ثم يولد له مولود اسمه محمد الباقر يقر العلم بقرا فاذا رأته فاقرا أمنى السلام وروى عنه أبو حنيفة وغيره \* وكان ابنه جعفر الصادق عليه السلام أفضل أهل زمانه وأعبدهم قال علماء السير انه اشتغل بالعبادة عن طلب الرياسة وقال عمر بن أبي المقدم كنت اذا نظرت الى جعفر بن محمد الصادق علمت أنه من سلالة النبيين وهو الذي نشر فقه الامامية والمعارف الحقيقية والعقائد اليقينية وكان لا يخبر بأمر الاوقع وبه سموه الصادق الامين وكان عبد الله بن الحسن جمع أكار العلوقة للبيعة لولده فقال الصادق هذا الامر لا يتم فاغتاط من ذلك فقال انه لصاحب القباء الاصفر وأشار بذلك الى المنصور فلما سمع المنصور بذلك فرح لعلمه بوقوع ما خبر به وعلم أن الامر يتصل به ولما هرب كان يقول أين قول صادقكم وبعد ذلك انتهى الامر اليه \* وكان ابنه موسى الكاظم يدعى بالعبد الصالح وكان أعبد أهل زمانه يقوم الليل ويصوم النهار وسمى الكاظم لانه كان اذا بلغه عن أحد شئ بعث اليه بحال نقل فضله الموافق والمخالف قال ابن الجوزي من الحسابه روى عن شقيق البلخي قال خرجت حاجا سنة تسع وأربعين ومائة فنزلت القادسية فاذا شاب حسن الوجه شديد السمرة وعليه نوب صوف مشتمل بشملة في رجليه نعلان وقد جلس منفردا عن الناس فقلت في نفسي هذا الفتى من الصوفية يريد أن يكون كالأعلى الناس والله لا مضين اليه أبوجه فلما رآني قال يا شقيق اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم فقلت في نفسي ان هذا عبد صالح نطق عما في نفسي لا لحقنه ولا سأله أن يحالني فغاب عن عيني فلم أره فلما نزلنا وافيته فاذا هو يصلي وأعضاؤه تضطرب ودموعه تتحادر فقلت أمضى اليه وأعتذر فأوجز في صلاته ثم قال يا شقيق واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى فقلت هذا من الابدال قد تكلم على سرى مرتين فلما نزلنا باله فاذا به قائم على البئر ويده ركوة يريد أن يستقي فسقطت الركوة من يده في البئر فرفع طرفه الى السماء وقال

أنت ربى اذا طمئت الى الما \* وقصوتى اذا أردت الطعاما

يا سيدي ما لي سواها فقال شقيق فوالله لقد رأيت البئر قد ارتفع ماؤها فاخذ الركوة بيده ومسلها وبوضأ وجعل يصلي أربع ركعات ثم قام الى كتيب رمل هناك فجعل يقبض بيده ويطرحه في الركوة ويشرب منه فقلت أطمعني من فضل ما رزقك الله أو ما أنعم الله عليك فقال يا شقيق لم يرل الله ينعم علينا ظاهرا وباطنا فأحسن ظفك بربك ثم ناولني الركوة فشربت منها فاذا هو سوي وسكر ما شربت والله أذمنه ولا أطيب فشبعت ورويت وبقيت أيا ما لا أشتهى طعاما ولا شرابا ثم لم أره حتى دخلت مكة فرأيت ليلة الى جانب قبة الشراب نصف الليل يصلي بخشوع وأنين وبكاء فلم يرل كذلك حتى ذهب الليل فلما طلع الفجر جلس في مصلاه يسبح ثم قام الى صلاة الفجر وطاق بالبيت أسبوعا ثم خرج فقبضه فاذا له حاشية وعلمان وأموال وهو على خلاف ما رأيت في الطريق ودأبه الناس يسلمون عليه ويتبركون به فقلت لهم من هذا قالوا هذا

فان حقيقته كافية في حصولها والالزم افتقاره الى سبب منفصل وذلك يقتضي امكانه فيكون الواجب ممكنا فان جوابا عن الافعال كان جوابا للثبنتين القائلتين انه يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته ومن جواز انه يفعل بعد أن لم يكن فاعلا بمحض القدرة والمشيئة القديمة



قال هنا كذلك كما يقوله الكرامية ومن قال انه لم يزل يفعل ويتكلم اذا شاء قال هنا كذلك كما يقوله من يقوله من أئمة السنة والحديث (الثالث) أن يقال أن تعني بقولك ذاته كافية أنها مستلزمة (١١٦) لوجود اللازم في الازل أو هي كافية فيه وان تأخر وجوده فان

عني الاول انتقض على بالمفعولات الحادثة فانه يلزمك اما عدمها واما افتقاره الى سبب منفصل اذ كان ما لا تكفي فيه الذات يقتصر الى سبب منفصل وان عني الثاني كان حجة عليك اذ كان ما تكفي فيه الذات يمكن تأخره (الرابع) أن يقال قولك يقتصر الى سبب منفصل تعني به شيأ يكون من فعل الله تعالى أو شيأ لا يكون من فعله أما الاول فلا يلزم افتقاره الى غيره لانه اذا كان هو فاعل الاسباب فهو فاعلها وفاعل ما يحدث بها فلا يكون مفتقر الى غيره وأما ان عني بالسبب ما لا يكون من فعله لزمك أن كل ما لا يكفي فيه الذات ولا تستلزم وجوده في الازل لا يوجد الانشريك مبع الله ليس من مخلوقاته ومعلوم أن هذا خلاف اجماع أهل الايمان بل خلاف اجماع جاهل العقلاء وهو خلاف المعقول الصريح أيضا فان ذلك الشريك المقدور ان كان واجب الوجود بنفسه الها آخر لزم اثبات خالق قديم مع الله مشارك له في فعله لا يفعل الابن وهذا مع أنه لم يقل به أحد من بني آدم فهو باطل في نفسه لانه يستلزم افتقار كل من الفاعلين الى الآخر فان التقدير في هذا المشترك هو أن أحدهما لا يستقل به بل يحتاج الى معاونة الآخر وما احتاج الى معاونة الآخر كان فقيرا الى غيره

موسى بن جعفر فقلت قد عجت ان تكون هذه العجائب الامثل هذا السيد هذا رواه الحنبلي وعلى يده تاب بشر الحافي لانه اجتاز على دار ببغداد فسمع الملاحى وأصوات الغناء والقصب يخرج من تلك الدار فخرجت جارية وبسرها فامة النقل فرمت بهاني الدرب فقال يا جارية صاحب هذه الدار حرام عبد فقالت بل حرف قال صدقت لو كان عبد الخاف من مولاه فلما دخلت الجارية قال مولاه هو على مائدة السكر ما أبطأك عنا قالت حدثني رجل بكذا وكذا انخرج حافيا حتى لقي مولانا موسى بن جعفر فتاب على يده (والجواب) من وجوه (أحدها أن يقال) لانسل أن الامامية أخذوا منهم من أهل البيت لا الاثناعشرية ولا غيرهم بل هم مخالفون لعلى رضى الله عنه وأئمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة توحيدهم وعدلهم وامامتهم فان الثابت عن على رضى الله عنه وأئمة أهل البيت من اثبات الصفات لله واثبات القدر واثبات خلافة الخلفاء الثلاثة واثبات فضيلة أبي بكر وعمر رضى الله عنهم وغير ذلك من المسائل كلها يناقض مذهب الرافضة والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم بحيث ان معرفة المنقول في هذا الباب عن أئمة أهل البيت يوجب علما ضروريا بأن الرافضة مخالفون لهم لا موافقون (الثاني أن يقال) قد علم أن الشيعة مختلفون اختلافا كثيرا في مسائل الامامة والصفات والقدر وغير ذلك من مسائل أصول دينهم فأى قول لهم هو المأخوذ عن الأئمة المعصومين حتى مسائل الامامة قد عرف اضطرابهم فيها وقد تقدم بعض اختلافهم في النص وفي المنتظر منهم على أقوال منهم من يقول ببقاء جعفر بن محمد ومنهم من يقول ببقاء ابنه موسى ومنهم من يقول ببقاء جعفر بن محمد وهؤلاء يقولون أوصى الى بن الحسين الى ابنه أبي جعفر وهؤلاء يقولون الى ابنه عبد الله وهؤلاء يقولون أوصى الى محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسين وهؤلاء يقولون ان جعفرا أوصى الى ابنه اسماعيل وهؤلاء يقولون الى ابنه محمد بن اسماعيل وهؤلاء يقولون الى ابنه عبد الله وهؤلاء يقولون الى ابنه موسى وهؤلاء يسوقون النص الى محمد بن الحسن وهؤلاء يسوقون النص الى بنى ميمون القداح الحاكم في شيعته وهؤلاء يسوقون النص من بنى هاشم الى بنى العباس ويمتنع أن تكون هذه الاقوال المتناقضة مأخوذة عن معصوم فبطل قولهم ان اقوالهم مأخوذة عن معصوم (الوجه الثالث أن يقال) هب أن عليا كان معصوما فاذا كان الاختلاف بين الشيعة هذا الاختلاف وهم متنازعون هذا التنازع فمن أين يعلم صحة بعض هذه الاقوال عن على دون الآخر وكل منهم يدعى أن ما يقوله انما أخذه عن المعصومين وليس للشيعة أسانيد بالرجال المعروفين مثل أسانيد أهل السنة حتى ننظر في اسنادها وعدالة الرجال بل انما هي منقولات منقطعة عن طائفة عرف فيها كثرة الكذب وكثرة التناقض في النقل فهل يثق عاقل بذلك وان ادعوا أو انص هذا على هذا ونص هذا على هذا كان هذا معارضا بدعى غيرهم مثل هذا التواتر فان سائر القائلين بالنص اذا ادعوا مثل هذه الدعوى لم يكن بين الدعوتين فرق فهذه الوجوه وغيرها تبين أن تقدير ثبوت عصمة على رضى الله عنه مذهب ليس مأخوذا عنه فنفس دعواهم العصمة في على مثل دعوى النصارى الالهية في المسيح مع أن ما هم عليه ليس مأخوذا عن المسيح (الوجه الرابع)

ليس بغنى وكان عاجز ليس بقادر فان كان هذا دليلا على انتفاء الوجوب بطل دليلك وان لم يكن دليلا بطل دليلك انهم أيضا فانه مبنى عليه وان كان ذلك الشريك المقدور ليس بواجب الوجود بنفسه فهو ممكن لا يوجد الا بالواجب بنفسه فيلزم أن يكون

من مفعولاته (الخامس) أن يقال قول المحجج كل ما يفرض له تكون ذاته كافية في ثبوت حصوله أو نفي حصوله والالزام افتقاره الى سبب منفصل كلام باطل وذلك (١١٧) انه يقال لا نسلم أن ما لا يكون مجرد الذات كافية في

ثبوته أو انتفائه تنفقر فيه الى سبب منفصل وانما يلزم ذلك أن لو لم تكن الذات قادرة على ما يتصل به من الافعال فاذا كانت قادرة على ذلك أمكن أن يكون ما يتجدد له من الثبوت موقوفا على ما يقوم به من مقدوراتها فليس مجرد الذات مقتضية لذلك ولا افتقرت الى سبب منفصل وذلك أن لفظ الذات فيه اجمال واشتباه وبسبب الاجال في ذلك وقعت شبهة في مسائل الصفات والافعال فانه يقال له ما تريد بذاته أو تريد به الذات المجردة عما يقوم به من مقدوراتها وما رادتها أم تعني به الذات القادرة على ما تريد مما يقوم بها وما لا يقوم بها فان أردت به الاول كان التلازم صحيحا فانه اذا قدر ذات لا يقوم به شيء من ذلك كان ما ثبت لها وما نفي عنها ان لم تكن هي كافية والافتقرت الى سبب منفصل لانه لا يقوم بها ما تقدر عليه وتريده لكن يقال ثبوت التلازم ليس بحجة ان لم تكن الذات في نفس الامر وكون الذات في نفس الامر كذلك هو رأس المسئلة ومحل النزاع فلا يكون الدليل صحيحا حتى يثبت المطلوب ولو ثبت المطلوب لم يحتاج الى دليل فتكون قد صادرت على المطلوب حيث جعلته مقدمة في اثبات نفسه وهذا باطل بصريح العقل واتفاق أهله العارفين بذلك فان أردت

أنهم في مذهبهم محتاجون الى مقدمتين احدها ما عصمة من يضيفون المذهب اليه من الائمة والثانية ثبوت ذلك النقل عن الامام وكلتا المقدمتين باطلة فان المسيح ليس باله بل هو رسول كريم وبتقدير أن يكون الها أو رسولا كريما فقله حق لكن ما نقوله النصارى ليس قوله ولهذا كان في على رضى الله عنه شبهة من المسيح قوم غلو فيه فوق قدره وقوم نقصوه دون قدره فهو لا يقولون عن المسيح انه اله وهو لا يقولون كافر ولا بغية وكذلك على يقولون اله وهو لا يقولون انه كافر ظالم (الوجه الخامس) أن يقال قد ثبت لعلي بن أبي طالب رضى الله عنه والحسن والحسين وعلي بن الحسين وابنه محمد وجعفر بن محمد من المناقب والفضائل ما لم يذكره هذا المصنف الرافضى وذكر أشياء من الكذب تدل على جهل ناقلها مثل قوله نزل في حقهم هل أتى فان هل أتى مكة باتفاق العلماء وعلى أنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة ولم يدخل بها الا بعد غزوة بدر وولده الحسن في السنة الثانية من الهجرة والحسين في السنة الرابعة من الهجرة بعد نزول هل أتى بسنين كثيرة فقول القائل انها زلات فيهم من الكذب الذي لا يخفى على من له علم بنزول القرآن وأحوال هذه السادة الاخبار وأما آية الطهارة فليس فيها اخبار بطهارة أهل البيت وذهاب الرجس عنهم وانما فيها الامر لهم بما يوجب طهارتهم وذهاب الرجس عنهم فان قوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا كقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وقوله يريد الله ليمسح عنكم ويهديكم سبيل الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا فالارادة هنا متضمنة للامر والنهي والرضا وليست هي المشيئة المستزمنة لوقوع المراد فانه لو كان كذلك لكان قد تطهر كل من أراد الله طهارته وهذا على قول هؤلاء القدرية الشيعة أوجه فان عندهم أن الله يريد ما لا يكون ويكون ما لا يريد فقله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا اذا كان هذا بغير عمل المأمور وترك المحذور وكان ذلك متعلقا بأرادتهم وأفعالهم فان فعلوا ما أمروا به وطهروا والا فلا وهم يقولون ان الله لا يخلق أفعاله ولا يقدر على تطهيرهم وأما المنتبسون لقد رمنهم يقولون ان الله لا يخلق أفعاله قادر على ذلك فاذا ألهمهم فعل ما أمروا به وترك ما حذر واحصلت الطهارة وذهاب الرجس ومما يبين أن هذا مما أمروا به لا مما أخبروا بوقوعه ما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أدار الكساء على فاطمة وعلي وحسن وحسين ثم قال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه عن عائشة ورواه أهل السنن عن أم سلمة وهو يدل على ضد قول الرافضة من وجهين (أحدهما) أنه دعاهم بذلك وهذا دليل على أنه لم يخبر بوقوع ذلك فانه لو كان وقع لكان ينبغي على الله بوقوعه ويشكره على ذلك لا يقتصر على مجرد الدعاء (الثاني) ان هذا يدل على أنه خالق أفعال العباد ومما يبين أن الآية متضمنة للامر والنهي قوله في سياق الكلام يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيرا ومن يقنت متكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتيها أجرها مرتين وأعتدنا لهما رزقا كريما يا نساء النبي لستن كن أحد من النساء ان اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض

بالذات النوع الثاني لم يصح التلازم فانه اذا قدر ذات تقدر على أن تفعل الافعال التي تختارها وتقوم به بما يلزم أن يكون ما يتجدد من تلك الافعال موقوفا على سبب منفصل ولا يكون مجرد الذات بدون ما يتجدد من مقدورها وما رادها كافية في كل فرد فمن ذلك بل قد

يكون الفعل الثاني لا يوجد الا بالاول والاول بما قبله وهم جرا فليس مجرد الذات بدون ما تجده كافيا في حصول المتأخرات ولا هي منفردة في ذلك الى امور منفصلة عنها فلفظ الذات قد يراد (١١٨) به الذات بما يقوم بها وقد يراد به الذات المجردة عما

يقوم بها (فاذا قيل) هل الذات كافية ان أريد به الذات المجردة فتلك لاحقية لها في الخارج عند أهل الأثبات واذا قدر تقديرا فهي لا تنكفي في اثبات ما ثبت لها وان أريد به الذات المنعوت فانه يقوم بها الافعال الاختيارية فعلوم أن هذه الذات لا يجب أن يتوقف ما يتجدد لها من فعل ومفعول على سبب منفصل عنها ونظير هذا قول نفاة الصفات ان الصفات هل هي زائدة على الذات أو ليست زائدة فانما قد بينا في غير هذا الموضع أن الذات المجردة عن الصفات لاحقية لها بل الصفات زائدة على ما ثبتته النفاة من الذات وأما الذات الموصوفة بصفاتها القادرة على أفعالها فتلك مستلزمة لما يلزمها من الصفات قادرة على ما تشاءه من الافعال فهي لا تكون الموصوفة لا يمكن أن تجرد عن الصفات اللازمة اليها حتى يقال هل هي زائدة عليها أو ليست زائدة عليها بل هي داخلة في مسمى اسمها والافعال القائمة بها بقدرتها وارادتها كذلك فكما أنه مسمى باسمائه الحسنی منعوت بصفاته العلى قبل خلق السموات والارض وبعد اقامه القيامة وفيما بين ذلك لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال منعوتا بنعوت الاكرام والجلال فكذلك هو مسمى باسمائه الحسنی منعوت بصفاته العلى قبل

وقلن قولنا معروفا وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى وأقن الصلاة وآتينا الزكاة وأطعن الله ورسوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خييرا وهذا السياق يدل على أن هذا أمر ونهي ويدل على أن أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أهل بيته فان السياق انما هو للمخاطبين ويدل على أن قوله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت عم غير أزواجه كعلي وفاطمة وحسن وحسين رضي الله تعالى عنهم أجمعين فانه ذكره بصيغة التذكير لما اجتمع المذكور والمؤنث وهؤلاء خصوصا بكونهم من أهل البيت بالاولى من أزواجه فلهذا خصهم بالدعاء لما أدخلهم في الكساء كما أن مسجد قباء أسس على التقوى ومسجد صلى الله تعالى عليه وسلم أيضا أسس على التقوى وكان قوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فيرجع إلى ما يحجبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين بسبب مسجد قباء تناول اللفظ لمسجد قباء ولمسجد صلى الله تعالى عليه وسلم بطريق الاولى وقد تنازع العلماء في كون أزواجه من آل علي قولين همارا وابتان عن أحد أصحهما أنهن من آل وأهل البيت كما دل على ذلك ما في الصحيحين من قوله اللهم صل محمد وعلى أزواجه وذريته وهذا مبسوط في موضع آخر وأما ما موالينهم فليسوا من أهل البيت بل نزاع ولهذا كانت الصدقة تباح لبريرة وأما أبو رافع فكان من موالينهم فلهذا نهى عن الصدقة وقال له انها أوساخ الناس \* وكذلك قوله واجاب المودة غلط فقد ثبت في الصحيح عن سعيد بن المسيب أن ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن قوله تعالى قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى قال فقلت الا أن تؤدوا ذوقى قربي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ابن عباس عجلت لم يكن بطن من قريش الا الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيهم قرابة فقال قل لا أسألكم عليه أجرا الا أن تؤدوني في القرابة التي بيني وبينكم فان ابن عباس كان من كبار أهل البيت وأعلمهم بتفسير القرآن وهذا تفسيره الثابت عنه ويدل على ذلك أنه لم يقل الا المودة لذي القربى ولكن قال الا المودة في القربى الا ترى أنه لما أراد ذوقى قريباه قال واعلموا أن ما غنمتم من شيء فان لله خسه ولذي القربى ولا يقال المودة في ذي القربى وانما يقال المودة لذي القربى فكيف وقد قال قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى وبين ذلك أن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا يسأل أجرا أصلا انما أجره على الله وعلى المسلمين موالاة أهل البيت ولكن بادلة أخرى غير هذه الآية وليست موالاة أهل البيت من أجر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في شيء وأيضا فان هذه الآية مكتوبة ولم يكن على بعد قد تزوج بفاطمة ولها ولها أولاد وأما آية الابتهال ففي الصحيح أنها المائزات أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بيد علي وفاطمة وحسن وحسين ليباهل بهم لكن خصهم بذلك لانهم كانوا أقرب اليه من غيرهم فانه لم يكن له ولد كراذ ذلك يمشي معه ولكن كان يقول عن الحسن ان ابني هذا فهم أبناءه ونسأؤه اذ لم يكن له بنت الا فاطمة فان المباهلة كانت لما قدم وفد بنجران وهم نصارى وذلك كان بعد فتح مكة بل كان سنة تسع وفيها نزل صدر آل عمران وفيها فرض الحج وهي سنة الوفود فان مكة لما فتحت سنة ثمان قدمت وفود العرب من كل ناحية فهذه الآية تدل على كمال اتصالهم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما دل على ذلك حديث الكساء ولكن هذا لا يقتضي أن يكون الواحد منهم

هذه الافعال وبعدها وكان ذلك ثابت قبل حدوث المفعولات وبعدها فهو أيضا ثابت قبل حدوث الافعال أفضل وبعدها ومن آياته الشمس والقمر والنكواكب وما تستحقه هذه الاعيان من الاسماء والصفات هو ثابت لها قبل الحركات المعينة وبعدها

ولا يحتاج أن يقدر بها ذات مجردة عن النور وعن دوام الحركة ثم زيد عليها النور ودوام الحركة فالخالق سبحانه أولى بثبوت كماله وانتفاء النقص عنه والمخلوقات إنما احتاجت فيما يحدث عنها (١١٩) الى سبب منفصل لانها هي في نفسها محتاجة الى

الفاعل المنفصل فلا شيء من ذاتها وصفاتها وأفعالها إلا بأمر منفصل عنها وأما الخالق سبحانه وتعالى فهو الغني عما سواه فلا يفتقر في شيء من ذاته وصفاته وأفعاله الى أمر منفصل عنه بل كل ما كان منفصلا عنه فهو مفتقر اليه وهو سبحانه غني عن ذلك المنفصل الذي هو مفتقر اليه فلا يحتاج فيما يجده من أفعاله القائمة بنفسه التي يريد بها ويقدر عليها الى أمر مستغن عنه كالاحتياج في مفعولانه المنفصلة عنه الى ذلك وأولى واذا كان قد خلق من الأمور المنفصلة عنه ما جعله سببا لأفعال تقوم بنفسه كما يخلق الطاعات التي ترضيه والتوبة التي يفرح بها والدعاء الذي يحجب سائله وأمثال ذلك من الأمور فليس هو في شيء من ذلك مفتقر الى ما سواه بل هو سبحانه الخالق للجميع وكل ما سواه مفتقر اليه وهو الغني عن كل ما سواه وهذا كما أن ما يفعله من المخلوقات بعضها ببعض كالزوال المطر بالسحاب وانبات النبات بالماء لا يوجب افتقاره الى الأسباب المنفصلة اذ هو خالق هذا وهذا وجاعل هذا سببا لهذا وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع بما لا يليق بهذا المكان

(فصل) وقد عارض بعضهم

الرازي فيما ذكره من أن هذه

المسئلة تسأل عامة الطوائف فقال

أفضل من سائر المؤمنين ولا أعلم منهم لأن الفضيلة بكمال الايمان والتقوى لا بقرب النسب كما قال تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم وقد ثبت أن الصديق كان أنقى الامة بالكتاب والسنة وتواتر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لو كنت متخذاً من أهل الارض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً وهذا مبسوط في موضعه (وأما ما نقله أنه كان يصلي كل يوم ليلة ألف ركعة) فهذا يدل على جهله بالفضيلة وجهله بالواقع أما أولاً فلان هذا ليس بفضيلة فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان لا يزيد في الليل على ثلاث عشرة ركعة وثبت عنه في الصحيح أنه قال صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل القيام قيام داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقوم اذا سمع الصارخ وثبت عنه أنه بلغه أن رجلاً يقول أحدهم أما أنا فأصوم ولا أفطر ويقول الآخر وأما أنا فأقوم ولا أنام ويقول الآخر أما أنا فلا أكل اللحم ويقول الآخر أما أنا فلا أزوج النساء فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأكل اللحم وأزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني وثبت عنه في الصحيح أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعبد الله بن عمرو بن العاص لما بلغه أنه قال لا صوم من النهار ولا قوم من الليل ما عشت لاتفعل فانك اذا فعلت ذلك هجمت له العين ونفثت له النفس ان لم يلب عليك حقاً ولنفسك عليك حقاً ولزورك عليك حقاً ولزوجه عليك حقاً فأت كل ذي حق حقه فالمدامسة على قيام جميع الليل ليس بمستحب بل هو مكروه وليس من سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة عنه وهكذا مداومة صيام النهار فان أفضل الصيام صيام داود عليه السلام صيام يوم وفطر يوم وأيضاً فالذي ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يصلي في اليوم واليلة نحو أربعين ركعة وعلى رضى الله عنه أعلم بسنته وأتبع لهديه وأبعد من أن يخالف هذه المخالفة لو كان ذلك ممكناً فكيف وصلاة ألف ركعة في اليوم واليلة مع القيام بسائر الواجبات غير ممكن فإنه لا بد من أكل ونوم وقضاء حاجة الأهل وقضاء حقوق الرعية وغير ذلك من الأمور التي تستوعب الزمان اما النصف أو أقل أو أكثر والساعة الواحدة لاتسع مائتي ركعة وما يقارب ذلك إلا أن يكون نقرا كنقر الغراب وعلى أجل من أن يصلي صلاة المنافقين يترقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها الا قليلاً وقد نهى عن نقركنقر الغراب فنقل مثل هذا عن علي يدل على جهل قائله ثم احياء الليل بالتهجد وقراءة القرآن في ركعة هو ثابت عن عثمان رضى الله عنه فتهجده وتلاوته القرآن أظهر من غيره (وأيضاً فقله ان علي بن أبي طالب كان أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) دعوى مجردة تنازع فيها جمهور المسلمين من الاولين والآخرين (وقوله جعله الله نفس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال وأنفسنا وأنفسكم) فيقال أما حديث المواخاة فباطل موضوع فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يواخ أحداً ولا أخى بين المهاجرين بعضهم من بعض ولا بين الانصار بعضهم من بعض ولكن أخى بين المهاجرين والانصار كما أخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف وأخى بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء كما ثبت ذلك في الصحيح وأما قوله وأنفسنا وأنفسكم فهذا

المراد بالحادث الموجود الذي يوجد بعد العدم ذاتا كان أو صفة أما ما لا يوصف بالوجود كالعدم المتجدد والاحوال عند من يقول بها والاضافات عند من لا يقول انها وجودية فلا يصدق عليها اسم الحادث وان صدق عليها اسم المتجدد فلا يلزم من تجدد الاضافات

والاحوال في ذات الباري أن يكون محلا للحوادث (قال) وما قاله الامام يعني الرازي في هذا المقام ان اكثر العقلاء قالوا به وان أنكروه باللسان وبينه بصور فليس كذلك لان أكثر ما ذكر من (١٢٠) تلك الامور فانما هي متجددة لا محدثة والمتجدد اعم من

الحادث فلا يلزم من وجود العام وجود الخاص (قلت) ولقائل أن يقول هذا ضعيف من وجوه (أحدها) ان الدليل الذي استدلو به على نفي الحوادث ينفي المتجددات أيضا كقولهم اما أن يكون كالأول ونقصا وقولهم لو حصل ذلك للزم التغير وقولهم اما أن يكون ذاته كافية فيه أو لا يكون وقولهم كونه قابلا له في الازل يستلزم إمكان ثبوته في الازل لا يمكن أن يحصل في الازل لا متجدد ولا حادث ولا يوصف الله بصفة نقص سواء كان متجددا أو حادثا وكذلك التغير لا فرق بين أن يكون بحادث أو متجدد فان قالوا تجدد المتجددات ليس تغيرا قال أولئك وحدوث الحركات الحادثة ليس تغيرا فان قالوا بل هذا يسمى تغيرا منعوه الفرق وان سلموه كان النزاع لفظيا واذا كان استدلالهم بنفي القسمين لزم اما فسادهما واما النقص (الوجه الثاني) أن يقال تسمية هذا متجددا وهذا حادثا فرق لفظي لا معنوي ولا ريب أن أهل السنة والحديث لا يطلقون عليه سبحانه وتعالى أنه محل للحوادث ولا محل للاعراض ونحو ذلك من الالفاظ المستدعة التي يفهم منها معنى باطل فان الناس يفهمون من هذا أن يحدث في ذاته ما يسمونه حادثا كالعيوب والآفات والله منزّه عن ذلك سبحانه وتعالى واذا قيل

مثل قوله لولا ان سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا نزلت في قصة عائشة رضي الله عنها في الاكل فان الواحد من المؤمنين من نفس المؤمنين والمؤمنات وكذلك قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم أي يقتل بعضكم بعضا ومنه قوله تعالى واذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم أي لا يخرج بعضكم بعضا فالمراد بالنفس الاخوان اما في النسب واما في الدين وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعلي أنت مني وأمانك وقال للاشعريين ان الاشعريين اذا أرسلوا في الغزو أو نفذت نفقة عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان معهم في ثوب واحد ثم قسموه بينهم بالسوية هم مني وأنا منهم وهذا في الصحيح والاول أيضا في الصحيح وفي الصحيح أيضا أنه قال لخبيب هذا مني وأنا منه وهذا مبسوط في موضعه وأما تزويجه فاطمة ففضيلة لعلي كما أن تزويجه عثمان ابنته فضيلة لعثمان أيضا ولذلك سمي ذا النورين وكذلك تزويجه بنت أبي بكر وبنت عمر فضيلة لهما فالخلفاء الاربعة أصهاره صلى الله تعالى عليه وسلم ورضي الله عنهم (وأما قوله وظهرت منه معجزات كثيرة) فكانه يسمى كرامات الاولياء ومعجزات وهذا اصطلاح كثير من الناس فيقال على أفضل من كثير من له كرامات والكرامات متواترة عن كثير من العوام أهل السنة الذين يفضلون أبا بكر وعمر فكيف لا تكون الكرامات ثابتة لعلي رضي الله عنه وليس في مجرد الكرامات ما يدل على أنه أفضل من غيره (وأما قوله حتى ادعى قوم فيه الربوبية وقتلهم) فهذه مقالة جاهل في غاية الجهل لوجوه (أحدها) ان معجزات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم بكثير وما ادعى فيه أحد من الصحابة الالهية (الثاني) ان معجزات الخليل وموسى أعظم بكثير وما ادعى أحد فيهم الالهية (الثالث) ان معجزات نبينا ومعجزات موسى أعظم من معجزات المسيح وما ادعت فيهما الالهية كما ادعت في المسيح (الرابع) ان المسيح ادعت فيه الالهية وما ادعت في محمد وابراهيم وموسى ولم يدل ذلك على أنه أفضل ولا على أن معجزاته أبهر (الخامس) ان دعوى الالهية فيهم ادعوى باطلة فادعوى باطلة وهى دعوى اليهود في المسيح ودعوى الخوارج في علي فان الخوارج كفروا وعليه فان جاز أن يقال انما ادعت فيه الالهية لقوة الشبهة جاز أن يقال انما ادعى فيه الكفر لقوة الشبهة وجاز أن يقال صدرت منه ذنوب اقتضت أن يكفر بها الخوارج والخوارج أكثر وأقفل من الذين ادعوا فيه الالهية فان جاز الاحتجاج بمثل هذا وجعل هذه الدعوى منقبة كان دعوى المبعضين له ودعوى الخوارج مثلبة أقوى وأقوى وأبن الخوارج من الرافضة الغالبة فان الخوارج من أعظم الناس صلاة وصياما وقراءة للقرآن ولهم جيوش وعساكر وهم متدينون بدين الاسلام باطنا وظاهرا والغالبة المدعون للالهية اما أن يكونوا من أجهل الناس واما أن يكونوا من أكفر الناس والغالبة كفار باجتماع العلماء وأما الخوارج فلا يكفرهم الا من يكفر الامامية فانهم خير من الامامية وعلى رضي الله عنه لم يكن يكفرهم ولا أمر بقتل الواحد المقدور عليه منهم كما أمر بتخريب الغالبة بل لم يقاتلهم حتى قتلوا عبد الله بن الحباب وأغاروا على سرح الناس فثبت بالاجماع من علي ومن سائر الصحابة والعلماء أن الخوارج خير من الغالبة فان جاز للشيعة أن يجعلوا دعوى الغالبة الالهية فيه حجة على فضله جاز للخوارج أن يجعلوا ذلك حجة على نقيضه

فلان ولي على الاحداث أو تنازع أهل القبلة في أهل الاحداث فالمراد بذلك الافعال المحرمة كالزنا والسرفقة وشرب بطريق الحر وقطع الطريق والله أجل وأعظم من أن يحضر بقلوب المؤمنين قيام القبائح به والمقصود أن تفرقة الفرق بين المتجدد والحادث أمر



لفظي لا معنى عقلي ولوعكسه عاكس فسمى هذا متعبدا وهذا حال كان كلامه من جنس كلامه (الوجه الثالث) ان دعوى المدعى ان الجمهور انما يلزمهم تجدد الاضافات والاحوال والاعدام (١٢١) لا تجدد الحادث الذي وجد بعد العدم ذاتا كان

أو صفة دعوى ممنوعة لم يقم عليها دليلا بل الدليل يدل على أن أولئك الطوائف يلزمهم قيام أمور وجودية حادثة بذاته مثال ذلك أنه سبحانه وتعالى يسمع ويرى ما خلقه من الاصوات والمرئيات وقد أخبر القرآن بحديث ذلك في مثل قوله وقل اعلموا فسيروا الله علمكم ورسوله والمؤمنون وقوله تعالى ثم جعلناكم خلائف في الارض من بعدهم لننظر كيف تعملون وقد أخبر بسمعته ورؤيته في مواضع كثيرة كقوله لموسى وهرون اني معكم أسمع وأرى وقوله الذي يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين وقوله لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن أغنياء قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها وتشتكي الى الله وفي الصحيح عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت سمعان الذي وسع سمعه الاصوات لقد كانت المجادلة تشتكي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جانب البيت وانه يخفي على بعض كلامها فانزل الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها وتشتكي الى الله ومثل هذا كثير فيقال لهؤلاء انتم معترفون وسائر العقلاء بما هو معلوم بصرح العقل أن المعدوم لا يرى موجودا قبل وجوده فاذا وجد فراه موجودا

بطريق الاولى فعمل أن هذه الحجة انما يتجسس بها جاهل ثم انها تعود عليه لاله ولهذا كان الناس يعلمون أن الرافضة أجهل وأكذب من الناصبة (وأما قوله وكان ولدها سبطا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيد اشباب أهل الجنة امامين بنص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) فيقال الذي ثبت بلا شك عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيح أنه قال عن الحسن ان ابني هذا سيد وان الله سيصلح به بين فئتين عظيمين من المسلمين وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقعه وأسامة بن زيد على فخذه ويقول اللهم اني أحبهما وأحب من يحبهما وهذا يدل على ان مافعله الحسن من ترك القتال على الامامة وقصد الاصلاح بين الناس كان محبوبا بحبه الله ورسوله ولم يكن ذلك مصيبة بل كان ذلك أحب الى الله ورسوله من اقتتال المسلمين ولهذا أحبه وأحب أسامة بن زيد ودعا لهما فان كل واحد منهما كان يكره القتال في الفتنة فأما أسامة فلم يقاتل لامع على ولا مع معاوية والحسن كان دائما يشير على علي بترك القتال وهذا انقيض ما عليه الرافضة من أن ذلك الصلح كان مصيبة وكان ذلولا ولو كان هناك امام معصوم يجب على كل أحد طاعته ومن تولى غيره كانت ولايته باطلة لا يجوز أن يجاهد معه ولا يصلي خلفه لكان ذلك الصلح من أعظم المصائب على أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وفيه فساد دينها في فضيلة كانت تكون للحسن في ذلك حتى ينشئ عليه به وانما غاية أن يعذر لضعفه عن القتال الواجب والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل الحسن في الصلح سيدا محمودا ولم يجعله عاجزا معذورا ولم يكن الحسن أعجز عن القتال من الحسين بل كان أقدر على القتال من الحسين والحسين قاتل حتى قتل فان كان مافعله الحسن هو الافضل الواجب كان مافعله الحسن تركا للواجب أو عجزا عنه وان كان مافعله الحسن هو الافضل الاصلح دل على أن ترك القتال هو الافضل الاصلح وان الذي فعله الحسن هو الاحب الى الله ورسوله مما فعله غيره والله يرفع درجات المتقين المؤمنين بعضهم على بعض وكلهم في الجنة رضى الله تعالى عنهم أجمعين وقد ثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أدخلهم مع أبويهما تحت الكساء وقال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وانه دعاهما في المباهلة وفضائلهما كثيرة وهما من أجلاء سادات المؤمنين وأما كونهما أزهد الناس وأعلمهم في زمانهم فهذا قول بلا دليل (وأما قوله وجاهدا في الله حتى جهاده حتى قتل) فهذا كذب عليهما فان الحسن تخلى عن الامر وسلمه الى معاوية ومعهم جيوش وما كان يختار قتال المسلمين قط وهذه متواترة في فضائله وأما موته فقيل انه مات مسموما وهذه شهادة وكرامة في حقه لكن لم يمت مقاتلا والحسين رضى الله عنه ما خرج مقاتلا ولكن ظن أن الناس يطيعونه فلما رأى انصرفهم عنه طلب الرجوع الى وطنه والذهاب الى النجر أو اتيان يزيد فلم يمكنه أولئك الظلة لامن هذا ولا من هذا وطلبوا أن يأخذوه أسيرا الى يزيد فامتنع من ذلك وقاتل حتى قتل مظلوما شهيدا لم يكن قصده ابتداء أن يقاتل وأما قوله عن الحسن انه لبس الصوف تحت ثيابه الفاخرة فهذا من جنس قوله في علي انه كان يصلي ألف ركعة فان هذا لافضيلة فيه وهو كذب وذلك أن لبس الصوف تحت ثياب القطن وغيره لو كان فاضلا لكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شرعا لا متهاما بقوله وأما بقوله أو كان يفعلها أصحابه في عهده فلما لم يفعلها هو ولا أحد من أصحابه على عهده ولا رغب فيه دل على

(١٢١ - منهاج ثاني) وسمع كلامه فهل حصل أمر وجودي لم يكن قبل أولم يحصل شيء فان قيل لم يحصل أمر وجودي وكان قبل أن يخلق لا يراه فيكون بعد خلقه لا يراه أيضا وان قيل حصل أمر وجودي فذلك الوجودي اما أن يقوم بذات الرب واما أن يقوم

بغيره فان قام بغيره لزم أن يكون غير الله هو الذي رآه وان قام بذاته علم أنه قام برؤية ذلك الموجود الذي وجد كما قال تعالى وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون وما سموه (١٣٣) اضافات وأحوال وتعلقات وغير ذلك يقال لهم هذه أمور

أنه لا فضيلة فيه ولكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لبس في السفر جبة من صوف فوق ثيابه وقصد لبس الصوف دون القطن وغيره ليس بمستحب في شريعتنا ولا هدى نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم وقد قيل لمحمد بن سيرين ان قوما يقصدون لبس الصوف ويقولون ان المسيح كان يلبسه فقال هدى نبينا أحب من هدى غيره وقد تنازعوا هل يكره لبس الصوف في الحضر من غير حاجة أم لا وأما لبسه في السفر فحسن لانه مظنة الحاجة اليه ثم يتقديرون أن يكون لبس الصوف طاعة وقربة فاطهاره تواضعا وأولى من اخفائه تحت الثياب فانه ليس في ذلك الاتعذيب النفس بلا فائدة والله تعالى لم يأمر العباد بالعبادتهم أطوع ولهم أنفع لم يأمرهم بتعذيب لم ينفعهم بل قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله غني عن تعذيب هذا نفسه (وأما الحديث) الذي رواه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخذ يوما الحسين على فخذه الايمن وولده ابراهيم على فخذه الايسر فنزل جبريل فقال ان الله لم يكن ليجمع لك بينهما فاختر من شئت منهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذامات الحسين بكيت أنا وعلى وفاطمة واذا مات ابراهيم بكيت أنا عليه فاختر موت ابراهيم فأت بعد ثلاثة أيام وكان اذا جاء الحسين بعد ذلك يقبله ويقول أهلا ومرحبا بمن فديته بابني ابراهيم (فيقال) هذا الحديث لم يروه أحد من أهل العلم ولا يعرف له اسناد ولا يعرف في شيء من كتب الاحاديث ولا يعرف له اسناد وهذا الناقل لم يذكركلنا اسناده ولا عزاه الى كتب الحديث لكن ذكره على عادته من روايته أحاديث سائبة بلا زمام ولا خطام ومن المعلوم أن الاحاديث المنقولة لا يميز بين صدقها وكذبها الا بالطرق الدالة على ذلك والافسد عوى النقل المجرد بمنزلة سائر الدعاوى ثم يقال هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث وهو من أحاديث الجهال فان الله تعالى ليس في جمعه بين ابراهيم والحسين أعظم مما في جمعه بين الحسن والحسين على مقتضى هذا الحديث فان موت الحسن أو الحسين اذا كان أعظم من موت ابراهيم فبقاء الحسن أعظم من بقاء ابراهيم وقد بقي الحسن مع الحسين وأيضاً خلق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم من حق غيره وعلى يعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أولى به من نفسه وهو يحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أكثر مما يحب نفسه فيكون لو مات ابراهيم لكان بكاؤه لأجل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أكثر من بكائه لأجل ابنه الآن يقال محبة الابن طبيعية لا يمكن دفعها فيقال هذا موجود في حب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو الذي يقول لما مات ابراهيم تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول الا ما يرضى الرب وانابك يا ابراهيم لحزن ونون هكذا ينديه في الحديث الصحيح فكيف يكون قد اختر موته وجعله فداء لغيره ثم هل يسوغ مثل هذا أن يجعل شخص معصوم فداء لشخص معصوم الدم بل ان كان هذا جائزا كان الامر بالعكس أولى فان الرجل لو لم يكن عنده الا ما ينفق على ابنه أو ابن بنته لوجب تقديم النفقة على الابن باتفاق المسلمين ولو لم يكن دفع الموت أو الضرب الا عن ابنه أو ابن بنته لكان دفعه عن ابنه هو المشروع لاسيما وهم يجعلون النعمة في الكرامة هو القرابة من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويجعلون من أكبر فضائل على قرابته من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك الحسن والحسين ومعلوم أن الابن أقرب من الجميع فكيف يكون الابن بعد مقدما على الاقرب ولا مزية الا القرابة وقد قال أنس بن مالك لو قضى أن يكون بعد النبي صلى الله تعالى عليه

موجودة أو ليست موجودة فان لم تكن موجودة فلا فرق بين حاله قبل أن يرى ويسمع وبعد أن يرى ويسمع فان العدم المستمر لا يوجب كونه صار رائيا سامعا وان قد تم بل هي أمور وجودية فقد أقررتم بان رؤية الشيء المعين لم تكن حاصلة ثم صارت حاصلة بذاته وهي أمور وجودية والمتفلسفة لا يقتصر في الزامهم على تحدد الاضافات بل يلزمون بكونه محدا للحوادث المتحددة شيئا فشيئا والاحداث هي من مقولة أن يفعل وأن يفعل أحد المقولات العشر وهي أمور وجودية فيقال كونه فاعلا لهذه الحوادث المعينة بعد أن لم يكن فاعلا لها اما أن يكون أمرا حادثا واما أن لا يكون حدث كونه فاعلا فان لم يحدث كونه فاعلا فخاله قبل أن يحدثها وبعد أن يحدثها واحد وقد كان قبل أن يحدثها غير فاعل لها فيلزم أن لا يحدث شيء أو يحدث بلا محدث وأنتم أنكرتم على المتكلمة الجهمية والمعتزلة أن قالوا الذات تفعل بعد أن لم تكن فاعلة بل لا مر بتحدد فكيف تقولون هو دائما يفعل الحوادث شيئا بعد شيء من غير أن يحدث لها أمر وأيضا فالفاعلية التامة لكل واحد من الحوادث ان كانت موجودة في الازل قبل حدوثه لزم تأخر الفعل عن الفاعلية التامة وهذا باطل وذلك

يطل قولهم وان قالوا بل الفاعلية التامة لكل حادث تحدث بعد أن لم تكن حادثة فقد صارت الذات فاعلة لذلك وسلم الحادث بعد أن لم تكن فاعلة وكونها فاعلة هي من مقولة أن يفعل وهي إحدى المقولات العشر التي هي الاجناس العالية المسماة

عندهم بقاطيفورياس وهي كلها وجودية فيلزم انصاف الرب بقيام الامور الوجودية شيأ بعد شيأ كما اختاره كثير من سلفهم وخلفهم وهكذا يمكن تقرير كل ماذ كر الرازي من الزام الطوائف (١٣٣) شيأ بعد شيأ لمن تصور ذلك تصورا تاما وكل من قال

لم يحدث شيأ موجود يلزمه التناقض البين الذي لا ينافي فيه المنصف الذي يتصور ما يقول تصورا تاما وقد اعتذر من اعتذر من الفلاسفة عما ألزمهم اياه من الاضافات بأن قالوا الاضافات لا توجد الا كذلك فلا يتصور فيه الكمال قبلها ولا نها تابعة لغيرها فلا يثبت فيها الكمال بل في متبوعها (قلت) ولقائل أن يقول هذا بعينه يقوله المثبتون فان الكلام انما هو في الحوادث المتعلقة بمشيئته وقدرته ومن المعلوم امتناع ثبوت الحوادث جميعا في الازل فاذا قال القائل الاضافات لا توجد الاحادثة قبل له والحوادث المتعلقة بمشيئته وقدرته لا توجد الاحادثة وأما قوله الاضافة تابعة لغيرها فلا يثبت فيها الكمال فعنه جوابان (أحدهما) أن الدليل لا يفرق بين التابع والمتبوع فان صح الفرق بطل الدليل وان لم يصح انتقض الدليل فيبطل على التقديرين (الثاني) أن يقال وهكذا ما يتعلق بمشيئته وقدرته هو تابع أيضا فلا يثبت فيه الكمال (يوضح ذلك) أنه سبحانه مستحق في أركه لصفات الكمال لا يجوز أن يكون شيأ من الكمال الازلي الا وهو متمصف به في أركه كالخامة والعلم والقدرة وغير ذلك وانما الشأن فيما لا يمكن وجوده في الازل (ومما يبين لك) أن الرازي وأمثاله كانوا يعتقدون ضعف هذه المسئلة مع فرط عنتهم في ابطال قول الكرامية اذا أمكنهم أنه لم يعتمد على ذلك في مسئلة كلام الله تعالى في أجل كتبه نهاية العقول ومسئلة الكلام هي من أجل ما يبنى على هذا الاصل وذلك أن الطريقة المعروفة التي سلكها

وسلم بن اعاش ابراهيم وغير أنس نازعه في هذا الكلام وقال لا يجب اذا شاء الله نبيا أن يكون ابنه نبيا نعم لماذا كان ابراهيم فداء الحسين ولم يكن فداء الحسن والاحاديث الصحيحة تدل على أن الحسن كان أفضلهما وهو كذلك باتفاق أهل السنة والشيعه وقد ثبت في الصحيح أنه كان يقول عن الحسن اللهم اني أحبه فأحبه وأحب من يحبه فلم لا كان ابراهيم فداء هذا الذي دعا بحبه الله لمن أحبه

(فصل) وأما علي بن الحسين فن كبار التابعين وساداتهم علماء ودنيا أخذ عن أبيه وابن عباس والمسور بن مخرمة وأبي رافع مولى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعائشة وأم سلمة وصفية أمهات المؤمنين وعن مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وعبد الله بن عثمان بن عفان وذو كوان مولى عائشة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم وروى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن ويحيى بن سعيد الأنصاري والزهرى وأبو الزناد وزيد بن أسلم وأبوه جعفر قال يحيى بن سعيد هو أفضل هاشمي رأيته في المدينة وقال محمد بن سعد في الطبقات كان ثقة مأمونا كثير الحديث عاليا رفيعا وروى عن حماد بن زيد قال سمعت علي بن الحسين وكان أفضل هاشمي أذكر كنهه يقول يا أيها الناس أحبونا حب الاسلام فابرح بنا حاكم حتى صار عاراعلينا وعن شيبه بن نعامه قال كان علي بن الحسين يبخل فلما مات وجدوه يقوت مائة أهل بيت بالمدينة في السر وله من الخشوع وصدقة السر وغير ذلك من الفضائل ما هو معروف حتى أنه كان من صلاحه ودينه يتخطى مجالس أكبر الناس ويجالس زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب وكان من خيار أهل العلم والدين من التابعين فيقال له تدع مجالس قومك وتجالس هذا فيقول انما يجلس الرجل حيث يجد صلاح قلبه وأما ماذ كره من قيام ألف ركعة فقد تقدم أن هذا لا يمكن الاعلى وجهه مكرهه في الشريعة أولا يمكن بحال فلا يصلح ذكره لمثل هذا في المناقب وكذلك ماذ كرهه من تسمية رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم له سيد العابدين هو شيأ لأصله ولم يروه أحد من أهل العلم والدين (وكذلك) أبو جعفر محمد بن علي من خيار أهل العلم والدين وقيل انما سمي بالباقر لانه بقر العلم لا لأجل بقر السجود جهته وأما كونه أعلم أهل زمانه فهذا يحتاج الى دليل والزهرى من أقرانه وهو عند الناس أعلم منه ونقل تسميته بالباقر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأصله عند أهل العلم بل هو من الاحاديث الموضوعة وكذلك حديث تبليغ جابر له السلام هو من الموضوعات عند أهل العلم بالحديث لكن هو روى عن جابر بن عبد الله غير حديث مثل حديث الغسل والحج وغير ذلك من الاحاديث الصحيحة عنه ودخل على جابر مع أبيه علي بن الحسين بعدما كبر جابر وكان جابر من المحبين لهم رضي الله عنهم وأخذ العلم عن جابر وأنس بن مالك وروى أيضا عن ابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة وعن سعيد بن المسيب ومحمد بن الحنفية وعبد الله بن أبي رافع كاتب علي وروى عنه أبو اسحق الهمداني وعمرو بن دينار والزهرى وعطاء بن أبي رباح وربيعة بن أبي عبد الرحمن والاعرج وهو أسن منه وابنه جعفر وابن جريح ويحيى بن أبي كثير والاوزاعي وغيرهم \* وجعفر الصادق رضي الله عنه من خيار أهل العلم والدين أخذ العلم عن جده أبي أمية أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وعن محمد بن المنكدر ونافع مولى بن عمرو والزهرى وعطاء بن أبي رباح وغيرهم وروى عنه يحيى بن سعيد

وأمثاله كانوا يعتقدون ضعف هذه المسئلة مع فرط عنتهم في ابطال قول الكرامية اذا أمكنهم أنه لم يعتمد على ذلك في مسئلة كلام الله تعالى في أجل كتبه نهاية العقول ومسئلة الكلام هي من أجل ما يبنى على هذا الاصل وذلك أن الطريقة المعروفة التي سلكها

الاشعري وأصحابه في مسألة القرآن هم ومن وافقهم على هذا الأصل من أصحاب أحمد وغيرهم كابي الحسن النعمي والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأبي الحسن بن الزعفراني من (١٣٤) أصحاب أحمد وكابي المعالي وأمثاله وأبي القاسم الرواسي

وأبي سعيد المتولي وغيرهم من أصحاب الشافعي والقاضي أبي الوليد الباجي وأبي بكر الطرطوشي وأبي بكر بن العربي وغيرهم من أصحاب مالك وكابي منصور والماتريدي وميمون النسفي وغيرهما من أصحاب أبي حنيفة أنهم قالوا لو كان القرآن مخلوقا للزم أن تخلقه اما في ذاته أو في محل غيره أو قائما بنفسه لا في ذاته ولا في محل آخر والاول يستلزم أن يكون محلا للحوادث والثاني يقتضي أن يكون الكلام كلام المحل الذي خلق فيه فلا يكون ذلك الكلام كلام الله كسائر الصفات اذا خلقها في محل كالعلم والحياة والحركة واللون وغير ذلك والثالث يقتضي أن تقوم الصفة بنفسها وهذا ممنوع فهذه الطريقة هي عدة هؤلاء في مسألة القرآن وقد سبقهم عبد العزيز المكي صاحب المحاور المشهورة الى هذا التقسيم وقد يظن الظان أن كلامهم هو كلامه بعينه وأنه كان يقول بقولهم ان الله لا يقوم بذاته ما يتعلق بقدرته ومشيئته وأن قوله من جنس قول ابن كلاب وليس الامر على ذلك فان عبد العزيز هذا في الرد على الجهمية وغيرهم من الكلام ما لا يعرف فيه خروج عن مذهب السلف وأهل الحديث وذلك أنه قال بعد أن ذكر جوابه لبشر فيما احتج به بشر من النصوص مثل قوله تعالى الله خالق كل شيء وقوله تعالى انا

الانصاري ومالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وابن جريج وشعبة ويحيى بن سعيد القطان وحاتم بن اسماعيل وحفص بن غياث ومحمد بن اسحق بن يسار وقال عمرو بن أبي المقدام كنت اذا نظرت الى جعفر بن محمد علمت أنه من سلاله النبیین (وأما قوله اشتغل بالعبادة عن الرئاسة) فهذا تناقض من الامامية لان الامام عندهم واجب أن يقوم بها وباعباتها فانه لا امام في وقته الا هو والقيام بهذا الامر أعظم لو كان واجبا أولى من الاشتغال بنوافل العبادات (وأما قوله هو الذي نشر فقه الامامية والمعارف الحقيقية والعقائد البينية) فهذا الكلام يستلزم أحدا من ائمة الامامية أن يتدعى العلم ما لم يكن يعلمه من قبله واما أن يكون الذي قبله قصر فيما يجب من نشر العلم وهو ليشك عاقل أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بين لأمته المعارف الحقيقية والعقائد البينية أكل بيان وأن أصحابه تلقوا عنه ذلك وبلغوه الى المسلمين وهذا يقتضي القدح اما فيه واما فهم بل هو كذب على جعفر الصادق أكثر مما كذب على من قبله فالأفة وقعت في الكذابين عليه لآمنه ولهذا نسبت اليه أنواع من الاكاذيب مثل كتاب البطاقة والجفر والهفت والكلام على النجوم وفي مقدمة المعرفة من جهة الرعود والبروق واختلاج الاعضاء وغير ذلك حتى نقل عنه أبو عبد الرحمن في حقائق التفسير من الاكاذيب ما زه الله جعفر عنه وحتى ان من أراد أن يحقق أكاذيب نسبها الى جعفر حرق ان طائفة من الناس يظنون أن رسائل اخوان الصفاء مأخوذة عنه وهذا من الكذب المعلوم فان جعفر اتوا في سنة ثمان وأربعين ومائة وهذه الرسائل صنف بعد ذلك بنحو مائتي سنة صنف لما ظهرت دولة الاسماعيلية الباطنية الذين بنوا القاهرة المعزية سنة بضع وخمسين وثلاثمائة وفي تلك الاوقات صنف هذه الرسائل بسبب ظهور هذا المذهب الذي طاهره الرض وباطنه الكفر المحض فأنظر واتباع الشريعة وأن لها باطنا مخالفا لظاهرها وباطن أمرهم مذهب الفلاسفة وعلى هذا وضعت هذه الرسائل وصنفها طائفة من المتفلسفة معروفون وقد ذكروا في أثنائها ما استولى عليه النصاري من أرض الشام وكان ذلك بعد ثلثمائة سنة من الهجرة النبوية في أوائل المائة الرابعة والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) وأما من بعد جعفر فموسى بن جعفر قال فيه أبو حاتم الرازي ثقة أمين صدوق من أئمة المسلمين (قلت) موسى ولد بالمدينة سنة بضع وعشرين ومائة وأقدمه المهدي الى بغداد ثم رده الى المدينة وأقام بها الى أيام الرشيد فقدم هارون منصور فلما من عمره فحمل موسى معه الى بغداد وحبسه بها الى أن توفي في حبسه قال ابن سعد توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة وليس له كثير رواية روى عن أبيه جعفر وروى عنه أخوه علي وروى له الترمذي وابن ماجه وأما من بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم ما يذكر به أخبارهم في كتب المشهورين وتوارى عنهم فان أولئك الثلاثة توجد أحاديثهم في الصحاح والسنن والمسند وتوجد فتاويهم في الكتب المصنفة في فتاوى السلف مثل كتب ابن المبارك وسعيد بن منصور وعبد الرزاق وأبي بكر بن أبي شيبة وغير هؤلاء وأما من بعدهم فليس له رواية في الكتب الامهات من الحديث ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى السلف ولا لهم تفسير ولا غيره ولا لهم أقوال معروفة ولكن لهم من الفضائل والحسان ما هم له أهل رضى الله عنهم وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة والنسك (وأما)

جعلناه قرأنا عربيا قال فقال بشر يا أمير المؤمنين عندي أشياء كثيرة الا أنه يقول بنص التنزيل وأنا أقول الحكاية بالنظر والقياس فليدع مطالبتي بنص التنزيل ويناظرني بغيره فان لم يدع قوله ويقول بقولي ويقر بخلق القرآن الساعة والا

فدعى حلال وذكر عبد العزيز بأنه طلب من بشر أن يناظره على جهة النظر والقياس وبدع مطالبته بنص التنزيل إلى أن قال فقال  
عبد العزيز بشر تسألني أم سألك فقال بشر سل أنت (١٣٥) وطمع في وجع أصحابه وتوهموا أني إذا خرجت

عن نص التنزيل لم أحسن أن تكلم بشئ قال عبد العزيز فقلت يا بشر تقول إن كلام الله مخلوق قال أقول إن كلام الله مخلوق قال فقلت له يلزمك واحدة من ثلاث لا بد منها أن تقول إن الله خلق القرآن وهو عندى أنا كلام فى نفسه أو خلقه قائما بذاته ونفسه أو خلقه فى غيره فقل ما عندك قال بشر أقول أنه مخلوق وأنه خلقه كما خلق الأشياء كلها قال عبد العزيز فقلت يا أمير المؤمنين تركنا القرآن ونص التنزيل والسنن والأخبار عند هربه منها وذكرا أنه يقيم الحجة وأنا أقول معه بخلق القرآن فقد رجع بشر إلى الحيدة عن الجواب وانقطع عن الكلام فان كان يريد أن يناظرني على أن يحبيني عما أسأله عنه والأفامير المؤمنين أعلى عينا فى صرفي قائما بدين بشر أن يقنع من لا يفهم فيخذه عن دينه ويحتج عليه بما لا يعقله فتظهر حجة عليه فيبج دمه قال فأقبل عليه المأمون فقال أجب عبد العزيز عما سألك عنه فقد ترك قوله ومذهبه وناظره على مذهبكم وما دعيت أنك تحسنه وتقيم الحجة عليه فقال بشر قد أحبته ولكنه يتعنت فقال المأمون يا أبا عليك عبد العزيز لا أن تقول واحدة من ثلاث فقال هذا أشد طلبا من مطالبته بنص التنزيل ما عندى غير ما أحبته به قال فأقبل على المأمون فقال يا عبد

الحكاية المشهورة عن شقيق البلخى فكذب فان هذه الحكاية تخالف المعروف من حال موسى ابن جعفر وموسى كان مقبلا بالمدينة بعد موت أبيه جعفر وجمع فرمات سنة ثمان وأربعين ولم يكن قد جاء اذذاك إلى العراق حتى يكون بالقادسية ولم يكن أيضا ممن ينزل منفردا على هذه الحالة لشهرته وكثرة من يغشاه واجلال الناس له وهو معروف ومتهم أيضا بالملك ولذلك أخذته المهدي ثم الرشيد إلى بغداد (وأما قوله تاب على يده بشر الحافي) فنأ كاذب من لا يعرف حاله ولا حال بشر فان موسى بن جعفر لما قدم به الرشيد إلى العراق حبسه فلم يكن ممن يجتاز على دار بشر وأمثاله من العامة

(فصل قال) وكان ولده على الرضا أزهد أهل زمانه وكان أعلمهم وأخذ عنه الفقهاء المشهورون كثيرا وولاه المأمون لعله بما هو عليه من الكمال والفضل ووعظ يوما أخاه فقال له يا زيد ما أنت قائل لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا سفتك الدماء وأخذت الأموال من غير حلها وأخفت السبل وغرتك حتى أهل الكوفة أو ما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان فاطمة أحصنت فرجها فخرمها الله وذريتها على النار وفي رواية ان عليا قال يا رسول الله لم سميت فاطمة قال لان الله فطمها وذريتها من النار فلا يكون الا حصان سبيل التحريم ذريتها على النار وأنت تظلم والله ما نالوا ذلك الا بالطاعة فان أردت أن تنال بمعصية الله ما نالوه بطاعته فأنك اذا لا كرم على الله منهم وضرب المأمون اسمه على الدراهم والدنانير وكتب إلى أهل الآفاق ببيعة وطرح السواد ولبس الخضرة قال وقبل لابي نواس لم لا تدح الرضا فقال قيل لى أنت أفضل الناس طرا \* فى المعاني وفى الكلام البديع \* لك من جوهر الكلام بديع ينمر الدر في يدي مجتنبه \* فلماذا تركت مدح ابن موسى \* والخصال التي تجتمع فيه قلت لا أستطيع مدح امام \* كان جبريل خادما لايه

(فيقال) من المصائب التي ابتلي بها ولد الحسين انتساب الرافضة اليهم وتعظيمهم ومدحهم لهم فانهم بمدحهم بما ليس بمدح ويدعون لهم دعاوى لا حجة لها ويدكرون من الكلام ما لو لم يعرف فضلهم من كلام غير الرافضة لكان ما ذكره الرافضة بالمدح أشبه منه بالمدح فان على بن موسى له من المحاسن والمكارم المعروفة والمادح المناسبة للماله الاثنية ما يعرف بها أهل المعرفة أما هذا الرافضي فلم يذكر له فضيلة واحدة بحجة (أما قوله كان أزهد الناس وأعلمهم) فدعوى مجردة بلا دليل فكل من غلا في شخص أمكنه أن يدعى له هذه الدعوى كيف والناس يعلمون أنه كان في زمانه من هو أعلم منه وأزهد منه كالشافعي وأصحق بن راهويه وأحمد بن حنبل وأشهب ابن عبد العزيز وأبي سليمان الداراني ومعروف الكرخي وأمثال هؤلاء ولم يأخذ عنه أحد من أهل العلم بالحديث شيئا ولا روى له حديثا في كتب السنة وانما روى له أبو الصلت الهروي وأمثاله نسخا عن آباءه فيهم من الا كاذب ما نزه الله عنه الصادقين منهم (وأما قوله أنه أخذ عنه الفقهاء المشهورون كثيرا) فهذا من أظهر الكذب هؤلاء فقهاء الجمهور المشهورون لم يأخذوا عنه ما هو معروف وان أخذ عنه بعض من لا يعرف من فقهاء الجمهور فهذا لا يشكر فان طلبه الفقهاء قد يأخذون عن المتوسطين في العلم ومن هم دون المتوسطين (وما يذكره بعض الناس) من أن معروف الكرخي كان خادما له وأنه أسلم على يديه أو أن الخرقه متصلة منه اليه فكله كذب

العزير نكلم أنت في شرح هذه المسئلة وبيانها ودع بشر انقطع عن الجواب من كل جهة فقلت نعم سألتهم عن كلام الله تعالى أن مخلوق هو قال نعم فقلت له ما يلزمه في هذا القول وهو واحدة من ثلاث لا بد منها أن يقول إن الله خلق كلامه في نفسه



أو خلقه في غيره أو خلقه قائماً بذاته ونفسه فان قال ان الله خلق كلامه في نفسه فهذا محال لا يجد سبيلاً الى القول به من قياس ولا نظر ولا معقول لان الله لا يكون مكاناً للحوادث ولا يكون (١٣٦) فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصاً فيزيد فيه شيء اذا

خلقه تعالى الله عن ذلك وجل وتعظم وان قال خلقه في غيره فيلزمه في النظر والقياس أن كل كلام خلقه في غيره هو كلام الله عز وجل لا يقدر أن يفرق بينهما فيجعل كلامه كلاماً لله ويجعل قول الكفر والفحش وكل قول ذمه الله وذم قائله كلاماً لله عز وجل هذا محال لا يجد السبيل اليه ولا الى القول به لظهور الشناعة والفضيحة والكفر على قائله تعالى الله عن ذلك وان قال خلقه قائماً بنفسه وذاته فهذا هو المحال الباطل الذي لا يجد الى القول به سبيلاً في قياس ولا نظر ولا معقول لانه لا يكون الكلام الا من متكلم كما لا تكون الارادة الا من مرید ولا العلم الا من عالم ولا القدرة الا من قدير ولا يرى ولا يرى كلام قط قائم بنفسه يتكلم بذاته وهذا محال يعقل ولا يعرف ولا يثبت في نظر ولا قياس ولا غير ذلك فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقاً علم أنه صفة لله وصفات الله كلها غير مخلوقة فبطل قول بشر (فقال المأمون) أحسن يا عبد العزيز فقال بشر سل عن غير هذه المسئلة فلعله يخرج من بيننا شيء (فقلت) أنا أدع المسئلة وأسأل عن غيرها قال سل قال عبد العزيز فقلت لبشر ألت تقول ان الله كان ولا شيء وكان ولما يفعل شيئاً ولم يخلق شيئاً قال بلى فقلت فبأي شيء حدثت الاشياء بعد أن لم تكن شيئاً أهى أحدثت نفسها أم الله أحدثها فقال الله

باتفاق من يعرف هذا الشأن والحديث الذي ذكره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن فاطمة هو كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ويظهر كذبه لغير أهل الحديث أيضاً فان قوله ان فاطمة أحصنت فرجها فحرمها الله وذرت بها على النار باطل قطعاً فان سارة أحصنت فرجها ولم يحرم الله جميع ذريتها على النار قال تعالى وبشرناه بإسحق نبياً من الصالحين وبارئنا عليه وعلى إسحق ومن ذريتهما محسن وظالم لنفسه مبين وقال تعالى ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم وجعلنا في ذريتهما النبوة والكتاب فمنهم مهتدون وكثير منهم فاسقون ومن المعلوم أن بنى اسرائيل من ذريته والكفار فيهم لا يحصيهم الا الله تعالى وأيضاً فصفة عمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحصنت فرجها ومن ذريتها محسن وظالم وفي الجملة اللواتي أحصن فروجهن لا يحصى عددهن الا الله عز وجل ومن ذريته البر والفاجر والمؤمن والكافر وأيضاً فضيلة فاطمة ومزيتها ليست بمجرد احسان الفرج فان هذا تشارك فيه فاطمة وجهور نساء المؤمنين وفاطمة لم تكن سيدة نساء العالمين بهذا الوصف بل بما هو أخص منه بل هذا من جنس حجج الرافضة فانهم لجهلهم لا يحسنون أن يحتجوا ولا يحسنون أن يكذبوا كذبا باتفاق ينفي وأيضاً فليست ذرية فاطمة كلهم محترمين على النار بل فيهم البر والفاجر والرافضة تشهد على كثير منهم بالكفر والفسق وهم أهل السنة منهم الموالون لابي بكر وعمر كزيد بن علي بن الحسين وأمثاله من ذرية فاطمة رضى الله عنها فان الرافضة رفضوا زيد بن علي بن الحسين ومن والاه وشهدوا عليه بالكفر والفسق بل الرافضة أشد الناس عداوة اماً بالجهل واما بالعناد ولاولاد فاطمة رضى الله عنها \* ثم موعظة على ابن موسى لآخيه المذكور تدل على أن ذرية فاطمة فيهم المطيع والعاصي وأنهم اغما بلغوا كرامة الله بطاعته وهذا قدر مشترك بين جميع الخلق فمن أطاع الله أكرمه الله ومن عصى الله كان مستحقاً لالهاته الله وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة (وأما ما ذكره) من تولية المأمون له الخلافة فهذا صحيح لكن ذلك لم يتم بل استمر ذلك الى أن مات على بن موسى ولم يخلعه من عهده وهم يزعمون أنه قتله بالسهم فان كان فعل المأمون الاول حجة كان فعله الثاني حجة وان لم يكن حجة لم يصلح أن يذكر مثل هذا في مناقب علي بن موسى الرضا ولكن القوم جهال بحقيقة المناقب والمنازل والطرق التي يعلم بها ذلك ولهذا يستشهدون بآيات أبي نواس وهي لو كانت صدقاً لم تصلح أن تثبت فضائل شخص بشهادة شاعر معروف بالكذب والخبور الزائد الذي لا يخفى على من له أدنى خبرة بأيام الناس فكيف والكلام الذي ذكره كلام فاسد فانه قال

قلت لا أستطيع مدح امام \* كان جبريل خادماً لآبيه

ومن المعلوم أن هذا وصف مشترك بين من كان من ذرية علي ومن لم يكن لان كون الرجل من ذرية الانبياء قدر مشترك بين الناس فان الناس كلهم من ذرية نوح عليه السلام ومن ذرية آدم وبنو اسرائيل يهوديهم وغير يهوديهم من ذرية ابراهيم واسحق ويعقوب وأيضاً قسمية جبريل رسول الله الى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم خادماً عبارة من لا يعرف قدر الملائكة وقدر ارسال الله لهم الى الانبياء ولكن الرافضة غالب حججهم أشعار تلقى بجهلهم وظلمهم وحكايات مكذوبة تلقى بجهلهم وكذبهم وما يثبت أصول الدين بهذه الاشعار الامن ليس معدوداً من أولى الابصار

أحدثها فقلت له بأي شيء حدثت الاشياء اذا أحدثها الله قال أحدثها بقدرته التي لم تزل قلت له انه أحدثها (فصل) بقدرته كما ذكرت أفليس تقول انه لم يزل قادراً قال بلى قلت له فتقول انه لم يزل يفعل قال لا أقول هذا قلت له فلا بد أن يلزم أن تقول

انه خلق بالفعل الذي كان عن القدرة وليس الفعل هو القدرة لان القدرة صفة لله ولا يقال لصفة الله هي الله ولا غير الله فقال بشر  
ويلزمك أنت أيضا أن تقول ان الله لم يزل يفعل ويخلق (١٣٧) واذا قلت ذلك فقد ثبت أن الخلق لم يزل مع الله قال

عبد العزيز فقلت لبشر ليس لك أن  
تحكم على وتلزمني مالا يلزمني  
وتحكي عني مالم أقل اني لم أقل انه لم  
يزل الخالق يخلق ولم يزل الفاعل  
يفعل ليلزمني ما قلت وفي نسخة  
أخرى وانما قلت انه لم يزل الفاعل  
سيفعل ولم يزل الخالق سيجعل لان  
الفعل صفة والله يقدر عليه ولا  
يمنه منه مانع قال بشر أنا أقول  
انه أحدث الاشياء بقدرته فقل  
ما شئت فقال عبد العزيز فقلت  
يا أمير المؤمنين قد أقر بشر أن الله  
كان ولا شيء وانه أحدث الاشياء  
بعد أن لم تكن شيئا بقدرته وقلت  
أنا انه أحدثها بأمره وقوله عن  
قدرته فلم يخل يا أمير المؤمنين  
أن يكون أول خلق خلقه الله خلق  
بقوله فله أو بأرادة أرادها أو بقدره  
قدرها فأي ذلك كان فقد ثبت أن  
هنا ارادة ومريد أو مراد أو قولا  
وقائلا ومقولاه وقدره وقادرا  
ومقدورا عليه وذلك كله متقدم قبل  
الخلق وما كان قبل الخلق متقدما  
فليس هو من الخلق في شيء فقد  
كسرت قول بشر الكتاب والسنة  
واللغة العربية والنظر والعقول ثم  
ذكر حجة أخرى (والقصود هنا)  
أن عبد العزيز احتج بتقسيم حاصر  
معقول فان الله تعالى اذا خلق  
شيئا فاما أن يخلقه في نفسه أو في غيره  
أو قائما بنفسه وأبطل الاقسام  
الثلاثة ولا ريب أن المعتزلة يقولون  
انه خلقه في غيره فأبطل ذلك عند  
العزيز بالحجة العقلية التي بتداولها  
أهل السنة وهو أنه قد علم بالاضطرار

(فصل قال الرافضي) وكان محمد بن علي الجواد على منهاج أبيه في العلم والجود والتقى  
ولامات أبوه الرضا شغف بحبه المأمون لكثرة علمه ودينه ووفور عقله مع صغر سنه وأراد أن يزوج  
ابنته أم الفضل وكان قد زوج أباه ابنته أم حبيب فغلظ ذلك على العباسيين واستنكروه وخافوا أن  
يخرج الامر منهم وأن يبايعه كما يبايع أباه فاجتمع الادون منه وسألوه ترك ذلك وقالوا انه صغير السن  
لا علم عنده فقال أنا أعرف به منكم فان شئتم فامتنعوه فرضوا بذلك وجعلوا للقاضي يحيى بن  
أكنم مالا كثيرا على امتحانه في مسألة يجهز فيها فتواعدوا الى يوم وأحضره المأمون وحضر  
القاضي وجماعة العباسيين فقال القاضي أسألك عن شيء فقال سل فقال ما تقول في محرم قتل  
صيد ا فقال له قتله في حل أو حرم عالما أو جاهلا مبتدئا بقتله أم عائدا من صغار الصيد أو من  
كبارها عبدا كان المحرم أم حرا صغيرا كان أم كبيرا من ذوات الطير كان الصيد أم من غيرها فتخير  
يحيى بن أكنم وبان العجز في وجهه حتى عرف جماعة أهل المجلس أمره فقال المأمون لاهل بيته  
عرفتم الآن ما كنتم تنكرونه ثم أقبل على الامام فقال أنخطب قال نعم فقال اخطف لنفسك  
خطبة النكاح فخطب وعقد على خمسمائة درهم جيا دمهر فاطمة عليها السلام ثم تزوج بها  
(والجواب أن يقال) محمد بن علي الجواد كان من أعيان بني هاشم وهو معروف بالسجاء  
والسود ودولهذا سمي الجواد ومات وهو شاب ابن خمس وعشرين سنة ولد سنة خمس وتسعين  
ومات سنة عشرين أو سنة تسع عشرة وكان المأمون زوجه بابنته وكان يرسل اليه في السنة ألف  
ألف درهم واستقدمه المعتضد الى بغداد ومات بهارضى الله عنه وأما ما ذكره فانه من غلط  
ما قبله فان الرافضة ليس لهم عقل صريح ولا نقل صحيح ولا يقيمون حقا ولا يهدمون باطلا بحجة  
ولا بيان ولا بيد ولا سنان فانه ليس لهم فيما ذكره ثبوت فضيلة محمد بن علي فضلا عن ثبوت  
امامته فان هذه الحكاية التي حكها عن يحيى بن أكنم من الاكاذيب التي لا يفرح بها الا جاهل  
ويحيى بن أكنم أحمق وأعلم وأفضل من أن يطلب تهجير شخص بأن يسأله عن محرم قتل صيد فان  
صغار الفقهاء يعلمون حكم هذه المسئلة فليست من دقائق العلم ولا غرائبه ولا مما يختص به  
المبرزون في العلم ثم مجرد ما ذكره ليس فيه الاتقسام أحوال القائل ليس فيه بيان حكم هذه  
الاقسام ومجرد التقسيم لا يقتضى العلم بأحكام الاقسام وانما يبدل ان دل على حسن السؤال  
وليس كل من سئل أحسن أن يجيب ثم ان كان ذكر الاقسام الممكنة واجبا فلم يستوف الاقسام  
وان لم يكن واجبا فلا حاجة الى ذكر بعضها فان من جملة الاقسام أن يقال متعمدا كان أو مخطئا  
وهذا التقسيم أحق بالذكر من قوله عالما كان أو جاهلا فان الفرق بين المتعمد والمخطئ ثابت  
بالإجماع باتفاق الناس وفي لزوم الجزاء في الخطأ نزاع مشهور فقد ذهب طائفة من السلف  
والخلف الى أن المخطئ لاجزاء عليه وهو احدى الروايتين عن أحمد قالوا الآن الله قال ومن قتله  
منكم متعمدا جزاء مثل ما قتل من النعم الالية فنقص المتعمد بوجوب الجزاء وهذا يقتضى أن  
المخطئ لاجزاء عليه لان الاصل براءة ذمته والنص انما وجب على المتعمد فبقي المخطئ على الاصل  
ولان تخصيص الحكم بالمتعمد يقتضى انتفاءه عن المخطئ فان هذا مفهوم صفة في سياق الشرط  
وقد ذكرنا الخاص بعد العام فانه اذا كان الحكم بم النوعين كان قوله ومن قتله بين الحكم مع  
الاجاز فاذا قال ومن قتله منكم متعمدا فزاد اللفظ ونقص المعنى كان هذا مما يبان عنه كلام

من دين الاسلام ان القرآن كلام الله فان كان مخلوقا في محل غير لازم أن يكون كل كلام مخلوق في محل كلام الله لتماثلها بالنسبة الى الله  
ويلزم أن يكون ما يخلقه تعالى من كلام الجلود والايدي والارجل كلام الله فاذا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء وهو خلقكم كان

الناطق هو المنطق ويشترط أن يكون من القدرة بل كان ممن يقربان الله تعالى خالق أفعال العباد فالزعم عبد العزيز أن يكون كلام كل مخلوق كلام الله حتى قول الكفرو والنفس وهذا الالتزام (١٣٨) صرح به خلق كثير من الجهمية من الاتحادية ونحوهم كصاحب الفصوص

والفتوحات المكية ونحوهم وقالوا وكل كلام في الوجود كلامه

سواء علمنا نثره ونظامه ولهذا قال من قال من السلف من قال انسى أنا الله لا اله الا أنا مخلوق فقد جعل كلام الله بمنزلة قول فرعون الذي قال أنا ربكم الاعلى لان عنده هذا الكلام خلقه الله في الشجرة وذلك خلقه في فرعون فاذا كان هذا كلام الله كان هذا كلام الله كما قال سليمان ابن داود الهاشمي أحد أئمة الاسلام نظير الشافعي وأجد واسحق وأبي عبيد وأبي بكر بن أبي شيبة وأمثالهم قال من قال القرآن مخلوق فهو كافر وان كان القرآن مخلوقا كما زعموا فلم صار فرعون أولى بأن يخلد في النار اذ قال أنا ربكم الاعلى من هذا وكلاهما عنده مخلوق فأخبر بذلك أبو عبيد فاستحسنه وأعجبه ذكر ذلك البخاري في كتاب خلق أفعال العباد وذلك ذكر نظير هذا عبد الله بن المبارك وعبد الله بن ادريس ويحيى بن سعيد القطان وهذا مبني على أن الله خالق أفعال العباد فاذا كان قد خلق في محل اني أنا الله لا اله الا أنا فاعبدني وخلق في محل أنا ربكم الاعلى كان ذلك المحل الذي خلق فيه الكلام أولى بالعقاب من فرعون واذا كان ذلك كلام الله كان كلام فرعون كلام الله وأما كونه خلقه قائما بنفسه فهو ظاهر البطلان أيضا لان الصفات لا تقوم بنفسها ولكن الجهمية تقول

أدنى الناس حكمة فكيف بكلام الله الذي هو خير الكلام وأفضله وفضله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه والجمهور القائلون بوجوب الجزاء على المخطئ يشتمون ذلك بعموم السنة والآثار وبالقياص على قتل الخطافي الأدي ويقولون انما خص المتهمد بالذكور لانه ذكور من الاحكام ما يخص به المتهمد وهو الوعيد لقوله ليدوق وبال أمره في الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه فلما ذكر الجزاء والانتقام كان المجموع مختصا بالتهمد ولم يلزم أن يثبت بعضه مع عدم العمد ومثل هذا قوله واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا فانه أراد بالقصر قصر العدد وقصر الاركان وهذا القصر الجامع للنوعين متعلق بالسفر والخوف ولا يلزم من الاختصاص بمجموع الامرين أن لا يثبت أحدهما مع أحد الامرين ولهذا نظائر ولذلك كان ينبغي أن يسأله أقتله وهوذا كرا حرامه أو ناس فان في الناس نزاعا أعظم مما في الجاهل ويسأله هل قتله لكونه صالح عليه أو لكونه اضطرأ إلى محضه أو قتله عبثا ظملا بلا سبب وأيضا فان في هذه التفاسيم ما يبين جهل السائل وقد نزه الله من يكون اماما معصوما عن هذا الجهل وهو قوله أفى حل قتله أم في حرم فان المحرم اذا قتل الصيد وجب عليه الجزاء سواء كان في الحل أم في الحرم باتفاق المسلمين والصيد الحرمي يحرم قتله على الحل والحرم فاذا كان محرما وقتل صيدا حرميا ولو كدت الحرمة ولكن الجزاء واحد (وأما قوله مبتدئا أو عائدا) فان هذا فرق ضعيف لم يذهب اليه انسان من أهل العلم وأما الجاهل فاعلم أن الجزاء يجب على المتبدي وعلى العائد وقوله في القرآن ومن عاد فينتقم الله منه قيل ان المراد من عاد الى ذلك في الاسلام بعد ما عفى الله عنه في الجاهلية وقبل نزول هذه الآية كما قال ولا تتكبروا ما تكبر أبائكم من النساء الا ما قد سلف وقوله وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف وقوله قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف يدل على ذلك أنه لو كان المراد به عفى الله عن أول مرة لما أوجب عليه جزاءه ولا انتقم منه وقد أوجب عليه الجزاء أول مرة وقال ليدوق وبال أمره فمن اذا فقه الله وبال أمره كيف يكون قد عفى عنه وأيضا فقه الله عما سلف لفظ عام واللفظ العام المجرد عن قرائن التخصيص لا يراد مرة واحدة فان هذا ليس من لغة العرب ولو قدر أن المراد بالآية عفى الله عن أول مرة وأن قوله ومن عاد يراد به العود الى القتل فان انتقام الله منه اذا عاد لا يسقط الجزاء عنه فان تغليظ الذنب لا يسقط الواجب كن قتل نفسا بعد نفس لا يسقط عنه قود ولادية ولا كفارة (وقوله أن مهر فاطمة خمسمائة درهم) لم يثبت وانما الثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يصدق امرأته من نسائه ولا أصدق امرأته من بناته أكثر من خمسمائة درهم اثني عشر أوقية ونش والنس هو النصف وهذا معروف عن عمرو وغيره لكن أم حبيبة زوجة بها النجاشي فزاد الصداق من عنده سواء كان هذا ثابتا أم لم يكن ثابتا فتخفيف الصداق سنة ولهذا استحب العلماء أن لا يراد على صداق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لنسائه وبناته وقد روي أن عليا أصدق فاطمة درعه وبسكك حال فليس في واحد من الامرين ما يدل على فضله فضلا عن امامته وان كانت له فضائل ثابتة بدون هذه

خلق علما في محل والبصريون من المعتزلة يقولون خلق ارادة وقدرة لا في محل وطائفة منهم يقولون خلق بخلق (فصل بعد خلق لافي محل وهذه المقالات ونحوها مما يعلم فساد بصريح العقل وأما القسم الاول وهو كونه سبحانه خلقه في نفسه فأبطله

عبد العزيز أيضا لكن ما في نفس الله تعالى يحتمل نوعين أحدهما أن يقال أحدث في نفسه بقدرته كلاما بعد أن لم يكن متكلمًا وهذا قول الكرامية وغيرهم من يقول كلام الله حادث ومحدث (١٢٩) في ذات الله تعالى وأن الله متكلم بعد أن لم يكن

يتكلم أصلا وأن الله يمتنع أن يقال ما زال متكلمًا وهذا إما أنكره الإمام أحمد وغيره والثاني أن يقال لم يزل الله متكلمًا إذا شاء كما قاله الأئمة وكل من هاتين الطائفتين لا نقول أن ما في نفس الله مخلوق بل المخلوق عندهم لا يكون إلا منفصلا عن نفس الله تعالى وما قام به من أفعاله وصفاته فليس بمخلوق ولا رب أن بشرا وغيره من القائلين بخلق القرآن كانوا يقولون أنه خلقه منفصلا عنه كما خلق غيره من المخلوقات فاما نفس خلق الرب عنده من يقول الخلق غير المخلوق وهم الاكثرون فلا يقولون ان الخلق مخلوق ومن قال بتجسدهما يقوم به من الافعال والارادات أو الادراكات لم يقل ان ذلك مخلوق فان كان ثم خلق وحائق ومخلوق لم يكن الخلق داخل في المخلوق ولهذا كان من يقول ان كلام الله قائم بذاته متفقين على أن كلام الله غير مخلوق ثم هم بعد هذا امتنازعون على عدة أقوال هل يقال انه معنى واحد أو خمسة معان لم يزل قديما كما يقوله ابن كلاب والاشعري وأنه حروف وأصوات قديمة أزلية لم يزل قديما كما يذكر عن ابن سالم وطائفة أو يقال بل هو حروف وأصوات حادث في ذاته بعد أن لم يكن متكلمًا كما يقوله ابن كرام وطائفة أو يقال انه لم يزل متكلمًا إذا شاء وأنه اذا شاء تكلم بصوت يسمع وتكلم

(فصل قال الرافضي) وكان ولده على الهادي ويقال له العسكري لان المتوكل أشخصه من المدينة الى بغداد ثم منها الى سمر من رأى فأقام بموضع منها يقال له العسكر ثم انتقل الى سمر من رأى فأقام بها عشرين سنة وتسعة أشهر وانما أشخصه المتوكل لانه كان يبغض عليا رضي الله عنه فبلغه مقامه على بالمدينة وميل الناس اليه خفاف منه فدعا يحيى بن هبيرة وأمره باحضاره فضج أهل المدينة لذلك خوفا عليه لانه كان محسنا اليهم ملازما للصلاة في المسجد خلف يحيى بن هبيرة أنه لا بأس عليه ثم قنن منزله فلم يجد فيه الا مصاحف وأدعية وكتب العلم فغظم في عينه وتولى خدمته بنفسه فلما قدم بغداد بدأ بأبي اسحق بن ابراهيم الطائي والى بغداد فقال له يحيى هذا الرجل ممن ولده رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والمتوكل من تعلم فان حرضته عليه قتله وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خصمك يوم القيامة فقال له يحيى والله ما وقعت منه الا على خير قال فلما دخلت على المتوكل أخبرته بحسن سيرته وورعه وزهده فأكرمه المتوكل ثم مرض المتوكل فنذر ان عوفي تصدق بدراهم كثيرة فسأل الفقهاء عن ذلك فلم يجدوا عندهم جوابا فبعث الى على الهادي فسأله فقال تصدق بثلاث وثمانين درهما فأسأله المتوكل عن السبب فقال لقوله تعالى لقد نصركم الله في موطن كثيرة وكانت الموطن هذه الجملة فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزا سبعًا وعشرين غزوة وبعث ستًا وخمسين سرية قال المسعودي ونفى الى المتوكل بعلى بن محمد أن في منزله سلاح من شيعته من أهل قم وانه عازم على الملك فبعث اليه جماعة من الأتراك فهاجموا داره ليلا فلم يجدوا فيها شيئا ووجدوه في بيت مغلق وهو يقرأ وعليه مدرعة من صوف وهو جالس على الرمل والحصى متوجها الى الله تعالى يقرأ القرآن فحمل على حالته تلك الى المتوكل فأدخله عليه وهو في مجلس الشراب والكأس في يد المتوكل فغظمه وأجلسه الى جانبه وناولوه الكأس فقال والله ما خامر لحي ودمي قط فأعفى فأعفا عنه وقال له أسمعني صوتا فقال كم تركوا من جنات وعيون الآيات فقال أنشدني شعرا فقال اني قليل الرواية للشعر فقال لا بد من ذلك فأنشده

باتوا على قلل الاجبال تحرسهم \* غلب الرجال فأنغتهم القلقل  
واستزلوا بعد عز عن معاقلمهم \* واستبدلوا حفسرا يابئس ما نزلوا  
ناداهم صارخ من بعد دفنهم \* أين الاسرة والتيجان والحلل  
أين الوجوه التي كانت منعمة \* من دونها تضرب الاستار والكلل  
فأفصح القبر عنهم حين ساء لهم \* تلك الوجوه عليها الدود يقتتل  
قد طال ما أكلوا دهرها وما شربوا \* فأصبحوا بعد طول الأكل قد أكلوا

فبكى المتوكل حتى بليت دموعه لحينه (فيقال) هذا الكلام من جنس ما قبله لم يذكر منقبة بحجة صحيحة بل ذكر ما يعلم العلماء أنه باطل فانه ذكر في الحكاية أن والى بغداد كان اسحق بن ابراهيم الطائي وهذا من جهلهم فان اسحق بن ابراهيم هذا خزاعي معروف وهو أهل بيته كانوا من خزاعة فانه اسحق بن ابراهيم بن الحسين بن مصعب وابن عمه عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب أمير خراسان المشهور المعلوم سيرته وابن هذا محمد بن عبد الله بن طاهر كان نائبا على بغداد في خلافة المتوكل وغيره وهو الذي صلى على أحمد بن حنبل لما مات واسحق

(١٧ - منهاج ثاني) بالحروف كما يذكر ذلك عن أهل الحديث والأئمة والمقصود هنا أن ما قام بذاته لا يسميه أحد منهم مخلوقا سواء كان حادثا أو قديما وهذا يظهر احتجاج عبد العزيز على بشر فان بشر من أئمة الجهمية نفاة الصفات وعنده لم يقم بذات الله

تعالى صفة ولا فعل ولا قدرة ولا كلام ولا ارادة بل ما ثم عنده الا الذات المجردة عن الصفات والمخلوقات المنفصلة عنها كما تقول ذلك الجهمية من المعتزلة وغيرهم فاحج عليه عبد العزيز (١٣٠) بحجتين عقليتين احدهما أنه اذا كان كلام الله مخلوقا

ابن ابراهيم هذا كان نائبهم في اماراة المعتصم والواق وبعض أيام المتوكل وهؤلاء كلهم من خراعة ليسوا من طي وهم أهل بيت مشهورون وأما الفضا التي ذكرها من أن المتوكل نذر أن يتصدق بدراهم كثيرة وأنه سأل الفقهاء عن ذلك فلم يجد عندهم جوابا وأن علي بن محمد أمره أن يتصدق بثلاثة وثمانين درهما لقوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة وأن المواطن كانت هذه الجبله فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزا سبعا وعشرين غزوة وبعث ستا وخسين سرية فهذه الحكاية تحكي عن علي بن موسى مع المأمون وهي دائرة بين أمرين اما أن تكون كذبا واما أن تكون جهلا من أفتى بذلك فان قول القائل له علي دراهم كثيرة أو والله لا عطيت فلانا دراهم كثيرة أو لا تصدق بدراهم كثيرة لا يحمل على ثلاث وثمانين عند أحد من علماء المسلمين والحجة المذكورة باطلة لوجوه (أحدها) أن قول القائل ان المواطن كانت سبعا وعشرين غزاة وستا وخسين سرية ليس بصحيح فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يغز سبعا وعشرين غزاة باتفاق أهل العلم بالسيرة بل أقل من ذلك (الثاني) أن هذه الآية نزلت يوم حنين والله تعالى أخبر بما كان قبل ذلك فيجب أن يكون ما تقدم قبل ذلك مواطن كثيرة وكان بعد يوم حنين غزوة الطائف وغزوة تبوك وكثير من السرايا كانت بعد يوم حنين مثل إرسال جرير بن عبد الله الى ذي الخلفة وأمثال ذلك وجرير انما أسلم قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة وثمانين سنة واذا كان كثير من الغزوات والسرايا كانت بعد نزول هذه الآية امتنع أن تكون هذه الآية مخبرة عن الماضي اخبارا بجميع المغازي والسرايا (الثالث) ان الله لم ينصرهم في جميع المغازي بل يوم أحد وتولوا وكان ابتلاء وتحصيا وكذلك يوم مؤتة وغيرهما من السرايا لم يكونوا منصورين فيها فلو كان مجموع المغازي والسرايا ثلاثا وثمانين فانهم لم ينصروا فيها كلها حتى يكون مجموع ما نصروا فيه ثلاثا وثمانين (الرابع) أنه يكون بتقدير أن يكون المراد بالكثير في الآية ثلاثا وثمانين فهذا لا يقتضي تخصيص هذا القدر بذلك فان لفظ الكثير لفظ عام يتناول الالف والالفين والالاف واذا علم أن أنواعا من المقادير فتخصيص بعض المقادير دون بعض تحكم (الخامس) ان الله تعالى قال من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فضا عقه له أضعافا كثيرة والله يضاعف الحسنة الى سبعة مائة ضعف بنص الحديث وقد روي أنه يضاعفها ألفي حسنة وقد تسمى هذه الاضعايف كثيرة وهذه المواطن كثيرة وقد قال تعالى كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين فالكثرة ههنا تتناول أنواعا من المقادير فان الفئات المعلومة مع الكثرة لا تنحصر في عدد معين وقد تكون الفئة القليلة ألفا والفئة الكثيرة ثلاثة آلاف فهي قليلة بالنسبة الى كثرة عدد أخرى وقد قال تعالى اذ يربكهم الله في منامك قليلا ولو أراهم كثير الفسلم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم ومعلوم أن الله أراه أهل بدر أكثر من مائة وقد سمي ذلك قليلا بالنسبة والاضافة وهذا كله مما يبين أن القلة والكثرة أمر اضافي ولهذا تنازع الفقهاء فيما اذا قال له على مال عظيم أو خطيرا أو كثيرا أو جليل هل يرجع في تفسيره اليه فيفسر بما يتوكل كقول الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد أو لا يقبل تفسيره إلا بما له خطر كقول أبي حنيفة ومالك وبعض أصحاب أحمد على قولين وأصحاب القول الثاني منهم من قدره بنصاب السرقة ومنهم من قدره بنصاب الزكاة ومنهم من قدره بالدية وهذا النزاع في الاقرار

ولم يخلق في غيره ولا خلقه قائما بنفسه لزم أن يكون مخلوقا في نفس الله وهذا باطل والثانية أن المخلوقات المنفصلة عن الله خلقها الله بما ليس من المخلوقات اما القدرة كما أقربه بشر واما فعله وأمره وادارته كما قاله عبد العزيز وعلى التقديرين ثبت أنه كان قبل المخلوقات من الصفات ما ليس بمخلوق فيطل أصل قول بشر والجهمية أنه ليس لله صفة وان كل ما سوى الذات المجردة فهو مخلوق وتبين أن الذات يقوم بها معان ليست مخلوقة وهذا حجة مثبتة الصفات القائمين بأن القرآن كلام الله غير مخلوق على من نفي الصفات وقال بخلق القرآن فان كل من نفي الصفات لزمه القول بخلق القرآن يعني كلام أهل الاثبات فيما يقوم بذاته هل يجوز أن يتعلق شيء منه بمشيئته وقدرته أم لا وهل عبد العزيز ممن يجوز أن يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته أو ممن يقول لا يكون المراد المقدور المنفصل عنه مخلوقا ويجعل المقدور هو المخلوق وهما في الأصل قولان معروفان ذكرهما الحارث المحاسبي وغيره عن أهل السنة حسبا تقدم اراده وهذا القول الثاني هو قول ابن كلاب والاشعري ومن وافقهما ما من أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم والقول الاول هو قول أئمة أهل الحديث

والهشامية والكرامية وطوائف من أهل الكلام من المرجئة كابي معاذ التومني وزهير الاثري وغيرهم ومن وافق هؤلاء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم فقد يقول القائل ان عبد العزيز موافق لابن كلاب لانه قال



ان الله لا يكون مكانا للحوادث ولا يكون فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصا فيزيد فيه شيء اذا خلقه لكن اذا تدبر المتدبر ساثر كلام عبد العزيز  
وجده من أهل القول الاول قول أهل الحديث لانه قال بعد (١٣١) هذا البشر بأى شيء حدثت الاشياء قال أحد ثمة

الله بقدرته التي لم يزل قال عبد  
العزيز فقلت له انه أحد ثمة بقدرته  
كأذ كرت أفليس تقول انه لم يزل  
قادر اقال بسلى فقلت له فتقول انه  
لم يزل يفعل قال لا أقول هذا قلت  
فلا بد أن يلزمك أن تقول انه خلق  
بالفعل الذي كان بالقدرة لان  
القدرة صفة وقال عبد العزيز  
بعد هذا المأل لم يزل الخالق يخلق  
ولم يزل الفاعل يفعل وانما الفعل  
صفة والله يقدر عليه ولا يمنعه  
مانع وقد أثبت عبد العزيز فعلا  
مقدورا لله هو صفة له ليس  
من المخلوقات وانه به خلق المخلوقات  
وهذا صريح في أنه يجعل الخلق  
غير المخلوق والفعل غير المفعول  
وان الفعل صفة لله مقدورته اذا  
شاء ولا يمنعه منه مانع وهذا خلاف  
قول الأشعري ومن وافقه بيقى أن  
يقال هذا الخلق الذى يسمى  
التكوين من الناس من يجعله  
قدما ومنهم من يجعله مقدورا  
مرادا وعبد العزيز صرح بان  
الفعل الذى به يخلق الخلق مقدور  
له وهذا تصریح بأنه يقوم بذات  
الله عنده ما يتعلق بقدرته وما  
كان موجودا مقدورا لله فهو  
مرادله بالضرورة وانفاق الناس  
وأضافاته قال قد أقر بشر أن الله  
أحدث الأشياء بقدرته وقلت أنا  
انه أحد ثمة بأمره وقوله عن  
قدرته فقد صرح بأن القول يكون  
عن قدرته فجعل قول الله مقدورا  
له مع أنه صفة له عنده وهذا قول

لانه خبر والخبر عن أمر ما ض قد عدله المقر وأما المسئلة المذكورة فهي انشاء كالأوصى له  
بدرهم كثيرة والارجح في مثل هذا أن يرجع الى عرف المتكلم فما كان يسميه مثله كثيرا جمل  
مطلق كلامه على أقل محملاته والخليفة اذا قال درهم كثيرة في نذر نذره لم يكن عرفه في مثل هذا  
مائة درهم ونحوها بل هو يستقل هذا ولا يستكثره بل اذا جمل كلامه على مقدار الدية اثني  
عشر ألف درهم كان هذا أولى من حمله على ما دون ذلك واللفظ يحتمل أكثر من ذلك لكن هذا  
مقدار النفس المسلمة في الشرع ولا يكون عوض المسلم الا كثيرا والخليفة يحمل الكثير منه على  
ما لا يحمل الكثير من أحاد العامة فان صاحب ألف درهم اذا قال أعطوا هذا درهم كثيرة احتمل  
عشرة وعشرين ونحوها بحسب حاله فعنى القليل والكثير هو من الامور النسبية الاضافية  
كالعظيم والحقيق يتنوع بتنوع الناس فيحمل كلام كل انسان على ما هو المناسب بحاله في ذلك  
المقام والحكاية التي ذكرها عن المسعودى منقطعة الاسناد وفي تاريخ المسعودى من  
الا كاذب ما لا يحصىه الا الله تعالى فكيف يوثق بحكاية منقطعة الاسناد في كتاب قد عرف  
بكثرة الكذب مع أنه ليس فيها من الفضيلة الا ما يوجد في كثير من عامة المسلمين ويوجد فيهم ما هو  
أعظم منها (وأما قوله وكان ولده الحسن العسكرى عالما زاهدا فاضلا عابدا أفضل أهل زمانه  
وروت عنه العامة كثيرا) فهذا من غلط ما قبله من الدعاوى المجردة والا كاذب المثبتة فان  
العلماء المعروفين بالرواية الذين كانوا في زمن هذا الحسن بن على العسكرى ليست لهم عنه رواية  
مشهورة في كتب أهل العلم وشيوخ أهل كتب السنة البخارى ومسلم وأبى داود والترمذى  
والنسائى وابن ماجه كانوا موجودين في ذلك الزمان وقرىباً منه قبله وبعده وقد جمع الحافظ  
أبو القاسم بن عساكر أسماء شيوخ الكل يعنى شيوخ هؤلاء الأئمة فليس في هؤلاء الأئمة من روى  
عن الحسن بن على العسكرى مع روايتهم عن ألوف مؤلفة من أهل الحديث فكيف يقال روت  
عنه العامة كثيرا وأين هذه الروايات وقوله انه كان أفضل أهل زمانه هو من هذا النمط

(فصل قال الرافضى) وولده مولانا المهدي محمد عليه السلام روى ابن الجوزى باسناد  
الى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من ولدى اسمه  
كاسمى وكنيته كنيى بلاء الارض عدلا كاملا ثجورا فذلك هو المهدي (فيقال) قد ذكر  
محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن نافع وغيرهما من أهل العلم بالانساب والتواريخ أن الحسن  
ابن على العسكرى لم يكن له نسل ولا عقب والامامية الذين يزعمون أنه كان له ولدي دعون أنه  
دخل السرداب بسامرا وهو صغير منهم من قال عمره ستان ومنهم من قال ثلاث ومنهم من قال  
خمس سنين وهذا لو كان موجودا معلوما لكان الواجب في حكم الله الثابت بنص القرآن  
والسنة والاجماع أن يكون محضونا عنده من يحضنه في بدنه كامه وأم أمه ونحوهما من أهل  
الحضنة وأن يكون ماله عنده من يحفظه اما وصى أبيه ان كان له وصى واما غير الوصى اما قريب  
واما نائب لدى السلطان فانه يتيم لوت أبيه والله تعالى يقول وابتلوا التامى حتى اذا بلغوا  
النكاح فان أنتم منهم رشد افادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافا وادارا أن يكبر وافهذا  
لا يجوز تسليم ماله اليه حتى يبلغ النكاح ويونس منه الرشد كاذ كر الله تعالى ذلك في كتابه  
فكيف يكون من يستحق الحجر عليه في بدنه وماله اما ما لجمع المسلمين معصوما لا يكون أحد

من يقول انه يقدر على التكلم وانه يتكلم بعيشته وقدرته وليس هو قول من يقول ان القول لازم له لا يتعلق بقدرته ومشيئته فتبين أن  
عبد العزيز المكي يثبت أن يقوم بذات الله تعالى ما يتعلق بعيشته وقدرته وانه لا يجعل كل واحد من ذلك قدما وان كان النوع قد يكون

قديماً لان بشر الما قال له أحدتها بقدرته التي لم يزل قال له أفليس تقول لم يزل قادر قال بلى قال فتقول انه لم يزل يفعل قال لا قال فلا بد أن يلزمك أن تقول انه خلق بالفعل الذي كان (١٣٢) بالقدرة وهذا انه اذا كان لم يزل قادراً ولا مخلوق ثم وجد

مخلوق لم يكن قد وجد بقدرة بلا فعل فانه لو كان مجرد القدرة كافي في وجوده بلا فعل للزم مقارنة المخلوق للقدرة القديمة وهذا المقام هو المقام المعروف وهو انه هل يمكن وجود الحوادث بلا سبب حادث أم لا فان جهور العقلاء يقولون ان انتفاء هذا معلوم بالضرورة وان ذلك يقضى الترجيح بلا مرجح وهذا هو الذي ذكره بخلاف قول من يقول ان نفس القادر يرجح أحد طرفي مقدوره بلا مرجح كما يقوله أكثر المعتزلة والجهمية أو مجرد ارادة قديمة كما تقول الكلاية والكرامية فان هذا هو الذي ذكر بشر يبق هنا سؤال عبد العزيز وهو الذي ألزمه اياه بشر حيث قال له وأنت أيضاً يلزمك أن تقول لم يزل يفعل ويخلق واذا كان كذلك ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله لان الحادث ان لم يفتقر الى سبب حادث كفت القدرة القديمة وان افتقر الى سبب حادث فالقول في حدوث ذلك السبب كالقول في الذي حدث به فيلزم تسلسل الحوادث فيلزمك انه لم يزل يفعل ويخلق فيكون المخلوق معه فأجابه عبد العزيز بانى لم أقبل لم يزل الخالق يخلق ولم يزل الفاعل يفعل ليزمنى ما قلت وانما الفعل صفة والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع وفي النسخة الاخرى وانما قلت لم يزل الخالق سيقطع والفاعل سيفعل لان

مؤمننا الا بالايان به ثم هذا باتفاق منهم سواء قدر وجوده أو عدمه لا ينتفعون به لافي الدين ولا في الدنيا ولا علم أحدنا شيئاً ولا عرف له صفة من صفات الخير ولا الشر فلم يحصل به شيء من مقاصد الامامة ومصالحها الخاصة ولا العامة بل ان قدر وجوده فهو ضرر على أهل الارض بلا نفع أصلاً فان المؤمنين به لم ينتفعوا به أصلاً ولا حصل لهم به لطف ولا مصلحة والمكذبون به يعذبون عندهم على تكذيبهم به فهو شر محض لا خيري فيه وخلق مثل هذا ليس من فعل الحكيم العادل (واذا قالوا) ان الناس بسبب ظلمهم احتجب عنهم (فيلأولاً) الظلم كان في زمن آبائه ولم يحتجبوا (وقيل ثانياً) المؤمنون به طبقوا الارض فها لا جمع بهم في بعض الاوقات أو أرسل اليهم رسولاً يعلمهم شيئاً من العلم والدين (وقيل ثالثاً) قد كان يمكنه أن يأوى الى كثير من المواضع التي فيها شيعته كجبال الشام التي كان فيها الراضية عاصية وغير ذلك من المواضع العاصية (وقيل رابعاً) فاذا كان هو لا يمكنه أن يذ كر شيئاً من العلم والدين لاحد لاجل هذا الخوف لم يكن في وجوده لطف ولا مصلحة فكان هذا من افاضال ما أثبتوه بخلاف من أرسل من الانبياء وكذب فانه بلغ الرسالة وحصل لمن آمن به من اللطف والمصلحة ما هو من نعم الله عليه وهذا المنتظر لم يحصل به لطائفه الا الانتظار لمن لا يأتي ودوام الحسرة والالام ومعاداة العالم والدعاء الذي لا يستجيبه الله لانهم يدعون له بالظهور والخروج من مدة أكثر من أربع مائة وخمسين سنة ولم يحصل شيء من هذا ثم ان عمر واحد من المسلمين هذه المدة أمر يعرف نذبه بالعادة المطردة في أمة محمد فلا يعرف أحد ولو في زمن الاسلام عاش مائة وعشرين سنة فضلاً عن هذا العمر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال في آخر عمره رأيتكم يلتكم هذه فان على رأس مائة سنة منها لا يبق على وجه الارض من هو اليوم عليها أحد فمن كان في ذلك الوقت له سنة وفهو هالم يعيش أكثر من مائة سنة قطعاً واذا كانت الاعمار في ذلك العصر لا تتجاوز هذا الحد فابعد من الاعصار وأولى بذلك في العادة الغالبة العامة فان أعمار بني آدم في الغالب كلما تأخر الزمان قصرت ولم تطل فان نوحاً عليه السلام لبث في قومه ألف سنة الا خمسين عاماً وآدم عليه السلام عاش ألف سنة كما ثبت ذلك في حديث صحيح رواه الترمذي وصححه فكان العمر في ذلك الزمان طويلاً ثم أعمار هذه الامة ما بين الستين الى السبعين وأقلهم من يجوز ذلك كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح واحتجاجهم بحياة الخضر باطل على باطل فمن الذي يسلم لهم بقاء الخضر والذي عليه سائر العلماء والمحققون أنه مات وتقدر بقاءه فليس هو من هذه الامة ولهذا يوجد كثير من الكذابين من الجن والانس من يدعى أنه الخضر ويطن من رآه أنه الخضر وفي ذلك من الحكايات الصحيحة التي نعرفها ما يطول وصفها هنا وذلك المنتظر محمد بن الحسن فان عدداً كثيراً من الناس يدعى كل واحد منهم أنه محمد بن الحسن منهم من يظهر ذلك لطائفة من الناس ومنهم من يكتم ذلك ولا يظهره الا الواحد والاثنين واما من هؤلاء الا من يظهر كذبه كما يظهر كذب من يدعى أنه الخضر

(فصل) قال روى ابن الجوزي باسناده الى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه كاسمي وكنيته كنييتي عملاً الارض عدلاً كما ملئت جوراً فذلك هو المهدي (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) أنكم لا تتحققون بأحاديث

الفعل صفة والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع ومضمون كلامه أنني لم أقبل ان الله لم يزل يخلق الاشياء المنفصلة أهل يفعلها ولا يلزم مني هذا كما يلزم لانك جعلت المخلوقات تحصل بالقدرة القديمة من غير فعل من القادر يقوم به فاذا لم تتوقف المخلوقات على

غير القدرة والقدرة قد عذمت لزوم وجود المخلوقات معها والالزام الترجيح بلا مرجح والحدوث بلا سبب لان القدرة دائمة أزلا وأبداً ووجود المخلوق ممكن والممكن لا يسترجع وجوده على عدمه الا (١٣٣) بمرجح وعند وجود المرجح التام يجب وجوده لانه

لولا يجب لكان قابلاً للوجود والعدم فيبقى ممكناً كما كان فلا يرجح الا بمرجح تام فتبين أن وجود القدرة التي يمكن معها وجود المخلوقات لا يوجد المخلوق مع مجرد هابل لا بد من أمر آخر يفعله الرب قال عبد العزيز وهذا الفعل صفة لله ليس من المخلوقات المنفصلة عنه والله يقدر عليه ولا يمنعه منه مانع فأما قول القائل ان ذلك الفعل الذي لم يكن ثم كان بالقدرة وهو صفة فانه يسأل عن سبب حدوثه كما يسأل عن سبب حدوث المخلوق به (فيجب) عنه عبد العزيز بأجوبة أحدها الجواب المركب وهو أن يقول تسلسل الالافار الحادثة اما أن يكون ممكناً واما أن يكون متمتعاً فان كان ممكناً فلا محذور في التزامه وان كان متمتعاً لم يلزم ذلك ولا يلزم من بطلان التسلسل بطلان الفعل الذي لا يكون المخلوق الاله فانه لم أن المفعول المنفصل لا يكون الالفعل والمخلوق لا يكون الالخلق قبل العلم بجواز التسلسل أو بطلانه ولهذا كان كثير من الطوائف يقولون الخلق غير المخلوق والفعل غير المفعول فيثبتون ذلك مع ابطال التسلسل مثل كثير من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ومن الصوفية وأهل الحديث والكلام من الكرامية والمرجئة والشيعية وغيرهم وهو لا يمنهم من يقول الفاعل الذي هو التكوين

أهل السنة فقل هذا الحديث لا يفيدكم وان قلتم هو حجة على أهل السنة فنذكر كلامهم فيه (الثاني) ان هذا من أخبار الآحاد فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصح الايمان الاله (الثالث) ان لفظ الحديث حجة عليكم فان لفظه يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي المهدى الذي أخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسمه محمد بن عبد الله لا محمد بن الحسن وقدرى عن علي رضي الله عنه أنه قال هو من ولد الحسن بن علي ولد الحسين بن علي وأحاديث المهدى معروفة رواها الامام أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم كحديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لولم يبق من الدنيا الا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلاً من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي يلا الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً (الوجه الرابع) الحديث الذي ذكره وقوله اسمه كاسمى وكنيته كنيته ولم يقل يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي لم يره أحد من أهل العلم بالحديث في كتب الحديث المعروفة بهذا اللفظ فهذا الرافضى لم يذكر الحديث بلفظه المعروف في كتب الحديث مثل مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذي وغير ذلك من الكتب وانما ذكره بلفظ مكذب لم يذكره أحد منهم (وقوله) ان ابن الجوزى رواه بأسناده ان أراد العالم المشهور صاحب المصنفات الكثيرة أبا الفرج فهو كذب عليه وان أراد سبطه يوسف بن غزاو غلى صاحب التاريخ المسمى بمرآة الزمان وصاحب الكتاب المصنف في الاثنى عشر الذي سماه اعلام الخواص فهذا الرجل يذكرك في مصنفاته أنواعاً من الغث والسمين ويحتاج في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة وكان يصنف بحسب مقاصد الناس يصنف للشيعه ما يناسبهم ليعوضوه بذلك ويصنف على مذهب أبي حنيفة لبعض الملوك لينال بذلك أغراضه فكانت طريقته طريقة الواعظ الذي قيل له ما مذهبك قال في أى مدينة ولهذا يوجد في بعض كتبه ثلب الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة لاجل مذهب من قصد بذلك من الشيعة ويوجد في بعضها تعظيم الخلفاء الراشدين وغيرهم ولهذا لما كان الحديث المعروف عند السلف والخلف ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال في المهدى يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي صار يطمع كثير من الناس أن يكون هو المهدى حتى سمي المنصور ابنه محمداً ولقبه بالمهدى مواطأة اسمه باسمه واسم أبيه باسم أبيه ولكن لم يكن هو الموعود به وأبو عبد الله محمد بن التومرت الملقب بالمهدى الذي ظهر بالمغرب ولقب طائفته بالموحدين وأحواله معروفة كان يقول انه المهدى المبشر به كان أصحابه يخطبون له على منابرهم فيقولون في خطبتهم الامام المعصوم المهدى المعلوم الذي بشرت به في صريح وحيد الذي اكتشفته بالنور الواضح والعدل اللاح الذي ملا البرية قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً وهذا الملقب بالمهدى ظهر سنة تسع وخمسمائة وتوفي سنة أربع وعشرين وخمسمائة وكان ينسب الى أنه من ولد الحسن لانه كان أعلم بالحديث فادعى أنه هو المبشر به ولم يكن الامر كذلك ولا ملا الأرض كلها قسطاً ولا عدلاً بل دخل في أمور منكرة وفعل أموراً حسنة وقد ادعى قبله أنه المهدى عبيد الله بن معون القداح ولكن لم يوافق في الاسم واسم الأب وهذا ادعى أنه من ولد محمد بن اسمعيل وأن ميوان هذا محمد بن اسمعيل وأهل المعرفة بالنسب وغيرهم من علماء المسلمين يعلمون أنه كذب في دعوى نسبه وأن أباه كان يهودياً يريب مجوسى فله نسبتان نسبة الى اليهود ونسبة الى المجوس

قديم والمكون المنفصل حادث كما يقولون مثل ذلك في الارادة ومنهم من يقول بل ذلك حادث الجنس بعد أن لم يكن وكلا الفريقين لا يقولون ان ذلك مخلوق بل يقولون ان المخلوق وجده كما وجد بالقدرة (الجواب الثاني) أن يقول ما ذكرته من التسلسل لازم لكل من قال ان

جنس الحوادث تكون بعد أن لم تكن فهو لازم لك ولي إذا قلت بهذا فلا أخص بجوابه وأما وجود المفعول بدون فعل فهذا لازم لك وحلته وهو الذي احتجبت به عليك فحقي (١٣٤) عليك ثابتة تبطل قولك دون قولي والالزام الذي ذكرته

وهو أهل بيته كانوا ملاحدة وهم أئمة الاسماعيلية الذين قال فيهم العلماء ظاهر مذهبهم الرض وباطنه الكفر المحض وقد صنف العلماء كتباً في كشف أسرارهم وهتك أستارهم وبيان كذبهم في دعوى النسب ودعوى الاسلام وأنهم يرثون من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نسباً وديناً وكان هذا المتقلب بالمهدى عبيد الله بن ميمون قد ظهر سنة تسع وتسعين ومائتين وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة وانتقل الامر الى ولده القائم ثم ابنه المنصور ثم ابنه المعز الذي بنى القاهرة ثم العزيز ثم الحاكم ثم الظاهر ابنه ثم المستنصر ابنه وطالت مدته وفي زمنه كانت فتنة الساسي وخطبه ببغداد عاماً كاملاً وابن الصباح الذي أخذت السكينة (١) للاسماعيلية هو من أتباع هؤلاء وانقرض ملك هؤلاء في الديار المصرية سنة ثمان وستين وخمسمائة فذكروها أكثر من مائتي سنة وأخبارهم عند العلماء مشهورة بالأحاديث والحكايات ورسوله والردة والنفاق والحديث الذي فيه لامهدي الاعبسي بن مريم رواه ابن ماجه وهو حديث ضعيف رواه عن يونس بن عبد الأعلى وروى عنه أنه قال عن حديث الشافعي وفي الخلعيات وغيرها حديث ثنائيونس عن الشافعي ولم يقل حدثنا الشافعي ثم قال عن حديث محمد بن خالد الجندی وهذا تدليس يدل على توهين الحديث ومن الناس من يقول ان الشافعي لم يروه

(فصل قال الرافضي) هؤلاء الأئمة الفضلاء المعصومون الذين بلغوا الغاية في الكمال ولم يتخذوا ما اتخذ غيرهم من الآلة المشتغلين بالملك وأنواع المعاصي والملاهي وشرب الخمر والفجور حتى فعلوا بأقاربهم ما هو المتواتر بين الناس قالت الامامية فالتة يحكم بينهم وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين قال وما أحسن قول الشاعر

إذا شئت أن ترضى لنفسك مذهباً وتعلم أن الناس في نقل أخباره فدع عنك قول الشافعي ومالك وأحمد والمروى عن كعب أخباره ووال أناساً قولهم وحديثهم روى جندنا عن جبرئيل عن الباري (والجواب) من وجوه (أحدها) أن يقال أمد دعوى العصمة في هؤلاء فلم يذ كر عليها حجة الاما ادعاء من أنه يجب على الله أن يجعل للناس اماماً معصوماً ليكون لطفاً ومصلحة في التكليف وقد تبين فساد هذه الحجة من وجوه أدناها أن هذا مفقود لا موجود فانه لم يوجد امام معصوم حصل به لطف ولا مصلحة ولولم يكن في الدليل على انتفاء ذلك الا المنتظر الذي قد علم بصريح العقل أنه لم ينتفع به أحد لافي دين ولادنيا ولا حصل لاحد من المكلفين به مصلحة ولا لطف لكان هذا دليلاً على بطلان قولهم فكيف مع كثرة الدلائل على ذلك (الوجه الثاني) ان قوله كل واحد من هؤلاء قد بلغ الغاية في الكمال هو قول مجرد عن الدليل والقول بلا علم يمكن كل أحد أن يقابله بمثله وإذا ادعى المدعي هذا الكمال فيمن هو أشهر في العلم والدين من العسكريين وأمثالهما من الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين لكان ذلك أولى بالقبول ومن طالع أخبار الناس علم أن الفضائل العلية والدينية المتواترة عن غير واحد من الأئمة أكثر مما ينقل عن العسكريين وأمثالهما من الصدوق (الثالث) ان قوله هؤلاء الأئمة ان أراد به أنهم كانوا ذوي سلطان وقدرة ومهم السيف فهذا كذب ظاهر وهم لا يدعون ذلك بل يقولون انهم عاجزون ممنوعون مغلوبون مع الظالمين لم يتمكن أحد منهم من الامامة الا على بن أبي طالب مع أن أمورا (١) قوله أخذت السكينة كذا بالاصل ولعل صوابه أخذت في التسكين أو التمكن للاسماعيلية وحرر

أنت مشترك بيني وبينك فلا يخصني جوابه (الجواب الثالث) أن يقول أنا قلت الفعل صفة والله يتقدر عليه ولا يمنع منه مانع والفعل القائم به ليس هو المخلوق المنفصل عنه وإنما يجب أن يكون المخلوق معه في الازل إذا ثبت أن الفعل يستلزم فعلاً قبله وأن الفعل اللازم يستلزم ثبوت الفعل المتعدي الى المخلوق فان ذلك يستلزم ثبوت غير المخلوق وكل هذه المقدمات فيها ممانعات ومعارضات وتحتاج الى حجج لم يذكر المريسي منها شيئاً وبعد العزيز لم يلتزم شيئاً من ذلك وإنما التزم أن الفعل صفة لله تعالى والله يتقدر عليه ولا يمنع منه مانع وحجته يحصل بها المقصود وقوله في النسخة الاخرى ان صح عنه أنا قلت لم يزل الفاعل سيفعل والخالق سيجعل قد نفي فيه أن يكون نفس الفعل قديماً فضلاً عن أن يكون المفعول قديماً وقوله ان الفعل صفة لله والله يتقدر عليه لا يمنع منه مانع يمنع قدم عين الفعل لا يمنع قدم نوعه الا أن يثبت امتناع تسلسل الآثار وليس في كلامه تعرض لنفي ذلك ولا اثباته (وقوله لم يزل سيفعل) ان صح عنه يحتمل معنيين (أحدهما) أنه لم يزل موصوفاً بأنه سيفعل ما يفعله من جميع المفعولات أعيانها وأنواعها كما يقوله من يقول بحدوث أنواع المنفصلات عنه (والثاني) انه لم يزل الفاعل سيفعل شيئاً بعد شيء فهو

متقدم على كل واحد واحد من أعيان المفعولات فعلى الاول يمتنع أن يكون شيء من أنواعها أو أعيانها قديماً وعلى الثاني لا يمتنع تقديم الأنواع بل قد يمتنع تقديم أعيان المخلوقات فلا يكون شيء من المخلوقات مع الله في الازل

على التقديرين وجماع ذلك أن الذي ألزمه عبد العزيز للرسي لازم له مبطل لقوله بلاريب وعليه جمهور الناس فان جاهير الناس يقولون الخلق غير المخلوق والفعل غير المفعول (١٣٥) وهذا قول جاهير الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة

ومالك والشافعي وأحمد وجاهير الصوفية وجاهير أهل الحديث بل كلهم وكثير من أهل الكلام والفلسفة وأجماهيرهم فهو قول أكثر المرجحة من الكرامة وغيرهم وأكثر الشيعة وكثير من المعتزلة والكلابية وكثير من الفلاسفة ولاصحاب مالك والشافعي وأحمد في ذلك قولان فالذي عليه أئمتهم أن الخلق غير المخلوق وهو آخر قول القاضى أبي يعلى وقول جمهور أصحاب أحمد وهو الذى حكاه البغوى عن أهل السنة وهو قول كثير من الكلابية (وأما قوله) انه قادر على الفعل لا يمنع منه مانع فكلما يقتضى أنه لم يزل قادرا على الفعل لا يمنع منه مانع وهذا الذى قاله هو الذى عليه جاهير الناس ولهذا أنكروا على من قال لم يكن قادرا على الفعل فى الازل وكان من يفيض الاشعرى ينسب الى هذا لتفرغه قلوب الناس وأراد أبو محمد الجوينى وغيره تبرئته من هذا القول كما قد ذكرناه فى غير هذا الموضع واذا كان لم يزل قادرا على الفعل كان هذا صفة كمال فلهذا قال عبد العزيز برلان الفعل صفة والله قادر عليه لا يمنع منه مانع وقد خلق المخلوقات بفعله فوجدت بالفعل الذى هو الخلق والفعل الذى هو الخلق بقدرته الله تعالى والقدرة على خلق المخلوق هى القدرة عليه كما قال تعالى أوليس الذى خلق السموات والارض بقادر على

استصعبت عليه ونصف الامة أو أقل أو أكثر لم يبايعوه بل كثير منهم قاتلوه وقتلهم وكثير منهم لم يقتلوه ولم يقتلوا معه وكان فيهم من فضلاء المسلمين من لم يكن مع على بل الذين تخلصوا عن القتال معه وله كانوا أفضل ممن قاتله وقتل معه وان أراد به كان لهم علم ودين يستحقون به أن يكونوا أئمة فهذه الدعوى اذا سمعت لا توجب كونهم أئمة يجب على الناس طاعتهم كما أن استحقاق الرجل أن يكون امام مسجد لا يجعله اماما واستحقاقه أن يكون قاضيا لا يصير قاضيا واستحقاقه أن يكون أمير الحرب لا يجعله أمير الحرب والصلاة لا تصح الا خلف من يكون اماما بالفعل لا خلف من ينبغي أن يكون اماما وكذلك الحكم بين الناس انما يفصله ذو سلطان وقدرة لا من يستحق أن يولى القضاء وكذلك الجند انما يقاتلون مع أمير عليهم لم لا مع من لم يؤمر وان كان يستحق أن يؤمر وفى الجملة الفعل مشروط بالقدرة فكل من ليس له قدرة وسلطان على الولاية والامارة لم يكن اماما وان كان استحق أن يجعل له قدرة حتى يتمكن فكونه يسرع أن يتمكن أو يجب أن يتمكن ليس هو نفس التمكن والامام هو المتمكن القادر وليس فى هؤلاء من هو كذلك الاعلى كما تقدم (الرابع) أن يقال ما تعنون بالاستحقاق اتعنون أن الواحد من هؤلاء كان يجب أن يولى الامامة دون سائر قريش أم تريدون أن الواحد منهم من جملة من يصلح للخلافة فان أردتم الاول فهو ممنوع مردود وان أردتم الثانى فذلك قدر مشترك بينه وبين خلق كثير من قريش (الوجه الخامس أن يقال) الامام هو من يقتدى به وذلك على وجهين (أحدهما) أن يرجع اليه فى العلم والدين بحيث يطاع باختيار المطيع لكونه عالما بأمر الله عز وجل أمرا به فيطيعه المطيع لذلك وان كان عاجزا عن الزامهم الطاعة (والثانى) أن يكون صاحب يد وسيف بحيث يطاع طوعا وكرها قادرا على الزام المطيع بالطاعة وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم قد فسرأ ولو الامر بذوى القدرة كأمراء الحرب وفسر بأهل العلم والدين وكلاهما حق وهذا الوصفان كانا كاملين فى الخلفاء الراشدين فانهم كانوا كاملين فى العلم والعدل والسياسة والسلطان وان كان بعضهم أكل فى ذلك من بعض فأبو بكر وعمر أكل فى ذلك من عثمان وعلى وبعدهم لم يكل أحد فى هذه الامور الا عمر بن عبد العزيز بل قد يكون الرجل أكل فى العلم والدين عن يكون له سلطان وقد يكون أكل فى السلطان عن هو أعلم منه وأدين وهؤلاء ان أراد بكونهم أئمة أنهم ذوو سلطان فباطل وهم لا يقولونه وان أراد بذلك أنهم أئمة فى العلم والدين بطاعون مع عجزهم عن الزام غيرهم بالطاعة فهذا قدر مشترك بين كل من كان متصفا بهذه الصفات ثم اما أن يقال قد كان فى أعصارهم من هو أعلم منهم وأدين اذ العلم المنقول عن غيرهم أضعاف العلم المنقول عنهم وظهور آثار غيرهم فى الامة أعظم من ظهور آثارهم فى الامة والمتقدمون منهم كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد قد أخذ عنهم من العلم قطعة معروفه وأخذ عن غيرهم أكثر من ذلك بكثير كثير وأما من بعدهم فالعلم المأخوذ عنهم قليل جدا ولا ذكر لاحد منهم فى رجال أهل العلم المشاهير بالرواية والحديث والفتيا ولا غيرهم من المشاهير بالعلم وما يذ كر لهم من المناقب والחסن فشله يوجد لكثير غيرهم من الامة واما أن يقال أنهم أفضل الامة فى العلم والدين فعلى التقديرين فامامتهم على هذا الاعتبار لا ينزع فيها أهل السنة فانهم متفقون على أنه يؤتمر كل أحد فيما أمر به من طاعة الله وبدعو

أن يخلق مثلهم بل وقوله تعالى أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى وقوله تعالى قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم الآية ونحو ذلك مما فيه وصف الله بالقدرة على الافعال المتساوية للفعولات وفيه بيان أن الخلق ليس هو المخلوق ولا أن نفس خلقه للسموات



صفته وهو بقدر عايله لا يمنع منه مانع ان كان (١٣٦) قدما كان كالقدرة وكان السؤال على كالسؤال عليك

وان كان حادثا من غير تقدم فعل  
آخرا لتلك عن سبب حدوثه بالقدرة  
التي لم تزل وان كان ذلك الفعل كان  
بفعل آخر وتسلسل الامر لزم  
تسلسل الافعال ولزم أن يكون  
الفاعل لم يزل يفعل والخالق لم يزل  
يخلق فيقول له عبد العزيز لم أقل  
أنه قديم بل قلت انه صفة والله قادر  
عليه لا يمنع منه مانع وما كان  
مقدورا له لا يمنع منه مانع لم يجب  
أن يكون قدما معه بل ان شاء فعله  
وان شاء لم يفعله (واما سؤالان)  
عن سبب حدوثه فهنا لاهل  
الاثبات جوابان (أحدهما)  
وهو جواب الكرامية ومن وافقهم  
ان اثبات الفعل للمفعول والخالق  
للمخلوق لا بد منه فانا نقول أن القادر  
على الفعل قبل أن يخلقه ليس له  
فعل فاذا فعله كان هنالك فعل به  
فعل المفعول وخلق به خالق  
المخلوق ونحن مقصودنا اثبات فعل  
وصفة لله يقوم به مغاير لمخلوقاته  
وكلامه من هذا الباب ونحن لم نورد  
عليكم التسلسل فان ذلك باطل على  
قولنا وقولكم جميعا (الجواب  
الثاني) أن يقول من يجيب به  
لا يمتنع أن يكون قبل الفعل ما هو  
أيضا فعل فعله الله بقدرته ولا يضرن  
التسلسل فان ذلك جائز ممكن فان  
هذا تسلسل في الافعال والاثار  
والشروط وهذا ليس بمتنع فعلى  
الجواب الاول يظهر قوله انما قلت  
لم يزل الخالق سيخلق وسيفعل ولم  
أقل لم يزل يخلق ويفعل وأما

اليه من دين الله ويفعله مما يحبه الله فافعله هؤلاء من الخير ودعوا اليه من الخير فانهم أئمة فيه  
يقتدى بهم في ذلك قال تعالى وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لصابروا وكانوا بآياتنا يوقنون وقد  
قال تعالى لا إبراهيم اني جاعلك للناس اماما ولم يكن ذلك أن جعله ذا سيف يقتل به جميع الناس  
بل جعله بحيث يجب على الناس اتباعه سواء أطاعوه أم عصوه فهو لاء الامامية في الدين  
أشوة أمثالهم فأهل السنة مقرون بامامة هؤلاء فيمادات الشريعة على الائتمام بهم فيه كأن هذا  
الحكم نابت لامثالهم مثل أبي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ وأبي الدرداء  
وأمثالهم من السابقين الاولين ومثل سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعبيد الله بن عبد الله  
وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وهؤلاء فقهاء المدينة  
ومثل علقمة والاسود بن زيد وأسامة ومحمد بن سيرين والحسن البصري ومثل سالم  
ابن عبد الله بن عمر ومثل هشام بن عروة وعبد الرحمن بن القاسم والزهرى ويحيى بن سعيد  
الانصارى وأبي الزناد ومثل مالك والاوزاعي والليث بن سعد وأبي حنيفة والشافعي وأحمد واسحق  
ابن ابراهيم وغيرهم لكن المنقول الثابت عن بعض هؤلاء من الحديث والفتيا قد يكون أكثر من  
المنقول الثابت عن الآخر فتكون شهرته لكثرة علمه وألقوه بحجته أو نحو ذلك والأفلا يقول أهل  
السنة ان يحيى بن سعيد وهشام بن عروة وأبا الزناد أولى بالاتباع من جعفر بن محمد ولا يقولون ان  
الزهرى ويحيى بن أبي كثير وجاد بن أبي سلمة وسليمان بن يسار ومنصور بن المعتمر أولى بالاتباع من  
أبيه أبي جعفر الباقر ولا يقولون ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله أولى بالاتباع  
من علي بن الحسين بل كل واحد من هؤلاء ثقة فيما ينقله مصدق في ذلك وما بينه من دلالة  
الكتاب والسنة على أمر من الامور هو من العلم الذي يستفاد منه فهو مصدق في الرواية والاسناد  
واذا أفق بفتيا وعارضه غيره ردتا تنازعا عوافيه الى الله ورسوله كما أمر بذلك وهذا حكم الله ورسوله  
بين هؤلاء جميعهم وكذا كان المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه  
الراشدين رضي الله تعالى عنهم (الوجه السادس أن يقال) قوله لم يتخذوا ما اتخذ غيرهم  
من الأئمة المشتغلين بالملك والمعاصي كلام باطل وذلك أنه ان أراد أن أهل السنة يقولون انه يؤتم  
بهؤلاء الملوك فيما يفعلونه من معصية الله فهذا كذب عليهم فان علماء أهل السنة المعروفين  
بالعلم عند أهل السنة متفقون على أنه لا يقتدى بأحد في معصية الله ولا يتخذ اماما في ذلك وان  
أراد أن أهل السنة يستعينون بهؤلاء الملوك فيما يحتاج اليه في طاعة الله ويعاونونهم على  
ما يفعلونه من طاعة الله فيقال له ان كان اتخذهم أئمة بهذا الاعتبار محذورا فالرافضة أدخل  
منهم في ذلك فانهم دائما يستعينون بالكفار والفجار على مطالبهم ويعاونون الكفار والفجار على  
كثير من ما ربههم وهذا أمر مشهود في كل زمان ومكان ولولم يكن الا صاحب هذا الكتاب  
منهاج السدامة واخوانه فانهم يتخذون المغل والكفار والفساق والجهال أئمة بهذا الاعتبار  
(الوجه السابع أن يقال) الأئمة الذين هم مثل هؤلاء الذين ذكروهم في كتابه وادعى عصمتهم  
ليس لهم سلطان تحصل به مقاصد الامامة ولا يكفي الائتمام بهم في طاعة الله ولا في تحصيل  
مالا بد منه مما يعين على طاعة الله فاذا لم يكن لهم ملك ولا سلطان لم يمكن أن تصلي خلفهم جمعة  
ولا جاعة ولا يكونون أئمة في الجهاد ولا في الحج ولا تقام بهم الحدود ولا تفصل بهم الخصومات

على الجواب الثاني فاذا قال لم أقل لم يزل يخلق ويفعل بل أقول انه لم يزل سيخلق وسيفعل فنقرره بوجهين  
أحدهما أن الفعل لا يستلزم وجود مخلوق بل يكون الفعل قائما بنفسه بعد فعل قائم بنفسه وهم جرم من غير وجود مخلوق منفصل عنه

الثاني انه لو تسلسلت المفعولات كتسلسل الافعال فنامن مفعول ولا فعل الا وهو حادث كائن بعد ان لم يكن فليس مع الله في الازل شيء من المفعولات ولا الافعال اذ كان كل منهما حادثا بعد ان لم يكن (١٣٧) والحادث بعد ان لم يكن لا يكون مقارنا للقديم

الذي لم يزل واذا قيل ان نوع الافعال او المفعولات لم يزل فنوع الحوادث لا يوجد مجتمعا لا يوجد الامتعاقبا فاذا قيل لم يزل الفاعل يفعل والخالق يخلق والفعل لا يكون الامعينا والخلق والمخلوق لا يكون الامعينا فقد يفهم أن الخالق السموات والانسان لم يزل يخلق السموات والانسان والفاعل لذلك لم يزل يفعل وليس كذلك بل لم يزل الخالق اذ لم يزل الفاعل لذلك سيفعله فنامن مخلوق من المخلوقات ولا فعل من المفعولات الا والرب تعالى موصوف بأنه لم يزل سيفعله ليس موصوفا بأنه لم يزل فاعلاله خالقه بمعنى أنه موجود معه في الازل وان قدر أنه كان قبل هذا الفعل فاعلا لفعل آخر وقبل هذا المخلوق خالقا لمخلوق آخر فهو لم يزل بالنسبة الى كل فعل ومخلوق سيفعله وسيخلقه لا يقال لم يزل فاعلاله خالقه بمعنى مقارنته واذا اريد أنه لم يزل فاعلا لنوع كان هذا كعني قولنا لم يزل سيفعل ما يفعله لكن هذه العبارة تفهم من الباطل مالا تفهمه تلك العبارة وهذا الموضع للناس فيه أقوال فان جمهور أهل السنة يقولون لم يزل الله خالقا فاعلا كما قال الامام أحمد لم يزل عالما متكلما غفورا بل يقولون لم يزل يفعل اما بناء على أن الفعل قديم وان كان المفعول محدثا و بناء على قيام الافعال المتعاقبة بالفاعل ومذهب بشر واخوانه

ولا يستوفي الرجل بهم حقوقه التي عند الناس والتي في بيت المال ولا يؤمن بهم السبيل فان هذه الامور كلها تحتاج الى قادر يقوم بها ولا يكون قادرا الا من له أعوان على ذلك وهؤلاء لم يكونوا قادرين على ذلك بل القادر على ذلك كان غيرهم فمن طلب هذه الامور من امام عاجز كان جاهلا ظالما ومن استعان عليهم هو قادر عليها كان مهتديا مسددا فهذا يحصل مصلحة دينه ودينه والاول تفوته مصلحة دينه ودينه (الوجه الثامن) أن يقال دعوى كون جميع الخلفاء كانوا مستغنيين عما ذكره من الخجور والفجور كذب عليهم والحكايات المنقولة في ذلك فيها ما هو كذب وقد علم أن فيهم العدل والزاهد كعمر بن عبد العزيز والمهتدي بالله وأكثريهم لم يكن مظهر لهذه المنكرات من خلفاء بني أمية وبني العباس وان كان أحدهم قد يتلبى ببعض الذنوب وقد يكون تاب منها وقد يكون له حسنات كثيرة تحو تلك السيئات وقد يتلبى بمصائب تكفرها عنه ففي الجملة الملوكة حسناتهم كثيرة وسيئاتهم والواحد من هؤلاء وان كان له ذنوب ومعاص لا تكون لأحد المؤمنين فله من الحسنات ما ليس لأحد المسلمين من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الحدود وجهاد العدو وايصال كثير من الحقوق الى مستحقها ومنع كثير من الظلم واقامة كثير من العدل ونحن لانقول انهم كانوا سالمين من ذلك لكن نقول وجود الظلم والمعاصي من بعض المسلمين ولاة الامور وعامتهم لا يمنع أن يشارك فيما يعمله من طاعة الله وأهل السنة لا يأمرون بموافقة ولاة الامور الا في طاعة الله لا في معصيته ولا ضرر على من وافق في طاعة الله اذا انفرد ذلك عنه بمعصية لم يشرك فيها كما أن الرجل اذا حج مع الناس فوقف معهم وطاف لم يضره كون بعض الحجاج له مظالم وذنوب ينفردها وكذلك اذا شهد مع الناس الجمعة والجماعة ومجالس العلم وغرامهم لم يضره كون بعض المشاركين له في ذلك له ذنوب يختص بها فولاية الامور بمنزلة غيرهم يشاركون فيما يفعله لونه من طاعة الله ولا يشاركون فيما يفعله لونه من معصية الله وهذه كانت سيرة أهل البيت مع غيرهم فمن اتبعهم في ذلك فهو المقتدى بهم دون من تبرأ من السابقين الاولين وجمهور أهل العلم والدين وظاهر على عداوتهم الكفار والمنافقين كما يفعله من يفعله من الرافضة الضالين (الوجه التاسع أن يقال) امام قادر ينظم به أمر الناس في أكثر مصالحهم بحيث يؤمن به السبيل ويقام به ما يقام من الحدود ويدفع به ما يدفع من الظلم ويحصل به ما يحصل من جهاد العدو ويستوفي به ما يستوفي من الحقوق خير من امام معدوم لاحقيقته والرافضة يدعون الى امام معصوم وليس عندهم في الباطن الا امام معدوم وفي الظاهر امام كفور أو ظالم قائم أهل السنة ولو فرض ما فرض فيهم من الظلم والذنوب خير من الاثمة الظاهرين الذين تعمدتهم الرافضة وخير من امام معدوم لاحقيقته وأما الاثمة الباقون الذين كانوا موجودين فأولئك يأتهم بهم أهل السنة كما يأتون بأمثالهم فهم وأمثالهم اثمة ومن اتهم هؤلاء وأمثالهم من سائر المسلمين كان خيرا ممن اتهمهم وحدهم فان العلم راية ودراية كلما كثرت فيه العلماء واتفقوا عليه كان أقوى وأولى بالاتباع فليس عند الشيعة خيرا الا أهل السنة يشركونهم فيه والخير الذي اختص به أهل السنة لا يشركهم فيه الشيعة (الوجه العاشر) أن يقال ما ذكره هذا الامام يمكن لكل واحد من أهل السنة أن يعارضه بما هو أقوى منه فانه يقول عن مثل سعيد بن المسيب وعلمة والاسود والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح ومحمد بن سيرين

يفعل المخلوقات فلا بد أن يكون هناك فعل حصل بالقدرة وليس هو القدرة التي لم تزل ولا هو المخلوق المنفصل اذ لو كان كذلك لكان المخلوق قد وجد من غير خلق والمفعول قد وجد من غير فعل وهذا أعظم تناقض في العقل من كونه وجد بغير

(١٣٨)

قدرة فانه اذا عارض على العقل مخلوق مفعول حدث بعد أن لم يكن بلا فعل ولا خلق كان انكار العقل لذلك أعظم من انكاره لحدوثه من غير قدرة للفاعل وانكاره لحدوثه من غير فاعل أعظم امتناعا في العقل من هذا وهذا فاذا قيل فعلة الفاعل بلا قدرة أنكره العقل واذا قيل فعلة بالقدرة التي لم تزل بدون فعل كان انكاره أعظم واذا قيل حدث بلا فاعل كان أعظم وأعظم فان الفاعل بلا فعل كالعلم بلا علم والحى بلا حياة وذلك نفي لجزء مدلول اللفظ الذي دل عليه بالتضمن وأما نفي القدرة فهو نفي لما دل عليه باللزوم العقلي واذا قال القائل بل يجوز أن يكون المفعول المخلوق حدث بلا فعل ولا خلق غيره لانه لو كان بفعل لزم أن يكون للفعل فعل ولزم التسلسل وأن يكون محلا للحوادث قيل فعلى هذا يجوز أن يكون المفعول المخلوق حدث بلا قدرة من الفاعل لان ثبوت القدرة يستلزم ثبوت الصفات وقيام الاعراض به فاذا قال الفعل بدون القدرة تمتنع وليس في العقل ما يحيل لوازم القدرة بل علمنا بامتناع قيام الصفات به وان سماها المسمى أعراضا قيل له والمخلوق المفعول بلا فعل ولا خلق أعظم امتناعا في العقل وليس في العقل ما يحيل لوازم الفعل الذي كان بالقدرة بل علمنا بامتناع ذلك أعظم من علمنا بامتناع قيام الافعال

ومطرف بن النضير ومكحول والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وما شاء الله من التابعين وتابعيهم هؤلاء أئمة فيما يمكن الاتهام فيه بهم من الدين وعلى بن الحسين وابنه وجعفر بن محمد وغيرهم هم أيضا أئمة أهل السنة والجماعة بهذا الاعتبار فلم تأتم الشيعة بامام ذي علم وزهد الا وأهل السنة يأتمون به وبجماعة آخرين يشاركونهم في العلم والزهد بل هم أعلم منه وأزهد وما اتخذ أهل السنة اماما من أهل المعاصي الا وقد اتخذت الشيعة اماما من أهل المعاصي شرارهم فأهل السنة أولى بالاتهام بأئمة الظلم في غير ما هم ظالمون فيه فهم خير من الشيعة في الطرفين (الوجه الحادى عشر) قوله قالت الامامية قاله يحكم بيننا وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين (فيقال للامامية) ان الله حكم بينهم في الدنيا بما أظهر من الدلائل والبيّنات وبما يظهره أهل الحق عليكم فهم طاهرون عليكم بالحق والبيان وباليد والالسان كما أظهر دين نبيه على سائر الاديان قال تعالى هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون ومن كان من دينه قول أهل السنة الذى خالفتموهم فيه فانه طاهر عليكم بالحق والالسان كظهر دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم قطع على غيره من الاديان الا باهل السنة كما ظهر في خلافة أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ظهور لم يحصل لشي من الاديان وعلى رضى الله عنه مع أنه من الخلفاء الراشدين ومن سادات السابقين الاولين لم يظهر في خلافة دين الاسلام بل وقعت الفتنة بين أهله وطمع فيهم عدوهم من الكفار والنصارى والمجوس بالشام والمشرق وأما بعد على فلم يعرف أهل علم ودين ولا أهل يدوسيف نصر الله بهم الاسلام الا أهل السنة وأما الرافضة فاما أن يعاونوا أعداء الاسلام واما أن تمسك عن نصر الطائفتين ولا ريب أن الله تعالى يحكم يوم القيمة بين السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وبين من عاداهم من الاولين والآخرين كما يحكم بين المسلمين والكفار (الوجه الثانى عشر) أن يقال هذا التظلم من هو ان قاتم من ظلم عليا كآبى بكر وعمر على زعمكم فيقال لكم ان خصم في ذلك على وقدمات كما مات أبو بكر وعمر وهذا أمر لا يتعلق بنا ولا بكم الا بطريق بيان الحق وموالاة أهله ونحن نبين بالحجج الباهرة أن أبى بكر وعمر وأبى بالعدل من كل أحد سواهما من هذه الامة وأبعد عن الظلم من كل من سواهما وأن عليا لم يكن يعتقد أنه امام الامة دونهما كما نذكر هذا في موضعه ان شاء الله تعالى وان قلتم نتظلم من الملوك الذين منعوا هؤلاء حقوقهم من الامامة فهذا فرع على كون هؤلاء الاثنى عشر كانوا يطلبون الامامة أو كانوا يعتقدون أنهم أئمة الامة المعصومون وهذا كذب على القوم وسواء كان صدقا أو كذبا فانه يحكم بين الطائفتين ان كانوا مختصمين قل اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون وان كان التظلم من بعض الملوك الذين بينهم وبين هؤلاء منازعة في ولاية أو مال فلا ريب أن الله يحكم بين الجميع كما يحكم بين سائر المختصمين فان نفس الشيعة بينهم من الخصامات أكثر مما بين سائر طوائف أهل السنة وبنو هاشم قد جرى بينهم نوع من الحروب وجرى بين بنى حسن وبنى حسين من الحروب ما جرى بين أمثالهم في هذه الازمان والحروب في الازمان المتأخرة بين بعض بنى هاشم وبين غيرهم من

به وان سماها المسمى حوادث بين ذلك أن افتقار المخلوق الى خلق والمفعول المنفصل الى فعل يعلم باللزوم العقلى الطوائف وبالقول المسمى فان فاعل وناتق مثل متكلم وقائل ومريد ومتحرك وغير ذلك من الاسماء التي تستلزم قيام معان بالسميات فلما ظهرت

حجة عبد العزيز على المريسي في أنه لا بد من فعل الرب تعالى بقدرته كما قال له يلزمك أن تقول أنه خلق بالفعل الذي كان غن الصدر وليس الفعل هو القدرة لأن القدرة صفة لله ولا يقال لصفة الله هي الله ولا يقال (١٣٩) انها غير الله ولم يقل عبد العزيز انها ليست هي الله ولا غيره بل قال لا يقال انها هي الله ولا يقال انها غير الله وقول عبد العزيز هذا هو قول أئمة السنة

كلاماً مأمراً أحد وغيره وهو قول ابن كلاب وغيره من الاعيان ولكن طائفة من أصحاب أحمد مع طائفة من متكلمي الصفاتية أصحاب الاشعري يقولون لا هي الله ولا غيره وتلك العبارة هي الصواب كما قد بسط في غير هذا الموضع فان لفظ الغير فيه اجمال فلا يصح اطلاقه لا تفي ولا اثباتاً على الصفة ولكن يصح نفي اطلاقه نفيّاً وأثبتاً كما قال السلف مثل ذلك في لفظ الجبر ونحوه من الالفاظ المجملة انه لا يطلق لانها ولا اثباتها واذا قيل لا يطلق لا هذا ولا هذا لم يلزم اثبات قسم ثالث لاهو الموصوف ولا غير الموصوف بل يلزم اثبات ما لا يطلق عليه لفظ الغير لا ما ينفي عنه المغارة ومقصود عبد العزيز أن القدرة صفة لله ليست هي الفعل الذي كان بالقدرة فانه يقول لم يزل الله قادراً ولا يقول لم يزل فاعسلاً فعرضه المريسي بأن هذا يلزمك أيضاً فلزمك أن تقول لم يزل يفعل ويخلق واذا قلت ذلك فقد ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله فقال له عبد العزيز ليس لك أن تحكم على وتلزمي ما لا يلزمي وتحكي عني ما لم أقل وذلك لان عبد العزيز لم يقل في هذا قولاً يحكي عنه ولكن قاله اما أن تلزمي أنت ما ألزميني والا التزمت أن تقول ان المخلوق لم يزل

الطوائف أكثر من الحروب التي كانت في أول الزمان بين بعض بني أمية وبعض بني هاشم لا لشرف نسب أو لثقل ان نسب بني هاشم أشرف لكن لان خير القرون هو القرن الذي بعث فيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فالحق في تلك القرون أكثر والشر فيما بعدها أكثر وان كان التظلم من أهل العلم والدين الذين لم يظلموا أحداً ولم يعاونوا ظالماً ولكن يذكرون ما يجب من القول علماً وعمل بالادلة الكاشفة للحق فلا يشك من له أدنى عقل أنه من شبه مثل مالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة والليث بن سعد والشافعي وأحمد واسحق ومثاليهم بمثل هشام بن الحكم وهشام بن سالم ومثاليهم من شيوخ الرافضة انه لمن أظلم الظالمين وكذلك من شبه القديرين النعمي والكركجي ومثاليهم بمثل أبي علي وأبي هاشم والقاضي عبد الجبار وأبي الحسين البصري انه لمن أظلم الظالمين وهو لا شيوخ المعتزلة دع محمد بن هيثم ومثاله والقاضي أبابكر بن الطيب ومثاله من متكلمي أهل الاثبات دع أهل الفقه والحديث والتصوف كابي حامد الاسفرايني وأبي زيد المروزي وأبي عبد الله بن بطة وأبي بكر عبد العزيز وأبي بكر الرازي وأبي الحسن القزويني وأبي محمد بن أبي زيد وأبي بكر الأبهري وأبي الحسن الدارقطني وأبي عبد الله بن منده وأبي الحسين بن ميمون وأبي طالب المكي وأبي عبد الرحمن السلمي ومثاله هؤلاء فها من طائفة من طوائف أهل السنة على تنوعهم اذا اعتبرتها الا وتحققها أعلم وأعدل وأبعد عن الجهل والظلم من طائفة الروافض فلا يوجد في أحد منهم معاونة ظالم الاوهو في الرافضة أكثر ولا يوجد في الشيعة عدل عن ظلم ظالم الاوهو في هؤلاء أكثر وهذا أمر يشهد به العيان والسماع لمن له اعتبار ونظر ولا يوجد في جميع الطوائف كذب منهم ولا أظلم منهم ولا أجمل منهم وشيوخهم يقررون بالسنتهم يقولون يا أهل السنة أنتم فيكم فتوة لو قدرنا عليكم ما علمناكم بما تعاملونا به عند القدرة علينا (الوجه الثالث عشر) أن يقال هذا الشعر الذي استشهد به واستحسنه هو قول جاهل فان أهل السنة متفقون على قبول ما روى جدهم عن جبريل عن الباري بل هم يقبلون مجرد قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ويؤمنون به ولا يسألونه من أين علمت هذا العلم بأنه معصوم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وانما سمو أهل السنة لا اتباعهم سنته صلى الله تعالى عليه وسلم لكن الشأن في معرفة ما رواه جدهم فهم يطلبون علم ذلك من الثقات الاثبات فان كان عند العلويين علم شيء من ذلك استفادوه منهم وان كان عند غيرهم علم شيء من ذلك استفادوه منه وأما مجرد كون جدهم روى عن جبريل عن الباري اذ لم يكونوا عالمين به فاصنع لهم والناس لم يأخذوا قول مالك والشافعي وأحمد وغيرهم الا لكونهم يستندون أقوالهم الى ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هؤلاء من أعلم الناس بما جاء به واتباعهم ذلك وأسداً جهاداً في معرفة ذلك واتباعه والا فأي غرض للناس في تعظيم هؤلاء وعامة الاحاديث التي يروونها هؤلاء وبها أمثالهم وكذلك عامة ما يجيبون به من المسائل كقول أمثالهم ولا يجعل أهل السنة قول واحد من هؤلاء معصوماً يجب اتباعه بل اذا تنازعوا في شيء ردوه الى الله والرسول واعتبر ذلك بما تشاهده في زمانك من أهل العلم بالقرآن والحديث والفقه فانك تجد كثيراً من بني هاشم لا يحفظ القرآن ولا يعرف من حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا ما شاء الله ولا يعرف معاني ذلك فاذا قال هذا روى جدهم عن جبريل عن

مع الله وهذا الذي قاله المريسي انما يلزم عبد العزيز اذا أبطل كل قسم مما يمكن أن يقال في هذا المقام وهو لم يفعل ذلك ولا سبيل له اليه بخلاف ما ألزمه اياه عبد العزيز فانه لازم لا محالة اذ كان قوله ان المخلوقات كلها وكلام الله عنده من جملة ما حدثت بعد أن لم تكن من غير

فعل فعله الله بل بقدرته التي لم تزل مع أن عبد العزيز قد بين فيما بعد أن ما أقرب به المريسى بكفيه في الاحتجاج في مسئلة القرآن فان المريسى أقرب بأن الله خلقها بقدرته فثبت هناك معنى (١٤٠) هو صفة لله تعالى ليس بمخلوق فبطل أصل قوله الذي

نفي به الصفات وقال ان القرآن مخلوق لكن عبد العزيز بين له ما يلزمه وما أقرب به وأن الحق تحصل بهذا وهذا أو أما المريسى فعارضه بأن قال يلزمك ما ألزمتني (وذلك مبنى على مقدمات) لم يذكر منها واحدة (أحدها) أن يقول اذا كان أحدث الاشياء بفعله الكائن عن القدرة حصل المقصود من غير اثبات قديم مع الله تعالى ولهذا قال له عبد العزيز انما قلت الفعل صفة لله والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع وفي نسخة أخرى زيادة على ذلك انما قلت انه لم يزل الفاعل سيفعل ولم يزل الخالق سيجعل لان الفعل صفة لله وهذه الزيادة لم تقدم في كلام عبد العزيز فاما أن تكون ملحقة من بعض الناس في بعض النسخ أو يكون معنى الكلام انما قولى هذا أو انما قلت اني انما اعتقدت والتمت هذا أو يكون المعنى انما أقول وأعتقد هذا ولا شبهة أن هذه الزيادة ليست من كلام عبد العزيز فانها لا تناسب ما ذكره من مناقضته المستقيمة ولم تقدم من عبد العزيز ذكر هذا الكلام ولا ما يدل عليه بخلاف قوله انما الفعل صفة لله والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع فان هذا كلام حسن صحيح وهولم يكن قد قاله ولهذا لم يقل اني قلت ذلك ولكن قال هذا هو الذي يجب أن يقال وهو الذي يلزم أن

البارى قيل نعم وهؤلاء أعلم منكم بما روى جدكم عن جبريل وأنتم ترجعون في ذلك اليهم واذا كان كل من الأولين والآخرين من بنى هاشم قد يتعلم بعض ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من غيره بل من غير بنى هاشم كان هذا من أمارته أنه لا علم عندهم بذلك الا كعلم أمثالهم فبمن يأثم الناس وعن يأخذون أو يأخذون عن يعرف ما جاء به جدتهم وعن لا يعرف ذلك والعلماء هم ورثة الانبياء فان الانبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا وانما ورثوا العلم فنأخذهم أخذ بحظ وافر وان قال مرادى بهم هؤلاء الأئمة الاثنا عشر قيل له ما رواه على بن الحسين وأبو جعفر وأمثالهم ما من حديث جدتهم فقبول منهم كما يرويه أمثالهم ولولا أن الناس وجدوا عند مالك والشافعي وأحمد أكثر مما وجدوه عند موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن علي لماءدوا عن هؤلاء الى هؤلاء والافأى غرض لاهل العلم والدين أن يعدلوا عن موسى بن جعفر الى مالك بن أنس وكلاهما من بلد واحد في عصر واحد لو وجدوا عند موسى بن جعفر من علم الرسول ما وجدوه عند مالك مع كمال رغبة المسلمين في معرفة علم الرسول ونفس بنى هاشم كانوا يستفيدون علم الرسول من مالك بن أنس أكثر مما يستفيدونه من ابن عمهم موسى بن جعفر ثم الشافعي جاء بعد مالك وقد خالفه في أشياء وردت عليه حتى وقع بينه وبين أصحاب مالك ما وقع وهو أقرب نسباً من بنى هاشم من مالك ومن أحرص الناس على ما يستفيدونه من علم الرسول من بنى عمه وغير بنى عمه ولو وجد عند أحد من بنى هاشم أعظم من العلم الذي وجدته عند مالك لكان أشد الناس مسارعة الى ذلك فلما كان يعرف بأنه لم يأخذ عن أحد أعلم من مالك وسفيان بن عيينة وكانت كتبه مشحونة بالآخذ عن هذين الاثنين وغيرهما وليس فيها شيء عن موسى بن جعفر وأمثاله من بنى هاشم علم أن مطلوبه من علم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كان عند مالك أكثر مما هو عند هؤلاء وذلك أحد بن حنبل قد علم كمال محبته لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولحديثه ومعرفة بأقواله وأفعاله وموالاته لمن يوافقه ومعاداته لمن يخالفه ومحبة لبنى هاشم وتصنيفه في فضائلهم حتى صنف فضائل على والحسن والحسين كما صنف فضائل الصحابة ومع هذا فكتبه مملوءة عن مثل مالك والثوري والازاعي والليث بن سعد ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وهشيم بن بشير وعبد الرحمن بن مهدي وأمثالهم دون موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن علي وأمثالهم فلو وجد مطلوبه عند مثل هؤلاء لكان أشد الناس رغبة في ذلك فان زعم زاعم أنه كان عندهم من العلم المخزون ما ليس عند أولئك لكن كانوا يكتفونه فأى فائدة للناس في علم مكتوم فعلم لا يقال به ككثرة لا ينفع منه فكيف يأثم الناس عن لا يبين لهم العلم المكتوم كالامام المعلوم وكلاهما لا ينتفع به ولا يحصل به لطف ولا مصلحة وان قالوا بل كانوا يشتون ذلك لخواصهم دون هؤلاء الأئمة قيل أول هذا كذب عليهم فان جعفر بن محمد لم يحي بعدده مثله وقد أخذ العلم عن هؤلاء الأئمة كمالك وابن عيينة وشعبة والثوري وابن جريج ويحيى بن سعيد وأمثالهم من العلماء المشاهير الاعيان ثم من ظن هؤلاء السادة أنهم يكتبون العلم عن مثل هؤلاء ويخصون به قوما مجهولين ليس لهم في الامة لسان صدق فقد أساء الظن بهم فان في هؤلاء من المحبة لله ولرسوله والطاعة له والرغبة في حفظ دينه وتبليغه وموالاة من والاه ومعاداة من عاداه وصيانتهم عن الزيادة والنقصان ما لا يوجد قريب منه لاحد من شيوخ الشيعة وهذا امر معلوم بالضرورة لمن عرف

أقوله لاني بينت أن المخلوق لا يكون الا بفعل عن قدرة الله والفعل قائم بالله ليس هو مخلوقاً منفصلاً وهذا امراده بقوله هؤلاء

لانه صفة لم يرد بذلك أن الفعل المعين لازم لذات الله تعالى لانه قد قال والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع منه فبطل بذلك مقصود عبد العزيز من



أن هنالك فعلاً أحدث به المخلوقات عن قدرته فأقام الحجة على أنه يقوم بالله تعالى أمر غير المخلوقات عن القدرة واعترف له المريسي بالقدرة فقد ثبت على كل تقدير أن قبل المخلوق شيئاً خارجاً عن المخلوق (١٤١) سواء كان هو القدرة وحدها أو كان مع ذلك

الفعل والقول والارادة وما كان متقدماً قبل المخلوق فليس هو من المخلوق فبطل قول المريسي أن ما لا يسمى بالله فهو مخلوق فإن هذه الامور كلها ليست هي الله وليست مخلوقة لأن هذه صفات له ولا يقال إنها هي الله ولا يقال إنها غير الله وإذا قلنا الله الخالق وما سواه مخلوق فقد دخل في مسمى اسمه صفاته فأنها داخله في مسمى اسمه ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم من حلف بغير الله فقد أشرك لم يكن الحلف بعزة الله ونحو ذلك حلفاً بغير الله ولما حدثت الجهمية واعتقدوا أن مسمى القرآن خارج عن مسمى اسم الله تعالى قال من قال من السلف الله الخالق وما سواه مخلوق إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق فاستنوا القرآن مما سواه ما أدخله من أدخله فيما سواه وانظروا ما سواه هو كل لفظ الغير وقد قلنا أن القرآن وسائر الصفات لا يطلق عليه أنه هو ولا يطلق عليه أنه غيره فذلك لا يطلق عليه أنه مما سواه ولا أنه ليس مما سواه لكن منع القرينة قد يدخل في هذا تارة وفي هذا تارة فلما كان بعض الناس قديهم أن القرآن هو مما سواه قال من قال من السلف ما سواه مخلوق والقرآن كلام الله غير مخلوق لا يقول إلا القرآن أي القرآن هو كلامه وكلامه وفعله وعلمه وسائر ما يقوم بذاته لا يكون مخلوقاً وانما المخلوق ما كان مبيناً له ولهذا قال السلف

هؤلاء وهؤلاء واعتبر هذا مما تجده في كل زمان من شيوخ السنة وشيوخ الرافضة كصنف هذا الكتاب فإنه عند الامامية أفضلهم في زمانه بل يقول بعض الناس ليس في بلاد المشرق أفضل منه في جنس العلوم مطلقاً ومع هذا فكلما يدل على أنه من أجهل خلق الله تعالى بحال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأقواله وأعماله فيروى الكذب الذي يظهر أنه كذب من وجوه كثيرة فإن كان عالماً بأنه كذب فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من حدث عني بهديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين وإن كان جاهلاً بذلك دل على أنه من أجهل الناس بأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما قيل

فان كنت لاتدرى فتلك مصيبة \* وان كنت تدرى فالمصيبة أعظم

وأما الآيات التي أنشدناها فقد قيل في معارضتها

أذا شئت أن ترضى لنفسك مذهباً \* تنال به الزلفى وتنجو من النار  
فدون بكاتب الله والسنة التي \* أنت عن رسول الله من نقل أخيار  
ودع عنك دواعي الرضا والبدع التي \* يقول دواعيها إلى النار والعار  
وسر خلف أصحاب الرسول فانهم \* نجوم هدى في ضوئها يهتدى السارى  
وعج عن طريق الرضا فهو مؤسس \* على الكفر تأسيساً على جرف هار  
هما خططان أما هدى وسعادة \* وإما شقاء مع ضلالة كفار  
فأى فريقنا أحق بأمنه \* وأهدى سبيلاً عند ما يحكم البارى  
أمن سب أصحاب الرسول وخالف الكتاب \* ولم يعباً بشأب الأخبار  
أم المقتدى بالوحي يسلك منهج الصحابة \* مع حب القرابة الأظهر

(فصل قال الرافضي) وما أظن أحد من المحصلين وقف على هذه المذاهب واختار غير مذهب الامامية باطناً وان كان في الظاهر يصير إلى غيره طلباً للدنيا حيث وضعت لهم المدارس والربط والاقواف حتى تستمر لبي العباس الدعوة ويشيد واللعامة اعتقاداً ما منهم (فيقال) هذا كلام لا يقوله الا من هو من أجهل الناس بأحوال أهل السنة ومن هو من أعظم الناس كذباً وعناداً وبطلاناً ظاهراً من وجوه كثيرة فإنه من المعلوم أن السنة كانت قبل أن تبنى المدارس أقوى وأظهر فإن المدارس انما بنيت ببغداد في أثناء المائة الخامسة بنيت النظامية في حدود الستين والاربعائة وبنيت على مذهب واحد من الاثثة الاربعة والمذاهب الاربعة طبقت المشرق والمغرب وليس لاحد منهم مدرسة والمالكية في المغرب لا يذكرون عندهم ولد العباس ثم السنة كانت قبل دولة بني العباس أظهر منها وأقوى في دولة بني العباس فان دولة بني العباس دخل فيها كثير من الشيعة وغيرهم من أهل البدع ثم أهل السنة متفقون على أن الخلافة لا تختص ببني العباس وأنه لو تولاها بعض العلويين أو الامويين أو غيرهم من بطون قريش جاز ثم من المعلوم أن علماء السنة كمالك وأحمد وغيرهما من أئمة الناس عن مذهبهم المولود أو مقاربهم ثم أهل السنة انما يعظمون الخلفاء الراشدين وليس فيهم أحد من بني العباس ثم من المعلوم لكل عاقل أنه ليس في علماء المسلمين المشهورين أحد رافضي بل كلهم متفقون على تجهيل الرافضة وتضليلهم وكتبهم كلها شاهد بذلك وهذه كتب الطوائف كلها تشهد بذلك مع

الاثمة كاجد وغيره القرآن كلام الله ليس بباطن منه وقالوا كلام الله من الله وقال أحد بن حنبل لرجل سأله فقال له ألسنت مخلوقة فقال بلى فقال أليس كلامك منك قال بلى قال والله ليس بمخلوق وكلامه منه ومواده أن المخلوق إذا كان كلامه موصفاً له هو داخل في مسمى اسمه وهو

فإنه فالحال أن يكون كلامه صفة داخل في مسمى اسمه وهو قائم به لأن الكلام صفة كمال وعدمه صفة نقص فالمشكك كل من لا يتكلم والخالق أحق بكل كمال من غيره والسلف (١٤٣) كثيرا ما يقولون الصفة من الموصوف والصفة بالموصوف

أنه لا أحد يلجئهم إلى ذكر الرفضية وذكر جهلهم وضلالهم وهم دائماً يذكرون من جهل الرفضية وضلالهم ما يعلم معه بالاضطرار أنهم يعتقدون أن الرفضية من أجهل الناس وأضلهم وأبعد طوائف الأمة عن الهدى ومذهب هؤلاء الإمامية قد جمع عظام البدع المنكرة فانهم جهمة قدرية رافضية وكلام السلف والعلماء في ذم صنف من هذه الاصناف لا يحصىه إلا الله والكتب مشحونة بذلك ككتب الحديث والآثار والفقه والتفسير والاصول والفروع وغير ذلك وهؤلاء الثلاثة شر من غيرهم من أهل البدع والمرجئة والحرورية والله يعلم أني مع كثرة بحثي وتطلعي إلى معرفة أقوال الناس ومذاهبهم ما علمت رجلا في الأمة لسان صدق منهم ما يذهب الإمامية فضلا عن أن يقال يعتقد في الباطن وقد اتهم عذوب الزيدية الحسن بن صالح بن حي وكان فقيها زاهدا وقيل إن ذلك كذب عليه ولم يقل أحد أنه طعن في أبي بكر وعمر فضلا عن أن يشك في امامتهم وانهم طائفة من الشيعة العلوية الأولى بتفضيل عثمان على علي ولم يتهم أحد من الشيعة الأولى الذين يحبون عليا ويفضلون عليه بأب بكر وعمر لكن كان فيهم طائفة يرجحون علي عثمان وكان الناس في الفتنة صاروا شيعة عثمان شيعة عثمان علي وجميع طائفة علي كان يفضلون علي عثمان بل كان كثير منهم يفضل عثمان عليه كما هو قول سائر أهل السنة

(فصل قال الرفض) وكثيرا ما رأينا من يتدين في الباطن بدين الإمامية ويمتنع عن اظهار محب الدنيا وطلب الرياسة وقد رأيت بعض أئمة الحنابلة يقول في علي مذهب الإمامية فقلت لم تدرس علي مذهب الحنابلة فقال ليس في مذهبكم البغلات والمشاهرات وكان أكبر مدرسي الشافعية في زماننا حيث توفي أوصى أن يتولى أمره في غسله وتجهيزه بعض الإمامية وأن يدفن في مشهد مولانا الكاظم وأشهد عليه أنه كان على مذهب الإمامية

(والجواب) إن قوله وكثيرا ما رأينا هذا كذب بل قد يوجد في بعض المنتسبين إلى مذهب الأئمة الأربعة من هو في الباطن رافضي كما يوجد في المظهرين للإسلام من هو في الباطن منافق فان الرفضية لما كانوا من جنس المنافقين يخفون أمرهم احتاجوا أن يظهر واغبر ذلك كما احتاج المنافقون أن يتظاهروا بغير الكفر ولا يوجد هذا إلا في من هو جاهل بأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأموال المسلمين كيف كانت في أول الإسلام وأما من عرف الإسلام كيف كان وهو مقر بان محمد رسول الله باطنا وظاهرا فإنه يمتنع أن يكون في الباطن رافضيا ولا يتصور أن يكون في الباطن رافضيا إلا في منافق أو جاهل بالإسلام كيف كان مفرط في الجهل والحكاية التي ذكرها عن بعض الأئمة المدرسين ذكر لي بعض البغداديين أنها كذب مفترى فان كان صادقا فيما نقله عن بعض المدرسين من هؤلاء وهؤلاء فلا ينكر أن يكون في المنتسبين إلى الأئمة الأربعة من هو زنديق لمحمد مارق فضلا عن أن يكون رافضيا ومن استدل بزندقه بعض الناس في الباطن على أن علماء المسلمين كلهم زنادقة كان من أجهل الناس وكذلك من استدل برفض بعض الناس في الباطن ولو كشف لنا عن اسم هذا المدرس وهذا المدرس لينان جهلها ما بين حقيقة حاله وهل في مجرد كون الرجل تولى التدريس في مثل دولة التركة الكفار أو الحديث العهد بالإسلام ما يدل على فضيلة المدرس وديانته حتى يجعل له قول مع أهل العلم فان

فيقولون علم الله من الله وكلام الله من الله ونحو ذلك لأن ذلك داخل في مسمى اسمه فليس خارجا عن سماء بل هو داخل في سماء وهو من سماء فعبدا العزيز يقرر حجة بأن الفعل صفة لله عن قدرته لا يمنع منه مانع وهذا كاف وما ألزمه إياه بشر لا يلزمه إلا بمقدمات لم يقرر بشر منها شيئا وأي تقدير من تلك التقديرات قال به القائل كان خيرا من قول المريسي (التقدير الأول) قول من يقول إن الفعل حادث قائم بذات الله بقدرته كما يقول ذلك من يقوله من الكرامية وهذا خير من قول المريسي وأتباعه من الجهمية فان ما يلزم أصحاب هذا القول من تسلسل الحوادث يلزمهم مثله والذي يلزمهم من نفي الخلق والفعل لا يلزم أصحاب هذا القول وأما قولهم أنه محمل الحوادث فقل قولهم أنه محمل للأعراض (التقدير الثاني) قول من يقول إن الفعل قديم أزلي كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية ومن الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والصوفية وهذا أيضا على التقدير يكون من جنس قول الصفاتية وهؤلاء لا يقولون بقيام الحوادث به ولا تسلسلها وإذا ألزمهم المريسي وأخوانه أن يقال فإذا كان الفعل لم يزل والارادة لم تزل لم يزل أن يكون المفعول المراد لم يزل وقيل لهم قد وث الحوادث لا بدله من

سبب قالوا هذا السؤال مشترك بيننا وبينكم لكن عبد العزيز لم يجب بهذا الجواب فإنه لو أجابه لانتقضت كثيرا حجة التي احتج بها على المريسي فإنه لم يزل قادرا فلو قال الفعل قديم قال المريسي أنه لم يزل فاعل عندك وأيضا فعبدا العزيز ذكر

أنه يقدر على الفعل لا يمنعه منه مانع وذو كره غير ذلك (التقدير الثالث) ان الفعل الذي كان قبله فعل آخر كان عن قدرته أيضا ولم يجر ولم يكن شيء من المفعولات والمخلوقات موجودا معه (١٤٣) في الازل فان الفعل ينقسم الى متعد ولزام فاذا قدر دوام

الافعال اللازمة لم يجب دوام الافعال المتعدية وعلى هذا التقدير فاذا قال كان الله ولما يخلق شيئا ولما يفعل شيئا لم يلزم أن لا يكون هناك فعل قائم بنفسه بدون مخلوق مفعول ولا يجب أن يكون المخلوق لم يزل مع الله تعالى وهذا التقدير ان لم ينفعه المربى بالحجة لم يكن ما ألزمه لعبد العزير لزاما واذا قال السلف والأئمة ان الله لم يزل متكلمًا اذا شاء فقد أثبتوا انه لم يتجدد له كونه متكلمًا بل نفس تكلمه بمشيئته قديم وان كان يتكلم شيئا بعد شيء فتعاقب الكلام لا يقتضي حدوث نوعه الا اذا وجب تناهي المقدورات المرادات وهو المسمى بتناهي الحوادث والذي عليه السلف وجهه هو ان الخلق أن المقدورات المرادات لا تنتهي وهم بهذا زهوه عن كونه كان عاجزا عن الكلام كالآخر الذي لا يمكنه الكلام وعن أنه كان ناقصا فكان كاملا وأثبتوا مع ذلك أنه قادر على الكلام باختياره وحجة عبد العزير على المربى تتم على هذا التقدير ولا يكون مع الله في الازل مخلوق (التقدير الرابع) انه لو قيل بأن كل ماسوى الله مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن فليس مع الله في أزله شيء من المخلوقات لكنه لم يزل يفعل لم يوجب ذلك أن يكون معه شيء من المفعولات المخلوقات وانما يوجب ذلك كون نوع المفعول لم يزل مع أن كل

كثيرا ممن يتولى التدريس بجاه الظلمة الجهال يكون من أجهل الناس وأظلمهم ولكن الذي يدل على فضيلة العلماء ما اشتهر من علمهم عند الناس وما ظهر من آثار كلامهم وكتبهم فهل عرف أحد من فضلاء أصحاب الشافعي وأحمد وأصحاب مالك كان رافضيا أم يعلم بالاضطرار أن كل فاضل منهم من أشد الناس انكارا للرفض وقد اتهم طائفة من أتباع الأئمة بالميل الى نوع من الاعتزال ولم يعلم أحد منهم اتهم بالرفض بعد الرفض عن طريقة أهل العلم فان المعتزلة وان كانت أقوالهم لبدع منكرة فان فيهم من العلم والدين والاستدلال بالأدلة الشرعية والعقلية والرد على من هو أبعد عن الاسلام منهم من أهل الملل والملاحدة بل ومن الرد على الرافضة ما أوجب أن يدخل فيهم جماعات من أهل العلم والدين والاستدلال بالأدلة الشرعية وان نسبوا الى مذهب بعض الأئمة الأربعة كابي حنيفة وغيره بخلاف الرافضة فانهم من أجهل الطوائف بالمنقول والمعقول ومن دخل فيهم من المظهرين للعلم والدين باطنا وظاهرا فلا يكون الامن أجهل الناس أو زنديقا لمهددا

(فصل قال الرافضي) الوجه الخامس في بيان وجوب اتباع مذهب الامامية أنهم لم يذهبوا الى التعصب في غير الحق بخلاف غيرهم فقد ذكر الغزالي والماوردي وهما اما مان للشافعية أن تسطيع القبور هو المشروع لكن لما جعلته الرافضة شعارا لهم عدلنا عنه الى التسليم وذکر الزنجشري وكان من أئمة الحنفية في تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته أنه يجوز بمقتضى هذه الآية أن يصلى على آحاد المسلمين لكن لما اتخذت الرافضة ذلك في أئمتهم منعناه وقال مصنف الهداية من الحنفية ان المشروع التخصيم في اليمين ولكن لما اتخذته الرافضة جعلناه في اليسار وأمثال ذلك كثير فانظر الى من يغير الشريعة ويبدل الاحكام التي وردت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويذهب الى ضد الصواب معاندة لقوم معينين فهل يجوز اتباعه والمصير الى أقواله

(والجواب) من طريقين (أحدهما) ان هذا الذي ذكره هو بالرافضة أصق (والثاني) أن أئمة السنة برأء من هذا أما الطريق الاول فيقال لانعلم طائفة أعظم تعصبا في الباطل من الرافضة حتى انهم دون سائر الطوائف عرف منهم شهادة الزور ولموافقهم على مخالفهم وليس في التعصب أعظم من الكذب وحتى انهم في التعصب جعلوا للبنت جميع الميراث ليقولوا ان فاطمة رضى الله عنها ورثت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دون عمه العباس رضى الله عنه وحتى ان فيهم من حرم لحم الجمل لان عائشة قاتلت على جل نخالفوا كتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم واجماع الصحابة والقرابة لا ينافي فان ذلك الجمل الذي ركبته عائشة رضى الله عنها مات ولو فرض أنه حي فركوب الكفار على الجمال لا يوجب تحريمها وما زال الكفار يركبون الجمال ويغنمها المسلمون منهم ولجها حلال لهم فأى شيء في ركوب عائشة الجمل يوجب تحريم لحمه وغاية ما يفرضون أن بعض من يجعلونه كافر اركب جلا مع أنهم كانوا مفترون فيما يرمون به أم المؤمنين رضى الله عنها ومن تعصبهم أنهم لا يذكرون اسم العشرة بسبل يقولون تسعة وواحد واذا بنوا أعمدة وأغبرها لا يجعلونها عشرة وهم يتعرون ذلك في كثير من أمورهم مع أن الكتاب العزيز قد جاء بذكر العشرة في غير موضع كافي قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج

واحد من الاحاد حدث لم يكن ثم كان بعد فليس من ذلك شيء مع الله في الازل وعبد العزير لم يقل هذا ولم يلتزمه بل ولا التزم شيئا من هذه التقديرات ولا يلزمه واحد منها بعينه لا بتقدير امتناع ماسواه ولكن المقصود أن الزام المربى له بأن يكون المخلوق لم يزل مع الله

لا يلزمه التزامه فانه على التقديرات الثلاث لا يلزم وجود شيء من المفعولات ولا نوعها في الازل وأما على التقدير الرابع فاعلم ان لم يزل نوع المفعولات لا شيء من المفعولات بعينه وهذا (١٤٤) التقدير اذا كان باطلا فالمرسئ لم يزل كراطلا ولا

ابطال شيء من التقديرات وهو لو اراد أن يطل هذا لم يطله الا باطل التسلسل في الاثار كما هو طريقة من ابطال ذلك من اهل الكلام ولكن المرسئ وموافقوه الذين يقولون بأن الله مخلق المخلوقات بغير فعل قائم به ويقولون الخلق هو المخلوق يقولون ان المخلوقات كلها وجدت بعد أن لم تكن موجودة من غير أن يتجدد من الله فعل ولا قصد ولا أمر من الامور بل ولا من غيره فيقولون ان الامر مازال على وجه واحد ثم حدثت جميع المحدثات وكانت جميع المخلوقات وليس هناك من الفاعل شيء غير وجوده بل حاله قبل وجودها ومع وجودها وبعد وجودها واحد لم يتجدد منه أمر يضاف الحدوث اليه فأصحاب القول الاول يلتزمون التسلسل مع قولهم بأن كل ما سوى الله محدث كائن بعد أن لم يكن مسبوق بعدم نفسه لكن تحدث الحوادث شيئا بعد شيء وهو محدثها بأفعاله سبحانه التي يفعلها أيضا شيئا بعد شيء وأصحاب الثاني يقولون بل حدثت من غير سبب حادث كما يرى ومن المعلوم أنه اذا عرض على العقل القولان كان بطلان هذا القول أظهر من بطلان ذلك فان ترجيح أحد طرفي الممكن بغير مرجح وتخصيص الشيء عن أمثاله التي تماثله من كل وجه بلا تخصيص وحدوث الحوادث جميعها بدون سبب حادث بل مع كون الأمر قبل

وسبعة اذ ارجعتم تلك عشرة كاملة وقال والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال تعالى وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأعلمنا بها بعشر وقال تعالى والفجر وليال عشر فذكر سبحانه وتعالى اسم العشرة في مواضع مجودة وذكر اسم التسعة في موضع مذموم فقال تعالى وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الارض ولا يصلحون وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تحروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان وكان يعتكف العشر الاواخر حتى قبضه الله تعالى وقال ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله من هذه الايام العشرة فاذا كان الله ورسوله قد تكلم باسم العشرة وعلق بهذا العدد أحكاما شرعية مجودة كان نفورهم عن التكلم بذلك لكونه قد سمي به عشرة من الناس يبغضونهم غاية الجهل والتعصب ثم قولهم تسعة واحد هو معنى العشرة مع طول العبارة وان كان اسم العشرة أو التسعة أو السبعة يقع على كل معدود بهذا العدد سواء كان من الناس أو الدواب أو الثياب أو الدراهم وبعض المعدودات يكون محمدا وبعضها يكون مذموما فنفور هؤلاء الجهال عن التكلم بهذه الاعداد غاية في الجهل وانما هو كنفورهم عن التكلم باسماء قوم يبغضونهم كما ينفرون عن اسمه أبو بكر وعمر وعثمان لبغضهم لشخص كان اسمه هذا الاسم وقد كان في الصحابة رضي الله عنهم من هو مسمى باسماء يسمى بها بعض الكفار كالوليد بن الوليد وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول في قنوته اذا قنيت اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين وهذا الوليد مؤمن بقي وأبوه الوليد كافر شقي وكذلك عقبة بن أبي معيط من كفار قرش وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رأيت كافي في دار عقبة بن رافع وأتينا برطب من طاب فأولت بالرفعة لنا في الدنيا والعاقبة لنا في الآخرة وان دينا نأخذ طاب وقد كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعو على بن أبي طالب وفي الكفار على بن أمية بن خلف قتل هو وأبوه يوم بدر كافرين وفي الصحابة كعب بن مالك شاعر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وغيره وكان كعب الاشرف قد آذى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حتى نذب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لقتله محمد بن مسلمة وأصحابه وفي الصحابة كعب الذي قال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله أمرني أن أقرأ عليك يعني قراءة تليغ لا قراءة تعليم وفي المشركين أبي بن خلف قتل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بيده يوم أحد ولم يقتل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بيده غيره وقال من أشد الناس عذابا يوم القيامة من قتل نبيا أو قتل نبي وهذا باب واسع وقد سمي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ابنه ابراهيم وقد سمي على ابنه أبا بكر وعمر في الجملة أسماء الاعلام يشترك فيها المسلم والكافر كما سمي اليهود والنصارى ابراهيم وموسى واسحق ويعقوب والمسلمون يسمون بذلك أيضا فليس في تسمية الكافر باسم ما يوجب هجران ذلك الاسم فلو فرض والعياذ بالله تعالى أن هؤلاء كفار كما يقول المفترون لم يكن في ذلك ما يوجب هجران هذه الاسماء وانما ذلك مبالغة في التعصب والجهل فان قيل انما يكرهون هذا الاسم لان المسمى به يكون سنيا قيل فهم قد عرفوا مذهب الرجل ولا يحاطبونه بهذا الاسم بل بغيره من الاسماء مبالغة في هجران هذا الاسم ومن تعصبهم أنهم اذا وجدوا مسمى بعلي أو جعفر أو الحسن أو الحسين بادروا الى اكرامه مع أنه قد يكون فاسقا وقد

حدوثها ومع حدوثها على حال واحدة هو بعد في المعقول وأنكر في القلوب من كون المحدثات لم تزل تحدث شيئا بعد شيء يكون ومن كون الله سبحانه لم يزل يفعل ما يشاء ويتكلم بما يشاء وما يشاء فلو قد رآه عبد العزيز والمرسئ

انتهيا الى هاتين المقدمتين لم يكن للرئيس أن يلزم عبد العزيز بشئ الا الزمه عبد العزيز بما هو أشنع منه فكيف وعبد العزيز لم ينجح الى شيء من ذلك بل بين انه لا بد أن يكون قبل الخلق ما به (١٤٥) يخلق الخلق من صفات الله وأفعاله فيمطل ما يبعثه

المربى ويحويه من أن الله لا صف له ولا كلام ولا فعل بل خلق المخلوقات وخلق الكلام الذي سماه كلامه بلا صفة ولا فعل ولا كلام وهذا الجوابان اللذان يمكن عبد العزيز أن يجيب بهما عن الزامه التسلسل يمكن معهما جواب ثالث مركب منهما كما تقدم التنبيه على ذلك وهو أن يقول إن كان التسلسل متمتعاً بطل هذا الزام وان كان ممكناً أمكن التزامه كما قد ذكرنا في غير هذا الموضع أن المسلمين وغيرهم من أهل المال القائلين بأن الله تعالى خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام يمكنهم أن يجيبوا على هذا الجواب للقائلين بقدم العالم من الفلاسفة وغيرهم المحتجين على ذلك بحججهم العظمى التي اعتمد عليها ابن سينا وأبو الهيثم وغيرهما حيث احتجوا على المعتزلة ونحوهم من أهل الكلام فقالوا الموجب التام للعالم إن كان ثابتاً في الازل لزوم قدمه والازم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح وإن لم يكن ثابتاً في الازل الاحتجاج في حدوث تمامه إلى مرجح والقول فيه كالقول في الازل ويلزم التسلسل وعظم شأن هذه الحجة على هؤلاء المتكلمين لأنهم يقولون بطلان التسلسل وبعثوث الحوادث من غير سبب حادث ويقولون بأن المرجح التام لا يستلزم أثره بل القادر أو المريد يرجح أحد مقدوريه أو أحد

يكونون في الباطن سنيا فان أهل السنة يسمون هذه الاسماء كل هذا من التعصب والجهل ومن  
تعصبهم وجهلهم أنهم يغيضون بنى أمية كلهم ليكون بعضهم كان ممن يغيض عليا وقد كان في  
بنى أمية قوم صالحون ما واصل الفتنة وكان بنو أمية أكثر القبائل عمالا للنبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم فانه لما فتح مكة استعمل عليها عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية واستعمل خالد بن  
سعيد بن أبي العاص بن أمية وأخوه أبان وسعيد بن سعيد على أعمال آخر واستعمل أباسفان  
بن حرب بن أمية على فجران وأبانه يزيد ومات وهو عليها وصاهر نبي الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
بناته الثلاثة لبنى أمية فزوج أكبر بناته زينب بابي العاص بن الربيع بن أمية بن عبد شمس  
وجدد صهره لما أراد على أن يتزوج ابنة أبي جهل فذكر صهره له من بنى أمية بن عبد شمس  
فأثنى عليه في مصاهرته وقال حدثني فصدق ووعدي فوفى لي وزوج ابنته لعثمان بن عفان  
واحدة بعد واحدة وقال لو كانت عندنا ثالثة لزوجناها عثمان وكذلك من جهلهم وتعصبهم  
يغيضون أهل الشام لكونهم كان فيهم أولام من يغيض عليا ومعلوم أن مكة كان فيها كفار  
ومؤمنون وكذلك المدينة كان فيها مؤمنون ومنافقون والشام في هذه الاعصار لم يبق فيها  
من يتظاهر بغيض علي ولكن لفط جهلهم يصبون ذيل البغض وكذلك من جهلهم أنهم  
يذمون من ينتفع بشئ من آثار بنى أمية كالشرب من نهر يزيد ويزيد لم يحفره ولكن وسعه  
وكالصلاة في جامع بناء بنو أمية ومن المعلوم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي الى  
الكعبة التي بناها المشركون وكان يسكن في المساكن التي بنوها وكان يشرب من ماء الآبار  
التي حفرها ويلبس من الثياب التي نسجوها ويعامل بالدرهم التي ضربوها فاذا كان ينتفع  
بما سلكهم وملابسهم والماء التي أنبطوها والمساجد التي بنوها فكيف باهل القبلة فلوفرز أن  
يزيد كان كافرا وحفر نهر الم يكره الشرب منه باجماع المسلمين ولكن لفط تعصبهم كرهوا  
ما يضاف الى من يغيضونه ولقد حدثني ثقة انه كان لواحد منهم كب فدعاه آخر منهم بكبر بكي  
فقال صاحب الكلب أسمى كلبي بأسماء أهل النار فاقتل على ذلك حتى جرى بينهما دم فهل  
يكون أجمل من هؤلاء والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسمي أصحابه بأسماء قد تسمى بها  
قوم من أهل النار الذين ذكرهم الله في القرآن كالوحيد الذي ذكره الله في القرآن في قوله ذرني  
ومن خلقت وحيدا واسمه الوليد بن المغيرة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعو لابن  
هذا واسمه أيضا الوليد ويسمى الابن والاب في الصلاة ويقول اللهم أنج الوليد بن الوليد كما  
ثبت ذلك في الصحيح ومن فرط جهلهم وتعصبهم أنهم يمدون الى يوم أحب الله صيامه فيرون  
فطره كيوم عاشوراء وقد ثبت في الصحيح عن أبي موسى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما  
دخل المدينة واذا ناس من اليهود يعظمون عاشوراء ويصومونه فقال النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم نحن أحق بصومه وأمر بصومه أخرجه البخاري ومن فرط جهلهم وتعصبهم أنهم يمدون  
الى دابة عجماء فيؤذونها بغير حق اذ جعلوها بمنزلة من يغيضونها كما يمدون الى نعمة جراء يسمونها  
عائشة وينتقون شعرها ويمدونها الى دواب لهم يسمون بعضها أبابكر وبعضها عمرو ويضربونها  
بغير حق ويصرون صورة انسان من حيس يجعلونه عمرو ويجعلون بطنه ويزعمون أنهم يأكلون  
لحمه ويشربون دمه

( ١٩ - منهاج ثاني ) مراديه على الآخر بلامرجح فصاروا بين أمرين اما اثبات الترجيح بلامرجح واما التزام التسلسل وكلاهما مناقض لاصولهم ولهذا عدل من عدل في جوابها الى الازام والمعارضه بالحوادث اليومية ونحن قد بينا جوابها من وجوه



(منها) أن يقال التسلسل يراد به أمور منها التسلسل في المؤثرات والفاعلية والعلل وهذا باطل بصريح العقل وقول جمهور العقلاء ومنها التسلسل الذي في معنى الدور مثل أن

(١٤٦)

يقال لا يحدث حادث أصلا حتى يحدث حادث وهذا أيضا

(وأما الطريق الثاني في الجواب) فنقول الذي عليه أئمة الاسلام أن ما كان مشروعا لم يترك لمجرد فعل أهل البدع لا الرافضة ولا غيرهم وأصول الأئمة كلهم يوافقون هذا منها مسألة التسطيع الذي ذكرها فان مذهب أبي حنيفة وأحمد أن تسنيم القبور أفضل كما ثبت في الصحيح أن قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان مسنما ولأن ذلك أبعد عن مشابهة أبنية الدنيا وأبعد من القعود على القبور والشافعي يستحب التسطيع لما روى من الأمر بتسوية القبور ورأى أن التسوية هي التسطيع ثم أن بعض أصحابه قال إن هذا شعار الرافضة فيكره ذلك وخالفهم جميع الأصحاب وقالوا بل هو المستحب وإن فعلته الرافضة وكذلك الجهر بالبسملة هو مذهب الرافضة وبعض الناس تكلم في الشافعي بسببها وسبب القنوت ونسبه إلى قول الرافضة والقدرية لأن المعروف في العراق أن الجهر كان من شعار الرافضة وأن القنوت في الفجر كان من شعار القدرية حتى أن سفيان الثوري وغيره من الأئمة يذكرون في عقائدهم ترك الجهر بالبسملة لأنه كان عندهم من شعار الرافضة كما يذكرون المسح على الخفين لأن تركه عندهم من شعار الرافضة ومع هذا فالشافعي لما رأى أن هذا هو السنة كان ذلك مذهبهم وان وافق قول الرافضة وكذلك أحرار أهل العراق من العقبيق مستحب عنده وان كان ذلك مذهب الرافضة ونظائر هذا كثيرة وكذلك ما لا يضعف أمر المسح على الخفين حتى أنه في المشهور عنه لا يسح في الحضر وان وافق ذلك قول الرافضة وكذلك مذهبهم ومذهب أحمد أن المحرم لا يستقل بالحمل وان كان ذلك قول الرافضة وكذلك قال مالك أن السجود يكره على غير جنس الأرض والرافضة ينعون السجود على غير الأرض وكذلك أحمد بن حنبل يستحب المتعة متعة الحج ويأمر بها ويستحب هو وغيره من الأئمة أئمة الحديث لمن أحرم مفردا أو قارنا أن يفسخ ذلك إلى العمرة ويصير متعة عالان الأحاديث الصحيحة جاءت بذلك حتى قال سلمة بن (١) للإمام أحمد يا أبا عبد الله قويت قلوب الرافضة لما أفتيت أهل خراسان بالمتعة فقال باسملة كان يبلغني عنك أنك أحمق وكنت أرفع عنك والآن ثبت عندك أحمق عندي أحد عشر حديثا صاها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أثر كمال القول وكذا أبو حنيفة مذهبهم أن الصلاة تجوز على غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم كافي بكر وعمر وعثمان وعلي. وهذا هو المنصوص عن أحمد في رواية غير واحد من أصحابه واستدل بما نقله عن علي رضي الله عنه أنه قال لعرضي الله عنه صلى الله عليه وهو اختيار أكثر أصحابه كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأبي محمد عبد القادر الجيلي وغيرهم ولكن نقل عن مالك والشافعي المنع من ذلك وهو اختيار بعض أصحاب أحمد لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا تصلح الصلاة إلا على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا الذي قاله ابن عباس رضي الله عنه قاله والله أعلم لما صارت الشيعة تخاصم بالصلاة على غيره ويجعلون ذلك كانه مأمور به في حقه بخصوصه دون غيره وهذا خطأ بالاتفاق والله تعالى أمر بالصلاة على نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد فسر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك بالصلاة عليه وعلى آله فيصلى على جميع آله تبعاله وآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم عند الشافعي وأحمد الذين حرمت عليهم الصدقة وزهبت طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما إلى أنهم أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت طائفة من الصوفية أنهم الأولياء من أمته وهم المؤمنون المقنون ورووا

باطل بضرورة العقل واتفاق العقلاء (ومنها) التسلسل في الآثار المتعاقبة وتعام التأثير في الشيء المعين مثل أن يقال لا يحدث هذا حتى يحدث قبله ولا يحدث هذا الا ويحدث بعده وهلم جرا وهذا فيه نزاع مشهور بين المسلمين وغيرهم من الطوائف فمن المسلمين وغيرهم من جوزوه في الماضي والمستقبل ومنهم من قال بامتناعه في الماضي والمستقبل ومنهم من جوزوه في المستقبل دون الماضي (واذا عرفت) هذه الأنواع فهم قالوا إذا لم يكن المؤثر تاما في الازل لم يحدث عنه شيء حتى يحدث حادث به يتم كونه مؤثرا إذا القول في ذلك الحادث كالقول في غيره فيكون حقيقة الكلام أنه لا يحدث شيء ما حتى يحدث شيء (وهذا باطل) بصريح العقل واتفاق العقلاء لكن هذا الدليل إن طلبوا به أنه لم يزل مؤثرا في شيء بعد شيء فهو هذا يناقض قولهم وهو حجة عليهم وان أرادوا أنه كان في الازل مؤثرا تاما في الازل لم يتجدد مؤثر بيه لزم من ذلك أنه لا يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثا فيلزم أن لا يحدث في العالم شيء ولهذا عارضهم الناس بالحوادث اليومية وهذا لازم لا محذور لهم عنه وهو يستلزم فساد حجتهم وان أرادوا أنه مؤثر في شيء معين فالجواب لا يدل على ذلك وهو أيضا باطل من وجوه كما قد

بسط في موضع آخر فالمراد بالتام يراد به المؤثر في كل شيء والمؤثر في شيء معين والمؤثر تأثيرا مطلقا في شيء بعد شيء في فالاول هو الذي يجعلونه موجب حجتهم وهو يستلزم أن لا يحدث شيء فعلم بطلان دلالة الجملة على ذلك ويراد به التأثير في شيء بعد شيء فهذا هو

موجب الحجة وهو يستلزم فساد قولهم وأنه ليس في العالم شيء قديم بل لا قديم إلا قديم العرب العالمين و برأيه التأثير في شيء معين فالحجة لا تدل على هذا فلم يحصل مطلوبهم بذلك بل هذا باطل من وجوه (١٤٧) أخرى فهذا التقسيم يكشف ما في هذا الباب من الاجال

والاشتباه فكل حادث معين فيقال هذا الحادث المعين ان كان مؤثره التام موجودا في الازل لزم جواز تأخير الاثر عن مؤثره التام فبطل قولهم وان قيل بل لا بد أن يحدث تمام مؤثره عند حدوثه فالقول في حدوث ذلك التام كالقول في حدوث تمام الاول وذلك يستلزم التسلسل في حدوث تمام التأثير وهو باطل بصريح العقل فيلزم على قولهم حدوث الحوادث بغير سبب حادث وهذا أعظم مما أنكره على المتكلمين من التسلسل والفرق بين هذا التسلسل وبين التسلسل في تمام تأثير معين بعد معين (ومنها) أن يقال التسلسل جائز على أصلكم فلا تكون الحجة برهانية بل جدلية وهي يلزمنا بتقدير صحتها أحد أمرين اما القول بالترجيح بلا مرجح واما القول بالتسلسل والا كنا قد تناقضنا في نفي هذا وهذا ولكن جواز التناقض علينا يقتضي بطلان أحد قولينا فلم قلتم ان قولنا الباطل هو نفي الترجيح بلا مرجح مع اتفاقنا على بطلانه فتدبر يكون قولنا الباطل هو نفي التسلسل في الآثار الذي نازعنا فيه من نازعنا من اخواننا المسلمين مع منازعتكم لنا في ذلك واذا كان كذلك فالترامنا لقول توافق فيه اخواننا المسلمين وتوافقونا أنتم عليه وتبطل به حجتكم على قدم العالم أولى أن نلتزم من قول يخالفنا فيه هؤلاء وهؤلاء وتقوم به حجتكم على قدم العالم (الجواب الثالث الجواب المركب) وهو أن يقال ان كان التسلسل في تمام التأثير معناه بطلت الحجة فانه يمكن حينئذ أن يحدث كل ما سوى الله بأن يحدث تمام تأثيره وان كان متمتعاً لزم اما أن لا يحدث شيء وهو خلاف المشاهد واما أن يحدث الحوادث بدون

في ذلك حديثاً ضعيفاً لا يثبت والذي قالته الحنفية وغيرهم أنه اذا كان عند قوم لا يصلون الا على علي دون الصحابة فاذا صلى على علي ظن انه منهم فيكرهون لئلا يظن به أنه رافضي فأما اذا علم أنه يصلي على علي وعلى سائر الصحابة لم يكره ذلك وهذا القول يقوله سائر الأئمة فانه اذا كان في فعل مستحب مفسدة راجحة لم يصير مستحباً ومن هنا ذهب من ذهب من الفقهاء الى ترك بعض المستحبات اذا صارت شعاراً لهم فانه وان لم يكن الترك واجباً لذلك لكن في اظهار ذلك مشابهة لهم فلا يميز السني من الرافضي ومصلحة التميز عنهم لاجل هجرانهم ومخالفتهم أعظم من مصلحة هذا المستحب وهذا الذي ذهب اليه يحتاج اليه في بعض المواضع اذا كان في الاختلاط والاشتباه مفسدة راجحة على مصلحة فعل ذلك المستحب لكن هذا أمر عارض لا يقتضي أن يجعل المشروع ليس مشروع دائماً بل هذا مثل اللباس شعار الكفار وان كان مباحاً اذا لم يكن شعاراً لهم كبس العمامة الصفراء فانه جائز اذا لم يكن شعاراً لليهود فاذا صار شعاراً لهم نهى عن ذلك والله أعلم

(فصل قال الرافضي) مع أنهم ابتدعوا أشياء واعترفوا بأنها بدعة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال كل بدعة ضلالة وكل ضلالة فان مصيرها الى النار وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد ولوردوا عنها كرهته نفوسهم ونفرت قلوبهم كذكر الخلفاء في خطبهم مع أنه بالاجماع لم يكن في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في زمن أحد من الصحابة والتابعين ولا في زمن بني أمية ولا في صدر ولاية العباسيين بل شيء أحدثه المنصور لما وقع بينه وبين العلوية خلاف فقال والله لا رغبني أنفي وأنوفهم وأرفع عليهم بني تيم وعدي وذكر الصحابة في خطبته واستمرت هذه البدعة الى هذا الزمان

(فيقال في الجواب) من وجوه (أحدها) أن ذكر الخلفاء على المنبر كان على عهد عمر بن عبد العزيز بل قدرى أنه كان على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحديث ضبة بن محصن من أشهر الاحاديث فروى الطائفة من حديث ميمون بن مهران قال كان أبو موسى الأشعري اذا خطب بالبصرة بهام الجمعة وكان والياً صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم نفي عمر بن الخطاب يدعوه لقيام ضبة بن محصن العنزي فقال فأن أنت من ذكر صاحبه قبله تفضله عليه يعني بأبكر رضى الله عنهم ثم قعد فلما فعل ذلك مراراً أمحكه أبو موسى فكتب أبو موسى الى عمر رضى الله عنه ان ضبة يطعن علينا ويفعل فكتب عمر الى ضبة أن يخرج اليه فيبعثه أبو موسى فلما قدم ضبة المدينة على عمر رضى الله عنه فقال الحاجب ضبة العنزي بالباب فأذن له فلما دخل عليه قال لا مرحباً بضبة ولا أهلاً قال ضبة أما المرحب فن الله وأما الاهل فلا أهلاً ولا مال فبم استحللت اشخاصي من مصري بلا ذنب أذنب ولا نبي أنبت قال ما الذي شجر بينك وبين عاملك (قلت) الآن أخبرك يا أمير المؤمنين انه كان اذا خطب جد الله وأثنى عليه وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم نفي يدعو لك فغاضبني ذلك منه وقلت أين أنت من صاحبه تفضله عليه فكتب اليك يشكوني قال فاندفع عمر رضى الله عنه باكياء هو يقول أنت والله أوفق منه وأرشد منه فهل أنت غافر لي ذنبي يغفر الله لك قلت غفر الله لك يا أمير المؤمنين ثم اندفع باكياء يقول والله لا يسله من أبي بكر ويوم خير من عمر وآل عمر فهل أنت أحد ذلك بيومه

على قدم العالم (الجواب الثالث الجواب المركب) وهو أن يقال ان كان التسلسل في تمام التأثير معناه بطلت الحجة فانه يمكن حينئذ أن يحدث كل ما سوى الله بأن يحدث تمام تأثيره وان كان متمتعاً لزم اما أن لا يحدث شيء وهو خلاف المشاهد واما أن يحدث الحوادث بدون

سبب حادث وهو يبطل الحجة فبطلت الحجة على كل تقدير وإن شئت قلت إن التسلسل في الآثار إن كان ممكنًا بحيث يحدث شيئًا بعد شيء ولا يكون علمه تامًا في الازل لزم حدوث كل ماسوي (١٤٨) الله وبطلت الحجة وإن كان ممكنًا لزم أيضًا أن يحدث

الحوادث عن المؤثر التام الازل فيلزم حدوث الحوادث عنه ولزم حينئذ حدوث العالم فتبطل حجة قدمه فالحجة باطلة على التقديرين وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع

(فصل) وأما قول عبد العزيز فقد ثبت أن ههنا ارادة ومردا ومرادا وقولا وقائلا ومقولا له وقدرة وقادرا ومقدورا عليه وذلك كله متقدم قبل الخلق فيحصل أمرين أحدهما أنه أراد بالمراد المتصور في علم الله وبالمقدور عليه الثابت في علم الله وبالمقول له المخاطب الثابت في علم الله المخاطب خطاب التكوين كما قال تعالى انما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون وهذه بيان ثابتة لله تعالى قبل وجود المخلوق ولهذا اضطربت نفاة الصفات من المعتزلة وغيرهم في هذه الامور فتارة يثبتونها في الخارج وتارة ينفيها مطلقا ومن هنا غلط من قال المعدوم شيء فانهم ظنوا أنه لما كان لا بد من تمييز ما يريد الله مما لا يريد ونحو ذلك توهموا أن هذا يقتضي كون المعدوم ثابتا في الخارج وليس الامر كذلك بل هي معلومة لله تعالى ثابتة في علم الله تعالى وضل آخرون في مقابلة هؤلاء كهشام القوطي ذكر عنه الاشعري في المقالات أنه كان يقول لم يزل الله عالما وأنه واحد لا ثاني له ولا يقول أنه لم يزل عالما بالاشياء وقال اذا قلت لم يزل عالما بالاشياء ثبتها

وليلته قلت نعم يا أمير المؤمنين قال أما ليلته فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما خرج من مكة هاربا من المشركين خرج ليلا فتبعه أبو بكر فجعل يمشي مرة أمامه ومرة خلفه ومرة عن يمينه ومرة عن يساره فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما هذا يا أبا بكر ما أعرف هذا من فعلك فقال يا رسول الله أذكر الرصد فأكون أمامك وأذكر الطلب فأكون خلفك ومرة عن يمينك ومرة عن يسارك لا آمن عليك فغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أطراف أصابعه حتى خفيت فلما رأى أبو بكر رضى الله عنه أنها خفيت حمله على عاتقه حتى أتته فم الغار فأنزله ثم قال والذي بعثك بالحق لا تدخله حتى أدخله فان كان فيه شيء فبي فدخل فلم ير شيئا يستريبه فحمله فدخله فلما دخل وجد الصديق أبحارا لا فاعى فلما رأى أبو بكر ذلك ألقمه عقبه فجعل يلسعنه ويضربه وجعلت دموعه تتحدر على خدته من ألم ما يجد ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا تحزن إن الله معنا فأنزله الله سكينته وطمأنينته على أبي بكر فهذه ليلته وأما يومه فلما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ارتدت العرب فقال بعضهم نصلي ولا نركب وقال بعضهم نركب ولا نصلي فأتته لا آله نصصا فقلت يا خليفة رسول الله تألف الناس وارفق بهم فقال لي أجباني الجاهلية وخوار في الاسلام قبض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وارتفع الهوى والله لو منعوني عقالا كانوا يعطونه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لقاتلتهم عليه فكان والله رشيد الامر فهذا يومه ثم كتب الى أبي موسى يولمه فان قيل ذلك فيه ذكر عمر لانه كان هو السلطان الحى قلنا وأبو بكر كان قد مات فعلم أنهم ذكروا الميت أيضا (الوجه الثاني) انه قد قيل ان عمر بن عبد العزيز ذكر الخلفاء الاربعة لما كان بعض بنى أمية يسبون عليا فعوض عن ذلك بذكر الخلفاء والترضى عنهم ليعموا تلك السنة الفاسدة (الوجه الثالث) ان ما ذكره من احداث المنصور وقصده بذلك باطل فان أبا بكر وعمر رضى الله عنهما وليا الخلافة قبل المنصور وقبل بنى أمية فلم يكن في ذكر المنصور لهما ارغام لانفسه ولا لآلوف بنى علي الا لو كان بعض بنى تيم أو بعض بنى عدى منازعهم في الخلافة ولم يكن أحدهم هؤلاء ينازعهم فيها (الوجه الرابع) ان أهل السنة لا يقولون ان ذكر الخلفاء في الخطبة فرض بل يقولون ان الاقتصار على علي وحده أو ذكر الاثنى عشر هو البدعة المنكرة التي لم يفعلها أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من بنى أمية ولا من بنى العباس كما يقولون ان سب علي أو غيره من السلف بدعة منكرة فان كان ذكر الخلفاء بدعة مع أن كثير من الخلفاء فعلوا ذلك فالأقتصار على علي مع أنه لم يسبق اليه أحد من الامة أولى أن يكون بدعة وان كان ذكر علي لم يكونه أمير المؤمنين مستحبا فذكر الاربعة الذين هم الخلفاء الراشدون أولى بالاستحباب ولكن الرافضة من المطففين يرى أحدهم القذاة في عين أهل السنة ولا يرى الجذع المعترض في عينه ومن المعلوم أن الخلفاء الثلاثة اتفق عليهم المسلمون وكان السيف في زمانهم مسلولا على الكفار مكفوعا عن أهل الاسلام وأما علي فلم يتفق المسلمون على مبايعته بل وقعت الفتنة تلك المدة وكان السيف في تلك المدة مكفوعا عن الكفار مسلولا على أهل الاسلام فاقصر المقتصر على ذكر علي وحده دون من سبقه هو ترك ذكر الائمة وقت اجتماع المسلمين وانتصارهم على عدوهم واقتصار على ذكر الامام الذي كان اماما وقت اقتراق المسلمين وطلب

يزل مع الله واذا قيل له أفنقول بأن الله لم يزل عالما بأن ستكون الاشياء قال اذا قلت بأن ستكون هذه اشارة اليها ولا يجوز أن يشار الى الموجود وكان لا يسمى مالم يتخلقه ولم يكن شيئا والثاني أن يريد بذلك نفس الفعل المقصور المراد الذي يكون به المخلوق

وأما القول فهو المصدر كما تقدم والمقول هو الكلام فان في احدى النسختين مقولاً وفي الاخرى ومقولا وعلى هذا فقوله عبد العزيز ان قال خلق كلامه في نفسه فهذا محال لا يجد سبيلا الى القول به من (١٤٩) قياس ولا نظر ولا معقول لان الله لا يكون مكانا للحوادث

ولا يكون فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصا فيز يد فيه شيء اذا خلقه تعالى الله عن ذلك مراده انه لا يكون مكانا لما حدث مطلقا وهو ما حدث جنسه كالكلام عند من يقول انه مخلوق فانه يقول ان الله صار متكلماً بعد ان لم يكن متكلماً فيكون جنس الكلام محدثاً ولذلك اذا قيل اراد بعد ان لم يكن مردياً حدث جنس الارادة وكذلك اذا قيل علم بعد ان لم يكن عالماً فيكون جنس العلم حادثاً وأمثال هذا فان الله لا يكون مكاناً لاجتناس الحوادث وعلى هذا فيكون عبد العزيز قد ذكر على بطلان قول المريبى عدة حجج انه لا يكون مكاناً للنفوس والافعال ولا يكون مكاناً لما حدثه حادث ولا يكون ناقصاً فيز يد فيه شيء فهذه ثلاث حجج وهذا لا ينافي ما ذكره من انه خلق بالفعل الذي كان بالقدرة وأن الفعل صفة والله يقدر عليه ولا يمنعه منه مانع وانه أحدث الاشياء بأمره وقوله عن قدرته ونحو ذلك فان هذا الفعل والقول المقدور الذي ليس هو بمخلوق منفصل عنه ليس جنسه محدثاً عنده وان كان الواحد من آحاده يكون بعد ان لم يكن فالجنس لا يقال له حادث ولا يحدث بل لم يزل الله موصوفاً بذلك عنده ولهذا قال ولا يكون فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصاً فيز يد فيه شيء اذا خلقه فان ما كان جنسه محدثاً كان قد زادت به الذات وقد عرف أن المخلوق عنده ما كان مسبوقاً بفعله

عدوهم للبلاد فان الكفار بالشام وخراسان طمعوا وقت الفتنة في بلاد المسلمين لاشتغال المسلمين بعضهم ببعض وهو ترك لذكر الخلافة التامة الكاملة واقتصار على ذكر الخلافة التي لم تتم ولم يحصل مقصودها وهذا كان حجة من كان يربح بذكره ما يرضى الله عنه ولا يذ كر علياً رضي الله عنه كما كان يفعل ذلك من كان يفعله بالاندلس وغيرها وقالوا لان معاوية رضي الله عنه اتفق المسلمون عليه بخلاف على رضي الله عنه ولا ريب أن قول هؤلاء وان كان خطأ فقول الذين يذكرون علياً وحده أعظم خطأ من هؤلاء وأعظم من هذا كله ذكر الاثني عشر في خطبة أو غيرها أو نقضهم على حائط أو تلقينهم ليت فهذا هو البدعة المنكرة التي تعلم بالاضطرار من دين الاسلام لانها من أعظم الامور المبتدعة في دين الاسلام ولورث الخطيب ذكر الاربعة لم ينكر عليه وانما المنكر الاقتصار على واحد دون الثلاثة السابقين الذين كانت خلافتهم أكمل وسيرتهم أفضل كما أنكر على أبي موسى ذكره لعمردون أبي بكر مع أن عمر كان هو الخليفة الوقت (الوجه الخامس) انه ليس كل خطباء السنة يذكرون الخلفاء في الخطبة بل كثير من خطباء السنة بالمغرب وغيرها يذكرون أبا بكر وعمر وعثمان ويربعون بذكر معاوية ولا يذكرون علياً قالوا هؤلاء اتفق المسلمون على امامتهم دون علي فان كان ذلك الخلفاء باسمائهم حسناً فبعض أهل السنة يفعله وان لم يكن حسناً فبعض أهل السنة يتركه فالخلق على التقديرين لا يخرج عن أهل السنة (الوجه السادس أن يقال) ان الذين اختاروا ذكر الخلفاء الراشدين على النبي يوم الجمعة انما فعلوه تعويضاً عن سب من يسبهم ويقدر عليهم وكان في ذلك من الفساد في الاسلام ما لا يخفى فأعلنوا بذكرهم والثناء عليهم والدعاء لهم ليكون ذلك حفظاً للاسلام باظهار موالاتهم والثناء عليهم ومنعهم ممن يريد عورتهم والطعن عليهم فانه قد صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ واباكم ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة والا حاديث في ذكر خلافتهم كثيرة فلما كان في بني أمية من يسب علياً رضي الله عنه ويقول ليس هو من الخلفاء الراشدين وتولى عمر بن عبد العزيز بعداً ولتلك فقبل انه أول من ذكر الخلفاء الراشدين الاربعة على المنبر فأظهر ذكر علي والثناء عليه وذكر فضائله بعد ان كان طائفة من بغض علياً لا يختارون ذلك والخوارج تبغض علياً وعثمان وتكفرهما فكان في ذكرهما مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهم رد على الخوارج الذين أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتلهم والرافضة شر من هؤلاء وهؤلاء يبغضون أبا بكر وعمر وعثمان ويسبونهم بل قد يكفرونهم فكان في ذكر هؤلاء وفضائلهم رد على الرافضة ولما قاموا في دولة خدائهم الذي صنفته هذا الرفض هذا الكتاب فأرادوا اظهار مذهب الرافضة واطفاء مذهب أهل السنة وعقدوا الأولية الفتنة وأطلقوا عتات البدعة وأظهروا من الشر والفساد ما لا يعلمه الارب العباد كان مما احتلوا به أن استفتوا بعض المنتسبين الى السنة في ذكر الخلفاء في الخطبة هل يجب فأفتى من أفتى بأنه لا يجب اما جهل لا بمقصودهم واما خوفانهم وهيبة لهم وهؤلاء انما كان مقصودهم منع ذكر الخلفاء ثم عوضوا عن ذلك بذكر علي والاحدى عشر الذين يزعمون أنهم معصومون فالفتى اذا علم أن مقصود المستفتى أن يترك ذكر الخلفاء يترك ذكر الاثني عشر وينادي على خير العمل

الذي خلقه وقوله وقدرته وان المخلوق لا يكون الا منفصلاً عنه فهذا الذي قاله عبد العزيز يرفيه رد على الكرامية ومن وافقهم في أنهم جحوا عليه أن يحدثه جنس الكلام ونحوه مما لم يكن موجوداً فيه قبل ذلك وجوزوا أن يحدثه جنس صفات الكمال ومتى قيل انه لم

يكن موصوفاً بجنس من أجناس صفات الكمال حتى حدث له لزم أن يكون قبل ذلك ناقصاً عن صفته من صفات الكمال فلا يكون متكهما بل يكون موصوفاً قبل ذلك بعدم الكلام وهذا الذي قاله (١٥٠) عبد العزيز هو نظير قول الامام أحمد وغيره من الأئمة (قال أحمد في

رده على الجهمية باب ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلم موسى) فقلنا لم أنكرتم ذلك قالوا ان الله لم يتكلم ولا يتكلم وإنما كَوْن شيئاً فعبر عن الله وخلق صوتاً فأسمع وزعموا أن الكلام لا يكون الا من جوف ولسان وشفتين فقلنا هل يجوز لمكُون أو غير الله أن يقول يا موسى اني أنا ربك أو يقول اني أنا الله لا اله الا أنا فاعبدي وأقم الصلاة لذكري فن قال ذلك زعم أن غير الله ادعى الربوبية ولو كان كما زعم الجهمي أن الله كَوْن شيئاً كان يقول ذلك المكُون يا موسى اني أنا الله رب العالمين وقد قال جل ثناؤه وكلم الله موسى تكليماً وقال تعالى ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه وقال تعالى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي هذا منصوص القرآن وأما ما قالوا ان الله لا يتكلم فكيف يصنعون بحديث الاعمش عن خينة عن عدي بن حاتم الطائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد الا سيكلمه ربه ما بينه وبينه ترجان وأما قولهم ان الكلام لا يكون الا من جوف وفم وشفتين ولسان وأدوات فقد قال تعالى وسخرنا مع داود الجبال يسبحن وأترأها أنهن يسبحن بجوف وفم ولسان وشفتين والحوارح اذا شهدت على الكافر فقالوا لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء أترأها أنها نطقت بجوف وفم ولسان ولكن

ليبطل الاذان المنقول بالتواتر من عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويمنع قراءة الاحاديث الثابتة الصحيحة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعوض عنها بالاحاديث التي افترأها المقترون ويبطل السرائع المعلومة من دين الاسلام ويعوض عنها بالبدعة المضلة ويتوسل بذلك الى اظهار دين الملاحدة الذين يبطنون مذهب الفلاسفة ويتظاهرون بدين الاسلام وهم أكفر من اليهود والنصارى الى غير ذلك من مقاصد أهل الجهل والظلم المكايدين للاسلام وأهله ليحمل للفقهاء أن يقضى لما يجبر الى هذه المفاسد واذا كان ذكر الخلفاء الراشدين هو الذي يحصل به المقاصد المأمور بها عند مثل هذه الاحوال كان هذا مما يؤمر به في مثل هذه الاحوال وان لم يكن من الواجبات التي تجب مطلقاً ولا من السنن التي تحافظ في كل زمان ومكان كما أن عسكر المسلمين والكفار اذا كان لهؤلاء شعار وللهؤلاء شعار وجب اظهار شعار الاسلام دون شعار الكفر في مثل تلك الحالة هذا واجب في كل زمان ومكان فاذا قدر أن الواجبات الشرعية لا تقوم الا باظهار ذكر الخلفاء وأنه اذا ترك ذلك ظهر شعار أهل البدع والضلال صار مأموراً به في مثل هذه الاحوال والامور المأمور بها مما هو واجب أو مسنون دائماً كالصلوات الخمس والوتر وركعتي القجر ومنهما يؤمر به في بعض الاحوال اذ لم تحصل الواجبات الا به ولم تندفع المحرمات الا به (الوجه السابع أن يقال) الكلام في ذكر الخلفاء الراشدين على المنبر وفي الدعاء لسلطان الوقت ونحو ذلك اذا تكلم في ذلك العلماء أهل العلم والدين الذين يتكلمون بموجب الادلة الشرعية كان كلامهم في ذلك مقبولاً وكان للصيب منهم أجران وللخطي أجر على ما فعله من الخير وخطؤه مغفور له وأما اذا أخذ يعيب ذلك من يعرض عنه بما هو شر منه كطائفة ابن التومرت الذي كان يدعي فيه أنه المهدي المعلوم والامام المعصوم اذا ذكره باسمه على المنبر ووصفه بالصفات التي تعلم أنها باطلة وجعلوا خبزهم خواص أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وتر كوامع ذلك ذكر أبي بكر وعمر وعثمان وعلي الخلفاء الراشدين والأئمة المجتهدين المهديين الذين ثبت لهم بالكتاب والسنة واجماع السابقين الاولين والتابعين لهم باحسان أنهم خير هذه الامة وأفضلها وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون في زمن أفضل القرون ثم أخذ هؤلاء التومرتية ينتصرون لذلك بان ذكر الخلفاء الاربعة ليس سنة بل بدعة كان هذا القول مردوداً عليهم غاية الرد مع ذكرهم امامهم ابن التومرت بعد موته فإنه لا يشك من يؤمن بالله واليوم الآخر أن بابكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم خير منه وأفضل منه وان اتباعهم للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقيامهم بامرهم أجل بل ذكر غير واحد من الخلفاء من بني أمية وبني العباس أولى من ذكر هذا الملقب بالمهدي فان خلافة أولئك خير من خلافة وقيامهم بالاسلام خير من قيامه وظهورهم عشارق الارض ومغاربها أعظم من ظهوره وما فعلوه من الخير أعظم مما فعله هو وفعل هؤلاء من الكذب والظلم والجهل والشر ما لم تفعله أولئك فكيف يكون هو المهدي دونهم أم كيف يكون ذكره والثناء عليه في الخطبة واجبادون ذكرهم فكيف يشكروا أولئك من يذكر مثل هذا وأعظم من ذلك انكار هؤلاء الامامية الذين ينكرون ذكر الخلفاء الراشدين ويذكرون اثني عشر رجلاً كل واحد من الثلاثة خير من أفضل الاثني عشر وأكمل خلافة وامامة وأما سائر الاثني عشر فهم أصناف منهم من هو من العصاة المشهود لهم بالجنة كالحسن

الله أنطقها كيف شاء وكذلك الله يتكلم كيف شاء من غير أن نقول بجوف ولا فم ولا شفتين ولا لسان فلما خنقته الحجج والحسين قال ان الله كلم موسى الآن كلامه غير فقلنا وغير مخلوق قالوا نعم قلنا هذا مثل قولكم الاول الا أنكم تدفعون عن أنفسكم الشبهة



وحديث الزهري قال لما سمع موسى كلام الله قال يا رب هذا الذي أسمعه هو كلامك قال نعم يا موسى هو كلامي وانما كلتكم بقوة عشرة آلاف لسان ولي قوة الالسن كلها وأنا أقوى من ذلك وأنا كلتكم (١٥١) على قدر ما يطيق بدنك ولو كلتكم بأكثر من ذلك

لمت فلما رجع موسى الى قومه قالوا له صف لنا كلام ربك فقال سبحان الله وهل أستطيع أن أصفه لكم قالوا فشيء قال هل سمعتم أصوات الصواعق التي تقبل في أحلى حلالة سمعتموها فكانه مثله فقد ذكر أحد في هذا الكلام أن الله تعالى يتكلم كيف شاء وذكر ما استشهد به من الأثر أن الله كلم موسى عليه السلام بقوة عشرة آلاف لسان وأن له قوة الالسن كلها وهو أقوى من ذلك وأنه أيضا كلم موسى على قدر ما يطيق ولو كلمه بأكثر من ذلك لمات وهذا بيان منه لكون تكلم الله متعلقا بعيشته وقوته كاذ كر عبد العزيز وهو خلاف قول من يجعله كالحياة القديمة اللازمة للذات التي لا تتعلق بعيشته ولا قدرته وبين أيضا في كلامه أنه سبحانه تكلم وستكلم ردا على الجهمية (وقال الامام أحمد) وقلنا الجهمية من القائل يوم القيامة يا عيسى بن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله أليس الله هو القائل قالوا يكون الله شيئا فيعبر عن الله كما يكون شيئا فيعبر عن الله فقلنا فلنسأل من الذي يسأل قالوا هذا كما غاي يكون شيء فيعبر عن الله فقلنا قد أعظمتم على الله الفرية حين زعمتم أنه لا يتكلم فشبهم بالاصنام التي

والحسين وشركه في ذلك خلق كثير من الصحابة المشهود لهم بالجنة وفي السابقين الاولين من هو أفضل منهم ما مثل أهل بدر وهم اوان كانا سيدي شباب أهل الجنة فأبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة وهذا الصنف أكمل من هذا الصنف وإذا قال القائل هما ولد ابنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قيل وعلى بن أبي طالب أفضل منهما باتفاق أهل السنة والشيعة وليس هو ولد بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وابراهيم بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرب اليه منهما وليس هو أفضل من السابقين الاولين وكذا أمامة بنت أبي العاص بنت بنته وكان لعثمان ولد من بنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإذا قيل على هو ابن عمه قيل في أعمام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبني عمه مؤمنون محبوبون كعمرة والعباس وعبد الله والفضل ابني العباس وكربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وجزرة أفضل من العباس وعلى وجعفر أفضل من غيرهما وعلى أفضل من العباس فعلم أن الفضل بالايمن والتقوى لا بالنسب وفي الاثنى عشر من هو مشهور بالعلم والدين كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد وهؤلاء لهم حكم أمثالهم في الامة خلق كثير مثل هؤلاء وأفضل منهم وفيهم المنتظر لا وجود له ومفقود لا منفعة لهم فيه فهذا اليس في اتباعه الاشر محض بلاخير وأما سائرهم ففي بني هاشم من العلويين والعباسيين جماعات مثلهم في العلم والدين ومن هو أعلم وأدين منهم فكيف يجوز أن يعيب ذكر الخلفاء الراشدين الذين ليس في الاسلام أفضل منهم من يعرض بذكر قوم في المسلمين خلق كثير أفضل منهم وقد انتفع المسلمون في دينهم وديارهم بخلق كثير أضعاف أضعاف ما انتفعوا بهؤلاء مع أن الذين يذكرونهم قصدتهم معاداة سائر المسلمين والاستعانة على ذلك بالكفار والمنافقين واطفاء ما بعث الله به رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم من الهدى ودين الحق الذي وعد الله أن يظهره على الدين كله وفتح باب الزندقة والنفاق لمن يريد افساد الملة والله تعالى أعلم

(فصل قال الرافضي) وكسح الرجلين الذي نص الله عليه في كتابه العزيز فقال فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين وقال ابن عباس رضي الله عنهما غسولان مغسولان وعضوان ممسوحان فغيروه وأوجبوا الغسل

(فيقال) الذين نقلوا الوضوء عن النبي صلى الله عليه وسلم قولوا فعلا والذين تعلموا الوضوء منه وتوضؤوا على عهده وهو يراهم ويقرهم عليه ونقلوه الى من بعدهم أكثر من الذين نقلوا لفظ هذه الآية فان جميع المسلمين كانوا يتوضؤون على عهده ولم يتعلموا الوضوء الا منه صلى الله عليه وسلم فان هذا العمل لم يكن معهودا عندهم في الجاهلية وهم قد رأوه يتوضأ ما لا يحصى عدده الا الله تعالى ونقلوا عنه ذكر غسل الرجلين فيما شاء الله من الحديث حتى نقلوا عنه من غير وجه في الصحاح وغيرها أنه قال ويل للأعقاب ببطون الاقدام من النار مع أن الفرض اذا كان مسح ظهر القدم كان غسل الجميع كلفة لا تدعو اليها الطبايع فان جاز أن يقال انهم كذبوا وأخطوا فيما نقلوا عنه من ذلك كان الكذب والخطأ فيما نقلوا من لفظ الآية أقرب الى الجواز وان قيل بل لفظ الآية ثبت بالنوازل الذي لا يمكن الخطأ فيه فثبت التواتر في لفظ الوضوء عنه أولى وأكمل ولفظ الآية لا يخالف ما رواه من السنة فان المسح جنس تحته نوعان الاسالة وغير الاسالة كما تقول العرب تمسحت للصلاة فما كان بالاسالة فهو الغسل وإذا خص أحد النوعين باسم الغسل فقد يخص

تعبدا من دون الله لان الاصنام لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان الى مكان فلما ظهرت عليه الحجية قال ان الله قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق قلنا وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق فقد شبهتم الله بمخلوقه حين زعمتم أن الله كلامه مخلوق ففي مذهبهم قد كان في وقت من الاوقات

لا يتكلم حتى خلق الكلام وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاما فقد جمع بين كفر وتنبية فتمالى الله عن هذه الصفة  
لنقول ان الله لم يزل متكلماً اذا شاء ولا نقول انه (١٥٣) كان لا يتكلم حتى خلق كلاماً ولا نقول انه قد كان لا يعلم حتى

خلق علماً فاعلم ولا نقول انه قد كان  
ولا قدرة حتى خلق لنفسه قدرة  
لا نقول انه كان ولا نور له حتى  
خلق لنفسه نورا ولا نقول انه كان  
ولا عظمة له حتى خلق لنفسه عظمة  
فقد بين أحد في هذا الكلام الانكسار  
على النفاة الذين شبهوه بالجمادات  
التي لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول  
من مكان الى مكان مثل الاصنام  
المعبودة من دون الله والانكار  
على من زعم انه كان في وقت من  
الاقوات لا يتكلم حتى خلق  
الكلام فشبهه بالآدمي الذي  
كان لا يتكلم حتى خلق الله له كلاماً  
فانكر تشبيهه بالجماد الذي لا يتكلم  
وبالانسان الذي كان غير قادر على  
الكلام حتى خلق الله له الكلام  
فكان قادر على الكلام في وقت  
دون وقت وبين أن من وصف الله  
بذلك فقد جمع بين الكفر حيث  
سلب به صفة الكلام وهي من  
أعظم صفات الكمال وبجدهما أخبرت  
به النصوص وبين التشبيه ثم قال  
أحمد بن نقول ان الله لم يزل متكلماً  
اذا شاء فرد قول من لا يجعل الكلام  
متعلقاً بالمشيئة كقول الكلاية  
ومن وافقهم ومن يقول كان ولا  
يتكلم حتى حدث له الكلام كقول  
الكرامية ونحوهم وقال لا يقول  
انه كان ولا يتكلم حتى خلق كلاماً  
ولا يقول انه كان ولا يعلم حتى خلق  
علماً فاعلم ولا يقول انه كان ولا قدرة  
له حتى خلق لنفسه قدرة ولا يقول  
انه قد كان ولا نوره حتى خلق لنفسه

النوع الآخر باسم المسح فالمسح يقال على المسح العام الذي يندرج فيه الغسل ويقال على  
الخاص الذي لا يندرج فيه الغسل وله اذناظر كثيرة مثل لفظ ذوى الارحام فانه يعم العصبه  
كلهم وأهل الفروض وغيرهم ثم لما كان للعصبه وأصحاب الفروض اسم يخصهما بقى لفظ ذوى  
الارحام مختصاً بالعرف بمن لا يرت بفرض ولا تعصية وكذلك لفظ الجائز والمباح يعم ما ليس  
بحرام ثم قد يختص بأحد الاقسام الخمسة وكذلك لفظ الممكن فيقال على ما ليس بممتنع  
ثم يختص بما ليس بواجب ولا ممتنع فيفرق بين الواجب والجائز والممكن العام والخاص وكذلك  
لفظ الحيوان ونحوه يتناول الانسان وغيره ثم قد يختص بغير الانسان ومثل هذا كثير اذا  
كان لأحد النوعين اسم يخصه بقى الاسم العام مختصاً بالنوع الآخر ولفظ المسح من هذا الباب  
وفي القرآن ما يدل على أنه لم يرد مسح الرجلين المسح الذي هو قسم الغسل بل المسح الذي الغسل  
قسم منه فانه قال الى الكعبين ولم يقل الى الكعب كمال الى المرافق فدل على أنه ليس  
في الرجل كعب واحد كافي كل يدمرفى واحد بل في كل رجل كعبان فيكون تعالى قد أمر  
بالمسح الى العظمين النائتين وهذا هو الغسل فان من مسح المسح الخاص يجعل المسح لظهور  
القدمين وفي ذكره الغسل في العضوين الاولين والمسح في الآخرين التنبية على أن  
هذين العضوين يجب فيهما المسح العام فتارة يجزئ المسح الخاص كافي مسح الرأس والعمامة  
والمسح على الخفين وتارة لا بد من المسح الكامل الذي هو الغسل كافي الرجلين المكشوفين وقد  
تواترت السنة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالمسح على الخفين وغسل الرجلين والرافضة  
تختلف هذه السنة المتواترة بخلاف الخوارج نحو ذلك مما يتوهمون أنه يخالف لظاهر  
القرآن بل تواتر غسل الرجلين والمسح على الخفين أعظم من تواتر قطع اليد في ربع دينار أو  
ثلاثة دراهم أو عشرة دراهم أو نحو ذلك وفي ذكر المسح على الرجلين تنبيه على قلة الصب في  
الرجل فان السرف يعتاد فيهما كثيراً وفيه اختصار للكلام لان المعطوف والمعطوف عليه  
اذا كان فعلاً من جنس واحد اكتفى بذكر أحد النوعين كقوله

علفتهم اتينا وما باردا \* حتى غدت همالة عيناها

والماء يسقى لا يقال علقت الماء لكن العلف والماء يجمعهما معنى الاطعام وكذلك قوله

ورأيت زوجك في الوغى \* متقلداً سيفاً ورمحاً

أي معتقلاً محالكن التقلد والاعتقال يجمعهما معنى الحمل وكذلك قوله تعالى يطوف عليهم  
ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين الى قوله وحور عين والحوار العين لا يطاق بهم  
ولكن المعنى يوفى بهذا وهذا وهم قد يحذفون ما يدل الظاهر على جنسه لا على نفسه كقوله تعالى  
يدخل من يشاء في رحته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً والمعنى يعذب الظالمين وهذه الآية فيها  
قراءتان مشهورتان الخفض والنصب فالذين قرؤا بالنصب قال غير واحد منهم أعاد الأمر الى  
الغسل أي وامسحوا برؤسكم واغسلوا أرجلكم الى الكعبين كالأيتين ومن قال انه عطف  
على محل الجار والمجرور يكون المعنى وامسحوا برؤسكم وامسحوا أرجلكم الى الكعبين وقولك  
مسحت الرجل ليس مرادفاً لقولك مسحت بالرجل فانه اذا عدى بالباء أريد به معنى الاتصاق أي  
أصقت به شيئاً واذا قيل مسحته لم يقتض ذلك أن يكون أصقت به شيئاً وانما يقتضى مجرد المسح

نورا ولا يقول انه كان ولا عظمة له حتى خلق لنفسه عظمة فزعمه سبحانه عن سلب صفات الكمال في وقت من الاوقات ولا

يقول تجددت له صفات الكمال بل لم يزل موصوفاً بصفات الكمال ومن صفات الكمال أنه لم يزل متكلماً اذا شاء لأن يكون الكلام خارجاً

عن قدرته ومشيئته ولهذا لم يقل لم يزل عالما اذا شاء ولا قال يعلم كيف شاء وقد قال في موضع آخر واه عنه حنبل لم يزل الله عالما متكلما غفورا وكلام أحمد وغيره من الأئمة في هذا الاصل كثير (١٥٣) ليس هذا موضع بسطه مثل ما ذكره البخاري في آخر مصححه

في كتاب التوحيد والرد على الجهمية قال باب ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرهما من الخلاق وهو فعل الرب وأمره فالرب تعالى بصفاته وفعله وأمره وفي نسخة وكلامه هو الخالق المكون غير مخلوق وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مكون مخلوق وقال بعد ذلك باب قول الله تعالى ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن أذن له الى قوله ما ذا قال ربكم قالوا الحق ولم يقولوا ما ذا خلق ربكم قال عز وجل من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه وقال مسروق عن ابن مسعود اذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئا فاذا فرغ عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ونادوا ما ذا قال ربكم قالوا الحق ويذكر عن جابر بن عبد الله عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك أنا الديان وذكر حديث أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قضى الله الامر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله كأنه سلسلة على صفوان فاذا فرغ عن قلوبهم قالوا ما ذا قال ربكم قالوا للذي قال الحق وهو العلي الكبير وذكر حديث أبي سعيد الخدري قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يا آدم فيقول لبيك وسعديك فينادي بصوت ان

باليد بالاجاع (١) فتعين أنه اذا مصحه بالماء وهو مجمل فسرته السنة كما في قراءة الجبر وفي الجملة فالقرآن ليس فيه نفي ايجاب الغسل بل فيه ايجاب المسح فلو قدر أن السنة أوجبت قدرا زائدا على ما أوجبه القرآن لم يكن في هذا رفعا لموجب القرآن فكيف اذا فسرت وبيئت معناه وهذا مبسوط في موضعه وفي الجملة فيعلم أن سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هي التي تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه وتعبّر عنه فالقرآن والسنة المتواترة تقضي على ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن فان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بين للناس لفظ القرآن ومعناه كما قال أبو عبد الرحمن السلمي حدثنا الذين كانوا يقرؤون القرآن على عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهم أنهم كانوا اذا تعلموا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عشرات آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا معناها وما نقوله الامامية ان الفريش مسح الرجلين الى الكعبين اللذين هما مجتمع الساق والقدم عند مفصل الشراة أمر لا يدل عليه القرآن بوجه من الوجوه ولا فيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث يعرف ولا هو معروف عن سلف الامة بل هم مخالفون للقرآن والسنة المتواترة والاجماع السابقين الاولين والتابعين لهم باحسان فان لفظ القرآن يوجب المسح بالراش وبالأرجل الى الكعبين مع ايجابه غسل الوجه واليدين الى المرافق فكان في ظاهره ما تبين أن في كل يدمر فقا وفي كل رجل كعبين فهذا على قراءة الخفض وأما قراءة النصب فالعطف اغما يكون على المحل اذا كان المعنى واحدا كقول الشاعر

معاوي اننا بشر فاسبح \* فلنسا بالحبال ولا الحديد

فلو كان معنى قوله مسحت برأسي ورجلي هو معنى مسحت رأسي ورجلي لا يمكن كون العطف على المحل لكن المعنى مختلف فعلم أن قوله وأرجلكم بالنصب عطف على وأيديكم كما قاله الذين قرؤوه كذلك وحينئذ فهذه القراءة نص في وجوب الغسل وليس في واحدة من القراءتين ما يدل ظاهرا على قولهم فعلم أن القوم غسكوا بظاهر القرآن وهذا حال سائر أهل الاقوال الضعيفة الذين يحبون بظاهر القرآن على ما يخالف السنة اذا خفي الامر عليهم مع أنه لم يوجد في ظاهر القرآن ما يخالف السنة كمن قال من الخوارج لا يصلي في السفر الا أربعاً ومن قال ان الأربع أفضل في السفر من الركعتين ومن قال لا تحكم بشاهد وعين وقد بسط الكلام على ذلك في مواضع وبين أن ما دل عليه ظاهر القرآن حق وأنه ليس بعام مخصوص فانه ليس هناك يوم لفظي وانما هو مطلق كقوله تعالى فاقتلوا المشركين فانه عام في الاعيان مطلق في الاحوال وقوله يوصيكم الله في أولادكم عام في الاولاد مطلق في الاحوال ولفظ الظاهر يراد به ما يظهر للانسان وقد يراد به ما يدل عليه اللفظ فالاول يكون بحسب مفهوم الناس وفي القرآن ما يخالف الفهم الفاسد شيئا كثير وأما الثاني فالكلام فيه

(فصل قال الرافضي) وكلمتني اللتين ورد بهما القرآن فقال في متعة الحج فنتمتع بالهجرة الى الحج فاستيسر من الهدى وتأسف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على فواتها لما حج قارنا وقال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى وقال في متعة النساء فاستمتعتم

(١) قوله فتعين أنه اذا الخ كذا بالاصل فليحذر اه مصححه

(٣٠ - منهاج ثاني) الله بأمره أن يخرج من ذريتك بعثا الى النار الحديث فيه طول استوفاه في موضع آخر وقال بعد ذلك باب ما جاء في قول الله تعالى كل يوم هوفي شأن وقال ما يا أيهم من ذل من ربهم محدث وقوله لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وان أحدثه

لا يشبه حدث المخلوقين لقوله تعالى ليس كمثل شيء وهو السميع البصير وذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يحدث من أمره ما شاء وان مما أحدث أن لا تتكلموا في الصلاة وقول (١٥٤) ابن عباس كتابكم أحدث الاخبار بالرحن عهدا محضالم يشب

ومن تدبر كلام أئمة السنة المشاهير في هذا الباب علم أنهم كانوا أدق الناس نظرا وأعلم الناس في هذا الباب بصحيح المنقول وصريح المعقول وان أقوالهم هي الموافقة للنصوص والمعقول ولهذا تألف ولا تختلف وتتوافق ولا تتناقض والذين خالفهم لم يفهموا حقيقة أقوال السلف والأئمة فلم يعرفوا حقيقة النصوص والمعقول فتشعبت بهم الطرق وصاروا مختلفين في الكتاب وقد قال تعالى وان الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد ولهذا قال الامام أحمد في أول خطبته فيما خرج به في الرد على الزنادقة والجهمية الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقاء من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم على الاذى يحبون كتاب الله الموقر ويصبرون بنور الله أهل العي فكلم من قبل لا بليس قد أحيوه وكم من ضال تائه قد هودوه فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم ينهون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة فهم مخالفون للكتاب مختلفون في الكتاب مجمعون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله بغير علم يتكلمون بالمشابهة من الكلام ويخمدون جهال الناس بما يشبهون عليهم فلهذا قال الله من فتن المضلين ومن أعظم أصول التفريق بينهما في هذه المسئلة مسألة أفعال الله تعالى وكلام الله ونحو ذلك مما يقوم

به منهن فأتوهن أجورهن فريضة واستمرت في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومدة خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر إلى أن صعد المنبر وقال متعتان كانتا محلتين على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأنا أنهي عنهما (والجواب أن يقال) أما متعة الحج فتفق على جوازها بين أئمة المسلمين ودعواهم أن أهل السنة ابتدعوا تحريمها كذب عليهم بل أكثر علماء السنة يستحبون المتعة ويرجعونها أو يوجبونها والمتعة اسم جامع لمن أشهر الحج وجع بينها وبين الحج في سفر واحد سواء حل من أحراره بالعمرة ثم أحرمت بالحج أو أحرمت بالحج قبل طوافه بالبيت وصار قارنا أو بعد طوافه بالبيت وبين الصفا والمروة قبل التحلل من أحراره لكونه ساق الهدي أو مطلقا وقد راد بالمتعة مجرد العمرة في أشهر الحج وأكثر العلماء كأجد وغيره من فقهاء الحديث وأبي حنيفة وغيره من فقهاء العراق والشافعي في أحد قوليه وغيره من فقهاء مكة يستحبون المتعة وان كان منهم من يرجح القرآن كآبي حنيفة ومنهم من يرجح التمتع الخاص كأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد والصحيح وهو الصريح من نص أحمد أنه ان ساق الهدي فالقرآن أفضل والاف التحلل من أحراره بعمرة أفضل فان الأول هو الذي فعله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع والثاني هو الذي أمر به من لم يسق الهدي من أصحابه بل كثير من أهل السنة من يوجب المتعة كما يروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو قول أهل الظاهر كابن حزم وغيره لما ذكره من أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بها أصحابه في حجة الوداع وإذا كان أهل السنة متفقين على جوازها وأكثرهم يستحبها ومنهم من يوجبها علم أن ما ذكره من ابتدع تحريمها كذب عليهم وما ذكره عن عمر رضي الله عنه فجوابه أن يقال أولا هب أن عمر قال قولاً خالفه فيه غيره من الصحابة والتابعين حتى قال عمر ابن حصين رضي الله عنه تمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل بها كتاب الله قال فيها رجل برأيه ما شاء أخرجاه في الصحابين فأهل السنة متفقون على أن كل واحد من الناس يؤخذ بقوله ويترك الا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وان كان مقصوده الطعن على أهل السنة مطلقا فهذا لا يرتفع عليهم وان كان مقصوده أن يرأى خطأ في مسئلة فهم لا ينزهون عن الايراد على الخطا الا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعمر بن الخطاب رضي الله عنه أقل خطأ من علي رضي الله عنه وقد جمع العلماء مسائل الفقه التي ضعف فيها قول أحدهما فوجد الضعيف في قول علي رضي الله عنه أكثر مثل افتائه بأن المتوفى عنها زوجها تعتد أبعد الاجلين مع أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة عنه الموافقة لكتاب الله تقتضي أنها تحل بوضع الحمل وبذلك أفتى عمر وابن مسعود رضي الله عنهما ومثل افتائه بأن المفوضة يسقط مهرها بالموت وقد أفتى ابن مسعود وغيره أن لها المهر مهر نساءها كما رواه الاشجعبيون عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في بروع بنت واشق وقد وجد من أقوال على المتناقضة في مسائل الطلاق وأم الولد والفرائض وغير ذلك أكثر مما وجد من أقوال عمر المتناقضة وان أراد بالتمتع فسبح الحج إلى العمرة فهذه مسئلة تزعج بين الفقهاء ففقهاء الحديث كأحمد بن حنبل وغيره يأمر بفسخ الحج إلى العمرة استحبابا ومنهم من يوجب كاهل الظاهر وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ومذهب الشيعة وأبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجوزون

الفسخ المضلين ومن أعظم أصول التفريق بينهما في هذه المسئلة مسألة أفعال الله تعالى وكلام الله ونحو ذلك مما يقوم بنفسه ويتعلق بمشيئته وقدرته فان هذا الاصل لما أتى بكره من أنكره من أهل الكلام الجهمية والمعتزلة ونحوهم وظنوا أنه لا يمكن اثبات

حدوث العالم واثبات الصالح الاثبات حدوث الجسم ولا يمكن اثبات حدوثه الاثبات حدوث ما يقوم به من الصفات والافعال المتعاقبة ألجأهم ذلك الى أن ينفوا عن الله صفاته وأفعاله القائمة (١٥٥) به المتعلقة بمشيئته وقدرته أو ينفوا بعض ذلك

وظنوا أن الاسلام لا يقوم الا بهذا النقي وأن الدهرية من الفلاسفة وغيرهم لا يبطل قولهم الا بهذا الطريق وأخطوا في هذا وهذا أما الفلاسفة الدهرية فان هذه الطريقة زادتهم اغراء وأوجبت لهم حجة عجز هؤلاء عن دفعها الا بالمكابرة التي لا تزيد الخصم الا قوة واغراء فقالوا لهم كيف يحدث الحادث بلا سبب حادث وكيف تكون الذات حالها وفعلها أو جميع ما ينسب اليها واحدا من الازل الى الابد والعالم يصدر عنها في وقت دون وقت من غير فعل يقوم به ولا سبب حدث فكان ما جعلوه أصلا للدين وشرطا في معرفة الله تعالى منافيا للدين وموجبا وما نفع من كمال معرفة الله وكان ما احتجوا به من الحجج العقلية هي في الحقيقة على نقض مطالبهم أدل فالحوادث لا تحدث الا بشرط جعلوه مانعا من الحدوث وأما أمور الاسلام فان هذا الاصل اضطهرهم الى نقي صفات الله تعالى لثلاث تنقض الحجة ومن لم ينف الصفات نقي الافعال القائمة به وغيرهما يتعلق بمشيئته وقدرته ويلزمهم من عدم الايمان ببعض ما جاء به الرسول ومن جحد بعض ما يستحقه الله تعالى من أسمائه وصفاته ما أوجب لهم من التناقض والارتباب ما تبين لاولي الابواب فلم يعطوا الايمان بالله ورسوله حقه ولا الجهاد لعدو الله ورسوله

الفسخ والصحابة كانوا متنازعين في هذا فكثير منهم كان يأمر به ونقل عن أبي ذر وطائفة أنهم منعوا منه فان كان الفسخ صوابا فهو من أقوال أهل السنة وان كان خطأ فهو من أقوال أهل السنة فلا يخرج الحق عنهم وان قد حو في عمر لكونه نهي عنها فأبذر كان أعظم نهيها عنها من عمر وكان يقول ان المتعة كانت خاصة باصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يتولون أنأذرو ويعظمونه فان كان الخطأ في هذه المسئلة فيوجب القدرح فينبغي أن يقدرحوا في أبي ذر والافسكيف يقدرح في عمر دونه وعمر أفضل وأفقه منه وأعلم ويقال ثانيان عمر رضى الله عنه لم يحرم متعة الحج بل ثبت عنه أن الصبي بن معبد لما قال له اني أحرمت بالحج والمرة جميعا فقال له عمر هديت لسنة نبيل صلى الله تعالى عليه وسلم رواه النسائي وغيره وكان عبد الله بن عمر رضى الله عنه ما يأمر بالمتعة فيقولون له ان أبالك نهي عنها فيقول ان أبي لم يرد ما تقولون فاذا ألحوا عليه قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحق أن تتبعوا أم عمر وقد ثبت عن عمر أنه قال لو سمعتم لتتعت وانما كان مراد عمر رضى الله عنه أن يأمر بما هو أفضل وكان الناس لسهولة المتعة تركوا العمرة في غير أشهر الحج فأراد أن لا يعرى البيت طول السنة فاذا أفردوا الحج اعتمر وفي سائر السنة والاعتمار في غير أشهر الحج مع الحج في أشهر الحج أفضل من المتعة باتفاق الفقهاء الاربعة وغيرهم ولذلك قال عمر وعلى رضى الله عنهم في قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله قالوا انما هما أن يحرم بهما من ديرة أهله أراد عمر وعلى رضى الله عنهم ما أن يسافر للحج سفرا والعمرة سفرا والافهام ينشأ الاحرام من ديرة الاهل ولا فعل ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أحد من خلفائه والامام اذا اختار لرعيته الامر الفاضل فالأمر بالشئ نهي عن ضده فكان نهيهم عن المتعة على وجه الاختيار لا على وجه التحريم وهو لم يقل أنا أحرمتها وقد قيل انه نهي عن الفسخ والفسخ حرام عند كثير من الفقهاء وهو من مسائل الاجتهاد فالفسخ يحرمه أبو حنيفة ومالك والشافعي لكن أجد وغيره من فقهاء الحديث لا يحرمون الفسخ بل يستحبونه بل يوجبونه بعضهم ولا يأخذون بقول عمر في هذه المسئلة بل يقول على وعمران بن حصين وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم

(وأما متعة النساء) المتنازع فيها فليس في الآية نص صريح بجعلها فانه تعالى قال وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تنفوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضين به من بعد الفريضة ان الله كان عليما حكيما ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات الآية فقوله فما استمتعتم به منهن متناول لكل من دخل بها أما من لم يدخل بها فانها لا تستحق الانصاف وهذا كقوله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الي بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا فجعل الافضاء مع العقد موجبا لاستقرار الصداق فبين ذلك انه ليس لتخصيص النكاح المؤقت باعطاء الاجر فيه دون النكاح المؤبد معني بل اعطاء الصداق كاملا في المؤبد أو في فلا بد أن تدل الآية على المؤبد اما بطريق التخصيص واما بطريق العموم يدل على ذلك أنه ذكر بعد هذا نكاح الاماء فعلم أن ما ذكر كان في نكاح الحر اتم مطلقا فان قيل ففي قراءة طائفة من السلف فما استمتعتم به منهن الى أجل مسمى قيل أولا ليست هذه القراءة متواترة وغايتها أن تكون كأخبار الآحاد ونحن لا نذكر

حقه وقد قال تعالى انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا الآية هذا مع دعواهم انهم أعظم علما وايمانا وتحقيقا لاصول الدين وجهاد الاعدا به بالحج من الصحابة وان هب في ذلك الاكبعض الملوله الذين لم يحاهدوا العدو بل أخذوا منهم بعض البلاد ولا



عدلو في المسلمين العدل الذي شرعه الله للعباد اذا ادعى انه ممكن وأعدل من عمر بن الخطاب وأصحابه رضوان الله عليهم ثم انهم بسبب ذلك تفرقوا في أصول كثيرة من أصول دينهم كتفرقهم (١٥٦) في كلام الله وغيره فانهم تفرقوا فيه شيعا شيعا قالت

هو مخلوق وحقيقة قولهم لم يتكلم الله به كما كان قدما واهم يقولون لكن المعتزلة صاروا يطلقون اللفظ بأن الله متكلم حقيقة ولكن مرادهم مراد من قال ان الله لم يتكلم ولا يتكلم كما ذكر أحد أنهم تارة ينفون الكلام وتارة يقولون يتكلم بكلام مخلوق وهو معنى الاول وهذا في الحقيقة تكذيب للرسل الذين انما أخبروا الامم بكلام الله الذي أنزل اليهم وجاءت الفلاسفة القائلون بعدم العام فقالوا أيضا متكلم وكلامه ما يفيض من العقل الفعال على نفوس الانبياء وهذا قول من وافقهم من القرامطة الباطنية ونحوهم من يتظاهر بالاسلام ويبطن مذهب الصابئة والمجوس ونحو ذلك وهو قول طوائف من ملاحدة الصوفية كاهتجاب وحدة الوجود ونحوهم الذين أخذوا بن الصابئة والفراعنة والديهرية فأخرجوه في قالب الماكشفات والولاية والتحقيق والذين قالوا ليس هو محالو قاطن فريق منهم أنه لا يقابل المخلوق الا القديم اللازم للذات الذي ثبوته بدون مشيئة الرب وقدرته كثبوت الذات فقالوا ذلك ثم طائفة رأيت أن الحروف والاصوات يمتنع أن تكون كذلك فقالت كلامه هو مجرد معنى واحد هو الامر والنهي والخبر وأنه ان عبر عن ذلك المعنى بالعبرية كان قورا وان عبر عنه بالسريانية كان

أن المتعة أحلت في أول الاسلام لكن الكلام في دلالة القرآن على ذلك الثاني أن يقال ان كان هذا الحرف نزل فلا ريب أنه ليس ثابتا من القراءة المشهورة فيكون منسوخا ويكون لما كانت المتعة مباحة فلما حرمت نسخ هذا الحرف أو يكون الامر بالابتاء في الوقت تنبيه على الابتاء في النكاح المطلق وغاية ما يقال انها مقراءتان وكلاهما حق والامر بالابتاء في الاستمتاع الى أجل واجب اذا كان ذلك حلالا وانما يكون ذلك اذا كان الاستمتاع الى أجل مسمى حلالا وهذا كان في أول الاسلام فليس في الآية ما يدل على أن الاستمتاع بها الى أجل مسمى حلال فانه لم يقل وأحل لكم أن تستمتعوا بهن الى أجل مسمى بل قال فاستمتعتم بهن منهن فأتوهن أجورهن فهذا يتناول ما وقع من الاستمتاع سواء كان حلالا أم وطء شبهة ولهذا يجب المهر في النكاح الفاسد بالسنة والاتفاق والمتنع اذا اعتقد حلال المتعة وفعلها فعليه المهر وأما الاستمتاع المحرم فلم تنالوا الآية فانه لو استمتع بالمرأة من غير عقد مع مطاوعتها لكان زنا ولا مهر فيه وان كانت مستكرهة ففيه نزع مشهور وأما ما ذكره من نهى عمر عن متعة النساء فقد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه حرم متعة النساء بعد الاحلال هكذا رواه الثقات في الصحيحين وغيرهما عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية عن أبيهما محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لابن عباس رضي الله عنه لما أباح المتعة أنك امرؤ تائه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرم المتعة ولحوم الجمر الاهلية عام خيبر رواه عن الزهري أعلم أهل زمانه بالسنة وأحفظهم لها أئمة الاسلام في زمنهم مثل مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وغيرهما ممن اتفق على علمهم وعدلهم وحفظهم ولم يختلف أهل العلم بالحديث في أن هذا حديث صحيح يتلقى بالقبول ليس في أهل العلم من طعن فيه وكذلك ثبت في الصحيح أنه حرمها في غزاة الفخ الى يوم القيمة وقد تنازع رواة حديث علي رضي الله عنه هل قوله عام خيبر توقيت لتحريم الجمر فقط أو له وتحريم المتعة والاول قول ابن عيينة وغيره قالوا انما حرمت عام الفتح ومن قال بالآخر قال انها حرمت ثم أحلت وادعت طائفة ثالثة أنها أحلت بعد ذلك ثم حرمت في حجة الوداع والروايات المستفيضة المتواترة متواطئة على أنه حرم المتعة بعد احلالها والصواب أنها بعد أن حرمت لم تحل وأنها لما حرمت عام فتح مكة لم تحل بعد ذلك ولم تحرم عام خيبر بل عام خيبر حرمت لحوم الجمر الاهلية وكان ابن عباس يبيع المتعة وأكل لحوم الجمر فأنكر على بن أبي طالب ذلك عليه وقال له ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرم متعة النساء وحرم لحوم الجمر يوم خيبر فقرن علي رضي الله عنه بينهما في الذكرا وروى ذلك لابن عباس رضي الله عنهما لان ابن عباس كان يبيعهما وروى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه رجوع عن ذلك لما بلغه حديث النهي عنهما

فأهل السنة يتبعون عمر وعلي رضي الله عنهما وغيرهما من الخلفاء الراشدين فيما رويهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والشيعه خالفوا عليا فيما رواه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واتبعوا قول من خالفه وأيضافا أن الله تعالى انما أباح في كتابه الزوجة وملك اليمين والمتمتع بها ليست واحدة منها فانها لو كانت زوجة اتوارنا ولو جب عليها عايدة الوفاة ولحقها الطلاق الثلاث فان هذه أحكام الزوجة في كتاب الله تعالى فلما انتفى عنها لوازم النكاح دل على انتفاء النكاح

النجيل وان عبر عنه بالعربية كان قرأنا فلزمهم أن تكون معاني القرآن هي معاني التوراة والانجيل وأن يكون الامر هو النهي وهو الخبر وأن تكون هذه صفات له لا أنواعه ونحو ذلك مما يعلم فساد بصريح العقل وطائفة قالت بل هو حروف

وأصوات قديمة أزلية لاتتعلق بمشيئته وقدرته كما قال الذين من قبلهم وانفق الفريقان على أن تكليم الله الملائكة وتكليمه موسى وتكليمه لعباده يوم القيامة ومناداته لمن ناداه ونحو (١٥٧) ذلك انما هو خلق ادراك في السمع أدرك به ما لم يرل

موجودا كما أن تجليسه عند من ينكر ما بينه لعباده وأن يكشف لهم حجابا منفصلا عنهم ليس هو الا خلق ادراك في أعينهم من غير أن يكون هناك حجاب منفصل عنهم يكشفه لهم وطائفة ثالثة لما رأت شناعة كل من القولين قالت بل يتكلم بعد أن لم يكن يتكلم بصوت وحروف وكلامه حادث قائم بذاته يتعلق بمشيئته وقدرته وأنكروا أن يقال لم يرل متكلم اذا شاء ذلك يقتضى تسلسل الحوادث وتعاقبها وهذا هو الدليل الذي استدلو به على حدوث أجسام العالم فليتدبر المؤمن العالم كيف فرق هذا الكلام المحدث المتدع بين الامة وألقى بينها العداوة والبغضاء مع أن كل طائفة تحتاج أن تضاهى من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض اذ مع كل طائفة من الحق ما تنكره الاخرى فالذين قالوا بخناق القرآن انما ألقاهم في ذلك انهم رأوا أنه لا يمكن أن يكون الكلام لازما لزوم العلم بل الكلام يتعلق بمشيئة المتكلم وقدرته فقالوا يكون من صفات الفعل والمتكلم من فعل الكلام ثم لم يثبتوا فعلا لا منفصلا عنه لتفهم أن يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته وصار من قائلهم يريد أن يثبت كلاما لازما للتكلم لا يتعلق بمشيئته وقدرته اما معنى أو حروفا أو يثبت أن المتكلم لا يقدر على التكلم ولا يمكنه أن يقول غير ما قال ويسلب

لان انتفاء اللازم يقتضى انتفاء الملزوم والله تعالى انما أباح في كتابه الزواج وملك البمين وحرم ما زاد على ذلك بقوله تعالى والذين هم افروجهم حافظون الاعلى أزواجهم وأما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون والمستمتع بها بعد التحريم ليست زوجة ولا ملك عمين فتكون حراما بنص القرآن أما كونها ليست بمملوكة فظاهر وأما كونها ليست زوجة فلا انتفاء لوازم النكاح فيها فان من لوازم النكاح كونه سببا للتوارث وثبوت عدة الوفاة فيه والطلاق الثلاث وتنصيف المهر بالطلاق قبل الدخول وغير ذلك من اللوازم فان قيل فقد تكون زوجة لارت كالذمية والامة قيل عندهم نكاح الذمية لا يجوز ونكاح الامة انما يجوز عند الضرورة وهم يصحون المتعة مطلقا ثم يقال نكاح الذمية والامة سبب للتوارث ولكن المانع قائم وهو الرق والكفر كما أن النسب سبب للتوارث الا اذا كان الولد رقيقا وكافرا فالمانع قائم ولهذا اذا أعتق الولد وأسلم ورث أباه وكذلك الزوجة اذا أسلمت في حياة زوجها ورثته باتفاق المسلمين وكذلك اذا أعتقت في حياته واختارت بقاء النكاح ورثته باتفاق المسلمين بخلاف المستمتع بها فان نفس نكاحها لا يكون سببا للارث فلا يثبت التوارث فيه بحال فصار هذا النكاح كولد الزنا الذي ولد على فراش زوج فان هذا الحق بالزاني بحال فلا يكون ابنا يستحق الارث فان قيل النسب قد تبعض أحكامه فكذلك النكاح قيل هذا فيه نزاع والجمهور يسلمونه ولكن ليس في هذا حجة لهم فان جميع أحكام الزوجة منتفية في المستمتع بها لم يثبت فيها شيء من خصائص النكاح الحلال فعلم انتفاء كونها زوجة وما ثبت فيها من الاحكام من حقوق النسب ووجوب الاستبراء ودرء الحدود ووجوب المهر ونحو ذلك فهذا يثبت في نكاح الشبهة فعلم أن وطء المستمتع بها ليس وطئا لزوجة لكنه مع اعتقاد الحل مثل الوطء بشبهة وأما كون الوطء به حلالا فهذا مورد النزاع فلا يحتج به أحد المتنازعين وانما يحتج على الآخر بموارد النص والاجماع

(فصل قال الرافضي) ومنع أبو بكر فاطمة ارثها فقالت يا ابن أبي قحافة أرث أباك ولا أرث أبي والتجأ في ذلك الى رواية انفردها وكان هو الغريم لها لان الصدقة تحل له لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة على ما روي عنه فالقرآن يخالف ذلك لان الله تعالى قال يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين ولم يجعل الله ذلك خاصا بالامة ودونه صلى الله تعالى عليه وسلم وكذب روايتهم فقال تعالى وورث سليمان داود وقال تعالى عن زكريا واني خفت الموالي من ورائي وكانت امرأى عاقرا فهبلى من لدنك وليا برثي وورث من آل يعقوب

(والجواب) عن ذلك من وجوه (أحدها) ان ما ذكر من قول فاطمة رضي الله عنها أرث أباك ولا أرث أبي لا نعلم صحته عنها وان صح ليس فيه حجة لان أباهما صلوات الله عليه وسلامه لا يقاس بأحد من البشر وليس أبو بكر أولى بالمؤمنين من أنفسهم كما فيها ولا هو بمن حرم الله عليه صدقة الفرض والتطوع كما فيها ولا هو أيضا ممن جعل الله محبة مقدمة على محبة الأهل والمال كما جعل أباهما كذلك والفرق بين الانبياء وغيرهم أن الله تعالى صان الانبياء عن أن يورثوا دنيا لئلا يكون ذلك شبهة لمن يقدح في نبوتهم بأنهم طلبوا الدنيا وورثوها لورثتهم وأما أبو بكر

المتكلم قدرته على القول والكلام وتكلمه باختياره ومشيئته فاذا قال له الاول المتكلم من فعل الكلام قال هو المتكلم من قام به الكلام ولكن ذلك يقول لا يقوم الكلام بفعله وهذا يقول لا يختار المتكلم أن يتكلم فأخذ هذا بعض صفة الكلام وهذا بعضها

والتكلم المعروف من قام به الكلام ومن يشكك بعيشته وقدرته ولهذا يوجد كثير من المتأخرين المصنفين في المقالات والكلام يذكرون في أصل عظيم من أصول الاسلام الاقوال التي يعرفونها (١٥٨) وأما القول المأثور عن السلف والائمة الذي يجمع

الصحيح من كل قول فلا يعرفونه ولا يعرفون قائله فالتشهير ستان صنف الملل والنحل وذكر فيها من مقالات الامم ما شاء الله والقول المعروف عن السلف والائمة لم يعرفه ولم يذكره والقاضي أبو بكر وأبو المعالي والقاضي أبو يعلى وابن الزعفراني وأبو الحسين البصري ومحمد بن الهيثم ونحو هؤلاء من أعيان الفضلاء المصنفين تجد أحدهم يذكر في مسألة القرآن أو نحوها عدة أقوال للامة ويختار واحدا منها والقول الثابت عن السلف والائمة كالامام أحمد ونحوه من الائمة لا يذكره الواحد منهم مع أن عامة المنتسبين الى السنة من جميع الطوائف يقولون انهم متبعون للامة كمالك والشافعي وأحمد وابن المبارك وحاجد بن زيد وغيرهم لاسيما الامام أحمد فإنه بسبب المحنة المشهورة من الجهمية له وغيره أظهر من السنة ورد من البدعة ما صار به اماما لمن بعده وقوله هو قول سائر الامة فعامة المنتسبين الى السنة يدعون متابعتهم والافتداع به سواء كانوا موافقين له في الفروع أو لا فان أصول الائمة في أصول الدين متفقة ولهذا اكملنا شهر الرجل بالانتساب الى السنة كانت موافقته لاجد أشد ولما كان الاشعري ونحوه أقرب الى السنة من طوائف من أهل الكلام كان انتسابه الى أحد أكثر من غيره كما هو معروف في كتبه وقد رأيت

الصدوق وأمثاله فلا نبوة لهم يقدم فيها مثل ذلك كما صان الله تعالى نبينا عن الخط والشعر صيانة لنبوته عن الشبهة وان كان غيره لم يحتاج الى هذه الصيانة (الثاني) قوله والتجاء الى رواية انفراد بها كذب فان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا نورث ما تركناه فهو صدقة ورواه عنه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف والعباس بن عبد المطلب وأزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأبو هريرة رضي الله عنه والرواية عن هؤلاء ثابتة في الصحاح والمسانيد مشهورة يعلمها أهل العلم بالحديث فقول القائل ان أبا بكر انفرد بالرواية يدل على فرط جهله وتعمده الكذب (الثالث) قوله وكان هو الغريم لها كذب فان أبا بكر لم يدع هذا المال لنفسه ولا لأهل بيته وانما هو صدقة استحقها كما أن المسجد حق للمسلمين والعدل لو شهد لرجل أنه وصي يجعل بيته مسجدا أو يجعل بئر مسجدا أو أرضه مقبرة ونحو ذلك جازت شهادته باتفاق المسلمين وان كان هو ممن يجوز له أن يصلي في المسجد ويشرب من ذلك البئر ويدفن في تلك المقبرة فان هذه شهادة لجهة عامة غير محصورة والشاهد دخل فيها بحكم العموم لا بحكم التعيين ومثل هذا لا يكون خصما ومثل هذا شهادة المسلم بحق لبيت المال على شخص لبيت المال عنده حق وشهادته أن هذا ليس له وارث الا لبيت المال وشهادته على الذي بما يوجب نقض عهده وكون ماله في ثلث بيت المال ونحو ذلك ولو شهد عدل بأن فلانا وقف ماله على الفقراء والمساكين قبلت شهادته وان كان الشاهد فقيرا (الرابع) أن الصدوق رضي الله عنه لم يكن من أهل هذه الصدقة بل كان مستغنيا عنها ولا انتفع هو ولا أهل بيته بهذه الصدقة كالمشهد قوم من الاغنياء عن رجل أنه وصي بصدقة للفقراء فان هذه شهادة مقبولة بالاتفاق (الخامس) ان هذا لو كان فيه ما يعود نفعه على الراوي له من الصحابة لقبلت شهادته لانه من باب الرواية للحديث لان الرواية تتضمن حكما عما يدخل فيه الراوي وغيره وهذا من باب الخبر كالمشهد برؤية الهلال فان ما أمر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتناول الراوي وغيره وكذلك ما نهى عنه وكذلك ما أباحه وهذا الحديث يتضمن رواية بحكم شرعي ولهذا تضمن تحريم الميراث على ابنة أبي بكر عائشة رضي الله عنها وتضمن تحريم سرية هذا الميراث من الورثة وانها به لذلك منهم وتضمن وجوب صرف هذا المال في مصارف الصدقة (السادس) ان قوله على ما روه والقرآن يخالف ذلك لان الله تعالى قال يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ولم يجعل الله ذلك خاصا بالامة ودونه صلى الله تعالى عليه وسلم (فيقال) أولا ليس في عموم لفظ الآية ما يقتضي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يورث فان الله تعالى قال يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف ولا يوجب لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث وان كان له أخوة فلأمه السدس وفي الآية الاخرى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكنم الربع مما تركن الى قوله من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وهذا الخطاب شامل للقصودين بالخطاب وليس فيه ما يوجب أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مخاطب بها وكاف الخطاب يتناول من قصده مخاطب فان لم يعلم أن المعين مقصود بالخطاب لم يشمله اللفظ حتى ذهب طائفة من الناس الى أن الضمائر مطلقا

من أتباع الائمة أي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم من يقول أقوالا ويكفرون من يقولها وتكون منصوبة لا تقبل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكثرة ما وقع من الاشتباه والاضطراب في هذا الباب ولان شبهة الجهمية النفاة أثرت في قلوب كثير من الناس

حق صار الحق الذي جابه الرسول وهو الخطابق للعقول لا يخطر ببالهم ولا يتصورونه وصار في لوازم ذلك من العلم الدقيق ما لا يفهمه كثير من الناس والمعنى المفهوم يعبر عنه بعبارة فهم الجمل (١٥٩) وابهام يقع بسببها نزاع وخصام والله تعالى يغفر

لجميع المؤمنين والمؤمنات ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وكان هذا من تلك البدع الكلامية كبدع الذين جعلوا أصل الدين مبني على كلامهم في الاجسام والاعراض ولهذا كثر ذم السلف والائمة لهؤلاء واذا رأيت الرجل قد صنف كتابا في أصول الدين أو رد فيه من أقوال أهل الباطل ما شاء الله ونصر فيه من أقوال أهل الحق ما شاء الله ومن عادته أنه يستوعب الأقوال في المسئلة فيبطلها الا واحدا ورأيت في مسئلة كلام الرب تعالى وأفعاله أو نحو ذلك ترك من الأقوال ما هو معروف عن السلف والائمة تبين أن هذا القول لم يكن يعرفه ليقبله أو يردّه اما لانه لم يخطر بباله يعرف قائلا به أو لانه خطره فدفعه بشبهة من الشبهات وكثيرا ما يكون الحق مقسوما بين المتنازعين في هذا الباب فيكون في قول هذا حق وباطل وفي قول هذا حق وباطل والحق بعضه مع هذا وهو مع ثالث غيرهما والعصبة انما هي ثابتة لجموع الامة ليست ثابتة لطائفة بعينها فاذا رأيت من صنف في الكلام كصاحب الارشاد والمعتمد ومن اتبعهما ممن لم يذكر وافي ذلك الا أربعة أقوال وما يتعلق بها علم أنه لم يبلغهم القول الخامس ولا السادس فضلا عن السابع فالذين

لا تقبل التخصيص فكيف بضمير الخطاب فانه لا يتناول الا من قصد بالخطاب دون من لم يقصد ولو قدر أنه عام يقبل التخصيص فانه عام المقصودين بالخطاب وليس فيها ما يقتضي كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من مخاطبين بهذا فان قيل هب أن الضمائر ضمائر التكلم والخطاب والغيبة لا تدل بنفسها على شيء بعينه لكن بحسب ما يقرب بها فضمائر الخطاب موضوعات لمن يقصده الخطاب بالخطاب وضمائر المتكلم لمن يتكلم كائنا من كان لكن قد عرف أن الخطاب بالقرآن هو الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنون جميعا كقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم وقوله اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ونحو ذلك وكذلك قوله تعالى يوصيكم الله في أولاكم للذ كرمثل حظ الانثيين قيل بل كاف الجماعة في القرآن تارة تكون للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنين وتارة تكون لهم ودونه كقوله تعالى واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطعكم في كثير من الامور لعنتم ولكن الله يحب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسق والعصيان أو مثلهم الراشدون فان هذه الكاف للامة دون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك قوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم وكذلك قوله تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم وقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ونحو ذلك فان كاف الخطاب في هذه المواضع لم يدخل فيها الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بل تناولت من أرسل اليهم فلم لا يجوز أن تكون الكاف في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم مثل هذه الكافات فلا يكون في السنة ما يخالف ظاهر القرآن ومثل هذه الآية قوله تعالى وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكم هوما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لا تعولوا وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا فان الضمير في خفتم وتقسطوا وانكحوا وطاب لكم وما ملكت أيمانكم انما يتناول الامة دون نبيها صلى الله تعالى عليه وسلم فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم له أن يتزوج أكثر من أربع وله أن يتزوج بلامهر كما ثبت ذلك بالنص والاجماع (فان قيل) ماذا كرموه من الامثلة فيها ما يقتضي اختصاص الآية فانه لما ذكر ما يجب من طاعة الرسول وخطابهم بطاعته ومحبة وذ كرمته اليهم علم أنه ليس داخل في ذلك (قيل) وكذلك آية الفرائض لما قال آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار ثم قال تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين فلما خاطبهم بعدم الدراية التي لا تناسب حال الرسول وذ كرمه هذا ما يجب عليهم من طاعته فيما ذكره من مقادير الفرائض وأنهم أن أطاعوا الله ورسوله في هذه الحدود استحقوا الثواب وان خالفوا الله ورسوله استحقوا العذاب وذلك بأن يعطوا الأورث أكثر من حقه أو يمنعوا الوارث ما يستحقه دل ذلك على أن الخطاب بين المساويين الدراية لما ذكره الموعودين على طاعة الله وطاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المتوعدون على معصية الله ورسوله وتعدى حدوده فيما قدره من

يسلكون طريقة ابن كلاب كصاحب الارشاد ونحوه يذكرون قول المعتزلة وقول الكرامية ويطلونهم ما لا يذكرون مع ذلك الا ما يقولون فيه ونذهب الحشوية المنتهون الى الظاهر الى أن كلام الله تعالى قد تم أنزلى ثم زعموا أنه حروف وأصوات وقطعوا بأن المجموع

من أصوات القرآن ونغماتهم عين كلام الله تعالى وأطلق الراعي منهم القول بأن المسموع صوت الله تعالى عن قولهم وهذا أفيان جهالهم  
ثم قالوا إذا كتب كلام الله بحسب من الاجسام رقوماً ورسوماً (١٦٠) وأسطراً وكلماته بأعيانها كلام الله القديم فقد

كان اذا كان جسماً حاداً ثام انقلب  
قد عياناً قضا بان المرفى من الاسطر  
هو الكلام القديم الذي هو حروف  
وأصوات وأصلهم أن الاصوات  
على تقطيعها وقولها كانت ثابتة  
في الازل قائمة بذات البارى تعالى  
وقواعدهم مبنية على دفع  
الضرورات فلم يذ كر أبوا المعالي الا  
هذا القول مع قول المعتزلة  
والكلابية والكرامية ومعلوم أن  
هذا القول لا يقوله عاقل يتصور  
ما يقول ولا يعرف هذا القول عن  
معروف بالعلم من المسلمين ولا رأينا  
في كتاب أحد أن المداد الحادث  
انقلب قد عياناً ولا أن المداد الذى  
يكتب به القرآن قديم بل رأينا  
عامة المفسرين من أصحاب أحد  
وغيرهم ينكرون هذا القول  
وينسبون ناقله عن بعضهم الى  
الكذب وأبوا المعالي وأمثاله  
أجل من أن يتمد الكذب  
لكن القول المحكى قد يسمع من  
قائل لم يضبطه وقد يكون القائل  
نفسه لم يخبر قولهم بل يذ كر  
كلاماً مجعلاً يتناول النقيضين ولا  
يميز فيه بين لوازم أحدهما ولوازم  
الأخر فيحكيه الحاكى مفصلاً ولا  
يجمله اجمال القائل ثم اذا فصله  
بذ كر لوازم أحدهما دون  
ما يعارضها ويناقضها مع اشتغال  
الكلام على النوعين المتناقضين أو  
احتماله لهما وقد يحكيه الحاكى  
باللوازم التى يلتزمها القائل نفسه  
وما كل من قال قولاً لا يلتزمه

الموارث وغير ذلك لم يدخل فيهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه كما لم يدخل في نظائرها ولما  
كان ما ذكره من تحريم تعدى الحد ودعوى كراهية الفرائض المحدودة دل على أنه لا يجوز أن  
يراد أحد من أهل الفرائض على ما قدر له ودل على أنه لا يجوز الوصية لهم وكان هذا ناسخاً  
لما أمر به أولاً من الوصية للوالدين والأقربين ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عام  
حجة الوداع ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواه أهل السنن كابى داود وغيره  
ورواه أهل السير واتفقت الامة عليه حتى ظن بعض الناس أن آية الوصية انما نسخت  
بهذا الخبر لأنه لم يبرهن استحقاق الارث واستحقاق الوصية منافاة والنسخ لا يكون الا مع  
تناسل النسخ والنسخ وأما السلف والجمهور فقالوا النسخ هو آية الفرائض لان الله تعالى  
قدر فرائض محدودة ومنع من تعدى حدوده فاذا أعطى الميت لوارثه أكثر مما حذاه الله له  
فقد تعدى حد الله فكان ذلك محترماً فان ما زاد على المحدود يستحقه غيره من الورثة أو العصبه  
فاذا أخذ حق العاصب فأعطاه له هذا كان ظالماله ولهذا تنازع العلماء فمن لبس له عاصب  
هل يرثه أم لا فمن منع الرد قال الميراث حق لبيت المال فلا يجوز أن يعطاه غيره ومن جوز  
الرد قال انما يوضع المال في بيت المال لكونه ليس له مستحق خاص وهو لأهلهم رحم خاص  
ورحم عام كما قال ابن مسعود رضى الله عنه ذوالسهم أولى بمن لاسهم له والمقصود هنا أنه لا يعكفهم  
اقامة دليل على شمول الآية للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أصلاً (فان قيل) فلو مات أحد  
من أولاد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورثه كما ماتت بناته الثلاث في حياته ومات ابنه ابراهيم  
(قيل) الخطاب في الآية للموروث دون الورثة فلا يلزم اذا دخل أولاده في كاف الخطاب  
لكونهم موروثين أن يدخلوا اذا كانوا وارثين بوضع ذلك أنه قال ولا يوبه لكل واحد منهما  
السدس مما ترك ان كان له ولد فذ كر به ضمير الغيبة لا بضمير الخطاب وهو عائدة الى المخاطب  
وهو الموروث فكل من سوى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أولاده وغيرهم موروثون  
شملهم النص وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وارثاً لمن خطب ولم يخاطب هو بأن يورث  
أحد اشياً وأولاد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من شملهم كاف الخطاب فوصاهم بأولادهم  
لذ كر مثل حظ الانثيين فقاطعة رضى الله عنها وصاها الله في أولادها لذ كر مثل حظ الانثيين  
ولا يوجبها لو ماتت في حياتهم مال الكل واحد منهما السدس (فان قيل) ففي آية الزوجين قال ولكم  
ولهن قيل أولاً الرافضة يقولون ان أزواجه لم يرثنه ولا معه العباس وأما رثته البنت وحدها  
(ثانياً) انه بعد نزول الآية لم يعلم انه مات واحدة من أزواجه ولها مال حتى يكون وارثاً لها  
وأما خديجة رضى الله عنها فماتت بمكة وأما زينب بنت خزيمة الهلالية فماتت بالمدينة لكن  
من أين نعلم أنها خلفت مالا وأن آية الفرائض كانت قد نزلت فان قوله تعالى ولكم نصف  
ما ترك أزواجكم انما تناول من مات له زوجة ولها تركة فمن لم تمت له زوجة ولها تركة أو ماتت  
ولها مال لم يخاطب بهذه الكاف وينتقد بذلك فلا يلزم من شمول احدى الكافين له شمول  
الأخرى بل ذلك موقوف على الدليل (فان قيل) فاتهم تقولون ان ما ثبت في حقه من الاحكام  
ثبت في حق أمته وبالعكس فان الله اذا أمره بأمر تناول الامة وان ذلك قد عرف بعبارة الشرع  
ولهذا قال تعالى فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج

بل عامة الخلق لا يلتزمون لوازم أقوالهم فالحاكى يجعل ما ينظنه من لوازم قوله هو أيضاً من قوله لاسيما اذا لم ينف أدعيائهم  
القائل ما ينظنه الحاكى لازماً فانه يجعل قولاً لا يرى ولا يرب أن من الناس من يقول هذا القرآن كلام الله وما بين التوحين كلام



الله ومكتوب في المصاحف وهذا الاطلاق حق متفق عليه بين المسلمين ثم من هؤلاء من اذا سئل عن المداد وصوت العبد أقدم هو أنكر ذلك وربما سكت عن ذلك وكره الكلام فيه بنى أو (١٦١) اثبات خشية أن يجز ذلك الى بدعة مع أنه لو سمع من يقول

ان المداد قديم الزمه العذاب الاليم وأما صوت العبد فقد تكلم فيه طائفة من المنتسبين الى الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهم فاتهم من قال ان الصوت المسموع قديم ومنهم من يقول بسمع شيء من الصوت القديم والمحدث وهذا خطأ في العقل

الصريح وهو بدعة وقول قبيح والامام أحمد وجهه أصحابه منكرون لما هو أخف من ذلك فان أحمد وأئمة أصحابه قد أنكروا على من قال اللفظ بالقـرآن غير مخلوق فكيف بنى قال الصوت غير مخلوق فكيف بنى قال الصوت قديم وقد بدعوا هؤلاء وأمروا بهجرهم وقد صنف المروزي في ذلك مصنفًا

كبيراً ذكره الخلال في كتاب السنة كما جهموا وبدعوا من قال اللفظ به مخلوق أيضاً كما بنى في موضعه اذ المقصود هنا أن من أكار الفضلاء من لا يعرف أقوال الأئمة في أكار المسائل لا أقوال أهل الحق ولا

أهل الباطل بل لم يعرف الاقوال المستدعة في الاسلام ومن المعلوم أن السلف والأئمة كان لهم قول ليس هو قول المعتزلة ولا الكلامية ولا الكرامية ولا هو قول المسمين بالحسوبة فأين ذلك القول أ كان أفضل الأئمة وأعلمها وخير قرونها لا يعلمون فيها حقاً ولا باطلاً ومعلوم أن كل قول من هذه الأقوال فاسد من وجوه وقد يكون بعضها أفسد من بعض فقول المعتزلة الذين قالوا ان كلام الله مخلوق وان كان فاسداً

أدعيائهم اذا قضاوا منهن وطرا فذكر أنه أحل ذلك له فيكون حلالاً لا ممتة ولما خصه بالتحويل قال وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين فكيف يقال ان هذه الكاف لم تتناوله قيل من المعلوم أن من قال ذلك قاله لما عرف من عادة الشارع في خطابه كما يعرف من عادة الملوك اذا خاطبوا أميراً بامر أن نظيره مخاطب بعتل ذلك فهذا يعلم بالعادة والفرق المستقر في خطاب المخاطب كما تعلم معاني الالفاظ بالعادة المستقرة لاهل تلك اللغة أنهم يريدون ذلك المعنى واذا كان كذلك فالخطاب بصيغة الجمع قد تنوعت عادة القرآن فيها تارة تتناول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وتارة لاتتناوله فلا يجب أن يكون هذا الموضوع مما تناولته وغاية ما يدعي المدعي أن يقال الاصل شمول الكاف له كما يقول الاصل مساواة أمته له في الاحكام ومساوئته لامته في الاحكام حتى يقوم دليل التخصيص ومعلوم أن له خصائص كثيرة خص بها عن أمته وأهل السنة يقولون من خصائصه أنه لا يورث فلا يجوز أن ينكر اختصاصه كسائر الخصائص لكن للانسان أن يطالب بدليل الاختصاص ومعلوم أن الاحاديث الصحيحة المستفيضة بل المتواترة عنه أنه لا يورث أعظم من الاحاديث المروية في كثير من خصائصه مثل اختصاصه بالصقي وغيره وقد تنازع السلف والخلف في كثير من الاحكام هل هو من خصائصه كتنازعهم في النى والخمس هل كان ملكاً أم لا وهل أبيع له ما حرم عليه من النساء أم لا ولم يتنازع السلف في أنه لا يورث لظهور ذلك عنه واستفاضته في أصحابه وذلك أن الله تعالى قال في كتابه يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول وقال في كتابه واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقال في كتابه ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ولفظ آية النى كلفظ آية الخمس وسورة الانفال نزلت بسبب بدر فدخلت الغنائم في ذلك بلاريب وقد يدخل في ذلك سائر ما نفع الله للمسلمين من مال الكفار كما أن لفظ النى قدر براديه كل ما آفأ الله على المسلمين فيدخل فيه الغنائم وقد يخص ذلك بما آفأ الله عليهم مما يوجب المسلمون عليه بخيل ولأركاب ومن الاقوال قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليس لي مما آفأ الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم فلما أضاف هذه الاموال الى الله والرسول رأى طائفة من أهل العلم أن هذه الاضافة تقتضى أن ذلك ملك للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كسائر املاك الناس ثم جعلت الغنائم بعد ذلك للغنائمين (١) وخمسها لمن سمي بنى النى أو باربعة أجزاسه ملكا للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كما يقول ذلك الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد كالخرفي وأما مالك وأبو حنيفة وأحمد وجهوا أصحابه وسائر أئمة المسلمين فلا يرون تخميس النى وهو ما أخذ من المشركين بغير قتال كالجزية والخراج وقالت طائفة ثانية من العلماء هذه الاضافة لاتقتضى أن تكون الاموال ملكا للرسول بل تقتضى أن يكون أمرها الى الله والرسول فالرسول ينفقها فيما أمره الله به كما ثبت في صحيح البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال انى والله لأعطي أحداً ولا أنمنع أحداً وانما أنا قاسم أضع حيث أمرت وقال أيضاً في الحديث الصحيح سوا باسمى ولا تكتسوا بكتبتى

(١) قوله وخمسها لمن سمي الى قوله ملكا للرسول كذا بالاصل وليجوز اهـ

(٣١ - منهاج ثانى) من وجوه فقول الكلامية فاسد من وجوه وقول الكرامية فاسد من وجوه والامام أحمد وغيره من الأئمة أنكروا هذه الأقوال كلها أنكروا قول الكلامية والكرامية بالنصوص الثابتة عنهم وانكارهم لقول المعتزلة متواتر

مستفيض عنهم وأنكروا على من جعل ألفاظ العبارة بالقرآن غير مخلوقة فكيف بالقول المنسوب الى هؤلاء الحشوية ولهذا لما كان أبو حامد مستمداً من كلام أبي المعالي وأمثاله وأراد الرد على (١٦٢) الفلاسفة في التهافت ذكر أنه يقابلهم بكلام المعتزلة

فانما أنا قاسم أقسم بينكم فالرسول مبلغ عن الله أمره ونهيه فالمال المضاف الى الله ورسوله هو المال الذي يصرف فيما أمر الله به ورسوله من واجب ومستحب بخلاف الاموال التي ملكها الله لعباده فان لهم صرفها في المباحات ولهذا لما قال في المكاتبين وأتوهم من مال الله الذي آتاكم ذهب أكثر العلماء كالمثل وأبي حنيفة وغيرهما الى أن المراد آتاكم الله من الاموال التي ملكها الله العباد فانه لم يصفها الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما أضافه الى الله والرسول فانه لا يعطى الا فيما أمر الله به ورسوله فالانفال لله والرسول لان قسمتها الى الله والرسول ليست كالموارث التي قسمها الله بين المستحقين وكذلك مال الخس ومال النبي وقد تنازع العلماء في الخس والنبي فقال مالك وغيره من العلماء مصرفها واحد وهو فيما أمر الله به ورسوله وعين ما عينه من البتاي والمساكين وابن السبيل تخصيصا لهم بالذكر وقد روي عن أحمد بن حنبل ما يوافق ذلك وأنه جعل مصرف الخس من الركاك مصرف النبي وهو تبع لخس المغنم وقال الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة والخس يقسم على خمسة أقسام وقال أبو حنيفة على ثلاثة فأسقط سهم الرسول وذوي القربى بموته صلى الله تعالى عليه وسلم قال داود بن علي بل مال النبي أيضاً يقسم على خمسة أقسام والقول الاول أصح كما بسط أدلته في غير هذا الموضع وعلى ذلك تدل سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين فقوله لله وللرسول في الخس والنبي كقوله في الانفال لله والرسول فأضافه للرسول لانه هو الذي يقسم هذه الاموال بأمر الله ليست ملكا للاحد وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اني والله لأعطي أحدا ولا أمتنع أحدا وانما أنا قاسم أضع حيث أمرت يدل على أنه ليس بمالك للأموال وانما هو منفذ لأمر الله عز وجل فيها وذلك بأن الله خير بين أن يكون ملكا لنبيا وبين أن يكون عبد ارسله لاختار أن يكون عبد ارسله وهذا أعلى الميزانين فان الملك النبي يصرف الاموال فيما أحبه ولا اثم عليه والعبد الرسول لا يصرف المال الا فيما أمر به فيكون ما يفعله عبادة لله وطاعة ليس في قسمه ما هو من المباح الذي لا يثاب عليه بل يثاب عليه كله وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس لي مما آفأ الله عليكم الا الخس والخس مردود عليكم يريد بذلك فان قوله لي أي أمره الي ولهذا قال والخس مردود عليكم وعلى هذا الاصل فما كان بيده من أموال بني النضير وفدك وخمس خيبر وغير ذلك هو من مال النبي الذي لم يكن يملكه ولا يرث عنه وانما يورث عنه ما يملكه بل تلك الاموال يجب أن تصرف فيما يحببه الله ورسوله من الاعمال وكذلك فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه وأما ما قد يظن أنه ملكه كما أوصى له به مخيرتيق وسهمه من خيبر فهذا اما أن يقال حكمه حكم المال الاول وأما أن يقال هو ملكه ولكن حكم الله في حقه أن يأخذ من المال حاجته وما زاد على ذلك يكون صدقة ولا يورث كما في الحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تقسم ورثتي دينار ولا درهم ما تركت به صدقة تساني ومونة عاملي فهو صدقة وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم قال لا نورث ما تركت فهو صدقة أخرجه البخاري عن جماعة منهم أبو هريرة رضي الله عنه ورواه مسلم عنه وعن غيره يبين ذلك أن هذا مذكور في سياق قوله تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لاتعدوا ولو آتوا النساء صدقاتهن نحلة

تارة وبكلام الكرامية تارة وبكلام الواقفية تارة كما يكلمهم بكلام الاشعرية وصار في البحث معهم الى مواقف غاية فيها بيان تناقضهم واذا ألزموه تناقضه قرأ الى الوقف ومن المعلوم أنه لا بد في كل مسألة دائرة بين النفي والاثبات من حق ثابت في نفس الامر أو تفصيل ومن المعلوم أن كلام الفلاسفة المخالف لدين الاسلام لا بد أن يناقضه حق معلوم من دين الاسلام موافق لصريح العقل فان الرسل صلوات الله وسلامه عليهم لم يخبروا بمجالات العقول وانما يخبرون بمجازات العقول وما يعلم بصريح العقل انتفاؤه لا يجوز أن يخبر به الرسل بل يخبر بما لا يعلمه العقل وبما يهجز العقل عن معرفته ومن المعلوم أن السلف والائمة لهم قول خارج عن قول المعتزلة والكرامية والاشعرية والواقفة ومن علم ذلك القول فلا بد أن يحكيه وينظرهم به كما ينظرهم بقول المعتزلة وغيرهم لكن من لم يكن عارفاً بتار السلف وحقائق أقوالهم وحقيقة ما جاء به الكتاب والسنة وحقيقة المعقول الصريح الذي لا يتصور أن يناقض ذلك لم يمكنه أن يقول الا ببلغ علمه ولا يكلف الله نفسا الاوسعها ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور لامة وان كان ذلك في المسائل العلمية ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الامة واذا كان الله تعالى يغفر لمن جهل وجوب الصلاة وتحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل مع كونه لم يطلب العلم فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في

فان

الصلاة وتحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل مع كونه لم يطلب العلم فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في

زمانه ومكانه اذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب امكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسناته ورثييه على اجتهاده ولا يؤاخذ بما

أخطأ تحقيقه لقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا والشهر ستاني لما كان أعلم بالمقالات من اخوانه ذكر في مسألة الكلام قولاً  
سادسا وظن أنه قول السلف فقال في نهاية الاقدام بعد أن (١٦٣) ذكر قول الفلاسفة والاشعرية والكرامية وأز

المعتزلة لما قالت أجمع المسلمون قبل ظهور هذا الخلاف على أن القرآن كلام الله وانفقوا على أنه سور وآيات وحروف منظومة وكلمات مجموعة وهي مقرونة ومجموعة على التحقيق ولها مفتحة ومختتم وأنه معجزة للرسول صلى الله عليه وسلم دالة على صدقه وأن الاشعرية تفرق بين اللفظ والمعنى وتثبت معنى هو مدلول اللفظ قال السلف والحنابلة قد تقرر الاتفاق على أن ما بين الدفتين كلام الله وأن ما نقرؤه ونكتبه ونسمعه عن كلام الله فيجب أن تكون تلك الكلمات والحروف هي بعينها كلام الله ولم تقرر الاتفاق على أن كلام الله غير مخلوق وجب أن تكون تلك الكلمات أزلية غير مخلوقة ولقد كان الامر في أول الزمان على قوله أحدهما القدم والثاني الحدوث والقولان مقصوران على الكلام المكتوبة والآيات المقروءة باللسن فصار الآن قول ثالث وهو حدوث الحروف والكلمات وقدم الكلام والامر الذي تدل عليه العبارات وهو خلاف القولين فكان السلف على اثبات القدم والازلية لهذه الكلمات دون التعرض لمعنى وراءها فابتدع الاشعرية قولاً وقضى بحدوث الحروف وهو خرق للاجماع وحكم بأن ما نقرؤه كلام الله مجاز الاحقيقة وهو عين الابتداع فهلا قال ورد السمع بأن

فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً الى قوله يوصيكم الله في أولادكم للذ كرمثل حظ الانبياء ومعلوم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخاطب بهذا فإنه ليس مخصوصاً بمخني ولا ثلاث ولا رباع بل له أن يتزوج أكثر من ذلك ولا مأموراً أن يوفي كل امرأة صداقها بل له أن يتزوج من تهب نفسها له بغير صداق كما قال تعالى له يا أيها النبي انا أحللت لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك الى قوله وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم لكيلا يكون عليك حرج وكان الله غفوراً رحيماً واذا كان سياق الكلام انما هو خطاب للائمة دونهم لم يدخل هو في عموم هذه الآية فان قيل بل الخطاب متناول له وللائمة لكن خص هو من آية النكاح والصداق قيل وكذلك خص من آية الميراث فما قيل في تلك يقال مثله في هذه سواء قيل ان لفظ الآية شمله وخص منه أو قيل انه لم يشمله لكونه ليس من مخاطبين (السابع أن يقال) هذه الآية لم يقصد بها بيان من يورث ومن لا يورث ولا بيان صفة المورث والمورث وانما قصدها أن المال المورث يقسم بين الوارثين على هذا التفصيل فالمقصود هنا بيان مقدار انصباء هؤلاء المذكورين اذا كانوا ورثة ولهذ لو كان الميت مسلماً وهؤلاء كفار لم يرثوا باتفاق المسلمين وكذلك لو كان كافراً وهؤلاء مسلمين وكذلك لو كان عبداً وهم أحرار أو كان حراً وهم عبيد وكذلك القاتل عداً عند عامة المسلمين وكذلك القاتل خطأ من الديعة وفي غير هاترأع واذا علم أن في الموتى من يرثه أولاده وفيهم من لا يرثه أولاده والآية لم تفصل من يرثه ورثته ومن لا يرثه ولا صفة الوارث والمورث علم أنه لم يقصد بها بيان ذلك بل قصدها بيان حقوق هؤلاء اذا كانوا ورثة حينئذ فالآية اذا لم تبين من يورث ومن يرثه لم يكن فيها دلالة على كون غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يرث ولا يورث فلا ن لا يكون فيها دلالة على كونه هو يورث بطريق الاولى والآخرى وهذا كما في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بالذوالى والنواضح نصف العشر فانه قصده الفرق بين ما يجب فيه العشر وبين ما يجب فيه نصف العشر ولم يقصد به بيان ما يجب فيه أحدهما وما لا يجب واحدهما فلهذا لا يحتاج بمعمومه على وجوب الصدقة في الخضراوات وقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا قصده فيه الفرق بين البيع والربا في أن أحدهما حلال والآخر حرام ولم يقصد فيه بيان ما يجوز بيعه وما لا يجوز فلا يحتاج بمعمومه على جواز بيع كل شيء ومن ظن أن قوله وأحل الله بيع المبتة والخنزير والحمر والكلب وأم الولد والوقف ومالك الغية والمار قبل بدو صلاحها ونحو ذلك كان غلطاً (الثامن أن يقال) هب أن لفظ الآية عام فانه خص منها الولد الكافر والعبد والقاتل بأدلة هي أضعف من الدليل الذي دل على خروج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منها (١) فان الصحابة الذين نقلوا عنه أن المسلم لا يرث الكافر وانه ليس لقاتل ميراث وأن من باع عبداً له مال فإله للبائع الآن يشترط المستاع وفي الجملة فاذا كانت الآية مخصوصة بنص أو اجماع كان تخصيصها بنص أخرجاً باتفاق علماء المسلمين وقد ذهب طائفة الى أن العام مخصوص بيبقى مجزئاً

(١) قوله فان الصحابة الخ سقط من الاصل خبران ولعل الاصل فان الصحابة الذين الخ أقل من الذين نقلوا نحن معاصر الانبياء لا نورث الخ اه معصمه

مانقرؤه ونكتبه كلام الله دون أن يتعرض لكيفيته وحقيقته كما ورد السمع بأثبات كثير من الصفات من الوجه واليد الى غير ذلك من الصفات الخيرية قال قال السلف ولا يظن الظان بنا أن انثبت القيد للحروف والاصوات التي قامت بأستئناس وصارت صفات لنا فانما نعلم

افتتاحها واختتامها وتعلقها بكسبانها وأفعالنا وقد بذل السلف أرواحهم وصبروا على أنواع البلايا والحنن من معتزلة الزمان دون أن يقولوا القرآن مخلوق ولم يكن ذلك حروفاً وأصواتاً هي (١٦٤) أفعالنا وأكسابنا بل هم عرفوا يقيناً أن الله تعالى

قولا وكلاما وأمرًا وأمره غير خلقه بل هو أزلي قديم بقدومه كما ورد القرآن بذلك في قوله تعالى ألا له الخلق والأمر وقوله تعالى الله الأمر من قبل ومن بعد وقوله تعالى أنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون فالكائنات كلها أنما تكون بقوله وأمره وقوله تعالى أنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون وقوله تعالى وإذا قال ربك إذا قلنا لللائكة قال الله فاقول قد ورد في السمع مضافاً إلى الله أخص من إضافة الخلق فان المخلوق لا ينسب إلى الله تعالى إلا من جهة واحدة وهي الخلق والابداً والأمر ينسب إليه لا على تلك النسبة والافترق الفرق بين الخلق والأمر والخلقات والأمرات قالوا ومن جهة العقل العاقل يجد فرقاً ضرورياً بين قال وفعل وبين أمر وخلق ولو كان القول فعلاً كسائر الأفعال بطل الفرق الضروري فثبت أن القول غير الفعل وهو قبل الفعل وقبلية قبلية أزلية أذلو كان له أول لكان فعلاً سبقه قول آخر ويتسلسل قال وحققوا زيادة تحقيق فقالوا قد ورد في التنزيل أظهم مما ذكرناه من الأمور وهو التعرض لاثبات كلمات الله حيث قال تعالى وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته بوقال ولولا كلمة سبقت من ربك وقال تعالى قل لو كان البحر مداًداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن

وقد تنوزع في تخصيص عموم القرآن إذا لم يكن مخصوصاً بخبر الواحد فأما العام المخصوص فيجوز تخصيصه بخبر الواحد عند عوامهم لاسيما الخبر المتلقي بالقبول فانهم متفقون على تخصيص عموم القرآن به وهذا الخبر تلقته الصحابة بالقبول وأجمعوا على العمل به كما سنده كره أن شاء الله تعالى والتخصيص بالنص المستفيض والاجماع متفق عليه ومن سلك هذا المسلك يقول ظاهره العموم ولكنه عموم مخصوص ومن سلك المسلك الأول لم يسلم ظهور العموم إلا فبين علم أن هؤلاء يرونه ولا يقولون ظاهرهم متروك بل يقولون أنما يقصد به بيان نصب الوارث لبيان الحال الذي ثبت فيه الإرث فالآية عامة في الأولاد والموتى المطلقة في الموروثين وأما شروط الإرث فلم تتعرض له الآية بل هي مطلقة فيه لا تدل عليه بنفي ولا اثبات كما أن قوله تعالى فاقتلوا المشركين عام في الأشخاص مطلق في المكان والأحوال فان الخطاب المقيد لهذا المطلق يكون خطاباً مبدءاً مبيناً للحكم شرعي لم يتقدم منافية ولا يكون رافعاً للظاهر خطاباً شرعياً فلا يكون مخالفاً للأصل (الوجه التاسع) أن يقال كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يورث ثبت بالسنة المقطوع بها وباجماع الصحابة وكل منهما دليل قطعي فلا يعارض ذلك بما يظن أنه عموم وان كان عمومًا فهو مخصوص لان ذلك لو كان دليلاً لما كان الانطباع فلا يعارض القطعي اذ الظني لا يعارض القطعي وذلك أن هذا الخبر رواه غير واحد من الصحابة في أوقات ومجالس وليس فيهم من ينكره بل كلهم تلقاه بالقبول والتصديق ولهذا لم يصبر أحد من أزواجه على طلب الميراث ولا أصر العلم على طلب الميراث بل من طلب من ذلك شيئاً وأخبر بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رجوع عن طلبه واستمر الأمر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين إلى على فلم يغير شيئاً من ذلك ولا قسم له تركته (الوجه العاشر) أن يقال إن أبا بكر وعمر قد أعطيا علياً وأولاده من المال أضعافاً مضاعفات ما خلفه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من المال والمال الذي خلفه صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينتفع واحد منهم منه بشيء بل سلمه عمر إلى علي والعباس رضي الله عنهم بليانه ويفعلان فيه ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يفعل وهذا مما يوجب انتفاء التهم عنهما في ذلك (الوجه الحادي عشر) يقال قد جرت العادة بأن الظلمة من المملوك إذا تولوا بعد غيرهم من المملوك الذين أحسنوا إليهم أو ربوهم وقد انتزعوا الملك من بيت ذلك الملك استعطفوهم وأعطوهم ليكفوا عنهم منازعتهم فلو قدر والعباد أن الله أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما متغلبان متوثبان لكانت العادة تقضي بأن لا يزاحما الورثة المستحقين للولاية والتركه في المال بل يعطيانهم - ثم ذلك وأضعافه ليكفوا عن المنازعة في الولاية وأما منع الولاية والميراث بالكلية فهذا لا نعلم أنه فعله أحد من المملوك وإن كان من أظلم الناس وأخفهم فعلم أن الذي فعلوه مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر خارج عن العادات الطبيعية في المملوك كما هو خارج عن العادات الشرعية في المؤمنين وذلك لاختصاصه صلى الله تعالى عليه وسلم بمعاملة يخص الله به غيره من ولاة الأمور وهو الأئمة إذا انبأه لا يورثون (الوجه الثاني عشر) أن قوله تعالى وورث سليمان داود وقوله تعالى عن زكريا فذهب إلى من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب لا يدل على محل النزاع لان الإرث اسم جنس تحت أنواع والدال على ما به الاشتراك لا يدل على ما به الامتياز فاذا قيل هذا حيوان لا يدل على أنه إنسان أو فرس أو بعير وذلك أن لفظ الإرث يستعمل

تنفذ كلمات ربي وقال تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات في الله وقال تعالى ولكن حق القول مني وكذلك حقت كلمة العذاب فتارة يجيء الكلام بلفظ الأمر وتثبت له الوحدة الحقيقية التي لا كثرة

ففيها وما أمرنا الا واحدة كلهم بالبصر وثارة يحجب بلفظ الكلمات وثبت لها الكثرة البالغة التي لا وحده فيها ولا نهاية لها ما نفذت كلمات الله فله تعالى اذا امر واحد وكلمات كثيرة وذلك لا يتصور (١٦٥) البحرورف فعن هذا قلنا امره قديم وكلماته

أزلية والكلمات مظاهر الامر والروحانيات مظاهر الكلمات والاجسام مظاهر الروحانيات والابداع والخلق انما يتسدى من من الارواح والاجسام وأما الكلمات والحروف والامر فآزلية قديمة وكان أمره لا يشبه أمرنا فكلماته وحروف كلماته لا تشبه كلامنا وهي حروف قدسية علوية وكما أن الحروف بسائط الكلمات والكلمات أسباب الروحانيات والروحانيات مدرات الجسمانيات وكل الكون قائم بكلمات الله محفوظ بأمر الله قال ولا يغفلن غافل عن مذهب السلف وظهور القول في حدود الحروف فان له شأنهم يسلون الفرق بين القراءة والمقروء والكتابة والمكتوب ويحكمون أن القراءة هي صفاتنا وفعلنا غير المقروء الذي هو ليس صفاتنا ولا فعلنا غير أن المقروء بالقراءة قصص وأخبار وأحكام وأمر وليس المقروء من قصة آدم وابلوس هو بعينه المقروء من قصة موسى وفرعون وليست أحكام الشرائع الماضية هي بعينها أحكام الشرائع الحاضرة فلا بد أن كلمات تصدر عن كلمة وزد على كلمة ولا بد من حروف تتركب منها الكلمات وتلك الحروف لا تشبه حروفنا وتلك الكلمات لا تشبه كلامنا (قلت) فهذا الذي ذكره الشهرستاني

وحكاية عن السلف والحنابلة ليس هو من الأقوال التي ذكرها صاحب الارشاد وأتباعه فان أولئك لم يحكوا الا قول من يجعل القديم عين صوت العبد والمداد وهذا القول لا يعرف به قائل له قول أو مصنف في الاسلام وأما القول الذي ذكره الشهرستاني فقال به طائفة كبيرة وهو أحد القولين المتأخرين أصحاب أحد ومالك والشافعي وغيرهم من الطوائف وهو المذکور

في ارب العلم والنبوة والمالك وغير ذلك من أنواع الانتقال قال تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا وقال أولئك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون وقال تعالى وتلك الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون وقال تعالى وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم وأرضهم تطووها وقال تعالى ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وقال تعالى وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الارض ومغاربها التي باركنا فيها وقال تعالى ولقد كتبنا في الزبور من بعد ذلك ان الارض يرثها عبادي الصالحون وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وانما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر رواه أبو داود وغيره وهكذا اللفظ الخلافة ولهذا يقال الوارث خليفة الميت أي خلفه فيما تركه والخلافة قد تكون في المال وقد تكون في الملك وقد تكون في العلم وغير ذلك واذا كان كذلك فقوله تعالى وورث سليمان داود وقوله يرثني ويرث من آل يعقوب انما يدل على جنس الارث لا يدل على ارب المال فاستدل المستدل بهذا الكلام على خصوص ارب المال جهل منه بوجه الدلالة كما لو قيل هذا خليفة هذا وقد خلفه كان دال على خلافة مطلقة لم يكن فيها ما يدل على أنه خلفه في ماله أو أمراته أو ملكه أو غير ذلك من الامور (الوجه الثالث عشر) أن يقال المراد من هذا الارث ارب العلم والنبوة ونحو ذلك لا ارب المال وذلك لانه قال وورث سليمان داود ومعلوم أن داود كان له أولاد كثيرون غير سليمان فلا يختص سليمان بماله (وأينما) فليس في كونه ورث ماله صفة مدح لاداد ولا لسليمان فان اليهودي والنصراني يرث أباه ماله والآية سبقت في بيان المدح لسليمان وما خصه الله به من النعمة (وأينما) فارب المال هو من الامور العادية المشتهية تركت بين الناس كالاكل والشرب ودفن الميت ومثل هذا لا يقص عن الانبياء وانما يقص ما فيه عبرة وفائدة تستفاد والافقوال القائل مات فلان وورث ماله ابنه مثل قوله ودفنوه ومثل قوله كلوا واشربوا وناموا ونحو ذلك مما لا يحسن أن يجعل من قصص القرآن وكذلك قوله عن زكريا يرثني ويرث من آل يعقوب ليس المراد به ارب المال لانه لا يرث من آل يعقوب شيئا من أموالهم بل انما يرثهم ذلك أولادهم وسائر ورثتهم لو ورثوا ولان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يلط بولد ليرث ماله فانه لو كان يورث لم يكن بدم من أن ينتقل المال الى غيره سواء كان ابنا أو غيره فلو كان مقصوده بالولد أن يرث ماله كان مقصوده أنه لا يرثه أحد غيره وهذا لا يقصده أعظم الناس بخلا وشعاعا على من ينتقل اليه المال فانه لو كان الولد موجودا وقصد اعطائه دون غيره لكان المقصود اعطاء الولد وأما اذا لم يكن له ولد وليس مراده بالولد الا أن يحجز المال دون غيره كان المقصود أن لا يأخذ أولئك المال وقصد الولد بالقصد الثاني فيجب من أقل الناس عقلا ودينا (وأينما) فزكريا عليه السلام لم يعرف له مال بل كان نجارا ويحيى ابنه عليه السلام كان من أزهد الناس (وأينما) فانه قال واني خفت المسوا الى من وراني ومعلوم أنه لم يخف أن يأخذ ماله من بعده اذ مات فان هذا ليس بخوف والله أعلم وبالله التوفيق

(فصل قال الرافضي) ولما ذكرت فاطمة أن أباها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهبها فدل قال أبو بكر لها هاتي أسودا وأحمر يشهدك بذلك فجاءت بأمرين فنشهدت لها بذلك



عن أبي الحسن بن سالم وأصحابه السالبيه وقد قاله طائفة غير هؤلاء كاذكر ذلك الاشعري في كتاب المقالات لما ذكر كلام ابن كلاب فقال  
قال ابن كلاب ان الله لم يزل متكلماً وان كلامه صفة له (١٦٦) قائمه به وانه قد يم بكلامه وأن كلامه قائمه به كما أن العلم قائم

به والقدرة قائمه به وأن الكلام ليس بحرف ولا صوت ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض وانه معنى واحد قائم بالله غير مخلوق وكذلك العلم غير القدرة والقدرة غير العلم وأن الله لا يجوز أن يكون غير صفاته فصافته متغايرة وهو غير متغاير قال وزعم هؤلاء أن الكلام غير محدث وان الله لم يزل متكلماً وانه مع ذلك بحروف واصوات وأن هذه الحروف الكثيرة لم يزل الله متكلماً بها (قلت) فبعض هذا القول الذي ذكره الشهرستاني عن السلف منقول بعينه عن السلف مثل انكارهم على من زعم أن الله خلق الحروف وعلى من زعم أن الله لا يتكلم بصوت ومثل تفريقهم بين صوت القاري وبين الصوت الذي يسمع من الله ونحو ذلك فهذا كله موجود عن السلف والائمة وبعض ما ذكره من هذا القول ليس هو معروف عن السلف والائمة مثل انبات القدم والازلية لعين اللفظ المؤلف المعين ولكن القول الذي أطلقوا عليه هو أن كلام الله غير مخلوق ولكن الناس تنازعوا في مرادهم بذلك والتزاع في ذلك موجود في عامة الطوائف من أصحاب أجدادهم وغيرهم كما هو مبسوط في غير هذا الموضع والتزاع في ذلك مبني على هذا الاصل وهو كون قوله مع أنه غير مخلوق ومع أنه قائم به ومع أنه لم يزل متكلماً هل يتعلق بقدرته ومشيئته أم لا فهذا القول

فقال امرأة لا يقبل قولها وقدر وواجباً أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أم أيمن امرأة من أهل الجنة جاء أمير المؤمنين فشهد لها بذلك فقال هذا بعلك يجره الى نفسه ولا تحكمن بشهادته لك وقدر وواجباً أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال على مع الحق والحق يدور معه حيث دار ولن يفترق احتى يردا على الخوض فغضبت فاطمة عند ذلك فانصرفت وحلفت أن لا تكلمه ولا صاحبه حتى تلقى أباه وتشكو اليه فلما حضرته الوفاة أوصت علياً أن يدفن باليل ولا يدع أحدا منهم يصلي عليها وقدر وواجباً أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا فاطمة ان الله تعالى يغضب لغضب ويرضى لرضاك وقدر وواجباً أنه قال فاطمة بضعة مني من آذاها فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ولو كان هذا الخبر صحيحاً لحق المأجالة ترك البغلة التي خلفها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسيفه وعما مته عند أمير المؤمنين علي لما حكم له بها لما ادعاها العباس رضي الله عنه وكان أهل البيت الذين طهرهم الله في كلبه من الرجس مرتكبين ما لا يجوز لان الصدقة عليهم محرمة وبعد ذلك جاء اليهم مال البحرين وعنده جابر بن عبد الله الانصاري فقال له ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لي اذا أتى مال البحرين حثوت لك ثم حثوت لك ثم حثوت لك نلانا فقال له تقدم فخذ بعدد ما أخذ من بيت مال المسلمين من غير بينة بل بمجرد قوله

(والجواب) ان في هذا الكلام من الكذب والبهتان والكلام الفاسد ما لا يكاد يحصى الا بكلفة ولكن سند كرم من ذلك وجوها ان شاء الله تعالى (أحدها) أن ما ذكر من ادعاء فاطمة فذلك فان هذا يناقض كونه ميراثاً لها فان كان طلبها بطريق الارث امتنع أن يكون بطريق الهبة وان كان بطريق الهبة امتنع أن يكون بطريق الارث ثم ان كانت هذه هبة في مرض الموت فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منزله ان كان يورث كما يورث غيره أن يوصي لوارث ويخصه في مرض موته بأكثر من حقه وان كان في صحته فلا بد أن تكون هذه هبة مقبوضة والا فاذا وهب الواهب بكلام ولم يقبض الموهوب شيئاً حتى مات كان ذلك باطلاً عند جماهير العلماء فكيف يهب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذلك لفاطمة ولا يكون هذا أمر مشهوراً عند أهل بيته والمسلمين حتى تختص بعرفته أم أيمن أو علي رضي الله عنهما (الوجه الثاني) ادعاء فاطمة رضي الله عنها ذلك كذب على فاطمة رضي الله تعالى عنها في ادعائها ذلك (الوجه الثالث) أن يقال ان كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يورث فالحصم في ذلك أزواجه وعمه ولا تقبل عليهم شهادة امرأة واحدة ولا رجل واحد بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم واتفاق المسلمين وان كان لا يورث فالحصم في ذلك المسلمون فكذلك لا يقبل عليهم شهادة امرأة واحدة ولا رجل واحد باتفاق المسلمين ولا رجل وامرأة نعم يحكم في مثل ذلك بشهادة وعين الطالب عند فقهاء الحجاز وفقهاء أهل الحديث وشهادة الزوج وزوجه فيها قولان مشهوران للعلماء هما روايتان عن أحمد احدهما لا تقبل وهي مذهب أبي حنيفة ومالك واليثنين سعد والاوزاعي واسحق وغيرهم رضي الله عنهم والثانية تقبل وهي مذهب الشافعي وأبي ثور وابن المنذر فعلى هذا الوجه هذه القضية لم يجز للامام أن يحكم بشهادة رجل واحد ولا بامرأة واحدة باتفاق المسلمين لاسيما وأكثرهم لا يجيزون شهادة الزوج ومن هؤلاء من لا يحكم بشهادة

السابع لم يذكره الشهرستاني ونحوه اذا اقوال المعروفة للناس في مسألة الكلام سبعة أقوال والمقصود هنا أن يبين  
عبد الله الرازي في أكثر كتبه لم يبين مسألة القرآن على الطريقة المعروفة للاشعري وهو أنه يمنع أن يحدث في نفسه كلام لكونه ليس

محال للحوادث وذلك لانه قد ضعف هذا الاصل فلم يمكنه أن يبنى عليه بل أثبت ذلك باجماع من كتب فقرأ أن الكلام له معنى غير العلم والارادة خلافا للمعتزلة ونحوهم واذا كان كذلك فكل من (١٦٧) قال بذلك قال انه معلوم واحد قديم قائم بذات الله تعالى فلو لم يقل بذلك لكان خلاف الاجماع فهذا هو العمدة التي اعتمد عليها في نهاية العقول وهو ضعيف فان الاقوال في المسئلة متعددة غير قول المعتزلة والكلابية وكان من الممكن أن يقال ان ثبت أنه لا يقوم بالله ما يتعلق بمشيئته وقدرته أمكن أن يجعل كلام الله قدما بالطريقة المعروفة فانه يمنع أن يحدثه قائما في نفسه أو في محل آخر فاذا امتنع حدوثه في نفسه تعين قدمه وان لم يثبت ذلك بل أمكن أن يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته أمكن هنا قول الكرامية وقول أهل الحديث الذين يقولون انه قول السلف والائمة فلم يتعين قول الكلابية فذكر في نهاية العقول ما جرت عادته وعادة غيره بذكره وهو أن معنى الكلام اما أن يكون هو الارادة والعلم واما أن يكون الطلب مغايرا للارادة والحكم الذهنى مغايرا للعلم والاول باطل لان الانسان في الشاهد قد يخبر بما لا يعلم ولا يعتقد وقديما أمر بأمر لا يريد كالسيد اذا كان قصده امتحان العبد قال واذا ثبت ذلك في الشاهد ثبت في الغائب لانعقاد الاجماع على أن ماهية الخبر لا تختلف في الشاهد والغائب قال فثبت أن أمر الله ونهيه وخبره صفات حقيقية قائمة بذاته مغايرة لذاته وعلمه وأن الالفاظ الواردة في الكتب الالهية دالة عليها واذا ثبت ذلك وجب القطع بدمها لان

وعين ومن يحكم بشاهد وعين لم يحكم للطالب حتى يحلفه (الوجه الرابع) قوله فجاءت بأم أين فشهدت لها بذلك فقال امرأة لا يقبل قولها وقدروا واجمعوا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أم أين امرأة من أهل الجنة (الجواب) ان هذا احتجاج جاهل يريد أن يخرج لنفسه فيخرج عليها فان هذا القول لو قاله الحاجب بن يوسف والمختار بن أبي عبيد وأمثالهما لكان قد قال حقا فان امرأة واحدة لا يقبل قولها في الحكم بالمال المدعى يريد أن يأخذ ما هو في الظاهر لغيره فكيف اذا حكى مثل هذا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأما الحديث الذي ذكره وزعم أنهم روهو جميعا فهذا الخبر لا يعرف في شيء من دواوين الاسلام ولا يعرف عالم من العلماء رواه وأم أين هي أم أسامة بن زيد وهي حاضنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهي من المهاجرات ولها حق حرمة لكن الرواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تكون بالكذب عليه وعلى أهل العلم وقول القائل روهو جميعا لا يكون الا في خبر متواتر فنسكت حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه لا يورث وقد رواه كبار الصحابة ويقولون أنهم جميعا روهو هذا الحديث انما يكون من أجهل الناس وأعظمهم بخدا الحق ويتقديرون أن يكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد أخبر أنهم من أهل الجنة فهو كإخباره عن غيرها أنه من أهل الجنة وقد أخبر عن كل واحد من العشرة انه في الجنة وقال لا يدخل أحد النار ممن بايع تحت الشجرة وهذا الحديث في الصحيح ثابت عن أهل العلم بالحديث وحديث الشهادة لهم بالجنة رواه أهل السنن من غير وجه من حديث عبد الرحمن بن عوف وسعد بن زيد فهذه الاحاديث المعروفة عند أهل العلم بالحديث ثم هؤلاء يكذبون من علم أن الرسول شهد لهم بالجنة وينكرون عليهم كونهم لم يقبلوا شهادة امرأة زعموا أنه شهد لها بالجنة فهل يكون أعظم من جهل هؤلاء وعنادهم ثم يقال كون الرجل من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادته لجواز أن يغلط في الشهادة ولهذا شهدت خديجة وفاطمة وعائشة ونحوهن ممن يعلم أنهن من أهل الجنة فكانت شهادة احداهن نصف شهادة رجل كما حكم بذلك القرآن كما أن ميراث احداهن نصف ميراث رجل وديتهان نصف ديته رجل وهذا كله باتفاق المسلمين فكون المرأة من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادتها لجواز الغلط عليها فكيف وقد يكون الانسان ممن يكذب ويتوب من الكذب ثم يدخل الجنة (الوجه الخامس) قوله ان عليا شهد لها فرد شهادته لكونه زوجها فهذا مع لونه كذا بالوصح لم يقصد ح اذا كانت شهادة الزوج مردودة عند أكثر العلماء ومن قبلها منهم لم يقبلها حتى يتم النصاب اما برجل آخر واما بامرأة مع امرأة واما الحكم بشهادة رجل وامرأة مع عدم عين المدعى فهذا لا يسوغ (الوجه السادس) قوله هم أنهم روهو جميعا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال على مع الحق والحق يدور معه حيث دار وان يفترقا حتى يردا على الخوض من أعظم الكلام كذبا وجهلا فان هذا الحديث لم يروه أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا باسناد صحيح ولا ضعيف فكيف يقال أنهم جميعا روهو هذا الحديث وهل يكون أكذب ممن يروي عن الصحابة والعلماء أنهم روهو حديثا والحديث لا يعرف عن أحد منهم أصلا بل هذا من أظهر الكذب ولو قيل رواه بعضهم وكان يمكن صحتهم لكان ممكنا وهو كذب قطع على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف إخباره أن أم أين في الجنة فهذا يمكن أنه قاله فان أم أين امرأة صالحه من المهاجرات فأخبره

الامة على قولين في هذه المسئلة منهم من نفي كون الله موصوفا بالامر والنهي والخبر بهذا المعنى ومنهم من أثبت ذلك وكل من أثبت موصوفا بهذه الصفات زعم أن هذه الصفات قديمة فلما أثبتنا كونه تعالى موصوفا بهذه الصفات ثم حكمنا بحدوث هذه الصفات كان ذلك

قولاً بالثأر قال الاجماع وهو باطل وأورد على نفسه أسئلة منها قول القائل لم قلت ان تلك المعاني قديمة في قولكم كل من أثبت تلك المعاني أثبت قديمة قلنا القول في اثباتها مسألة والقول في (١٦٨) قدمها مسألة أخرى فلوزم من ثبوت احدي المسئلتين

ثبوت الاخرى لزمن اثبات كونه تعالى عالما يعلم قديم اثبات كونه تعالى متكلماً بكلام قديم وان سلمنا ان هذا النوع من الاجماع يقتضى قدم كلام الله لكنه معارض بنوع آخر من الاجماع وهو أن أحداً من الامم لم يثبت قدم كلام الله بالطريق الذى ذكرتموه فيكون التمسك بما ذكرتموه خرقاً للاجماع وذكر من جواب ذلك قوله لوزم من اثبات هذه الصفة اثبات قدمها لان كل من قال بالاول قال بالثاني لزمن من القول بانبات العلم القديم اثبات الكلام القديم لان كل من قال بالاول قال بالثاني قلنا الفرق بين الموضوعين مذكور في المحصول فان المعتزلة يساعدوننا على الفرق بين الموضوعين فلا يكون اثبات كلام الله بهذه الطريق على خلاف الاجماع قلنا قد بينا في كتاب المحصول ان احداث دليل لم يذكره أهل الاجماع لا يكون خرقاً للاجماع (قلت) المقصود ان يعرف أنه عدل عن الطريقة المشهورة وهو أنه لو أحدثه في نفسه لكان محلاً للموادع مع أنهم اعمدة ابن كلاب والاشعري ومن اتبعهما الضعف هذا الاصل عنده ولو اعتقد صحته لكان ذلك كافياً مغنياً عن هذه الطريقة التي أحدثها وليس المقصود هنا الكلام في مسألة القرآن فان هذا مبسوط في مواضعه وانما الغرض التنبيه على اعتراف الفضلاء بأن هذا

انها في الجنة لا ينكر بخلاف قوله عن رجل من اصحابه انه مع الحق واثبت الحق بدور معه حيث دار ولن يفترق احتى برداعلى الحوض فانه كلام ينزعه عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه سلم أما اولاً فلا ان الحوض انما برده عليه أشخاص كما قال للانصار اصبروا حتى تلقوني على الحوض وقال ان حوضي لا بعد ما بين ايلة الى عدن وان اول الناس وروداً فقرء المهاجرين الشعث رؤسا الدنس ثيابا الذين لا يشكعون المتعمات ولا تفتح لهم السدد دعوت أحدهم وحاجته في صدره لا يجد لها قضاء واه مسلم وغيره وأما الحق فليس من الأشخاص الذين يردون الحوض وقد روى أنه قال انى تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي لن يفترقا حتى برداعلى الحوض فهو من هذا النمط وفيه كلام يذكرفى موضعه ان شاء الله تعالى ولو صح هذا لكان المراد به ثواب القرآن أما الحق الذى يدور مع الشخص ويدور الشخص معه فهو صفة لذلك الشخص لا يتعداه ومعنى ذلك أن قوله صدق وعمله صالح ليس المراد به أن غيره لم يكن معه شئ من الحق وأيضاً فالحق لا يدور مع شخص غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولودار الحق مع على حينما دار لوجب أن يكون معصوما كالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهم من جهلهم يدعون ذلك ولكن من علم أنه لم يكن بأولى بالعصمة من أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم وليس فيهم من هو معصوم علم كذبهم وفتاويه من جنس فتاوى أبي بكر وعمر وعثمان ليس هو أولى بالصواب منهم ولا فى أقوالهم من الاقوال المرجوحة أكثر مما قاله ولا كان نداء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورضاه عنه بأعظم من ثنائه عليهم ورضائه عنهم بل لو قال القائل انه لا يعرف من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه عتب على عثمان فى شئ وقد عتب على على فى غير موضع لما أبعد فانه لما أراد ان يتزوج بنت أبي جهل واشتكتة فاطمة لانيها وقالت ان الناس يقولون أنك لا تغضب لبنا لك فقام خطيباً وقال ان بنى المغيرة استأذنى أن يزوجه ابنتهم على بن أبي طالب وانى لا أذن ثم لا أذن ثم لا أذن الا أن يرد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم فانما فاطمة بضعة مني يربى بى ما رباها ويؤذي بى ما آذاها ثم ذكره ربه الله من بنى عبد شمس فقال حدثني فصدقني ووعدني فوفى لي وهو حديث ثابت صحيح أخرجه فى الصحيحين وكذلك لما طرقة فاطمة لب لا فقال ألا تصليان فقال له على انما أنفسنا بيد الله ان شاء أن يبعثنا بعثنا فانطلق وهو يضرب فخذه ويقول وكان الانسان أكثر شئ جدلاً وأما الفتاوى فقد أفتى أن المتوفى عنها زوجها هو حامل تعتدأ بعد الاجلين وهذه الفتيا كان قد أفتى بها أبو السنا بل بن بعك على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذب أبو السنا بل وأمثال ذلك كثير ثم بكل حال لا يجوز أن يحكم بشهادته وحده كما لا يجوز له أن يحكم لنفسه (الوجه السابع) ان ما ذكره عن فاطمة أمر لا يلقى بها ولا يحتاج بذلك الارجل جاهل بحسب أنه عدوها وهو يجرحها فانه ليس فيما ذكر ما يوجب الغضب عليه اذ لم يحكم لو كان ذلك صحيحاً الا بالحق الذى لا يحل لمسلم أن يحكم بخلافه ومن طلب أن يحكم به بغير حكم الله ورسوله فامتنع فغضب وحلف أن لا يكلم الحاكيم ولا صاحب الحاكيم لم يكن هذا مما يحكم عليه ولا مما يذم به الحاكيم بل هذا الى أن يكون جرحاً أقرب منه الى أن يكون مدحاً ونحن نعلم أن ما يحكى عن فاطمة وغيره من الصحابة من القوادح كثير منها كذب وبعضها كانوا فيه متأولين

والا اصل ضعيف وأما ضعف ما اعتمده فى مسألة القرآن فبين فى موضع آخر فان اثبات المقدمة الاولى فيها كلام وإذا ليس هذا موضعه اذ كانت العمد فيه على أمر محقق وخبر الكاذب والمنازع يقول هذا اظهار للامر وانما يريد فى نفس الامر لم يدل

الخبر هنا على معنى في النفس ولهذا يقول الله تعالى عن الكاذبين انهم يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم فهم ينازعون في أن الكاذب قام بنفسه حكم أولد لفظه على معنى في نفسه بل أظهر (١٦٩) الدلالة على معنى في نفسه كذبا وأما المقدمة

الثانية فضعيفة وذلك أنه يقال هب أن هذا ثبت لكن لا يجوز أن يتكلم بحروف ومعان قائمة في ذاته حادثة وهذا القول قول طوائف من المسلمين فليس هو خلاف الاجماع فان أبطل هذا بقوله ليس هو محلا للحوادث قيل فهذا ان صح فهو دليل كاف كما سلكه من سلكه من الناس وان لم يصح بطلت الدلالة فتبين أنه لا بد في اثبات قدمه من هذه المقدمة وأما قوله كل من أثبت اتصاف الله بهذه المعاني فانه يقول بقدمها وأما الفرق الذي ذكره في المحصول فهو أن الامة اذا اختلفت في مسئلتين على قولين فان كان مأخذها واحدا كتنازعهم في الرد وذوى الارحام لم يكن لمن بعدهم احداث موافقة هؤلاء في مسئلة هؤلاء في مسئلة وان كان المأخذ مختلفا كتنازعهم في الشفعة وميراث ذوى الارحام جاز موافقة هؤلاء في مسئلة هؤلاء في مسئلة فظن أن عدم قدم الكلام مع اثبات هذه المعاني من هذا الباب وليس الامر كذلك فان مأخذ اثبات هذه المعاني ليس هو مأخذ القدم فان القدم مبنى على مسئلة الصفات وعلى أنه هل يقوم به ما يتعلق بعشئته وقدرته وأما اثبات هذه المعاني فمسئلة أخرى \* والناس لهم في معنى الكلام أربعة أقوال أحدها أنه اللفظ الدال على المعنى والثاني أنه المعنى

واذا كان بعضها ذنبا فليس القوم معصومين بل هم مع كونهم أولياء الله من أهل الجنة لهم ذنوب يغفرها الله لهم وكذلك ما ذكره من حلفها أنها لا تكلمه ولا صاحبه حتى تلقى أباه وتشتكى إليه أمر لا يليق أن يذكر عن فاطمة رضي الله عنها فان الشكوى انما تكون الى الله تعالى كما قال العبد الصالح انما أشكوكي وخزي الى الله وفي دعاء موسى عليه السلام اللهم لك الحمد والبد المسمى وأنت المستعان وبك المستعان وعليك التكلان وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لابن عباس اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله ولم يقل سئلتني واستعني بي وقد قال تعالى فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب ومن المعلوم أن المرأة اذا طلبت ما لا من ولى الامر فلم يعطها اياه لكونها لا تستحقه عنده وهو يأخذها ولم يعطه لاحد من أهله ولا أصدقائه بل أعطاه لجميع المسلمين وقيل ان الطالب غضب على الحاكم كان غاية ذلك أنه غضب لكونه لم يعطه ما لا وقال الحاكم انه لغيرك لا لك فأى مدح للطالب في هذا الغضب لو كان مظلوما محضالم يكن غضبه الا للدنيا وكيف والتمه عند الحاكم الذي لا يأخذ لنفسه أبعد من التهمة عند الطالب الذي يأخذ لنفسه فكيف تحال التهمة على من لا يأخذ لنفسه ما لا ولا تحال على من يطلب لنفسه المال وكذلك الحاكم يقول انما أمتنع لله لاني لا يحل لي أن أخذ المال من مستحقه فأدفعه الى غير مستحقه والطالب يقول انما أغضب لحظ قليل من المال ليس من يذ كرمثل هذا عن فاطمة وبجملته من مناقبها جاهلا وليس الله قد ذم المنافقين الذين قال فيهم ومنهم من يترك في الصدقات فان أعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذاهم يسخطون ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله انا الى الله راعون فذكر قوما رضوا ان أعطوا وغضبوا ان لم يعطوا فذمهم بذلك فمن مدح فاطمة بما فيه شبه من هؤلاء أفلا يكون قادحا فيها ففان الله الرافضة وانتصف لاهل البيت منهم فانهم الصقوباء من العيب والشين ما لا يخفى على ذي عين ولو قال قائل فاطمة لا تطلب الاحقها لم يكن هذا بأولى من قول القائل أبو بكر لا يمنع يهوديا ولا نصرانيا حقه فكيف يمنع سيده نساء العالمين حقها فان الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم قد شهد الابي بكر أنه يتفق ماله الله فكيف يمنع الناس أموالهم وفاطمة رضي الله عنها قد طلبت من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما لا فلم يعطها اياه كما ثبت في الصحيحين عن علي رضي الله عنه في حديث الخادم لما ذهبت فاطمة الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسأله خادما فلم يعطها خادما وعلمها التسبيح واذا جاز أن تطالب من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما يمنعها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اياه ولا يجب أن يعطيها اياه جاز أن تطلب ذلك من أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلم أنها ليست معصومة أن تطلب ما لا يجب اعطاؤها اياه واذا لم يجب عليه الاعطاء لم يكن مذموما بترك ما ليس بواجب وان كان مباحا أما اذا قدرنا أن الاعطاء ليس بمباح فانه يستحق أن يحمد على المنع وأما أبو بكر فلم يعلم أنه منع أحد احقه لاني حياة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بعد موته وكذلك ما ذكره من ايصالها أن تدفن ليللا ولا يصلى عليها أحد منهم لا يحكيه عن فاطمة ويحتج به الرجل جاهل بطرق على فاطمة ما لا يليق بها وهذا لوصح لكان بالذنب المغفور وأولى منه بالسعي المشكور فان صلاة المسلم على غيره زيادة خير يصل اليه ولا يضرب فضل الخلق أن يصلى عليه شر الخلق وهذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلى عليه ويسلم عليه الابرار والفجار والمنافقون وهذا ان لم ينفعه لم

( ٣٣ - منهاج ثاني ) المدلول عليه باللفظ والثالث أنه مقول بالاشتراك على كل منهما والرابع أنه اسم لمجموعهما وان كان مع القرينة يراد به أحدهما وهذا قول الأئمة وجهور الناس وحينئذ فن أثبت هذه المعاني قال ان اسم الكلام يتناولها بالعموم

أو الاشتراك يمكنه إثبات قيام اللفظ والمعنى جميعاً بالذات ثم من جوز تعلق ذلك بمشيئته وقدرته يمكنه أن يقول بالقدم أو لا يقول بالقدم في الكلام المعين وإن قال بالقدم في نوع الكلام (١٧٠) ومن لم يجوز ذلك منهم طائفة يقولون بقدم الحروف

يضره وهو يعلم أن في أمته منافقين ولم ينفذ أمره عن الصلاة عليه بل قال وأمر الناس كلهم بالصلاة والسلام عليه مع أن فيهم المؤمنين والمنافقين فكيف يذكر في معرض الثناء عليها والاحتجاج لها مثل هذا الذي لا يحكيه ولا يحتاج به إلا مفرط في الجهل ولو أوصى موصى بأن المسلمين لا يصلون عليه لم تنفذ وصيته فإن صلاتهم عليه خير له بكل حال ومن المعلوم أن انساناً لو ظلمه ظالم فأوصى بأن لا يصل على ذلك الظالم لم يكن هذا من الحسنات التي يحمد عليها ولا هذا مما أمر الله به ورسوله فمن يقصد مدح فاطمة وتغنيها كيف يذكر مثل هذا الذي لا مدح فيه بل المدح في خلافه كما دل على ذلك الكتاب والسنة والاجماع

(وأما قوله) رويوا جميعاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا فاطمة إن الله يغضب لغضبك ويرضى لرضائك فهذا كذب منه ما رويوا هذا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يعرف هذا في شيء من كتب الحديث المعروفة ولا الأسناد المعروفة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا صحيح ولا حسن ونحن إذا شهدنا لفاطمة بالخنة وبأن الله يرضى عنها فنحن لا يبرى وعمر وعثمان وطهمة والزبير وسعيد وعبد الرحمن بن عوف بذلك نشهد ونشهد بأن الله تعالى أخبر برضاه عنهم في غير موضع كقوله تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وقوله تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة وقد ثبت أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم توفي وهو عنهم راض ومن رضى الله عنه ورسوله لا يضره غضب أحد من الخلق كائناً من كان ولأن من رضى الله عنه ورضى عن الله يكون رضاه موافقاً لرضا الله فهو راض عن الله بحكم الله موافق لرضاه واذ رضى الله بحكمه بغضه والغضبه فان من رضى بغض غير لزم أن يغضب لغضبه فان الغضب اذا كان مرضاك فعلت ما هو مرضاك وكذلك الرب تعالى وله المثل الأعلى على اذ رضى عنهم غضب لغضبه اذ هو راض بغضهم

(وأما قوله) رويوا جميعاً أن فاطمة بضعة مني من آذاها آذاني ومن آذاني آذى الله فان هذا الحديث لم يروى بهذا اللفظ بل يروى بغيره كما ذكر في حديث خطبة على لابنة أبي جهل لما قام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيباً فقال ان بنى هشام بن المغيرة استأذني أن ينكحوا ابنتهم على بن أبي طالب وانى لا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن انما فاطمة بضعة مني وربني ما رايها وتؤذي ما آذاها الآن يريد ابن طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم وفي رواية انى أخاف أن تفتن في دينها ثم ذكر صهره من بنى عبد شمس فأثنى عليه في مصاهرته اياه فقال حدثني فصدقتى ووعدنى فوفى لى وانى لست أحل حراماً ولا أحرماً حلالاً ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله عند رجل واحد أبداً روى البخارى ومسلم في الصحيحين من رواية على بن الحسين والمسيور بن مخزومة فسبب الحديث خطبة على رضى الله عنه لابنة أبي جهل والسبب داخل في اللفظ قطعاً واللفظ الوارد على السبب لا يجوز اخرج سببه منه بل السبب يجب دخوله بالاتفاق وقد قال في الحديث يربني ما رايها وتؤذي ما آذاها ومعلوم قطعاً أن خطبة ابنة أبي جهل عليها رايها وآذاها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم رايه بذلك وآذاه فان كان هذا وعيد الاحقاف باعلاه لزم أن يلحق هذا الوعيد على ابن أبي طالب وان لم يكن وعيد الاحقاف باعلاه كان أبو بكر أبعد عن الوعيد من على وان قيل ان علياً تاب من تلك الخطبة ورجع عنها قيل فهذا يقتضى أنه غير معصوم واذا جاز أن من راب فاطمة وآذاها يذهب ذلك بتوبته جاز أن يذهب بغير ذلك من الحسنات الماحية فان ما هو

وطائفة تقول بقدم المعاني دون الحروف ومابه يستدل أولئك على حدوث الحروف كالتعاقب والمحل يعارضونهم بمثله في المعاني فانها بالنسبة للناس متعاقبة ولها محل لا يليق بالله تعالى فان جاز أن تجعل فينا متعددة مع اتحادها في حق الله تعالى وأن محلها منه ليس كملها منا أمكن أن يقال في الحروف كذلك انها وإن تعددت فينا فهي متحدة هناك وليس المحل كالمحل واذا قيل مرتبة فينا فكذلك المعاني مرتبة فينا فترتيب أحدهما كترتيب الآخر واذا قيل دعوى اتحادها مخالف لصريح العقل قيل وكذلك دعوى اتحاد المعاني وكلام هؤلاء من جنس كلام هؤلاء والمقصود هنا الكلام على هذا الاصل وهي مسألة الصفات الاختيارية كالافعال ونحوها مما يتعلق به ويتعلق بمشيئته وقدرته وأما قول القائل الجمهور على خلاف ذلك وانما الخلاف فيه مع الكرامية فهذا قول من ظن طوائف المسلمين منحصرة في المعتزلة والكلابية والكرامية بل أكثر طوائف المسلمين يجوزون ذلك من أهل الكلام وأهل الحديث والفقهاء والصوفية وغيرهم وأما أئمة أهل الحديث والسنة فكالمجموعين على ذلك فكلام من يعرف كلامه في ذلك صريح فيه والباقيون معظموه لمن قال ذلك شاهدون له بأنه امام في السنة

والحديث لا ينسبونه الى بدعة وأما آخر أهل الحديث فكلهم فيها قولان ولا صاحب أحد قولان ولا صاحب الشافعي أعظم قولان ولا صاحب مالك قولان ولا صاحب أبي حنيفة قولان والصوفية قولان وجمهور أهل التفسير على الأثبت وأما أهل الكلام فقد



ذكر الاشعري هذا في كتاب المغالات عن غيره واحد من أئمة الكلام غير الكرامية ولم يذكر الكرامية شيئا انفرادا به الا قولهم في  
الايمان بل ذكر عن هشام بن الحكم وغيره من الشيعة (١٧١) انهم يصفونه بالحركة والسكون ونحو ذلك وان عامة

القدماء من الشيعة كانوا يقولون  
بالتجسيم أعظم من قول الكرامية  
وأن المتأخرين منهم هم الذين قالوا  
في التوحيد بقول المعتزلة بل ذكر  
عنهم تجدد الصفات من العلم  
والسمع والبصر وقد حكوا عن  
هشام والجهم أنهما يقولان  
بحدوث العلم وهذا رأس المعطلة  
وهذا رأس الشيعة لكن جهم  
كان يقول بحدوث العلم في غير ذاته  
وهشام يقول بحدوثه في ذاته وحكي  
الاشعري تجدد العلم له عن جمهور  
الامامية وحكي عنهم اثبات الحركة  
له وأن كلهم يقولون بذلك الا  
شرذمة منهم وذكروا عن هشام بن الحكم  
وهشام بن الجواليقي وابن مالك  
الحضرمي وعلي بن الهيثم وغيرهم  
انهم يقولون ارادته حركة وهل  
يقال انها غيره أم لا على قولين لهم  
وذكروا عن طائفة أنهم يقولون يعلم  
الاشياء قبل كونها الا أعمال العباد  
فانه لا يعلمها الا في حال كونها وهذا  
قول غلاة القدرية كمعبد الجهني  
وأمثاله وهو أحد قولي عمرو بن عبيد  
وذكروا عن زهير الا ترى أنه كان  
يقول ان الله ليس بجسم ولا محدود  
ولا يجوز عليه الحلول والماسسة  
وزعم أن الله تعالى يحب يوم  
القيامة كما قال تعالى وجاء ربك  
والملائكة صفافا وزعم أن القرآن  
كلام محدث غير مخلوق قال وكان أبو  
معاذ التومني يوافق زهير في أكثر  
قوله ويخالفه في القرآن وزعم أن  
كلام الله محدث غير محدث ولا مخلوق

أعظم من هذا الذنب تذهب الحسنة الماحية والتوبة والمصائب المكفرة وذلك أن هذا  
الذنب ليس من الكفر الذي لا يغفره الله الا بالتوبة ولو كان كذلك لكان على والعياذ بالله قد  
ارتد عن الاسلام في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومعالم أن الله تعالى نزه عليا من ذلك  
والخوارج الذين قالوا انه ارتد بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقولوا انه ارتد في حياته  
اذ من ارتد في حياته صلى الله عليه وسلم فلا بد أن يعود الى الاسلام أو يقتله النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم وهذا لم يقع واذا كان هذا الذنب هو محادون الشرك فقد قال تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك  
به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وان قالوا بجهلهم ان هذا الذنب كفر ليكفر وبذلك أبابكر رضيهم  
تكفير على واللازم باطل فاللزوم مثله وهم دائمي يعيرون أبابكر وعمر وعثمان ويكفرونهم بأمر وقد  
صدر من علي ما هو مثله أو أبعد عن العذر منها فان كان مأجورا أو معذورا فهم أولى بالاجر  
والعذر وان قبل باستلزام الامر الاخف فسقيا وكفرا كان استلزام الاغلاط لذلك أولى  
(وايضاً) فيقال أن فاطمة رضي الله عنها انما اعظم اذا هالما في ذلك من أذى أيها فاذا دار الامر  
بين أذى أيها واذاها كان الاحتراز عن أذى أيها واجب وهذا حال أبي بكر وعمر فانهما احتزرا  
أن يؤذيا أيها أو يريانه بشئ فانه عهد عهد أو أمر أمر الخافان غير اعهد وأمره أن يغضب  
لخالفه أمره وعهد ويتأذى بذلك وكل عاقل يعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا  
حكى بحكم وطلبت فاطمة أو غيرها ما يخالف ذلك الحكم كان مراعاة حكم النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم أولى فان طاعته واجبة ومعصيته محرمة ومن تأذى لطاعته كان مخطفا في تأذيه  
بذلك وكان الموافق لطاعته مصيبا في طاعته وهذا بخلاف من آذاها لغرض بعينه لا لاجل  
طاعة الله ورسوله ومن تدبر حال أبي بكر في رعايته لامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانه انما  
قصد طاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا لمرأ آخر علم أن حاله أكمل وأفضل وأعلى من حال  
علي رضي الله عنه وكلاهما سيد كبير من أكابر أولياء الله المتقين وحزب الله المفليين وعباد الله  
الصالحين ومن السابقين الاولين ومن أكابر المقربين الذين يشربون بالنسب ولهذا كان أبو  
بكر رضي الله عنه يقول والله لقرابة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحب الي من أن أصل  
قرباني وقال ارقبوا محمد أصلي الله تعالى عليه وسلم في أهل بيته رواه البخاري عنه لكن  
المقصود أنه لو قدر أن أبابكر آذاها فلم يؤذها لغرض نفسه بل ليطيع الله ورسوله ويوصل الحق الى  
مستحقه وعلى رضي الله عنه كان قصده أن يتزوج عليها فله في آذاها غرض بخلاف أبي بكر فعلم  
أن أبابكر كان أبعد أن يذم بأذاها من علي وأنه انما قصد طاعة الله ورسوله بما لاحظ له فيه  
بخلاف علي فانه كان له حظ فيما رآه به وأبو بكر كان من جنس من هاجر الى الله ورسوله وهذا  
لا يشبه من كان مقصوده امرأة يتزوجها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يؤذيه ما يؤذى فاطمة  
اذا لم يعارض ذلك أمر الله تعالى فاذا أمر الله تعالى بشئ فعله وان تأذى من تأذى من أهله  
وغيرهم فهو في حال طاعة الله يؤذيه ما يعارض طاعة الله ورسوله وهذا الاطلاق كقوله من  
أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاني فقد عصي الله ومن عصي  
أميري فقد عصاني ثم قد بين ذلك بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الطاعة في المعروف فاذا  
كانت طاعة أمراؤه أطلقها ومرادها الطاعة في المعروف فقوله من آذاها فقد آذاني يحمل  
على الاذى في المعروف بطريق الاولى والاخرى لان طاعة أمراؤه فرض وضدها معصية كبيرة

وهو قائم بالله لا في مكان وكذلك قوله في محبة وارادته أيضا قال زهير كلام الله محدث وليس بمحدث وفعل وليس بمفعول وامتنع أن يزعم  
أنه خلق ويقول ليس بخلق ولا مخلوق وانه قائم بالله ومحال أن يتكلم الله بكلام قائم بغيره كما يستحيل أن يتحرك بحركة قائم بغيره وكذلك

يقول في ارادة الله ومحبه وبفضه ان ذلك أجمع قائم بالله قال الاشعري وبلغني عن بعض المتفقهة انه كان يقول ان الله لم يزل متكلماً بمعنى أنه لم يزل قادراً على الكلام ويقول ان كلام الله (١٧٢) محدث غير مخلوق كنعوب دالله بن كلاب ومن قال انه

محدث كخوهر ومن قال انه حدث كنعوب أبي معاذ التوم - في يقولون ليس بجسم ولا عرض وأما الحجة التي اخرج بها الرازي للنفاة فهي ضعيفة من وجوه أحد هان المقدمة التي اعتمد عليها فاقوله ان الخالي عن الكمال الذي يمكن الاتصاف به ناقص فيقال ومعلوم أن الحوادث المتعاقبة لا يمكن الاتصاف بها في الازل كما لا يمكن وجودها في الازل فان ما كان وجوده مشروطاً بحدوث سابق له امتنع امكان وجوده قبل وجود شرطه وعلى هذا فالخلق عن هذه في الازل لا يكون خلقاً عما يمكن الاتصاف به والخالي عما لا يمكن اتصافه ليس بناقص (الوجه الثاني) أن يقال هو لم يثبت امتناع ما ذكره من النقص بدليل عطف ولا بنص كتاب ولا سنة بل انما أثبت بما ادعاه من الاجماع وهذه طريقته وطريقه أبي المعالي قبله ومن وافقهم يقولون ان امتناع النقص على الله تعالى انما علم بالاجماع لا بالنص ولا بالعقل واذا كان كذلك فمعلوم أن المنازعين في اتصافه بذلك هم من أهل الاجماع فكيف يمتنع بالاجماع في مسائل النزاع فان قال هؤلاء وافقونا على امتناع النقص عليه وانما نازعون في كون ذلك نقصاً قبل له اما أن يكفوا وافقوا على اطلاق اللفظ واما أن يكونوا وافقوا على معانيه فان وافقوا على اطلاق

وأما فعل ما يؤذي فاطمة فليس هو بمنزلة معصية أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والالام أن يكون على فعل ما هو من معصية الله ورسوله فان معصية أمر الله ومعصية معصية الله ثم اذا عارض معارض وقال أبو بكر وعمر وليا الامر والله قد أمر بطاعة ولي الامر وطاعة ولي الامر طاعة الله ومعصية الله في سخط أمره وحكمه فقد سخط أمر الله وحكمه ثم اخذ يشنع على علي وفاطمة رضي الله عنهما بأنهما ردا أمر الله وسخطا حكمه وكرها ما أرضى الله لان الله يرضيه طاعته وطاعة ولي الامر فمن كره طاعة ولي الامر فقد كره رضوان الله والله يسخط لمعصيته ومعصية ولي الامر معصيته فمن اتبع معصية ولي الامر فقد اتبع ما أسخط الله وكره رضوانه وهذا التشنيع على علي وفاطمة رضي الله عنهما أوجه من تشنيع الراضية على أبي بكر وعمر وذلك أن النصوص الواردة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في طاعة ولاية الامور وزوم الجماعة والصبر على ذلك مشهورة كثيرة بل لو قال قائل ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر بطاعة ولاية الامور وان استأثروا والصبر على جورهم وقال انكم ستلقون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض وقال أدوا اليهم حقهم وسألوا الله حقكم وأمثال ذلك فلو قدر أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا ظالمين مستأثرين بالمال لانفسهما كان الواجب مع ذلك طاعتهمما والصبر على جورهما ثم لو أخذ هذا القائل يقدح في علي وفاطمة رضي الله عنهما ونحوهما بأنهم لم يصبروا ولم يلزموا الجماعة بل جزعوا وافرقتوا الجماعة وهذه معصية عظيمة لكأن هذه الشناعة أوجه من تشنيع الراضية على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فان أبا بكر وعمر لا تقوم حجة بأنهما تركوا واجبا ولا فعلا محرما أصلا بخلاف غيرهما فانه قد تقوم الحجة بنوع من الذنوب التي لم يفعل مثلها أبو بكر وعمر وما ينزه علي وفاطمة رضي الله عنهما عن ترك واجب أو فعل محظور ولا ينزه علي بكر وعمر وأولي بكثير ولا يمكن أن تقوم حجة بتركهما واجبا أو تعديهما محادا الا بالحجة التي تقوم في علي وفاطمة أقوى وأكثر فطلب الطالب مدح علي وفاطمة رضي الله عنهما اما بسلا متهمان من الذنوب واما بغفران الله لهما مع القدر في أبي بكر وعمر بقامة الذنب والمنع من المغفرة من أعظم الجهل والظلم وهو أجهل وأظلم من يريد مثل ذلك في علي ومعوية رضي الله عنهما اذا أراد مدح معوية رضي الله عنه والقدر في علي رضي الله عنه

(الوجه الثامن) ان قوله لو كان هذا الخبر صحيحا حقا لما جازله أن يترك البغلة والسيف والعمامة عند علي حين حكم له بها لما ادعاه العباس (فيقال) ومن نقل أن أبا بكر وعمر حكما بذلك لاحدا أو تركا ذلك عند احد علي أن يكون ملكا له فهذا من أبين الكذب عليهما بل غاية هذا أن يترك عند من تركه عنده كآثر كاصدقة عند علي والعباس ليصرفاها في مصارفها الشرعية (وأما قوله) ولكن أهل البيت الذين طهرهم الله في كتابه من تكبير ما لا يجوز (فيقال له أولا) ان الله تعالى لم يخبر أنه طهر جميع أهل البيت وأذهب عنهم الرجس فان هذا كذب على الله كيف ونحن نعلم أن من بني هاشم من ليس بطاهر من الذنوب ولا أذهب عنهم الرجس لاسيما عند الراضية لان عندهم كل من كان من بني هاشم يجب أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ليس بطاهر ولانه انما قال فيها انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت وقد تقدم أن هذا مثل قوله ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته

القول بأنه سبحانه منزوع عن النقص وقالوا ليس هذا من النقص لم يكن مورد النزاع داخل فيا عتوه بلفظ النقص عليكم ومعلوم أن الاجماع حينئذ لا يكون حاصلا على المعنى المتنازع فيه ولكن على لفظ لم يدخل فيه هذا المعنى عند بعض أهل الاجماع

ومثل هذا لا يكون حجة في المعنى ولكن غاية اذا قام الدليل على أن هذا يسمى في اللغة نقصاً أن يكونوا لم يعبروا باللفظ اللغوي وهذا بتقدير أن لا يكون له مساع في اللغة إنما فيه خطأ لغوي (١٧٣) فكيف اذا كانت المقدمات غير مسلمة لهم في اللغة أيضاً ومثل

هذا ليس بحجة على المعنى المتنازع فيه وإنما يكون حجة لفظية لو صحت مقدماته فلا يحصل بها المقصود وان كانوا وافقوا على نفي المعاني التي يعبر عنها باللفظ النقص فعلم أن المعنى المتنازع فيه لم يوافقوا عليه فبين أن مورد النزاع لا جاع على نفسه قطعاً فلا يجوز الاحتجاج على نفسه بالاجماع (الوجه الثالث أن يقال) ان قول القائل ان الامة أجمعت على تزييه الله تعالى من العيب والآفة ونحو ذلك وهذا القدر ليس بمنقول اللفظ عن كل واحد من الامة لكن نحن نعلم أن كل مسلم فهو ينزه الله تعالى عن النقص والعيب بل العقلاء كلهم متفقون على ذلك فإنه ما من أحد يعظم الصانع سبحانه وتعالى وصف الله بصفة وهو يعتقد أنها آفة وعيب ونقص في حقه وان كان بعض المحدثين يصفه بما يعتقدوه هو نقصاً وعيباً فهذا من جنس نفاة الصانع تعالى ولهذا كان نفاة الصفات نفوها وهم يعتقدون أن اثباتها يقتضي النقص كالحديث والامكان ومثابرة الاحياء ومبتوها إنما أثبتوها لاعتقادهم أن اثباتها يوجب الكمال وعدمها يستلزم النقص والعدم ومثابرة الحوادث وكذلك مثبتة القدر ونفاة بل بعض نفاة النبوة زعموا أنهم نفوها تعظيماً لله أن يكون رسوله من البشر وأهل الشرك أشركوا تعظيماً لله أن

عليكم تشكرون وقوله يريد الله ليس لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم ونحو ذلك مما فيه بيان أن الله يحب ذلك لكم ويرضاه لكم وبأمركم به فني فعله حصل له هذا المراد المحبوب ومن لم يفعله لم يحصل له ذلك وقد بسط هذا في غير هذا الموضع وبين أن هذا ألزم لهؤلاء الرافضة القدرية فان عندهم أن ارادة الله بمعنى أمره لا بمعنى أنه يفعل ما أراد فلا يلزم اذا أراد الله تطهير أحد أن يكون ذلك قد تطهر ولا يجوز عندهم أن يطهر أحد أحد ابل من أراد الله تطهيره فان شاء طهر نفسه وان شاء لم يطهرها ولا يقدر الله عندهم على تطهير أحد وأما قوله ان الصدقة محرمة عليهم (فيقال له أولاً) المحرم عليهم صدقة الفرض وأما صدقة التطوع فقد كانوا يشربون من المياه المسبلة بين مكة والمدينة ويقولون انما حرم علينا الفرض ولم يحرم علينا التطوع واذا جاز أن ينتفعوا بصدقات الاجانب التي هي تطوع فانتفاعهم بصدقة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أولى وأحرى فان هذه الاموال لم تكن زكاة مفروضة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهي أوساخ الناس التي حرمت عليهم وانما هي من النبي الذي أفاءه الله على رسوله والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل ما جعله الله له من النبي صدقة وأما غايته أن يكون ملكاً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم تصدق به على المسلمين وأهل بيته أحق بصدقته فان الصدقة على المسلمين صدقة والصدقة على القرابة صدقة وصلة (الوجه التاسع في معارضته لحديث جابر رضي الله عنه) فيقال جابر لم يدع حقاً لغيره ينتزع من ذلك الغير ويجعله وانما طلب شيئاً من بيت المال يجوز للامام أن يعطيه اياه ولو لم يعد به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا وعده به كان أولى بالجواز فلهذا لم يقتصر الى بيته ومثاله هذا أن يجي شخص الى عقار بيت المال فيدعيه لنفسه خاصة فليس للامام أن ينزعه من بيت المال ويدفعه اليه بلا حجة شرعية وأخرطاب شيئاً من المال المنقول الذي يجب قسمه على المسلمين من مال بيت المال فهذا يجوز أن يعطى لغير بيته ألا ترى أن صدقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الموقوفة وصدقة غيره على المسلمين لا يجوز لاحد تلك أصلها ويجوز أن يعطى من ريعها ما ينتفع به فالمال الذي أعطى منه جابر هو المال الذي يقسم بين المسلمين بخلاف أصول المال ولهذا كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يعطيان العباس وعلياً والحسن وغيرهم من بني هاشم أعظم مما أعطوا جابر بن عبد الله من المال الذي يقسم بين الناس وان لم يكن معهم ما وعد من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقول هؤلاء الرافضة الجهال ان جابر بن عبد الله أخذ مال المسلمين بلا بيته بل بمجرد الدعوى كلام من لا يعرف حكم الله في هذا ولا في ذلك فان المال الذي أعطى منه جابر مال يجب قسمه بين المسلمين وجابر أحد المسلمين وله حق فيه وهو أحد الشركاء والامام اذا أعطى أحداً من مال النبي ونحوه من مال المسلمين لا يقال انه أعطاه مال المسلمين من غير بيته لان القسم بين المسلمين واعطاهم لا يقتصر الى بيته بخلاف من يدعي أن أصل المال له دون المسلمين نعم الامام يقسم المال باجتهاده في التقدير والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقسم المال بالخشيات وكذلك روى عن عمر رضي الله عنه وهو نوع من الكيل باليد وجابر ذكر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعده بثلاث خيئات وهذا أمر معتاد مثله من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يذكر الامام عهد من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله وما يجوز الاقتداء به فيه فأعطاه خيئة ثم نظر عددها فأعطاه

بعد بلا واسطة تكون بينه وبين خلقه فاذا كان كذلك فن المعلوم أن الانسان لو احتج باجماع المسلمين على نفي النقص والعيب عن الله تعالى على من يثبت الصفات مدعي أن اثباتها نقص وعيب أو بالعكس لقول له الميثب نحن لو وافقنا على نفي هذا المعنى الذي تشبه أنت

نقصاوعيبا فلا تخرج علينا بالموافقة على لفظ لم نوافقك على معناه وأماكمهم حينئذ أن يقولوا نحن ننازعك في هذا المعنى وإن سميت أنت  
نقصاوعيبا فلا يكون حجة ثابتة إلا أن يقوم دليل على انتفاء (١٧٤) ذلك غير الاجماع المشروط بموافقتهم (الوجه

الرابع أن يقال له) قولنا اجماع  
الامته على أن صفاته كلها صفات  
كمال ان عنت بذلك صفاته اللازمة  
له لم يكن في هذا حجة لك وإن عنت  
ما يحدث بقدرته ومشيئته لم يكن  
هذا اجماعا فانك أنت وغيرك من  
أهل الكلام تقولون ان صفة  
الفعل ليست صفة كمال ولا نقص  
والله موصوف بها بعد أن لم يكن  
موصوفا كونه خالقا ومبدعا  
وعادلا ومحسنا ونحو ذلك عندك  
أمور حادثة متجددة وليست صفة  
مدح ولا كمال وإن قلت المفعولات  
ليست قائمة به بخلاف ما يقوم به  
قيل لك هب أن الامر كذلك لكن  
ما يحدث بقدرته ومشيئته أما أن  
يقال هو متصف به أولا يقال هو  
متصف به فان قيل ليس متصف به لم  
يكن متصفا لا بهذا ولا بهذا وإن  
قيل هو متصف به كان متصفا بهذا  
وهذا ومعلوم أن المشهور عند أهل  
الكلام من عامة الطوائف أنهم  
يقسمون الصفات الى صفات فعلية  
وغير فعلية مع قول من يقول منهم  
ان الافعال لا تقوم به فيجب عليه  
موصوفا بالافعال فانه موصوف بأنه  
خالق ورازق وعندهم هذه أمور  
كائنة بعد أن لم تكن ولما قال لهم  
من يقول بتسلسل الحوادث من  
الفلاسفة وغيرهم الفعل ان كان  
صفة كمال لزم اتصافه به في الازل  
وان كان صفة نقص امتنع اتصافه  
به في الابد اجابوا عن ذلك أن الفعل  
ليس صفة كمال ولا نقص (الوجه

بقدر هاتين تحتر بالمأظنة وموافقا لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القسم فان الواجب  
موافقته بحسب الامكان فان أمكن العلم والاتباع ما أمكن من التحري والاجتهاد ما قصصة  
فاطمة رضي الله عنها ما ذكره من دعواها الهبة والشهادة المذكورة ونحو ذلك لو كان صحيحا  
لكان بالقدح فبين يحجون له أشبه بالمدح والله المستعان

(فصل قال الرافضي) وقدرى عن الجماعة كلهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال في حق أبي ذر ما قلت الغبراء وما أطلت الخضراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر ولم يسموه  
صديقا وسموا أبا بكر صديقا مع أنه لم يرد مثل ذلك في حقه

(فيقال) هذا الحديث لم يروه الجماعة كلهم ولا هو في الصحيحين ولا هو في السنن بل هو مروي  
في الجملة وبتقدير صحته وثبوته فمن المعلوم أن هذا الحديث لم يرد به أن أبا ذر أصدق من جميع  
الخلق فان هذا يلزم منه أن يكون أصدق من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومن سائر النبيين  
ومن علي بن أبي طالب وهذا خلاف اجماع المسلمين كلهم من السنة والشيعه فعلم أن هذه  
الكلمة معناها أن أبا ذر صادق ليس غيره أكثر تحريا بالصدق منه ولا يلزم اذا كان بمنزلة غيره في  
تحري الصدق أن يكون بمنزلة غيره في كثرة الصدق والتصديق بالحق وفي عظم الحق الذي صدق  
فيه وصدق به وذلك أنه يقال فلان صادق للهجة اذا تحرى الصدق وان كان قليل العلم بما  
حدث به الانبياء والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقل ما قلت الغبراء أعظم تصديقا من أبي ذر  
بل قال أصدق للهجة والمدح للتصديق الذي صدق الانبياء ليس بمجرد كونه صادقا بل في كونه  
مصدقا للانبياء وتصديقه للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم هو صدق خاص فالمدح بهذا التصديق  
الذي هو صدق خاص نوع والمدح بنفس كونه صادقا نوع آخر فكل تصديق صادق وليس كل  
صادق تصديقا ففي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال  
عليكم بالصدق فان الصدق يهدي الى البر والبر يهدي الى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى  
الصدق حتى يكتب عند الله صديقا وأياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والفجور  
يهدى الى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا فالصديق  
قد رادبه الكامل في الصدق وقد رادبه الكامل في التصديق والصديق ليست فضيلته في مجرد  
تحري الصدق بل في أنه علم ما أخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حجة وتفصيلا وصدق ذلك  
تصديقا كاملا في العلم والقصد والقول والعمل وهذا القدر لم يحصل لابي ذر ولا لغيره فان أبا ذر  
لم يعلم ما أخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما علمه أبو بكر ولا حصل له من التصديق المفصل  
كما حصل لابي بكر ولا حصل عنده من كمال التصديق معرفة ولا حال كما حصل لابي بكر فان  
أبا بكر أعرف منه وأعظم حبا لله ورسوله منه وأعظم نصرا لله ورسوله منه وأعظم جهادا بنفسه  
وماله منه الى غير ذلك من الصفات التي هي كمال الصديقية وفي الصحيحين عن أنس بن مالك رضي  
الله عنه قال صعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحدا معه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف  
بهم فقال اسكن أحد وضربه برجله وقال ليس عليك الانبي وصديق وشهيدان وفي الترمذي  
 وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله الذين يؤثون ما آتوا وقلوبهم وجلة

الخامس) احتجاجه بقوله ان الامة مجمعة على أن صفاته لا تكون الا صفة كمال أضعف من احتجاجه باجماعهم  
على تنزيهه عن صفة نقص فان كونه منزها عن صفات النقص مشهور في كلام الناس وأما كون صفاته لا تكون الا صفات كمال فليس

هذا اللفظ مشهورا معروفا عن الأئمة ومن أطلق ذلك منهم فاعلم بطريقه على سبيل الاجمال لما استقر في القلوب من أن الله موصوف  
بالكمال دون النقص وهذه الاطلاقات لا تدل على دق (١٧٥) المسائل ولوقيل لمطلق هذا كونه يفعل أفعالا بنفسه

يقدر عليها ويشاؤها هو صفة نقص  
أو كمال لكان الى أن يدخل ذلك في  
صفات الكمال أو يقف عن الجواب  
أقرب منه الى أن يجعل ذلك من  
صفات النقص (الوجه السادس)  
ان هذا الاجماع حجة عليهم فانا اذا  
عرضنا على العقول موجودين  
أحدهما يمكنه أن يتكلم ويفعل  
بشيئته كلاما وفعلالا آخر لا يمكنه  
ذلك بل لا يكون كلامه الا غير مقدور  
له ولا مراد أو يكون بئنا عنه  
لكانت العقول تقضي أن الاول  
أكمل وكذلك اذا عرضنا على العقول  
موجودين من الخلق لوقين أو  
موجودين مطلقا أحدهما يقدر على  
الذهاب والمجيء والتصرف بنفسه  
والآخر لا يمكنه ذلك لكانت العقول  
تقضي بأن الاول أكمل من الثاني  
كما اذا عرضنا على العقل موجودين  
من المخلوقين أو موجودين مطلقا  
أحدهما عليم قدير والآخر لا حياة له  
ولا علم ولا قدرة لكانت العقول تقضي  
بأن الاول أكمل من الثاني فنفس  
ما به يعلم أن اتصافه بالحياة والقدرة  
صفات كمال به يعلم أن اتصافه  
بالافعال والاقوال الاختيارية التي  
تقوم به التي بها يفعل المنفولات  
المباينة صفة كمال والعقلاء متفقون  
على أن الاعيان المتحركة أو التي  
تقبل الحركة أكمل من التي  
لا تقبلها كما أنهم متفقون على أن  
الاعيان الموصوفة بالعلم والقدرة  
والسمع والبصر والتي تقبل  
الاتصاف بذلك أكمل من الاعيان

أهل الرحيل يزنو ويسرق ويشرب الخـ ويخالف قال لا يا ابنه الصديق ولكنه الرجل يصوم  
ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه

(فصل قال الرافضي) وسموه خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يستخلفه  
في حياته ولا بعد وفاته ولم يسموا أمير المؤمنين خليفة رسول الله مع أنه استخلفه في عدة مواطن  
منها أنه استخلفه على المدينة في غزوة تبوك وقال له ان المدينة لا تصلح الا بي أو بأك أو بأك ما ترضى  
أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى الا أنه لا نبي بعدي وأمر أسامة بن زيد على الجيش الذين  
فيهم أبو بكر وعمر ومات ولم يعزله ولم يسموه خليفة ولما تولى أبو بكر غضب أسامة وقال ان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمرني عليكم فن استخلف على فشي اليه هو وعمر حتى  
استرضاه وكانا يسميانه مدة حياته أميراً

(والجواب) من وجوه (أحدها) ان الخليفة إما أن يكون معناه الذي يخلف غيره وان كان  
لم يستخلفه كما هو المعروف في اللغة وهو قول الجمهور وأما أن يكون معناه من استخلفه غيره كما قاله  
طائفة من أهل الظاهر والشيعة ونحوهم فان كان الاول فأبو بكر خليفة رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم لانه خلفه بعد موته ولم يخلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحد بعد موته  
الا أبو بكر فكان هو الخليفة دون غيره ضرورة فان الشيعة وغيرهم لا ينازعون في أنه هو صارولي  
الامر بعده وصار خليفة له يصلي بالمسلمين وقيم فيهم الحدود ويقسم عليهم النية ويعزونه لهم  
ويولي عليهم العمال والأمرء وغير ذلك من الامور التي يفعلها اولاء الامور فهذه باتفاق انما  
بأمرها بعد موته أبو بكر فكان هو الخليفة للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لم يهاقطع الكن  
أهل السنة يقولون خلفه وكان هو أحق بخلافته والشيعة يقولون كان علي هو الاحق لكن  
تصح خلافة أبي بكر وتقول ما كان يحل له أن يصير هو الخليفة لكن لا ينازعون أنه صار خليفة  
بالفعل وهو مستحق لهذا الاسم اذ كان الخليفة من خلف غيره على كل تقدير وأما ان قيل  
ان الخليفة من استخلفه غيره كما قاله بعض أهل السنة وبعض الشيعة فن قاله من أهل السنة  
يقول ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استخلف أبا بكر اما بالنص الجلي كما قاله بعضهم واما  
بالنص الخفي كما أن الشيعة القائلين بالنص على علي منهم من يقول بالنص الجلي كما نقوله الامامية  
ومنهم من يقول بالنص الخفي كما نقوله الجارودية من الزيدية ودعوى أولئك للنص الجلي أو الخفي  
على أبي بكر أقوى وأظهر بكثير من دعوى هؤلاء النص على علي لكثرة النصوص الثابتة الدالة على  
خلافة أبي بكر وأن عليا لم يدل على خلافته الا ما يعلم أنه كذب أو يعلم أنه لا دلالة فيه وعلى هذا  
التقدير فلم يستخلف بعد موته أحد الا أبا بكر فلهذا كان هو الخليفة فان الخليفة المطلق هو من  
خلفه بعد موته أو استخلفه بعد موته وهذا ان الوصفان لم يشبا الا لا بي بكر فلهذا كان هو الخليفة  
وأما استخلافه لعلي على المدينة فذلك ليس من خصائصه فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان  
اذا خرج في غزاة استخلف على المدينة رجلا من أصحابه كما استخلف ابن أم مكتوم تارة وعثمان بن  
عفان تارة واستخلاف علي لم يكن على أكثر ولا أفضل ممن استخلف عليهم غيره بل كان يكون  
في المدينة في كل غزوة من الغزوات المهاجرين والانصار أكثر وأفضل ممن تخلف في غزوة  
تبوك فان غزوة تبوك لم يأذن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لاحد بالخلف فيها فلم يخلف فيها

التي لا تتصف بذلك ولا تقبل الاتصاف به وهذه الطريقة هي من أعظم الطرق في اثبات الصفات وكان السلف يحتجون بها ويثبتون أن  
من عبد الهالا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم فقد عبد ربنا ناقصا معيما مؤفرا ويثبتون أن هذه صفات كمال فالخالي عنها ناقص ومن المعلوم أن



كل كمال لانقص فيه بوجه من الوجوه يثبت للخالق الحق به وكل نقص تنزه عنه مخلوق فالخالق سبحانه أحق بتنزيهه عنه ولما أورد من الملاحدة نقاة الصفات بأن عدم هذه الصفات انما يكون نقصا اذا كان المحل قابلا لها وانما (١٧٦)

يكون عدم البصر عي وعدم الكلام خرسا وعدم السمع صمما اذا كان المحل قابلا لذلك كالحیوان فأما ما لا يقبل ذلك كالجناد فانه لا يوصف بهذا ولا بهذا أجيبوا عن هذا بأن ما لا يقبل الاتصاف لا بهذا ولا بهذا أعظم نقصا مما يقبلهما ويتصف بأحدهما وان اتصف بالنقص فالجناد الذي لا يقبل الحياة والسمع والبصر والكلام أعظم نقصا من الحيوان الذي يقبل ذلك وان كان أعي أصم أبكم فنفي الصفات جعله كالأعمى الأصم الأبكم وهذا بعينه موجود في الأفعال فان الحركة بالذات مستلزمة للحياة وملزومة لها بخلاف الحركة بالعرض كالحركة القسرية التابعة للقاسر والحركة الطبيعية التي تطلب بها العين العود الى مركزها لخروجها عن المركز فان تلك الحركة بالعرض والعقلاء متفقون على أن من كان من الاعيان قابلا للحركة فهو أشرف مما لا يقبلها وما كان قابلا للحركة بالذات فهو أعلى مما لا يقبلها الا بالعرض وما كان متحركا بنفسه كان أكمل من الموات الذي تحركه بغيره وقد بسط هذا في غير هذا الموضع ونحن نتكلم على هذه الحجة كمال والنقصان كلما مطلقا لا يختص بنظم الرازي اذ قد يقول القائل أنا صوغها على غير الوجه الذي صاغها عليه الرازي فنقول اعلم أن طوائف المسلمين

المنافق أو معذوروا الثلاثة الذين تاب الله عليهم وانما كان معظم من تخلف فيها النساء والصبيان وروى أن بعض المنافقين طعنوا في علي وقالوا انما استخلفه لانه يفضيه واذا كان قد استخلف غير علي أكثر وأفضل مما استخلف عليه وكان ذلك استخلافا مقيدا على طائفة معينة في غيبته ليس هو استخلافا مطلقا بعد موته على أمته ولم يطلق على أحد من هؤلاء انه خليفة رسول الله الامع التقييد فاذا كان يسمى على بذلك فغيره من الصحابة المستخلفين أولى بهذا الاسم فلم يكن هذا من خصائصه وأيضاً فالذي يخلف المطاع بعد موته لا يكون الأفضل للناس وأما الذي يخلفه في حال غزوه لعدوه فلا يجب أن يكون أفضل الناس فالعادة الجارية أنه يستحب في خروجه لحاجته في المغازي من يكون عنده أفضل ممن يستخلفه على عياله فان نفع ذلك ليس كنفع ذلك المشارك له في الجهاد والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم شبه علياً بهرون في أصل الاستخلاف لافي كماله وعلى شركاء في هذا الاستخلاف بين ذلك أن موسى لما ذهب الى ميقات ربه لم يكن معه أحد يشركه في ذلك فاستخلف هرون على جميع قومه والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما ذهب الى غزوة تبوك أخذ معه جميع المسلمين الا المعذور ولم يستخلف علياً الا على العيال والقليل من الناس فلم يكن استخلافه كاستخلاف موسى لهرون بل ائتمنه في حال مغيبه كما ائتمن موسى هرون في حال مغيبه فبينه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الاستخلاف ليس لنقص مرتبة المستخلف بل قد يكون لامانته كما استخلف موسى هرون على قومه وكان على خروج اليه يبي وقال أئذني مع النساء والصبيان كأنه كره أن يتخلف عنه وقد قيل ان بعض المنافقين طعن فيه فبينه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن هذه المنزلة ليست لنقص المستخلف اذ لو كان كذلك ما استخلف موسى هرون (وأما قوله) انه قال ان المدينة لاتصلح لابي اوبك فهذا كذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعرف في كتب الحديث المعتمدة ومما بين كذبه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج من المدينة غير مرة ومعه علي وليس بالمدينة لاهو ولا على فكيف يقول ان المدينة لاتصلح لابي اوبك فيوم بدر كان معه علي وبين بدر والمدينة عدة مراحل وليس واحد منهما بالمدينة وعلى كان معه يوم بدر بالتواتر وكان يوم الفتح معه باتفاق العلماء وكانت أخته أجارت جوين لها وأراد على قتلها ما فقالت يا رسول الله زعم ابن أمي علي أنه قاتل رجلاً أجرته فلان بن هبيرة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد أجزنا من أجرته بأمر هاني والحديث في الصحيح ولم يكن في المدينة لاهو ولا على ويوم خيبر كان قد طاب عليا فقدم وهو أرمم وأعطاه الراية حتى فتح الله على يديه ولم يكن بالمدينة لاهو ولا على وكذلك يوم حنين والطائف وكذلك في حجة الوداع كان على باليمن والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج حاجا فاجتمع عاكمة وليس بالمدينة واحد منهما والرافضة من فرط جهلهم يكذبون الكذب الذي لا يخفى على من له بالسيرة أدنى علم (وأما قوله) انه أمر أسامة رضي الله عنه على الجيش الذين فيهم أبو بكر وعمر فنفي الكذب الذي يعرفه من له أدنى معرفة بالحديث فان أبابكر لم يكن في ذلك الجيش بل كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد استخلفه من حين مرض الى أن مات وأسامه قد روى أنه قد عقد له الراية قبل مرضه ثم لما مرض أمر أبابكر أن يصلي بالناس فصلى بهم الى أن مات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلو قدر أنه أمر بالخروج مع أسامة قبل المرض لكان

له في هذا الأصل الذي بنى عليه مسألة الأفعال الاختيارية القائمة بذات الله تعالى أربعة أقول تنفر الى ستة أمره وذلك أنهم متنازعون هل يقوم بذاته ما يتعلق بحسبته وقدرته من الأفعال وغير الأفعال على قولين مشهورين ومتنازعون في أن الامور

أمره بالصلاة تلك المدة مع أنه لا سامة أن يسافر في مرضه موحيا بالنسخ إمرة أسامة عنه فكيف إذا لم يؤمر عليه أسامة بحال ( وأيضاً ) فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تكن عادته في السرايا بل ولا في مغازبه أن يعين كل من يخرج معه في الغزو بأسمائهم ولكن يندب الناس ندباً عاماً مطلقاً فتارة يعلمون منه أنه لم يأمر كل أحد بالخروج معه ولكن ندبهم إلى ذلك كافي غزوة الغابة وتارة يأمر ناساً بصفة كما أمر في غزاة بدر أن يخرج من حضر ظهره فلم يخرج معه كثير من الناس وكان أمر في غزوة السويق بعد أحد أن لا يخرج معه إلا من شهد أحداً وتارة يستنفرهم نفر أعاماً ولا يأذن لأحد في التخلف كافي غزوة تبوك وكذلك كانت سنة خلفائه من بعده وكان أبو بكر لما أمر الأمراء إلى الشام وغيره يندب الناس إلى الخروج فإذا خرج مع الأمير من رأى حصول المقصود بهم سيره والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما أرسل إلى مؤتة لسرية التي أرسلها قال أميركم زيد فإن قتل في غير قتل فعبد الله بن رواحة لم يعين كل من خرج معهم فلان وفلان ولم تكن الصحابة مكتوبين عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ديوان ولا يطوف نقيباً يخرجونهم بأسمائهم وأعيانهم بل كان يؤمر الأمير فإذا اجتمع معه من يحصل بهم المقصود أرسلهم وصار أميراً عليهم كما أنه في الحج لما أمر أبابكر وأردفه بعلي أخبره أنه مأمور وأن أبابكر أمير عليه ولما أمر أسامة بعد مقتل أبيه وأرسله إلى ناحية العدو الذين قتلوا أباه لما رآه في ذلك من المصلحة ندب الناس معه فانتدب معه من رغب في الغزو وروى أن عمر كان ممن انتدب معه لا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عين عمرو ولا غيره للخروج معه لكن من خرج معه في الغزاة كان أسامة أميراً عليه كما أنه لما استخلف عتاب بن أسيد على مكة كان من أقام بمكة فعتاب أمير عليه وكذلك لما أرسل خالد بن الوليد وغيره من أمراء السرايا كان من خرج مع الأمير فالأمير أمير عليه باختياره الخروج معه لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عين للخروج مع الأمير كل من يخرج معه فإن هذا لم يكن من عادة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل ولا من عادة أبي بكر وهذا كما أنه إذا كان اماماً راتب في حياته يصلي يقوم فن صلى خلفه كان ذلك الامام اماماً له يتقدم عليه وإن كان المأموم أفضل منه وفي صحيح مسلم وغيره عن أبي مسعود البدرى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يوم القوم أقرؤهم الكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنوا ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يجلس على تكرمته إلا بذنه فهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتقدم على امام ذى سلطان وإن كان المأموم أفضل منه ولهذا قال العلماء أن الامام الراتب لا يقدم عليه من هو أفضل منه وكانت السنة أولاً أن الأمير هو الذى يصلى بالناس وتنازع الفقهاء فيما إذا اجتمع صاحب البيت والمتولى أيهما يقدم على قولين كما تنازعوا في صلاة الجنائز هل يقدم الوالى أو الولى وأكثروا قدم الوالى ولهذا المامات الحسن بن علي قدم أخوه الحسين بن علي أمير المدينة للصلاة عليه وقال لولا أنهم السنة لما قدمتك والحسين أفضل من ذلك الأمير الذى أمره أن يصلى على أخيه لكن لما كان هو الأمير وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه قدمه لذلك وكان يقدم الأمير على من معه في المغازى كتقدمه في الصلاة والحج لأنهم صلوا خلفه باختيارهم وجموعاً معه مع كونه قد تعين صلاتهم خلفه ووجههم معه إذا لم يكن للحج الأمير واحد خرج معه ولكن في الغزو لم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يأمر جميع الناس بالخروج مع السرايا ولا يعين من يخرج بأسمائهم وأعيانهم

المتجددة الحادثة هل يمكن تسلسلها ودوامها في الماضي والمستقبل أو في المستقبل دون الماضي أو يجب تناسلها وانقطاعها في الماضي والمستقبل على ثلاثة أقوال معروفة فصارت الأقوال أربعة طائفة تقول يقوم به ما يتعلق بعشيتة وقد رته ثم هل يقال مازال كذلك أو يقال حدث هذا الجنس بعد أن لم يكن على قولين وطائفة تقول لا يقوم به شئ من ذلك ثم هل يمكن دوام ذلك وتسلسله خارجاً عنه على قولين وكل من الطائفتين تنازعوا هل يمكن وجود هذه المعاني بدون محل تقوم به على قولين فالقائلون من أهل القبلة بمجواز تسلسل الحوادث منهم من قال تقوم به ومنهم من قال تحدث لافي محل ومنهم من قال تحدث في محل غيره والمناعون لذلك من أهل القبلة منهم من قال

بل يندبهم فبصر من يختار الغزو ولهذا كان الخارجون مفضلين على القاعدین ولو كان الخروج  
معينا لكان كل منهم مطيعا لامره بل قال تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غيرأولى  
الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على  
القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجر أعظم بدرجات  
منه ومغفرة ورجة وكان الله غفورا رحيما فأسامة رضى الله عنه كان أميرا من أمراء السرايا  
وأمراء السرايا لم يكونوا يسمون خلفاء فانهم لم يخلفوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد  
موته ولا خلفوه في مغيبه على شيء كان يباشره بل هو أنشأ لهم سفرا ووعلا استعمل عليهم رجلا منهم  
ابتداء لا خلافة عن كان يعمل قبله وقد يسمى العمل على الامصار والقرى خلافة ويسمى العمل  
مخلافا وهذه أمور لفظية تطلق بحسب اللغة والاستعمال (وأما قوله) ومات ولم يعزله فأوبكر  
أنفذ جيش أسامة رضى الله عنه بعد أن أشار الناس عليه برده خوفا من العدو وقال والله لأحل  
رأية عقد هار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أنه كان يملك عزله كما كان يملك ذلك رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم لانه قام مقامه فيعمل ما هو أصح للسلمين (وأما ما ذكره) من غضب  
أسامة لما تولى أبو بكر فمن لا كاذيب السمجة فان محبة أسامة رضى الله عنه لا يكره وطاعته له  
أشهر وأعرف من أن تذكر أسامة من أبعد الناس عن الفرقة والاختلاف فانه لم يقاتل لامع  
على ولا مع معوية واعتزل الفتنة وأسامة لم يكن من قريش ولا من يصلح للخلافة ولا يخطر بقلبه  
أن يتولاها فأى فائدة له في أن يقول هذا القول لأى من تولى الامر مع علمه أنه لا يتولى الامر  
أحد الا كان خليفة عليه ولوقدر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمره على أبي بكر ثم مات  
فموته صار الامر الى الخليفة من بعده واليه الامر في انفاذ الجيش أو حبسه وفي تأمير أسامة  
أو عزله واذا قال أمرني عليك فن استخلف على قال من استخلفني على جميع المسلمين وعلى من  
هو أفضل منك واذا قال انه أمرني عليك قال أمرك على قبل أن استخلف فبعد أن صرت  
أنا خليفة فأنا الامير عليك كما لو قدر أن أبكر أمر على عمر أحدنا ثم مات أبو بكر وولى عمر صار  
عمر أمير على من كان أمير عليه وكذلك لو أمر عمر على عثمان أو على أو غيرهما أميرا ثم مات  
عمر صار هو الخليفة فانه يصير أمير على من كان هو الامير عليه ولوقدر أن عليا كان أرسله النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم وأمر عليه غيره كما أمر عليه أبابكر لما أرسله ليحج بالناس سنة تسع  
ولحقه على فقال لعلى أنت أمير أو ما مور فقال بل ما مور فكان أبو بكر أمير على علي فلو قدر  
أن عليا هو الخليفة لكان يصلح أمير على أبي بكر ومثل هذا لا ينكره الا جاهل وأسامة أعقل  
وأنى وأعلم من أن يتكلم بمثل هذا الهذيان لمثل أبي بكر وأعجب من ذلك قول هؤلاء المفتين انه  
مشى هو وعمر اليه حتى استرضياه مع قولهم أنهم ما قهر اعليا وبني هاشم وبني عبد مناف ولم  
يسترضيهم وهم أعز وأقوى وأشرف من أسامة رضى الله عنه فأى حاجة عن قهر وبني هاشم وبني  
أمية وسائر بني عبد مناف وبطن قريش والانصار والعرب الى أن يسترضوا أسامة بن زيد وهو  
من أضعف رعيتهم ليس له قبيلة ولا عشيرة ولا معه مال ولا رجال ولولا حب النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم له وتقديمه له لم يكن الا كالمثاله من الضعفاء فان قلم انه استرضاه لحب النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم له فأنتم تقولون انهم بدلوا عهده وظلموا وصبه وغصبوه فن عصي الامر الصحيح  
وبدل العهد البين وظلم واعتدى وقهر ولم يلتفت الى طاعة الله ورسوله ولم يرقب في آل محمد الاولا  
ذمة براعى مثل أسامة بن زيد يسترضيه وهو قدر شهادته أم أين ولم يسترضها وأغضب فاطمة

تقوم به ولها ابتداء ومنهم من قال بل  
تحدث قائمة في غيره ولها ابتداء ومنهم  
من قال بل تحدث لا في محل ولها  
ابتداء وقد ذكرنا حجة المانعين من  
قيام المقدورات والمبررات به  
وكلام من ناقضها ونحن نذكر حجة  
المانعين من التسلسل في الآثار  
وكلام بعض من عارضهم من أهل  
القبلة وهذا موجود في عامة  
الطوائف حتى في الطائفة الواحدة  
فان أبا الثناء الارموى قد ذكر في  
لباب الاربعين لابي عبد الله الرازي  
من الاعتراضات على ذلك  
ما يناسب هذا الموضع وتابع في  
ذلك طوائف من النظر كابي  
الحسن الامدى وغيره بل نفس  
الرازي قد ذكر في مواضع من كتبه  
نقض ما ذكره في الاربعين ولم  
يجب عن ذلك كما قد حكينا كلامه  
في موضع آخر وسيأتى ان شاء الله

وآذاها وهي أحق بالاسترضاء فمن فعل مثل هذا فأى حاجة له الى استرضاء أسامة بن زيد وانما يسترضى الشخص للدين أو للدنيا فاذا لم يكن عندهم دين يحملهم على استرضاء من يجب استرضاءه ولا هم محتاجون في الدنيا اليه فأى داع يدعوهم الى استرضائه والرافضة من جهلهم وكذبهم يتناقضون تناقضا كثيرا بينا أوهم في قول مختلف يقول عنه من أفك

(فصل قال الرافضي) وسمو عمر فاروقا ولم يسموا عليا رضي الله عنه بذلك مع أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال فيه هذا فاروق أمتي يفرق بين أهل الحق والباطل وقال ابن عمر ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا ببغضهم عليا (فيقال أولا) أما هذان الحديثان فلا يستريب أهل المعرفة بالحديث أنهما حديثان موضوعان مكذوبان على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يروا واحدا منهما في كتب العلم المعتمدة ولا لواحد منهما اسناد معروف (ويقال ثانيا) من احتج في مسألة فرعية بحديث فلا بد له أن يسنده فكيف في مسائل أصول الدين والافعال يقول القائل قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس حجة باتفاق أهل العلم ولو كان حجة لكان كل حديث قال فيه واحد من أهل السنة قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حجة ونحن نقنع في هذا الباب بأن يروى الحديث باسناد معروف بالصدق من أى طائفة كانوا لكن اذا لم يكن الحديث له اسناد فهذا الناقل له وان كان لم يكذبه بل نقله من كتاب غيره فكيف يجوز لاحد أن يشهد على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما لم يعرف اسناده (ويقال ثالثا) من المعلوم لكل من له خبرة أن أهل الحديث من أعظم الناس بحثا عن أقوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وطلب العلماء وأرغب الناس في اتباعها وأبعد الناس عن اتباع هوى يخالفها فلو ثبت عندهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعلي هذا لم يكن أحد من الناس أولى منهم باتباع قوله فانهم يتبعون قوله إيماناً ومحبة لمتابعته لا لغيرهم في الشخص المدوح ولهذا يذكرون ما ذكره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من فضائل علي كما يذكرون ما قاله من فضائل عثمان ويذكرون ما ذكره من فضائل الانصار كما يذكرون ما ذكره من فضائل المهاجرين ويذكرون ما ذكره من فضائل بني فارس واسماعيل ويذكرون ما ذكره من فضائل قریش وفضائل بني هاشم ويذكرون ما ذكره من فضائل طلحة والزبير كما يذكرون ما ذكره من فضائل سعد بن أبي وقاص وأسامة بن زيد ويذكرون ما ذكره من فضائل عائشة كما يذكرون ما ذكره من فضائل فاطمة وخديجة رضي الله عنهم فهم في أهل الاسلام كاهل الاسلام في أهل الملل يؤمنون بكل رسول وبكل كتاب لا يفرقون بين أحد من رسل الله ولم يكونوا من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا فلو ثبت عندهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعلي هذا فاروق أمتي لقبوا بذلك ونقلوه كما نقلوا قوله لابي عبدة هذا أمين هذه الامة وقوله للزبير ان لكل نبي حواري وحواري الزبير وكما نقلوا قوله لعلي لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وحديث الكساء لما قال لعلي وفاطمة وحسن وحسين اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وأمثال ذلك ويقال رابعا كل من الحديثين يعلم بالدليل أنه كذب لا يجوز نسبته الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه يقال ما المعنى بكون علي وغيره فاروق الامة يفرق بين الحق والباطل ان عني بذلك أنه يميز أهل الحق والباطل فيميز بين المؤمنين والمنافقين فهذا أمر لا يقدر عليه أحد من البشر لاني ولا غيره وقد قال تعالى لنبيه وعن حولكم من الاعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم فاذا

كلام الرازي في افساد هذه الحجج التي ذكرها في تنهاى الحوادث بامور لم يذكرها جوابا وذلك أن أبا عبد الله الرازي ذكر في الاربعين في مسألة حدوث العالم من الحجج على حدوث الاجسام أو العالم مالم يذكروا في عامة كتبه (فذكر خمس حجج الاولى) أنه لو كانت الاجسام قدبة لكانت امام متحركة أو ساكنة الاولى يستلزم حوادث لا أول لها واحتج على انتفاء ذلك بستة أوجه الاولى ان ماهية الحركة يقتضي المسبوقية بالغير وماهية الازل تنفيها فامتنعت ازلية الحركة فعارضه أبو الشفاء الارموي بأنه لقائل أن يقول كون ماهية الحركة مركبة من جزء سابق وجزء لاحق لا ينافي دوامها في ضمن أفرادها المتعاقبة لا الى أول وهو المعنى بكونها ازلية (قلت) ونكتة هذا الاعتراض أن

كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعلم عين كل منافق في مدينته وفيما حولها فكيف يعلم ذلك غيره وان قيل انه يذ كرمه فأت أهل الحق وأهل الباطل فالقرآن بين ذلك غاية البيان وهو الفرقان الذي فرق لنبه بين الحق والباطل بل لا ريب وان أريد بذلك أن من قاتل معه كان على الحق فيقال هذا لو كان صحيحا لم يكن فيه إلا التمييز بين تلك الطائفة المعينة وحينئذ فأوبكر وهر وثمان أولى بذلك لانهم قاتلوا بالمؤمنين أهل الحق الكفار أهل الباطل فكان التمييز الذي حصل بفعلهم أكمل وأفضل فانه لا يشك عاقل أن الذين قاتلهم الثلاثة كانوا أولى بالباطل ممن قاتلهم على وكل ما كان العدو وأعظم باطلا كان عدوه أولى بالحق ولهذا كان أشد الناس عدا بايوم القيمة من قتل نبيا ومن قتله نبي وكان المشركون الذين باشر والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بالتكذيب والمعاداة كآبي لهب وآبي جهل شر من غيرهم فاذا كان من قتله الثلاثة أعظم باطلا كان الذين قاتلهم أعظم حقا فيكونون أولى بالفرقان بهذا الاعتبار وان قيل انه فاروق لان محبته هي المفرقة بين أهل الحق والباطل قيل أولا هذا ليس من فعله حتى يكون هو به فاروقا وقيل ثانيا لان محبة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم تفرقا بين أهل الحق والباطل بانفاق وقيل ثالثا لو عارض معارض فجعل محبة عثمان هي الفارقة بين الحق والباطل فلم يكن دعواه دون دعوى ذلك في علي مع ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من قوله لما ذكر الفتنة يكون هذا وأصحابه على الحق وأما اذا جعل ذلك في أبي بكر وعمر فلا يخفى أنه أظهر في المقابلة ومن كان قوله مجرد دعوى أمكن مقابله بمثله وان أريد بذلك مطلق دعوى المحبة دخل في ذلك الغالبية كالمذعن لالهيته ونبوته فيكون هؤلاء أهل الحق وهذا كفر باتفاق المسلمين وان أريد بذلك المحبة المطلقة فالشأن فيها لأهل السنة يقولون نحن أحق بها من الشيعة وذلك أن المحبة المتضمنة للعلو هي كحبة اليهود موسى والنصارى للمسيح وهي محبة باطلة والمحبة الصحيحة أن يحب العبد ذلك المحبوب على ما هو عليه في نفس الامر فلا يعتد بمرجل في بعض الصالحين أنه نبي من الانبياء أو أنه من السابقين الأولين فأحبه كان قد أحب ما لا حقيقة له لانه أحب ذلك الشخص بناء على أنه موصوف بتلك الصفة وهي باطلة فقد أحب معدوما لا موجودا كن تزوج امرأة توهم أنها عظيمة المال والجمال والدين والحسب فأحبها ثم تبين له أنها دون ما ظنه بكثير فلا ريب أن حبه ينقص بحسب نقص اعتقاده اذا الحكم اذا ثبت لعله زال بزوالها واليهود اذا أحبوا موسى بناء على أنه قال تمسكوا بالسبت مادامت السموات والارض وأنه نهي عن اتباع المسيح ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن موسى كذلك فاذا تبين لهم حقيقة موسى صلى الله تعالى عليه وسلم يوم القيمة علموا أنهم لم يكونوا يحبون موسى على ما هو عليه وإنما أحبوا موصوفا بصفات لا وجود لها فكانت محبتهم باطلة فلم يكونوا مع موسى المبشر بعيسى المسيح ومحمد وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال المرء مع من أحب واليهود لم يحبوا إلا ما لا وجود له في الخارج فلا يكونون مع موسى المبشر بعيسى ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم فانهم لم يحبوا موسى هذا والحب والارادة ونحو ذلك يتبع العلم والاعتقاد فمن اعتقد باطلا فأحبه كان محبا لذلك الباطل وكانت محبته باطلة فلم ينفعه وذلك كمن اعتقد في بشر الالهية فأحبه ذلك كمن اعتقد الالهية فرعون أو أئمة الاسماعيلية أو اعتقد الالهية في بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو بعض الانبياء والملائكة كاعتقاد النصارى في المسيح ومن عرف الحق فأحبه كان حبه لذلك الحق فكانت محبته من الحق فنفعه قال الله تعالى الذين

يقال ان المستدل قال ماهية الحركة تقتضي أن تكون مسبوق بالغير نهمل المراد بالغير أن تكون الحركة مسبوقه بما ليس بحركة أو يكون بعض أجزائها سابقا لبعض أما لاول فباطل وهو الذي يشعر به نوله ماهية الحركة تقتضي المسبوقية بالغير فان ذلك قد يفهم منه أن ماهيتها تقتضي أن تكون مسبوقه بغير الحركة ولو كان الامر كذلك لا تمتنع كون المسبوق بغيره أزليا لكن لا يصلح أن يربدا الثاني وهو أن ماهيتها تقتضي تقدم بعض أجزائها على بعض وحينئذ فقد منعوه المقدمة الثانية وهو أن قوله ان ماهية الازل تنفي ذلك وقالوا لانسلم أن ما كان كذلك لا يكون أزليا هذا رأس المسئلة لاسما هو وجاهير المسلمين وغيرهم من أهل الملل يسلمون ان ما كان كذلك فانه



كفر واوصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل وأن الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم كذلك يضرب الله للناس أمثالهم وهكذا النصراري مع المسيح فإذا أحبه معتقدا أنه اله وكان عبدا كان قد أحب ما لا حقيقة له فإذا تبين له أن المسيح عبد ورسول لم يكن قد أحبه فلا يكون معه وهكذا من أحب الصحابة والتابعين والصالحين معتقدا فيهم الباطل كانت محبته لذلك الباطل باطلة ومحبة الرافضة لعلی رضی الله عنه من هذا الباب فانهم يحبون ما لم يوجد وهو الامام المعصوم المنصوص على امامته الذي لا امام بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا هو الذي كان معتقدا بأبكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ظالمين معتدين أو كافرين فإذا تبين لهم يوم القيمة أن عليا لم يكن أفضل من واحد من هؤلاء وانما غايته أن يكون قريبا من أحدهم وأنه كان مقرا امامتهم وفضلهم ولم يكن معصوما لا هو ولا هم ولا كان منصوبا على امامته تبين لهم أنهم لم يكونوا يحبون عليا بل هم من أعظم الناس بغضا لعلی رضی الله عنه في الحقيقة فانهم يبغضون من اتصف بالصفات التي كانت في علي أكل منها في غيره من اثبات امامة الثلاثة وتفضيلهم فان عليا رضي الله عنه كان يفضلهم ويقر امامتهم فتبين أنهم يبغضون عليا قطعاً بهذا يتبين الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن علي رضي الله عنه أنه قال انه لعهد النبي الأمامي إلى أن لا يحبني المؤمن ولا يبغضني المنافق ان كان هذا محفوظا ثابتا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكأوامر من به وهكذا كل من أحب شيئا على أنه موصوف بصفات ولم يكن كذلك في نفس الامر كن اعتقد في شيخ أنه يشفع في مرديه يوم القيامة وأنه يرزقه وينصره ويفرج كربانه ويجيبه في الضرورات كن اعتقد أن عنده خزان الله وأنه يعلم الغيب وأنه ملك وهو ليس كذلك في نفس الامر فقد أحب ما لا حقيقة له وقول علي رضي الله عنه في هذا الحديث لا يحبني المؤمن ولا يبغضني المنافق ليس من خصائصه بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال آية الأيمان حب الانصار وآية النفاق بغض الانصار وقال لا يبغض الانصار رجل مؤمن بالله واليوم الآخر وقال لا يحب الانصار المؤمن ولا يبغضهم المنافق وفي الحديث الصحيح حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا له ولامه أن يحبهما الله الى عباده المؤمنين قال فلا تجدهم مؤنسا لا يحبني وأمي وهذا مما بين الفرق بين هذا الحديث والحديث الذي رواه عن ابن عمر ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يبغضهم عليا فان هذا مما يعلم كل عالم أنه كذب لان النفاق له علامات كثيرة وأسباب متعددة غير بغض علي فكيف لا يكون على النفاق علامة الا بغض علي وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح ان آية النفاق بغض الانصار وقال في الحديث الصحيح آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا أؤتمن خان وقد قال تعالى في القرآن في صفة المنافقين ومنهم من يلزم في الصدقات فان أعطوا منها رضوا ومنهم الذين يؤذون النبي ومنهم من عاهد الله ومنهم من يقول انذني ولا تفتني ومنهم من يقول أيسكم زادته هذه ايمانا وذكر لهم سبحانه وتعالى في سورة براءة وغيرهما من العلامات والصفات ما لا يسع هذا الموضع بسطه بل لو قال كنا نعرف المنافقين ببغض علي لكان متجها كما أنهم أيضا يعرفون ببغض الانصار بل وببغض أبي بكر وعمر وببغض غير هؤلاء فان كل من أبغض ما يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه

يصلح أن يكون أبديا ومعلوم أن ماهية الحركة تقتضي أن يكون بعضها متأخرا عن بعض ولا يمتنع مع ذلك وجود ما لا انقضاء له من الحركات قالوا فلذلك لا يمتنع وجود ما لا ابتداء له منها كالم يمتنع وجود ما لا أول لوجوده وهو القديم الواجب الوجود مع امكان تقدير حركات وأزمنة لا ابتداء لها مقارنة لوجوده والكلام في انتهاء المحقق كالكلام في انتهاء المقدّر (قال الرازي الوجه الثاني) لو كانت أدوار الفلك متعاقبة لا الى أول كان قبل حركته عدم لا الى أول وتلك العدمات مجتمعة في الازل وليس معها شيء من الوجودات والالكان السابق مقارنا للسبوق فلمجموع الوجودات أول قال الارموي ولقائل أن يقول ان غيب باجتماعها تحققها بأسرها

وسلم يحبه ويواليه وان كان يحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويواليه كان بغضه شعبة من شعب النفاق والدليل يطرده ولا ينعكس ولهذا كان أعظم الطوائف نفاقا المبغضين لابي بكر لانه لم يكن في الصحابة أحب الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منه ولا كان فهم أعظم حبا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم منه فبغضه من أعظم آيات النفاق ولهذا لا يوجد المنافقون في طائفة أعظم منها في مبغضيه كالنصيرية والاسماعيلية ونحوهم فان قال قائل الرافضة الذين يبغضونه يظنون أنه كان عدوا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما يذكرونهم من الاخبار التي تقتضي أنه كان يبغض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأهل بيته فيبغضونه لذلك قيل ان كان هذا عذرا يمنع نفاق الذين يبغضونه جهلا وتأويلا فكذلك المبغضون لعلي الذين اعتقدوا انه كافر مرتدا وظالم فاسق فأبغضوه لبغضه لدين الاسلام أولا أحبه الله وأمر به من العدل ولا اعتقادهم أنه قتل المؤمنين بغير حق وأراد علوا في الارض وفسادا وكان كفرعون ونحوه فان هؤلاء وان كانوا جهلا فلا يسوا بأجمل عن اعتقدي عمر أنه فرعون هذه الامة فان لم يكن بغض أو ثلث لابي بكر وعمر نفاقا لجهلهم وتأويلهم فكذلك بغض هؤلاء لعلي بالطريق الاولى والاحرى وان كان بغض علي نفاقا وان كان المبغض جاهلا متأولا فبغض أبي بكر وعمر أولى أن يكون نفاقا حينئذ وان كان المبغض جاهلا متأولا

(فصل قال الرافضي) وأعظموا أمر عائشة على باقي نسوانه مع أنه عليه السلام كان يكثر من ذكر خديجة بنت خويلد وقالت له عائشة انك تكثر ذكرها وقد أبدلك الله خيرا منها فقال والله ما بدلت بها ما هو خير منها صدقتي اذ كذبني الناس وأوتني اذ طردني الناس وأسعدني بما لها ورزقني الله الولد منها ولم أرزق من غيرها

(والجواب أن يقال) ان أهل السنة ليسوا مجمعين على أن عائشة أفضل نسائه بل قد ذهب الى ذلك كثير من أهل السنة واحتجوا بما في الصحيحين عن أبي موسى وعن أنس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام والثريد هو أفضل الاطعمة لانه خير ولحم كما قال الشاعر

اذما الخبر تأدمه بلحم \* فذلك أمانة الله الثريد

وذلك أن البر أفضل الاقوات واللحم أفضل الادم كما في الحديث الذي رواه ابن قتيبة وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال سيد ادم أهل الدنيا والآخرة اللحم فاذا كان اللحم سيد الادم والبر سيد الاقوات ومجموعهما الثريد كان الثريد أفضل الطعام وقد صرح من غير وجه عن الصادق المصدوق أنه قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام وفي الصحيح عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أي النساء أحب اليك قال عائشة قلت ومن الرجال قال أبوها قلت ثم من قال عمرو سمى رجالا وهؤلاء يقولون قوله لخديجة ما أبدلني الله خيرا منها ان صرح معناه ما أبدلني خيرا منها فان خديجة نفعته في أول الاسلام بنفعها بقم غيرها فيه مقامها فكانت خيرا له من هذا الوجه لكونها نفعته وقت الحاجة وعائشة صحبته في آخر النبوة وكما قال الدين في فصل لهامن العلم والايمان ما لم يحصل لمن لم يدرك الأول النبوة فكانت أفضل لهذه الزيادة فان الامة انتفعت بها أكثر مما انتفعت بغيرها وبلغت من العلم والسن ما لم يبلغه غيرهما فخديجة كان خيرا مقصورا على نفس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تبلغ عنه شيئا ولم تنتفع بها الامة كما انتفعوا بعائشة ولان الدين لم يكن قد كمل حتى تعلمه ويحصل لهامن

حينئذ ما فهو ممنوع لانه ما من حين يفرض الا وينتهي واحد منها فيه لوجود الحركة التي هي عدمها ضرورة تعاقب تلك الحركات لا الى أول وان غلبته أنه لا ترتيب في بدايات تلك العدمات كما في بدايات الوجودات فلا يلزم من اجتماع بعض الوجودات معها المحذور (قلت) مضمون هذا أن عدم كل حركة ينتهي بوجودها فليست الاعداد متساوية في النهايات فلا تكون مجمعة في شيء من الاوقات لانه في كل وقت يثبت بعضها دون بعض لوجود حادث يزول به عدمه ولكن لا بداية لكل عدم منها فان ما حدث لم يزل معدوما قبل حدوثه بخلاف الحركات فان لكل حركة بداية وحينئذ فلا يجتمع أن يقارن الوجود بعضها دون بعض كما يقارن الوجود الباقي الا زلي عدم كل

كالاته ما حصل لمن علم وأمن به بعد كماله ومعلوم أن من اجتمع همه على شيء واحد كان أبلغ فيه ممن تفرق همه في أعمال متنوعة فخذ بحجة رضى الله تعالى عنها خير له من هذا الوجه لكن أنواع البر لم تنحصر في ذلك ألا ترى أن من كان من الصحابة أعظم إيماناً وأكثر جهاداً بنفسه وماله كهمزة وعلى وسعد بن معاذ وأسيد بن حضير وغيرهم هم أفضل ممن كان يخدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وينفعه في نفسه أكثر منهم كابي رافع وأنس بن مالك وغيرهما وفي الجملة الكلام في تفضيل عائشة وخديجة ليس هذا موضع استقصائه لكن المقصود هنا أن أهل السنة مجمعون على تعظيم عائشة ومحبتها وأن نساء أمهات المؤمنين اللواتي ماتت عنهن كانت عائشة أحبهن إليه وأعظمهن حرمة عند المسلمين وقد ثبت في الصحيح أن الناس كانوا يتحرون بهد إياهم يوم عائشة لما يعلمون من محبته إياها حتى إن نساء عمن من ذلك وأرسلن إليه فاطمة رضى الله عنها تقول له نسألك يسئلك العدل في ابنة أبي جحافة فقال لفاطمة أي بنينة أم تخبين ما أحب قالت بلى قال فأحبي هذه الحديث في الصحيحين وفي الصحيحين أيضاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام قالت وعليه السلام ورحمة الله تعالى ترى ما لا ترى ولما أراد فراق سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة رضى الله عنها باذنه صلى الله تعالى عليه وسلم وكان في مرضه الذي مات فيه يقول أين أنا اليوم استبطاء ليوم عائشة ثم استأذن نساءه أن يمرض في بيت عائشة رضى الله عنها فمرض فيه وفي بيته أتوا في بين سمرة واونجرها وفي حجرها وجمع بين ريقها وريقه وكانت رضى الله عنها مباركة على أمتها حتى قال أسيد بن حضير لما أنزل الله آية التيمم بسببها ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر ما نزل بك أمر قط تذكره الله لاجل الله فيه للمسلمين بركة وقد كانت نزلت آية براءتهم قبل ذلك لما رامها أهل الافك فبرأها الله من فوق سبع سموات وجعلها من الصينات وبالله التوفيق

(فصل قال الرافضي) وأذاعت سر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنك تقاتلين علياً وأنت ظالمة ثم أنها خالفت أمر الله في قوله تعالى وقرن في بيوتكن وخرجت في ملا من الناس لتقاتل علياً على غير ذنب لان المسلمين أجمعوا على قتل عثمان وكانت هي في كل وقت تأمر بقتله وتقول اقتلوا عثمان قتل الله نعتلاً ولما بلغها قتله فرحت بذلك ثم سألت من تولى الخلافة فقالوا على فخرجت لقتاله على دم عثمان فأى ذنب كان لعلي على ذلك وكيف استجاز طلحة والزبير وغيرهما مطاوعتهما على ذلك وباى وجه يلقون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحد منا لو تحدث مع امرأة غيره أو أخرجها من بيتها أو سافر بها كان أشد الناس عداوة له وكيف أطاعها على ذلك عشرة آلاف من المسلمين وساعدوها على حرب أمير المؤمنين ولم ينصر أحد منهم بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما طلبت حقها من أبي بكر ولا شخص واحد كله بكلمة واحدة

(والجواب) أن يقال أما أهل السنة فانهم في هذا الباب وغيره قاعون بالقسط شهداء الله وقولهم حق وعادل لا يتناقض وأما الرافضة وغيرهم من أهل البدع ففي أقوالهم من الباطل والتناقض ماننبه ان شاء الله تعالى على بعضه وذلك أن أهل السنة عندهم أن أهل بدر كلهم في الجنة وكذلك أمهات المؤمنين عائشة وغيرها وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير هم سادات أهل الجنة بعد الانبياء وأهل السنة يقولون أن أهل الجنة ليس من شرطهم سلامتهم عن الخطأ بل ولا عن الذنب بل يجوز أن يذنب الرجل منهم ذنباً صغيراً أو كبيراً ويتوب منه

ما سواه فالمستدل يقول عدم كل حادث ثابت في الازل والمعتزض يقول نعم لكن لان سلم أن عدم الجنس ثابت في الازل وليس الجنس حادثاً حتى يكون مسبوقاً بعدم الجنس وانما الحادث أفراده كافي دوامه في الابد فليس لعدم المجموع تحقق في الازل والعدم السابق لافراد الحركات بمنزلة العدم اللاحق لها ولا يقال ان تلك الاعدام مجمعة في الابد والفرق بين عدم المجموع وعدم كل فرد فرد فرق ظاهر والمستدل يقول عدم كل واحد أزلي فمجموع الاعدام أزلي وهذا بمنزلة أن يقول كل واحد من الافراد حادث فالمجموع حادث اذ كل حادث فله انقضاء فمجموع الحوادث له انقضاء أو كل واحد مسبوق بغيره فالمجموع مسبوق بغيره فاذا قال المتكلم عن المستدل قول

وهذا متفق عليه بين المسلمين ولولم ينب منه فالصغار تسمى باجتناب الكبائر عند جواهرهم بل  
وعند الاكثرين منهم أن الكبائر تسمى بالحسنات التي هي أعظم منها وبالمصائب المكفرة وغير  
ذلك وإذا كان هذا أصلهم فيقولون ماذا كرهن العصابة من السيئات كثير منه كذب وكثير منه  
كانوا يجتهدون فيه ولكن لا يعرف كثير من الناس وجه اجتهداهم وما قدر أنه كان فيه ذنب  
من الذنوب لهم فهو مغفور لهم أما بتوبه وأما بحسنات ما حية وأما بمصائب مكفرة وأما بغير ذلك  
فانه قد قام الدليل الذي يجب القول بموجبه أنهم من أهل الجنة فامتنع أن يفعلوا ما يوجب النار  
لا محالة وإذا لم يمت أحدهم على موجب النار لم يقدح ما سوى ذلك في استحقاقهم للجنة ونحن قد  
علمنا أنهم من أهل الجنة ولولم يعلم أن أولئك المعينين في الجنة لم يجز لنا أن نقدح في استحقاقهم  
للجنة بأمور لا نعلم أنها توجب النار فإن هذا لا يجوز في آحاد المؤمنين الذين لم يعلم أنهم يدخلون  
الجنة وليس لنا أن نشهد لأحد منهم بالنار لا مور محتملة لا تدل على ذلك فكيف يجوز ذلك في خيار  
المؤمنين والعلم بتفاصيل أحوال كل واحد منهم باطنا وظاهرا وحسناته وسيئاته واجتهاداته  
أمر يتعذر علينا معرفته فكان كلامنا في ذلك كلاما فيما لا نعلمه والكلام بلا علم حرام فلهذا كان  
الامسالة عما شجر بين العصابة خيرا من الخوض في ذلك بغير علم بحقيقة الاحوال اذ كان كثير  
من الخوض في ذلك أو أكثره كلاما بلا علم وهذا حرام لولم يكن فيه هوى ومعارضة الحق المعلوم  
فكيف اذا كان كلاما لهوى يطلب فيه دفع الحق المعلوم وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة ورجل علم  
الحق وقضى بخلافه فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار فاذا كان هذا في  
قضاء اثنين في قلدل المال أو كثيره فكيف القضاء بين العصابة في أمور كثيرة فمن تكلم في  
هذا الباب بجهل أو بخلاف ما يعلم كان مستوجب اللوعيد ولو تكلم بحق اقصد الهوى لا لوجه  
الله تعالى أو يعارض به حقا آخر لكان أيضا مستوجب اللوم والعقاب ومن علم ما دل عليه  
القرآن والسنة من الشناء على القوم ورضا الله عنهم واستحقاقهم الجنة وأنهم خير هذه الامة  
التي هي خير امة أخرجت للناس لم يعارض هذا المتيقن المعلوم بأمور مشتهية منها ما لا يعلم صحتها  
ومنها ما يتبين كذبه ومنها ما لا يعلم كيف وقع ومنها ما يعلم عذر القوم فيه ومنها ما يعلم بوقوعهم  
منه ومنها ما يعلم أن لهم من الحسنات ما يغمره فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله  
وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال والا حصل في جهل ونقص وتناقض كمال  
هؤلاء الضلال

(وأما قوله) وأذاعت سر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن الله تعالى يقول  
وإذا سر النبي إلى بعض أزواجه حديثا فلما نبأت به وأظهره الله عليه عرفت بعضه وأعرض  
عن بعض فلما نبأها به قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير وقد ثبت في الصحيح عن عمر أنها  
عائشة وحفصة (فيقال أولا) هؤلاء عدوا إلى نصوص القرآن التي فيها ذكر ذنوب ومعاص (٢)  
بينه لمن نصب عنه من المتقدمين يتأولون النصوص بأنواع التأويلات وأهل السنة يقولون بل  
أصحاب الذنوب تابوا منها ورفع الله درجاتهم بالتوبة وهذه الآية ليست بأولى في دلالتها على الذنب  
من تلك الآيات فإن كان تأويل تلك سائغا كان تأويل هذه كذلك وإن كان تأويل هذه باطلا فتأويل  
تلك أبطل (ويقال ثانيا) بتقدير أن يكون هناك ذنب لعائشة وحفصة فيكونان قد تابا منه  
وهذا ظاهر لقوله تعالى ان تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما فقد عاها الله تعالى إلى التوبة فلا يظن

المعترض ان غيب باجتماعها  
تحققها بأسرها حينما فهو ممنوع  
لانه ما من حين يفرض الا وينتهي  
واحد منها فيه وليس بمستقيم فانها  
مجمعة في الازل قال المتكلم عن  
المعترض ليس الازل طرفا معينا  
يقدر فيه وجود أو عدم كما أن الابد  
ليس طرفا معينا يقدر فيه وجود أو  
عدم ولكن معنى كون الشيء أزليا  
انه ما زال موجودا أو ليس لوجوده  
ابتداء ومعنى كونه أديا أنه لا يزال  
موجودا أو ليس لوجوده انتهاء  
ومعنى كون عدم الشيء أزليا أنه  
ما زال معدوما حتى وجد وان كان  
عدمه مقارنا لوجود غيره وقائل ذلك  
يقول لا يتصور اجتماع هذه  
العدمات في وقت من الاوقات  
أصلا بل ما من حال يقدر الا فيه  
عدم بعضها ووجود غيره فقول  
القائل ان العدمات مجمعة في الازل

(٢) قوله بينه لمن نصب الخ كذا  
بالاصل فتأمل وحرره اه معصمه

بهما أنهم لم يتوبوا مع ما ثبت من علو درجاتهما وأنهما زوجتا نبينا في الجنة وأن الله خيرهن  
 بين الحياة الدنيا وبين ما يتهاوين الله ورسوله والدار الآخرة فاختارن الله ورسوله والدار الآخرة ولذلك  
 حرم عليهن أن يستبدلن بهن غيرهن وحرم عليهن أن يتزوج عليهن واختلف في إباحة ذلك له بعد ذلك  
 وماتت عنهن وهن أمهات المؤمنين بنص القبر أن ثم قد تقدم أن الذنب يزول عقابه بالتوبة  
 والحسنات الماحية والمصابب المكفرة (ويقال ثالثا) المذكور عن أزواجه كالمذكور عن  
 شهده بالجنة من أهل بيته وغيرهم من أصحابه فإن عليا لما خطب ابنة أبي جهل على فاطمة وقام  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فقال ان بني المغيرة استأذوني أن ينكحوا عليا ابنتهم واني  
 لا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن الآن يريد ان أبي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم ثم فان فاطمة  
 بضعة مني يرييني ما راجعها ويؤذي نبي ما آذاها فلا يظن بعلي رضي الله عنه أنه ترك الخطبة في الظاهر  
 فقط بل تركها بقلبه وتاب بقلبه عما كان طلبه وسعى فيه وكذلك لما صالح النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم المشركين يوم الحديبية وقال لأصحابه انحروا واحلقوا رؤسكم فلم يقيم أحد فدخل  
 مغضبا على أم سلمة فقالت من أغضبك أغضبه الله فقال مالي لا أغضب وأنا أمر بالامر فلا بطاع  
 فقالت يا رسول الله ادع هديك فأنحروا وأمر الحلاق فليحلق رأسك وأمر عليا أن يحمص اسمه  
 فقال والله لا أنحول فأخذ الكتاب من يده ومحماء ومعلوم أن تأخر علي وغيره من الصحابة عما  
 أمروا به حتى غضب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قال العائل هذا ذنب كان جوابه كجواب  
 القائل ان عائشة أذنبت في ذلك فمن الناس من يتأول ويقول انما تأخروا متأولين لكونهم كانوا  
 يرجون تغيير الحال بأن يدخلوا مكة وآخر يقول لو كان لهم تأويل مقبول لم يغضب النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم بل تأوا من ذلك التأخر ورجعوا عنه مع أن حسناتهم تعموم مثل هذا الذنب  
 وعلى داخل في هؤلاء رضي الله عنهم أجمعين

(وأما الحديث) الذي رواه وهو قوله لها تعاتلين عليا وأنت ظالمة فهذا لا يعرف في شيء من كتب  
 العلم المعتمدة ولا له اسناد معروف وهو بالموضوعات المكذوبات أشبه منه بالأحاديث الصحيحة  
 بل هو كذب قطعاً فان عائشة لم تقاتل ولم تخرج لقتال وانما خرجت بقصد الإصلاح بين  
 المسلمين وطلبت أن في خروجها مصلحة للمسلمين ثم تبين لها فيما بعد أن ترك الخروج كان أولى  
 فكانت اذا ذكرت خروجها تبكي حتى تسيل نجارها وهكذا عامة السابقين ندما على ما دخلوا  
 فيه من القتال فندم طلحة والزبير وعلى رضي الله تعالى عنهم أجمعين ولم يكن يوم الجمل لهؤلاء  
 قصد في القتال ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم فانه لما أرسل علي وطلحة والزبير وقصدوا  
 الاتفاق على المصلحة وأنهم اذا تمكنوا طلبوا قتل عثمان أهل الفتنة وكان علي غير راض  
 بقتل عثمان ولا معيناً عليه كما كان يحلف فيقول والله ما قتلت عثمان ولا مالات علي قتله وهو  
 الصادق البار في عينه نفسى القتل أن يتفق على معهم على امسك القتل فعملوا على عسكر  
 طلحة والزبير فظن طلحة والزبير أن عليا حل عليهم فعملوا دفعاً عن أنفسهم فظن على أنهم  
 جعلوا عليه فعمل دفعاً عن نفسه فوقعت الفتنة بغير اختيارهم وعائشة راكبة لا قاتلة ولا أمرت  
 بالقتال هكذا ذكره غير واحد من أهل المعرفة بالأخبار

(وأما قوله) وخالف أمر الله في قوله تعالى وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية  
 الأولى فهي رضي الله عنها لم تبرج تبرج الجاهلية الأولى والامر بالاستقرار في البيوت لا ينافي  
 الخروج لمصلحة ما مور بها كالمخرج للحم والعمره وأخرجت مع زوجها في سفر فان هذه الآية

فرع مكان اجتماع هذه الاعدام  
 واجتماع هذه الاعدام مجتمع  
 وسيأتي غم الكلام على ذلك بعد  
 هذا (قال الرازي) الثالث ان لم  
 يحصل شيء من الحركات في الازل  
 أو حصل ولم يكن مسبوقا بغيره فلها  
 أول وان كان مسبوقا بغيره كان  
 الازلي مسبوقا (قال الارموي)  
 ولقائل أن يقول ليس شيء من الحركات  
 الجزئية أزليا بل كل واحدة منها  
 حادثة وانما قدیم الحركة الكلية  
 بتعاقب الافراد الجزئية وهي  
 ليست مسبوقه بغيرها فلم يلزم أن  
 يكون لكل الحركات الجزئية أول  
 (قلت) قول المستدل ان حصل  
 شيء من الحركات في الازل ولم يكن  
 مسبوقا بغيره فلها أول يريده  
 ليس مسبوقا بحركة أخرى فان  
 الحركة المعينة التي لم تسبقها حركة  
 أخرى تكون لها ابتداء فلا تكون



نزلت في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد سافر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بعد ذلك في حجة الوداع سافر بعائشة رضي الله عنها وغيرها وأرسلها مع عبد الرحمن أخيه فأردفها خلفه وأمرها من التنعيم وحجة الوداع كانت قبل وفاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأقل من ثلاثة أشهر بعد نزول هذه الآية ولهذا كن أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يحجبون كما حجبوا في خلافة عمر رضي الله عنه وكان عمر بول بقطارهن عثمان أو عبد الرحمن بن عوف وإذا كان سفرهن لمصلحة جائزا فعائشة اعتقدت أن ذلك السفر مصلحة للمسلمين فتأولت في هذا وهذا كما أن قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله ولا تقتلوا أنفسكم يتضمن قتل المؤمنين بعضهم بعضا كما في قوله ولا تلزوا أنفسكم وقوله لولا أن سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا وذلك قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا التقي المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال كان حريصا على قتل صاحبه (فلو قال قاتل) إن عليا من قاتله قد التقيا بسيفيهما وقد استحلوا دماء المسلمين فيجب أن يلحقهم الوعيد (بخوابه) أن الوعيد لا يتناول المجتهد المتأول وإن كان مخطئا فإن الله تعالى يقول في دعاء المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا قد فعلت فقد عفا المؤمنين عن النسيان والخطأ والمجتهد المخطئ مغفور له خطؤه وإذا غفر خطأ هؤلاء في قتال المؤمنين فالمغفرة لعائشة لكونها لم تقتر في بيتها إذ كانت مجتهدة أولى (وأيا فلوقال قاتل) إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال إن المدينة تنفي خبيثها وتنصع طيبها وقال لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها إلا بذلها الله خير منه أخرجه في الموطأ وقال إن عليا خرج منها ولم يقيم بها كما أقام الخلفاء قبله ولهذا لم تجتمع عليه الكلمة (لكن الجواب) أن المجتهد إذا كان دون علي لم يتناوله الوعيد فعلى أولى أن لا يتناوله الوعيد لاجتهاده وبهذا يجاب عن خروج عائشة رضي الله عنها وإذا كان المجتهد مخطئا فخطأه مغفور بالكتاب والسنة وأما قوله خرجت في ملأ من الناس فتقاتل عليا على غير ذنب فهذا أولا كذب عليها فإنها لم تخرج لقصد القتال ولا كان أيضا ملأ من الناس فليس يرصد لها القتال على ولو قدر أنها قصد القتال فهذا هو القتال المذكور في قوله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحو بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم فبجعلهم المؤمنين أخوة مع الاقتتال وإذا كان هذا ما يتألم يهودون أو لئلا من المؤمنين فهمه أولى وأخرى وأما قوله إن المسلمين أجعوا على قتل عثمان (فجوابه) من وجهين (أحدهما) أن يقال أولا هذا من أظهر الكذب وأبينه فإن جاهل المسلمين لم يأمره بقتله ولا شاركوا في قتله ولا رضوا بقتله أما أولا فإن أكثر المسلمين لم يكونوا بالمدينة بل كانوا بمكة واليمن والشام والكوفة والبصرة ومصر وخراسان وأهل المدينة بعض المسلمين (وأما ثانيا) فإن خيار المسلمين لم يدخلوا أحد منهم في دم عثمان لا قتل ولا أمر بقتله وإنما قتله طائفة من المفسدين في الأرض من أوياش القبائل وأهل الفتن وكان علي رضي الله عنه يحلف دائما في ما قتلت عثمان ولا مالات على قتله ويقول اللهم العن قتله عثمان في البر والبحر والسهل والجبل وغاية ما يقال أنهم لم ينصروا حتى النصر وأنه حصل نوع من الفتور والخذلان حتى تمكن أولئك المفسدون

أزلية إذا لازل لا يكون إلا الجنس وأما الحركة المعينة إذا قدرت غير مسبوقه بحركة كانت حادثة كما أنها إذا كانت مسبوقه كانت حادثة ولم يرد بقوله إذا حصل شيء من الحركات في الازل ولم يكن مسبوقا بغيره فلها أول أي لم يكن مسبوقا بغير الحركات فإن ما كان في الازل ولم يكن مسبوقا بغيره لا يكون له أول فلواراد بالغير غير الحركات كان الكلام متناقضا فإن ما كان أزليا لا يكون مسبوقا بغيره فالجنس عند المنازع أزلي وليس مسبوقا بغيره والواحد من الجنس ليس بأزلي وهو مسبوق بغيره وما قدر أزليا لم يكن مسبوقا بغيره سواء كان جنسا أو شخصا لكن إذا قدر أزليا وليس مسبوقا بغيره فكيف يكون له أول ولكن إذا قدر مسبوقا بالغير كان له أول فالمسبوق بغيره هو الذي

ولهم في ذلك تأويلات وما كانوا يظنون أن الأمر يبلغ إلى ما بلغ ولوعلموا ذلك لسدوا الذريعة وحسبوا مادة الفتنة ولهذا قال تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فإن الظالم يظلم فيبتلى الناس بفتنة تصيب من لا يظلم فيجهزون عن ردها حينئذ بخلاف ما لو منع الظالم ابتداء فإنه كان يزول سبب الفتنة (فاتبهما) إن هؤلاء الرافضة في غاية التناقض والكذب فإنه معلوم أن الناس أجمعوا على بيعه عثمان مالم يجمعوا على قتله فإنهم كلهم بايعوه في جميع الأرض فإن جاز الاحتجاج بالاجماع الظاهر وجب أن تكون بيعته حقا لحصول الاجماع عليها وإن لم يجز الاحتجاج به بطلت مجتهد بالاجماع على قتله لاسيما ومن المعلوم أنه لم يباشر قتله إلا طائفة قليلة ثم انهم ينكرون الاجماع على بيعته ويقولون إنما بايع أهل الحق خوفا منهم وكرها ومعلوم أنهم لو اتفقوا كلهم وقال قائل كان أهل الحق كارهين لقتله لكن سكتوا خوفا وتقية على أنفسهم لكان هذا أقرب إلى الحق لأن العادة قد جرت بأن من يريد قتل الأئمة يخيف من ينارعه بخلاف من يريد مبايعة الأئمة فإنه لا يخيف المخالف كما يخيف من يريد قتله فإن المزيدين للقتل أسرع إلى الشر وسفك الدماء واخافة الناس من المريدين للبايعة فهذا هو القدر أن جميع الناس ظهر منهم الأمر بقتله فكيف وجهوهم أنكر قتله ودافع عنه من دافع في بيته كالحسن بن علي وعبد الله بن الزبير وغيرهما وأيضا فاجماع الناس على بيعه أبي بكر أعظم من اجماعهم على بيعه علي وعلى قتل عثمان فإنه لم يتخلف عنها إلا سعد بن عباد وسعد قد علم سبب تخلفه والله يغفر له ورضي عنه وكان رجلا صالحا من السابقين الأولين من الأنصار من أهل الجنة كما قالت عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك لما أخذ يدافع عن عبد الله بن أبي رأس المنافقين قالت وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولكن احتملته الحمية وقد قلنا غير مرة أن الرجل الصالح المشهود له بالجنة قد يكون له سيئات يتوب منها أو تعوها حسناته أو تكفر عنه بالمصائب أو غير ذلك فإن العبد إذا أذنب كان لدفع عقوبة النار عنه عشرة أسباب ثلاثة منه وثلاثة من الناس وباقيها من الله التوبة والاستغفار والحسنات الماحية ودعاء المؤمنين واهدأوهم العمل الصالح له وشفاعته نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم والمصائب المتكفرة في الدنيا وفي البرزخ وفي عرصات القيامة ومغفرة الله له بفضل رحمته (والمقصود هنا) أن هذا الاجماع ظاهر معلوم فكيف يدعى الاجماع على مثل قتل عثمان من ينكر هذا الاجماع بل من المعلوم أن الذين تخلفوا عن القتال مع علي من المسلمين أضعاف الذين أجمعوا على قتل عثمان فإن الناس كانوا في زمن علي على ثلاثة أصناف صنف قاتلوا معه وصنف قاتلوه وصنف لا قاتلوه ولا قاتلوا معه وأكثر السابقين الأولين كانوا من هذا الصنف ولولم يكن تخلف عنه إلا من قاتل مع معوية رضي الله عنه فإن معوية ومن معه لم يبايعوه وهم أضعاف الذين قاتلوا عثمان أضعافا مضاعفة والذين أنكروا قتل عثمان أضعاف الذين قاتلوا مع علي فإن كان قول القائل إن الناس أجمعوا على قتال علي باطلا فقولهم أنهم أجمعوا على قتل عثمان باطل وأبطل وإن جاز أن يقال أنهم أجمعوا على قتل عثمان لكون ذلك وقع في العالم ولم يدفع فقول القائل أنهم أجمعوا على قتال علي أيضا والتخلف عن بيعته أجور وأجور فإن هذا وقع في العالم ولم يدفع أيضا وإن قيل الذين كانوا مع علي لم يمكنهم الزام الناس البيعة وجمعهم عليه ولا دفعهم عن قتاله فيجوز أن ذلك قيل والذين كانوا مع عثمان لما حصر لم يمكنهم دفع القتال عنه وإن قيل بل أصحاب علي فرطوا وتحاذلوا حتى هجزوا عن دفع القتال أو قهر الذين قاتلوه أو جمع الناس عليه قيل والذين كانوا

له أول وأما ليس مسبوقا بغيره فكيف يكون له أول ومع هذا فيقال له تقدير كون الحركة المعينة في الازل ومسبوقا بآخرى جمع بين النقيضين فهو ممتنع لذاته والممتنع لذاته يلزمه حكم ممتنع فلا يضر ما لزموه على هذا التقدير وأما على التقدير الآخر وهو حصول شيء منها في الازل مع كونه مسبوقا فقد أجابه الأرموي بأن وجود الحركة المعينة في الازل محال أيضا وإذا كان ذلك ممتنعا جاز أن يلزمه حكم ممتنع وهو كون الازل مسبوقا بالغير وإنما الازل هو الجنس وليس مسبوقا بالغير وقد اعترض بعضهم على هذا الاعتراض بأن قال حينئذ فليس شيء من الحركات حاصلا في الازل إذ لو حصل لامتنع زواله وما هذا شأنه يمتنع كونه أزليا وجواب هذا

مع عثمان فرماوا وتخاذلوا حتى تمكن منه أولئك ثم دعوى المدعى الاجماع على قتل عثمان مع ظهور الانكار من جواهر الامة والقيام في الانتصار له والانتقام من قتله أظهر كذب من دعوى المدعى اجماع الامة على قتل الحسين رضي الله عنه فلو قال قائل ان الحسين قتل باجماع الناس لان الذين قاتلوه وقتلوه لم يدفعهم احد عن ذلك لم يكن كذبه بأظهر من كذب المدعى الاجماع على قتل عثمان فان الحسين لم يعظم انكار الامة لقتله كما عظم انكارهم لقتل عثمان ولا انتصر له جيوش كالجيوش الذين انتصرت لعثمان ولا انتقم أعوانه من أعدائه كما انتقم أعوان عثمان من أعدائه ولا حصل بقتله من الفتنة والفساد ما حصل بقتل عثمان ولا كان قتله أعظم انكارا عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من قتل عثمان فان عثمان من أعيان السابقين الاولين من المهاجرين من طبقة علي وطهحة والزبير وهو خليفة للسلمين أجمعوا على بيعته بل لم يشهر في الامة سيفا ولا قتل على ولايته أحد او كان يغزو بالمسلمين الكفار بالسيف وكان السيف في خلافته كما كان في خلافة أبي بكر وعمر مسلولا على الكفار مكفوفاعن أهل القبلة ثم انه طلب قتله وهو خليفة فصر ولم يقابل دفاعا عن نفسه حتى قتل ولا ريب أن هذا أعظم أجرا وقتله أعظم انما لم يكن متوليا نخرج يطلب الولاية ولم يتمكن حتى قاتله أعوان الذين طلب أخذ الامر منهم فقاتل عن نفسه حتى قتل ولا ريب أن قتال الدافع عن نفسه وولايته أقرب من قتال الطالب لأن يأخذ الأمر من غيره وعثمان ترك القتال دفاعا عن ولايته فكان حاله أفضل من حال الحسين وقتله أسنع من قتل الحسين كما أن الحسن رضي الله عنه لم يقابل على الامر بل أصحح بين الامة بترك القتال مدحه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك فقال ان ابني هذا سيد وبيع الله بين فشتين عظيمتين من المسلمين والمنتصرون لعثمان معوية وأهل الشام والمنتصرون من قتله الحسين المختار بن أبي عبيد الثقفي وأعوانه ولا يشك عاقل أن معوية رضي الله عنه خير من المختار فان المختار كذاب ادعى النبوة وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يكون في تصيف كذاب ومبير فالكذاب هو المختار والمبير هو الخجاج بن يوسف وهذا المختار كان أبوه رجلا صالحا وهو أبو عبيد الثقفي الذي قتل شهيدا في حرب الجوس وأخته صفية بنت أبي عبيد امرأة عبد الله بن عمر امرأة صالحة وكان المختار رجل سوء (وأما قوله) ان عائشة كانت في كل وقت تأمر بقتل عثمان وتقول في كل وقت اقتلوا نعتل الله نعتلا ولما بلغها قتله فرحت بذلك (فيقال له أولا) ابن النقل الثابت عن عائشة بذلك (ويقال ثانيا) ان المنقول عن عائشة يكذب ذلك ويبين أنها أنكرت قتله وذمت من قتله ودعت على أخيها محمد وغيره لمشاركهم في ذلك (ويقال ثالثا) هب أن واحدا من الصحابة عائشة أو غيرها قال في ذلك كلمة على وجه الغضب لانكاره بعض ما ينكر فليس قوله حجة ولا يقصدح في ايمان القائل ولا المقول له بل قد يكون كلاهما وليا لله تعالى من أهل الجنة ويظن أحدهما جواز قتل الآخر بل يظن كفره وهو مخفي في هذا الظن كما ثبت في الصحيحين عن علي وغيره في قصة حاطب بن أبي بلتعة وكان من أهل بدر والحديبية وقد ثبت في الصحيح أن غلامه قال يا رسول الله والله ليس دخلن حاطب النار فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذبت انه شهد بدر والحديبية وفي حديث علي ان حاطبا كتب الى المشركين يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما أراد غزوة الفتح فأطلع الله نبيه على ذلك فقال لعلي والزبير اذهبا حتى تأتيا روضة خاخ فان بها طعينة معها كتاب فلما أتيا بالكتاب قال ما هذا يا حاطب فقال والله يا رسول الله ما فعلت هذا ارتدادا ولا رضا بالكفر ولكن كنت امرأ ملصقا في قريش

الاعتراض أن يقال ليس شيء من الحركات المعينة في الازل اذ ليس شيء منها لأول له بل كل واحد منها له أول لكن جنسها هل له أول وهذا غير ذلك والمنازع يسلم أنه ليس شيء من الحركات المعينة أزليا وانما نزاعه في غير ذلك كما أنه يسلم انه ليس شيء من الحركات المعينة أبدى مع أنه يقول جنسها أبدى (قال الرازي) الوجه الرابع كلما تحرك زحل دورة تحركت الشمس ثلاثين فعدد دورات زحل أقل من عدد دورات الشمس والاقل من غيره متناه والزائد على المتناهي بالمتناهي متناه فعدد همتناه (قال الارموي) ولقائل ان يقول تضعيف الواحد الى غير النهاية أقل من تضعيف الاثنين كذلك مع كونهما غير متناهيين (قلت) هذا الذي ذكره الارموي معارضة ليس

ولم يكن من أنفسهم وكان من معلك من المهاجرين لهم بمكة قرابات يحمون بها أهلهم فأجبت  
اذفاني ذلك أن أتحذع عندهم يداحمون بها قرابتي فقال عمر رضي الله عنه دعني أضرب  
عنق هذا المنافق فقال انه شهد بدرًا وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم  
فقد غفرت لكم وأمر الله تعالى أول سورة الممتحنة بأهلها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم  
أولياء تلقون إليهم بالمودة الآيات وهذه القصة مما اتفق أهل العلم على صحتها وهي متواترة  
عندهم معروفة عند علماء التفسير وعلماء المغازي والسيرة والتواريخ وعلماء الفقه وغير هؤلاء  
وكان على رضي الله عنه يحدث بهذا الحديث في خلافة بعد الفتنة وروى ذلك عنه كاتبه  
عبد الله بن أبي رافع ليس لهم أن السابقين مغفور لهم ولو جرى منهم ما جرى وعثمان وطلحة  
والزبير أفضل باتفاق المسلمين من حاطب بن أبي بلتعة وكان حاطب مسيدًا إلى ممالكه وكان  
ذنبه في مكاتبة المشركين وأعانهم على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه أعظم من الذنوب  
التي تضاف إلى هؤلاء ومع هذا فالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن قتله وكذب من قال انه  
يدخل النار لانه شهد بدرًا والحديثية وأخبر بمغفرة الله لاهل بدر ومع هذا فقال عمر رضي الله  
عنه دعني أضرب عنق هذا المنافق فسماه منافقًا واستحل قتله ولم يقدر ذلك في إيمان واحد  
منهما ولا في كونه من أهل الجنة وكذلك في الصحيحين وغيرهما حديث الأفلح لما قام  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبًا على المنبر يعتذر من رأس المنافقين عبد الله بن أبي فقال من  
يعذرنى من رجل بلغنى أذاه في أهلي والله ما علمت على أهلي الا خيرا ولقد ذكر وارخلا ما علمت عليه  
الاخيرا فقام سعد بن معاذ سيد الاوس وهو الذي اهتز لوته عرش الرحمن وهو الذي كان لا تأخذه في  
الله لومة لأحدهم بل حكم في حلفائه من بني قريظة بأن يقتل مقاتلتهم وتسبى ذراريهم وتغنم أموالهم  
حتى قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة فقال  
بارسول الله نحن نعذرله منه ان كان من الاوس ضرب بنا عنقه وان كان من أصحابنا من الخزرج  
أمر تنافعلنا فيه أمرله فقام سعد بن عباد فقال كذبت لعمر الله لا تقتله ولا تقدر على قتله فقام  
أسيد بن حضير فقال كذبت لعمر الله لنقتله فانك منافق تجادل عن المنافقين وكادت ثور فتنة بين  
الاوس والخزرج حتى نزل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وخفضهم وهؤلاء الثلاثة من خيار  
السابقين الاولين وقد قال أسيد بن حضير لسعد بن عباد انك منافق تجادل عن المنافقين وهذا  
مؤمن ولي الله من أهل الجنة وذلك مؤمن ولي الله من أهل الجنة فدل على أن الرجل قد يكفر أخاه  
بالتأويل ولا يكون واحد منهما كافرا وكذلك في الصحيحين حديث عتب بن مالك لما أتى النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم منزله في نفر من أصحابه فقام يصلى وأصحابه يتحدثون بينهم ثم أسندوا عظم ذلك  
إلى مالك بن الدخشن وودوا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا عليه فهلك فقضى رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم صلاته وقال أليس يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله قالوا بلى وانه  
يقول ذلك وما هو في قلبه فقال لا يشهد أحد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله فدخل النار وأتبعه  
واذا كان ذلك فاذا ثبت أن شخصًا من الصحابة أمانته وأما عمار بن ياسر وأما غيره كما ذكرنا  
من الصحابة عثمان وغيره أو أباح قتله على وجه التأويل كان هذا من باب التأويل المذكور ولم  
يقدر ذلك في إيمان واحد منهما ولا في كونه من أهل الجنة فان عثمان وغيره أفضل من حاطب  
ابن أبي بلتعة ومهر أفضل من عمار وعائشة وغيرهما وذنب حاطب أعظم من ذلك فاذا غفر  
لحاطب ذنبه فالمغفرة لعثمان أولى واذا جاز أن يجتهد مثل عمر وأسيد بن حضير في التكفير

فيه منع شيء من مقدمات الدليل  
ولاحل له ثم قد يقول المستدل  
الفرق بين مراتب الاعداد واعداد  
الدورات من وجهين (أحدهما) أن  
مراتب الاعداد المجردة لا وجود  
لها في الخارج وإنما يقدرها الذهن  
تقديرًا كما يقدر الاشكال المجردة  
يقدر شكلًا مستديرًا وشكلًا كبيرًا  
منه وشكلًا كبيرًا من الآخر وهلم  
جرا وتلك الاشكال التي يقدرها  
الذهن لا وجود لها في الخارج  
وكذلك الاعداد المجردة لا وجود لها  
في الخارج فالكيم المتصل والمنفصل  
إذا أخذ مجردًا عن الموصوف به لم  
يكن الا في الذهن وكذلك الجسم  
التعليمي وهو أن يقدر طرطول  
وعرض وعق مجرد عن الموصوف  
به وإذا كان كذلك لم يلزم من إمكان  
تقدير ذلك في الذهن إمكان وجوده  
في الخارج فان الذهن تقدر فيه  
المتنوعات كاجتماع النقيضين  
والضدين فيقدر فيه كون الشيء

أو استحلال القتل ولا يكون ذلك مطابقاً فصدور مثله عن عائشة وعمار أولى (ويقال رابعاً)  
 إن هذا المنقول عن عائشة من القدح في عثمان إن كان صحيحاً فاما أن يكون صواباً أو خطأ  
 فإن كان صواباً لم يذكر في مساوي عائشة وإن كان خطأ لم يذكر في مساوي عثمان والجمع  
 بين بعض عائشة وعثمان باطل وأيضاً فعائشة ظهر منها من التآلم لقتل عثمان والذم لقتله  
 وطلب الانتقام منهم ما يقتضي الندم على ما ينافي ذلك كما ظهر منها الندم على مسيرها إلى الجمل  
 فإن كان ندمها على ذلك يدل على فضيلة على واعترافها بالحق فكذلك هذا يدل على فضيلة  
 عثمان واعترافها بالحق والأفلا وأيضاً فظهر من عائشة وجهور الصحابة وجهور المسلمين  
 من الملام على أعظم مما ظهر منهم من الملام لعثمان فإن كان هذا حجة في لوم عثمان كان حجة في  
 لوم على والأفلا وإن كان المقصود بذلك القدح في عائشة لما لامت عثمان وعلياً فعائشة في ذلك  
 مع جهور الصحابة لكن تختلف درجات الملام وإن كان المقصود القدح في الجميع في عثمان  
 وعلى وطحة والزبير وعائشة والأثم والمأوم قلنا نحن لسنا ندعي لواحد من هؤلاء العصمة من كل  
 ذنب بل ندعي أنهم من أولياء الله المتقين وحزبه المغيثين وعباده الصالحين وأنهم من سادات أهل  
 الجنة ونقول إن الذنوب جازت على من هو أفضل منهم من الصديقين ومن هو أكبر من الصديقين  
 ولكن الذنوب يرفع عقابها التوبة والاستغفار والحسنات الماحية والمصابب المكفرة وغير ذلك  
 وهؤلاء لهم من التوبة والاستغفار والحسنات ما ليس لمن هو دونهم وإبتهلوا بمصائب يكفر الله بها  
 خطاياهم لم يبتل بها من دونهم فلهيهم من السعي المشكور والعمل المبرور ما ليس لمن بعدهم وهم  
 بمغفرة الذنوب أحق من غيرهم ممن بعدهم والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل لا بجهل  
 وظلم لئلا أهل البدع فإن الرافضة يعدون إلى أقوام متقاربين في الفضيلة يريدون أن يجعلوا  
 أحدهم معصوماً من الذنوب والخطايا والآخرون ما فاسقاً وكافراً فيظهر جهلهم وتناقضهم  
 كاليهودى والنصراني إذا أراد أن يثبت نبوة موسى أو عيسى مع قدحه في نبوة محمد صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فإنه يظهر عجزه وجهله وتناقضه فإنه ما من طريق يثبت بها نبوة موسى وعيسى إلا  
 وتثبت نبوة محمد بمثلها أو عما هو أقوى منها ولا من شبهة تعرض في نبوة محمد صلى الله تعالى  
 عليه وسلم إلا وتعرض في نبوة موسى وعيسى عليهما السلام بما هو مثلها أو أقوى منها وكل من  
 عمد إلى التفريق بين المتماثلين أو مدح الشيء وذم ما هو من جنسه أو أولى بالمدح منه أو بالعكس  
 أصابه مثل هذا التناقض والعجز والجهل وهكذا أتباع العلماء والمشايخ إذا أراد أحدهم أن يمدح  
 متبوعه ويذم نظيره أو يفضل أحدهم على الآخر بمثل هذا الطريق (فاذا قال أهل العراق)  
 أهل المدينة خالفوا السنة في ذكركم أو تركوا الحديث الصحيح في كذا وكذا واتبعوا الرأي في  
 كذا وكذا مثل أن يقول عن بقوله من أهل المدينة أنهم لا يرون التلبية إلى رمي جرة العقبة ولا  
 الطيب للحرم قبل الإحرام ولا قبل التحلل الثاني ولا السجود في المفصل ولا الاستفتاح والتعوذ في  
 الصلاة ولا التسليمين منها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع ولا كل ذي مخالب من الطير وأنهم  
 يستهلون الحشوش ونحو ذلك مع ما في هذه المسائل من النزاع بينهم فيقول المذنبون نحن أتبع  
 السنة وأبعد عن مخالفتها وعن الرأي الخطأ من أهل العراق الذين لا يرون أن كل مسكر حرام ولا أن  
 مياه الآبار لا تنجم بمجرد وقوع النجاسات ولا يرون صلاة الاستسقاء ولا صلاة الكسوف ركوعين  
 في كل ركعة ولا يحرّمون حرم المدينة ولا يحكمون بشاهد معين ولا يشتدّون في القسامة بأيمان المذعن  
 ولا يجتزون بطواف واحد وسعي واحد في القرآن ويوجبون الزكاة في الخضراوات ولا يجيئون

موجوداً معدوماً وكون الشيء  
 متحرراً كما كنا وقد فيه أن كون  
 الشيء لا موجوداً ولا معدوماً ولا  
 واجباً ولا ممكناً ولا ممتنعاً إلى غير  
 ذلك من التقديرات الذهبية التي  
 لا تستلزم إمكان ذلك في الخارج  
 ولهذا يمكن تقدير خط لا ينتهي  
 وسطح لا ينتهي وتقدير أشكال  
 بعضها أكبر من بعض بلا نهاية  
 وأبعاد لا نهاية لها ولا يلزم من  
 إمكان تقدير ما لا نهاية له في الذهن  
 إمكان ذلك في الخارج والمنازعون  
 يسلّمون امتناع أجسام لا ينتهي  
 قدرها وأبعاد لا تنتهي وعلل  
 ومما لولت لا تنتهي مع إمكان  
 تقدير ذلك في الذهن فإذا قيل لهم  
 كذلك تقدير أبعاد لا تنتهي أو تقدير  
 مراتب أعداد لا تنتهي بعضها  
 أفضل من بعض إذا قدر في الذهن  
 لم يدل ذلك على إمكان وجوده في



الاجباس ولا يبطلون نكاح الشغار ولا نكاح المحلل ولا يجعلون الحكمين للزوجين الا مجرد  
وكيلين ولا يجعلون الاعمال في العقود بالنيات ويسقطون محارم الله تعالى بأدنى الحيل  
فيسقطون الحقوق كالشفعة وغيرها بالحيل ويجعلون المحرمات كالزنا والميسر والسفاح بالحيل  
ويسقطون الزكاة بالحيل ولا يعتبرون المقصود في العقود ببطلون الحد وحتى لا يمكن سياسة بلد  
برأيهم فلا يقطعون يدين يسرق الا طعمة والفاكهة وما أصله الاباحة ولا يحدون أحد بشرب  
الخمر حتى يقرأ وتقوم عليه بينة بشربها ووجدت رائحتها منه وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم وخلفائه بخلاف ذلك ولا يوجبون القود بالمشغل ولا يفعلون بالقاتل كما فعل بالقتول كأن  
يكون الظالم قطع يد المظلوم ورجليه وبقر بطنه فيقولون تضرب عنقه ويقتلون الواحد من  
خيار المسلمين بقتل واحد كافر ذمي ويسقون بين دية المهاجرين والانصار ودية الكفار من  
أهل الذمة ويسقطون الحد عن وطئ ذات محرمه كائمه وابنته عالما بالتحريم بمجرد صورة العقد  
كما يسقطونه بعقد الايجار على المنافع ولا يجمعون بين الصلاتين الا بعرفة ومن دلفه ولا يستحبون  
التغليس بالفجر ولا يستحبون القراءة خلف الامام في صلاة السر ولا يوجبون التبيت لنية الصوم  
على من علم أن غدا من رمضان ولا يجوزون وقف المشاع ولا هبته ولا رهنه ويجرمون الضب  
والضبع وغيرهما مما أحله الله ورسوله ويجعلون المسكر الذي حرمة الله ورسوله ولا يرون أن وقت  
العصر يدخل اذا صار ظيل كل شئ مثله ويقولون ان صلاة الفجر تبطل بطولع الشمس ولا يجوزون  
القرعة ولا يأخذون بحديث المصراة ولا بحديث المشتري اذا أفلس ويقولون ان الجمعة وغيرها  
تدرك بأقل من ركعة ولا يجوزون القصر في مسيرة يوم أو يومين ويجوزون تأخير بعض الصلوات عن  
وقتها \* وكذلك بعض أتباع فقهاء الحديث لو قال أحدهم اننا ننبع الصحيح وأنتم تعملون  
بالضعيف فقال له الآخرون نحن أعلم بالحديث الصحيح منكم وأتبع له منكم ممن يروى عن  
الضعفاء ما يعتقده صحته ونظن أنه ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يثبت عنه كما ينظن  
ثبوت كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان في السفر أحيانا يتم الصلاة أو أنه كان يقف بعد  
الركوع في الفجر حتى فارق الدنيا أو أنه أحرم بالحج احراما مطلقا لم ينو تمعنا ولا افراد ولا قرانا أو أن  
مكة فتحت صلحا وأن ما فعله عمر وعثمان وغيرهما من ترك قسمة العقار ينقض وينقض حكم  
الخلفاء الراشدين والصحابة كعمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم في المفقود ويحتاج بحديث غير  
واحد من الضعفاء وأما نحن فقولنا ان الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف  
المتروك لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث ابراهيم الهجري  
وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي  
اما صحيح واما ضعيف والضعيف نوعان ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك فتكلم أئمة  
الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف الاصطلاح الترمذي فسمع قول بعض الأئمة  
الحديث الضعيف أحب الي من القياس فظن أنه يحتاج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي  
وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون  
الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه ان لم يكن دونه \* وكذلك شيوخ الزهد اذا أراد الرجل أن يقدح  
في بعض الشيوخ ويعظم آخر وذلك أولى بالتعظيم وأبعد عن القدح كمن يفضل أبا يزيد والسبلي  
وغيرهما ممن يحكي عنه نوع من الشطح على مثل الجنيد وسهل بن عبد الله التستري وغيرهما ممن  
هو أولى بالاستقامة وأعظم قدرا وذلك لان هؤلاء من جهلهم يجعلون مجرد الدعوى العظيمة

الخارج بطلت معارضتهم وكان من  
عارض تقدير الاعداد التي  
لا تنتهي بتقدير الاشكال التي  
لا تنتهي وتقدير التفاضل في هذا  
بالتفاضل في هذا أولى من عارض  
تفاضل الدورات بتفاضل مراتب  
الاعداد فانه اذا قيل تضعيف  
الواحد الى غير نهاية أقل من  
تضعيف الاثنين قيل واذا فرض  
خط عرضه بقدر الكف لا ينتهي  
طولا وخط عرضه بقدر الذراع  
لا ينتهي فالذي بقدر الكف أقل  
واذا فرض أجسام مستديرة كل  
منها بقدر رأس الانسان وأخرى كل  
منها بقدر الفلك لا تنتهي كانت  
مقادير تلك أصغر مع أن الجميع  
لا ينتهي كان معلوما أن هذه  
المعارضة أعدل وأولى بالقبول من  
تلك المعارضة (الوجه الثاني) ان  
كان تضعيف الاعداد ومراتبها

موجبة لتفضيل المدعى ولا يعلمون أن تلك غايتها أن تكون من الخطأ المغفور لا من السعي المشكور وكل من لم يسلك سبيل العلم والعدل أصابه مثل هذا التناقض ولكن الانسان كما قال الله تعالى وجلها الانسان انه كان ظلوما جهولا لعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيمًا فهو ظالم جاهل الامن تاب الله عليه

(وأما قوله) انها سألت من تولى الخلافة فقالوا على ففرجت لقتاله على دم عثمان وأى ذنب كان لعل في ذلك (يقال له أولا) قول القائل ان عائشة وطلحة والزبير اثموا عليا بانه قتل عثمان وقتلوه على ذلك كذب بل انما طلبوا القتل الذين كانوا تحيروا الى على وهم يعلمون أن براءة على من دم عثمان كبرائتهم وأعظم لكن القتل كانوا قسداً ووا البسه فطلبوا قتل القتل ولكن كانوا عاجزين عن ذلك هم وعلى لان القوم كانت لهم قبائل يذبون عنهم والفتنة اذا وقعت عجز العقلاء فيها عن دفع السفهاء فصار الا كبر رضى الله عنهم عاجزين عن اطفاء الفتنة وكف أهلها وهذا شأن الفتن كما قال تعالى واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلوا منكم خاصة واذا وقعت الفتنة لم يسلم من التلوث بها الامن عصمه الله (وأيضاً) فقوله أى ذنب كان لعل في قتله تناقض منه فانه يزعم أن علياً ممن كان يستحل قتله وقتاله وعن ألب عليه وقام في ذلك فان علياً نسبته الى قتل عثمان كثر من شيعته وشيعة عثمان هؤلاء لتعصبهم لعثمان وهؤلاء لتعصبهم لعل وأما جاهر الاسلام فيعلمون كذب الطائفتين على على (والرافضة) تقول ان علياً كان ممن يستحل قتل عثمان بل وقتل أبى بكر وعمر وترى أن الاعانة على قتله من الطاعات والقربات فكيف يقول من هذا اعتقاده أى ذنب كان له على ذلك وانما يليق هذا التنزيه لعل بأقوال أهل السنة لكن الرافضة من أعظم الناس تناقضاً (وأما قوله) وكيف استجاز طلحة والزبير وغيرهما مطاوعتها على ذلك وبأى وجه يلحقون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحد منها لو تحدث مع امرأة غيبه أو أخرجها من منزلها أو سافر بها كان أشد الناس عداوة له (فيقال) هذا من تناقض الرافضة وجهلهم فانهم يرمون عائشة بالعظام ثم منهم من يرميها بالفاحشة التي برأها الله منها وأزل القرآن في ذلك ثم انهم لفرط جهلهم يدعون في غيرهم من نساء الانبياء فيزعمون أن امرأة نوح كانت بغياً وان ابن الذي دعاه نوح لم يكن منه وانما كان منها وان معنى قوله انه عمل غير صالح أن هذا الولد من عمل غير صالح ومنهم من يقرأ ونادى نوح ابنه يريدون ابنها ويحتجون بقوله انه ليس من أهلك ويتأولون قوله تعالى ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما على أن امرأة نوح خانتته في الفراش وأنها كانت قبيحة وضاهوا في ذلك المنافقين والفاسقين أهل الافك الذين رموا عائشة بالافك والفاحشة ثم لم يتوبوا وفيهم خطب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أيها الناس من يعتذر من رجل بلغنى أذاه في أهلى والله ما علمت على أهلى الا خيراً ولقد ذكر وازجج لا والله ما علمت عليه الا خيراً ومن المعلوم أن من أعظم أنواع الاذى للانسان أن يكذب على امرأته رجل فيقول انها باغي ومجمل الزوج انه زوج قبيحة وان هذا من أعظم ما يستم به الناس بعضهم بعضاً حتى يقولون في المبالغة شتمته بالزاي والقاف مبالغة في شتمه والرمي بالفاحشة دون سائر المعاصي جعل الله فيه حد القذف لان الاذى الذي يحصل به للرعي لا يحصل مثله بغيره فانه لو رمي بالكفر أمكنه تكذيب الراي بما يظهر من الاسلام بخلاف الرمي بالفاحشة فانه لا يمكنه تكذيب المفترى بما يصاد ذلك فان

وسائر المقادير الى غير نهاية كان هذا التضعيف انما هو في الذهن فكل ما يتصوره الذهن من ذلك ويقدره فهو يتناهى والذهن لا يزال يضعف حتى يهجز وهكذا اذا نطق بأسماء الاعداد أو بالفاظ فلا يزال ينطق حتى يهجز وان قدر أنه لا يهجز بل لا يزال الذهن يقدر واللسان ينطق فان جميع ذلك داخل في الوجود الذهني واللفظي والجنائي واللساني وكل ما يدخل من ذلك في الوجود فهو متناه وله مبدأ ومحدود فله أول ابتدأ عنه وهو من ذهن الانسان ولفظه وكل ما يوجد منه متعاقباً فانه متناه لكن هذا يدل على جواز مالا نهاية له في المستقبل وأن الشيء قد يكون له بداية ولا يكون له نهاية فان ما يخطر بالاذهان وينطـق به اللسان له بداية ويمكن وجود مالا يتناهى منه ومن هذا الباب أنفاس

الفاحشة تخفى وتكتم مع تظاهر الانسان بخلاف ذلك والله تعالى قد ذم من يجب اشاعتها في المؤمنين لما في اشاعتها من اذى للناس وظلمهم ولما في ذلك من اغراء النفوس بها لما فيها من التشبه والافتداء فاذا رأى الانسان أن غيره فعلها تشبهه في القذف بها من الظلم والفواحش ما ليس في القذف بغيرها لان النفوس تشبهها بخلاف الكفر والقتل ولان اظهار الكفر والقتل فيه التحذير للنفوس من مضرة ذلك فمصلحة اظهار فعل فاعله في الجملة راجحة على مصلحة كتمان ذلك ولهذا يقبل فيه شاهدان ويقام الحذف باقراره مرة واحدة بخلاف الفاحشة فانها لا تثبت الا بأربعة شهود بالاتفاق ولا تثبت بالاقرار الا بالاقرار أربع مرات عند كثير من العلماء والرجل يتأذى برمي امرأته بالفاحشة كما يتأذى بفعل امرأته بالفاحشة ولهذا اشترطه الشارع اللعان اذا قذف امرأته ويندفع عنه حد القذف باللعان دون غيره فانه اذا قذف محصنة لم يكن بدمن اقامة الشهادة أو الحدان طلب ذلك المقذوف ولهذا القذف امرأة غير محصنة ولها زوج محصن وجب حد القذف على القاذف في أحد قولى العلماء وهو أحدى الروايتين عن أحمد فهذه الشواهد الشرعية والعرفية مما يبين أن الانسان يتأذى برمي امرأته بالفاحشة أعظم من تأذيه بانخراجهما من منزلها لمصلحة عامة ينظم المخرج مع أن طهه والزبير لم يخرجاها من منزلها بل لما قتل عثمان رضى الله عنه كانت عائشة بمكة ولم تكن بالمدينة ولم تشهد قتله فذهب طهه والزبير فاجتمة عابها في مكة وهؤلاء الرافضة يرمون أزواج الانبياء عائشة وامرأة نوح بالفاحشة فيؤذون نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم وغيره من الانبياء من الاذى بما هو من جنس اذى المنافقين المكذبين للرسل ثم ينكرون على طهه والزبير أخذهما لعائشة معهما لماسافرا معهما من مكة الى البصرة ولم يكن في ذلك ريبه فاحشة بوجه من الوجوه فهل هؤلاء الامن أعظم الناس جهلا وتناقضا وأما أهل السنة فعندهم انه ما بغت امرأة نبي قط وأن ابن نوح كان ابنه كما قال الله تعالى وهو اصدق القائلين ونادى نوح ابنه وكما قال نوح بابني اركب معنا وقال ان ابني من أهلى فآله ورسوله يقولان انه ابنه وهؤلاء الكذابين المقترون المؤذون للانبياء يقولون انه ليس ابنه والله تعالى لم يقل ليس ابنك ولكن قال انه ليس من أهلك وهو سبحانه وتعالى قال قلنا اجل فهم من كل زوجين اثنين وأهلك الامن سبق عليه القول ثم قال ومن آمن أى واجل من آمن فلم يأمر بمحمل أهله كلهم بل استثنى من سبق عليه القول منهم وكان ابنه قد سبق عليه القول ولم يكن نوح يعلم ذلك ولذا قال رب ان ابني من أهلى ظننا أنه من جملة من وعد بنجاتهم ولهذا قال من قال من العلماء انه ليس من أهلك الذين وعدت بانجاتهم وهو وان كان من الأهل نسباً فليس هو منهم - مدينا والكفر يقطع الموالاة بين المؤمنين والكافرين كما نقول ان أبا لهب ليس من آل محمد ولا من أهل بيته وان كان من أقاربه فلا يدخل في قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وخيانة امرأة نوح لزوجها كانت في الدين فانها كانت تقول انه مجنون وخيانة امرأة لوط أيضاً كانت في الدين فانها كانت تدل قومها على الاضياف وقومها كانوا يأتون الذكران ولم تكن معصيتهم الزنا بالنساء حتى يظن أنها أنت فاحشة بل كانت تعينهم على المعصية وترضى عملهم ثم من جهل الرافضة أنهم يعظمون أنساب الانبياء اباءهم وأبناءهم ويقدمون في أزواجهم كل ذلك عصبية واتباع للهوى حتى يعظمون فاطمة والحسن والحسين ويقدمون في عايشة أم المؤمنين فيقولون أو من يقول منهم ان أزراً بابراهيم كان مؤمناً وان أبوى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانا مؤمنين حتى لا يقولون ان النبي يكون

أهل الجنة وألفاظهم وحركاتهم فانهم يلهمون التسبيح كما يلهمون النفس ومن هذا الباب تسبيح الملائكة دائماً فهذا المذكور من تضعيف الاعداد ذهناً ولفظاً يدل على وجود ما لا ينتهي في المستقبل اذا كان له بداية محدودة وأما التفاضل فيه سواء أريد به تضعيف الذهن أو اللسان أو جميعهما فعلوم انه اذا قبل ضعف الواحد وضعف ضعفه وضعف ضعف ضعفه وضعف جوا قبل ضعف الاثنين وضعف ضعفهما وضعف ضعف الضعف وهلم جرا فان أريد بكون تضعيف الواحد أقل من تضعيف الاثنين أن ما وجد من نطق اللسان بالتضعيف أو ما يخطر بالقلب من التضعيف أقل فهذا ممنوع اذا قدر التساوى في المبدأ والحركة وان قدر التفاضل فالأكثر أسبقهما مبدأ

وأقواهما حركة وحينئذ فقد يكون  
تضعيف الواحد هو الاكثر وان  
أريد بذلك أن مسمى أحد اللفظين  
أكثر في كل مرتبة من مراتب  
لتضعيف فاذا ضعف الواحد خمس  
مرات كان اثنين وثلاثين واذا  
ضعف الاثنان خمس مرات كان  
أربعا وستين مرة فهذه الأربع  
الستون ليست معدودا وموجودا  
في الخارج ولا في الذهن حتى يقال  
وجد التفاضل فيما لا يتناهي وانما  
نطقي بلفظ أعداد متناهية  
والمعدودات ليست موجودة لافي  
الذهن ولا في الخارج فلو قدر وجود  
ألفاظ الأعداد من هذه المرتبة  
ومن هذه المرتبة في الذهن واللسان  
لم يلزم اذا قدر أنهما غير متناهين  
أن يكونا متفاضلين مع استوائهما  
في المبدأ والحركة وان أراد أن  
مسمى هذا الوجود لكان أكبر من

أبوه كافر الا انه اذا كان أبوه كافرا أمكن أن يكون ابنه كافرا فلا يكون في مجرد النسب فضيلة وهذا  
كما يدفعون به أن ابن نوح كان كافرا لكونه ابن نبي فلا يجعلونه كافرا مع كونه ابنه ويقولون  
أيضا أن أباطالب كان مؤمنا ومنهم من يقول كان اسمه عمران وهو المذكور في قوله تعالى ان الله  
اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين وهذا الذي فعلوه مع ما فيه من الاقتراء  
والبهتان فيه من التناقض وعدم حصول مقصودهم ما لا يخفى وذلك أن كون الرجل أبيه أو ابنه  
كافرا لا ينقص ذلك عند الله شيئا فان الله يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ومن  
المعلوم أن الصحابة أفضل من آبائهم وكان آبائهم كفارا بخلاف كونه زوج بنى قبة فان هذا من  
أعظم ما يذمه ويعاب لان مضرة ذلك تدخل عليه بخلاف كفر أبيه أو ابنه وأيضا لو كان  
المؤمن لا يولد الا مؤمنا لكان بنو آدم كلهم مؤمنين وقد قال تعالى واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق  
اذ قربا قربانا فقبل من أحدهما ولم يقبل من الآخر قال لا قتلتك قال انما يتقبل الله من المتقين  
الى آخر القصة وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تقتل نفس ظلما الا  
كان على ابن آدم الاول كفل من دمها لانه أول من سن القتل وأيضا فهم يقدحون في العباس  
عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي توارى عيانه ويمدحون أباطالب الذي مات كافرا باتفاق  
أهل العلم كما اتفقت عليه الأحاديث الصحيحة ففي الصحيحين عن المسيب بن خزن قال لما حضرت  
أباطالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوجد عنده أباجهل وعبد الله بن أمية بن  
المغيرة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا عم قل لاله الا الله كلمة أشهد لك بها عند الله  
فقال أبوجهل وعبد الله بن أمية يا أباطالب أترغب عن ملة عبد المطلب فلم يزل رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم يعرضها عليه ويعودله ويعود أن عليه بتلك المقالة حتى قال أبوطالب آخر ما كلمهم  
هو على ملة عبد المطلب وأبي أن يقول لا اله الا الله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تستغفرن  
لك ما لم أنه عنك فأنزل الله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى  
قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم وأنزل في أبي طالب فقال رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم انك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة  
أيضا وقال فيه قال أبوطالب لولا أن تعيرني قريش يقولون انه حمله على ذلك الجزع لا قررت بها  
عينك فأنزل الله تعالى انك لا تهدي من أحببت وفي الصحيحين عن العباس بن عبد المطلب قال  
قلت يا رسول الله هل نفعت أباطالب بشي فانه كان يحوطك وينصرك ويغضب لك فقال نعم هو في  
ضمخاض من نار ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار وفي حديث أبي سعيد لما ذكر عنده قال  
لعله تنفعه شفاعتي فيجعل في ضمخاض من نار يبلغ كعبه يغلى منهما دماغه أخرجاه في الصحيحين  
وأيضا فان الله لم يثن على أحد بمجرد نسبه بل انما أثنى عليه بإيمانه وتقواه كما قال تعالى ان أكرمكم  
عند الله أتقاكم وان كان الناس معادن كعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم  
في الاسلام اذا فقهوا كائنت ذلك في الحديث الصحيح فالمدن هو مظنة حصول المطلوب فان لم  
يحصل والا كان المعدن الناقص الذي يحصل منه المطلوب خيرا منه (وأيضا) من تناقضهم أنهم  
يعظمون عائشة في هذا المقام طعنا في طهته والزبير ولا يعلمون أن هذا ان كان متوجها فالطعن  
في علي بذلك أوجه فان طهته والزبير كانا معظمتين عائشة موافقين لها ومؤتمرين بأمرها وهما وهى

من أبعد الناس عن الفواحش والمعاصي عليها فان جازل الرافضي أن يقدح فيها بقوله بأى وجه  
يلقون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحد منا لو تحدث مع امرأته غير محترمة حتى أخرجها  
من منزلها وسافر بها إلى آخره مع أن ذلك إنما جعلها بمنزلة الملكة التي يأتيها أمرها ويطيعها ولم  
يكن إخراجها المظان الفاحشة كان للناسي أن يقول بأى وجه يلقي رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم من قاتل امرأته وسلط عليها أعوانه حتى عقروا بها بعيرها وسقطت من هودجها  
وأعداؤها حولها يطوفون بها كالمسيبة التي أحاط بها من يقصد سبهاها ومعلوم أن هذا في  
مظنة الآلهة لاهل الرجل وهتكها وسبها وتسليط الا جانب على قهرها واذلالها وسبها وامتنانها  
أعظم من إخراجها من منزلها بمنزلة الملكة المحجلة المعظمة التي لا يأتي إليها أحد الا بذنها ولا يهتك  
أحد سترها ولا ينظر في خدرها ولم يكن طمعة والزبير ولا غيرهما من الا جانب يحملونها بل كان  
في العسكر من محارمها مثل عبد الله بن الزبير بن أختها وخلوته بها ومسه لها جازر بالكتاب والسنة  
والاجاع وكذلك سفر المرأة مع ذى محرما جازر بالكتاب والسنة والاجاع وهي لم تسافر الا مع ذى  
محرمها وأما العسكر الذين قاتلوها فلولا أنه كان في العسكر محمد بن أبي بكر مذبذبه اليها لمذبذبه اليها  
الا جانب ولهذا دعت عائشة رضى الله عنها على من مذبذبه اليها وقالت يد من هذه أحرقت الله  
بالنار فقال أى أخت في الدنيا قبل الآخرة فقالت في الدنيا قبل الآخرة فأحرق بالنار بمصر  
ولو قال المشع أنتم تقولون ان آل الحسين سبوا الماقتل الحسين ولم يفعل بهم الا من جنس ما فعل  
بعائشة حيث استولى عليها وردت الي بيتها وأعطيت نفقتها وكذلك آل الحسين استولى عليهم  
وردوا الي أهلهم وأعطوا نفقتهم فان كان هذا سببا واستحلالا للحرمة النبوية فعائشة قد سببت  
واستحلت حرمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يشنعون ويرغمون أن بعض أهل الشام  
طلب أن يسرق فاطمة بنت الحسين وأنها قالت لاه الله حتى تكفر بديننا وهذا ان كان وقع فالذين  
طلبوا من على أن يسبوا من قاتلهم من أهل الجمل وصفين ويغنوا أموالهم أعظم جرما وكان في  
ذلك لوسبوا عائشة وغيرها ثم ان هؤلاء الذين طلبوا ذلك من على كانوا متدينين به مصرين عليه  
الى أن خرجوا على على وقاتلهم على ذلك وذلك الذى طلب استرقاق فاطمة بنت الحسين واحد  
مجهول لاشوكته ولا حجة ولا فعل هذا ديننا ولما منعه سلطانه من ذلك امتنع فكان المستحلون  
لدماء المسلمين وحرمتهم وأموالهم وحرمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في عسكر على أعظم  
منهم في عسكر بني أمية وهذا متفق عليه بين الناس فان الخوارج الذين مر قوام عسكر على  
رضى الله عنه هم شر من شرار عسكر معاوية رضى الله عنه ولهذا أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
بقاتلهم وأجمع الصحابة والعلماء على قتالهم والرافضة أكذب منهم وأطلم وأجهل وأقرب الى  
الكفر والنفاق لكنهم أعجز منهم وأذل وكلا الطائفتين من عسكر على وبهذا أمثاله ضعف على  
وعجز عن مقاومة من كان بازائه (والمقصود هنا) أن ما يذكرونه من القدح في طمعة والزبير  
ينقلب ما هو أعظم منه في حق على فان أجابوا عن ذلك بان عليا كان مجتهدا فيما فعل وأنه  
أولى بالحق من طمعة والزبير (قيل) نعم وطمعة والزبير كانا مجتهدين وعلى وان كان أفضل منهما  
لكن لم يبلغ فعلهما بعائشة رضى الله عنها ما بلغ فعل على فعلى أعظم قدرا منهما ولكن ان كان  
فعل طمعة والزبير معهما ذنبا ففعل على أعظم ذنبا فتقاوم ببر القدر وعظم الذنب (فان قالوا)  
هنا أحوجا عليا الى ذلك لانهما آتيا بها فما فعله على مضاف اليها لا الى على قبل وهكذا معاوية

مسمى هذا فيقال نعم ولكن لم قلت ان  
وجود ذلك المسمى ممكن وهذا كماله  
قال القائل ما لا ينتهي أفذره في  
ذهنى وأتكم بلفظه لم يكن في  
ذلك ما يقتضى أنه يمكن وجوده في  
الخارج كما يقتدر ذهننا ولساننا ما لا  
ينتهي من الاجسام والابعاد  
والاشكال فهذا هذا فهاذا مما يجب  
به المستدل عن المعارضة بمراتب  
الاعداد وهذا الفرق وان كنا قد  
أوردناه فقد ذكره غير واحد من  
النظار المفرقين بين العدد والحركات  
من متكلمي المسلمين وغيرهم وذكر  
هؤلاء هذا الفرق المعروف عند  
من يوافق المستدل عن هذا النقض  
ان تضعيف العدد ليس أمرا  
موجودا بل مقدرا بخلاف ما وجد  
من الحركات وهكذا فرق من فرق  
بين الماضي والمستقبل بأن الماضي  
قد وجد بخلاف المستقبل



لما قيل له قتل عمارا وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تقتلك الفئة الباغية قال أو نحن قتلناه  
 انما قتلته الذين جاؤا به حتى جعلوه تحت سيفونا فان كانت هذه الحجة مردودة فحجة من احتج بأن  
 طلحة والزبير فعلا بعائشة ما جرى عليهما من اهانة عسكر على تلهما واستيلائهم عليهما مردودة أيضا  
 وان قبلت هذه الحجة قبلت حجة معوية رضي الله عنه \* والرافضة وأمثالهم من أهل الجهل والظلم  
 محتجون بالحجة التي تستلزم فساد قولهم وتناقضهم فانه ان احتج بنظيرها عليهم فساد قولهم  
 المنقوض بنظيرها وان لم يحتج بنظيرها بطلت هي في نفسها لانه لا بد من التسوية بين المتماثلين  
 ولكن متناهم مجرد الهوى الذي لا علم معه ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ان الله  
 لا يهدي القوم الظالمين \* وجاهر أهل السنة متفقون على أن عليا أفضل من طلحة والزبير فضلا  
 عن معوية وغيره فيقولون ان المسلمين لما اترقوا في خلافته فطائفة قاتلته وطائفة قاتلت معه  
 كان هو وأصحابه أولى الطائفتين بالحق كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال  
 تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق فهو لأهم الخوارج المارقون  
 الذين مرقوا فقتلهم على \* وأصحابه فعلم أنهم كانوا أولى بالحق من معوية رضي الله عنه وأصحابه لكن  
 أهل السنة يتكلمون بعلم وعدل ويعطون كل ذي حق حقه (وأما قوله) كيف أطاعها على ذلك  
 عشرات ألوف من المسلمين وساعدوها على حرب أمير المؤمنين ولم ينصرا أحد منهم بنت رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم لما طلبت حقه من أبي بكر رضي الله عنه ولا شخص واحد كلمه بكلمة  
 واحدة (فيقال أولا) هذا من أعظم الحجج عليك فانه لا يشك عاقل أن القوم كانوا يحبون رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ويعظمونه ويعظمون قبيلته وبنته أعظم مما يعظمون أبا بكر وعمر ولولم  
 يكن هو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف اذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي  
 هو أحب اليهم من أهلهم - وأنفسهم فلا يستريب عاقل أن العرب قريشا وغير قريش كانت  
 تدن لبني عبد مناف وتعظمهم أعظم مما يعظمون بني تيم وعدي ولهذا المامات رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم وتولى أبو بكر قبل لابي قحافة مات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال  
 حدث عظيم فن تولى بعده قالوا أبو بكر قال أو رضى بنو عبد مناف وبنو مخزوم قالوا نعم قال ذلك  
 فضل الله بؤيته من يشاء أو كما قال ولهذا جاء أبو سفيان الى علي فقال أرضيت أن يكون هذا الامر  
 في بني تيم فقال يا أبا سفيان ان أمر الاسلام ليس كما امر الجاهلية أو كما قال فاذا كان المسلمون كلهم  
 ليس فيهم من قال ان فاطمة رضى الله عنها مظلومة ولا ان لها حقا عند أبي بكر وعمر رضى الله عنهما  
 ولا أنهم ما ظلمها ولا تكلم أحد في هذا الكلمة واحدة دل ذلك على القوم كانوا يعلمون  
 انها ليست مظلومة اذ لو علموا انها مظلومة لكان تركهم لنصرتها اما عجزا عن نصرتها واما اهمالا  
 واضاعة لحقها واما بغضا فيها اذ الفعل الذي يقدر عليه الانسان اذا اراده ارادة جازمة فعلة  
 لا محالة فاذا لم يرد مع قيام المقتضى لارادته فاما أن يكون جاهلا به أو له معارض عنعه من ارادته  
 فلو كانت مظلومة مع شرفها وشرف قبيلتها وأقاربها وأن أباها أفضل الخلق وأحبهم الى أمته  
 وهم يعلمون انها مظلومة لكانوا اما عاجزين عن نصرتها واما أن يكون لهم معارض عارض ارادة  
 النصر من بغضها وكلا الامرين باطل فان القوم ما كانوا كلهم عاجزين أن يتكلموا واحد منهم بكلمة  
 حق بل كانوا قادرين على تغيير ما هو أعظم من هذا وأبو بكر لم يكن ممتنع من سماع كلام أحد  
 منهم ولا هو معروفا بالظلم والجهل واتفاق هؤلاء كلهم وتوفر دواعيهم على بغض فاطمة مع قيام  
 الاسباب الموجبة لمحبتها مما يعلم بالضرورة امتناعه وكذلك على رضى الله عنه لاسباب وجهور

والممتنع وجود ما لا ينهائى لا تقدير  
 ما لا ينهائى ومن يوافق المعارض  
 يقول الماضى أيضا قد عدم فليست  
 أفراده موجودة معا والمخذور  
 وجود ما لا ينهائى فيما كان مجتمعا  
 بل مجتمعا منتظما ببعضه ببعض  
 بحيث يكون له ترتيب طبعى أو  
 وضى وهذا فرق ابن سينا وأتباعه  
 من المتفلسفة ولكن ابن رشد يقول  
 ان مذهب الفلاسفة الفرق بين  
 المجتمع وغير المجتمع سواء كان له  
 ترتيب أو ليس له ترتيب وانما النزاع  
 بينهم فى النفوس البشرية المفارقة  
 هل هي موجودات فى الخارج غير  
 متناهية أم لا ويقول هؤلاء لا نسلم  
 أن ما كان وعدم أو ما سيكون اذا  
 قدر أن بعضه أقل من بعض يجب  
 أن يكون متناهيًا والمؤمنون بأن  
 نعيم الجنة دائم لا ينقضى من  
 المسلمين وأهل الكتاب يسلمون ذلك

قريش والانصار والمسلمين لم يكن لعلى الى احد منهم اساءة لافي الجاهلية ولا في الاسلام ولا قتل  
 احدا من اقرارهم فان الذين قتلهم على لم يكونوا من اكبر القبائل وما من احدا من الصحابة الا وقد  
 قاتل ايضا وكان عمر رضي الله عنه أشد على الكفار وأكثر عداوة لهم من على فكلما هم فيه  
 وعداوتهم معروفة مع هذا تولى عليهم ومامات الاوكلهم يثنى عليه خيرا ويدعوه ويتوجع لمصاب  
 المسلمين به وهذا وغيره مما يبين أن الامر على نقيض ما نقوله الرافضة من أكاذيبهم وان القوم كانوا  
 يعلمون أن فاطمة لم تكن مظلومة أصلا فكيف ينتصر القوم لعثمان حتى سفكوا دماءهم ولا  
 ينتصرون لمن هو أحب اليهم من عثمان وهو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأهل بيته وكيف  
 يقاتلون مع معوية حتى سقطت دماؤهم معه وقد اختلف بنوعه مناف ولا يقاتلون مع على  
 وبنو عبد مناف معه فالعباس بن عبد المطلب أكبر بنى هاشم وأبو سفيان بن حرب أكبر بنى أمية  
 وكلاهما كانا يميلان الى على فلم لا قاتل الناس معه اذ ذاك والامر في أوله والقتال اذ ذاك لو كان  
 حقا كان مع على أولى وولاية على أسهل فانه لو عرض نفر قليل فقالوا الامر لعلى وهو الخليفة  
 والوصى ونحن لانبايع الا له ولا نعصى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا نظلم وصيه  
 وأهل بيته ولا نندم الظالمين أو المنافقين من آل تيم على بنى هاشم الذين هم خيرنا في الجاهلية  
 والاسلام لكان القاتل لهذا يستحب له جهور الناس بل يستحبون له الا القليل لاسيما وأبو بكر  
 ليس عنده رغبة ولا رهبة وهب أن عمرو طائفة معه كانوا يشدون معه فليس هؤلاء أكثر ولا أعز  
 من الذين كانوا مع معوية رضي الله عنه ومع طلحة والزبير رضي الله عنهم ما ومع هذا فقد قاتلهم  
 أعوان على مع كونهم دون السابقين الأولين في العلم والدين وفيهم قليل من السابقين الأولين فهلا  
 قاتلهم من هو أفضل من هؤلاء اذا كان اذ ذاك على الحق وعدوه على الباطل مع أن  
 وليه اذ ذاك أكثر وأعز وأعظم علما وإيمانا وعدوه اذ ذاك ان كان عدواً ذل وأعجز وأضعف  
 علما وإيمانا وأقل عدوانا فانه لو كان الحق كما نقوله الرافضة لكان أبو بكر وعمر والسابقون  
 الاولون من شرار أهل الارض وأعظمهم جهلا وظلما حيث عمدوا عقب موت نبيهم صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فبدلوا وغيروا وظلموا الوصى ففعلوا بنبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم تفعله  
 اليهود والنصارى عقب موت موسى والمسيح عليهما الصلاة والسلام فان اليهود والنصارى لم  
 يفعلوا عقب موت أنبيائهم ما نقوله الرافضة ان هؤلاء فعلوه عقب موت النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وعلى قولهم تكون هذه الامة شرمة اخرجت للناس ويكون سابقهوا شرارها وكل هذا مما  
 يعلم بالاضطرار فساده من دين الاسلام وهو مما يبين أن الذي ابتدع مذهب الرافضة كان زنديقا  
 ملهما عدو الدين الاسلام وأهله ولم يكن من أهل البدع المتأولين كالخوارج والقدرية وان كان  
 قول الرافضة راجع بعد ذلك على قوم فهم ايمان لفرط جهلهم ومما يبين ذلك أن يقال أي داع كان  
 للقوم في أن ينصروا عائشة بنت أبي بكر ويقاتلوا معها عليا كاذكروا لا ينصرون فاطمة بنت رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويقاتلون معها ومع زوجها الوصى أبي بكر وعمر فان كان الذين فعلوا  
 هذا يحبون الرياسة ويكرهون اماراة على عليهم كان جهنم للرياسة بدعوههم الى قتال أبي بكر  
 بطريق الاولى فان رياسة بنت على أحب اليهم من رياسة بيت أبي بكر ولهذا قال صفوان بن أمية  
 يوم حنين لما ولوا مدبرين وقال بعض الطلقاء لا ينتهي فلهم دون البحر وقال الآخر بطل السحر  
 فقال صفوان والله لان بنى رجل من قريش أحب الى من أن ير بنى رجل من ثقيف  
 فصوفان رأس الطلقاء لأن يره رجل من بنى عبد مناف أحب اليه من أن يره رجل من

ولم ينازع فيه من أهل الكلام الا  
 الجهم ومن وافقه على فناء النعيم  
 وأبو الهذيل القائل بفناء الحركات  
 وهما قولان شاذان قد اتفق الساف  
 والائمة وجماهير المسلمين على  
 تضليل القائلين بها ومن أعظم  
 ما أنكره السلف والائمة على  
 الجهمية قولهم بفناء الجنة وقال  
 الأشعري في كتاب المقالات  
 واختلفوا أيضا في معلومات الله عز  
 وجل ومقدوراته هل لها كل أولا  
 كل لها على مقالين فقال أبو الهذيل  
 ان لمعلومات الله كل وجميع ولما  
 يقدر الله عليه كل وجميع وان أهل  
 الجنة تنقطع حركاتهم فيسكنون  
 سكونا دائما وقال أكثر أهل الاسلام  
 ليس لمعلومات الله تعالى ولا لما  
 يقدر عليه كل ولا غاية واختلفوا  
 أيضا هل لأفعال الله سبحانه آخرا  
 لا آخر لها على مقالين فقال الجهم

بني تميم فحب الرئاسة اذا كان هو الداعي كان يدعوهم الى تقديم بني هاشم على بني تميم باتفاق العقلاء  
 وولم يقدموا عليا تقدموا العباس فان العباس كان اقرب لموافقهم على المطالب الذنبوية من أبي  
 بكر فان كانوا قد أقدموا على ظلم الوصي الهاشمي لئلا يحملهم على الحق الذي يكرهونه كان  
 تقديمهم من يحصل مطالبهم مع الرئاسة الهاشمية وهو العباس أولى وأحرى من أبي بكر الذي  
 لا يعينهم على مطالبهم كإعانة العباس ويحملهم على الحق المرأ كتر ما يحملهم عليه على فلو كرم من  
 على حق مر لكان ذلك من أبي بكر أكره ولو أريد من أبي بكر دنيا خالوة لكان طلبها عند العباس  
 وعلى أقرب فعدولهم عن العباس وعلى وغيرهما الى أبي بكر دليل على أن القوم وضعوا الحق في  
 نصابه وأقروه في إهابه وأتوا الأمر الارشد من بابه وأنهم علموا أن الله ورسوله كانا يرضيان تقديم  
 أبي بكر رضى الله عنه وهذا أمر كان معلوما لهم علما ظاهرا بينا لما رأوه وسمعوه من النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم مدة صحبتهم له فعملوا من تفضيل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يكر بطول  
 المشاهدة والسمع ما أوجب تقديمه وطاعته ولهذا قال عمر رضى الله عنه ليس فيكم من يقطع  
 فيه الاعتناق مثل أبي بكر أراد أن فضيلته على غيره ظاهرة مكشوفة لا تحتاج الى بحث ونظر ولهذا  
 قال له بمحض من المهاجرين والانصار أنت خيرنا وسيدنا وأحبنا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وهم يقررونه على ذلك ولا ينازعونه منهم أحد حتى ان المنازعين في الخلافة من الانصار لم  
 ينازعوا في هذا ولا قال أحد بل على أو غيره أحب الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأخير  
 منه وأفضل ومن المعلوم أنه يمتنع في العادة لاسيما إعادة الصحابة المتضمنة كمال دينهم وقولهم الحق  
 أن لا يتكلم أحد منهم بالحق المتضمن تفضيل على بل كلهم موافقون على تفضيل أبي بكر من غير  
 رغبة ولا رهبة والله تعالى أعلم

(فصل قال الرافضي) وسموها أم المؤمنين ولم يسموا غيرها بذلك الاسم ولم يسموا أخاها محمد بن  
 أبي بكر مع عظم شأنه وقرب منزلته من أبيه وأخته عائشة أم المؤمنين فلم يسموه خال المؤمنين وسموا  
 معوية بن أبي سفيان خال المؤمنين لأن أخته أم حبيبة بنت أبي سفيان إحدى زوجات النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وأخت محمد بن أبي بكر وأبوه أعظم من أخت معوية ومن أبيها  
 (والجواب أن يقال) أما قوله أنهم سموها عائشة رضى الله عنها أم المؤمنين ولم يسموا غيرها  
 بذلك فهذا من البهتان الواضح الظاهر لكل أحد وما أدري أهدى الرجل أم مثاله يتعمدون  
 الكذب أم أعمى الله بصائرهم لفرط هواهم حتى خفي عليهم أن هذا كذب وهم ينكرون على  
 بعض النواصب أن الحسين لما قال لهم أما تعلمون أني ابن فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قالوا والله لا نعلم ذلك وهذا لا يقوله ولا يجحد نسب الحسين الا متعمدا للكذب والافتراء  
 ومن أعمى الله بصيرته باتباع هواه حتى خفي عليه مثل هذا فان عين الهوى عمياء والرافضة أعظم  
 جحد الحق تمعدا وعي من هؤلاء فان فيهم ومن المنتسبين اليهم كالنصيرية وغيرهم من يقول ان  
 الحسن والحسين ما كانا أولاد علي بل أولاد سلمان الفارسي ومنهم من يقول ان عليا لم يمت وكذلك  
 يقولون عن غيره ومنهم من يقول ان أبا بكر وعمر ليسا مدفونين عند النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم ومنهم من يقول ان رقية وأم كلثوم زوجتي عثمان ليستا بنبي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ولكن هما بنتا خديجة من غيره ولهم في المكابرات وجحد المعلومات بالضرورات أعظم مالا ولئلا  
 النواصب الذين قتلوا الحسين وهذا مما يبين أنهم أكذب وأظلم وأجهل من قتلة الحسين وذلك  
 أنه من المعلوم أن كل واحدة من أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقال لها أم المؤمنين عائشة

ابن صفوان ان لمعلومات الله  
 ومقدوراته غاية ونهاية ولا فعاله  
 آخروا الجنة والنار يرضيان ويقضي  
 أهلها حتى يكون الله آخر الاشئ  
 معه كما كان أول الاشئ معه وقال  
 أهل الاسلام جميعا ليس للجنة والنار  
 آخروا نهما لا يزالان باقيتين وكذلك  
 أهل الجنة لا يزالون في الجنة  
 منعين وأهل النار في النار يعذبون  
 ليس لذلك آخر ولا لمعلومات الله  
 ومقدوراته غاية ولا نهاية وقد  
 ذكر بعض الناس بين الماضي  
 والمستقبل فرقا عثا لذكره صاحب  
 الارشاد وغيره وهو أن المستقبل  
 بمنزلة اذا قال قائل لأعطيتك درهما  
 الا أعطيتك بعده درهما وهذا  
 كلام صحيح والماضي بمنزلة أن  
 يقول لأعطيتك درهما الا أعطيتك  
 قبله درهما وهذا كلام متناقض  
 لكن هذا المثال ليس بمطابق لان

وحفصة وزينب بنت جحش وأم سلمة وسودة بنت زمعة وميمونة بنت الحارث الهلالية وجويرية بنت الحارث المصطلقية وصفية بنت حيي بن أخطب الهارونية رضي الله عنهم وقد قال الله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وهذا أمر معلوم للأمة علماء ما وقد أجمع المسلمون على تحريم نكاح هؤلاء بعد موته على غيره وعلى وجوب احترامهن فهن أمهات المؤمنين في الحرمة والتحريم ولهن أمهات المؤمنين في المحرمية فلا يجوز لغير أقاربهن الخلوة بهن ولا السفر بهن كما يخلو الرجل ويسافر بذوات محارمه ولهذا أمرن بالحجاب فقال الله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وقال تعالى وإذا سألتهم عن متاعا فاسألوهم من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهم وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا إن ذلكم كان عند الله عظيما ولما كن بمنزلة الأمهات في حكم التحريم دون المحرمية تنازع العلماء في اخوتهم هل يقال لاحدهم حال المؤمنين فقيل يقال لاحدهم حال المؤمنين وعلى هذا فهذا الحكم لا يختص بمعوية رضي الله عنه بل يدخل في ذلك عبد الرحمن ومحمد ابنا أبي بكر وعبد الله وعبيد الله وعاصم وأولاد عمر رضي الله عنه ويدخل في ذلك عمرو بن الحارث بن أبي ضرار أخو جويرية بنت الحارث ويدخل في ذلك عتبة بن أبي سفيان ويزيد بن أبي سفيان أخو أمعوية رضي الله عنه ومن علماء السنة من قال لا يطلق على أخوة الأزواج أنهم أخوال المؤمنين فانه لو أطلق ذلك لأطلق على أخواتهن أمهن حالات المؤمنين ولو كانوا أخوالا وحالات الحرم على المؤمن أن يتزوج حالته وحرم على المرأة أن تتزوج خالها وقد ثبت بالنص والاجماع انه يجوز للمؤمنين والمؤمنات أن يتزوجوا أخواتهن وأخوتهم كما تزوج العباس أم الفضل أخت ميمونة بنت الحارث وولده منها عبد الله والفضل وغيرهما كما تزوج عبد الله بن عمر وعبيد الله ومعوية وعبد الرحمن ابن أبي بكر ومحمد بن أبي بكر من تزوجوهن من المؤمنات ولو كانوا أخوالا لهن لما جاز للمرأة أن تتزوج خالها قالوا وكذلك لا يطلق على أمهاتهن أنهن جدات المؤمنين ولا على آبائهن أنهم أجداد المؤمنين لانه لم يثبت في حق الأمهات جميع أحكام النسب وانما ثبت الحرمة والتحريم وأحكام النسب تنبعض كما يثبت بالرضاع التحريم والمحرمية ولا يثبت بهما سائر أحكام النسب وهذا كله متفق عليه والذين أطلقوا على الواحد من أولئك أنه حال المؤمنين لم ينازعوا في هذه الأحكام ولكن قصدوا بذلك الإطلاق أن لا أحدهم مصاهرة مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واشتهر ذلك عنهم معوية رضي الله عنه كما اشتهر أنه كاتب الوحي وقد كتب الوحي غيره وأنه رديف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقد أورد في غيره فهم لا يذكر ما يذكر من ذلك لا اختصاصه به بل يذكر ما له من الاتصال بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما يذكر في فضائل غيره ما ليس من خصائصه كقوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لا أعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وقوله انه لعهد النبي الاي الى انه لا يحبني الا مؤمن ولا يبغضني الا منافق وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أما ترى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى الا انه لا نبي بعدي فهذه الامور ليست من خصائص على لكونها من فضائله ومنافقه التي تعرف بها فضيلته واشتهر رواية أهل السنة له باليد فعوا بها قدح من قدح في على وجعلوه كافرا أو ظالمين الخوارج وغيرهم ومعوية أيضا لما كان له نصيب من المحبة والاتصال برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصار أقوام

قوله لا أعطيتك في الحاضر والمستقبل ليس نفيا لماضي فاذا قال لا أعطيتك هذه الساعة أو بعدها شيئا لا أعطيتك قبله شيئا اقتضى أن لا يحدث فعلا الآن حتى يحدث فعلا في الزمن الماضي وهذا ممنوع أو بمنزلة أن يقول لا أفعل حتى أفعل وهذا جاع بين النقيضين وانما مثاله أن يقول ما أعطيتك درهما لا أعطيتك قبله درهما فكلاهما ماض فاذا قال القائل ما يحدث شي الا ويحدث بعده شي كان مثاله أن يقول ما حدث شي الا حدث قبله شي لا يقول لا يحدث في المستقبل شي الا حدث قبله شي وكل ماله ابتداء وانتهاء كهر العبد ممنوع أن يكون فيه عطاء لا انتهاء له أو عطاء لا ابتداء له وانما الكلام فيما لم يزل ولا يزال (والناس) لهم في امكان وجود ما لا

يجعلونه كافر أو فاسقا يستحلون لعنه ونحو ذلك احتاج أهل العلم أن يذكر وأماله من الاتصال برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليرعى بذلك حق المتصلين برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بحسب درجاتهم وهذا القدر لو اجتهد فيه الرجل وأخطأ لكان خيرا له من أن يجتهد في بغضهم ويخطئ فان باب الاحسان الى الناس والعفو عنهم مقدم على باب الاساءة والانتقام كما في الحديث ادرؤا الحدود بالشبهات فان الامام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة وكذلك يعطى المجهول الذي يدعى الفقير من الصدقة كما أعطى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رجلين سألاه فأراهما جلدتين فقال ان شئكما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب وهذا لان اعطاء الغني خير من حرمان الفقير والعفو عن المجرم خير من عقوبة البريء فاذا كان هذا في حق آحاد الناس فالعصاة أحق أن يسلك بهم هذا نخطأ المجتهد في الاحسان اليهم بالدعاء والثناء عليهم والذب عنهم خير من خطئه في الاساءة اليهم باللعن والذم والطعن وما شجر بينهم غايته أن يكون ذنبا والذنوب مغفورة بأسباب متعددة هم أحق بها من بعدهم وما تجدد أحد ابقدهم الا وهو يعظم من هود ونهم ولا تجدد أحد اعظم شيئا من زلاتهم الا وهو يغضى عما هو أكبر من ذلك من زلات غيرهم وهذا من أعظم الجهل والظلم وهؤلاء الرافضة بقدر حون فيهم بالصغار وهم بغضون عن الكبار والكفر من يعاونهم من الكفار والمنافقين كاليهود والنصارى والمشركين والاسماعيلية والنصيرية وغيرهم فمن ناقش المؤمنين على الذنوب وهو لا يناقش الكفار والمنافقين على كفرهم ونفاقهم بل رعا عيدهم ويعظمهم فقد دل على أنه من أعظم الناس جهلا وظلما ان لم ينتبه به جهله وظلمه الى الكفر والنفاق ومما يبين تناقضهم أنه ذكر معوية ومحمد بن أبي بكر وأنهم سمو هذا حال المؤمنين ولم يسموا هذا حال المؤمنين ولم يذكروا بركة محمد بن أبي بكر وأفضل منهما كعبه الله بن عمر بن الخطاب وأمثاله وقد بينا أن أهل السنة لا يخصون معوية رضي الله عنه بذلك وأما الرافضة فخصوا محمد بن أبي بكر بالمعارضة وليس هو قريبا من عبد الله بن عمر في علمه ودينه بل ولا هو مثل أخيه عبد الرحمن بن عبد الرحمن له حجة وفضيلة ومحمد بن أبي بكر انما ولد عام حجة الوداع بنى الخليفة فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمه أسماء بنت عميس أن تغتسل للاحرام وهي نفساء وصار ذلك سنة ولم يدرك من حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا خمس ليال من ذى القعدة وذو الحجة والمحرم وصفر وأوائل شهر ربيع الاول لا يبلغ ذلك أربعة أشهر ومات أبوه أبو بكر رضي الله عنه وعمره أقل من ثلاث سنين ولم يكن له حجة مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا قرب منزلة من أبيه الا كما يكون لثله من الاطفال وتزوج علي بعد أبي بكر بامه أسماء بنت عميس فكان ربيب علي وكان اختصاصه بعلي لهذا السبب ويقال انه أتى حذافله عثمان عليه فبقى في نفسه على عثمان لما كان في نفسه من شرفه بأبيه أبي بكر فلما قام أهل الفتنة على عثمان قالوا انه كان معهم وانه دخل عليه وأخذ بلحيته وان عثمان قال له لقد أخذت مأخذا ما كان أبوك ليأخذه ويقال انه رجع لما قال له ذلك وان الذي قتل عثمان كان غديره ثم انه كان مع علي في حروبه وولاه مصر فقتل بمصر قتله شيعة عثمان لما كانوا يعلمون انه كان من الخارجين عليه وحرق في بطن جارقته خديج بن معوية والرافضة تغلو في تعظيمه على عاداتهم الفاسدة في أنهم يمدحون رجال الفتنة الذين قاموا على عثمان وبالبغون في مدح من قاتل مع علي حتى يفضلون محمد بن أبي بكر على أبيه أبي بكر فيلعنون أفضل الامة بعد نبينا ويمدحون ابنه الذي ليس له حجة ولا سابقة ولا فضيلة ويناقضون في

ينهاى أقوال أحدها امتناع ذلك مطلقا في الماضي والمستقبل والحاضر في كل شئ وهذا قول الجهم وأبي الهذيل والثاني جواز ذلك حتى في الابعاد التي لا تنهاى وهو قول طائفة من فلاسفة الهند وطائفة من نظار أهل المللة وغيرهم يقولون ان الرب له قدر لا ينهاى ثم من هؤلاء من يقول لا ينهاى من جميع الجهات ومنهم من يقول ينهاى من جهة العرش فقط وأما من سائر الجهات فانه لا ينهاى وقد ذكر الاشعري في المقالات هذه الاقوال وغيرها عن طوائف ومن ذكر ذلك الكرامة وطائفة من أتباع الأئمة كالقاضي أبي يعلى وغيره وهؤلاء منهم من يقول ينهاى الحوادث في الماضي مع قوله بوجود ما لا ينهاى من المقدار في الحاضر وكذلك معروا أتباعه من أصحاب المعاني



ذلك في تعظيم الانساب فان كان الرجل لا يضره كفر أبيه أو فسقه لم يضر نسبنا ولا ابراهيم ولا عليا  
كفر آبائهم وان ضرهم لمهمهم أن يقدحوا في محمد بن أبي بكر بأبيه وهم يعظمونه وابنه القاسم  
ابن محمد وابن ابنه عبد الرحمن بن القاسم خير عند المسلمين منه ولا يذكرونهم ما يجير لكونهم  
ليس من رجال الفتنة

(وأما قوله وعظم شأنه) فان أراد عظم نسبه فالنسب عندهم لاحرمته له لفتحهم في أبيه  
وأخته وأما أهل السنة فأعيا يعظمون بالتقوى لا بمجرد النسب قال تعالى ان أكرمكم عند الله  
أتقاكم وان أراد عظم شأنه بسابقته وهجرته وجهاده ونصرته فهو ليس من الصحابة لامن  
المهاجرين ولا من الانصار وان أراد بعظم شأنه أنه كان من أعظم الناس وأدينهم فليس الامر  
كذلك وليس هو معدودا من أعيان العلماء والصالحين الذين في طبقته وان أراد بذلك شرفه  
في المنزلة لكونه كان له جاه ومنزلة ورياسة فعوية كان أعظم جاها ورياسة ومنزلة منه بل معوية خير  
منه وأعلم وأدين وأحلم وأكرم فان معوية رضى الله عنه روى الحديث وتكلم في الفقه وقد  
روى أهل الحديث حديثه في الصحاح والمسانيد وغيرها ذكر بعض العلماء فتاويه وأفضيته  
وأما محمد بن أبي بكر فليس له ذكر في الكتب المعتمدة في الحديث والفقه

(وأما قوله وأخت محمد وأبوه أعظم من أخت معوية وأبيه) فيقال هذه الحجة باطلة على الاصلين  
وذلك أن أهل السنة لا يفضلون الرجل الانفسه فلا ينفع محمد اقربيه من أبي بكر وعائشة  
ولا يضر معوية رضى الله عنه أن يكون ذلك أفضل نسبانه وهذا أصل معروف لأهل السنة  
كما لا يضر السابقين الاولين من المهاجرين والانصار الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا كسلا  
وصهيب وخباب وأمثالهم أن يكون من تأخر عنهم من الطلقاء وغيرهم كابي سفيان بن حرب وابنيه  
معوية ويزيد وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب  
وعقل بن أبي طالب ونحوهم أعظم نسباً منهم فان هؤلاء من بني عبد مناف أشرف قريش بيتا  
وأولئك ليس لهم نسب شريف ولكن فضلهم بما فضل الله به من أنفق من قبل الفتح وقاتل على  
الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا فكيف على من بعد هؤلاء وأما الرفضة فانهم ان اعتبروا النسب  
لزمهم أن يكون محمد بن أبي بكر عندهم من شر الناس نسباً لفتح قولهم في أبيه وأخته فعلى أصلهم  
لا يجوز تفضيله بقربه منهم وان ذكرنا ذلك على طريق الالزام لأهل السنة فهم يفضلون من  
فضله الله حيث قال ان أكرمكم عند الله أتقاكم

(فصل قال الرافضي) مع أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعن معوية الطليق بن الطليق  
العين بن العيين وقال اذا رأيتم معوية على منبرى فاقتلوه وكان من المؤلفة قلوبهم وقاتل عليا وهو  
عندهم رابع الخلفاء امام حق وكل من حارب امام حق فهو باغ ظالم قال وسبب ذلك محبة محمد بن  
أبي بكر لعلي ومفارقة لابييه وبغض معوية لعلي ومحاربه له وسموه كاتب الوحي ولم يكتب له كلمة  
واحدة من الوحي بل كان يكتب له رسائل وقد كان بين يدي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أربعة عشر  
نفسا يكتبون الوحي أولهم وأخصهم وأقر بهم اليه علي بن أبي طالب رضى الله عنه مع أن معوية لم  
يرل مشركا بالله تعالى في مدة كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مبعوثا يكذب بالوحي ويهرأ بالسرعة  
(والجواب أن يقال) أما ما ذكره من أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن معوية وأمر بقتله  
اذا روى على المنبر فهذا الحديث ليس في شيء من كتب الاسلام التي يرجع اليها في علم النقل وهو  
عند أهل المعرفة بالحديث كذب موضوع محتلق على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا

يقولون بوجود معان لا تنهاى في  
آن واحد مع قولهم بامتناع  
حوادث لأول لها فصار بعض  
الناس يقول بجواز التناهي في  
الحوادث الماضية والابعاد ومنهم  
من يقول بجواز ذلك في الابعاد  
دون الحوادث فهذه ثلاثة أقوال  
(الرابع) قول من يقول لا يجوز ذلك  
فيما دخل في الوجود لافي الماضي  
ولافي الحاضر ويجوز فيما لم يوجد  
بعد وهو المستقبلات وهذا قول  
كثير من النظار (الخامس) قول من  
يقول يجوز ذلك في الماضي  
والمستقبل ولا يجوز فيما يوجد في  
آن واحد لافي الابعاد ولا النفس  
ولا المعاني وهو قول ابن رشد وحكاة  
عن الفلاسفة وزعم أن النفوس  
البشرية واحدة بعد المفارقة كما زعم  
أنها كانت كذلك قبل المقارنة  
(السادس) قول من يقول ما كان

مجتمعا مرتبا فانه يجب تنهيه  
كالعلل والاجسام فتلك لها ترتيب  
طبيعي وهذه لها ترتيب وضعي  
وكلها موجودة في آن واحد واما  
ما لم يكن له ترتيب كالانفس او كان  
له ترتيب ولكن يوجد متعاقبا  
كالحرركات فلا يمتنع فيه وجود ما لا  
يتناهى وهذا قول ابن سينا وهو المحكى  
عندهم عن ارسطو واتباعه لكن  
ابن رشد ذكر أن هذا القول لم يقله  
من الفلاسفة الا ابن سينا واما وجود  
علل ومعلولات لا يتناهى فهذا مما  
لم يحوزه أحد من العقلاء اذا  
عرف هذا تكلمنا على الاحتجاج  
بتفاضل الدورات التي لا تتناهى فان  
الشمس تقطع الفلك في السنة  
مرة والقمر اثنتي عشرة مرة وهذا  
مشهود والمشتري في كل اثنتي عشرة  
سنة مرة وزحل في كل ثلاثين سنة  
مرة فتكون دورات القمـر بقدر

الرافضي الراوى له لم يذكر له اسنادا حتى ينظر فيه وقد ذكره أبو الفرج بن الجوزي في  
الموضوعات ومما بين كذبه أن منبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد صعد عليه بعد معوية من كان  
معوية خيرا منه باتفاق المسلمين فان كان يجب قتل من صعد عليه لمجرد الصعود على المنبر وجب  
قتل هؤلاء كلهم ثم هذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الاسلام أن مجرد صعود المنبر لا يبيح قتل  
مسلم وان كان أمر بقتله لكونه تولى الامر وهو لا يصلح فيجب قتل كل من تولى الامر بعد معوية ممن  
معوية أفضل منه وهذا خلاف ما تواتر به السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من نهيه  
عن قتل ولاة الامور وقتالهم كما تقدم بيانه ثم الامة متفقة على خلاف هذا فانهم يقتل كل من  
تولى امرها ولا استخلت ذلك ثم هذا يوجب من الفساد والهرج ما هو أعظم من ولاية كل ظالم  
فكيف بأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بشئ يكون فعله أعظم فسادا من تركه واما قوله انه  
الطليق ابن الطليق فهذا ليس نعت ذم فان الطلقاء هم مسلمة الفتح الذين أسلموا عام فتح مكة  
وأطلقهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانوا نحو اثنى رجل وفيهم من صار من خيار المسلمين  
كالخارج بن هشام وسهل بن عمرو وصهفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل وزيد بن أبي سفيان  
وحكيم بن خزام وأبي سفيان بن الحارث بن عمة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي كان يهجو ثم حسن  
اسلامه وعتاب بن أسيد الذي ولاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة لما فتحها وغيرها هؤلاء ممن  
حسن اسلامه ومعوية ممن حسن اسلامه باتفاق أهل العلم ولهذا ولاة عمر بن الخطاب رضى الله  
عنه موضع أخيه يزيد بن أبي سفيان لما مات أخوه يزيد بالشام وكان يزيد بن أبي سفيان من خيار  
الناس وكان أحد الأمراء الذين بعثهم أبو بكر وعمر لفتح الشام يزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن  
حسنة وعمر بن العاص مع أبي عبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد فلما توفي يزيد بن أبي سفيان ولي  
عمر بن الخطاب معوية مكانه وعمر لم يكن تأخذه في الله لومة لائم وليس هو ممن يحيا في الولاية ولا  
كان ممن يجب أباسفيان أباه بل كان من أعظم الناس عداوة لآبيه أبي سفيان قبل الاسلام حتى انه  
لما جاء به العباس يوم فتح مكة كان عمر حريصا على قتله حتى جرى بينه وبين العباس نوع من المخاشنة  
بسبب بغض عمر لأبي سفيان فتولية عمر لابنه معوية ليس لها سبب دينوى ولولا استحقاقه للإمارة  
لما أمره ثم انه بقي في الشام عشرين سنة أميرا وعشرين سنة خليفة ورعيته من أشد الناس محبة  
وموافقة له وهو من أعظم الناس احسانا إليهم وتأليفا لقلوبهم حتى قاتلوا معه على بن أبي طالب  
وصابروا وعسكره الى أن قارموهم وغلبوهم وعلى أفضل منه وأعلى درجة وهو أولى بالحق منه  
باتفاق الناس وعسكر معوية يعلمون أن عليا أفضل وأحق بالامر منه ولا ينكر ذلك منهم الامعاد  
أو من أعمى الهوى قلبه ولم يكن معوية قبيل تحكيم الحكيم يدعى الامر لنفسه ولا ينسب  
بأمير المؤمنين وانما ادعى ذلك بعد حكم الحكيم وكان غير واحد من عسكر معوية يقول له  
لماذا نقاتل معك عليا وليس لك سابقة ولا فضله ولا صهره وهو أولى بالامر منك فيعرف  
لهم معوية بذلك لكن قاتلوا مع معوية لظنهم أن عسكره على فهم ظلمة يعتدون عليهم كما اعتدوا  
على عثمان وأنهم يقاتلونهم دفاعا لصلاتهم عليهم وقاتل الصائل جائز ولهذا لم يبدؤهم بالقتال حتى  
بدأهم أولئك ولهذا قال الاشر النخعي انهم ينصرون علينا لاننا نحن بدأناهم بالقتال وعلى رضى  
الله عنه كان عاجزا عن قهر الظلمة من العسكرين ولم تكن أعوانه يوافقونه على ما أمر به وأعوان  
معوية يوافقونه وكان يرى أن القتال يحصل به المطلوب فاحصل به الاضد المطلوب وكان في  
عسكر معوية من ينهم عليا بأشياء من الظلم هو يرى منها وطالب الحق من عسكر معوية يقول

لا يمكن أن نبيع الأمن بعدل علينا ولا نطلبنا ونحن إذا بايعنا عدلنا ظلمنا عسكريه كما ظلموا عثمان وعلى أما عجز عن العدل علينا وغير فاعل لذلك وليس علينا أن نبيع عاجزا عن العدل علينا ولا ناركاه فائمة السنة يعلمون انه ما كان القتال مأمورا به لا واجبا ولا مستحبا ولكن بعذرون من اجتهاد فأخطأ

(وأما قوله كان معوية من المؤلف قلوبهم) فنع وكثير من الطلقاء بل كلهم من المؤلف قلوبهم كالخارث بن هشام وابن أخيه عكرمة بن أبي جهل وسهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وحكيم بن خزام وهؤلاء من خيار المسلمين والمؤلفة قلوبهم غالبهم حسن اسلامهم وكان الرجل منهم يسلم أول النهار رغبة منه في الدنيا فلا يجيء آخر النهار الا والا اسلام أحب اليه مما طلعت عليه الشمس (وأما قوله وقاتل عليا وهو عندهم رابع الخلفاء امام حق وكل من قاتل امام حق فهو باغ ظالم) فيقال له أولا الباغي قد يكون متأولا معتقدا أنه على حق وقد يكون متمدا يعلم أنه باغ وقد يكون بغية من شبهة أو شهوة وهو الغالب وعلى كل تقدير فهو هذا لا يقدح فيما عليه أهل السنة فانهم لا ينزهون معوية ولا من هو أفضل منه من الذنوب فضلا عن تزيههم عن الخطا في الاجتهاد بل يقولون ان الذنوب لها أسباب تدفع عقوبتها من التوبة والاستغفار والحسنات الماحية والمصائب المكفرة وغير ذلك وهذا أمر يعم الصحابة وغيرهم والحكاية المعروفة عن المسور بن مخرمة وكان من خيار صفار الصحابة لما أتى معوية وخلا به وأمره أن يخبره بجميع ما ينقمه عليه فذكر له المسور جميع ما ينقم عليه فقال ومع هذا يا مسورا لك سيئات قال نعم قال أترجو أن يغفرها الله قال نعم قال فاجعلك راحة الله أرجى مني وإني مع ذلك والله ما خيرت بين الله وبين غيره الا اخترت الله على غيره والله ما أليه من الجهاد واقامة الحدود والامر بالمعروف والنهي عن المنكر أفضل من عملك وأنا على دين يقبل من أهله الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات فاجعلك أرجى لراحة الله مني فقال المسور بن مخرمة نخسني أو كما قال (ويقال لهم ثانيا) أما أهل السنة فأصلهم مستقيم مطرد في هذا الباب وأما أنتم فتناقضون وذلك أن النواصب من الخوارج وغيرهم الذين يكفرون عليا أو يفسقونه أو يشكون في عدالة من المعتزلة والمروانية وغيرهم لو قالوا لكم ما الدليل على إيمان علي وامامته وعدله لم تكن لكم حجة فانكم إذا احتججتم بما أوتر من اسلامه وعبادته قالوا لكم وهذا امتوا ترعن الصحابة والتابعين والخلفاء الثلاثة وخلفاء بني أمية كمعوية ويزيد وعبد الملك وغيرهم وأنتم تقدحون في إيمانهم فليس قدحنا في إيمان علي وغيره الا وقدحكم في إيمان هؤلاء أعظم والذين تقدحون أنتم فيهم أعظم من الذين نقدح نحن فيهم وان احتججتم بما في القرآن من الثناء والمدح قالوا آيات القرآن عامة متناولة لعلي وأبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم مثل ما تناول عليا وأعظم من ذلك وأنتم قد أخرجتم هؤلاء من المدح والثناء فاحراجنا عليا يسر وان قلتم بما جاء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في فضائله قالوا هذه الفضائل روتها الصحابة الذين رووا فضائل أولئك فان كانوا عدولا فاقبلوا الجميع وان كانوا فاسقا فان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وليس لاحد أن يقول في الشهود انهم ان شهدوا الى كانوا عدولا وان شهدوا على كانوا فاسقا وان شهدوا بحد من أحبيته كانوا عدولا وان شهدوا بحد من أبغضته كانوا فاسقا وأما امامة علي فهو لا يرازعونكم في امامته هم وغيرهم فان احتججتم عليهم بالنص الذي ندعونه كان احتجاجهم بالنصوص التي يدعونها الا بي بكر بل لا عباس معارض لذلك ولا ريب عند كل من يعرف الحديث أن تلك أولى بالقبول والتصديق ولذلك يستدل على تصديقها

دورات زحل ثلثمائة وستين مرة  
ودورات الشمس بقدر دورات زحل  
ثلاثين مرة فتكون دورات هذا  
أضغاف دورات هذا وكلاهما لا  
يتناهى عند القائلين بذلك والافضل  
من غيره متناه والزائد على المتناهي  
متناه وقد عرف أن المعارضة  
بالعدد باطلة وقد يقال هذا من  
جنس تطبيق الحوادث الماضية الى  
اليوم بالحوادث الماضية الى أمس  
فان كلاهما لا يتناهي مع التفاضل  
وهو الوجه الخامس الذي سأتى  
لكن بينهما فروق مؤثرة منها انه  
هناك هذه الحوادث هي تلك بعينها  
لكن زادت حوادث اليوم فغاية تلك  
أن يكون ما لا ابتداء له من الحوادث  
لا يزال في زيادة شأ بعد شئ وأما هنا  
فهذه الدورات ليست تلك ومنها انه  
هناك فرض انطباق اليوم على  
الامس مع اشتراكهما في عدم

بدلالات كثيرة يعلمها من ليس من علماء أهل الحديث وإن احتجبت بمبايعة الناس له قالوا من المعلوم أن الناس اجتمعوا على بيعة أبي بكر وعمر وعثمان أعظم مما اجتمعوا على بيعة علي وأنت قد حتم في تلك البيعة فالقدح في هذه أيسر فلا تحتجون على امامة علي بنص ولا إجماع إلا كان مع أولئك من النص والاجماع ما هو أقوى من حجتكم فيكون إثبات خلافة من قد حتم في خلافته أولى من إثبات خلافة من أثبت خلافته وهذا لا يرد على أهل السنة فإنهم يثبتون خلافة الخلفاء كلهم ويستدلون على صحة خلافتهم بالنصوص الدالة عليها ويقولون إنها انعقدت بمبايعة أهل الشوكة لهم وعلى بايعة أهل الشوكة وإن كانوا لم يجتمعوا عليه كما اجتمعوا على من قبله لكن لا ريب أنه كان له سلطان وقوة بمبايعة أهل الشوكة له وقد دل النص على أن خلافته خلافة نبوة وأما تخلف من تخلف عن مبايعته فعذرهم في ذلك أظهر من عذر سعد بن عباد وغيره لما تخلفوا عن بيعة أبي بكر وإن كان لم يستقر تخلف أحد إلا بعد وحده وأما على وغيره فبايعوا الصديق بلا خلاف بين الناس لكن قيل إنهم تأخروا عن بيعته ستة أشهر ثم بايعوه وهم يقولون للشيعة على أما أن يكون تخلف أولئك عن بيعة أبي بكر ثم بايعوه بعد ستة أشهر كما تقول ذلك طائفة من أهل السنة مع الشيعة وأما أن يكون بايعه أول يوم كما يقول ذلك طائفة أخرى فإن كان الثاني بطل قول الشيعة أنه تخلف عن بيعته وثبت أنه كان من أول السابقين إلى بيعته وإن كان الأول فعذر من تخلف عن بيعته على أظهر من عذر من تخلف عن بيعته أبي بكر لأن النص والاجماع المثبتين لخلافة أبي بكر ليس في خلافة على مثلها فإنه ليس في الصحيحين ما يدل على خلافته وأما روى ذلك أهل السنن وقد طعن بعض أهل الحديث في حديث سفينة وأما الإجماع فقد تخلف عن بيعته والقتال معه نصف الأمة أو أقل أو أكثر والنصوص الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تقتضي أن ترك القتال كان خيرا للطائفتين وأن القعود عن القتال كان خيرا من القيام فيه وأن عليا مع كونه أولى بالحق من معاوية لترك القتال لكان أفضل وأصلح وخيرا وأهل السنة يترجون على الجميع ويستغفرون لهم كما أمرهم الله تعالى بقوله والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم (وأما الرافضي) فإذا قدح في معاوية رضي الله عنه بأنه كان باغيا طالما قال له الناصبي وعلى أيضا كان باغيا طالما قاتل المسلمين على إمارته وبدأهم بالقتال وصالح عليهم وسفلد دماء الأمة بغير فائدة لا في دينهم ولا في دنياهم وكان السيف في خلافته مسلولا على أهل الملة مكفوفاً عن الكفار والقادحون في على طوائف طائفة تغدح فيه وفيمن قاتله جميعاً وطائفة تقول فسقت أحدهما لأبعينه كما يقول ذلك عمرو بن عبيد وغيره من شيوخ المعتزلة ويقولون في أهل الجمل فسق أحدهى الطائفتين لأبعينها وهؤلاء يفسقون معاوية وطائفة يقولون هو الظالم دون معاوية كما يقول ذلك المروانية وطائفة يقولون على كان في أول أمره مصيباً لما حكمه الحكمين كفروا وتدعن الإسلام ومات كافراً وهؤلاء هم الخوارج والخوارج والمروانية وكثير من المعتزلة وغيرهم يقدحون في على رضي الله عنه وكلهم مخطئون في ذلك ضالون مبتدون وخطأ الشيعة في القدح في أبي بكر وعمر أعظم خطأ من أولئك في على فإن قال الذاب عن على هؤلاء الذين قاتلهم على كانوا باغية فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لما رضى الله عنه تقتلك الفئة الباغية وهم قتلوا عماراً فهنا للناس أقوال منهم من قدح في حديث عمار ومنهم من تأوله على أن الباغي الطالب وهو تأويل ضعيف وأما السلف والأئمة فيقول أكثرهم كافي حنيف ومالك وأحمد

البداية وهذا التطبيق ممتنع وتحقيقه أنا نقدر تماثلها وتفاضلها فإنه إذا طبق أحدهما على الآخر لزم التماثل مع التفاضل لانهما استويا في عدم البداية وفي حشد النهاية وهما متفاضلان وهذا تقدير ممتنع بخلاف الدوريتين فإنهما هنا مشتركتان في عدم البداية وفي حشد النهاية فالتفاضل هنا حاصل مع الاشتراك في عدم النهاية عند هؤلاء فهذا الاحتجاج إلى فرض وتقدير حتى يقال هو تقدير ممتنع بخلاف ذلك ولكن التقابل يوافق ذلك التقابل في أن كليهما قد عدمت فيه الحوادث الماضية ويوافق في أن كليهما قد قدر فيه انتهاء الحوادث من أحد الجانبين فهما متفقان من هذين الوجهين مفترقان من ذينك الوجهين وحينئذ فيقال الدهرية

وغيرهم لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية فان الله لم يأمر بقتالها ابتداء بل أمر اذا اقتتل طائفتان أن يصلح بينهما ثم ان بغت احدهما على الاخرى قوتلت التي تبغي وهو لاء قوتلوا ابتداء قبل أن يبدؤا بقتال ومذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما أن مانعي الزكاة اذا قالوا نحن نؤديها بأنفسنا ولا ندفعها الى الامام لم يكن له قتالهم ولهذا كان هذا القتال عند أحمد وغيره كالك قتال فتنة وأبو حنيفة يقول لا يجوز قتال البغاة حتى يبدؤا بقتال الامام وهو لاء لم يبدؤا بل الخوارج بدؤا به وقاتل الخوارج ثابت بالنص والاجماع فان قال الذاب عن علي كان على مجتهد في ذلك قال له منازعه ومعوية كان مجتهدا في ذلك فان قال كان مجتهدا مصيبا في الناس من يقول له ومعوية كان مجتهدا مصيبا أيضا بناء على أن كل مجتهد مصيب وهو قول الاشعري ومنهم من يقول بل ومعوية مجتهد مخطئ وخاطئ المجتهد مغفور ومنهم من يقول بل المصيب أحدهما لا بعينه ومن الفقهاء من يقول كلاهما كان مجتهدا لكن على كان مجتهدا مصيبا ومعوية كان مجتهدا مخطئاً والمصيب له أجران والمخطئ له أجر ومنهم من يقول كلاهما مصيب بناء على قولهم كل مجتهد مصيب وهو قول الاشعري وكثير من أصحابه وطائفة من أصحاب أحمد وغيره تقول المصيب واحد لا بعينه وهذه الاقوال ذكرها أبو عبد الله بن حامد عن أصحاب أحمد لكن المنصوص عنه نفسه وعن أمثاله من الأئمة أن ترك القتال كان خيرا من فعله وأنه قتال فتنة ولهذا كان عمران بن حصين رضي الله عنه وعنابه ينهى عن بيع السلاح فيه ويقول لا يباع السلاح في الفتنة وهذا قول سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ومحمد بن مسلمة وابن عمر وأسماء بن زيد رضي الله عنهم وأكثر من كان بقي من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وهو قول أكثر أئمة الفقه والحديث وقالت الكرامية بل كلاهما امام مصيب ويجوز عقد البيعة لهما من الحاجة ومن نازعه في أنه كان اماما حق لم يمكن الرافضة أن يحتجوا على امامته بحجة الانقضاض لذلك المعارض ومن سلم له أنه كان اماما حق كاهل السنة فانه يقول الامام الحق ليس معصوما ولا يجب على الانسان أن يقتل معه كل من خرج عن طاعته ولا يطيعه الانسان فيما يعلم أنه معصية لله أو أن تركه خير من فعله والصحابه الذين لم يقاتلوا معه كانوا يعتقدون أن ترك القتال خير من القتال وأنه معصية فلم يجب عليهم موافقته في ذلك والذين قاتلوه لا يخلوا ما أن يكونوا عصاة أو مجتهدين مخطئين أو مصيبين وعلى كل تقدير فهذا لا يقدح في ايمانهم ولا يمنعهم الجنة فان الله تعالى قال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فان فاءت فأصلحو بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فأصلحو بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون فسماهم اخوة ووصفهم بأنهم مؤمنون مع وجود الاقتتال بينهم والبغي من بعضهم على بعض فمن قاتل عليا كان باغيا فليس ذلك بفرجه عن الايمان ولا موجب له النيران ولا مانع له من الجنان فان البغي اذا كان بتأول كان صاحبه مجتهدا ولهذا اتفق أهل السنة على أنه لا تنسق واحدة من الطائفتين وان قالوا في احداهما انهم كانوا باغاة لانهم كانوا متأولين مجتهدين والمجتهد المخطئ لا يكفر ولا يفسق وان تعد البغي فهو ذنب من الذنوب والذنوب يرفع عقابها بأسباب متعددة كالنوبة والحسنات المباحية والمصائب المكفرة وشفاعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعاء المؤمنين وغير ذلك (وأما قوله) ان سبب ذلك محبة محمد بن أبي بكر لعل ومفارقة لآبيه فكذب بين وذلك أن محمد بن

يرغمون أن حركات الفلك لا بداية لها ولا نهاية لا يجعلون لها آخر انتهى اليه فلا يصح اعتمادهم على أن هذه الحوادث متناهية من أحد الجانبين بل يلزمهم قطعاً أن تكون الحركة الفلكية التي زعموا أنهم لم تزل ولا تزال متفاضلة فدورات زحل عندهم لم تزل ولا تزال وكذلك دورات الشمس والقمر مع أن دورات القمر بقدر دورات الشمس اثنتي عشرة مرة ودورات الشمس بقدر دورات زحل ثلاثين مرة فكل من هذين لا يتناهي في الماضي والمستقبل وهذا أقل من هذا بقدر متناه وهذا أزيد من هذا بقدر متناه فاذا كان الأقل من غيره متناهياً لزم أن يكون كل من الدورات متناهياً وهذا الوجه لا يرد على من قال من أئمة أهل الملل بجواز حوادث لا تتناهي فان أولئك يقولون بأن حركة الفلك لها ابتداء



أى بكر فى حياة أبيه لم يكن الا طفلا له أقل من ثلاث سنين و بعد موت أبيه كان من أشد الناس  
تغظيما لآبائه وبه كان يتشرف وكانت له بذلك حرمة عند الناس

(وأما قوله) ان سبب قولهم لمعوية انه خال المؤمنين دون محمد أن محمد هذا كان يحب عليا  
ومعوية كان يبغضه (فيقال) هذا كذب أيضا فان عبد الله بن عمر كان أحق بهذا المعنى من هذا  
وهذا وهو لم يقاتل مع هذا ولا مع هذا وكان معظما على محبته يذكر فضائله ومناقبه وكان مباحيا  
لمعوية لما اجتمع عليه الناس غير خارج عليه وأخته أفضل من أخت معوية وأبوه أفضل من أبى  
معوية والناس أكثر محبة وتغظيما له من معوية ومحمد ومع هذا فلم يشترعه أنه خال المؤمنين  
فعلم أنه ليس سبب ذلك ما ذكره (وأياضا) فاهل السنة يحبون الذين لم يقاتلوا عليا أعظم مما  
يحبون من قاتله ويفضلون من لم يقاتله على من قاتله كسعد بن أبى وقاص وأسامة بن زيد ومحمد  
ابن مسلمة وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم فهو لاء أفضل من الذين قاتلوا عليا عند أهل السنة  
والحب لعل ترك قتاله خير باجتماع أهل السنة من بغضه وقتاله وهم متفقون على وجوب  
موالاته ومحبته وهم من أشد الناس ذبا عنه ورضا على من يطعن عليه من الخوارج وغيرهم  
من النواصب لكن لكل مقام مقال (والرافضة) لا يمتكئهم أن يشتموا وجوب موالاته كما يمكن  
أهل السنة وأهل السنة متفقون على ذم الخوارج الذين هم أشد بغضاله وعداوة من غيرهم وأهل  
السنة متفقون على وجوب قتالهم فكيف يفترى المفترى عليهم بأن مدح هذا البغض عليا وذم  
هذا المحبة على مع أنه ليس من أهل السنة من يجعل بغض على طاعة ولا حسنة ولا يأمر بذلك ولا  
من يجعل مجرد حبه سيئة ولا معصية ولا ينهى عن ذلك وكتب أهل السنة من جميع الطوائف  
مملوءة بذكر فضائله ومناقبه وبذم الذين يظلمونه من جميع الفرق وهم يشكرون على من سبه  
وكرهون لذلك وما جرى من التساب والتلاع بين العسكريين من جنس ما جرى من القتال وهم  
من أشد الناس بغضا وكرهه لان يتعرض له بقتال أو سب بل هم كلهم متفقون على أنه أجل  
قدرا وأحق بالامامة وأفضل عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من معوية وأبيه وأخيه  
الذى كان خير امته وعلى أفضل ممن هو أفضل من معوية رضى الله عنه فالسابقون الاولون  
الذين بايعوا تحت الشجرة كلهم أفضل من الذين أسلموا عام الفتح وفي هؤلاء خلق كثير أفضل  
من معوية وأهل الشجرة أفضل من هؤلاء كلهم وعلى أفضل جمهور الذين بايعوا تحت الشجرة  
بل هو أفضل منهم كلهم الا الثلاثة فليس في أهل السنة من يقدم عليه أحدا غير الثلاثة بل  
يفضلونه على جمهور أهل بدر وأهل بيعة الرضوان وعلى السابقين الاولين من المهاجرين  
والانصار وما في أهل السنة من يقول ان طلحة والزبير وسعدا وعبد الرحمن بن عوف أفضل  
منه بل غاية ما يقولون السكوت عن التفضيل بين أهل الشورى وهؤلاء أهل الشورى عندهم  
أفضل السابقين الاولين والسابقون الاولون أفضل من الذين أنفقوا بعد الفتح وقاتلوا وهم على  
أصح القولين الذين بايعوا تحت الشجرة عام الحديبية وقيل من صلى الى القبلتين وليس بشئ  
ومن أسلم بعد الحديبية خالد بن الوليد وعمر بن العاص وشيبة الحنظلي وغيرهم وأما سهيل بن عمرو  
وعكرمة بن أبى جهل وأبوسفيان بن حرب وابناء يزيد ومعوية وصفوان بن أمية وغيرهم فهؤلاء  
مسلمة الفتح ومن الناس من يقول ان معوية رضى الله عنه أسلم قبل أبيه فبجعلونه من الصنف  
الاول وقد ثبت في الصحيح أنه كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف كلام فقال النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم يا خالد لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد

ولها انتهاء وأنه محدث مخلوق كائن  
بعد أن لم يكن وأنه ينشق وينفطر  
فتبطل حركة الشمس والقمر وكل  
واحد من دورات الفلك وكواكبه  
ونجمه وقرمه عندهم بداية ونهاية  
وهذا الدليل انما يدل على أن حركته  
يتمتع أن تكون غير متناهية ولا  
يلزم اذا وجب تناهى حركة جسم  
معين أن يجب تناهى جنس  
الحوادث الا اذا كان الدليل الذى  
دل على تناهى حركة المعين يدل على  
تناهى الجنس وليس الامر كذلك  
فان هذا الدليل لا يتناول الا الفلك  
وهو دليل على حدوثه وامتناع أن  
تكون حركته بلا بداية ولانهاية  
فهو يدل على فساد مذهب ارسطو  
وابن سينا وأمثاله ما ممن يقول بأن  
الفلك قديم أزلى فهو هذا حق متفق  
عليه بين أهل الملل وعامة العقلاء  
وهو قول جمهور الفلاسفة ولم

أحدهم ولا نصيفه فتبى خالد ونحوه ممن أنفق من بعد الفتح وقاتل أن يتعرضوا للذين يحسبوه قبل ذلك وهم الذين أنفقوا قبل الفتح وقاتلوا وبين أن الواحد من هؤلاء أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه فإذا كان هذا منهم لخالد بن الوليد وأمثاله من مسلمة الحديبية فكيف مسلمة الفتح الذين لم يسلموا إلا بعد فتح مكة مع أن أولئك كانوا مهاجرين فإن خالد أوعر ونحوهما ممن أسلم بعد الحديبية وقبل فتح مكة وهاجروا إلى المدينة فهو من المهاجرين وأما الذين أسلموا بعد فتح مكة فلا هجرة لهم فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا ورواه البخاري ولهذا كان إذا أتى بالواحد من هؤلاء ليبياعه يبيعه على الإسلام ولا يبياعه على الهجرة ومن هؤلاء أكثر بني هاشم كعقيل بن أبي طالب وأبي سفيان ابن حرب وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وكذلك العباس فإنه أدرك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الطريق وهو ذاهب إلى مكة لم يصل إلى المدينة وكذلك أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا غير أبي سفيان بن حرب وكان شاعراً بهجواً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأدركه في الطريق وكان ممن حسن إسلامه وكان هو والعباس مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم حنين لما انكشف الناس أخذ بن بغلته فإذا كانت هذه مراتب الصحابة عند أهل السنة كادل عليه الكتاب والسنة وهم متفقون على تأخير معوية وأمثاله من مسلمة الفتح عن أسلم بعد الحديبية وعلى تأخير هؤلاء عن السابقين الأولين أهل الحديبية وعلى أن البدرين أفضل من غير البدرين وأن علياً أفضل من جاهر هؤلاء لم يقدم عليه أحد غير الثلاثة فكيف ينسب إلى أهل السنة تسويته بمعوية أو تقديم معوية عليه نعم معوية طائفة كثيرة من الرواية وغيرهم كالذين قاتلوا معه وأتباعهم بعدهم يقولون أنه كان في قتاله على الحق مجتهداً مصيباً وأن علياً ومن معه كانوا ظالمين أو مجتهدين محضين وقد صنف لهم في ذلك مصنفات مثل كتاب الرواية الذي صنفه الجاحظ وطائفة وضعوا المعوية فضائل ورووا أحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك كلها كذب ولهم في ذلك حجج طويلة ليس هذا موضعها ولكن هؤلاء عند أهل السنة محضون في ذلك وإن كان خطأ الرافضة أعظم من خطئهم ولا يمكن الرافضة أن ترد على هؤلاء بحجة صحيحة مع اعتقادهم مذهب الإمامية فإن حجج الإمامية متناقضة يحتاجون بالحجج التي ينقضونها في موضع آخر ويحتاجون بالحجة العقلية أو السمعية مع دفعهم لما هو أعظم منها بخلاف أهل السنة فإن حججهم صحيحة مطردة للمسلمين مع النصارى وغيرهم من أهل الكتاب فيمكن لأهل السنة الانتصار لعل من يذمه ويسبه أو يقول إن الذين قاتلوه كانوا أولى بالحق منه كما يمكن للمسلمين أن ينصروا المسيح من كذبه من اليهود وغيرهم بخلاف النصارى فإنه لا يمكنهم نصر قولهم في المسيح بالحجج العقلية على من كذبه من اليهود وغيرهم والمنتقصون لعل من أهل البدع طوائف طائفة تكفروه كالخوارج وهؤلاء يكفرون معه عثمان وجهور المسلمين فيثبت أهل السنة إيمان على وجوب موالاته بمثل ما يثبتون إيمان عثمان ووجوب موالاته وطائفة يقولون على وإن كان أفضل من معوية لكن كان معوية مصيباً في قتاله ولم يكن على مصيباً في قتال معوية وهؤلاء كثيرون كالذين قاتلوه مع معوية وهؤلاء يقولون أوجه ورهم أن علياً لم يكن إماماً مفترض الطاعة لأنه لم تثبت خلافته بنص ولا إجماع وهذا القول قاله طائفة أخرى ممن يراه أفضل من معوية وأنه أقرب إلى الحق من معوية ويقولون إن معوية لم يكن مصيباً في قتاله لكن يقولون مع ذلك إن الزمان كان زمان فتنة وفرقة لم يكن هناك إمام جماعة ولا خليفة

يخالف في ذلك الأشربة قليلة  
ولهذا كان الدليل على حدوته قويا  
والاعتراض الذي اعترض به  
الارموى ضعيفاً بخلاف الوجه الدالة  
على امتناع جنس دوام الحوادث  
فإن أدلتها ضعيفة واعتراضات غيره  
عليها أقوى وهذا مما يبين أن ما جاءت  
به الرسل هو الحق وأن الأدلة  
العقلية الصريحة توافق ما جاءت  
به الرسل وإن صريح العقول  
لا يناقض صحيح المنقول وإنما يقع  
التناقض بين ما يدخل في السمع  
وليس منه وما يدخل في العقل وليس  
منه كالذين جعلوا من السمع أن الرب  
لم يزل معطلاً عن الكلام والفعل  
لا يتكلم بعشيته ولا يفعل بعشيته  
بل ولا يمكنه عندهم أنه لا يزال يتكلم  
بعشيته ويفعل بعشيته فجعل  
هؤلاء هذا قول الرسل وليس هو  
قولهم وجعل هؤلاء من العقول

وهذا القول قاله كثيرون من علماء أهل الحديث البصريين والشاميين والاندلسيين وغيرهم وكان بالاندلس كثير من بني أمية يذهبون الى هذا القول ويترجون على علي ويشنون عليه لكن يقولون لم يكن خليفة وان الخليفة ما اجتمع الناس عليه ولم يجتمعوا على علي وكان من هؤلاء من يربع بمعوية في خطبة الجمعة فيذكر الثلاثة ويربع بمعوية ولا يذكر عليا ويحتجون بأن معوية اجتمع عليه الناس بالمبايعة لما يابعه الحسن بخلاف علي فان المسلمين لم يجتمعوا عليه ويقولون لهذا ربعنا معوية لانه افضل من علي بل علي افضل منه كما أن كثير من الصحابة افضل من معوية وان لم يكونوا خلفاء وهؤلاء قد اخبر عنهم الامام احمد وغيره بحديث سفينة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا وقال احمد من لم يربع في الخلافة لعلي فهو أضل من جار أهله وتكلم بعض هؤلاء في أحمد بسبب هذا الكلام وقال قد أنكر خلافته من الصحابة طلبة والزبير وغيرهما ممن لا يقال فيه هذا القول واحتجوا بأن أكثر الأحاديث التي فيها ذكر خلافة النبوة لا يذكر فيها الا الخلفاء الثلاثة مثل ما روى الامام أحمد في مسنده عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوما أبكم رأيي رؤيا فقلت أنا يا رسول الله رأيت كأن ميزانا دلى من السماء فوزنت أنت بأبي بكر فربحت بأبي بكر ثم وزن أبو بكر بمهر فربح أبو بكر بمهر ثم وزن عمر بن عثمان فربح عمر بن عثمان ثم رفع الميزان فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلافة نبوة ثم يؤتى الله الملك من يشاء (وروى) أبو داود وحديثا عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأي الليلة رجل صالح أن أبا بكر يربط برسول الله صلى الله عليه وسلم ويخط عمر بأبي بكر ويخط عثمان بمهر قال جابر فلما قفنا من عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قلنا أما الرجل الصالح فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأما نوط بعضهم ببعض فهم ولادة هذا الامر الذي بعث الله به نبيه (وروى) أبو داود من حديث سمرة بن جندب أن رجلا قال يا رسول الله رأيت كأن دلوادلى من السماء فجاء أبو بكر فأخذ بعراقيها فشرب شرابا ضعيفا ثم جاء عمر فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضرع ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضرع ثم جاء علي فأخذ بعراقيها فانتشط وانتضج عليه مناشئ (وروى) عن الشافعي وغيره أنهم قالوا الخلفاء ثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان وما حادت به الاخبار النبوية الصحيحة حتى كله فبالخلافة التامة التي أجمع عليها المسلمون وقوتل بها الكافرون وظهر بها الدين كانت خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وخلافة علي اختلف فيها أهل القبلة ولم يكن فيها زيادة قوة للمسلمين ولا قهر ونقص للكافرين ولكن هذا لا يقدح في أن عليا كان خليفة راشدا مهديا لكن لم يتمكن كما تمكن غيره ولا أطاعته الامة كما أطاعت غيره فلم يحصل في زمنه من الخلافة التامة العامة ما حصل في زمن الثلاثة مع أنه من الخلفاء الراشدين المهديين وأما الذين قالوا ان معوية رضى الله عنه كان مصيبا في قتاله ولم يكن على رضى الله عنه مصيبا في قتاله لمعوية فقولهم أضعف من قول هؤلاء وحجة هؤلاء أن معوية رضى الله عنه كان طالبا لدم عثمان رضى الله عنه وكان هو ابن عمه ووليه وبنو عثمان وسائر عصبته اجتمعوا اليه وطلبوا من علي أن يمكثهم من قتله عثمان أو يسلمهم اليهم فامتنع علي من ذلك فتركوها بمبايعة ولم يقتلوه ثم ان عليا بدأهم بالقتال فقاتلوه دفاعا عن أنفسهم وبلادهم قالوا وكان علي باغيا عليهم وأما الحديث الذي روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لعمار تقتلك الفئة الباغية فبعضهم ضعفه وبعضهم تأوله فقال بعضهم معناه الطالبة لدم عثمان

انه يمتنع دوام كونه قادرا على الكلام والفعل بمشيئته وعارضهم آخرون فادعوا أن الواحد من مخلوقاته كالفلك أزلى معه وأنه لم يزل ولا تزال حوادثه غير متناهية فهذه الدورات لا تنتهى وهذه لا تنتهى مع أن هذه بقدر هذه مرات متناهية وكون الشئين لا يتناهيان أزلا وأبدا مع كون أحدهما بقدر الآخر مرات مع كونه مفعولا ومعلوما مساويا للفاعل في الزمن هو الذي انفردوا به وأما الفاعلية فيما لا يتناهي ابتداء وانتهاء فهو الذي ذكر في هذا الوجه وقد يقال يلزم مثل هذا في كلمات الله وادانته التي كل منها غير متناه أزلا وأبدا وان كان أحدهما أكثر

رضي الله عنه كما قالوا \* نبي ابن عفان باطراف الأسفل \* وبعضهم قالوا ما يروى عن معوية رضي الله عنه أنه قال لما ذكره له هذا الحديث أو نحن قتلناه انما قتله على وأصحابه حيث أقوه بين أسبافنا وروى عن علي رضي الله عنه أنه ذكر له هذا التأويل فقال فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه يكونون حينئذ قد قتلوا حرة وأصحابه يوم أحد لانه قاتل معهم المشركين وهذا القول لأعلمه قائل من أصحاب الأئمة الأربعة ونحوهم من أهل السنة ولكن هو قول كثير من الرواية ومن وافقهم ومن هؤلاء من يقول شارك في دم عثمان فثم من يقول أمر علانية ومنهم من يقول أمر سرا ومنهم من يقول بل رضي بقتله وفرح بذلك ومنهم من يقول غير ذلك وهذا كله كذب على علي رضي الله عنه واقتراء عليه فملي رضي الله عنه لم يشارك في دم عثمان ولا أمر ولا رضي وقد روى عنه وهو الصادق البار أنه قال والله ما قتلت عثمان ولا مالات على قتله وروى عنه أنه قال ما قتلت ولا رضيت وروى عنه أنه سمع أصحاب معوية يلعنون قتلة عثمان فقال اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر والسهل والجبل وروى أن ناسا شهدوا عليه بالزور وعند أهل الشام أنه شارك في دم عثمان وكان هذا مما مدعاهم إلى ترك مبايعته لما اعتقدوا أنه ظالم من قتلة عثمان وأنه أوى قتلة عثمان لموافقته لهم على قتله وهذا وأمثاله مما يبين شبهة الذين قاتلوه ووجه اجتihadهم في قتاله لا يمكن لا يدل على أنهم كانوا مصيبين في ترك مبايعته وقتاله وكون قتلة عثمان من رعيته لا يوجب أنه كان موافقا لهم وقد اعتذر بعض الناس عن علي أنه لم يكن يعرف القتلة بأعيانهم أو كان لا يرى قتل الجماعة بالواحد أو بأنه لم يدع عنه دمه ولي الدم دعوى توجب الحكم له ولا حاجة إلى هذه الأعذار بل لم يكن على مع تفرق الناس عليه متمكنا من قتل قتلة عثمان إلا بقتله تزيدها الأمر شرًا وبلاء ودفع أفسد الفاسدين بالتزام أدناهما أولى من العكس لانهم كانوا عسكرا وكان لهم قبائل تعصب لهم والمباشر منهم للقتل وان كان قليلا فكان رداه أهل الشوكة ولولا ذلك لم يتمكنوا ولما سار طحمة والوزير إلى البصرة ليقبضوا قتلة عثمان قام بسبب ذلك حرب قتل فيه خلق ومما يبين ذلك أن معوية قد اجتمع الناس عليه بعد موت علي وصار أميرا على جميع المسلمين ومع هذا لم يقتل قتلة عثمان الذين كانوا قد بغوا بل روى عنه أنه لما قدم المدينة حاصم الصوت في دار عثمان بأمر المؤمنين فقال ما هذا قالوا بنت عثمان تنذب عثمان فصرف الناس ثم ذهب إليها فقال يا بنت عم ان الناس قد بذلوا لنا الطاعة على كره وبذلنا لهم حلما على غيظ فان ردنا حلما رددوا طاعتهم ولأن تكوني بنت أمير المؤمنين خير من أن تكوني واحدة من عرض الناس فلا اسمعنيك بعد اليوم ذكرت عثمان فمعوية رضي الله عنه الذي يقول المنتصر له انه كان مصدبا في قتال علي لانه كان طالبا للقتل قتلة عثمان لما تمكن وأجمع الناس عليه لم يقتل قتلة عثمان فان كان قتلهم واجبا وهو مقدور له كان فعله بدون قتال المسلمين أولى من أن يقتل عليا وأصحابه لاجل ذلك ولو قتل معوية قتلة عثمان لم يقع من الفتنة أكثر مما وقع ليالي صفين وان كان معوية معذورا في كونه لم يقتل قتلة عثمان لهزمه عن ذلك أولا يفضى إليه ذلك من الفتنة وتفرق الكلمة وضعف سلطانه فعلى أولى أن يكون معذورا أكثر من معوية اذ كانت الفتنة وتفرق الكلمة وضعف سلطانه يقتل القتلة لوسعي في ذلك أشد ومن قال ان قتل الخلق الكثير الذين قاتلوا بينه وبين علي كان صوابا منه لاجل قتل قتلة عثمان فقتل ما هو دون ذلك لاجل قتل قتلة عثمان أولى أن يكون صوابا وهو لم يفعل ذلك للموتى ولم يقتل قتلة عثمان وذلك أن الفتنة انما يعرف ما فيها من الشر اذا أدبرت فاما اذا أقبلت فانها تزين ويظن أن فيها خيرا

من الآخر وقد يذكر هنا أن مقدار القمر أصغر من مقدار الشمس بحركته وان زادت في الدورات فقد نقصت في المقدار لكن هذا لا ينفع الا اذا عرف تساوى مقدار جميع حركات الكواكب التي كل منها غير متناه والالزم التفاضل فيما لا يتناهي فاذا كان تساويها باطلا كان هذا السؤال باطلا (قال الرازي الوجه الخامس) نقدر أن الادوار الماضية من اليوم لا إلى أول جملة ومن الامس كذلك ثم نطبق الطرف المنتهي من احدى الجملتين في الوهم على الطرف المنتهي من الاخرى ونقابل كل فرد من أفراد احدهما بنظيره من الاخرى فان لم تقصر احدهما عن الاخرى في الطرف الاخر كان الشيء مع غيره كهولا مع غيره وان قصرت كانت متناهية والاخرى زائدة بقدر متناه

فاذا ذاق الناس ما فيها من الشر والمرارة والبلاء صار ذلك ميّنا لهم مضرتها وواعظا لهم أن يعودوا في مثلها كما أنشد بعضهم

الحرب أول ما تكون فتنة \* تسمى بزيتها لكل جهول  
حتى اذا اشتعلت وشب ضرامها \* عادت بجوزا غير ذات حليل  
شمطا تنكر لونها وتغيرت \* مكروهة للشم والتقييل

والذين دخلوا في الفتنة من الطائفتين لم يعرفوا ما في القتال من الشر ولا عرفوا حرارة الفتنة حتى وقعت وصارت عبرة لهم ولغيرهم ومن استقرأ أحوال الفتنة التي تجري بين المسلمين تبين له أنه ما دخل فيها أحد فحمد عاقبة دخوله لما يحصل له من الضر في دينه ودنياه ولهذا كانت من باب المنهي عنه والامسالك عنهما من الأمور التي قال الله فيها فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وأما قول القائل إن عليا بدأهم بالقتال فقد قيل له وهم أولا امتنعوا من طاعته ومبايعته وجعلوه ظالما مشاركا في دم عثمان وقبلا عليه شهادة الزور ونسبوا إلى ما هو برى عنه وإذا قيل هذا واحد لا يبيع له قتالهم قيل ولا كان قتاله مباحا لكونه عاجزا عن قتل قتلة عثمان بل لو كان قادرا على قتل قتلة عثمان وقدر أنه ترك هذا الواجب اماما أولا وأما مذنبنا لم يكن ذلك موجبا لتفريق الجماعة والامتناع عن مبايعته ولمقاتلته بل كانت مبايعته على كل حال أصح في الدين وأنفع للمسلمين وأطوع لله ولرسوله من ترك مبايعته فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال إن الله يرضي لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعصوا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تصاحبوا من ولأه الله أمركم وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال على المرء المسلم السمع والطاعة في أمره وبشره ومنشطه ومكرهه وأثره عليه ما لم يأمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة وفي الصحيحين عن عبادة رضى الله عنه قال يا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة في بسرنا وعسرنا ومنشطنا ومكرهنا وأثره علينا وأن لا تنازع الأمر أهله وأن نقول أو نقوم بالحق حيث كنا لا نخاف في الله لومة لائم وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة فبدشبرفات فبنته ميتة جاهلية وفي الصحيح عن ابن عمر رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيمة ولا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثة لا يكلمهم الله ولا يزكهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم رجل لا يبايع اماما لا الدنيا إن أعطاه من هارضى وإن منع سخط الحديث وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زينة وعلى رضى الله عنه كان قدبا يبعه أهل الكوفة بالمدينة ولم يكن في وقته أحق منه بالخلافة وهو خليفة راشد نجب طاعته ومعلوم أن قتل القاتل انما شرع عصمة للدماء فاذا أفضى قتل الطائفة القليلة إلى قتل أضعافها لم يكن هذا طاعة ولا مصلحة وقد قتل بصفين أضعاف قتلة عثمان وأيضاً فقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق يدل على أن عليا وأصحابه أدنى إلى الحق من معاوية وأصحابه فلا يكون معاوية وأصحابه في قتالهم أولى أدنى إلى الحق وكذلك حديث عمار تقتلك الفئة الباغية قد رواه مسلم في صحيحه من غير وجه ورواه البخاري لكن في كثير من النسخ لم يذكره تاما وأما ما قيل من تأوله أن عليا وأصحابه

نهى متناهية أيضا (قال) الارموي  
لقائل أن يقول الجملة الناقصة  
لا تنقطع من طرف المبدأ وانما  
يكون الشيء مع غيره كهل لا مع غيره  
إذا كان أفراد الزائد مثل أفراد  
الناقص كما في مراتب الاعداد من  
واحد إلى ما لا يتناهى ومن العشرة  
إلى ما لا يتناهى إذا طبقنا إحدى  
الجملة بن على الأخرى (قلت)  
المعترض لم يبين فساد الجملة بل  
عارضها وغيره قد يمنع كلنا المقدمتين  
أو احدهما فالمعترض يقول وإن  
قصرت كانت متناهية فنقول إنما  
تكون متناهية لو كانت منقطعة  
من طرف المبدأ فأما مع عدم  
انقطاعها فلا نسلم تنهاها كما أن  
المستقبل وتضعيف العدد لما لم يكن  
منقطعا من جهة المنتهى لم يكن  
متناهيا وإن أمكن فيه مثل هذه  
المقابلة وأما غيره فيجيب بثلاثة



قتلوه وأن الباغيه الطالبة بدم عثمان فهذا من التأويلات الطاهرة الفساد التي يظهر  
فسادها العامة والخاصة والحديث ثابت في الصحيحين وقد صححه أحمد بن حنبل وغيره من  
الأئمة وإن كان قد روى عنه أنه ضعه فآخر الأمرين منه أنه صححه قال يعقوب ابن شيبة في  
مسنده في المكين في مسند عمار بن ياسر لما ذكر أخبار عمار سمعت أحمد بن حنبل سئل  
عن حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في عمار تقتل الفئة الباغية فقال أحمد قتله الفئة  
الباغية كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال في هذا غير حديث صحيح عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم وكره أن يتكلم في هذا بأكثر من هذا وقال البخاري في صحيحه حدثنا مسدد  
حدثنا عبد العزيز بن المختار حدثنا خالد الحذاء عن عكرمة قال قال لي ابن عباس ولابنه انطلقا  
إلى أبي سعيد واسمعان حديثه فانطلقنا فإذا هو في حائط يصلح فأخذر داءه فاحتجى ثم أنشأ  
يحدثنا حتى أتى على ذكر بناء المسجد فقال كنا نحمل لبنة لبنة وعمار لبنتين لبنتين فرأى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فجعل ينفض التراب عنه ويقول ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم  
إلى الجنة ويدعونه إلى النار قال يقول عمار أعوذ بالله من الفتنة ورواه البخاري من وجه آخر عن  
عكرمة عن أبي سعيد الخدري لكن في كثير من النسخ لا يذكرون الحديث بتمامه بل فيها ويح عمار  
يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار ولكن لا يختلف أهل العلم بالحديث أن هذه الزيادة هي  
في الحديث قال أبو بكر البيهقي وغيره قد رواه غير واحد عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن  
عباس رضي الله عنهم ما ولفظ البيهقي وغيره أن البخاري لم يذكروا الزيادة واعتدروا بذلك بأن هذه  
الزيادة لم يسمعها أبو سعيد من النبي صلى الله عليه وسلم ولكن حدثه بها أصحابه مثل أبي قتادة كما  
رواه مسلم في صحيحه من حديث شعبة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال أخبرني من هو خير مني أبو  
قتادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعمار تقتل الفئة الباغية وفي حديث داود بن  
أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ترقق مارقة  
تقتلهم أولى الطائفتين بالله وكان عمار يحمل لبنتين لبنتين قال فلم أسمعها من النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم ولكن جئت إلى أصحابي وهم يقولون إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
ويحمل ابن سمية تقتل الفئة الباغية ورواه مسلم في صحيحه والنسائي وغيرهما من حديث ابن عون  
عن الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تقتل عمارا  
الفئة الباغية ورواه أيضا من حديث شعبة عن خالد عن سعيد بن أبي الحسن والحسن عن أمهما  
عن أم سلمة رضي الله عنها وفي بعض طرقه أنه قال ذلك في حفر الخندق وذكر البيهقي وغيره أن  
هذا غلط والصحيح أنه إنما قاله يوم بناء المسجد وقد قيل أنه يحتمل أنه قاله مرتين وقد روى هذا  
من وجوه آخر من حديث عمرو بن العاص وابنه عبد الله ومن حديث عثمان بن عفان ومن  
حديث عمار نفسه وأسانيده هذه متقاربة وقد روى من وجوه أخرى وإليه وفي الصحيح ما ينفي  
عن غيره والحديث ثابت صحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند أهل العلم بالحديث  
والذين قتلوه هم الذين باشروا قتله والحديث أطلق فيه لفظ البغي لم يقيد بمفعول كما قال تعالى  
لا يبغيون عنها حولا وكما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذين هم فيكم تبغ لا يبغيون أهلا ولا مالا  
ولفظ البغي إذا أطلق فهو التطلع كما قال تعالى فإن بغت أحدها على الأخرى فقاتلوا التي تبغي  
وقال فن اضطر غير باغ ولا عاد وأيضا فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر هذا لما كانوا ينقلون  
اللبن لبناء المسجد وكانوا ينقلون لبنة لبنة وكان عمار ينقل لبنتين لبنتين فقال النبي صلى الله تعالى

أجوبة أحدها قوله فإن لم تقصر  
أحدهما عن الأخرى في الطرف  
الأخرى كان الشيء مع غيره كهولا  
مع غيره فنقول هذا إنما يلزم إذا  
طبقة إحدى الجمالين على الأخرى  
والتطبيق في المعدوم ممتنع كما في  
تطبيق مراتب الأعداد من  
الواحد إلى ما لا يتناهى ومن العشرة  
إلى ما لا يتناهى ومن المائة إلى ما لا  
يتناهى فإنا نعلم أن عدد تضعيف  
الواحد أقل من عدد تضعيف  
العشرة وعدد تضعيف العشرة أقل  
من عدد تضعيف المائة وعدد  
تضعيف المائة أقل من عدد  
تضعيف الألف والجميع لا يتناهى  
وهذه الحجج من جنس حجة مقابلة  
دورات أحد الكوكبين بدورات  
الأخرى لكن هنالك الدورات  
وجدت وعدمت وهنأذرت  
الازمنة والحركات الماضية تافضة

عليه وسلم ويحسب عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار وهذا ليس فيه ذم لعمار بل مدح له ولو كان القاتلون له مصيبين في قتله لم يكن مدح له وليس في كونهم يطلبون دم عثمان ما يوجب مدحه وكذلك من تأول قاتله بأنهم الطائفة التي قاتل معها فتأويله ظاهر الفساد ويلزمهم ما ألزمهم إياه على وهو أن يكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه قد قتلوا كل من قتل معهم في الغزو وكهزمة وغيره وقد يقال فلان قاتل فلانا إذا أمره بأمر كان فيه حقه ولكن هذا مع القرينة لا يقال عند الإطلاق بل القاتل عند الإطلاق الذي قتله دون الذي أمره ثم هذا يقال لمن أمر غيره وعمار لم يأمره أحد بقتال أصحاب معوية بل هو كان من أحرص الناس على قتالهم وأشد هم رغبة في ذلك وكان حرصه على ذلك أعظم من حرص غيره وكان هو يحض عليا وغيره على قتالهم ولهذا لم يذهب أحد من أهل العلم الذين تذكروا قتالهم إلى هذا التأويل بل أهل العلم في هذا الحديث على ثلاثة أقوال فطائفة ضعفت لما روي بأسانيد ليست ثابتة عندهم ولكن رواء أهل الصحيح رواء البخاري كما تقدم من حديث أبي سعيد ورواه مسلم من غير وجه من حديث الحسن عن أمه عن أم سلمة رضي الله عنها ومن حديث أبي سعيد عن أي قتاده وغيره ومنهم من قال هذا دليل على أن معوية وأصحابه بغاة وأن قتالهم على لهم قتال أهل العدل لأهل البغي لكنهم بغاة متأولون لا يكفرون ولا يفسقون ولكن يقال ليس في مجرد كونهم بغاة ما يوجب الأمر بقتالهم فإن الله لم يأمر بقتال كل باغ ولا أمر بقتال البغاة ابتداء ولكن قال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو أيهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله فان فاءت فاصلحو أيهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحو أيهما فاقبلوا الله لعلكم ترجون فلم يأمر بقتال البغاة ابتداء بل أمر اذا اقتتل طائفتان من المؤمنين أن يصلح بينهما وهذا يتناول ما اذا كانتا باغيتين أو احدهما باغية ثم قال فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله وقوله فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي قد يقال المراد به البغي بعد الإصلاح ولكن هذا خلاف ظاهر القرآن فان قوله بغت احدهما على الاخرى يتناول الطائفتين المقتلتين سواء أصل بينهما أولم يصلح كما أن الأمر بالإصلاح يتناول المقتلتين مطلقا فليس في القرآن أمر بقتال الباغي ابتداء لكن أمر اذا اقتتل طائفتان أن يصلح بينهما وأنه ان بغت احدهما على الاخرى بعد القتال أن تقاتل حتى تفي وهذا يكون اذا لم تجب إلى الإصلاح بينهما وأما اذا أجابت إلى الإصلاح بينهما لم تقاتل فلو قوتلت ثم فاءت إلى الإصلاح لم تقاتل لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله فان فاءت فاصلحو أيهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين فامر بعد القتال إلى أن تفي أن يصلح بينهما بالعدل وأن يقسط وقاتل الفتنة لا يقع فيه هذا وذلك قد يكون لان الله لم يأمر بالقتال ابتداء ولكن أمر اذا اقتتلوا وبغت احدهما على الاخرى بقتال الفئة الباغية وقد تكون الآية أمرا بالإصلاح وقاتل الباغي جميعا لم يأمر بأحدهما وقد تكون الطائفة باغية ابتداء لكن لما بغت أمر بقتالها وحينئذ لم يكن المقاتل لها قادرا لعدم الاعوان أو لغير ذلك وقد يكون عاجزا ابتداء عن قتال الفئة الباغية أو عاجزا عن قتال تفي فيه إلى أمر الله فليس كل من كان قادرا على القتال كان قادرا على قتال تفي فيه إلى أمر الله وإذا كان عاجزا عن قتالها حتى تفي إلى أمر الله لم يكن مأمورا بقتالها إلا أمر إيجاب ولا أمر استحباب ولكن قد يظن أنه قادر على

وزائدة (هـ) مما يجاب به) عن هذه الحجة وهي أشهر حججهم أن يقال لان سلم إمكان التطبيق فإنه اذا كان كلاهما لا بداية له وأحدهما انتهى أمس والآخر انتهى اليوم كان تطبيق الحوادث إلى اليوم على الحوادث إلى أمس ممتمعا لذاته فان الحوادث إلى اليوم أكثر فكيف تكون احدهما مطابقة للآخرى فلما كان التطبيق ممتعا جاز أن يلزمه حكم ممتنع وأيضا فيقال نحن نسلم أنها متناهية من الجانب المتناهي لكن لم قلت اذا كانتا متناهيين من أحد الجانبين كانتا متناهيين من الجانب الآخر وهذا أول المسئلة والتفاضل وقع من الجانب المتناهي لامن الجانب الذي ليس بمتناه فسلم يقع فيما لا يتناهي تفاضل (قال الرازي) السادس لو كانت الادوار الماضية غير متناهية كان وجود اليوم

ذلك فيبين له في آخر الامر أنه لم يكن قادرا فهذا من الاجتهاد الذي يشاب صاحبه على حسن  
 القصد وفعل ما أمر وان أخطأ فيكون له فيه أجر ليس من الاجتهاد الذي يكون له فيه أجران فان  
 هذا انما يكون اذا وافق حكم الله في الباطن كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اجتهد  
 الحاكم فإخطأ فله أجر واذا اجتهد فأصاب فله أجران ومن الاجتهاد أن يكون ولي الامر أو  
 نائبه مخيرا بين أمرين فأكثر تخيرا يترجح لأصلح لا تخير شهوة كما يخير الامام في الاسرى بين  
 الاسترقاق والقتل والمن والفداء عند كثير العلماء فان قوله تعالى فاما من بعد واما فداء ليس  
 بمنسوخ وكذلك تخير من نزل العدو على حكمه كما نزل بنو قريظة على حكم النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فسأله حلفاء وهم من الاوس أن يعين عليهم كما من على بني النضير حلفاء الخزرج فقال  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ألا ترضون أن أحكم فيهم سعد بن معاذ سيد الاوس فرضيت الاوس  
 بذلك فأرسل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلف سعد بن معاذ فجاء وهو راكب وكان مترضا  
 من أثر جرح به في المسجد بنو قريظة بشر في المدينة بينهم نصف يوم أو نحو ذلك فلما أقبل  
 سعد رضي الله عنه قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا الى سيدكم فقاموا وأقاربه  
 في الطريق يسألونه أن يعين عليهم ويذكرونه معاوتهم ونصرهم له في الجاهلية فلما دنا قال  
 لقد آن لسعد أن لا تأخذه في الله لومة لائم فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يحكم فيهم  
 فحكم بأن تقتل مقاتلتهم وتسبي ذرارهم وتغنم أموالهم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات والحديث ثابت في الصحيحين وفي الحديث  
 الذي رواه مسلم في صحيحه عن بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا حاصرت أهل  
 حصن فسألوك أن تنزل لهم على حكم الله فلا تنزل لهم على حكم الله فانك لا تدري ما حكم الله فيهم  
 ولكن انزل لهم على حكمك وحكم أصحابك فدل هذا الحديثان الصحاح على أن الله  
 حكم معين فيما يكون ولي الامر مخيرا فيه تخير مصلحة وان كان لو حكم بغير ذلك نفذ حكمه في  
 الظاهر فما كان من باب القتال هو أولى أن يكون أحد الامرين أحب الى الله ورسوله اما فعله  
 واما تركه ويتبين ذلك بالمصلحة والفسدة فما كان وجوده خيرا من عدمه لما حصل فيه من المصلحة  
 الراجحة في الدين فهذا مما يأمر الله به أمر ايجاب أو استحباب وما كان عدمه خيرا من وجوده  
 فليس بواجب ولا مستحب وان كان فاعله مجتهدا مجتهدا على اجتهداه والقتال انما يكون لطائفة  
 ممنعة فلو بغت ثم أجابت الى الصلح بالعدل لم تكن ممنعة فلم يجز قتالها ولو كانت باغية وقد أمر  
 بقتال الباغية الى أن تفي الى أمر الله أي ترجع ثم قال فان فاءت فاصلحو ايمنهم بالعدل فامر  
 بالاصلاح بعد قتال الفئة كما أمر بالاصلاح اذا افتنتا ابتداء وقد قالت عائشة رضي الله عنها  
 لما وقعت الفتنة ترك الناس المصلح بهذه الآية وهو كما قالت فانهم لما اقتتلنا لم يصلح بينهم ما ولو  
 قدر أنه قوتلت الباغية فلم تقاتل حتى تفي الى أمر الله ثم أصلح بينهم بالعدل والله تعالى أمر  
 بالقتال الى التي ثم الاصلاح لم يأمر بقتال مجرد بل قال فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله  
 وما حصل قتال حتى تفي الى أمر الله فان كان ذلك مقدر او واقع وان كان مجهوزا عنه لم يكن  
 مأمو رابه وبجهر المسلمين يوم أحد عن القتال الذي يقتضي انتصارهم كان بترك طاعة الرسول  
 وذنوبهم وكذلك التولي يوم حنين كان من الذنوب بين ذلك أنه لو قدر أن طائفة بغت على طائفة  
 وأمكن دفع البغي بلا قتال لم يجز القتال فلوان دفع البغي بوعظ أو فتيا أو أمر بمعروف لم يجز القتال  
 ولو اندفع البغي بقتل واحد مقدور عليه أو اقامة حد أو تعزير مثل قطع سارق وقتل محارب وحد

موقوف على انقضاء ما لانهاية له  
 والموقوف على المحال محال (قال)  
 الارموى ولقائل أن يقول انقضاء  
 ما لانهاية له محال وأما انقضاء ما لا  
 بداية له ففيه نزاع (قلت) هنا نزاع  
 لفظي ونزاع معنوي أما اللفظي فهو  
 أنه اذا قدر تسلسل الحوادث في  
 الماضي وعدم انقطاعها وانها الأول  
 لها فهل يعبر عن هذا بأن يقال  
 لانهاية لها أو يقال لا بداية لها ولا  
 يقال لانهاية لها فالمستدل عبرائه  
 لانهاية لها والمعتزض أنكر ذلك  
 وهذا نزاع لفظي وذلك أنه يقال  
 هذا غير متناه بمعنى أنه ليس له  
 حد محدود وقد يقال غير متناه  
 بمعنى أنه لا آخر له ويقال هذا له نهاية  
 أي له آخر وهذا لانهاية له أي لا آخر  
 له والحوادث الماضية اذا قدر أنها  
 لم تزل فانه يقال لانهاية لها بالمعنى  
 الاول وأما بالمعنى الثاني فقد انقضت

فأذف لم يحجز القتال وكثيرا ما تنور الفتنة اذا ظلم بعض طائفة لطائفة أخرى فاذا أمكن استبقاء حق المظلوم بلا قتال لم يحجز القتال وليس في الآية أن كل من امتنع من مبايعة امام عدل يجب قتاله بمجرد ذلك وان سمي باغيا لترك طاعة الامام فليس كل من ترك طاعة الامام يقاتل والصديق قاتل مانعي الزكاة لكونهم امتنعوا عن أدائها بالكلمة فقتلوا بالكتاب والسنة والافلوا قروا بادائها وقالوا لا تؤذيها اليك لم يحجز قتالهم عندها كثيرا لعلماء وأولئك لم يدونوا كذلك ولهذا كان القول الثالث في هذا الحديث حديث عماران قاتل عمار طائفة باغية ليس لهم أن يقاتلوا عليها ولا يمتنعوا عن مبايعته وطاعته وان لم يكن على ما مورأ بقتالهم ولا كان فرضا عليه قتالهم لمجرد امتناعهم عن طاعته مع كونهم ملتزمين شرائع الاسلام وان كان كل من المقتولين متأولين مسلمين مؤمنين وكلهم يستغفر لهم ويرحم عليهم بما يقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انزل رؤوف رحيم

(فصل) وأما قول الرافضي وسموه كاتب الوحي ولم يكتب له ولا كلمة واحدة من الوحي فهذا قول بلاجة ولا علم فالدليل على أنه لم يكتب له ولا كلمة واحدة من الوحي وانما كان يكتب له رسائل وقوله ان كتاب الوحي كانوا بضعة عشر أخصهم وأقر بهم اليه على ولا يرب أن عليا كان ممن يكتب له أيضا كما كتب الصلح بينه وبين المشركين عام الحديبية ولكن كان يكتب له أبو بكر وعمر أيضا ويكتب له زيد بن ثابت بلار يرب في الصحيحين أن زيد بن ثابت لما نزلت لا يستوي القاعدون من المؤمنين كتبها له وكتب له أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعامر بن فهيرة وعبد الله بن أرقم وأبي ابن كعب وثابت بن قيس وخالد بن سعيد بن العاص وحنظلة بن الربيع الاسدي وزيد بن ثابت ومعوية وشرحبيل بن حسنة رضي الله تعالى عنهم (وأما قوله) ان معوية لم يرل مشركا مدة كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مبعوثا فيقال لا يرب ان معوية وأباه وأخاه وغيرهم أسلموا عام فتح مكة قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بنحو من ثلاث سنين فكيف يكون مشركا مدة المبعث ومعوية رضي الله عنه كان حين بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صغيرا كانت هند ترقصه ومعوية رضي الله عنه أسلم مع مسلمة الفتح مثل أخيه يزيد ومسيل بن عمر ووصفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل وأبي سفيان بن حرب وهؤلاء كانوا قبل اسلامهم كفرا ومحاربة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من معوية فصفوان وعكرمة وأبو سفيان كانوا مقدمين للكفار يوم أحد رؤس الاخراب في غزوة الخندق ومع هذا كان مسيل وصفوان وعكرمة من أحسن الناس اسلاما واستشهدوا رضي الله عنهم يوم اليرموك ومعوية لم يعرف له قبل الاسلام أذى للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بيد ولا لسان فاذا كان من هو أعظم معاداة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من معوية قد حسن اسلامه وصار ممن يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله فما المانع أن يكون معوية رضي الله عنه كذلك وكان من أحسن الناس سيرة في ولايته وهو ممن حسن اسلامه ولولا محاربتة لعلى رضي الله عنه وتولية الملك لم يذكروا أحد الا بخير كما لم يذكروا مثاله الا بخير وهؤلاء مسلمة الفتح معوية ونحوه قد شهدوا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عدة غزوات كفرا وحنين والطائف وتبوك فله من الايمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله ما لا مثاله فكيف يكون هؤلاء كفارا وقد صاروا مؤمنين مجاهدين تمام سنة ثمان وتسع وعشر وبعض سنة إحدى عشرة فان مكة فتحت باتفاق الناس في شهر رمضان سنة ثمان من الهجرة والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم باتفاق الناس

واندمرت ولها آخر وهذه الجحة اعتمد عليها أكثر المتكلمين كآبي المعلى ومن قبله وبعده من المعتزلة والاشعرية وذكروا أنه اعتمد عليها يحيى النحوي وغيره من المتقدمين وظنوا أن ما لا يتناهي بمنع أن يكون منقضيًا منصرفًا فان ما انقضى وانصرم فقد تنهاى فكيف يقال أنه لا نهاية له واشتبه عليهم لفظ النهاية لما فيه من الاجال والاشتباه فان الماضي له آخر انتهى اليه فهو متناه بهذا الاعتبار بلانزاع وهذا المعنى يقال أنه انصرم وانقضى وفرغ ونفذ وأما بالمعنى المتنازع فيه فهو أنه لا بداية له أي لم يزل أحاده متعاقبة وأما التنازع المعنوي فهو أنه هل يعقل انقضاء ما يقدر أنه لا بداية له ولا ينتهي من جهة مبدئه أولا المستدل لم يذ كر دليلا على امتناع انقضاء ذلك لكن أخذ

توفي في شهر ربيع الاول سنة احدى عشرة والناس كلهم كانوا كفارا قبل ايمانهم بما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان فيهم من هو أشد عداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من معوية وأسلم وحسن اسلامه كابي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن عمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان من أشد الناس بغضا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهجاء له قبل الاسلام وأما معوية رضي الله عنه فكان أبوه شديد العداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك أمه حتى أسلمت فقالت والله يا رسول الله ما كان علي وجه الأرض أهل خباء أحب الي أن يذلوا من أهل خبائك وما أصبح اليوم على ظهر الأرض أهل خباء أحب الي أن يعزوا من أهل خبائك أخرجه البخاري وفيهم أنزل الله تعالى عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم فان الله جعل بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين الذين عادوه كابي سفيان وهند وغيرهما مودة والله قدير على تبديل العداوة بالمودة وهو غفور لهم يتوب منهم من الشرك رحيم المؤمنين وقد صاروا من المؤمنين

(فصل) قال الرافضي وكان باليمن يوم الفتح يطعن على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكتب الى أبيه صخر بن حرب يعيره باسمه ويقول أصبوت الى دين محمد وكتب اليه بهذه الايات

يا صخر لا تسلمن طوعا فتفخنا \* بعد الذين بهدر أصبحوا فرقا

جدي وخالي وعم الأم يالهم \* قوما وحظلة المهدي لنا أرقا

فالموت أهون من قول الوشاة لنا \* خلي ابن هند عن العزى لقد فرقا

والفتح كان في رمضان سنة ثمان من قدوم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة ومعوية مقبم على شره هارب من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لانه كان قد أهدر دمه فهرب الى مكة فلما لم يجد له مأوى سار الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاضطر فأظهر الاسلام وكان اسلامه قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة أشهر وطرح نفسه على العباس فسأل فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعفا ثم شفع فيه أن يشرفه ويضيفه الى جلة الكتاب فأجابه وجعله واحدا من أربعة عشر فكم كان حظه من هذه المدة لو سلمنا انه كاتب الوحي حتى استحق أن يوصف بذلك دون غيره مع أن الزمخشري من مشايخ الحنفية ذكر في كتابه ربيع الابرار انه ادعى نبوته أربعة نفر على أن من جلة الكتبة عبد الله بن سعد بن أبي مروح وارتد مشركا وفيه نزل قوله ولكن من شرح بالكفر صدرا فعلمهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم وقد روى عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسميته يقول يطلع عليكم رجل يمشي على غير سنتي فطلع معوية وقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فأخذ معوية بيد ابنه يزيد وخرج ولم يسمع الخطبة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله القائد والمفود أي يوم يكون للامة مع معوية ذى الاساءة وبالغ في محاربة علي عليه السلام وقتل جمعا كثيرا من خيار الصحابة ولعنه على المنبر واستمرسه الى سنة ثمانين الى أن قطعه عمر بن عبد العزيز وسم الحسن عليه السلام وقتل ابنه يزيد مولانا الحسين ونهب نساءه وكسر أبوه ثنية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأكلت أمه كبدة حرة عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

(والجواب) أما قوله كان باليمن يطعن على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكتب الى أبيه صخر بن حرب يعيره باسمه وكتب اليه الايات فهذا من الكذب المعلوم فان معوية انما كان بمكة لم يكن

لفظ ما لا ينهائى وفيه اجمال فقد يعنى به ما لا ينهائى في المستقبل من جهة آخره فاذا قيل ان هذا ينقض كان ذلك جمعا بين النقيضين وقد يعنى به ما لا بداهة له وهو ينازع في امكان ذلك لانه حينئذ يكون له نهاية بلا بداية وكأنه يقول ماله نهاية فلا بد له من بداية ومناعوه يقولون هذا مسلم في الاشخاص فكل شخص ينتهى فلا بد له من مبداء اذ لو لم يكن له مبداء لكان قد بدأ وما وجب قدمه امتنع عدمه كما سيأتى و ينازعونه في النوع ويقولون يمكن أن يقال الله لم يزل يفعل شيئا بعد شيئا وسيأتى ان شاء الله كلام الرازي على افساد هذه الحجة التي ذكرها ههنا على تنهاى الحوادث بكلام لم يذكر عنه جوابا (قال الرازي) وان كان الجسم في الازل ساكنا كان ذلك ممتمعا لان السكون وجودى وكل



بالين وأبو أسلم قبل دخول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة بجز الظهران ليلة نزل بها وقال له العباس ان أباسفيان يحب الشرف فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن وأبو سفيان كان عنده من دلائل النبوة ما أخبر به هرقل ملك الروم لما سافر إلى الشام في الهدنة التي كانت بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبينهم وما كان عندهم من أمانة بن أبي الصلت لكن الحسد منه من الإيمان حتى أدخله الله عليه وهو كاره بخلاف معوية فإنه لم يعرف عنه شيء من ذلك ولا عن أخيه يزيد وهذا الشعر كذب على معوية قطعاً فإنه قال فيه

فالموت أهون من قول الوشاة لنا \* خلى ابن هند عن العزى لقد فرقا

ومعلوم أنه بعد فتح مكة أسلم الناس وأزيلت العزى بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إليها خالد بن الوليد فجعل يقول يا عز كفرانك لا سحانك \* اني رأيت الله قد أهانك

وكانت قريشا من عرفات فلم يبق هناك لا عزى ولا من يلومهم على ترك العزى فعلم أن هذا من وضع بعض الكذابين على لسان معوية وهو كذب جاهل لا يعلم كيف وقع الامر وكذلك ما ذكره من حال جده أبي أمية عتبة بن ربيعة وخاله الوليد بن عتبة وعم أمه شيبه بن ربيعة وأخيه حنظلة أمر يشترك فيه هو وجهور قريش فما كان منهم أحد الا وله أقارب كفار قتلوا كفارا واماوا كفارا فهل كان في اسلامهم فضيحة وقد أسلم عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية وكابان من خيار المسلمين وأبوهم قتل بسدر وكذلك الحارث بن هشام قتل أخوه يوم بدر وفي الجملة الطعن بهذا طعن في عامة أهل الإيمان وهل يحل لاحد أن يطعن في علي بن أبي طالب كان شديد العداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو يطعن في العباس رضي الله عنه بأن أخاه كان معاديا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو يعير عليا بكفر أبي طالب أو يعير بذلك العباس وهل مثل ذلك الآمن كلام من ليس من المسلمين ثم الشعر المذكور ليس من جنس الشعر الاول بل هو شعر ردى (وأما قوله) ان الفتح كان في رمضان لثمان من مقدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة فهو صحيح (وأما قوله) ان معوية كان مقيما على شركه هاربا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لانه كان قد أهدر دمه فهرب إلى مكة فلما لم يجد له ما وى سار إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مضطرا فاطهر الاسلام وكان اسلامه قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة أشهر فهذا من أظهر الكذب فان معوية أسلم عام الفتح باتفاق الناس وقد تقدم قوله انه من المؤلفات قلوبهم والمؤلفة قلوبهم أعطاهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عام حنين من غنائم هوازن وكان معوية ممن أعطاه منها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يتألف السادة المطاعين في عشائره فان كان معوية هاربا لم يكن من المؤلفات قلوبهم ولولا بسم الا قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة أشهر لم يعط شيئا من غنائم حنين ومن كانت غايته أن يؤتمن لم يحتج إلى تأليف وبعض الناس يقول انه أسلم قبل ذلك فان في الصحيح عنه أنه قال قصرت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على المروة رواه البخارى ومسلم وهذا قد قيل انه كان في حجة الوداع ولكن هذا خلاف الاحاديث المتواترة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانها كلها متفقة على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحل من احرامه في حجة الوداع إلى يوم النحر وأنه أمر أصحابه أن يحلوا من احرامهم الحل كله ويصبروا متمتعين بالعمرة إلى الحج الآمن ساق الهدي فإنه بقي على احرامه إلى أن يبلغ الهدى محله وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى وطلحة وطلحة من أصحابه قد

رجودى أزل فإنه يمتنع زواله والمنازع نازعه في كون السكون وجوديا ولم ينازعه في أن الوجود الازلي يمتنع زواله وقد قرر ذلك الرازي بأن القديم اما واجب بذاته أو ممكن يكون مؤثره موجبا بذاته سواء كان تأثيره بنفسه أو بشرط لازم له ولا يحتاج إلى هذا بل يقال القديم ان كان واجبا بنفسه امتنع عدمه وان لم يكن كذلك فالمقتضى له سواء سمي موجبا أو محتارا اما أن يتوقف اقتضاؤه على شرط محدث أولا والثاني يمتنع فان القديم لا يتوقف على شرط محدث اذ لو توقف عليه لكان القديم مع المحدث أو بعده واذا لم يتوقف على شرط محدث لزم أن يكون قد وجد المقتضى التام المستلزم له في الازل وحينئذ فيجب دوامه بدوام المقتضى التام ثم كون القديم

ساقوا الهدى فلم يحلوا وكانت فاطمة وأزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ممن لم يسق خيلان  
والاحاديث بذلك معروفة في الصحاح والسنن والمسانيد فعرف أنه لم يقصر معوية عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع ولكن من اعتقد ذلك أباح للتمتع السائق للهدى أن يقصر  
من شعره وهو إحدى الروايتين عن أحمد كما أن عنه رواية أنه إذا قدم قبل العشر حل من أحرامه  
ومالك والشافعي يبيحان لكل متمتع أن يحل من أحرامه وأن كان قد ساق الهدى وأما أبو حنيفة  
وأحمد في المشهور عنه وغيرهما من العلماء فيعلمون بالسنة المتواترة أن سائق الهدى لا يحل إلى  
يوم النحر وتقصر معوية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على هذا كان قبل حجة الوداع أما في  
عمرة القضية وعلى هذا فيكون قد أسلم قبل الفتح كما زعم بعض الناس. لكن لا يعرف صحة هذا وأما  
في عمرة الجعرانة كما روى أن هذا التقصير كان في عمرة الجعرانة وكانت بعد فتح مكة وبعد غزوة حنين  
وبعد حصاره الطائف فإنه صلى الله تعالى عليه وسلم رجع من ذلك فقسم غنائم خيبر بالجعرانة  
واعتمر منها إلى مكة فقصّر عنه معوية رضي الله عنه وكان معوية قد أسلم حينئذ فإنه أسلم عند  
فتح مكة واستكتبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لخبرته وأمانته ولا يعرف عنه ولا عن أخيه  
يزيد بن أبي سفيان أنهما أديا بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما كان يؤذيه بعض المشركين وأخوه  
يزيد أفضل منه وبعض الجهال يظن أن يزيد هذا هو يزيد الذي تولى الخلافة بعد معوية وقتل  
الحسين في زمنه فيظن يزيد بن معوية من الصحابة وهذا جهل ظاهر فإن يزيد بن معوية ولد في  
خلافة عثمان وأما يزيد هذا فزع من خيار الصحابة واستعمله الصديق أحد أمراء  
الشام ومشي في ركابه ومات في خلافة عمر فولد عمر رضي الله عنه أخاه معوية رضي الله عنه مكانه  
أميرا ثم لما ولي عثمان أقره على الإمارة وزاده وبني أمير إلى أن قتل عثمان ووقعت الفتنة إلى أن  
قتل أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وباع أهل العراق الحسن بن علي رضي الله عنهما فاقام ستة  
أشهر ثم سلم الأمر إلى معوية تحقيقا لما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال  
إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وبقي معوية بعد ذلك عشرين سنة  
ومات سنة ستين (ومما يبين كذب ما ذكره هذا الرافضي) أنه لم يتأخر إسلام أحد من قريش إلى  
هذه الغاية وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد بعث أبا بكر عام تسع بعد الفتح بأكثر من سنة  
ليقيم الحج وينادي أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وفي تلك السنة نبذت  
اليهود إلى المشركين وأجلوا أربعة أشهر فانقضت المدة في سنة عشر فكان هذا أمانا عاما لكل  
مشرك من سائر قبائل العرب وغر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزوة تبوك سنة تسع لقتال  
النصارى بالشام وقد ظهر الإسلام بأرض العرب ولو كان لمعوية من الذنوب ما كان لكان  
الإسلام محب ما قبله فكيف ولم يعرف له ذنب بهرب لاجله أو بهدر دمه لاجله وأهل السيرة  
والمغازي متفقون على أنه لم يكن معوية ممن أهدر دمه عام الفتح فهذه مغازي عروة بن الزبير  
والزهرى وموسى بن عقبة وابن اسحق والواقدي وسعيد بن يحيى الأموي ومحمد بن عائذ وأبي  
اسحق الفراء وغيرهم وكتب التفسير والحديث كلها تنطق بخلاف ما ذكره ويذكرون من  
أهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه مثل مقبس بن ضيابة وعبد الله بن خطل وهذان قتلا  
وأهدر دم عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم يابعه والذين أهدر دماءهم كانوا غرا قبل أن يفلحوا  
العشرة وأبو سفيان كان من أعظم الناس عداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو في غزوة

لا يكون مقتضيه له اختيار فيه  
كلام وزاع ليس هذا موضعه  
والمقصود هنا أن منازعه نازعه في  
كون السكون وجوديا وقد  
احتج عليه الرازي بأن تبدل حركة  
الجسم الواحد بالسكون وبالعكس  
يقضى كون أحدهما وجوديا  
لأن رفع العدم ثبوت فيكون الآخر  
وجوديا لأن الحركة هي الحصول  
في حيزه سبقا بالحصول في الآخر  
والسكون هو الحصول في حيز  
مسبقا بالحصول فيه فاختلفا فهما  
انما هو بالمسبوقية بالغير وانها  
وصف عرضي لا يمنع اتحاد الماهية  
فيلازم كونهما وجوديين (قال  
الارموي) ولقائل أن يقول  
الحركة والسكون متقابلان تقابل  
الضدين أو تقابل العدم والملكة  
والبدئية حاكمة باختلاف الضدين  
في غم الماهية وكذا العدم

بدر الذي أرسل الى قريش ليستنفرهم وفي غزوة أحد هو الذي جمع الاموال التي كانت معه  
للتجارة وطلب من قريش أن يتفقها في قتال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو من أعظم  
قواد الجيوش يوم أحد وهو قائد الأحزاب أيضا وقد أخذ العباس بغير عهد ولا عقد ومشى  
عمر معه يقول للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يا نبي الله هذا أعدو الله أبو سفيان قد أمكن الله  
منه بغير عهد ولا عقد فاضرب عنقه فقاوله العباس في ذلك فأسلم أبو سفيان وأمنه النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم وقال من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن ألقى  
السلاح فهو آمن فكيف يمدردم معوية وهو شاب صغير ليس له ذنب يختص به ولا عرف عنه أنه  
كان يحض على عداوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد آمن رؤس الأحزاب فهل يظن هذا الأمن  
هو من أجهل الناس بالسيرة وهذا الذي ذكرناه مجمع عليه بين أهل العلم مذكور في عامة الكتب  
المصنفة في هذا الشأن وقد بسطنا الكلام على هذا في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى  
الله تعالى عليه وسلم لما ذكرنا من أهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه عام الفتح وذكرناهم  
واحد واحد انهم كان فيهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم ان عثمان رضى الله عنه أتى به النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم فأسلم بمكة وحقق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه (وأما قوله) انه استحق أن  
يوصف بذلك دون غيره ففرقة على أهل السنة فانه ليس فيهم من يقول ان هذا من خصائص  
معوية بل هو واحد من كتاب الوحي وأما عبد الله بن سعد بن أبي سرح فارتد عن الاسلام  
واقترى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم انه عاد الى الاسلام (وأما قوله) انه نزل فيه ولكن  
من شرح بالكفر صدر الآية فهو باطل فان هذه الآية نزلت بمكة حين أكره عمار وبلال  
على الكفر وردة هذا كانت بالمدينة بعد الهجرة ولو قدر أنه نزلت فيه هذه الآية فالنبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم قد قبل اسلامه وبايعه وقد قال تعالى كيف بهدى الله قوما كفروا بعد ايمانهم  
وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدي القوم الظالمين أولئك جزاؤهم أن  
عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون الا  
الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم (وأما قوله) وقد روى عبد الله بن عمر  
قال أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسمعت يقول يطلع عليكم رجل يبعث على غير سنتي  
فطلع معوية وقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فأخذ معوية بيد ابنه يزيد وخرج ولم يسمع  
الخطبة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله القائد والمقود أي يوم يكون للامة مع  
معوية ذى الاساءة (فالجواب أن يقال أولا) نحن نطالب بحجة هذا الحديث فان الاحتجاج  
بالحديث لا يجوز الا بعد ثبوتة ونحن نقول هذا في مقام المناظرة والافصح نعلم قطعاً أنه كذب  
(ويقال ثانيا) هذا الحديث من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ولا يوجد في  
شي من دواوين الحديث التي يرجع اليها في معرفة الحديث ولا له اسناد معروف وهذا المحتج به  
لم يذكر له اسنادا ثم من جهله أن يروي مثل هذا عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر كان من أبعد  
الناس عن ثلب الصحابة وأروى الناس لمناقبهم وقوله في مدح معوية معروف ثابت عنه حيث  
يقول ما رأيت بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسود من معوية قيل له ولا أبو بكر وعمر  
فقال كان أبو بكر وعمر خيرا منه وما رأيت بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسود من معوية  
قال أحمد بن حنبل السيد الحلبي يعني معوية وكان معوية كريمةا حلما ثم ان خطب النبي

الملكة وأيضا المسبوقية وصف  
رضي لمابه الاشتراك والوصف  
لعرضى لمابه الاشتراك لا يكون  
اتبالماهية المركبة منهما (قلت)  
ضمون ذلك أن الرازي احتج بأن  
لسكون من جنس الحركة وانما  
يختلفان في كون أحدهما مسبوقا  
الغير وهذا الاختلاف في وصف  
عرضى لا يمنع التماثل في الحقيقة  
فنعاه الارموى بمقدمتين بل أبطل  
الاولى بأن المتقابلين تقابل الضدين  
كالسواد والبياض والحلاوة  
 والمرارة ونحو ذلك هما مختلفان في  
الحقيقة وكذا المتقابلان تقابل  
العدم والملكة كالعمى والبصر  
والحياة والموت والعلم والجهل  
ونحو ذلك والحركة مع السكون اما  
من هذا واما من هذا فكيف تجعل  
حقيقة أحدهما مماثلة لحقيقة الآخر  
وانهما لا يختلفان الا بوصف عرضي

صلى الله تعالى عليه وسلم لم تكن واحدة بل كان يخطب في الجمع والاعياد والحج وغير ذلك ومعوية وأبوه يشهدان الخطب كما يشهدا المسلمون كلهم أقرهما في كل خطبة كأنهما يقومان ويمكنان من ذلك هذا قدح في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي سائر المسلمين إذ يمكنون اثنين دائماً يقومان ولا يحضران الخطبة ولا الجمعة وإن كانا يشهدان كل خطبة فباللهما يتنعان عن سماع خطبة واحدة قبل أن يتكلم بها ثم من المعلوم من سيرة معوية أنه كان من أحلم الناس وأصبرهم على من يؤذيه وأعظم الناس تأليفاً لمن يعاديه فكيف ينفر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أنه أعظم الخلق مرتبة في الدين والدنيا وهو محتاج إليه في كل أموره فكيف لا يصبر على سماع كلامه وهو بعد الملك يسمع كلام من يشتمه في وجهه فلماذا لم يسمع كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكيف يتخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كاتباً من هو في هذه الحالة وقوله أنه أخذ بيد ابنه يزيد فمعوية لم يكن له ابن اسمه يزيد وأما ابنه يزيد الذي تولى الملك وجرى في خلافته ما جرى فأنما ولد في خلافة عثمان باتفاق أهل العلم ولم يكن لمعوية ولد على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال الحافظ أبو الفضل بن ناصر خطب معوية رضي الله عنه في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يزوج لانه كان فقيراً وانما تزوج في زمن عمر رضي الله عنه وولده يزيد في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة سبع وعشرين من الهجرة (ثم نقول ثالثاً) هذا الحديث يمكن معارضته بمثله من جنسه بما يدل على فضل معوية رضي الله عنه قال الشيخ أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب الموضوعات قد تعصب قوم ممن يدعى السنة فوضعوا في فضل معوية رضي الله عنه أحاديث ليغيظوا الرافضة وتعصب قوم من الرافضة فوضعوا في ذمه أحاديث وكلا الفريقين على الخطأ القبيح (وأما قوله) أنه بالغ في محاربة علي فلا ريب أنه اقتتل العسكران عسكر علي ومعوية بصفين ولم يكن معوية ممن يختار الحرب ابتداء بل كان من أشد الناس حرصاً على أن لا يكون قتال وكان غيره أحرص على القتال منه وقتال صفين للناس فيه أقوال فمنهم من يقول كلاهما كان مجتهداً مصيباً كما يقول ذلك كثير من أهل الكلام والفقه والحديث ممن يقول كل مجتهد مصيب ويقول كانا مجتهدين وهذا قول كثير من الأشعرية والكرامية والفقهاء وغيرهم وهو قول كثير من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم وتقول الكرامية كلاهما إمام مصيب ويجوز نصب إمامين للحاجة ومنهم من يقول بل المصيب أحدهما لا بعينه وهذا قول طائفة منهم ومنهم من يقول على هو المصيب وحده ومعوية مجتهد مخطئ كما يقول ذلك طوائف من أهل الكلام والفقهاء أهل المذاهب الأربعة وقد حكى هذه الأقوال الثلاثة أبو عبد الله بن حامد عن أصحاب أحمد وغيرهم ومنهم من يقول كان الصواب أن لا يكون قتال وكان ترك القتال خيراً لاطنفتين فليس في الاقتتال صواب ولكن على كان أقرب إلى الحق من معوية والقتال قتال فتنة ليس بواجب ولا مستحب وكان ترك القتال خيراً لاطنفتين مع أن علياً كان أولى بالحق وهذا هو قول أحمد وأكثر أهل الحديث وأكثر أئمة الفقهاء وهو قول أكابر الصحابة والتابعين لهم بإحسان وهو قول عمران بن حصين رضي الله عنه وكان ينهى عن بيع السلاح في ذلك القتال ويقول هو بيع السلاح في الفتنة وهو قول أسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأكثر من بقي من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم ولهذا كان من مذهب أهل السنة الامساك عما شجر بين الصحابة فإنه قد ثبت

وايضاح هذا أن الحركة ليست من جنس الحصول المشترك بينها وبين السكون فإن كون الشيء في هذا الحيز وفي هذا الحيز معقول مع قطع النظر عن كونه متحركاً فإنه إذا قدر أنه سكن في الحيز الثاني كان هذا الحصول من جنس ذلك الحصول وأما نفس حركته فامر زائد على مطلق الحصول المشترك ومنع الثانية وجعل سند منعه أن قول القائل المسبوقية وصف عرضي إن عني أنها ليست ذاتية فلا دليل على ذلك وإن عني أنها عرضية لما اشتركا فيه فالعرض لما به الاشتراك قد يكون ذاتياً للحقيقة المركبة من المشترك والمميز كالناطقة فإنها تعرض للحيوانية ليست ذاتية لهما ثم إنها ذاتية للإنسانية المركبة من الحيوانية والناطقة والرازي قد يمكنه أن

فضائلهم ووجبت موالاتهم ومحبتهم وما وقع منه ما يكون لهم فيه عذر يخفى على الاذن ومنه ما تاب صاحبه منه ومنه ما يكون مغفورا فان الخوض فيما شجر يوقع في نفوس كثير من الناس بغضا وذما ويكون في ذلك هو مخطئ بل عاصيا فيضمر نفسه ومن خاض معه في ذلك كما جرى لاكثر من تكلم في ذلك فانهم تكلموا بكلام لا يحبه الله ولا رسوله اما من ذم من لا يستحق الذم واما من مدح أمور لا تستحق المدح ولهذا كان الامسالك طريقة افاضل السلف واما غير هؤلاء منهم من يقول كان معوية فاسقادون على كما يقوله بعض المعتزلة ومنهم من يقول بل كان كافرا كما يقوله بعض الرافضة ومنهم من يقول كلاهما كافر على ومعوية كما يقوله الخوارج ومنهم من يقول فسق أحدهما لا بعينه كما يقوله بعض المعتزلة ومنهم من يقول بل معوية على الحق وعلى كان ظالما كما يقوله المروانية والكتاب والسنة قد دل على أن الطائفتين مسلمون وأن ترك القتال كان خيرا من وجوده قال تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصلحو ايمنهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تاتي الى امر الله فان فاتت فاصلحو ايمنهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين فسماهما مؤمنين اخوة مع وجود الاقتتال والبغى وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال تفرق ما رقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وهؤلاء المارقة مرقوا على على قد دل على أن طائفته أقرب الى الحق من طائفة معوية وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ان ابني هذا سيد وان الله سيصلح به بين فئتين عظيمتين من المؤمنين فأصلح الله به بين أصحاب على وأصحاب معوية فدح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الحسن بالاصلاح بينهما وسماهما مؤمنين وهذا يدل على أن الاصلاح بينهما هو المحمود ولو كان القتال واجبا أو مستحباً لم يكن تركه محمودا وقد روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي من يستشرف لها تستشرفه ومن وجد فيها ملجأ فليعذب أخرجاه في الصحيحين وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم تباع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن وفي الصحيحين عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال اني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم كواقع القطر والذين رووا أحاديث القعود في الفتنة والتحذير منها كسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد لم يقاتلوا الامع على ولا مع معوية وقال حذيفة رضي الله عنه ما أحد من الناس تذكره الفتنة الا أنا أحافها عليه الاحمد بن مسلمة فاني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول له لا تضرك الفتنة وعن ثعلبة بن ضبيعة قال دخلنا على حذيفة فقال اني لا أعرف رجلا لا تضره الفتنة شأفخرجنا فاذا فسطاط مضروب فدخلنا فاذا فيه محمد بن مسلمة فسألناه عن ذلك فقال ما أريد أن يشتمل على شيء من أمصارهم حتى تغلب على انجلت رواه أبو داود

(فصل) وما ينبغي أن يعلم أن الامة يقع فيها أمور بالتأويل في دماؤها وأموالها وأعراضها كالقتال واللعن والتكفير وقد ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد رضي الله عنه أنه قال بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في سرية فصحبنا الحرقات من جهينة فأدركت رجلا فلعوته بالسيف فقال لا اله الا الله فطعنته فقتلته فوقع في نفسي من ذلك فذكرته للنبي صلى الله تعالى

يجب عن هذا بأن لون هذا سبوقا بهذا انما هو امر اضافي اي هو متاخر عنه ومثل هذا لا يكون من الصفات الذاتية كالحركتين المتماثلتين الساتية مع الاولى فانهما اذا كانتا متماثلتين لم يجز أن يجعل كون احدهما مسبوقا بالغير دون الاخرى من الصفات الذاتية المفرقة بينهما ولقائل أن يقول المجلة والاعتراض مبني على أن الصفات اللازمة للحقيقة تنقسم الى ذاتي وعرضي كما يقوله من يقوله من أهل المنطق فان تقسيم الصفات اللازمة للحقيقة الى ما هو ذاتي داخل في الحقيقة وما هو عرضي خارج عنها قول لا يقوم عليه دليل بل الدليل يقوم على نقيضه ولهذا لم يكن في نفس الامر بينهما فرق (١) لم يجز والمفروقون بينهما احد ايفصل بينهما (١) قوله لم يجز الخ كذا بأصلين بأيدينا وحرره اه صححه



عليه وسلم فقال أقتله بعد ما قال لا اله الا الله قال قلت يا رسول الله اغماها خوفا من السلاح قال أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أفالها خوفا من السلاح أم لا فإزال يكررها حتى غميت أنى أسلمت يومئذ وفي الصحيحين عن المقداد بن الاسود رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله رأيت ان لقيت رجلا من الكفار فقاتلني فضرب احدي يدي فقطعها ثم لاذمني بشجرة فقال أسلمت لله أفأقتله بعد أن قالها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله أنه قطعها ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفأقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فانك ان قتلتها فانه بمنزلة من قبل أن تقتله وانك بمنزلة من قبل أن يقول كلمته التي قالها فقد ثبت أن هؤلاء قتلوا قوما مسلمين لا يحل قتلهم ومع هذا فلم يقتلهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ضمن المقتول بقود ولادية ولا كفارة لان القاتل كان متأولا وهذا قول أكثر العلماء كالشافعي وأحمد وغيرهما ومن الناس من يقول بل كانوا أسلوا ولم يهاجروا فثبت في حقهم العصمة المؤتممة دون المضممة بمنزلة نساء أهل الحرب وصبيانهم كما يقوله أبو حنيفة وبعض المالكية ثم إن جاهل العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه والشافعي في أحد قولييه يقولون إن أهل العدل والبغاة اذا اقتتلوا بالتأويل لم يضمن هؤلاء ما أتلّفوا هؤلاء من النفوس والاموال حال القتال ولم يضمن هؤلاء ما أتلّفوا هؤلاء كما قال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب محمد متوافرون فأجمعوا أن كل دم وأمال أصيب بتأويل القرآن فانه هدر وأزولهم منزلة الجاهلية يعني بذلك أن القاتل يعتقده أنه لم يفعل محرما وإن قيل انه محرم في نفس الامر فقد ثبت بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المتواترة واتفاق المسلمين أن الكافر الحربي اذا قتل مسلما أو أتلّف ماله ثم أسلم لم يضمنه بقود ولادية ولا كفارة مع أن قتله له كان من أعظم الكبائر لانه كان متأولا وإن كان تأويله فاسدا وكذلك المرتدون المستنوعون اذا قتلوا بعض المسلمين لم يضمنوا دمه اذا عادوا الى الاسلام عند أكثر العلماء كما هو عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وإن كان من متأخري أصحابه من يحكيه قولاً كما في بكر عبد العزيز حيث قد نص أحمد على أن المرتد يضمن ما أتلّفه بعد الردة فهذا النص في المرتد المقذور عليه وذلك في المحارب الممتنع كما يفرق بين الكافر والذمي والمحارب أو يكون في المسئلة روايتان وللشافعي قولان وهذا هو الصواب فان المرتدين الذين قاتلهم الصديق وسائر الصحابة لم يضمنهم هم الصحابة بعد عودهم الى الاسلام بما كانوا قتلوه من المسلمين وأتلّفوه من أموالهم لانهم كانوا متأولين بالبغاة المتأولون كذلك لم تضمنهم الصحابة رضي الله عنهم وما اذا كان ذلك في الدماء والاموال مع أن من أتلّفها خطأ ضمنه بالنص القرآن فكيف بالاعراض مثل لعن بعضهم بعضا وتكفير بعضهم بعضا وقد ثبت في الصحيحين من حديث الأفل قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بعدني من رجل بلغني أذاه في أهلي والله ما علمت على أهلي الا خيرا ولقد ذكروا رجلا والله ما علمت عليه الا خيرا وما كان يدخل على أهلي الا معي قال سعد بن معاذ أنا أعذر لك منه ان كان من الاوس ضربت عنقه وإن كان من اخواننا انخررج أمرتنا ففعلنا فيه أمره فقال سعد بن عبادة وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولكن احتملته الحمية فقال كذبت لعمر الله لا تقتله ولا تقدر على قتله فقام أسيد بن حضير فقال كذبت لعمر الله لنقتله فانك منافق تجادل عن المنافقين فاستب الحيان حتى جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يحفضهم وكان سعد بن عبادة رضي الله عنه يريد الدفع عن عبد الله بن أبي المنافق فقال له أسيد بن حضير انك منافق وهذا كان تأويله منه وكذلك ثبت

بمثل ما ذكره من الضوابط منتقض كما هو مبسوط في موضعه وإذا كانت الصفتان متلازمتين في الوجود والعدم والثبوت والانتفاء لا توجد هذه الامع هذه وإذا انتفت هذه انتفت هذه كان التفريق يجعل احدهما مقومة والاخرى عرضية تحكما ثم اذا قيل الذات هي المركبة من الصفات الذاتية والصفات الذاتية مالا تنصوّر الذات الا بها لم تعرف الذات الا بالصفات الذاتية ولا الصفات الذاتية الا بالذات وأيضا فان هذا مبني على أن وجود الشيء في الخارج زائد على حقيقته الموجودة في الخارج وهو أيضا قول باطل ضعيف وأيضا فالذات الموجودة في الخارج القائمة بنفسها كهذا الانسان ان قيل انه مركب من عرضين لزم كون الجوهر مركبا

في الصحيحين أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لحاطب بن أبي بلتعة دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق لما كاتب المشركين بخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه شهد بدرًا وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وثبت في الصحيحين أن طائفة من المسلمين قالوا في مالك بن الدخشن انه منافق فأكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك ولم يكفرهم فقد ثبت أن في الصحابة من قال عن بعض أمته انه منافق متأولاً في ذلك ولم يكفر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واحدا منهما وقد ثبت في الصحيحين أن فيهم من لعن عبد الله بن جبار الكثرة شربه الخمر فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تلغنه فإنه يحب الله ورسوله ولم يعاقب الا عن تأويله والمتأول المخطئ مغفوره بالكتاب والسنة قال الله تعالى في دعاء المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا وثبت في الصحيح أن الله عز وجل قال قد فعلت وفي سنن ابن ماجه وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان

(فصل) اذا تبين هذا فيقال قول الرافضة من أفسد الاقوال وأشدّها تناقضاً فانهم يعظمون الامر على من قاتل علياً ودمحون من قتل عثمان مع أن الذم والاثم لمن قتل عثمان أعظم من الذم والاثم لمن قاتل علياً فان عثمان كان خليفة اجتمع الناس عليه ولم يقاتل مسلماً وقد قاتلوه ليخلع عن الامر فكان عذره في أن يستمر على ولايته أعظم من عذره في طلبه طاعتهم له وصبر عثمان حتى قتل مظلوماً شهيداً من غير أن يدفع عن نفسه وعلى بدأ بقتال أصحاب معوية ولم يكونوا يقاتلونه ولكن امتنعوا من بيعته فان جاز قتال من امتنع عن بيعته الامام الذي بايعه نصف المسلمين أو أكثرهم أو نحو ذلك فيقال من قاتل وقتل الامام الذي اجتمع المسلمون على بيعته أولى بالجواز وان قيل ان عثمان فعل أشياء أنكرها قسيل تلك الأشياء لم تبع قتله ولا خلعه وان أباحت خلعه وقتله كان ما نفوه على علي أولى أن يبيع تركه مبايعته فانهم ادعوا على عثمان نوعاً من المحاباة لبني أمية وقد ادعوا على علي تحاملاً عليهم وتر كالا نصابهم وأنه بادر بعزل معوية ولم يكن يستحق العزل فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولي أباه بأبسفيا على بنجران ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبوسفيا أمير عليها وكان كثير من أمراء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الاعمال من بني أمية فانه استعمل على مكة عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية واستعمل خالد بن سعيد بن العاص وأبان بن سعيد بن العاص وولاه عمر رضي الله عنه ولايتهم لافي دينه ولا في سياسته وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قالوا ومعوية كانت رعيته يحبونه وهو يحبهم ويصلون عليه وهو يصل عليهم وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم قال مالك بن بخامر سمعت معاذاً يقول وهم بالشام قالوا وهو لاء كانوا عسكر معوية وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا يزال أهل الغرب ظاهرين حتى تقوم الساعة قال أحمد أهل الغرب هم أهل الشام وقد بسطنا هذا في موضع آخر وهذا النص يتناول عسكر معوية قالوا ومعوية أيضاً كان خيراً من كثير من استنابه على فلم يكن يستحق أن يعزل ويولي من هو دونه في

من عرضين وأن يكونا سابقين له وهذا ممتنع في البديهة وان قيل انه مركب من جوهرين كل منهما يحل عليه كما يقال هو حيوان ناطق لزم أن يكون فيه جوهران أحدهما حيوان والآخر ناطق وهذا مكابرة للحس والعقل اذ هو حيوان واحد موصوف بأنه ناطق واذا كان كذلك فكيف يكون الحصول الذي هو مسبوق بمحصل آخر اذا كان ذلك لازماً له كان من الصفات اللازمة واذا اقرق الشيطان في الصفات اللازمة لم يجب أن تكون حقيقة أحدهما مثل حقيقة الآخر فان المتماثلين هما المشتركان فيما يجب ويجوز ويتبع فاذا وجب لاحدهما ما لا يجب للآخر لم يكن مثله واللامعنى أن يقول قد تبين بطلان المقدمتين سواء كان بطريقة المنطقيين أو بطريقة سائر أهل

السياسة فان عليا استناب زياد بن أبيه وقد أشاروا على علي بتولية معاوية قالوا يا أمير المؤمنين توليه شهر وعزله دهر ولا ريب أن هذا كان هو المصلحة اما لاستحقاقه واما لتألفه واستعطافه فقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل من علي وولي بأسفيان ومعاوية خير منه فولي من هو خير من علي من هودون معاوية فاذا قيل ان عليا كان مجتهدا في ذلك قيل وعثمان كان مجتهدا فيما فعل وأين الاجتهاد في تخصيص بعض الناس بولاية أو إمارة أو مال من الاجتهاد في سفل المسلمين بعضهم دماء بعض حتى ذل المؤمنون وعجز واعن مقاومة الكفار حتى طمعوا فيهم وفي الاستيلاء عليهم ولا ريب أنه لو لم يكن قتال بل كان معاوية مقيما على سياسة رعيته وعلى مقيما على سياسة رعيته لم يكن في ذلك من الشرأ كثر مما حصل بالاقتيال فإنه بالاقتيال لم تزل هذه الفرقة ولم يجتمعوا على امام بل سفلت الدماء وقويت العداوة والبغضاء وضعفت الطائفة التي كانت أقرب الى الحق وهي طائفة علي وصاروا يطلبون من الطائفة الاخرى من المسالمة ما كانت تلك تطلبه ابتداء ومعلوم أن الفعل الذي تكون مصلحته راجحة على مفسده يحصل به من الخير أعظم مما يحصل بعده وهنالم يحصل بالاقتيال مصلحة بل كان الامر مع عدم القتال خيرا وأصلح منه بعد القتال وكان علي وعسكره أكثر وأقوى ومعاوية وأصحابه أقرب الى موافقته ومسالمة ومصالحته فاذا كان مثل هذا الاجتهاد مغفورا لأصحابه فاجتهاد عثمان أن يكون مغفورا أولى وأخرى وأما معاوية وأعداؤه فيقولون انما قاتلنا عليا قتال دفع عن أنفسنا وبلادنا فإنه بدأنا بالقتال فدفعناه بالقتال ولم يتبدئه بذلك ولا اعتد بنا عليه فاذا قيل لهم هو الامام الذي كانت تجب طاعته عليكم ومبايعته وأن لا تشقوا عصي المسلمين قالوا ما نعلم أنه امام تجب طاعته لان ذلك عند الشيعة انما يعلم بالنص ولم يبلغنا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص بامامته ووجوب طاعته ولا ريب أن عذرهم في هذا ظاهر فإنه لو قدر أن النص الجلي الذي تدعيه الامامية حق فان هذا قد كتم وأخفي في زمن أبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فلم يجب أن يعلم معاوية وأصحابه مثل ذلك لو كان حقا فكيف اذا كان باطلا (وأما قوله) الخلافة ثلاثون سنة ونحو ذلك فهذه الاحاديث لم تكن مشهورة شهرة بعلمها مثل أولئك انما هي من نقل الخاصة لاسيما وليست من احاديث الصحبين وغيرهم ما واذا كان عبد الملك بن مروان خفي عليه قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها لو لآن قومك حديث عهد بجاهلية لنقضت الكعبة ولا لصقتها بالارض ولجعلت لها بابين ونحو ذلك حتى هدم ما فعله ابن الزبير لما بلغه ذلك قال وددت أني وليته من ذلك ما تولاه مع أن حديث عائشة رضى الله عنها ثابت صحيح متفق على صحته عند أهل العلم فلا يخفى على معاوية وأصحابه قوله الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملة كاطريق الاولى مع أن هذا في أول خلافة على رضى الله عنه لا يدل على علي عينا وانما علمت دلالة على ذلك للمامات رضى الله عنه مع أنه ليس نصافي اثبات خليفة معين ومن جوز خليفين في وقت يقول كلاهما خلافة نبوة فان معاوية رضى الله عنه كان في أول خلافته محمودا عندهم أكثر مما كان في آخرها وان قيل ان خلافة علي ثبتت بمبايعاة أهل الشوكه كما ثبتت خلافة من كان قبله بذلك أوردوا على ذلك أن طلبة بايعه مكرها والذين بايعوه قائلوه فلم تنفق أهل الشوكه على طاعته وأيضا فانما تجب مبايعته بمبايعه من قبله اذا سار سيرة من قبله وأولئك كانوا قادرين على دفع الظلم عن مبايعهم وفاعلين لما يقدرون

النظر الذين أنكروا على المنطقيين ما ذكره كما أنكر سائر طوائف أهل النظر من المسلمين وغيرهم عليهم كثيرا ما ذكره في الحدود وغيرها كما هو معروف في كتب أهل الكلام من المعتزلة والاشعرية والكرامية وطوائف الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية وليس المقصود هنا بسط ما يتعلق بهذا (قال الرازي) وانما قلنا ان السكون لا يمنع زواله لان الخصم يسلم جواز حركة كل جسم ولان التحيز يجوز خروجه من حيزه لانه ان كان بسيطا كانت طبائع جوانبه متساوية فيجوز على كل منهما ما يجوز على الآخر وان كان مركبا كان هذا لازما لبساطته وخروجه عن حيزه هو الحركة (ولقائل) أن يقول هذا يقتضى امكان كون نوع الجسم

عليه من ذلك وهؤلاء قالوا اذا بايعناه كنا في ولايته مظلومين مع الظلم الذي تقدم لعثمان وهو لا ينصفنا اما الهجره عن ذلك وامانا وبلا منه واما لما ينسب اليه آخرون منهم فان قتله عثمان وحلفاءهم أعداؤنا وهم كثير ون في عسكره وهو عاجز عن دفعهم بدليل ما جرى يوم الجمل فانه لما طلب طلحة والزبير الانتصار من قتله عثمان قامت قبائلهم فقاتلوهم ولهذا كان الامسال عن مثل هذا هو المصلحة كما اشار به علي بن طلحة والزبير واتفقوا على ذلك ثم ان القتل أحسوا باتفاق الا كابر فأناروا الفتنة وبدؤا بالجملة على عسكر طلحة والزبير وقالوا على انهم حاولوا قبل ذلك فقاتل كل من هؤلاء وهؤلاء دفاعا عن نفسه ولم يكن لعلي ولا طلحة والزبير غرض في القتال أصلا وانما كان الشر من قتله عثمان واذا كان لا ينصفنا امانا وبلا منه واما عجزا منه عن نصرتنا فليس علينا ان نبايع من نطلب ولايته لالتاويل ولا الهجره قالوا والذين جوزوا قتالنا قالوا اننا بغاة والبغي ظلم فان كان مجرد الظلم مبيحا للقتال فلا بدون مبيحا لترك المبايعه أولى وأحرى فان القتال أعظم فسادا من ترك المبايعه بلا قتال وان قيل على رضى الله عنه لم يكن متعمدا للظلم بل كان مجتهدا في العدل لهم وعليهم قالوا كذلك نحن لم نكن متعمدين للبغي بل مجتهدين في العدل له وعليه واذا كنا بغاة كنا بغاة بالتأويل والله تعالى لم يأمر بقتال الباغي ابتداء وليس مجرد البغي مبيحا للقتال بل قال تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فاصلح بالاصلاح عند الاقتتال ثم قال فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله وهذا بغي بعد الاقتتال فانه بغي احدى الطائفتين المقتتلين لا بغي بدون الاقتتال فالبغي المجرد لا يبيح القتال مع ان الذي في الحديث ان عمارا نقتله الفئة الباغية وقد تكون الفئة التي باشرت قتله هم البغاة لكونهم قاتلوا لغير حاجة الى القتال او لغير ذلك وقد تكون غير بغاة قبل القتال لكن لما اقتتلنا بغيا وحينئذ قتل عمارا الفئة الباغية فليس في الحديث ما يدل على ان البغي كان مناقب للقتال ولما بغينا كان عسكر على متخاذلا لم يقاتلنا ولهذا قالت عائشة رضى الله عنها ترك الناس العمل بهذه الآية (واما قوله) ان معاوية قتل جمعا كثيرا من خيار الصحابة فيقال الذين قتلوا من الطائفتين قتل هؤلاء من هؤلاء وهؤلاء من هؤلاء واكثر الذين كانوا يختارون القتال من الطائفتين لم يكونوا يطيعون لاعليا ولا معاوية وكان على ومعاوية رضى الله عنهما ما طلب لكف الدماء من اكثر المقتتلين لكن غلبا فيما وقع والفتنة اذا نارت عجز الحكام عن اطفاؤها رهاها وكان في العسكرين مثل الاشتراخعي وهاشم بن عتبة المرقال وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد وابي الاعور السلمي ونحوهم من المحرضين على القتال قوم ينتصرون لعثمان غاية الانتصار وقوم ينفرون عنه وقوم ينتصرون لعلي وقوم ينفرون عنه ثم قتال أصحاب معاوية معه لم يكن لخصوص معاوية بل كان لاسباب أخرى وقاتل الفتنة مثل قتال الجاهلية لا تنضب مقاصد أهله واعتقادهم كما قال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاجعوا كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فانه هدر أنزلوهم منزلة الجاهلية (واما ما ذكره) من لعن علي فان التلاعن وقع من الطائفتين كما وقعت المحاربة وكان هؤلاء يلغنون رؤس هؤلاء في دعائهم وهؤلاء يلغنون رؤس هؤلاء في دعائهم وقيل ان كل طائفة كانت تقتل على الاخرى والقتال باليد أعظم من التلاعن باللسان وهذا كله سواء كان ذنبا أو اجتهدا محظنا أو مصيبا فان مغفرة الله ورحمته تناول ذلك بالنوبة

يقبل الحركة فاذا قدر ان السكون وجودي وله موجب مستلزم له كان امتناع الحركة لمعنى آخر يختص به الجسم المعين لم يوجد لغيره من الاجسام فلا يلزم اذا قدر أنه موجود أزلي انه يمكن زواله بل هذا جمع بين المتناقضين فاقدّر موجودا أزليا لا يمكن زواله بجماله ولا يمكن أن يجمع بين تقديرين متناقضين وقبول كل جسم الحركة لا يحتاج الى هذا فاذا قيل ان السكون عدم الحركة أمكن مع كون السكون أزليا من اثبات الحركة ما لا يمكن مع تقدير كونه وجوديا وذلك انه حينئذ لا تنوقف الحركة الاعلى وجود مقتضيا وانتفاء مانعها وليس هناك معنى وجودي أزلي يحتاج الى زواله وقد أورد بعضهم على استدلاله على أن السكون أمر وجودي اعتراضا بالغا فقال هذا فيه نظر من جهة أن مقدمة الدليل مناقضة

والحسنات الماحية والمصائب المكفرة وغير ذلك ثم من العجب أن الرافضة تنكسر سب على وهم يسبون أبابكر وعمر وعثمان ويكفرونهم ومن والاهم ومعوية رضى الله عنه وأصحابه ما كانوا يكفرون عليا وانما يكفروه الخوارج المارقون والرافضة شر منهم فلوا أنكرت الخوارج السب لكان تناقضا منها فكيف اذا أنكرته الرافضة ولا ريب أنه لا يجوز سب أحد من الصحابة لعل ولا عثمان ولا غيرهما ومن سب أبابكر وعمر وعثمان فهو أعظم أثما ممن سب عليا وان كان متأولا فتأويله أفسد من تأويل من سب عليا وان كان المناوئ في سبهم ليس بدموم لم يكن أصحاب معوية مذموين وان كان مذموما كان ذم الشيعة الذين سبوا الثلاثة أعظم من سب الناصبة الذين سبوا عليا وحده فعلى كل تقدير هؤلاء أبعد عن الحق وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه (وأما قوله) ان معوية سم الحسن فهذا مما ذكره بعض الناس ولم يثبت ذلك بينة شرعية أو اقرار معتبر ولا نقل يجوز به وهذا مما لا يمكن العلم به والقول به قول بلا علم وقد رأينا في زماننا من يقال عنه أنه سم ومات مسموما من الأتراك وغيرهم ويختار الناس في ذلك حتى في نفس الموضع الذي مات فيه ذلك الملك والقلعة التي مات فيها فتجد كلامهم يحدث بالشئ بخلاف ما يحدث به الآخر ويقول هذا سم فلان وهذا يقول بل سمه غيره لانه جرى كذا وهي واقعة في زمانك والذين كانوا في قلعة سمهم الذين يحدثونك والحسن رضى الله عنه قد نقل أنه مات مسموما وهذا مما يمكن أن يعلم فان موت المسموم لا يخفى لكن يقال ان امرأته سمته ولا ريب أنه مات بالمدينة ومعوية بالشام فغاية ما يظن الظان أن يقال ان معوية أرسل اليها وأمرها بذلك وقد يقال ان امرأته سمته لغرض آخر مما تفعله النساء فانه كان مطلقا لا يدوم مع امرأة وقد قيل ان أباهما الأشعث بن قيس أمرها بذلك فانه كان يتهم بالانحراف في الباطن عن علي وابنه الحسن واذا قيل ان معوية أمر أباهما كان هذا اظناحضا والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اباكم والظن فان الظن أكذب الحديث وبالجملة فقل هذا لا يحكم به في الشرع باتفاق المسلمين فلا يترتب عليه أمر ظاهر لا مدح ولا ذم والله أعلم ثم ان الأشعث بن قيس مات سنة أربعين وقيل سنة إحدى وأربعين ولهذا لم يذكر في الصلح الذي كان بين معوية والحسن بن علي في العام الذي كان يسمى عام الجماعة وهو عام أحد وأربعين وكان الأشعث جاحا الحسن بن علي فلو كان شاهدا لكان يكون له ذكر في ذلك واذا كان قد مات قبل الحسن بنحو عشرين سنين فكيف يكون هو الذي أمر ابنته أن تسم الحسن والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال وهو يحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون فان كان قد وقع شئ من ذلك فهو من باب قتال بعضهم بعضا كما تقدم وقاتل المسلمين بعضهم بعضا بتأويل وسب بعضهم بعضا بتأويل وتكفير بعضهم بعضا بتأويل باب عظيم ومن لم يعلم حقيقة الواجب فيه ضل

(وأما قوله) وقتل ابنه يزيد مولانا الحسين ونهب نساءه (فيقال) ان يزيد لم يأمر بقتل الحسين باتفاق أهل النقل ولكن كتب الى ابن زياد أن يمتعه عن ولاية العراق والحسين رضى الله عنه كان يظن أن أهل العراق ينصرونه ويوفون له بما كتبوا اليه فأرسل اليهم ابن عمه مسلم بن عقيل فلما قتلوا مسلما وغدروا به وباعوا ابن زياد أراد الرجوع فادركته السرية الظالمة فطلب أن يذهب الى يزيد أو يذهب الى الثغرة أو يرجع الى بلده فلم يكنه من شئ من ذلك حتى يستأمر لهم

الطلوب لان المطلوب كونهما وجوديين ومقدمة الدليل أن أحدهما وجودي ولا يمكن تقريره الا بما سبق وهو يقتضي أن يكون أحدهما عدميا فاذعاء كونهما وجوديين بعد ذلك مناقض له (قلت) وهذا كلام جيد فان الأمرين اللذين تبدل أحدهما بالآخر ورفع ان لازم أن يكون أحدهما وجوديا والآخر عدميا لم أن تكون الحركة والسكون أحدهما وجوديا والآخر عدميا وهو نقض المطلوب وان جاز أن يكونا جميعا وجوديين أو عدميين بطل الدليل وهو قوله لان تبدل أحدهما بالآخر يقتضي أن يكون أحدهما وجوديا لان المرفوع ان كان وجوديا والا فالرافع وجودي لان رفع العدم ثبوت فانه على هذا التقدير يمكن رفع العدم بالعدم والوجود بالوجود



فامتنع فقاتلوه حتى قتل شهيداً مظلوماً رضى الله عنه ولم يبلغ ذلك يزيداً أظهر التوجع على ذلك وأظهر البكاء في داره ولم يسب له خريماً أصلاً بل أكرم أهل بيته وأجازهم حتى ردهم إلى بلدهم ولو قدر أن يزيد قتل الحسين لم يكن ذنب ابنه ذنبه فان الله تعالى يقول ولا تزروا زوراً أخرى وقد اتفق الناس على أن معاوية رضى الله عنه وصي يزيد برعاية حتى الحسين وتعتظيم قدره وعمر بن سعد كان هو أمير السرية التي قتلت الحسين وأبوه سعد كان من أبعد الناس عن الفتن ولا ابنه هذا معه قصة معروفة لما حاضره على طلب الخلافة وامتنع سعد من ذلك ولم يكن بقي من أهل الشورى غيره ففي صحيح مسلم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال كان سعد بن أبي وقاص في إبله فجاء ابنه عمر فلما رآه سعد قال أعوذ بالله من شر هذا الراكب فنزل فقال له أنزلت في إبلك وغنمك وتركك الناس يتنازعون الملك بينهم فضرب سعد في صدره فقال اسكت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ان الله يحب العبد التقي الغني الخفي ومحمد بن أبي بكر يقال انه أعان على قتل عثمان وكان أبوه أبو بكر من أشد الناس تعظيماً لعثمان فهل روى أحد من أهل السنة قد حافى أبي بكر لأجل فعل ابنه وإذا قيل ان معاوية رضى الله عنه استخلف يزيد بسبب ولايته فعل هذا قيل استخلفه ان كان جائزاً لم يضرمه ما فعل وان لم يكن جائزاً فذاك ذنب مستقل ولو لم يقتل الحسين وهو مع ذلك كان من أحرص الناس على إكرام الحسين رضى الله عنه وصيانة حرمة فضله عن دمه فمع هذا القصد والاجتهاد لا يضاف إليه فعل أهل الفساد

(وأما قوله) وكسر أبوه ثنية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأكلت أمه كبد حرة عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم فلا ريب أن أباسفيان بن حرب كان قائداً للمشركين يوم أحد وكسرت ذلك اليوم ثنية رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كسرها بعض المشركين لكن لم يقل أحد ان أباسفيان باشر ذلك وإنما كسرها عتبة بن أبي وقاص وأخذت هند كبد حرة فلا كفاهم تستطع أن تلعنها فلفظتها وكان هذا قبل اسلامهم ثم بعد ذلك أسلموا وحسن اسلامهم واسلام هند وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بكرمها والاسلام يجب ما قبله وقد قال الله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وفي صحيح مسلم عن عبد الرحمن بن شماسة المهرى قال حضرنا عمرو بن العاص وهو في سياق الموت فبكي طويلاً وحول وجهه إلى الجدار فجعل ابنه يقول ما يبكيك يا أبتاه أما بشرتك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بكذا أما بشرتك بكذا قال فاقبل بوجهه وقال ان أفضل ما نعت شهادة أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله انى قد كنت على أطباق ثلاث لقد رأيته وما أحد أشد بغضاً لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منى ولا أحب الى أن أكون قد استمكنت منه فقتلته فلو مت على تلك الحال لكنت من أهل النار فلما جعل الله عز وجل الاسلام في قلبي أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت أبسط يمينك فلأبسط يمينه قال فقبضت يدي فقال مالك يا عمرو قال قلت أريد أن أشتري قال تشتري بماذا قلت أن يغفر لي فقال أما علمت أن الاسلام يهدم ما كان قبله وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها وأن الحج يهدم ما كان قبله وذكر الحديث وفي البخارى لما أسلمت هند أم معاوية رضى الله عنهما قالت والله يا رسول الله ما كان على ظهر الارض أهل خباء أحب الى أن يذلوا من أهل خبائك ثم ما أصبح اليوم على ظهر الارض أهل خباء أحب الى أن يعزوا من أهل خبائك

(فصل قال الرافضي) وسما خالد بن الوليد سيف الله عند الامير المؤمنين الذي هو الحق

وان قيل بل يجب أن أكون أحدهما وجودياً ولا يجوز أن يكونا عدميين لان العدم لا يرتفع بالعدم كما يرتفع الوجود بالوجود والعدم بالوجود أو بالعكس (قيل) بل العدمان قد يتضادان كما قد يتلازمان فكما أن عدم الشرط مستلزم لعدم المشروط فعدم الامور الواجب واحد منها ينافى عدمها كلها فاذا كان الجنس لا يوجد الوجود نوع له فصل امتنع مع وجود الجنس عدم جميع الانواع والفصول فكان عدم بعضها ينافى عدمها كلها وهذا كما يقال في التقسيم وهو الشرطى المنفصل قد يكون مانعاً من الجمع والخلق كقول القائل العدد اما شفع واما وتر وقد يكون مانعاً من الجمع فقط كقول القائل الجسم اما اسود واما ابيض وقد يكون

بهذا الاسم حيث قتل بسيفه الكفار وثبت بواسطة قواعد الدين وقال فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على سيف الله وسهمهم الله وقال على على المنبر أنا سيف الله على أعدائه ورجته لا ولياته وخالد لم يزل عدو الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مكذبا له وهو كان السبب في قتل المسلمين يوم أحد وفي كسر رباعية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي قتل حجة عمر ولما تطاهر بالاسلام بعثه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى بني جذيمة ليأخذ منهم الصدقات فجاءه وخالفه على أمره وقتل المسلمين فقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في أصحابه خطيبا بالانكار عليه رافعا يده إلى السماء حتى شوه ديباض بطيه وهو يقول اللهم اني أبرأ إليك مما صنع خالد ثم أنفذ إليه بأمير المؤمنين لتلافي فارتطته وأمره أن يسترضى القوم من فعله

(فيقال) أما تسمية خالد بسيف الله فليس هو مختص به بل هو سيف من سيوف الله سله الله على المشركين هكذا جاء في الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم هو أول من سماه بهذا الاسم كما ثبت في صحيح البخاري من حديث أيوب السخيتاني عن جدي بن هلال عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نعي زيدا وجعفر وأبن رواحة للناس قبل أن يأتيه خبرهم فقال أخذ الراية زيد فأصيب ثم أخذ جعفر فأصيب ثم أخذ ابن رواحة فأصيب وعينه تذر فان حتى أخذها سيف من سيوف الله خالد حتى فتح الله عليهم وهذا لا يمنع أن يكون غيره سيف الله تعالى بل هو يتضمن أن سيوف الله متعددة وهو واحد منها ولا ريب أن خالد اقل من الكفار أكثر مما قتل غيره وكان سعيدا في حروبه وهو أسلم قبل فتح مكة بعد الحديبية هو وعروة بن العاص وشيبة بن عثمان وغيرهم ومن حين أسلم كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يؤمره في الجهاد وخرج في غزوة مؤتة التي قال فيها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أميركم زيد فان قتل جعفر فان قتل فبعد الله بن رواحة وكانت قبل فتح مكة ولهذا لم يشهد هؤلاء فتح مكة فلما قتل هؤلاء الأمراء أخذ الراية خالد بن الوليد من غير امرأة ففتح الله على يديه وانقطع في يده يوم مؤتة تسعة أسياف وماتت معه الاصفحة بمانية رواه البخاري ومسلم ثم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمره يوم فتح مكة وأرسله إلى هدم العري وأرسله إلى بني جذيمة وأرسله إلى غير هؤلاء وكان أحيانا يفعل ما يشكره عليه كما فعل يوم بني جذيمة وتبرأ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من ذلك ثم انه مع هذا لا يعزله بل يقره على أمارته وقد اختم هو وعبد الرحمن بن عوف يوم بني جذيمة حتى قال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه وأمره أبو بكر على قتال أهل الردة وفتح العراق والشام فكان من أعظم الناس عناء في قتال العدو وهذا أمر لا يمكن أحد النكاره فلا ريب انه سيف من سيوف الله سله الله على المشركين (وأما قوله) على أحق بهذا الاسم فيقال أول من الذي نازع في ذلك ومن قال ان عليا لم يكن سيف الله وقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي ثبت في الصحيح يدل على أن الله سيوف فامتددة ولا ريب أن عليا من أعظمها وما في المسلمين من يفضل خالد على حتى يقال انهم جعلوا هذا مختصا بخالد والتسمية بذلك وقعت من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح فهو صلى الله تعالى عليه وسلم الذي قال ان خالد اسيف من سيوف الله ثم يقال فانبا على أجل قدر من خالد وأجل من أن تجعل فضيلته أنه سيف من سيوف الله فان عليا من العلم والبيان والدين والایمان

مانع من الخلو فقط فما كان مانعا من الخلو فقط أو من الجمع امتنع اجتماع العدمين فيه فكأن الشفعية تنافي الوترية في العدد فعدم الشفعية تنافي عدم الوترية لا يثبتها فلا يحصل العدمان معا بل اذا ثبت أحد العدمين لم يثبت العدم الآخر فيكون العدم رافعا لعدم وأيضا فطوب المستدل أن تكون الحركة والسكون وجه ودين فاذا قال تبدل الحركة بالسكون يقتضي كون أحدهما وجودا بالانرفع العدم ثبوت كان اثبات كونهما وجوديين موقوفا على تقدير كون أحدهما عدميا لانه قال لانرفع العدم ثبوت فان لم يكن أحدهما عدميا لم يصح هذا واذا كان المرفوع عدميا امتنع أن يكونا وجوديين والمطلوب كونهما وجوديين فصار المطلوب مناقضا

والسابقة ما هو به أعظم من أن تجعل فضله أنه سيف من سيوف الله فإن السيف خاصيته القتال وعلى كان القتال أحد فضائله بخلاف خالد فإنه كان هو فضيلته التي تميز بها عن غيره لم يتقدم بسابقة ولا كثرة علم ولا عظم زهد وإنما تقدم بالقتال فلهذا عبر عن خالد بأنه سيف من سيوف الله (وقوله) أن علياً قتل بسيفه الكفار فلا ريب أنه لم يقتل إلا بعض الكفار وكذلك سائر المشهورين بالقتال من الصحابة كعمر والزبير وجرير والمقداد وأبي طلحة والبراء بن مالك وغيرهم رضي الله عنهم ما منهم من أحد إلا قتل بسيفه طائفة من الكفار والبراء بن مالك قتل مائة رجل مبارزة غير من شرك في دمه وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صوت أبي طلحة في الجيش خير من فئة وقال إن لكل نبي حوارى وإن حوارى الزبير وكلا الحديثين في الصحيح وفي المغازي أنه قال لعلي يوم أحد لما قال لفاطمة عن السيف اغسله غير ذميم إن تكن أحسنت فقد أحسن فلان وفلان وقال عن البراء بن مالك إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره من البراء بن مالك وكانوا يقولون في المغازي للبراء بن مالك يا براء أقسم على ربك فيقسم على ربه فينهزم الكفار ثم في آخر غزوة غزاها قال أقسمت عليك يا رب لما منحتنا كتابهم وجعلتني أول شهيد فاستشهد رضي الله عنه والقتال يكون بالعداء كما يكون باليد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يستفتح بصعاليك المهاجرين ومع هذا فعلى أفضل من البراء بن مالك وأمثاله فكيف لا يكون أفضل من خالد

وأما قوله قال فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على سيف الله وسهم الله فهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث ولعله إسناد معروف ومعناه باطل فإن علياً ليس هو وحده سيف الله وسهمه وهذه العبارة يقتضي ظاهرها الحصر والذي في الصحيح أن أبا بكر قال يوم حنين لا هالة إذن لأنهم إلى أسد من أسود الله تعالى يقاتل عن الله عز وجل وعن رسوله فنعطيك سلبه فإن أريد بذلك أن علياً وحده سيف الله وسهمه فهذا باطل وإن أريد أنه سيف من سيوف الله فعلى أحجل من ذلك وأفضل وذلك بعض فضائله وكذلك ما نقل عن علي رضي الله عنه أنه قال على المنبر أنا سيف الله على أعدائه ورجته لأوليائه فهذا الإسناد لا يعرف له صحة لكن إن كان قاله فعنه صحيح وهو قدر مشترك بينه وبين أمثاله قال الله تعالى فيهم أشداء على الكفار رخماء بينهم وقال أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين وكل من المهاجرين المجاهدين كان سيف الله على أعدائه رجحة لأوليائه ولا يجوز أن يريد أني أنا وحدي سيف الله وأنا وحدي رجحة على أولياء الله فإن هذا من الكذب الذي يجب تنزيهه على أن يقوله وإن أريد أنه في ذلك أكل من غيره فالحصر للكمال فهذا صحيح في زمنه والافق المعلوم أن عمر كان قهره للكفار أعظم وانتفاع المؤمنين به أعظم وهذا مما يعرفه كل من عرف السيرتين فإن المؤمنين جميعهم حصل لهم بولاية عمر رضي الله عنه من الرحمة في دينهم ودنياهم ما لم يحصل شيء منه بولاية علي وحصل لجميع أعداء الله من المشركين وأهل الكتاب والمنافقين من القهر والقتل والذل بولاية عمر رضي الله عنه ما لم يحصل شيء منه بولاية علي هذا أمر معلوم للخاصة والعامة ولم يكن في خلافة علي للمؤمنين الرحمة التي كانت في زمن عمرو عثمان بل كانوا يقتلون ويتلاعنون ولم يكن لهم على الكفار سيف بل الكفار كانوا قد طمعوهم وأخذوا منهم أموالاً وبلاذاً فكيف

لمقدمة الدليل كما ذكره المعترض لكنه قال فالأولى أن يقال في تقريره إن الحركة وجودية إجماعاً ولأنه مبصر فوجب أن يكون السكون أيضاً وجودياً بالتقرير الذي سبق ثم ذكر اعتراض الأرموي فقال وأورد بينهما ما تقابل التضاد أو العدم والملكية والبدئية حاكمة باختلاف ماهية المتضادين والمتقابلين قال وأجيب بأن المتضادين الشئيين إذا كان عارضا لهما كما بين الأسود والابيض لم يلزم ذلك وما نحن فيه كذلك فإن التضاد عارض لهما بسبب المسبوقية بالغير وهي عدمية فلم يجز أن تكون جزأاً ولأنه ليس جعل السكون عبارة عن عدم الحركة أولى من العكس فاما أن يكونا عدميين وهو باطل وفاقا فتعين أن يكونا وجوديين ولقائل أن يقول

يظن مع هذا تقدم على في هذا الوصف على عمرو وعثمان ثم الرافضة ينشقون فانهم يصفون  
عليه بأنه كان هو الناصر لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي لولا هو لما قام دينه ثم يصفونه  
بالعجز والذل المذاني لذلك (وأما قوله) خالد لم ير عدوا لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مكذبا له  
فهذا كان قبل اسلامه كما كان الصحابة كلهم مكذبين له قبل الاسلام من بنى هاشم وغير بنى هاشم  
مثل أبي سفيان بن الحرث بن عبد المطلب وأخيه ربيعة وجريرة وعقيل وغيرهم (وقوله) وبعثه  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى بنى جذيمة ليأخذ منهم الصدقات فخافه وخالفه على أمره وقتل  
المسلمين فقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا بالانكار عليه رافعا يديه الى السماء حتى شوهده  
ببياض ابطينه وهو يقول اللهم اني أبرأ اليك مما صنع خالد ثم أنفذ اليه بأمر المؤمنين لتلافي فارطته  
وأمره أن يسترضى القوم من فعله (فيقال) هذا النقل فيه من الجهل والتحريف ما لا يخفى  
على من يعلم السيرة فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أرسله اليهم بعد فتح مكة ليسلوا فلم يحسنوا أن  
يقولوا أسلمنا فقالوا أصبا نأصبأنا فلم يقبل ذلك منهم وقال ان هذا ليس باسلام فقتلهم فأنكر ذلك  
عليه من معه من أعيان الصحابة كسالم مولى أبي حذيفة وعبد الله بن عمر وغيرهما لما بلغ ذلك  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رفع يده الى السماء وقال اللهم اني أبرأ اليك مما صنع خالد لانه  
خاف أن يطالبه الله بما جرى عليهم من العدوان وقد قال تعالى فان عدوك فقل اني بريء  
مما تميلون ثم أرسل عليا وأرسل معه مالا فأعطاهم نصف الديارات وضمن لهم ما تلف حتى مبلغه  
الكتاب ودفع اليهم ما بقي احتياطا لئلا يكون قد بقي شيء لم يعلم به ومع هذا فالنبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم لم يعزل خالد عن أمارته بل مازال يؤمره ويقدمه لان الامير اذا جرى منه خطأ أو ذنب  
أمر بالرجوع عن ذلك وأقر على ولايته ولم يكن خالد معاندا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل كان  
مطيعا له ولكن لم يكن في الفقه والدين بمنزلة غيره فغنى عليه حكم هذه القضية ويقال انه كان  
بينه وبينهم عداوة في الجاهلية وكان ذلك مما حركه على قتلهم وعلى كان رسولا في ذلك (وأما  
قوله) انه أمره أن يسترضى القوم من فعله فكلهم جاهل فانما أرسله لانصافهم وضمان ما تلف  
لهم لا مجرد الاسترضاء وكذلك قوله عن خالد انه خافه وخالف أمره وقتل المسلمين كذب على  
خالد فان خالد لم يتمدخية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يخالفه أمره ولا قتل من هو مسلم  
معصوم عنده ولكنه أخطأ كما أخطأ أسامة بن زيد في الذي قتله بعد أن قال لا إله الا الله وقتل  
السرية لصاحب الغنمة الذي قال أنا مسلم فقتلوه وأخذوا غنيمته وأنزل الله في ذلك يأبى الذين  
آمَنوا اذا ضربتم في سبيل الله فقتلوا ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض  
الحياة الدنيا فعند الله مغام كثيرة كذلك كنتم من قبل فن الله عليكم فقتلوا ان الله كان بما  
تعملون خبيرا وفي صحيح مسلم وغيره عن أسامة بن زيد قال بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
الى الحرات من جهينة فصحبنا القوم فجزناهم قال ولحقنا أنا ورجل من الانصار رجلا منهم  
فلما غشينا قال لا إله الا الله فكف عنه الانصاري وطعته برمي حتى قتله فلما قدمنا المدينة  
بلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لي يا أسامة أقتلته بعد أن قال لا إله الا الله قال قلت  
يا رسول الله انما قالها متعوذا قال فقتلته بعد أن قال لا إله الا الله فما زال يكررها حتى غيبت أني  
ثم اكن أسلمت قبل ذلك اليوم

(فصل قال الرافضي) ولما قبض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأنفذه أبو بكر لقتال أهل

التضادين الحركية والسكون من  
جنس التضادين الحياة والموت  
والعلم والجهل والقدرة والعجز  
والسواد والبياض والعمى والبصر  
والخلاوة والجوذة ونحو ذلك من  
الصفات الثبوتية أو التي بعضها  
نبوتية وبعضها عادي ليس هو من  
جنس تضاد القائلين بأنفسهما  
كالاسود والابيض فان التضاد  
انما يكون في المعقبيين اللذين  
يعتقدان على محل واحد كما قال  
مسكلمة أهل الاثبات الضدان كل  
معنيين يستحيل اجتماعهما في محل  
واحد لذاتهما من جهة واحدة  
فالم يكن المعنيان قائمين بمحل  
واحد فلا تضاد والحركة والسكون  
يعتقدان على المحل الواحد  
أما تعاقب اللونين والطمين والها  
تعاقب العلم والبصر والسمع  
وعدم ذلك فكيف يكون أحدهما  
مثل الآخر لا يفارقه الا بصفة  
عرضية وفي الجملة فالحركة  
والسكون هما ان كانا وجوديين

فهما عرضان وان كان أحدهما وجوديا فأحدهما عرض والآخر عدم العرض وعلى التقديرين فليسا قائمين بأنفسهما فلا يجوز تشبيههما بالاجسام كالاسود والابيض والطويل والقصير والعالم والجاهل بل يجب تشبيههما بالاعراض وعدم الاعراض كالسود والابيض والعلم وعدم العلم ونحو ذلك فقول الارموى ان الحركة والسكون متقابلان تقابل الضدين أو تقابل العدم والملكة وعلى التقديرين يجب اختلاف ماهيتهما لاعتنائهما كلام صحيح وقول المعارض ان الاختلاف اذا كان لعارض كما بين الاسود والابيض لم يجب اختلاف الماهيتين فان ماهية الاسود من جنس ماهية الابيض كلام باطل لان الاسود والابيض

البيامة قتل منهم ألفا ومائتي نفر مع تطاهرهم بالاسلام وقتل مالك بن نويرة صبيا وهو مسلم وأعرس بامرأته وسماهوا بني حنيفة أهل الردة لانهم لم يحملوا الزكاة الى أبي بكر لانهم لم يعتقدوا امامته واستحل دماءهم وأموالهم ونساءهم حتى أنكر عمر عليه فسماهوا مانع الزكاة مرثدا ولم يسماهوا من استحل دماء المسلمين ومحاربة أمير المؤمنين مرثدا مع أنهم سمعوا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يا علي حربي حربك وسلمي سلمك ومحارب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كافر بالاجماع (والجواب بعد أن يقال) الله أكبر على هؤلاء المرتدين المقترين أتباع المرتدين الذين برزوا بعبادة الله ورسوله وكتابه ودينه وحر قوامن الاسلام ونبذوه وراء ظهورهم وشاقوا الله ورسوله وعباده المؤمنين وتولوا أهل الردة والشقاق فان هذا الفصل وأمثاله من كلامهم يحق أن هؤلاء القوم المتعصين على الصديق رضي الله عنه وخزيه من جنس المرتدين الكفار كالمرتدين الذين قاتلهم -م الصديق رضي الله عنه وذلك أن أهل البيامة هم بنو حنيفة الذين كانوا قد آمنوا بمسيلة الكذاب الذي ادعى النبوة في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان قد قدم المدينة وأظهر الاسلام وقال ان جعل لي محمد الامر من بعده آمنت به ثم لما صار الى الإمامة ادعى أنه شريك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في النبوة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صدقه على ذلك وشهد له الدجال بن عنفوة وكان قد صنف قرأنا يقول فيه والطاحنات طحننا فالعاجنات جهننا فالتحارزات خبز اهالة وسمنان الارض بيننا وبين قريش نصفين ولكن قريش اقوم لا يعدلون ومنه قوله لعنه الله يا ضفدع ابنت ضفدعين نبي كم تنقين الماء تكذرين ولا الشارب تمنعين رأسك في الماء وذنبك في الطين ومنه قوله لعنه الله الفيل وما أدراك ما الفيل له زقوم طويل ان ذلك من خلق ربنا الجليل ونحو ذلك من الهذيان السمج الذي قال فيه الصديق رضي الله عنه لقومه لما قرؤوه عليه ويلكم أين يذهب بعقولكم أن هذا كلام لم يخرج من الله وكان هذا الكذاب قد كتب للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من مسيلة رسول الله الى محمد رسول الله أما بعد فاني قد أشركت في الامر معك فكتب اليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من محمد رسول الله الى مسيلة الكذاب فلما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعث اليه أبو بكر خالد بن الوليد فقاتله بمن معه من المسلمين بعد أن قاتل خالد بن الوليد طليحة الاسدي الذي كان أيضا قد ادعى النبوة واتبعه طوائف من أهل نجد فلما نصر الله المؤمنين على هؤلاء وهزموهم وقتل ذلك اليوم عكاشة بن محصن الاسدي وأسلم بعد ذلك طليحة الاسدي هذا ذهبوا بعد ذلك الى قتال مسيلة الكذاب بالبيامة ولقي المؤمنون في حربه شدة عظيمة وقتل في حربه طائفة من خيار الصحابة مثل زيد بن الخطاب وثابت بن قيس بن شماس وأسيدي بن حضير وغيرهم وفي الجملة فأمر مسيلة الكذاب وادعائه النبوة واتباع بني حنيفة له بالبيامة وقتال الصديق لهم على ذلك أمر متواتر مشهور قد علمه الخاص والعام كتواتر أمثاله وليس هذا من العلم الذي تفرد به الخاصة بل علم الناس بذلك أظهر من علمهم بقتال الجمل وصفين فقد ذكر عن بعض أهل الكلام أنه أنكر الجمل وصفين وهذا الإنكار وان كان باطلا فلم نعلم أحدا أنكر قتال أهل البيامة وأن مسيلة الكذاب ادعى النبوة وانهم قاتلوه على ذلك لكن هؤلاء الرافضة لجدهم لهذا وجهلهم به بمنزلة إنكارهم كون أبي بكر وعمر دفعا عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإنكارهم لموا لا أبي بكر وعمر للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعواهم أنه نص على علي بالخلافة بل منهم من ينكر أن تكون زينب وورقة وأم كلثوم من بنات النبي صلى الله تعالى



عليه وسلم ويقولون انهم لخديجة من زوجها الذي كان كافرا قبل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
ومنهم من يقول ان عمر غصب بنت علي حتى تزوجه بها وأنه تزوج غصبا في الاسلام ومنهم من  
يقول انهم يعجوا بطن فاطمة حتى أسقطت وهدموا سقف بيتها على من فيه وأمثال هذه  
الاكاذيب التي يعلم من له أدنى علم ومعرفة أنها كذب فهم دائما يعمدون الى الامور المعلومه  
المتواترة ينكرونها والى الامور المعدومه التي لاحقيقة لها يشتمونها فلمهم أو فر نصيب من قوله  
تعالى ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بالحق فهم يفترون الكذب ويكذبون بالحق  
وهذا حال المرتدين وهم يدعون أن أبابكر وعمر ومن اتبعهما ارتدوا عن الاسلام وقد علم الخاص  
والعام أن أبابكر هو الذي قاتل المرتدين فاذا كانوا يدعون أن أهل البيمة مظلومون قتلوا بغير  
حق وكانوا منكرين لقتال أولئك متأولين لهم كان هذا مما يحق أن هؤلاء الخلف تبع لا أولئك  
السلف وأن الصديق وأتباعه يقاتلون المرتدين في كل زمان

وقوله انهم سمو ابني حنيفة مرتدين لانهم لم يحملوا الزكاة الى أبي بكر فهذا من أظهر الكذب  
وأبينه فانه انما قاتل بني حنيفة لكونهم آمنوا بمسيلة الكذاب واعتقدوا نبوته وأما ما نعو  
الزكاة فكانوا قوما آخرين غير بني حنيفة وهؤلاء كان قد وقع لبعض الصحابة شبهة في جواز قتالهم  
وأما بنو حنيفة فلم يتوقف أحد في وجوب قتالهم وأما ما نعو الزكاة فان عمر بن الخطاب رضى الله  
عنه قال يا خليفه رسول الله كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فاذا قالوها غضموا  
منى دماءهم وأموالهم الابحقة وحسابهم على الله فقال له أبو بكر ألم يقل الابحقة فان الزكاة  
من حقها والله لو منعوني عناقا أو عقالا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لقاتلتهم عليه وهؤلاء لم يقاتلوهم لكونهم لم يؤدوها الى الصديق فانهم لو أعطوها بأنفسهم الى  
مستحقها ولم يؤدوها اليه لم يقاتلهم هذا قول جمهور العلماء كابي حنيفة وأجد وغيرهما وقالوا  
اذا قالوا نحن تؤدونها بأنفسنا ولا ندفعها الى الامام لم يكن له قتالهم فان الصديق رضى الله عنه لم  
يقاتل أحدا على طاعته ولا ألزم أحد ابعياعته ولهذا ما تخلف سعد عن مبايعته لم يكرهه  
على ذلك فقول القائل سمو ابني حنيفة أهل الردة لانهم لم يحملوا الزكاة الى أبي بكر لانهم لم يعتقدوا  
امامته من أظهر الكذب والفرية وكذلك قوله ان عمر أنكر قتال بني حنيفة

(وأما قوله) ولم يسموا من استحل دماء المسلمين ومحاربة أمير المؤمنين مرتد مع أنهم سمعوا قول  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يا على حربي حربك وسلمى سلمك ومحارب رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم كافرا بالاجاع (فيقال في الجواب أولا) دعواهم أنهم سمعوا هذا الحديث من النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم أو عنه كذب عليهم فمن الذي نقل عنهم أنهم سمعوا ذلك وهذا الحديث  
ليس في شيء من كتب الحديث المعروفة ولا روى باسناد معروف ولو كان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم قاله لم يجب أن يكونوا قد سمعوه فانه لم يسمع كل منهم كل ما قاله الرسول صلى الله تعالى  
عليه وسلم فكيف اذا لم يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاله ولا روى باسناد معروف بل  
كيف اذا علم أنه كذب موضوع على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باتفاق أهل العلم بالحديث  
وعلى رضى الله عنه لم يكن قتاله يوم الجمل وصفين بأمر من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانما كان  
رأيا رآه وقال أبو داود في سننه حدثنا اسمعيل بن ابراهيم الهذلي حدثنا ابن عليه عن يونس عن

من باب الاجسام القائمة بانفسها  
لا من باب الصفات والاعراض  
وأیضا فالاسود والابيض  
لا يتقابلان تقابل الضدين  
ولا يتقابلان تقابل العدم والملکة فلیسامن  
هذا الباب اللهم الا اذا أراد مرید  
بذلك أن الخیر الذي فیہ الاسود  
لا یکون فیہ الابيض وحینئذ  
فیکون تضاد الابيض والاسود  
کتضاد الاسودین والابيضین  
وأیضا فیقال اختلاف الاسود  
والابيض ان أراد به اختلاف  
عینهما مع قطع النظر عن السواد  
والبیاض أو بشرط السواد  
والبیاض فان أريد الاول فلا  
اختلاف بین ذاتیہما مع قطع النظر  
عن اللونین فان الجسم الذي هو  
الاسود قد یکون نفس الجسم  
الذي هو الابيض فان أريد  
بالاختلاف اختلافهما بشرط

الحسن عن قيس بن عباد قال قلت لعلي رضي الله عنه أخبرني عن مسيرك هذا أعهد عهده اليك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أم رأي رأيته قال ما عهد الي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا ولكنه رأي رأيته ولو كان محارب على محارب بالرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرتدا لكان على يسير فيهم السيرة في المرتدين وقد تواتر عن علي يوم الجمل لما قاتلهم أنه لم يتبع مدبرهم ولم يجهر على جريحهم ولم يغتم لهم مالا ولم يسب لهم ذرية وأمر مناديه ينادي في عسكره أن لا يتبع لهم مدبر ولا يجهر على جريحهم ولا تغتم أموالهم ولو كانوا عنده مرتدين لا يجهر على جريحهم وأتبع مدبرهم وهذا مما أنكره الخوارج عليه وقالوا له ان كانوا مؤمنين فلا يحل قتالهم وان كانوا كفارا فلم حرمت أموالهم ونساءهم فأرسل اليهم ابن عباس رضي الله عنهم فأتاهم وهم قال لهم كانت عائشة فيهم فان قتلتم انما البست أمتنا كفرتم بكتاب الله وان قاتلتم هي أمتنا واستحلتم سببها كفرتم بكتاب الله وكذلك أصحاب الجمل كان يقول فيهم اخواننا بغوا علينا طهرهم السيف وقد نقل عنه رضي الله عنه أنه صلى على قتلى الطائفتين وسجى ان شاء الله بعض الآثار بذلك وان كان أولئك مرتدين وقد نزل الحسن عن أمر المسلمين وسلمهم الى كافر مرتد كان المعصوم عندهم قد سلم أمر المسلمين الى المرتدين وليس هذا من فعل المؤمنين فضلا عن المعصومين وأيضافان كان أولئك مرتدين والمؤمنون أصحاب علي لكان الكافرون المرتدون منتصرين على المؤمنين دائما والله تعالى يقول في كتابه انما لننصر رسلانا والذين آمنوا في الحياه الدنيا ويوم يقوم الاشهاد ويقول في كتابه ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون ويقول في كتابه ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين وهؤلاء الرافضة الذين يدعون أنهم المؤمنون انما هم الذل والصغار ضربت عليهم الذلة أينما تقفوا لا يحب من الله ويحب من الناس وأيضافان الله تعالى يقول في كتابه وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحا بينهما الآية فقد جعلهم مؤمنين اخوة مع الاقتتال والبغى وأيضاف قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وقال ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وقال لهما ارتقيا الفضة الباغية لم يقل الكافرة وهذه الاحاديث صحيحة عند أهل العلم بالحديث وهي مروية بأسانيد متنوعة لم يأخذ بعضهم عن بعض وهذا مما يوجب العلم بمضمونها وقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الطائفتين المفرقتين مسلمان ومصدق من أصلح الله به بينهما وقد أخبر أنه تمرق مارقة وأنه يقتلها أدنى الطائفتين الى الحق ثم يقال لهؤلاء الرافضة لو قالت لكم الناصبة على قد استحل دماء المسلمين وقتلهم بغير أمر الله ورسوله على رياسته وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سباب المسلم فسوق وقتاله كفر وقال لا ترجعوا بعدي كفار يضرب بعضكم رقاب بعض فيكون على كافر لذلك لم تكن محنتكم أقوى من محنتهم لان الاحاديث التي احتجوا بها صحيحة وأيضاف يقولون قتل النفوس فساد فمن قتل النفوس على طاعته كان مريدا للعلو في الارض والفساد وهذا حال فرعون والله تعالى يقول تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا والعاقبة للمتقين فمن أراد العلو في الارض والفساد لم يكن من أهل السعادة في الآخرة وليس هذا كقتال الصديقين المرتدين ولما نبي الزكاة فان الصديق انما قاتلهم على طاعة الله ورسوله لا على طاعته فان الزكاة فرض عليهم فقاتلهم على الاقرار بها وعلى أدائها بخلاف من قاتل ليطاع هو

اللون المختلف فينشد يكون اختلافهما كاختلاف السواد والبياض فان الشيء المشروط بالسواد ومخالف الشيء المشروط بالبياض ولا يجوز أن يقال ان الذاتين متماثلين لامع التجريد عن الاختلاف والا فاذا أخذت الذاتين مشروطتين بالاختلاف لم يكونا متماثلين التماثل الذي لا يشترط فيه الاختلاف كيف والمتماثلان يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر والشيء في حال سواده لا يجوز أن يكون أبيض وهو في حال بياضه لا يكون أسود فلا يكون الاسود حال كونه مشروطا بالسواد يجوز عليه ما يجوز على الابيض حال كونه مشروطا بالبياض وقول القائل ان الاختلاف بين الحركة

ولهذا قال الامام أحد وأبو حنيفة وغيرهما من قال أنا أؤدى الزكاة ولا أعطيها للامام لم يكن للامام أن يقتله وهذا فيه نزاع بين الفقهاء فمن يجوز القتال على ترك طاعة ولي الامر يجوز قتال هؤلاء وهو قول طائفة من الفقهاء ويحكي هذا عن الشافعي رحمه الله ومن لم يجوز القتال الاعلى ترك طاعة الله ورسوله لاعلى ترك طاعة شخص معين لم يجوز قتال هؤلاء وفي الجملة قال الذين قاتلهم الصديق رضي الله عنه كانوا امتنعين عن طاعة الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم والافرار بما جاء به فلهذا كانوا مرتدين بخلاف من أقر بذلك ولكن امتنع عن طاعة شخص معين كمعوية وأهل الشام فان هؤلاء كانوا مقرين بجميع ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وقالوا نحن نقوم بالواجبات من غير دخول في طاعة على رضي الله عنه لما علمنا في ذلك من الضرر فأين هؤلاء من هؤلاء

واعلم أن طائفة من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحد جعلوا قتال مانعي الزكاة وقاتل الخوارج جميعا من قتال البغاة وجعلوا قتال الجمل وصفين من هذا الباب وهذا القول خطأ بخلاف لقول الأئمة الكبار وهو خلاف نص مالك وأحد وأبي حنيفة وغيرهم من أئمة السلف ومخالف للسنة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان الخوارج أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتالهم واتفق على ذلك الصحابة وأما قتال الجمل وصفين فهو قتال فتنة ليس فيه أمر من الله ورسوله ولا إجماع من الصحابة وأما قتال مانعي الزكاة اذا كانوا امتنعين عن أدائها بالكلية أو عن الافرار بها فهو أعظم من قتال الخوارج وأهل صفين لم يبدؤا عليا بالقتال وأبو حنيفة وغيره لا يجوزون قتال البغاة الا أن يبدؤا الامام بالقتال وكذلك أحد وأبو حنيفة ومالك لا يجيزون قتال من قام بالواجب اذا كانت طائفة ممتنعة وقالت لا تؤذي زكاتها الى فلان فيجب الفرق بين قتال المرتدين وقاتل الخوارج المارقين وأما قتال البغاة المذكور في القرآن فتشوع ثالث غير هذا وهذا فان الله لم يأمر بقتال البغاة ابتداء بل أمر اذا اقتتل طائفتان من المؤمنين بالاصلاح بينهما وليس هذا حكم المرتدين ولا حكم الخوارج والقتال يوم الجمل وصفين فيه نزاع أهو من باب قتال البغاة المأمورة في القرآن أو هو قتال فتنة القاعدة فيه خير من القائم فالقاعدون من الصحابة وجهور أهل الحديث والسنة وأئمة الفقهاء بعدهم يقولون هو قتال فتنة ليس هو قتال البغاة المأمورة في القرآن فان الله لم يأمر بقتال المؤمنين البغاة ابتداء لمجرد بغيمهم بل إنما أمر اذا اقتتل المؤمنون بالاصلاح بينهم وقوله فان بغت احداهما على الاخرى يعود الضمير فيه الى الطائفتين المقتلتين من المؤمنين لا يعود الى طائفة مؤمنة لم تقاتل فالتقدير فان بغت احدي الطائفتين المؤمنتين المقتلتين على الاخرى فقاتلوا الباغية حتى تفي الى أمر الله فتي كانت طائفة باغية ولم تقاتل لم يكن في الآية أمر بقتالها ثم ان كان قوله فان بغت احداهما على الاخرى بعد الاصلاح فهو أكد وان كان بعد الاقتتال حصل المقصود وحينئذ فأصحاب معوية ان كانوا قد بغوا قبل القتال لكونهم لم يبايعوا عليا فليس في الآية الامر بقتال من بغى ولم يقاتل وان كان بغيمهم بعد الاقتتال والاصلاح وجب قتالهم لكن هذا لم يوجد فان أحد لم يصلح بينهم ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها هذه الآية ترك الناس العمل بها يعني اذ ذلك وان كان بغيمهم بعد الاقتتال وقبل الاصلاح فهنا اذا قيل بجواز القتال فهذا القدر انما حصل في أثناء القتال وحينئذ ففسل أصحاب علي ونكلوا عن القتال لما رفعوا المصاحف في الحال

والسكون عارض بسبب المسبوقية بالغير ليس بمسئله فانه يعقل التضاد بينهما مع عدم خطور المسبوقية بالبال كما يعقل التضاد بين العلم والجهل والقدرة والعجز والسواد واليباض وقول القائل ليس جعل السكون عبارة عن عدم الحركة باولى من العكس دعوى مجردة فلان سلم انتفاء هذه الاولوية بل هذه الدعوى بمنزلة قول القائل ليس جعل المعنى عدم البصر باولى من العكس وليس جعل الصمم عدم السمع باولى من العكس وليس جعل الجهل البسيط عدم العلم باولى من العكس وليس جعل أحد المتقابلين عدما والاخر وجودا باولى من العكس ومعلوم أن كل هذه دعاوى مجردة

التي أمر بقتالهم فيها لم يقتلوههم وفي الحال التي قاتلوههم لم يكن قتالهم مأمورا به فان كان أولئك بغاة معتدين فهؤلاء مفرطون مقصرون ولهذا ذلوا وعجزوا وتفرقوا وليس الامام مأمورا بان يقتل بمن عمل هؤلاء وفي الجملة فالبحث في هذه الدقائق من وظيفة خواص أهل العلم بخلاف الكلام في تكفيرهم فان هذا أمر يعلم فسادُه الخاصة والعامة بالدلائل الكثيرة ومما يبين كذب هذا الحديث انه لو كان حرب على حرب الرسول والله تعالى قد تكفل بنصر رسوله كما في قوله تعالى انا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد وكما في قوله تعالى ولقد سبقت لكلنا العبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون لوجب أن يغلب محارب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن الامر كذلك بل الخوارج لما أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتالهم وكانوا من جنس المحاربين لله ورسوله انتصر عليهم كما كان ينتصر عليهم في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والرسول صلوات الله عليهم وان كانت تبلى في حروبها فالعاقبة لها فلو كانت محاربته محاربة للرسول لكان المنتصر في آخر الامر هو ولم يكن الامر كذلك بل كان في آخر الامر يطلب مسألة معوية رضي الله عنه ومهادنته وأن يكف عنه كما كان يطلب معوية ذلك منه أول الامر فعلم أن ذلك القتال وان كان واقعا باجتهاد فليس هو من القتال الذي يكون محارب أصحابه محارب الله ورسوله ثم انه لو قد ورائه محارب لله ورسوله فالمحاربون قطاع الطريق لا يكفرون اذا كانوا مسلمين وقد تنازع الناس في قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا هل هي في الكفار أو في المسلمين ومن يقول انها في المسلمين يقول ان الله تعالى يقول انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ولو كانوا كفارا من تدين لم يحز أن يقتصر على قطع أيديهم ولا نفيهم بل يجب قتلهم فان المرتد يجب قتله وكذلك من كان متأولا في محاربته مجتهدا لم يكن كافرا كقتل أسامة بن زيد بذلك المسلم متأولا لم يكن به كافرا وان كان استحلال قتل المسلم المعصوم كفرا وكذلك تكفير المؤمن ككفر كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قال الرجل لآخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما ومع هذا اذا قالها متأولا لم يكفر كما قال عمر بن الخطاب لحاطب بن أبي بلعنة دعني أضرب عنق هذا المنافق وأمثاله وكقول أسيد بن حضير لسعد بن عباد انك منافق تجادل عن المنافقين في قصة الافك والله التوفيق

(فصل قال الرافضي) وقد أحسن بعض الفضلاء في قوله شر من ابليس من لم يسبقه في سالف طاعة وجرى معه في ميدان معصية ولا شك بين العلماء أن ابليس كان أعبد الملائكة وكان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة ولما خلق الله آدم وجعله خليفة في الارض وأمره بالسجود فاستكبر فاستحق اللعنة والطرود ومعوية لم يرزل في الاشرار وعبادة الاصنام الى أن أسلم بعد ظهور النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عدة طويلة ثم استكبر عن طاعة الله في نصب أمير المؤمنين عليه اماما وبايعه الكل بعد قتل عثمان وجلس مكانه فكان شر من ابليس

(فيقال) هذا الكلام فيه من الجهل والضلال والخروج عن دين الاسلام وكل دين بل وعن العقل الذي يكون لكثير من الكفار ما لا يخفى على من تدبره (أما أولا) فان ابليس أكفر من كل كافر وكل من دخل النار فمن أتباعه كما قال تعالى لا ملأ من جهنم منك ومن تبعك منهم

بل باطلة فاننا نعلم بالحس أن الحركة أمر وجودي كما نعلم أن الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر أمر وجودي وأما كون ما يقابل ذلك هو ضد ما ينافيها أو عديمها عن محلها فهذا فيه نظر ولهذا تنازع العقلاء في هذا دون الاول وكثير من النزاع في ذلك يكون لفظيا فانه قد يكون عدم الشيء مستلزما لأمري وجودي مثل الحياة مثلا فان عدم حياة البدن مثلا مستلزم لاعراض وجودية والناس تنازعوا في الموت هل هو عديمي أو وجودي ومن قال انه وجودي احتج بقوله تعالى خلق الموت والحياة فاخبر أنه خلق الموت كما خلق الحياة ومنازعه يقول العدم الطارئ يخلق كما يخلق الوجود أو

أجفین وهو الأمر لهم بكل قبيح المزينة فكيف يكون أحد شرار منه لاسيما من المسلمين لاسيما من الصحابة (وقول هذا القائل) شر من ابليس من لم يسبقه في سالف طاعة وجرى معه في ميدان معصية يقتضى أن كل من عصى الله فهو شر من ابليس لانه لم يسبقه في سالف طاعة وجرى معه في ميدان المعصية وحينئذ فيكون آدم وذريته شرار من ابليس فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون ثم هل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر ان من أذن ذنباً من المسلمين يكون شرار من ابليس أو ليس هذا مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الاسلام وقائل هذا كافر كفر معلوما بالضرورة من الدين وعلى هذا فالشيعة دائماً يذنبون فيكون كل منهم شرار من ابليس ثم اذا قالت الخوارج ان علياً أذن ذنباً فيكون شرار من ابليس لم يكن للرافضة حجة الادعوى عصمته وهم لا يقدر ان يقيموا حجة على الخوارج بايمانه وامامته وعد الله فكيف يقيمون حجة عليهم بعصمته ولكن أهل السنة تقدر ان تقيم الحجة بايمانه وامامته لان ما يحتاج به الرافضة منقوض ومعارض بمثله فيبطل الاحتجاج به ثم اذا قام الدليل على قول الجمهور الذي دل عليه القرآن كقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى لزم أن يكون آدم شرار من ابليس وفي الجملة فلو لازم هذا القول وما فيه من الفساد يفوق الحصر والتعداد (وأما ثانياً) فهذا الكلام كلام بلا حجة بل هو باطل في نفسه فلم قلت ان شرار من ابليس من لم يسبقه في سالف طاعة وجرى معه في ميدان المعصية وذلك أن أحد الايجري مع ابليس في ميدان معصيته كما هو لا يتصور أن يكون في الآدميين من يساوي ابليس في معصيته بحيث يضل الناس كلهم ويغويهم وأما طاعة ابليس المتقدمة فهي حابطة بكفره وردته فان الردة تحبط العمل فاتقدم من طاعته ان كان طاعة فهي حابطة بكفره وردته وما يفعله من المعاصي لا يمانه أحد فيه فامتنع أن يكون أحد شرار منه وصار نظيره هذا المرتد الذي يقتل النفوس ورتنى ويفعل عامة القبائح بعد سابق طاعته فمن جاء بعده ولم يسبقه الى تلك الطاعات الحابطة وشاركه في قليل من معاصيه لا يكون شرار منه فكيف يكون أحد شرار من ابليس وهذا ينقض أصول الشيعة حقها وباطلها وأقل ما يلزمهم أن يكون أصحاب على الذين قاتلوا معه وكانوا أحياناً يعصونه شرار من الذين امتنعوا عن مبايعته من الصحابة لان هؤلاء عبدوا الله قبلهم وأولئك جروا معهم في ميدان المعصية (ويقال ثالثاً) ما الدليل على أن ابليس كان أعبد الملائكة أو كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة أو أنه كان من جملة العرش في الجملة أو أنه كان طاموس الملائكة أو أنه مات في السماء رفعة ولا في الارض بقعة الاولة فيها سجدة وركعة ونحو ذلك مما يقوله بعض الناس فان هذا أمر أعما يعلم بالنقل الصادق وليس في القرآن شيء من ذلك ولا في ذلك خبر صحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهل يحتاج بمثل هذا في أصول الدين الامن هو من أعظم الجاهلين وأعجب من ذلك قوله ولا شك بين العلماء أن ابليس كان أعبد الملائكة فيقال من الذي قال هذا من علماء الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين فضلا عن أن يكون هذا متفقاً عليه بين العلماء وهذا شيء لم يقوله قط عالم يقبل قوله من علماء المسلمين وهو أمر لا يعرف الا بالنقل ولم ينقل هذا أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا بأساً نادحاً صحيح ولا ضعيف فان كان قاله بعض الوعاظ أو المصنفين في الرقائقي أو بعض من ينقل في التفسير من الاسرائيليات ما لا أصل له فقل هذا لا يحتاج به في جرزة بقل فكيف يحتاج به في جعل ابليس خيراً من كل من عصى الله من بني

يقول الموت المخفق هو الامور  
الوجودية اللازمة لعدم الحياة  
وحيث أن النزاع لفظي وكذلك  
تنازعوا في الظلمة هل هي  
وجودية أو عدمية وهي عدم  
النور عما من شأنه قبوله ومن قال  
انها وجودية يحتاج بقوله تعالى  
وجعل الظلمات والنور والآخر  
يقول كل ما يتجدد ويحدث من  
الامور الوجودية والعدمية فانه  
سبحانه جاعله أو يقول عدم النور  
مستلزم لامور وجودية هي الظلمة  
المجمولة وكون السكون وجودياً  
أبعد من كون الموت والظلمة  
ونحو ذلك وجودياً والسكون  
قد يراد به قوة في الجسم تمنع  
حركته كالطبيعة التي في الحجر  
التي توجب استقراره في الارض  
وهذا أمر وجودي لكن من  
قال ان السكون عدمي لم يجعل



آدم ويجعل الصحابة من هؤلاء الذين ابليس خبر منهم وما وصف الله ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ابليس بغير قط لابعادة متقدمة ولا غير هامة انه لو كان له عبادة لكات قد حبط بكفره وردته وأعجب من ذلك قوله لاشد بين العلماء انه كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة فياسبحان الله هل قال هذا أحد من علماء المسلمين المقبولين عند المسلمين وهل يتكلم بذلك الا مغرط في الجهل فان هذا لا يعرف لو كان حقاً لا ينقل الانبياء وليس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك شيء ثم حمل واحد من الملائكة العرش خلاف ما دل عليه النقل الصحيح ثم ما باله حمل العرش وحده ستة آلاف سنة ولم يكن بحمله وحده دائماً ومن الذي نقل ان ابليس من حملة العرش وهذا من أ كذب الكذب فان الله تعالى يقول الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمدهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فآخبر ان له حملة لا واحدا وأنهم كلهم مؤمنون مسبحون بحمدهم مستغفرون للذين آمنوا واذا قيل هذا الخبر عن الحمل المطلق ليس فيه أنه لم يزل له حملة قيل قد جاءت الآفار بأنه لم يزل له حملة كحديث عبد الله ابن صالح عن معوية بن صالح ان الله تعالى لما خلق العرش أمر الملائكة بحمله قالوا ربنا كيف نحمل عرشك وعليه عظمتك فقال قولوا الاحول ولا قوة الا بالله فقالوا ها فاطوا حمله (ويقال رابعاً) ان ابليس كفر كما قال تعالى الابليس استكبر وكان من الكافرين فلو قدر أنه كان له عمل صالح حبط بكفره كذلك غيره اذا كفر حبط عمله فأن تشبه المؤمنين بهذا (ويقال خامساً) قوله ان معوية لم يزل في الاشراق الى أن أسلم به يظهر الفرق فيما قصده الجمع فان معوية أسلم بعد الكفر وقد قال تعالى قل للذين كفروا ان ينهوا يغفر لهم ما قد سلف وناب من شركه وأقام الصلاة وآتى الزكاة وقد قال تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين و ابليس كفر بعد ايمانه فحبط ايمانه بكفره وذلك حبط كفره بايمانه فكيف يقاس من آمن بعد كفر بمن كفر بعد ايمان (ويقال سادساً) قد ثبت اسلام معوية رضي الله عنه والاسلام يجب ما قبله فمن ادعى أنه ارتد بعد ذلك كان مدعي ادعوى بلا دليل لولم يعلم كذب دعواه فكيف اذا علم كذب دعواه وأنه ما زال على الاسلام الى أن مات كما علم بقاء غيره على الاسلام فالطريق الذي يعلم به بقاء اسلام أكثر الناس من الصحابة وغيرهم يعلم به بقاء اسلام معوية رضي الله عنه والمدي لا ترد ادعوى معوية وعثمان وأبي بكر وعمر ليس هو أظهر حجة من المدعى لا ترد ادعوى فان كان المدعى لا ترد ادعوى كاذباً فالمدعى لا ترد ادعوى هؤلاء أظهر كذباً لان الحجة على بقاء ايمان هؤلاء أظهر وشبه الخوارج أظهر من شبهة الروافض (ويقال سابعاً) هذه الدعوى ان كانت صحيحة ففيها من القدح والغضاضة بعلي والحسن وغيرهما لا يخفى وذلك أنه كان مغلوباً مع المرتدين وكان الحسن قد سلم أمر المسلمين الى المرتدين وخالد بن الوليد قهر المرتدين فيكون نصر الله تعالى على المرتدين أعظم من نصره لعلي والله سبحانه وتعالى عدل لا يظلم واحداً منهم فيكون ما استحقه خالد من النصر أعظم مما استحقه على فيكون أفضل عند الله منه بل وكذلك جيوش أبي بكر وعمر وعثمان ونوابهم قائمهم كانوا منصورين على الكفار وعلى عاجز عن مقاومة المرتدين الذين هم من الكفار أيضاً فان الله سبحانه وتعالى يقول ولا تنهوا ولا تحزبوا وأنتم الاعلون ان كنتم مؤمنين وقال تعالى فلا تنهوا وتدعوا الى السلم وأنتم الاعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم وعلى رضي الله عنه مدعوى الى السلم في آخر الامر لما عجز عن دفعه عن بلادهم وطلب منه أن يقبض

ذلك الطبيعة هي السكون بل قد يسمون ذلك اعتماداً ويفرقون بين السكون والاعتماد لكن قد يقال له فالجسم اذا كان ساكناً فاما أن يكون السكون وجودياً أو مستلزماً لامر وجودي وحينئذ فالمقتضى لذلك الامر الوجودي اما موجب بنفسه ويساق الدليل الى آخره لكن من قال ان الجسم الاول كان ساكناً في الازل ثم تحركه يقول في هذا ما يقوله القائلون بحدوث الاجسام فانهم اذا قالوا حدثت هي وحركتها من غير سبب يقتضى حدوثها قال لهم هذا المنازع بل كان ما قدر من الاجسام ساكناً ثم حدثت حركته من غير سبب يقتضى تحركها وهذا يقوله من يقول ان الاول جسم وأنه يتجدد له الفعل بعد أن لم يكن فاعلا ويقول الكلام في حدوث

كل واحد منهم على ما هو عليه وقد قال تعالى ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الاعلون ان كنتم مؤمنين فان كان أصحابه مؤمنين وأولئك مرتدين وجب أن يكونوا الاعلى وهو خلاف الواقع (ويقال ثامنا) من قال ان معوية رضى الله عنه استكبر عن طاعة الله في نصب أمير المؤمنين ولم قلت انه علم أن ولايته صحيحة وأن طاعته واجبة عليه فان الدليل على ثبوت ولايته ووجوب طاعته من المسائل المشبهة التي لا تظهر الا بعد بحث ونظر بخلاف من أجمع الناس على طاعته وبتقدير أن يكون علم ذلك فليس كل من عصى يكون مستكبرا عن طاعة الله والمعصية تصدر تارة عن شهوة وتارة عن كبر وهل يحكم على كل عاص بأنه مستكبر عن طاعة الله كاستكبار ابليس (ويقال تاسعا) قوله وبإيعه الكل بعد عثمان ان لم يكن هذا حجة فلا فائدة فيه وان كان حجة فبإيعه عثمان كان اجتماعهم عليها أعظم وأنتم لا ترون الامتناع عن طاعة عثمان كافر ابل مؤناتقيا (ويقال عاشرا) اجتماع الناس على مبايعة أبي بكر كانت على قولكم أكمل وأنتم وغيركم تقولون ان عليا تخلف عنهم مدة فيلزم على قولكم أن يكون على مستكبرا عن طاعة الله في نصب أبي بكر عليه اما ما فيلزم حينئذ كفر على مقتضى حجتكم أو بطلانها في نفسها وكفر على باطل فلزم بطلانها (ويقال حادي عشر) قولكم بإيعه الكل بعد عثمان من أظهر الكذب فان كثير من المسلمين اما النصف واما أقل أو أكثر لم يبايعوه لم يبايعه سعد بن أبي وقاص ولا ابن عمر ولا غيرهما (ويقال ثاني عشر) قولكم انه جلس مكانه كذب فان معوية لم يطلب الامر لنفسه ابتداء ولا ذهب الى علي لينزع من امارته ولكن امتنع هو وأصحابه من مبايعته وبقي على ما كان عليه واليا في زمن عمر وعثمان ولما جرى حكم الحكمين انما كان متوليا على رعيته فقط فان أريد بحلوسه في مكانه انه استبد بالامر دونه في تلك البلاد فهذا صحيح لكن معوية رضى الله عنه يقول اني لم أنزع شيئا هو في يده ولم يثبت عندى ما وجب على دخولي في طاعته وهذا الكلام سواء كان حقا أو باطلا لا يوجب كون صاحبه شر من ابليس ومن جعل أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شر من ابليس فما أبقى غاية في الاقتراء على الله ورسوله والمؤمنين والعدوان على خيه القرون في مثل هذا المقام والله ينصر رسوله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد والهوى اذا بلغ بصاحبه الى هذا الحد فقد أخرج صاحبه عن رتبة العقل فضلا عن العلم والدين فنسأل الله العافية من كل بلية وان حقا على الله أن يذل مثل أصحاب هذا الكلام وينتصر لعباده المؤمنين من أصحاب نبويه وغيرهم من هؤلاء المفترين الظالمين

(فصل قال الرافضي) وتماذي بعضهم في التعصب حتى اعتقد امامة يزيد بن معاوية مع ما صدر منه من الافعال القبيحة من قتل الامام الحسين ونهب أمواله وسبي نسائه وودورائهم في البلاد على الجمال بغيرة قتب ومولا نازين العابدين مغلول اليدين ولم يقنعوا بقتله حتى رضوا أضلاعه وصدره بالخول وحملوا رؤسهم على القناعم أن مشايخهم رأوا أن يوم قتل الحسين أمطرت السماء دما وقد ذكر ذلك الرافعي في شرح الوجيز وذكر ابن سعد في الطبقات أن الحجرة ظهرت في السماء يوم قتل الحسين ولم ترقبل ذلك وقال أيضا ما رفع حجر في الدنيا الا وتحته دم عبيط ولقد أمطرت السماء مطرا بقي أثره في الثياب مدة حتى تقطعت قال الزهري ما بقي أحد من قتله الحسين الا عوقب في الدنيا اما بالقتل واما بالعمى أو سواد الوجه أو زوال الملك في مدة يسيرة وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يكثر الوصية للمسلمين في ولديه الحسن والحسين

الفعل القائم به كالكلام في حدوث المفعول المنفصل عنه وذلك أن أهل الكلام والنظر من أهل القبلة وغيرهم تنازعوا في ثبوت جسم قديم فطائفة قالت بامتناع جسم قديم وحدوث كل جسم وتنازعوا في المحدث للجسم هل أحدث بعد أن لم يكن محدثا بدون سبب حادث أصلا أم لا بد من سبب حادث وهل يقوم به أمور حادثة كإرادة حادثة وتصوّر حادث بل وفعل حادث على قولين لهم وطائفة قالت بثبوت جسم قديم ثم هؤلاء منهم من قال لم يزل خاعلا متحركا ومنهم من قال بل يتحدد له الفعل والحركة فاذا أخرج الأولون على هؤلاء بأن الجسم لو كان أزليا لم يخل من الحركة والسكون والحركة لا تكون أزلية لامتناع دوام الحوادث ونسلسلها والسكون لا يكون أزليا لانه

ويقول لهم هؤلاء يدعي عنكم وأنزل الله تعالى قل لا أسألكم عليه أجر الا المودة في القربى (والجواب) أما قوله ونمادي بعضهم في التعصب حتى اعتقد امامة يزيد بن معاوية فان أراد بذلك أنه اعتقد أنه من الخلفاء الراشدين والائمة المهتدين كابي بكر وعمر وعثمان وعلي فهذا لم يعتقد أحد من العلماء المسلمين وان اعتقد مثل هذا بعض الجهال كما يحكى عن بعض الجهال من الاكراد ونحوهم أنه يعتقد أن يزيد من الصحابة وعن بعضهم أنه من الانبياء وبعضهم يعتقد أنه من الخلفاء الراشدين المهديين فهو لا يلبسوا من أهل العلم الذين يحكى قولهم وهم مع هذا الجهل خير من جهال الشيعة وملاحذتهم الذين يعتقدون الهية على أوثوبه أو يعتقدون أن باطن الشريعة يخالف ظاهرها كما نقوله ملاحذة الاسماعيلية والنصيرية وغيرهم من أنه يسقط عن خواصهم الصوم والصلاة والزكاة والحج وينكرون المعاد بل غلاتهم بمحذون الصانع وهم يعتقدون في محمد بن اسمعيل أنه أفضل من محمد بن عبد الله بن عبد المطلب وأنه نسخ شريعته ويعتقدون في أئمتهم كالذي يسمونه المهدي وأولاده مثل المعز والحاكم وأمثالهم أنهم أئمة معصومون فلا ريب أن من اعتقد عصمة خلفاء بني أمية وبني العباس كلهم كان خيرا من هؤلاء من وجوه كثيرة فان خلفاء بني أمية وبني العباس مسلمون باطنا وظاهرا وذنوبهم من جنس ذنوب المسلمين ليسوا بكفار منافقين وهؤلاء الباطنية هم في الباطن أكفر من اليهود والنصارى فمن اعتقد عصمة هؤلاء كان أعظم جهلا وضلالا ممن اعتقد عصمة خلفاء بني أمية وبني العباس بل ولو اعتقد عصمة معتقد عصمة سائر ملوك المسلمين الذين هم مسلمون ظاهرا وباطنا لكان خيرا ممن اعتقد عصمة هؤلاء فقد تبين أن الجهل الذي يوجد فيهم هو من أجهل أهل السنة يوجد في الشيعة من الجهل ما هو أعظم منه لاسيما وجهل أولئك جهل أصله نفاق وزندقة لا جهل بدعة وتأويل وهؤلاء أصل جهلهم لم يكن جهل نفاق وزندقة بل جهل بدعة وتأويل وقلة علم بالشريعة ولهذا اذا تبين لهؤلاء حقيقة ما بعث الله به محمد رسوله رجعوا عن جهلهم وبدعتهم وأما أئمة الملاحذة فيعملون في الباطن أن ما يقولونه مناقض لما جاء به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يخالفونه لاعتقادهم أنه وضع ناموسا بعقله وفضيلته فيجوز لنا أن نضع ناموسا كما وضع ناموسا اذ كانت النبوة عندهم مكتسبة وهي عندهم من جنس فضيلة العلماء العباد والشرائع من جنس سياسة الملوك العادلة فيجوزون أن تنسخ شريعته بشرية يضعها الواحد من أئمتهم ويقولون ان الشريعة انما هي للعامة فأما الخاصة اذا علموا باطنها فانها تسقط عنهم الواجبات وتباح لهم المحظورات وهؤلاء ونحوهم أكفر من اليهود والنصارى بل اذا قدر قوم يعتقدون عصمة الواحد من بني أمية أو بني العباس وأنه لا ذنوب لهم أو أن الله لا يؤاخذهم بذنوبهم كما يحكى عن بعض أتباع بني أمية أنهم كانوا يقولون ان الخليفة يتقبل الله منه الحسنات ويتجاوز له عن السيئات فهو لا مع ضلالهم أقل ضلالا ممن يقول بامامة المنتظر والعسكر بين ونحوهم ويقولون انهم معصومون فان هؤلاء اعتقدوا العصمة والامامة في معدوم وفيمن ليس له سلطان ينتفعون به ولا عندهم من العلم والدين أكثر مما عند كثير من عامة المسلمين وأولئك اعتقدوا أن للامام حسنات كثيرة تغمر سيئاته وهذا ممكن في الجملة فانه يمكن أن يكون للسلم حسنات تغمر سيئاته وان كان ذلك لا يشهد به لمعين الابعاد بل على التعيين أما كون واحد ممن يوجد في المسلمين من هو أعلم منه وأدين معصوما عن الخطأ فهذا باطل قطعا بل دعوى العصمة فيمن سوى الرسول

وجودي فلو كان أزليا لامتنع زواله لان الوجودي الازلي يمتنع زواله لان المقتضى له امام موجب بنفسه أو لازم للوجوب بنفسه ثم نقول والسكون يجوز زواله فلا يكون أزليا أجابوهم عن جواز دوام الحوادث بأجوبتهم المعروفة كما تقدم التنبيه على ذلك وأجابوهم عن السكون الازلي بان قالوا ما ذكرتموه يناقض ما ذكرتموه في حدوث الاجسام وذلك أنكم اذا قلتم بحدوثها فلا يخلو اما أن تقولوا بجواز تسلسل الحوادث وأما أن لا تقولوا بجواز ذلك فان قلتم بجواز تسلسل الحوادث وأن الاجسام حدثت بشرط حوادث متعاقبة كما قال ذلك من قاله من القائلين بحدوث الاجسام كالارموي والابهرى وغيرهما قالوا لهم فاذا جازتم تسلسل الحوادث

صلى الله تعالى عليه وسلم دعوى باطلة قطعاً فبين أن أولئك مع جهالتهم هم أقرب إلى الحق وأقل جهلاً من هؤلاء الرافضة وأن من اعتقد أن يزيد من الصحابة أو الأنبياء لم يكن جهله وضلاله أعظم من جهل وضلال من اعتقد الألوهية والنبوة في شيوخ الشيعة لاسيما شيوخ الاسماعيلية والنصيرية الذين هم أكفر من اليهود والنصارى وأتباعهم يعتقدون فيهم الألوهية وأما علماء السنة الذين لهم قول يحكى فليس فيهم من يعتقد أن يزيد وأمثاله من الخلفاء الراشدين والأئمة المهتدين كأبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم بل أهل السنة يقولون بالحديث الذي في السنن خلافة بالنبوة ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً وإن أراد اعتقادهم إمامة يزيد أنهم يعتقدون أنه ملك جمهور المسلمين وخليفتهم في زمانهم صاحب السيف كما كان أمثاله من خلفاء بني أمية وبني العباس فهذا أمر معلوم لكل أحد ومن نازع في هذا كان مكابراً فإن يزيد يبيع بعد موت أبيه معاوية وصار متولياً على أهل الشام ومصر والعراق وخراسان وغير ذلك من بلاد المسلمين والحسين رضي الله عنه استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين وهي أول سنة ملك يزيد والحسين استشهد قبل أن يتولى على شيء من البلاد ثم إن ابن الزبير جرى بينه وبين يزيد هاجري من الفتنة واتبعه من أتبعه من أهل مكة والحجاز وغيرهما وكان اظهاره طلب الأمر لنفسه بعد موت يزيد فانه حينئذ تسمى بأمر المؤمنين وبايعه عامة أهل الأمصار إلا أهل الشام ولهذا انما تعد ولايته من بعده موت يزيد وأما في حياته يزيد فانه امتنع عن مبايعته أولاً ثم بذل المبايعه فلم يرض يزيد إلا بأن يأتيه أسيراً فجرت بينهما فتنة وأرسل إليه يزيد من حاصره بمكة فأتى يزيد وهو محصور فلما مات يزيد بايع ابن الزبير طائفة من أهل الشام والعراق وغيرهم وتولى بعد يزيد ابنه معاوية ولم تطل أيامه بل أقام أربعين يوماً ونحوها وكان فيه سلاح وزهد ولم يستخلف أحداً من بعده مروان بن الحكم على الشام فلم تطل مدته ثم تأمر بعده ابنه عبد الملك وسار إلى مصعب بن الزبير نائب أخيه على العراق فقتله حتى ملك العراق وأرسل الحجاج إلى ابن الزبير فحاصره وقتله حتى قتل ابن الزبير واستولى الأمر لعبد الملك ثم لا ولاده من بعده وفتح في أيامه بخاري وغيرها من بلاد ما وراء النهر فتحها قتيبة بن مسلم نائب الحجاج بن يوسف الذي كان نائب عبد الملك بن مروان على العراق مع ما كان فيه من الظلم وقاتل المسلمون ملك السمرقند خاقان وهزموه وأسروا أولاده وفتحوا أيضاً بلاد السند وفتحوا أيضاً بلاد الاندلس وغزوا القسطنطينية وحاصروها مدة وكانت لهم الغزوات الشاتية والصائفة ثم لما انتقل الأمر إلى بني العباس تولوا على بلاد العراق والشام ومصر والحجاز واليمن وخراسان وغيرهما ما كان قد تولى عليه بنو أمية إلا بلاد المغرب فان الاندلس تولى عليها بنو أمية وبلاد القيروان كانت دولة بين هؤلاء وهؤلاء فيز يد في ولايته هو واحد من هؤلاء الملوك ملوك المسلمين المستخلفين في الأرض ولكنه مات وابن الزبير ومن بايعه بمكة خارجون عن طاعته لم يتول على جميع بلاد المسلمين كما أن ولد العباس لم يتولوا على جميع بلاد المسلمين بخلاف عبد الملك وأولاده فانهم تولوا على جميع بلاد المسلمين وكذلك الخلفاء الثلاثة ومعاوية تولوا على جميع بلاد المسلمين وعلى رضي الله عنه لم يتول على جميع بلاد المسلمين فكان الواحد من هؤلاء أماً ما يعني أنه كان له سلطان ومعه السيف وتولى ويعزل ويعطى ويحرم ويحكم وينفذ ويقسم الحدود ويجهاد الكفار ويقسم الأموال أمر مشهور ومتواتر لا يمكن حجه وهذا معنى كونه أماً وخليفة وسلطاناً كما كان إمام الصلاة هو الذي

يطلب دليلكم على امتناع التسلسل في الآثار وأمكن حينئذ أن يكون الجسم القديم لم يزل متحركاً فبطل دليلكم على حدوث الجسم وإن قلتم لا يجوز تسلسل الحوادث في الآثار وقلتم بحدوث الأجسام من غير سبب حادث لزم أن لا يكون حدوث الحوادث متوقفاً على سبب حادث بل كان الفاعل المختار يحدث ما يحدث من غير سبب حادث أصلاً كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة ومن وافقهم وحينئذ فيقول لهم منازعوهم من الهشامية والكرامية وغيرهم فيجوز حينئذ أن يكون الجسم القديم الأزلي متحركاً بعد أن كان ساكناً من غير سبب أو جب ذلك بل بمحض المشيئة والقدرة لأن القادر المختار يمكنه ترجيح أحد طرفي الممكن بسلام رجح برح

يصلى بالناس فإذا رأى ناراً جلا يصلى بالناس كان القول بأنه امام أمر مشهود ومحسوس لا يمكن  
المكابرة فيه وأما كونه برأ وفاجراً ومطيعاً وعاصفاً ذلك أمر آخر فأهل السنة إذا اعتقدوا  
امامة الواحد من هؤلاء يزيد أو عبد الملك أو المنصور أو غيرهم كان بهذا الاعتبار ومن نازع  
في هذا فهو شبيه بمن نازع في ولاية أبي بكر وعمر وعثمان وفي ملك كسرى وقبصر والنجاشي  
وغيرهم من الملوك وأما كون الواحد من هؤلاء معصوماً فليس هذا اعتقاد أحد من العلماء  
وكذلك كونه عادلاً في كل أموره مطيعاً لله في جميع أفعاله ليس هذا اعتقاد أحد من أئمة المسلمين  
وكذلك وجوب طاعته في كل ما يأمربه وإن كان معصية لله ليس هو اعتقاد أحد من أئمة المسلمين  
ولكن مذهب أهل السنة والجماعة أن هؤلاء يشاركون فيما يحتاج إليهم فيه من طاعة الله  
فنصلي خلفهم الجمعة والعيد وغيرهما من الصلوات التي يقيمونها لهم لأنهم لو لم تصل خلفهم  
أفضى إلى تعطيلها ونجاستهم الكفار ونجس معهم البيت العتيق ويستعان بهم في الأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود فإن الإنسان لو قدر أن يحج في رفقة لهم ذنوب وقد  
جاؤا بحجهم لم يضره هذا شيئاً وكذلك الغزو وغيره من الأعمال الصالحة إذا فعلها البر وشاركه  
في ذلك الفاجر لم يضره ذلك شيئاً فكيف إذا لم يمكن فعلها إلا على هذا الوجه فكيف إذا كان  
الوالي الذي يفعلها فيه معصية ويستعان بهم أيضاً في العدل في الحكم والقسم فإنه لا يمكن عاقلاً  
أن ينازع في أنهم كثيراً ما يعدلون في حكمهم وقسمهم ويعاونون على البر والتقوى ولا يعاونون  
على الانتم والعدوان والناس نزاع في تفاصيل تتعلق بهذه الجملة ليس هذا موضعها مثل انفاذ  
حكم الحاكم الفاسق إذا كان الحكم عدلاً ومثل الصلاة خلف الفاسق هل تعاد أم لا والصواب  
الجامع في هذا الباب أن من حكم يعدل أو قسم يعدل نفذ حكمه وقسمته ومن أمر بمعروف  
أونهى عن منكر أعين على ذلك إذا لم يكن في ذلك مفسدة راجحة وأنه لا بد من إقامة الجمعة والجماعة  
فإن أمكن تولية امام بر لم يجز تولية فاجر ولا مستدع يظهر بدعته فإن هؤلاء يجب الانكار عليهم  
بحسب الامكان ولا يجوز توليتهم فان لم يمكن الا تولية أحد رجلين كلاهما فيه بدعة وفجور كان  
تولية أصلحها ولاية هو الواجب وإذا لم يمكن في الغزو إلا تأمير أحد رجلين أحدهما فيه دين  
وضعف عن الجهاد والاخر فيه منفعة في الجهاد مع ذنوبه كان تولية هذا الذي ولايته أنفع  
للمسلمين خيراً من تولية من ولايته أضر على المسلمين وإذا لم يمكن صلاة الجمعة والجماعة وغيرهما  
الاخلف الفاجر والمستدع صليت خلفه ولم تعد وإن أمكن الصلاة خلف غيره وكان في ترك  
الصلاة خلفه هجر له لم يرتدع هو وأمثاله به عن البدعة والفجور فعل ذلك وإن لم يكن في ترك  
الصلاة خلفه مصلحة دينية صلى خلفه وليس على أحد أن يصلي الصلاة مرتين ففي الجملة أهل  
السنة يجتهدون في طاعة الله ورسوله بحسب الامكان كما قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ويعلمون أن الله تعالى  
بعث محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بصلاح العباد في المعاش والمعاد وأنه أمر بالصلاح ونهى  
عن الفساد فإذا كان الفعل فيه صلاح وفساد رجحوا الراجح منهما فإذا كان صلاحه أكثر من  
فساده رجحوا فعله وإن كان فساداً أكثر من صلاحه رجحوا تركه فإن الله تعالى بعث رسوله  
صلى الله تعالى عليه وسلم بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها فإذا تولى خليفة  
من الخلفاء كيزيد وعبد الملك والمنصور وغيرهم فاما أن يقال يجب منعه من الولاية وقتله حتى يولى

السكون نارة والحركة أخرى فان  
قالوا هم نحن نقول يفعل بعد أن لم  
يكن فاعلاً فإذا قلنا السكون أمر  
وجودي جعلتموه فاعلاً في الازل  
لامر وجودي والفعل في الازل  
محال قالوا لهم نحن ليس لنا غرض  
في أن نجعل السكون أمراً  
وجودياً ولأن نجعله فاعلاً في  
الازل لامر وجودي بل اتفقنا  
نحن وأنتم على أنه يفعل ما لم يكن  
فاعلاً من غير سبب حادث لكن  
نزاعنا في الفعل هل يقوم به وفي  
الفاعل هل هو جسم فإذا طالبتمونا  
بسبب فعله للحركة بعد السكون  
قلنا لكم هذا بمنزلة فعله لكل  
محدث بعد أن لم يكن فاعلاً  
والفرق انما يعود إلى محل الفعل  
لا إلى سببه ومقتضيه وتلك مسألة  
أخرى قد تكلم عليها في غير هذا  
الموضع والافن جهة المطالبة



غيره كما يفعله من يرى السفف فهذا رأى فاسد فان مفسده أعظم من مصلحته وقل من خرج على امام ذي سلطان الا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير كالذين خرجوا على يزيد بالمدينة وكان الاشعث الذي خرج على عبد الملك بالعراق وكان المهلب الذي خرج على أبيه بخراسان . وكان أبي مسلم صاحب الدعوة الذي خرج عليهم بخراسان أيضا . كالذين خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة وأمثال هؤلاء . وغاية هؤلاء ما أن يغلبوا واما أن يغلبوا ثم يزول ملكهم فلا يكون لهم عاقبة فان عبد الله بن علي وأبا مسلم قتلا خلقا كثيرا وكلاهما قتله أبو جعفر المنصور وأما أهل الحرة وابن الاشعث وابن المهلب فهم زرموا وهزم أصحابهم ثم فلا أقاموا دينا ولا أبقوا دنيا والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا وان كان فاعل ذلك من عباد الله المتقين ومن أهل الجنة فليسوا أفضل من علي وطهمة والزبير وعائشة وغيرهم ومع هذا لم يحمدا وما فعلوه من القتال وهم أعظم قدرا عند الله وأحسن نية من غيرهم ولذلك أهل الحرة كان فيهم من أهل العلم والدين خلق وكذلك أصحاب ابن الاشعث كان فيهم خلق من أهل العلم والدين والله يغفر لهم كلهم وقد قيل للشعبي في فتنة ابن الاشعث أين كنت يا عامر قال كنت حيث يقول الشاعر

عوى الذئب فاستأنست بالذئب اذ عوى \* وصوت انسان فكذت أطير

أصابتنا فتنة لم تكن فيها بررة أتقاء ولا فجرة أقوياء وكان الحسن البصري يقول ان الحجاج عذاب الله فلا تدفعوا عذاب الله بأيديكم ولكن عليكم بالاستكانة والتضرع فان الله تعالى يقول ولقد أخذناهم بالعذاب فما استكانوا لربهم وما يتضرعون وكان طلق بن حبيب يقول اتقوا الفتنة بالتقوى فقبل له أجل لنا التقوى فقال أن أهل بطاعة الله على نور من الله ترجو رحمة الله وأن تترك معصية الله على نور من الله تخاف عذاب الله رواه أحمد وابن أبي الدنيا وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة كما كان عبد الله بن عمرو وعبد بن المسيب وعلي بن الحسين وغيرهم ينهون عام الحرة عن الخروج على يزيد . وكما كان الحسن البصري ومجاهد وغيرهما ينهون عن الخروج في فتنة ابن الاشعث ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للاحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم وبأمرهم بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم وان كان قد قاتل في الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين . وباب قتال أهل البغي والامر بالمعروف والنهي عن المنكر يشبه بالقتال في الفتنة وليس هذا موضع بسطه . ومن تأمل الاحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا الباب واعتبرا أيضا اعتبارا أولى الابصار علم أن الذي جاءت به النصوص النبوية خيرا الامور ولهذا لما أراد الحسين رضي الله عنه أن يخرج الى أهل العراق لمبا كاتبوه كتب كثيرة أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين كابن عمرو وابن عباس وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن لا يخرج وغلب على ظنهم أنه يقتل حتى ان بعضهم قال استودعك الله من قتل . وقال بعضهم لولا الشناعة لامسكتك ومنعتك من الخروج وهم بذلك قاصدون نصيحتهم طالبون لمصلحته ومصلحة المسلمين والله ورسوله انما يأمر بالصلاح لا بالفساد لكن الرأي يصيب تارة ويخطئ أخرى فتبين أن الامر على ما قاله أولئك اذ لم يكن في الخروج مصلحة لافي دين ولا في دين بل تمكن أولئك الظلمة الطغاة من سبط رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى قتلوه مظلوما شهيدا وكان

بسبب الفعل الحادث لا فرق بيننا وبينكم بل قولنا أقرب الى المعقول من قولكم فان احداث الامور المنفصلة بدون حدوث فعل يقوم بالفعل امر غير معقول بخلاف العكس فاذا قالوا لهم السكون امر وجودي فاذا كان ازليا كان له موجب قديم فيمتنع زواله قالوا له - حدث ما يحدث اما ان يقف على سبب حادث واما أن لا يقف فان وقف على امر حادث بطل قولكم بحدوث الاجسام وان لم يقف فقد يقال فرق بين حدوث حادث يزول أمرا وجوديا وحدوث حادث يزول أمرا عايدا ميا فان لم يقف بطل قولكم بحدوث الاجسام وان وقف فلا فرق بين حدوث حادث يزول أمرا وجوديا وحدوث حادث لا يزول أمرا وجوديا وذلك أنه

في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن يحصل لو قعد في بلده فان ما قصده من تحصيل الخير ودفع الشر لم يحصل منه شيء بل زاد الشر بخروجه وقتله ونقص الخير بذلك وصار سببا للشر عظيم وكان قتل الحسين مما أوجب الفتن كما كان قتل عثمان مما أوجب الفتن (وهذا كله) مما يبين أن ما أمر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم هو أصل الامور والعباد في المعاش والمعاد وأن من خالف ذلك متعمدا أو مخطئاً لم يحصل بفعله صلاح بل فساد ولهذا أثنى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الحسن بقوله ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ولم يثن على أحد لا بقتال في فتنه ولا بخروج على الأئمة ولا نزع يده من طاعة ولا بفارقة الجماعة وأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة في الصحيح كلها تدل على هذا كما في صحيح البخاري من حديث الحسن البصري سمعت أبا بكر رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على المنبر والحسن الى جنبه ينظر الى الناس مرة واثني مرة ويقول ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأنه سيد وحقق ما أشار اليه من أن الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وهذا يبين أن الاصلاح بين الطائفتين كان ممدوحاً ومحبة الله ورسوله وان ما فعله الحسن من ذلك كان من أعظم فضائله ومناقبه التي أثنى بها عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كان القتال واجبا أو مستحباً لم يثن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بتركه واجباً أو مستحباً ولهذا لم يثن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما جرى من القتال يوم الجمل وصفين فضلاً عما جرى في المدينة يوم الحرة وما جرى بمكة في خصار ابن الزبير وما جرى في فتنه ابن الاشعث وابن المهلب وغير ذلك من الفتن ولكن توارع عنه أنه أمر بقتال الخوارج المارقين الذين قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالنهر وان بعد خروجهم عليه بحروراء فهو لاء استفاضت السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالامر بقتالهم ولما قاتلهم على رضي الله عنه فرح بقتالهم وروى الحديث فيهم واتفق الصحابة على قتال هؤلاء وكذلك أئمة أهل العلم بعدهم لم يكن هذا القتال عندهم كقتال أهل الجمل وصفين وغيرهما مما لم يأت فيه نص ولا إجماع ولا حجة أو فاضل الداخلين فيه بل ندموا عليه ورجعوا عنه (وهذا الحديث) من أعلام نبوة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم حيث ذكر في الحسن ما ذكره وجد منه ما حجة فكان ما ذكره وما حجة مطابقاً للواقع بعد أكثر من ثلاثين سنة فان اصلاح الله بالحسن بين الفئتين كان سنة إحدى وأربعين من الهجرة وكان علي رضي الله عنه استشهد في رمضان سنة أربعين والحسن حين مات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان عمره نحو سبع سنين فانه ولد عام ثلاث من الهجرة وأبو بكره أسلم عام الطائف تدلي ببكرة فقيس له أبو بكره والطائف كانت بعد فتح مكة (فهذا الحديث) الذي قاله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحسن كان بعد مضي عثمان من الهجرة وكان بعده موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بثلاثين سنة التي هي خلافة النبوة فلا بد أن يكون قد مضى له أكثر من ثلاثين سنة فانه قاله قبل موته صلى الله تعالى عليه وسلم (ومما يناسب هذا) ما ثبت في الصحيح من حديث سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يأخذه الحسن ويقول اللهم اني أحبها فأحبها فاني هذا الحديث جمعه بين الحسن وأسامة رضي الله عنهما وأخباره بأنه يحبهما ودعاؤه الله أن يحبهما ووجهه صلى الله تعالى عليه وسلم لهذين مستفيض عنه في أحاديث

ان يجوز على الفاعل أن يحدث ما يحدث من غير تحديد أمر فقد تغير الامر الذي لم يزل بلا سبب اقتضى التغير الا محض مشيئة الفاعل وقدرته وحينئذ فيجوز ان يتغير السكون الذي لم يزل بدون سبب يقتضى التغير الا محض مشيئة الفاعل وقدرته واذا كان الفاعل القادر المختار قادراً على أن يحدث ما يحدث ويجعل المعدوم موجوداً بدون سبب حادث أصلاً لأنه يمكنه ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح كان قادراً على أن يجعل الساكن متحركاً بدون سبب حادث أصلاً لأنه يمكنه ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح بل أحداث الاجسام التي تكون ساكنة ومتحركة أعظم من أحداث نفس حركاتها فاذا أمكنه أحداثها بدون سبب حادث

صحيفة كافي الصحيجين من حديث شعبة عن عدي بن ثابت قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنه يقول رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والحسن بن علي على عاتقه وهو يقول اللهم اني أحبه فأحبه وفي الصحيجين عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن قرئوا في شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن دينار قال نظر ابن عمر يوما وهو في المسجد إلى رجل يسحب ثيابه في ناحية من المسجد فقال انظر من هذا البيت هذا عدي قال له انسان أما تعرف هذا يا أبا عبد الرحمن هذا محمد بن أسامة قال فطأ طأ ابن عمر رضي الله عنه رأسه ونقر يده على الأرض وقال لولا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأحبه (وهذان اللذان) جع بينهما في محبته ودعا الله لهما بالمحبة وكان يعرف حبه لكل واحد منهما منفردا لم يكن رأيهم ما القتال في تلك الحروب بل أسامة قعد عن القتال يوم صفين لم يقاتل مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وكذلك الحسن دائما كان يشير على أبيه وأخيه بترك القتال ولما صار الأمر إليه ترك القتال وأصلح الله به بين الطائفتين المقتلتين وعلى رضي الله عنه في آخر الأمر تبين له أن المصلحة في ترك القتال أعظم منها في فعله وكذلك الحسين رضي الله عنه لم يقتل الا مظلوما شهيدا تاركا لطلب الامارة طالبا للرجوع الى ابيه وأبى الشتر أو الى المتولي على الناس يزيد (واذا قال) القائل ان عليا والحسين انما تركا القتال في آخر الأمر للهجرة لانه لم يكن لهما أنصار فكان في المقاتلة قتل النفوس بلا حصول المصلحة المطلوبة (قبل له) وهذابيعنه هو الحكمة التي راعاها الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم في النهي عن الخروج على الأمراء ونذب الى ترك القتال في الفتنة وان كان الفاعلون لذلك يرون أن مقصودهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كالذين خرجوا بالحرة وبدير الجاهم على يزيد والحجاج وغيرهما لكن اذا لم يزل المنكر الاعمى هو أنكر منه صارت ازالته على هذا الوجه منكرا واذا لم يحصل المعروف الا بترك مفسدة أعظم من مصلحة ذلك المعروف كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكرا وبهذا الوجه صارت الخوارج يستحلون السيف على أهل القبلة حتى قاتلت عليا وغيره من المسلمين وكذلك من وافقهم في الخروج على الأئمة بالسيف في الجملة من المعتزلة والزيدية والفقهاء وغيرهم كالذين خرجوا مع محمد بن عبد الله بن حسن بن حسين وأخيه ابراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسين وغير هؤلاء فان أهل الديانة من هؤلاء يقصدون تحصيل ما يرونه دينيا لكن قد يخطئون من وجهين (أحدهما) أن يكون مارا ودينا ليس بدين كراي الخوارج وغيرهم من أهل الأهواء فانهم يعتقدون رأيا هو خطأ وبدعة ويقاتلون الناس عليه بل يكفرون من خالفهم فيصبرون مخطئين في رأيهم وفي قتال من خالفهم أو تكفيرهم ولعنهم وهذه حالة عامة أهل الأهواء كالجهمية الذين يدعون الناس الى انكار حقيقة أسماء الله الحسنى وصفاته العلى ويقولون انه ليس له كلام الا ما خلقه في غيره وانه لا يرى ونحو ذلك وامتنعوا الناس لما مال اليهم بعض ولاية الامور فصاروا يعاقبون من خالفهم في رأيهم اما بالقتل واما بالحبس واما بالعزل ومنع الرزق وكذلك فعلا الجهمية ذلك غير مرة والله ينصر عباده المؤمنين عليهم والرافضة شر منهم اذا تمكثوا فانهم يوالون الكفار وينصرونهم ويعادون من المسلمين كل من لم يوافقهم على رأيهم وكذلك من فيه نوع من البدع اما من بدع الحلولية حلولية الذات أو الصفات واما من بدع النفاة أو الغلو في الانبات

فاحداث حركاتها أمكن وأمكن ويقال لهم لو خلق البارئ تعالى جسماسا كناسم أراد تخريبه بدون سبب حادث أكان ذلك ممكنا أو مممتعا فان قلتم بمتنع ذلك بطل مذهبكهم ودليلكم وان قلتم يمكن ذلك قيل لكم فالقول في زوال ذلك السكون كالقول في زوال غيره فإنه يقال السكون أمر وجودي وذلك السكون الوجودي لا بد له من سبب وحينئذ فتجيب بمسألة زوال الضد هل هو باحداث ضد آخر أو باحداث عدمه أو بخلق فناء أو نفس الاعراض لا تبقى فيقال في هذا ما يقال في ذلك ومن قال السكون الوجودي لا يبقى زمانين بل ينقضي شيئا فشيئا قيل له فكذلك اذا قدر السكون قد بقاءه لا يبقى زمانين بل يحدث شيئا فشيئا وحينئذ فكل جزء من أجزاء السكون ليس

هو قد بما بنفسه كما قلتم في كل جزء من أجزاء الحركة ليس هو قد بما بنفسه فإذا كان القائلون بأن السكون أمر وجودي يقولون أنه يتجدد شيئاً فشيئاً كما يقولون مثل ذلك في الحركة قيل لهم فيكون دليلكم على امتناع كون الأزل ساكناً من جنس دليلكم على امتناع كونه متحركاً وهو تناهي الحوادث وقد تقدم الكلام فيه فإذا قالوا السكون أمر وجودي فإذا كان قد بما امتنع زواله لأن ما وجب قدمه امتنع عدمه لأن القديم إما أن يكون واجباً بنفسه أو من لوازم الواجب بنفسه قيل لهم هذا مثل أن يقال عدم الفعل هو تركه وترك الفعل أمر وجودي فإذا كان قد بما امتنع عدمه لأن ما وجب قدمه امتنع عدمه فإذا قالوا عدم الفعل ليس هو تركه

وأما من بدع القدرية أو الأراجاء أو غير ذلك فبحمد الله يعتقد اعتقادات فاسدة ويكفر من خالفه أو يلعنه والخوارج المارقون أئمة هؤلاء في تكفير أهل السنة والجماعة وفي قتالهم (الوجه الثاني) من يقاتل على اعتقاد رأي يدعو إليه مخالف السنة والجماعة كاهل الجمل وصفين والحرة والجمام وغيرهم لكن يظن أنه بالقتال يحصل المصلحة المطلوبة فلا يحصل بالقتال ذلك بل تعظم المفسدة أكثر مما كانت فينبين لهم في آخر الأمر ما كان الشارع دل عليه من أول الأمر وفيهم من لم تبلغه نصوص الشارع أول ما ثبت عنده وفيهم من يظنهم منسوخة كابن حزم وفيهم من يتأولها كما يجري لكثير من المجتهدين في كثير من النصوص فانه بهذه الوجوه الثلاثة ترك من ترك من أهل الاستدلال العمل ببعض النصوص إما أن لا يعتقد نبوتها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإما أن يعتقد ما غير ذلك على مورد الاستدلال وإما أن يعتقد ما منسوخة (ومما ينبغي) أن يعلم أن أسباب هذه الفتن تكون مشتركة فيرد على القلوب من الواردات ما يمنع القلوب عن معرفة الحق وقصده ولهذا تكون بمنزلة الجاهلية والجاهلية ليس فيها معرفة الحق ولا قصده والاسلام جاء بالعلم النافع والعمل الصالح بمعرفة الحق وقصده فينتق أن بعض الولاة يظلم باستئثار فلا تصبر النفوس على ظلمه ولا يمكنه دفع ظلمه إلا بما هو أعظم فساداً منه ولكن لأجل محبة الإنسان لاخذ حقه ودفع الظلم عنه لا ينظر في الفساد العام الذي يتولد من فعله ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنكم ستلقون بعدي أثره فاصبر واحتي تلقوني على الحوض وفي الصحيح من حديث أنس بن مالك وأسيد بن حضير رضي الله عنهما أن رجلاً من الانصار قال يا رسول الله ألا تستعجلي كما استعجلت فلان قال ستلقون بعدي أثره فاصبر واحتي تلقوني على الحوض وفي رواية البخاري عن يحيى بن سعيد الانصاري سمع أنس بن مالك حين خرج معه إلى الوليد قال دعا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الانصار إلى أن يقطع لهم البحر ين فقالوا لا الأنا تقطع لاخواننا من المهاجرين مثلها فقال ما لا فاصبر واحتي تلقوني على الحوض فانه ستصيبكم أثره بعدي وكذلك ثبت عنه في الصحيح أنه قال على المرء المسلم السمع والطاعة في سره وعسره ومنشطه ومكرهه وأثره عليه وفي الصحيح عن عبادة قال يا بعنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة في عسرنا ويسرنا ومنشطنا ومكرهنا وأثره علينا وأن لا تنازع الأمر أهله وأن نقول أو نقوم بالحق حينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم فقد أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المسلمين أن يصبروا على الاستئثار عليهم وأن يطيعوا ولاية أمورهم وإن استأثروا عليهم وأن لا ينازعوهم الأمر وكثير ممن خرج على ولاية الأمور أو أكثرهم إنما خرج لينازعهم مع استئثارهم عليه ولم يصبروا على الاستئثار ثم انه يكون لولي الأمر ذنوب أخرى فيبقى بغضه لاستئثاره يغطي تلك السيئات ويبقى المقاتل طائفاً أنه يقاتله لئلا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ومن أعظم ما حركه عليه طلب غرضه أو لاية وإما ما لا كما قال تعالى فان أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم رجل على فضل ما يمنعه ابن السبيل يقول الله له يوم القيمة اليوم أمتعتك فضلي كما منعتك فضل ما لم تعمل يدالك ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لانيان أعطاه منها رضى وإن منعه سخط ورجل حلف على سبعة بعد العصر كاذباً لقد أعطى بها أكثر مما أعطى فإذا انفق من هذه الجهة شبهة وشبهة ومن هذه الجهة شبهة وشبهة

قامت الفتنة والشارع أمر كل إنسان بما هو المصلحة له وللمسلمين فاحضر الولاية بالعدل والنصح لرعيته  
حتى قال ما من راع يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه راحة  
الجنة وأمر الرعية بالطاعة والنصح كما ثبت في الصحيح الدين النصيحة ثلاثا قالوا لمن يا رسول الله  
قال الله ولكابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم وأمر بالصبر على استئثارهم ونهى عن مقاتلتهم  
ومنازعتهم الا مع ظلمهم لان الفساد الناشئ من القتال في الفتنة أعظم من فساد ولاية الامور  
فلا يزال أخف الفسادين بأعظمهما ومن تدبر الكتاب والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم واعتبر ذلك بما يجده من نفسه وفي الآفاق علم تحقيق قول الله تعالى سزيم  
آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق فان الله تعالى يرى عبادته آياته في الآفاق  
وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أن القرآن حق فخبره صادق وأمره عدل وتنت كلمات ربك صدقا  
وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم (ومما يتعلق بهذا الباب) أن يعلم أن الرجل العظيم  
في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى يوم القيامة أهل البيت وغيرهم قد يحصل منه  
نوع من الاجتهاد مقرونا بالظن ونوع من الهوى الخفي فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه  
وان كان من أولياء الله المتقين ومثل هذا اذا وقع صار فتنة لطائفتين طائفة تعظمه فتريد  
تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه وطائفة تذمه فتجعل ذلك قادحا في ولايته وتقواه بل في برة  
وكونه من أهل الجنة بل في ايمانه حتى تخرجه عن الايمان وكلا هذين الطرفين فاسد والحوارج  
والرافضة وغيرهم من ذوى الاهواء دخل عليهم الداخل من هذا ومن سلك طريق الاعتدال  
عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه وأعطى الحق حقه فيعظم الحق ويرحم الخلق ويعلم أن  
الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات فيعبد ويذم ويشاب ويعاقب ويحب من وجه  
وينقض من وجه هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافا للحوارج والمعتزلة ومن وافقهم  
وقد بسط هذا في موضعه (واذا تبين ذلك) فالقول في يزيد كالقول في أشباهه من الخلفاء الملوك  
من وافقهم في طاعة الله تعالى كالصلاة والحج والجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
واقامة الحد وكان مأجورا على ما فعله من طاعة الله ورسوله وكذلك كان صالحو المؤمنين كعبد  
الله بن عمر وأمثلة ومن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم كان من المعينين على الاثم  
والعدوان المستحقين للذم والعقاب ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم يغزون مع يزيد وغيره  
فانه غزا القسطنطينية في حياة أبيه معاوية رضي الله عنه وكان معه في الجيش أبو أيوب  
الانصاري رضي الله عنه وذلك الجيش أول جيش غزا القسطنطينية وفي صحيح البخاري عن ابن  
عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال أول جيش يغزو القسطنطينية  
مغفور لهم (وعامة الخلفاء الملوك) جرى في أوقاتهم قن كما جرى في زمن يزيد بن معاوية قتل  
الحسين ووقعة الحرة وحصار ابن الزبير مكة وجرى في زمن مروان بن الحكم فتنة مرج راهط  
بينه وبين النعمان بن بشير وجرى في زمن عبد الملك فتنة مصعب بن الزبير وأخيه عبد الله  
ابن الزبير وحصاره أبا سلمة وجرى في زمن هشام فتنة زيد بن علي وجرى في زمن مروان بن محمد  
فتنة أبي مسلم حتى خرج عنهم الامر الى ولده العباس ثم كان في زمن المنصور فتنة محمد بن  
عبد الله بن الحسن بن الحسين بالمدينة وأخيه ابراهيم بالبصرة الى قن يطول وصفها والفتن في كل  
زمان بحسب رجاله فالفتنة الاولى فتنة قتل عثمان رضي الله عنه هي أول الفتن وأعظمها ولهذا

وجودها يمكن أن يقال عدم  
الحركة ليس هو سكونا وجوديا  
وقد ضعف الامدى وغيره هذه  
الجهة جهة الحركة والسكون وهي  
فاسدة على أصول من يقول بان  
الاعراض لا تبقى زمانين من هذه  
الجهة وهي في الاصل من حجج  
المعتزلة الذين يقولون بجواز بقاء  
الاعراض لكن من ينازعهم من  
الهشامية والكرامية وغيرهم ممن  
يقول بانبات جسم قديم وانه  
قائم من الفعل ما لم يكن قائما  
سواء سمي ذلك حركة كما يقر بعضهم  
بذلك أو لم يسموه حركة كما يمتنع  
بعضهم من ذلك فان المقصود  
المعاني العقلية لا الاطلاقات  
اللفظية فاذا قال من قال من  
معتزلة البصرة ان فناء الاجسام  
باحداث فناء لا في محل كما أن  
احداثها يحدث ارادة لا في محل



جاء في الحديث المرفوع الذي رواه الامام أحمد في المسند وغيره ثلاث من نجماهن فقد نجما موقى  
وقتل خليفة مضطهد بغير حق والدجال ولهذا في حديث عمر لما سأل عن الفتنة التي تجوع  
موج البحر وقال له حذيفة ان بينك وبينها بابا مغلقا فقال أيكسر الباب أم يفتح فقال بل  
يكسر فقال لو كان يفتح لكان يعاد وكان عـ هو الباب فقطـل عمرو بن لؤي عثمان فحدثت أسباب  
الفتنة في آخر خلافته حتى قتل وانفتح باب الفتنة الى يوم القيامة وحدث بسبب ذلك فتنة الجمل  
وصفين ولا يقاس رجالهما بأحد فانهم أفضل من كل من بعدهم وكذلك فتنة الحرة وفتنة ابن  
الاشعث كان فيهما من خيار التابعين من لا يقاس بهم من بعدهم وليس في وقوع هذه الفتنة  
في تلك الاعصار ما يوجب أن أهل ذلك العصر كانوا شر من غيرهم بل فتنة كل زمان بحسب رجاله  
وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين  
يلونهم وقتن ما بعد ذلك الزمان بحسب أهله وقد روي أنه قال كما تكونون يولى عليكم وفي أثر آخر  
يقول الله تعالى أنا الله ملك الملوك قلوب الملوك ونواصيهم بيدي من أطاعني جعلتهم عليه رجة  
ومن عصاني جعلتهم عليه نعمة فلا تستغلوا بسبب الملوك وأطيعوني أعطف قلوبهم عليكم ولما  
انهم زرم المسلمون يوم أحد هزمهم الكفار قال الله تعالى ولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها  
قلتم أئى هذا قل هو من عند أنفسكم والذنوب ترفع عقوبتها بالتوبة والاستغفار والحسنات  
الملاحية والمصائب المكفرة والقتل الذي وقع في الامة مما يكفر الله به ذنوبها كما جاء في الحديث  
والفتنة هي من جنس الجاهلية كما قال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم متوافرون فأجعوا أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فانه هدر أنزلوهم  
منزلة الجاهلية وذلك أن الله تعالى بعث محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم بالهدى ودين الحق فبالهدى  
يعرف الحق وبدين الحق يقصد الخير ويعمل به فلا بد من علم بالحق وقصده وبقدرته عليه والفتنة  
تضاد ذلك فانها تمنع معرفة الحق أو قصده أو القدرة عليه فيكون فيها من الشبهات ما يلبس الحق  
بالباطل حتى لا يتميز لكثير من الناس أو أكثرهم ويكون فيها من الأهواء والشهوات ما يمنع قصد  
الحق وادارته ويكون فيها من ظهور قوة الشر ما يضعف القدرة على الخير ولهذا ينكر الانسان  
قلبه عند الفتنة فيرد على القلوب ما يمنعها من معرفة الحق وقصده ولهذا يقال فتنة عمياء صماء  
ويقال فتنة كقطع القبل المظلم ونحو ذلك من الالفاظ التي يبين ظهور الجهل فيها وخفاء العلم فلماذا  
كان أهلها بمنزلة الجاهلية ولهذا لا تضمن فيها النفوس والاموال لان الضمان يكون لمن يعرف  
انه أتلف نفس غيره أو ماله بغير حق فأما من لم يعرف ذلك كاهل الجاهلية من الكفار والمردين  
والبغاة المتأولين فلا يعرفون ذلك فلا ضمان عليهم كما لا يضمن من علم انه أتلفه بحق وان كان هذا  
منايا مصيبا وذلك أن أهل الجاهلية اما أن يتوبوا من تلك الجهالة فيغفر لهم بالتوبة جاهليتهم  
وما كان فيها واما أن يكونوا ممن يستحق العذاب على الجهالة كالكفار فهو لا يحسبهم عذاب الله  
في الآخرة واما أن يكون أحدهم متأولا مجتهدا محطأ فهو لا اذا غفر لهم خطاهم غفر لهم  
موجبات الخطأ أيضا والله تعالى أعلم

(فصل اذاتين هذا فنقول) الناس في يز بد طرفان ووسط قوم يعتقدون أنه من العصاة  
أو من الخلفاء الراشدين المهديين أو من الانبياء وهذا كله باطل وقوم يعتقدون أنه  
كافر منافق في الباطن وانه كان له قصد في أخذ طر كفار فأقاربه من أهل المدينة وبني هاشم

والترمو واحد وث عرض لا محل له  
وحدوث الحوادث بلا سبب  
حادث وان من الحوادث ما يحدث  
بدون ارادة وقالوا لا يزول الضد  
الا بحدوث ضده قال لهم هؤلاء  
فكذلك اذا قترنا جساما قدما  
تحررك بعد أن كان ساكنا كان  
زوال ذلك السكون بحدوث ضده  
من الحركة وحدوث ذلك عما به  
يحدث المنفصل ومن قال العرض  
يعدم باحداث اعدام كما هو أحد  
القولين لم تكلمة أهل الاثبات  
من الاشعرية والكرامية  
وغيرهم قالوا ذلك السكون يعدم  
ياحداث اعدام والقول في سبب  
حدوث اعدام كالقول في حدوث  
سبب الاحداث وان قالوا ان  
السكون ينقض شيئا فشيئا كما  
تنقض الحركة شيئا فشيئا كما قالوا  
مثل ذلك في سائر الاعراض كما

وانه انشد لمأبدت تلك الجول وأشرفت \* تلك الرؤس على ربي جيرون  
نعي الغراب فقلت فمخأولانخ \* فلقد قضيت من النبي ديوني  
وانه غثل بشعر ابن الزبيرى

ليت أشياخي بيدر شهدوا \* جزع الخرز ج من وقع الاسل  
قد قتلنا القرن من ساداتهم \* وعدلناه بيدر فاعتدل

وكلا القولين باطل يعلم بطلانه كل عاقل فان الرجل ملك من ملوك المسلمين وخليفة من الخلفاء الملوكة لاهذا ولا هذا وأما مقتل الحسين رضى الله عنه فلا ريب أنه قتل مظلوما شهيدا كما قتل أشباهه من المظلومين الشهداء وقتل الحسين معصية لله ورسوله ممن قتله أو أعان على قتله أو رضى بذلك وهو مصيبة أصيب بها المسلمون من أهله وغير أهله وهو في حقه شهادة له ورفع درجة وعلو منزلة فانه وأخاه سبقا لهم ما من الله السعادة التي لا تنال الا بنوع من البلاء ولم يكن لهما من السوابق ما لاهل بيتهما فانهما تريا في حجر الاسلام في عز وأمان فهذا مات مسموما وهذا مقتولا لئلا بذلك منازل السعداء وعيش الشهداء وليس ما وقع من ذلك بأعظم من قتل الانبياء فان الله تعالى قد أخبر أن بني اسرائيل كانوا يقتلون النبيين بغير حق وقتل النبي أعظم ذنبا ومصيبة وكذلك قتل على رضى الله عنه أعظم ذنبا ومصيبة وكذلك قتل عثمان رضى الله عنه أعظم ذنبا ومصيبة واذا كان كذلك فالواجب عند المصائب الصبر والاسترجاع كما يحبه الله ورسوله قال الله تعالى وبشر الصابرين الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون وفي مسند الامام أحمد وسنن ابن ماجه عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ما من مسلم يصاب بمصيبة فيذكر مصيبته وان قدمت فيحدث لها استرجاعا إلا أعطاه الله من الاجر مثل أجره يوم أصيب بها (ورواية) الحسين وابنته التي شهدت مصرعه لهذا الحديث آية فان مصيبة الحسين هي مما يذكروا ان قدمت فشرع لاسلم أن يحدث لها الاسترجاعا وأما ما يكرهه الله ورسوله من اطم الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية فهذا محرم تبرأ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من فاعله كما في الحديث الصحيح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ليس منا من اطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وتبرأ من الصالحة والخالقة والشاقة فالصالحة التي ترفع صوتها عند المصيبة والخالقة التي تحلق شعرها والشاقة التي تشق ثيابها وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ان النائحة اذا لم تنب قبل موتها فانها تلبس يوم القيمة درعا من جرب وسر بالامن قطران ورفع الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه نائحة فامر بضربها فقبيل يأمر المؤمنين انه قد بدا شعرها فقال انه لا حرمه لها انها تنهى عن الصبر وقد أمر الله به وتأمر بالجرع وقد نهى الله عنه وتفتن الحي وتؤذى الميت وتبيع عبرتها وتبكي بشعير غيرها انها لا تبكي على ميتكم انما تبكي على أخذ دراهمكم

(فصل) وصار الناس في قتل الحسين رضى الله عنه ثلاثة أصناف طرفين ووسطا أحد الطرفين يقول انه قتل بحق فانه أراد أن يشق عصا المسلمين ويفرق الجماعة وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من جاءكم وأمركم على رجل واحد يداين بفرق جاعتكم فاقتلوه قالوا والحسين جاء وأمر المسلمين على رجل واحد فأراد أن يفرق جاعتهم وقال بعض هؤلاء هو أول خارج خرج في الاسلام على ولاية الأمر والطرف الآخر قالوا بل كان هو الامام

هو أحد قولي أهل الاثبات من الاشعرية وغيرهم قالوا لهم فالسكون اذا كالحركة فكأن الحركة متعاقبة الاجزاء فكذلك السكون ولا ريب أن هذه الامور تلزم المستدلين بدليل الحركة والسكون لزوما لا محذور عنه وانما التمس مثل هذا الان الواحد من هؤلاء يبنى على المقدمة الصحيحة في موضع ويلتزم ما يناقضها في موضع آخر فيظهر من تناقض أقوالهم ما يبين فسادها لكن قد يكون ما أنشئوه في أحد الموضوعين صحيحا متفقا عليه فلا ينافيهم الناس فيه ولا في مقدماته وقد تكون المقدمات فيها ضعف لكن لكون النتيجة صحيحة يتساهل الناس في تسليم مقدماتها وانما يقع تحريز المقدمات والنزاع فيها اذا كانت

الواجب طاعته التي لا ينفذ أمر من أمور الأيمان الآله ولا تصلي جماعة ولا جمعة الا خلف من يوليه ولا يجاهد عدوا ولا باذنه ونحو ذلك (وأما الوسط) فهم أهل السنة الذين لا يقولون هذا ولا هذا بل يقولون قتل مظلوما شهيدا ولم يكن متوليا أمر الامة والحديث المذكور لا يتناولونه فأنه لما بلغه ما فعل بابن عمه مسلم بن عقيل ترك طلب الأمر وطلب أن يذهب الى يزيد وألى الثغراء وألى بلده فلم يكتنوه وطلبوا منه أن يستأسر لهم وهذا لم يكن واجبا عليه

(فصل) وصار الشيطان بسبب قتل الحسين رضي الله عنه يحدث للناس بدعتين بدعة الحزن والنوح يوم عاشوراء من العظم والصراخ والبكاء والعطش وانناد المرائي وما يفضي اليه ذلك من سب السلف ولعنهم وادخال من لا ذنب له مع ذوى الذنوب حتى يسب السابقون الاولون وتقرأ أخبار مصرعه التي كثير منها كذب وكان قصد من سن ذلك فتح باب الفتنة والفرقة بين الامة فان هذا ليس واجبا ولا مستحبيا باتفاق المسلمين بل احداث الجزع والنياحة للصائب القديمة من أعظم ما حرمة الله ورسوله وكذلك بدعة السرور والفرح وكانت الكوفة بهم اقوم من الشيعة المنتصرين للحسين وكان رأسهم المختار بن عبيد الكذاب وقوم من الناصبة المبغضين لعلي رضي الله عنه وأولاده ومنهم الحماسي بن يوسف الثقفي وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال سيكون في نقيف كذاب ومبير فكان ذلك الشيعة هو الكذاب وهذا الناصبي هو المبير فاحدث أولئك الحزن وأحدث هؤلاء السرور ورووا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته قال حرب الكرماني سألت أجد بن حنبل عن هذا الحديث فقال لا أصل له وليس له اسناد ثابت الا ما رواه سفيان بن عيينة عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه انه قال بلغنا انه من وسع على أهله الحديث وابن المنتشر كوفي سمعه ورواه عن لا يعرف ورواؤه من اكتمل يوم عاشوراء لم يمد ذلك العام ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام فصارقوم يستحبون يوم عاشوراء الا كتمال والاغتسال والتوسعة على العيال واتخاذ طعمة غير معتادة وهذه بدعة أصلها من المتعصبين بالباطل على الحسين رضي الله عنه وثلاث بدعة أصلها من المتعصبين بالباطل له وكل بدعة ضلالة ولم يستحب أحد من الائمة الاربعة وغيرهم لاهذا ولا هذا ولا في شيء من استحباب ذلك حجة شرعية بل المستحب يوم عاشوراء الصيام عند جمهور العلماء ويستحب أن يصام معه التاسع ومنهم من يكره افراد الصيام كما قد بسط في موضعه والذين نقلوا مصرع الحسين زادوا أشياء من الكذب كما زادوا في قتل عثمان وكما زادوا في أخبار قتله الحسين منهم من هو من أهل العلم المغايز والفتوحات وغير ذلك والمصنفون في أخبار قتل الحسين منهم من هو من أهل العلم كالبغوي وابن أبي الدنيا وغيرهما ومع ذلك فبما روي أنه أثار منقطعة وأمور باطلة وأما ما روي المصنفون في المصراع بلا اسناد فالكذب فيه كثير والذي ثبت في الصحيح أن الحسين لما قتل حمل رأسه الى قدام عبيد الله بن زياد وأنه نكت بالقضيب على ثنياه وكان بالجلس أنس بن مالك رضي الله عنه وأبو رزة الاسلمي ففي صحيح البخاري عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال أتى عبيد الله بن زياد برأس الحسين فجعل في طست فجعل ينكت وقال في حسنه شيئا فقال أنس كان أشبههم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان مخضوبا بالوسمة وفيه أنصاعن أبي نعيم قال سمعت ابن عمر وسأله رجل عن المحرم يقتل الذباب فقال يا أهل العراق تسألوني عن قتل الذباب وقد قتلتم ابن بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال النبي صلى الله تعالى عليه

النتيجة مورد نزاع والمسلمون متفقون على أن الله سبحانه وتعالى وصفاته اللازمة لذاته لا يجوز عليها العدم وقد اشتهر في اصطلاح المتكلمين تسميته بالقديم بل المعنوية ومن سلك سبيلهم غالب ما يسمونه بالقديم وان كان من المعتزلة وغيرهم من لا يسميه بالقديم وان سماه بالازلي وأكثرهم يجعلون القدم أخص وصفه كما أن الفلاسفة المتأخرين الالهيين غالب ما يسمونه به واجب الوجود والمقدمون منهم غالب ما يسمونه به العلة الاولى والمبدأ الاول فاذا قرر المقرر أن ما واجب قدمه امتنع علمه كان من المعلوم أن الرب القديم الواجب الوجود يمتنع علمه تعالى وليس عند المسلمين قديم قائم بنفسه غيره حتى يقال انه يمتنع عدمه والمفلسفة

وسلم هماريحتائى من الدنيا وقد روى باسناد مجهول أن هذا كان قدام يزيد وأن الرأس حل اليه وأنه هو الذى نكت على ثيابه وهذا مع أنه لم يثبت فى الحديث ما يدل على أنه كذب فان الذين حضر وانكته بالقضيب من العجابه لم يكونوا بالشام وانما كانوا بالعراق والذى نقله غير واحد أن يزيد لم يأمر بقتل الحسين ولا كان له غرض فى ذلك بل كان يختار أن يكرمه ويعظمه كما أمره بذلك معوية رضى الله عنه ولكن كان يختار أن يمتنع من الولاية والخروج عليه فلما قدم الحسين وعلم أن أهل العراق يخذلونه ويسلمونه طلب أن يرجع الى يزيد ويرجع الى وطنه أو يذهب الى الشمر فنعوه من ذلك حتى يستأسر فقاتلوه حتى قتل مظلوما شهيدا رضى الله عنه وان خبر قتله لم يبلغ يزيد وأهله ساءهم ذلك وبكوا على قتله وقال يزيد لعن الله ابن مرجانة يعنى عبيد الله بن زياد أما والله لو كان بينه وبين الحسين رحم لما قتله وقال قد كنت أرضى من طاعة أهل العراق بدون قتل الحسين وأنه جهز أهله بأحسن الجهاز وأرسلهم الى المدينة لكنه مع ذلك ما انتصر للحسين ولا أمر بقتل قاتله ولا أخذ بثأره وأما ما ذكره من سبي نسائه والدوران بهم فى البلدان وحملهم على الجبال بغير أقتاب فهذا كذب وباطل ماسى المسلمون والله الحمد هاشمية قط ولا استحلّت أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم سبي بنى هاشم قط ولكن أهل الهوى والجهل يكذبون كثيرا كما تقول طائفة منهم ان الحجاج قتل الاشراف يعنون بنى هاشم وبعض الوعاظ وقع بينه وبين بعض من كانوا يدعون أنهم علويون ونسبهم مطعون فيه فقال على منبره ان الحجاج قتل الاشراف كلهم فلم يبق لنسائهم رجل فكنوا منهم رجالا فهو لا من أولاد أولئك وهذا كله كذب فان الحجاج لم يقتل من بنى هاشم أحدا قطع مع كثرة قتله لغيرهم فان عبد الملك أرسل اليه يقول له اياك وبني هاشم أن تعرض لهم فقد رأيت بنى حرب لما تعرضوا للحسين أصابهم ما أصابهم أو كما قال ولكن قتل الحجاج كثيرا من أشراف العرب أى سادات العرب ولما سمع الجاهل أنه قتل الاشراف وفى لغته أن الاشراف الهاشميون أو بعض الهاشميين فى بعض البلاد أن الاشراف عندهم ولد العباس وفى بعضها الاشراف عندهم ولد على ولفظ الاشراف لا يتعلق به حكم شرعى وانما الحكم يتعلق ببني هاشم كتحريم الصدقة وأنهم آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وغير ذلك والحجاج كان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرز بذلك بنو أمية حتى نزعوها منه لانهم معظمون لبني هاشم وفى الجلة فما يعرف فى الاسلام أن المسلمين نسبوا امرأه يعرفون أنها هاشمية ولا سبى عيال الحسين بل لما دخلوا دار يزيد قامت النياحة فى بيته وأكرمهم وخبرهم بين المقام عنده والذهاب الى المدينة فاختروا الرجوع الى المدينة ولا طيف برأس الحسين وهذه الحوادث فيها من الكذب ما ليس هذا موضع بسطه وأما ما ذكره من الاحداث والعقوبات الحاصلة بقتل الحسين فلا ريب أن قتل الحسين من أعظم الذنوب وأن فاعل ذلك والراضى به والمعين عليه مستحق لعقاب الله الذى يستحقه أمثاله لكن قتله ليس بأعظم من قتل من هو أفضل منه من النبيين والسابقين الأولين ومن قتل فى حرب مسيلة وكشهداء أحد والذين قتلوا بئر معونة وقتل عثمان وقتل على لاسيما والذين قتلوا أباء عليا كانوا يعتقدونه كافرا أو مرتدا وأن قتله من أعظم القربات بخلاف الذين قتلوا الحسين فانهم لم يكونوا يعتقدون كفره وكان كثير منهم أو أكثرهم يكرهون قتله ويرونه ذنبا عظيما لكن قتلوه لغرضهم كما يقتل الناس بعضهم بعضا على الملك وبهذا وغيره يتبين أن كثيرا مما روى فى ذلك كذب مثل كون السماء

القائلون يقدم الافلاك يقولون انه يمتنع عدمها فهذه المقدمة وان كانت صحيحة فى نفسها فلا يصلح أن يستدل بها من قال بما يناقضها أو بما يستلزم ما يناقضها فان نفس ما يستدل به عليها اذا ناقض قوله أمكن معارضه أن يبطل حجته بالاعتراض المركب لاسيما اذا اقتضى فساد قوله على التقديرين فمن كان من أصل قوله أن الفاعل المختار له أن يرجع أحد المقدورين على الآخر بلا مرجح أصلا بمجرد كونه قادرا أو بمجرد ارادته القديمة وقد مر مع ذلك جسم قديم قادر مختار يقبل الحركة والسكون كان تحركه بعد سكونه الدائم بمنزلة تحريكه لغيره فان أمكن تحريكه لغيره بمجرد كونه قادرا أو بمجرد ارادته أمكن ذلك فى هذا الموضع ولا

أمطرت دما فان هذا ما وقع قط في قتل أحد ومثل كون الحجرة ظهرت في السماء يوم قتل الحسين ولم تطهر قبل ذلك فان هذا من الترهات فما زالت هذه الحجرة تطهر ولها سبب طبيعي من جهة الشمس فهي بمنزلة الشفق وكذلك قول القائل انه ما رفع حجر في الدنيا الا وجد تحته دم عبيط هو أيضا كذب بين وأما قول الزهري ما بقي أحد من قتله الحسين حتى عوقب في الدنيا فهذا ممكن وأسرع الذنوب عقوبة البغي والبغي على الحسين من أعظم البغي (وأما قوله) وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يكثر الوصية للمسلمين في ولديه الحسن والحسين ويقول لهم هؤلاء عوديعتي عندكم وأنزل الله فيهم قل لأسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى (فالجواب) أما الحسن والحسين فحقهما واجب بلارب وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه خطب الناس بعد يديري عجايب مكة والمدينة فقال اني نارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله فذكر كتاب الله وحض عليه ثم قال وعترتي أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذ كركم الله في أهل بيتي الحسن والحسين من أعظم أهل بيته اختصاصا به كما ثبت في الصحيح انه أدار كساءه على علي وفاطمة وحسن وحسين ثم قال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا (وأما قوله) انه كان يكثر الوصية بهما ويقول هؤلاء وديعتي عندكم فهذه الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث التي يعتد عليها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم من أن يودع ولديه الخ لوق فان ذلك ان أريد به حفظهما كما يحفظ المال المودع فالرجال لا يودعون وان كان كما يستودع الرجل أطفاله لمن يحفظهم ويربهم فهما كنافي حضنة أبيهما ثم لما بلغا رفع عنهما حجر الحضنة فصارت كل منهما في يده نفسه وان أريد بذلك أنه أراد أن الامة تحفظهما وتحرسهما فالله خير حافظا وهو أرحم الراحمين وكيف يمكن واحدا من الامة أن يدفع عنهما الآفات وان أراد بذلك المنع من أذاهما بالعدوان عليهما ونصرهما من بغي عليهما فلا ريب أن هذا واجب لمن هو دونهما فكيف لا يجب لهما وهذا من حقوق المسلم على المسلم وحقهما أو كذا من حق غيرهما (وأما قوله) وأنزل الله فيهم قل لأسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى فهذا كذب فان هذه الآية في سورة الشورى وسورة الشورى مكية بلارب نزلت قبل أن يتزوج علي وفاطمة رضي الله عنهما وقبل أن يولد له الحسن والحسين فان عليا إنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة في العام الثاني ولم يدخل بها الا بعد دغرة بدر وكانت بدر في شهر رمضان سنة اثنتين وقد تقدم الكلام على الآية الكريمة وأن المراد بها ما بينه ابن عباس رضي الله عنهما من أنه لم تكن قبيلة من قريش الا وبينها وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قرابة فقال لأسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى الا أن يودوني في القرابة التي بيني وبينكم رواه البخاري وغيره وقد ذكر طائفة من المصنفين من أهل السنة والجماعة والشيعية من أصحاب أحد وغيرهم حديثا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن هذه الآية لما نزلت قالوا يا رسول الله من هؤلاء قال علي وفاطمة وابناهما وهذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ومما بين ذلك أن هذه الآية نزلت بمكة باتفاق أهل العلم فان سورة الشورى جميعها مكية بل جميع آل حليم كلهن مكيات وعلي لم يتزوج فاطمة الا بالمدينة كما تقدم ولم يولد له الحسن والحسين الا في السنة الثالثة والرابعة من الهجرة فكيف يمكن أنها لما نزلت بمكة قالوا يا رسول الله من هؤلاء قال علي وفاطمة وابناهما قال الحافظ عبد الغني المقدسي ولد الحسن سنة ثلاث من الهجرة

ينع من ذلك الا أن يقوم دليل على أن الجسم يمنع قدمه أو أن القديم يمنع كونه يتحرك لكن هؤلاء اذا لم يثبتوا حدوث الجسم أو امتناع تحرك القديم الا بهذا الدليل لم يمكنهم أن يجعلوا من مقدمات الدليل حدوث الجسم أو امتناع حركة القديم بل اذا كان حدوث الجسم أو امتناع حركة القديم موقوفا على هذا الدليل كانوا قد صادروا على المطلوب وجعلوا المطلوب حجة في اثبات نفسه لكن غيروا العبارات وداروا والدورات وهم من موضعهم لم يتغيروا فلهذا كان من وافقهم وفهم كلامهم حارالم يفده علما ومن لم يفهمه ووافقهم كان جاهلا مقلدا لا قوام جهال ضلال يظهر أنهم من أعلم الناس باصول الدين والكلام



في النصف من شهر رمضان هذا أصبح ما قيل فيه وولد الحسين خمس خلون من شعبان سنة أربع من الهجرة قال وقيل سنة ثلاث قلت ومن قال هذا يقول ان الحسن ولد سنة اثنتين وهذا ضعيف فقد ثبت في الصحيح أن علياً لم يدخل بغاطمة رضى الله عنهما الا بعد غزوة بدر والله تعالى أعلم

(فصل قال الرافضي) وتوقف جماعة ممن لا يقول بامامة في لعنته مع أنه عندهم ظالم بقتل الحسين ونهب حريمه وقد قال الله عز وجل لا لعنة الله على الظالمين وقال أبو الفرج بن الجوزي من شيوخ الجنبالة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال أوحى الله تعالى الى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اني قتلت بيحيى بن زكريا سبعين ألفا واني قاتل بابن بنتك سبعين ألفا وسبعين ألفا وحكي السدي وكان من فضلهم قال نزلت بكر بلاء ومعنى طعام للتجارة فقتلنا على رجل فتعشينا عنده ونذاكرنا قتل الحسين وقتلنا ما شركه أحد في قتل الحسين الامات أقيج موته فقال الرجل ما أ كذبكم أنا شركت في دمه وكنت ممن قتله وما أ صابني شيء قال فلما كان من آخر الليل اذا أنا بصالح فلما ما الخبر قالوا قام الرجل يصلح المصباح فاحترقت اصبعه ثم دب الحريق الى جسده فاحترق قال السدي فانا والله رأيت به وهو حجمة سوداء وقد سألت مهناب بن يحيى أحد بن حنبل عن يزيد فقال هو الذي فعل ما فعل قلت وما فعل قال نهب المدينة وقال له صالح ولده يوما ان قوما ينسبوننا الى تولى يزيد فقال يابني وهل يتولى يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر فقال لم لا تلغنه فقال وكيف لا ألعن من لعنه الله في كتابه فقلت وأين لعن الله يزيد فقال في قوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم فهل يكون فساد أعظم من القتل ونهب المدينة ثلاثة أيام وسي أهلها وقتل جمع من وجوه الناس فيها من قريش والانصار والمهاجرين من بلغ عددهم سبعمائة وقتل من لم يعرف من عبد وحر وأمة عشرة آلاف وخاض الناس في الدماء حتى وصلت الدماء الى قبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وامتألت الروضة والمسجد ثم ضرب الكعبة بالمنجنيق وهدمها وأحرقها وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان قاتل الحسين في تابوت من نار عليه نصف عذاب أهل النار وقد شديدها ورجلاه بسلاسل من نار ينكس في النار حتى يقع في قعر جهنم وله ربح يتعوذ أهل جهنم الى ربهم من شدة نذريحه وهو فيها خالد وذائق العذاب الاليم كلما نجت جلودهم بدل الله لهم الجلود حتى يذوقوا العذاب لا يفترو عنهم ساعة ويسقون من جميع جهنم الويل لهم من عذاب الله عز وجل وقال عليه الصلاة والسلام اشتد غضب الله وغضبي على من أراق دم أهلي وأذاني في عترتي

والجواب أن القول في لعنة يزيد كالقول في لعنة أمثاله من الملوأ الخلفاء وغيرهم ويزيد خير من غيره خير من المختار بن أبي عبيد الشقي أمير العراق الذي أظهر الانتقام من قتله الحسين فان هذا ادعى أن جبريل يأتيه وخير من الحاج بن يوسف فإنه أظلم من يزيد باتفاق الناس ومع هذا فيقال غاية يزيد وأمثاله من الملوأ أن يكونوا فاسقا فلغنة الفاسق المعين ليست مأمورا بها انما جاءت السنة بلعن الانواع كقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده وقوله لعن الله من أحدث حدثا أو آوى محدثا وقوله لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقوله لعن الله المحلل والمحلل له لعن الله الخمر وعاصرها ومعصرها وحاملها والمحمولة اليه وساقها وشاربها وكل منها وقد تنازع الناس في لعن الفاسق المعين فقيل انه جائز كما قال ذلك طائفة من

والعقليات ثم ان الرازي ذكر من جهة المتنازعين بان هذه الوجوه الستة في امتناع كون الجسم أزليا متحركا التي تقدمت وتقدم اعتراض الارموى عليها معارضة بأن امتناع الحركة في الازل ان كان لذاتها وجب أن لا توجد أصلا وان كان لغيرها فذلك المانع ان كان واجبا لذاته فكذلك وان كان واجبا لغيره عاد الكلام فيه وتسلسل أو ينتهي الى واجب الوجود لذاته ولزم امتناع زوال المانع (فان قلت) المانع هو مسمى الازل لانه ينافي المسبوقية بالغير التي تقتضيها الحركة وانه زائل فيما لا يزال (قلت) الترديد المذكور عائد في مسمى الازل أنه هل هو واجب لذاته أو لغيره وأجاب الرازي عن هذه المعارضة فقال قوله صحة

أصحاب أجد وغيرهم كآبي الفرج بن الجوزي وغيره وقيل أنه لا يجوز كما قال ذلك طائفة أخرى من أصحاب أجد وغيرهم كآبي بكر عبد العزيز وغيره والمعروف عن أجد كراهية لعن المعين كالخاج بن يوسف وأمثاله وأن يقول كما قال الله تعالى ألا لعنة الله على الظالمين وقد ثبت في صحيح البخاري أن رجلاً كان يدعي نجاراً وكان يشرب الخمر وكان يؤتي به إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيضربه فأتي به إليه مرة فقال رجل لعنه الله ما أكثر ما يؤتي به إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تلعه فانه يجب الله ورسوله فقد نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن لعنة هذا المعين الذي كان يكثر شرب الخمر مع لاد ذلك بانه يجب الله ورسوله مع أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لعن شارب الخمر مطلقاً فدل ذلك على أنه يجوز أن يلعن المطلق ولا تجوز لعنة المعين الذي يجب الله ورسوله ومن المعلوم أن كل مؤمن لا بد أن يجب الله ورسوله ولكن في المظهرين للإسلام من هم منافقون فأولئك ملعونون لا يحبون الله ورسوله ومن علم حال الواحد من هؤلاء لم يصل عليه أذامات لقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره ومن جوز من أهل السنة والجماعة لعنة الفاسق المعين فانه يقول يجوز أن أصلي عليه وأن ألعنه فانه مستحق للثواب مستحق للعقاب فالصلاة عليه لاستحقاقه الثواب واللعنة له لاستحقاقه العذاب واللعنة البعد عن الرحمة والصلاة عليه سبب للرحمة فيرحم من وجهه ويبعد عنهما من وجهه وهذا كله على مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أهل السنة والجماعة ومن يدخل فيهم من الكرامية والمرجئة والشيعة ومذهب كثير من الشيعة الإمامية وغيرهم الذين يقولون إن الفاسق لا يتخلد في النار وأمامن يقول بتخليده في النار من الخوارج والمعتزلة وبعض الشيعة فهو لا عندهم لا يجتمع في حق الشخص الواحد ثواب وعقاب وقد استفاضت السنن النبوية أنه يخرج من النار قوم بالشفاعة ويخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان وعلى هذا الأصل فالذي يجوز لعنه يزيد وأمثاله يحتاج إلى شئين إلى ثبوت أنه كان من الفاسق الظالمين الذين تباح لعنتهم وأنه مات مصرأ على ذلك والثاني أن لعنة المعين من هؤلاء جائزة والمنازع يطعن في المقدمتين لأسباب الأولى فأما قول الله تعالى ألا لعنة الله على الظالمين فهي آية عامة كآيات الوعيد بمنزلة قوله إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً وهذا يقتضي أن هذا الذنب سبب للعن والعذاب لكن قد رفع موجه المعارضة راجعاً إلى توبة وأما حسنات ماحية وأما مصائب مكفرة فمن أين يعلم الإنسان أن يزيد أو غيره من الظلة لم يقب من هذه أولئك نكث له حسنات ماحية تمحو ظلمه ولم يبتل بمصائب تكفر عنه وأن الله لا يغفر له ذلك مع قوله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أول جيش يغفر القسطنطينية مغفور لهم وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد والجيش عدد معين لا مطلق وشمول المغفرة لا حاد هذا الجيش أقوى من شمول اللعنة لكل واحد واحد من الظالمين فان هذا أخص والجيش معينون ويقال إن يزيد انما غزا القسطنطينية لاجل هذا الحديث ونحن نعلم أن أكثر المسلمين لا بد لهم من ظلم فان فتح هذا الباب ساغ أن يلعن أكثر موق المسلمين والله تعالى أمر بالصلاة على موتى المسلمين لم يأمر بلعنتهم ثم الكلام في لعنة الأموات أعظم من لعنة الحي فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تسبوا الأموات

الحركة أزلية قلنا انه لا يلزم من أزلية الصحة صحة الازلية ولقائل أن يقول ما تعنى بقولك صحة الحركة أزلية أتعنى به أنه وجود الحركة في الازل أم تعنى به أنه في الازل يصح الحكم عليها بالصحة أما الأول فهو تسليم للطلب وأما الثاني فهو حكم على لا كلام فيه كالأحكام العقلية الذهنية فيناله يصح في الازل الحكم بالامتناع على الامتناع كما يصح الحكم بالجواز على الجائزات ثم يقال الحركة في الازل ما تمتنع الامكان العام الذي يدخل فيه الواجب وإما ممكنة فان كانت ممنوعة فهو باطل كما تقدم وإن كانت ممكنة كان الدليل على امتناعها باطلاً فبطلت الوجوه الدالة على امتناع الحركة في الازل ولم يرض أبو الحسن إلا مدى هذا الجواب الذي ذكره الرازي بـ

فإنهم قد أقضوا الى ما قدموا حتى انه قال لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا لما كان قوم يسبون  
أباجهل ونحوه من الكفار الذين أسلم أقاربهم فاذا سبوا ذلك أذوا قرايته وأما ما نقله عن أحمد  
فالمقصود الثابت عنه من رواية صالح انه قال ومتى رأيت أباك يلعن أحد الما قبل له ألا تلعن يزيد  
فقال ومتى رأيت أباك يلعن أحد أو ثبت عنه أن الرجل اذا ذكر الحجاج ونحوه من الظلمة وأراد أن  
يلعن يقول ألا لعنة الله على الظالمين وكره أن يلعن المعين باسمه ونقلت عنه رواية في لعنة  
يزيد وانه قال ألا لعن من لعنه الله واستدل بالآية لكنهم رواية منقطعة ليست ثابتة عنه  
والآية لا تدل على لعن المعين ولو كان كل ذنب لعن فاعله يلعن المعين الذي فعله للعن جهور  
الناس وهذا بمنزلة الوعيد المطلق لا يستلزم ثبوته في حق المعين الا اذا وجدت شروطه وانتفت  
مواعنه وهكذا اللعن هذا بتقدير أن يكون يزيد فعل ما يقطع به الرحم ثم ان هذا تحقيق في كثير  
من بني هاشم الذين تقاوا من العباسيين والطلبين فهل يلعن هؤلاء كلهم وكذلك من ظلم قراية  
له لاسيما وبينه وبينه عدة آباء أيلعنه بعينه ثم اذا لعن هؤلاء لعن كل من شمله ألفاظه وحينئذ  
فيلعن جهور المسلمين وقوله تعالى فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا في الارض وتقطعوا  
أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم وعيذ عام في حق كل من فعل ذلك  
وقد فعل بنو هاشم بعضهم ببعض أعظم مما فعل يزيد فان قيل بموجب هذا لعن ما شاء الله من  
بني هاشم العلويين والعباسيين وغيرهم من المؤمنين وأما أبو الفرج بن الجوزي فله كتاب في  
اباحة لعنة يزيد رد فيه على الشيخ عبد المغيث الحربي فانه كان ينهى عن ذلك وقد قيل ان الخليفة  
الناصر لما بلغه نهى الشيخ عبد المغيث عن ذلك قصده وسأله عن ذلك وعرف عبد المغيث انه  
الخليفة ولم يظهر أنه يعلمه فقال يا هذا أنا قصدى كف ألسنة الناس عن لعن خلفاء المسلمين  
وولانهم والافلو فتحنها هذا الباب لكان خليفة وقتنا أحق باللعن فانه يفعل أمورا منكرة أعظم  
مما فعله يزيد فان هذا يفعل كذا أو يفعل كذا أو جعل يعد مظالم الخليفة حتى قال له ادع الى يا شيخ  
وذهب وأما ما فعله بأهل الحرة فانهم لما خلعوه وأخرجوا نوابه وعشيرته أرسل اليهم مرة بعد  
مرة يطلب الطاعة فامتنعوا فأرسل اليهم مسلم بن عقبة المري وأمره اذا ظهر عليهم أن يبيع المدينة  
ثلاثة أيام وهذا هو الذي عظم انكار الناس له من فعل يزيد ولهذا قيل لاحد أنكبت الحديث  
عن يزيد قال لا ولا كرامة وليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل لكن لم يقتل جميع الاشراف  
ولا بلغ عدد القتلى عشرة آلاف ولا وصلت الدماء الى قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا الى  
الروضة ولا كان القتل في المسجد وأما الكعبة فان الله شرفها وعظمها وجعلها محرمة فلم يمكن  
أحدا من اهانتها الا قبل الاسلام ولا بعده بل لما قصدوا أهل القيل عاقبهم الله العقوبة المشهورة  
كما قال تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب القيل ألم يجعل كيدهم في تضليل وأرسل عليهم  
طيرا أبابيل ترميهم بحجارة من سجيل فجعلهم كعصف ما كول وقال تعالى ان الذين كفروا  
ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد  
فيه بالحاد يظلم نذقه من عذاب أليم قال ابن مسعود رضي الله عنه لو هم رجل بعدن أبين أن يلحد  
في الحرم لاذقه الله من العذاب الاليم رواه الامام أحمد في مسنده موقوفا ومر فوعا ومعلوم أن من  
أعظم الناس كفرا القرامطة الباطنية الذين قتلوا الحجاج وألقوه في بئر زمزم وأخذوا الحجر الاسود  
وبقي عندهم مدة ثم أعادوه وجرى فيه عبرة حتى أعيد ومع هذا فلم يسلطوا على الكعبة باهانة

ذكر جوابا آخر فقال وجوابه  
أن يقال لا يلزم من امتناع الوجود  
الازلي على الحركة لذاتها امتناع  
الوجود الذي ليس بأزلي فاذا ما هو  
المتنع غير زائل وهو الوجود  
الازلي وما هو الجائر لم يكن ممتنعا  
ولقائل أن يقول هذا يستلزم  
انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي  
الى الامكان الذاتي بما لا ينضبط لا  
في الوجود ولا في العقل  
فان الامكان الذاتي ثابت  
بالضرورة والاتفاق وما من وقت  
يقدر فيه الامكان الا والامكان  
ثابت قبله لا الى غاية فليس  
للامكان ابتداء محدود يبين ذلك  
أنه قد يقال صحة الحركة أو امكان  
الحركة أو جواز الحركة اما أن  
يكون له ابتداء واما أن لا يكون  
فان لم يكن له ابتداء لزم أنهم لم تزل  
جائزة ممتنعة فلا تكون ممتنعة

بل كانت معظم مشرفة وهم كانوا من أ كفر خلق الله تعالى وأما سؤلوك المسلمين من بني أمية  
 وبني العباس ونوابهم فلا ريب أن أحدا منهم لم يقصد اهانة الكعبة لئلا يزدولوا نائب عبد الملك  
 الحجاج بن يوسف ولا غيرهما بل كل المسلمين كانوا معظمين للكعبة وانما كان مقصودهم حصار ابن  
 الزبير والضرب بالمنجنيق كان له لا للكعبة ويزيد لم يهدم الكعبة ولم يقصد احراقها الا هو ولا نوابه  
 باتفاق المسلمين ولكن ابن الزبير هدمها تعظيما لها لقصدها عادت ما بنائها على الوجه الذي وصفه  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها وكانت النار قد أصابت بعض ستارها  
 فتفجّر بعض الحجارة ثم ان عبد الملك أمر الحجاج باعادتها الى البناء الذي كانت عليه زمن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم الاما زاد في طولها في السماء فأمره أن يدعه فهي على هذه الصفة الى  
 الآن وهذه مسئلة اجتهادية فان الزبير ومن وافقه من السلف وأعادتها الى الصفة التي  
 ذكرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما قال لعائشة لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية  
 لنقضت الكعبة ولجعلتها على أساس ابراهيم فان قريش حين بنت الكعبة استقصرت ولجعلت  
 لها خلفا قال البخاري يعني بابا وعنها قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول  
 لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية أو قال بكفر لانقضت كثر الكعبة في سبيل الله ولجعلت بابها  
 بالارض ولا دخلت فيها من الحجر وفي رواية في صحيح مسلم ولجعلت لها بابين بابا شرقيا وبابا غربيا  
 ولزنت فيها ستة أذرع من الحجر وروى مسلم في صحيحه عن عطاء بن أبي رباح قال لما احترق البيت  
 زمن يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام فكان من أمره ما كان تركه ابن الزبير حتى قدم الناس  
 الموسم يريد أن يجزئهم على أهل الشام فلما صدر الناس قال أيها الناس أشيروا علي في الكعبة  
 أنقضها ثم أني بناءها أم أصلي ما وهي منها قال ابن عباس رضي الله عنهما فاني قد فرق لي فيها رأي  
 أرى أن تصلح منها ما وهي وتدع بناء أسلم الناس عليه وأحجار أسلم الناس عليها وبعث عليها  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ابن الزبير لو كان أحدكم احترق بيته ما رضى حتى يجده  
 فكيف يبيت بكم اني مستخير ربي ثلاثا ثم عازم على أمرى فلما مضت الثلاث أجمع أمره على  
 أن ينقضها فتحماماه الناس أن ينزل بأول الناس يصعد فيه أمر من السماء حتى يصعد رجل فالتقى  
 منه حجارة فلما لم يره الناس أصابه شئ تتابعوا فنقضوه حتى بلغوا الارض فجعل ابن الزبير أعمدة  
 فستر عليها الستور حتى ارتفع بناءه قال ابن الزبير سمعت عائشة رضي الله عنها تقول ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال لولا أن قومك حديث عهد بكفر وليس غدا من النفقة  
 ما يقويني على بنائه لكنت أدخلت فيه من الحجر خمس أذرع ولجعلت لها بابين بابا يدخل الناس  
 منه وبابا يخرجون منه قال فانا اليوم أجدهما أنفق ولست أخاف الناس قال فزاد فيه خمس  
 أذرع من الحجر حتى بدا أساس نظرا اليه الناس فبنى عليه البناء وكان طول الكعبة ثمانية عشر  
 ذراعا فلما زاد فيه استقصره فزاد في طوله عشرة أذرع وجعل لها بابين باب يدخل منه وباب  
 يخرج منه فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج الى عبد الملك بذلك ويخبره أن ابن الزبير قد وضع  
 البناء على أس نظرا اليه العدو من أهل مكة فكتب اليه عبد الملك انالستمن تطيح ابن الزبير  
 في شئ أما ما زاد في طوله فأقره وأما ما زاد فيه من الحجر فردّه الى بنائه وسد الباب الذي فقهه  
 فنقضه وأعادّه الى بنائه وعن عبد الله بن عبيد قال وفد الحارث بن عبد الله على عبد الملك بن  
 مروان في خلافته فقال عبد الملك ما أظن أبأخييب يعني ابن الزبير سمع من عائشة رضي الله عنها

فتكون جائزة في الازل وان كان  
 لجوازها ابتداء فعلم أنه ما من  
 وقت يقدره الذهن الا والجواز  
 ثابت قبله فكل ما يقدر منه الجواز  
 فالجواز ثابت قبله لا الى غاية فعلم  
 أنه ليس للجواز بداية فيكون جواز  
 ثبوت الحركات دائما لا ابتداء له  
 ويلزم من ثبوت الجواز عدم  
 الامتناع واذا قال القائل ان  
 مسمى الحركة ممتنع في الازل قيل  
 معنى هذا الكلام أن مسمى الحركة  
 يمنع أن يكون قبله حركة أخرى  
 لا الى أول وزوال الازل ليس موقوفا  
 على تجدد أمر من الأمور فان  
 المتجدد هو من الحوادث فتكون  
 الحركة ممتنعة ثم صارت ممكنة  
 من غير تجدد أمر من الأمور  
 فان قيل المتجدد هو عدم الازل  
 أو انقضاء الازل أو نحو ذلك قيل  
 عدم الازل ليس شيئا كان

ما كان زعم أنه سمعه منها قال الحارث بن أبي أناس سمعته منها قال سمعتها تقول ماذا قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان قومك استقصروا من بنيان البيت ولولا حادثة عهدهم بالشرك لأعدت مآثر كوامنه فان بدا لقومك من بعدى أن يبنوه فهلمى لأريك مآثر كوامنه فأراها قريبا من سبعة أذرع هذا حديث عبد الله بن عبيد وعن الوليد بن عطاء عن الحارث في هذا الحديث قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولجعلت لها بين موضوعين بالارض شرقيا وغربيا وهل تدريين لم كان قومك رفعوا بابها قلت لا قال تعززا لا يدخلها الا من أرادوا فكان الرجل اذا هو أراد أن يدخلها يدعونه يرتقى حتى اذا كاد أن يدخلها دفعوه فسقط قال عبد الملك للحارث أنت سمعتها تقول هذا قال نعم فنكت ساعة بعصاه ثم قال وددت أنى تركته وما تحمّل وذكر البخارى عن يزيد بن رومان قال شهد ابن الزبير حين هدمه وبناه وأدخل فيه من الحجر وقد رأيت أساس ابراهيم كاسمة الابل فذكر الزيادة ستة أذرع وأنحوها (قلت) وابن عباس وطائفة أخرى رأوا اقرارها على الصفة التي كانت عليها من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرها كذلك ثم انه لما قتل ابن الزبير رأى عبد الملك أن تعاد كما كانت لا اعتقاده أن ما فعله ابن الزبير لا مستند له فيه ولما بلغه الحديث ودأنه تركه فلما كانت خلافة الرشيد رجه الله شاو ومالك بن أنس في أن يفعل كما فعل ابن الزبير فأشار عليه أن لا تفعل ذلك وقيل عن الشافعي انه رجع فعل ابن الزبير وكل من الامراء والعلماء الذين رأوا هذا وهذا معظّمون للكعبة مشرفون لها انما يقصدون ما يرونه أحب الى الله ورسوله وأفضل عند الله ورسوله ليس فيهم من يقصد اهانة الكعبة ومن قال ان أحدا من خلق الله قصدهم الكعبة بمنعنيق أو عذرة فقد كذب فان هذا لم يكن لافى جاهلية ولا فى اسلام والذين كانوا كفارا لا يحترمون الكعبة كاصحاب الفيل والقرامطة لم يفعلوا هذا فكيف بالمسلمين الذين كانوا يعظمون الكعبة وأيضا فلو قدر والعباد بالله ان أحدا يقصد اهانة الكعبة وهو قادر على ذلك لم ينجح الى رميها بالمنعنيق بل يمكن تخريبها بدون ذلك كما تخرب فى آخر الزمان اذا أراد الله أن يقيم القيمة فيخرّب بيته ويرفع كلامه من الارض فلا يبقى فى المصاحف والقلوب قرآن ويبعث رجا طيبة فتقبض روح كل مؤمن ومومنة ولا يبقى فى الارض خير بعد ذلك وتخرب بها بان يسلط عليها ذال السويقتين كما فى الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يخرّب الكعبة ذال السويقتين من الحبشة وروى البخارى عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال كافى به أسود أخبج يقلعها حجر احجرا وقال الله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشهر الحرام والهدى والقلائد قال ابن عباس رضى الله عنه ما لوزك الناس الحج سنة واحدة لما فوطروا وقالوا اجتمع الناس على أن لا يحجوا السقطت السماء على الارض ذكره الامام أحمد فى المناسك ولهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمدان الحج كل عام فرض على الكفاية والمنعنيق انما يرمى به ما لا يقدر عليه بدونه كما روى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أهل الطائف بالمنعنيق لما دخلوا حصنهم وامتنعوا فيه والذين حاصروا ابن الزبير لما استجارهوا وأصحابه بالمسجد الحرام رموهم بالمنعنيق حيث لم يقدر واعليهم بدونه ولما قتل ابن الزبير دخلوا بعده هذا الى المسجد الحرام فطافوا بالكعبة وحج الحاج بن يوسف ذلك العام بالناس وأمره عبد الملك بن مروان أن لا يخالف ابن عمر فى أمر الحج فلو كان قصدهم بالكعبة شرافعلوا ذلك بعد

موجودا فعدم ولا معدوما  
فوجدنا معنى الازل فى الماضى  
كفى الابد فى المستقبل فبالس  
بازلى فهو متجدد حادث فاذا قيل  
يشترط فى جواز المتجدد الحادث  
تجدد المتجدد الحادث كان المعنى  
أنه يشترط فى امكان الشئ ثبوته  
ومن المعلوم أن ثبوته كافى فى  
امكانه يوضح هذا أن القائل اذا  
قال كل ما يسمى متجددا حادثا اما  
أن يكون ممكنا فى الازل واما أن  
لا يكون فان كان ممكنا بطل القول  
بامتناعه فى الازل وان كان ممتمنا  
ثم صار ممكنا لزم انقلاب الشئ من  
كونه ممكنا الى كونه ممتمنا من غير  
تجدد شئ أصلا واذا كان القول  
بحدوث الحوادث بلا سبب ممتمنا  
لاستلزامه ترجيح أحد طرفى الممكن  
بلا مرجح فالقول بتجدد الامكان  
والجواز أو حدوث الامكان



أن تمكثوا منها كما أنهم لما تمكثوا من ابن الزبير قتلوه (وأما الحديث الذي رواه) أن قاتل الحسين في نابوت من نار عليه نصف عذاب أهل النار وقد شدت يده ورب جلاءه بسلاسل من نار ينكس في النار حتى يقع في قعر جهنم وله ريح يتعوز منه أهل النار إلى ربهم من شدة تنريحه وهو فيها خالد إلى آخره فهذا من أحاديث الكذابين الذين لا يستحيون من المجازفة في الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهل يكون على واحد نصف عذاب أهل النار أو يقدر نصف عذاب أهل النار وأين عذاب آل فرعون وآل المائدة والمنافقين وسائر الكفار وأين قسلة الانبياء وقتله السابقين الأولين وقاتل عثمان أعظم أثما من قاتل الحسين فهذا الغلو الزائد يقابل بغلو الناصبة الذين يزعمون أن الحسين كان خارجيا وأنه كان يجوز قتله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من أناكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوه عنقه بالسيف كائن من كان رواه مسلم وأهل السنة والجماعة يردون غلو هؤلاء وهؤلاء ويقولون إن الحسين قتل مظلوما شهيدا والذين قتلوه كانوا ظالمين معسدين وأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التي بأمر فيها بقتل المفارق للجماعة لم تتناولوه فإنه رضى الله عنه لم يفارق الجماعة ولم يقتل الا وهو طالب الرجوع إلى بلده أو إلى الثغر أو إلى يزيد داخل في الجماعة معرض عن التفرق بين الأمة ولو كان طالب ذلك أقل الناس لوجب أجابته إلى ذلك فكيف لا تجب أجابة الحسين إلى ذلك ولو كان الطالب لهذه الأمور من هودون الحسين لم يجز حبسه ولا مسكه فضلا عن أسره وقتله (وكذلك قوله) اشتد غضب الله وغضبي على من أراق دم أهلي وآذاني في عتري كلام لا ينقله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ينسبه إليه الا جاهل فان العاصم لدم الحسن والحسين وغيرهما من الايمان والتقوى أعظم من مجرد القرابة ولو كان الرجل من أهل بيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأتى بما يبيع قتله أو قطعه كان ذلك جائزا باجماع المسلمين كما ثبت في الصحيح أنه قال انما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ففقد كرا أن أعز الناس عليه من أهله لو أني بما يوجب الحد أقامه عليه فلوزني الهاشمي وهو محصن رجم حتى يموت باتفاق علماء المسلمين ولو قتل نفسا ساءلنا أعداؤنا محض الجأز قتله به وإن كان المقتول من الحبشة أو الروم أو الترك أو الأديم فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال المسلمون تتكافأ دماؤهم فدماء الهاشميين وغير الهاشميين سواء إذا كانوا أحرارا مسلمين باتفاق الأمة فلا فرق بين أراق دم الهاشمي وغير الهاشمي إذا كان بحق فكيف يخص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أهله بأن يشتد غضب الله على من أراق دماءهم فإن الله حرم قتل النفس الابحى فالمقتول بحق لم يشتد غضب الله على من قتله سواء كان المقتول هاشميا أو غير هاشمي وإن قتل بغير حق فمن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما فالعاصم للدماء والمبيع لها يشترط فيه بنو هاشم وغيرهم فلا يضيف مثل هذا الكلام إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الا منافق يقدح في نبوته أو جاهل لا يعلم العدل الذي بعث به صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك قوله من آذاني في عتري فإن أيداه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرام في عترة وأمه وسنته وغير ذلك وبالله التوفيق

(فصل قال الرافضي) فلينظر العاقل أي الفريقين أحق بالامن الذي نزه الله وملائكته

والجواز بسلاسل حادث أولى بالامتناع اذ كانت الحقيقة المحكوم عليها بالجواز والامتناع هي بالنسبة إلى كل ما يقدر في كل وقت ووقت واذا كانت نسبة الحقيقة إلى كل ما يقدر من الاوقات كنسبتها إلى الوقت الآخر امتنع اختصاص أحد الوقتين لجواز الحقيقة فيه دون الوقت الآخر واذا امتنع الاختصاص بالانحصار ولا يختص لزم اما الامتناع في جميع الاوقات وهو باطل بالحس والاجماع فلزم الامكان والجواز في جميع الاوقات وهو المطلوب وعلى هذا التقدير فيمكن أن ينظم ما ذكره من المعارضة بعبارة لا يرد عليها ما ذكر بان يقال ان قيل ان الحركة لم تزل ممكنة ثبت المطلوب وان قيل انها كانت ممكنة ثم صارت ممكنة فالامتناع اما ذاتها واما لموجب

وأنباء موأتمته ونزه الشرع عن المسائل الرديئة ومن يبطل الصلاة باهمال الصلاة على أئمتهم  
ويذكر أئمة غيرهم أم الذي فعل ضد ذلك واعتقد خلافه

(والجواب) أن يقال ما ذكرتموه من التنزيه انما هو تعطيل وتنقيص لله ولا نبائه بيان ذلك  
ان قول الجهمية نفاة الصفات يتضمن وصف الله بسلب صفات الكمال التي يشابه فيها الجادات  
والمعدومات فاذا قالوا انه لا يقوم به حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام ولا مشيئة ولا حب ولا بغض  
ولا رضاء ولا حظ ولا يرى ولا يفعل بنفسه فعلا ولا يقدر أن يتصرف بنفسه كانوا قد شبهوه  
بالجادات المنقوصات وسلبوه صفات الكمال فكان هذا تنقيصا وتعطيل لا تنزيه وانما التنزيه  
أن ينزه عن النقائص المنافية لصفات الكمال فينزه عن الموت والسنة والنوم والعجز والجهل  
والحاجة كما نزه نفسه في كتابه فيجمع له بين اثبات صفات الكمال ونفي النقائص المنافية للكمال  
وينزه عن مماثلة شيء من المخلوقات له في شيء من صفاته وينزه عن النقائص مطلقا وينزه في صفات  
الكمال أن يكون له فيها مثل من الامثال وأما الانبياء فانكم سلبتموهم ما أعطاهم الله من  
الكمال وعلو الدرجات بحقيقة التوبة والاستغفار والانتقال من كمال الى ما هو اكمل منه وكذبتم  
ما أخبر الله به من ذلك وحرقتكم الكلم عن مواضعه وطنتم أن انتقال الآدمي من الجهل الى العلم  
ومن الضلال الى الهدى ومن النقص الى الرشد تنقصا ولم تعلموا أن هذا من أعظم نعم الله وأعظم  
قدرته حيث ينقل العباد من النقص الى الكمال وأنه قد يكون الذي يذوق الشر والخير ويعرفهما  
يكون حبه للخير وبغضه للشر أعظم مما لا يعرف الا الخير كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما  
تنقص عري الاسلام عروة عروءة اذا نفي في الاسلام من لا يعرف الجاهلية وأما تنزيه الأئمة فن  
الفضائح التي يستحي من ذكرها لاسباب الامام المعصوم الذي لا ينتفع به لافي دين ولادنيا وأما تنزيه  
الشرع عن المسائل الرديئة فقد تقدم أن أهل السنة لم يتفقوا على مسئلة رديئة بخلاف الرافضة  
فان لهم من المسائل الرديئة ما لا توجد لغيرهم (وأما قوله) ومن يبطل الصلاة باهمال الصلاة على  
أئمتهم ويذكر أئمة غيرهم فاما أن يكون المراد بذلك أنه يجب الصلاة على الأئمة الاثني عشر وعلى  
واحد معين غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم أو من غيرهم واما أن يكون المراد وجوب  
الصلاة على آل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان أراد الاول فهذا من أعظم ضلالهم وخروجهم  
عن شريعة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فان نحن وهم نعلم بالاضطرار أن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم لم يأمر المسلمين أن يصلوا على الاثني عشر لافي الصلاة ولا في غير الصلاة ولا كان أحد  
من المسلمين يفعل شيئا من ذلك على عهده ولا نقل هذا أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
لا باسناد صحيح ولا ضعيف ولا كان يجب على أحد في حياة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن  
يتخذ أحدا من الاثني عشر اما فضلا عن أن يجب الصلاة عليه في الصلاة وكانت صلاة المسلمين  
في هذه صحيحة بالضرورة والاجماع فن أوجب الصلاة على هؤلاء في الصلاة وأبطل الصلاة  
باهمال الصلاة عليهم فقد غير دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبطل كما بدلت اليهود والنصارى  
دين الانبياء وان قيل المراد أن يصلى على آل محمد وهم منهم قيل آل محمد يدخل فيهم بنو هاشم  
وأزواجه وكذلك بنو المطلب في أحد القولين وأكثر هؤلاء منهم الامامية فانهم يذمون ولا

واجب بذاته وعلى التقديرين  
فلازم دوام الامتناع وان كان  
لأذاتها ولا لموجب بذاته فلا بد أن  
يكون الامتناع لامر واجب  
بغيره وحينئذ فالكلام في ذلك  
المانع كالكلام في غيره ويلزم  
التسلسل ثم يقال تسلسل الموانع  
ان كان ممكنات جواز التسلسل  
وأمكن القول بتسلسل الحوادث  
وان كان تسلسل الموانع مممتنا  
بطل كون الامتناع متسلسلا وقد  
بطل كونه واجبا بنفسه أو بغيره

فلا يكون الامتناع ثابتا في الازل  
فيثبت نقيضه وهو الامكان  
وايضاح ذلك بعبارة أخرى أن  
يقال مسمى الحركة اما أن يكون  
ممتنعا في الازل واما أن لا يكون  
فان لم يكن ممتنعا في الازل ثبت  
امكانه فيكون مسمى الحركة ممكنا  
في الازل وان كان ممتنعا في الازل  
فامتناعه اما لنفسه واما لموجب  
واجب بنفسه أو لازم للواجب  
وحينئذ فلا يزول الامتناع وان  
كان لمعنى متسلسل لزم جواز

العباس لاسيما خلفاؤهم وهم من آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ويذمون من يتولى أبابكر وعمر  
وجهور بني هاشم يتولون أبابكر وعمر ولا يترأ منهم صحيح النسب من بني هاشم الا نفر قليل بالنسبة  
الى كثرة بني هاشم وأهل العلم والدين منهم يتولون أبابكر وعمر رضي الله عنهما ومن العجب من  
هؤلاء الرافضة أنهم يدعون تعظيم آل محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وهم سعوا في محيى القتر  
الكفار الى بغداد دار الخلافة حتى قتل الكفار من المسلمين ما لا يحصى الا الله تعالى من بني  
هاشم وغيرهم وقتلوا الخليفة العباسي وسبوا النساء الهاشميات وصبيان الهاشميين فهذا هو البغض  
لآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بلارب وكان ذلك من فعل الكفار بمعاونة الرافضة وهم الذين  
سعوا في سبى الهاشميات ونحوهم الى يزيد وأمثاله فبايعيون على غيرهم بعيب الا وهو فيهم أعظم  
وقد ثبت في الصحيح والمسانيد والسنن من غير وجه أن المسلمين سأوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
كيف يصلون عليه فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك جيد  
مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك جيد مجيد وفى لفظ وعلى  
أزواجه وذريته وقد ثبت في الصحيح انه قال ان الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد وثبت في الصحيح  
أن الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب طلبا منه عليه الصلاة  
والسلام أن يوليهم على الصدقة فقال ان الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد وانما هي أوساخ الناس  
فتبين أن ولد العباس وولد الحرث بن عبد المطلب من آل محمد تحرم عليهم الصدقة وثبت في الصحيح  
أنه أعطى من سهم ذوى القربى لبني المطلب بن عبد مناف وقال انما بنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد  
انهم لم يفارقوني في جاهلية ولا اسلام وهؤلاء أبعد من بني العباس وبني الحرث بن عبد المطلب  
فهؤلاء كلهم من ذوى القربى ولهذا اتفق العلماء على أن بني العباس وبني الحرث بن عبد المطلب  
من آل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة ويدخلون في الصلاة ويستحقون من الخمس واختلفوا في  
بني المطلب بن عبد مناف هل تحرم عليهم الصدقة ويدخلون في آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم على  
قولين هماروايتان عن أحمد أحدهما أنه تحرم عليهم الصدقة كقول الشافعي والثانية لا تحرم  
كقول أبي حنيفة وآل محمد عند الشافعي وأحمد في المنصوص عنه وهو اختيار الشريفة أبي  
جعفر بن أبي موسى وغيره من أصحابه هم الذين تحرم عليهم الصدقة وهم بنو هاشم وفي بني المطلب  
روايتان وكذلك أزواجه هل هن من آل الذين تحرم عليهم الصدقة عن أحمد في روايتان وأما  
عتى أزواجه كبريرة فتحل لهن الصدقة بالاجماع وان حرمت على موالى بني هاشم وعند طائفة  
أخرى من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما من أئمة وعند طائفة من الصوفية هم الاتقاء من أئمة  
ولم يأمر الله بالصلاة على معين غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة ولو صلى على بعض أهل  
بيته دون بعض كالصلاة على ولد العباس دون على أو بالعكس لكان مخالفا للشرعية فكيف اذا  
صلى على قوم معينين دون غيرهم ثم ابطال الصلاة بترك الصلاة على هؤلاء من العجائب  
والفقهاء متنازعون في وجوب الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة وجهودهم  
لا يوجبها ومن أوجبها يوجب الصلاة عليه دون آله ولو أوجب الصلاة على آله عموما لم يحز أن  
يجعل الواجب الصلاة على قوم معينين دون غيرهم بل قد تنازع العلماء فيما اذا قام

معينين في الصلاة هل تبطل صلاته على قولين وان كان الصحيح أنها لا تبطل ولا أن يجعل مناط الوجوب كونهم أئمة ولهذا لم يوجب أهل السنة الصلاة على غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأئمتهم ولا غير أئمتهم لان إيجاب هذا من البدع المضلة المخالفة لشرعية الله تعالى كما أن الشهادتين ليس فيهما الا ذكر الله ورسوله لافي الآذان ولا في الصلاة ولا غير ذلك فلو ذكر في الشهادتين غير الله ورسوله من الأئمة كان ذلك من أعظم الضلال وكذلك إبطال الصلاة بالصلاة على أئمة المسلمين قول باطل فإنه لو دعي لمعين أو عليه في الصلاة بدعاء جاز لم تبطل الصلاة عند جواهر العلماء فإنه ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقول في صلاته اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام والمستضعفين من المسلمين اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف وكذلك كان يقول اللهم العن رعلوذ كوان وعصية فقد دعا في صلاته لقوم معينين بأسمائهم ودعا على قبائل معينين بأسمائهم فن أبطل الصلاة بعث ذلك كان فساد قوله كفساد قوله بإيجاب الصلاة على ناس معينين وأهل السنة لا يوجبون هذا ولا يحرمون هذا انما يوجبون ما أوجب الله تعالى ورسوله ويحرمون ما حرم الله ورسوله وأما ان أراد أنه تجب الصلاة على آل محمد دون غيرهم فيقال أولا هذا فيه نزاع بين العلماء فذهب الاكثريين أنه لا يجب في الصلاة أن يصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا آله وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه وادعى بعض الناس وهو الطحاوي وغيره أن هذا إجماع قديم والقول الثاني أنه تجب الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة كقول الشافعي وأحمد في الرواية الثانية عنه ثم على هذه الرواية هل هي ركن أو واجب تسقط بالسهو فيه عن أحمد روايتان وهؤلاء الذين أوجبوا الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم من أوجبها باللفظ المأثور وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد فعلى هذا تجب الصلاة على آل محمد ومنهم من لم يوجب اللفظ بل منهم من لا يوجب الا الصلاة عليه دون آله كما هو معروف في مذهب الشافعي وأحمد فعلى هذا لا تجب الصلاة على آله واذا عرف أن في هذه المسئلة نزاعا مشهورا فيقال على تقدير وجوب الصلاة على آل محمد فهذه الصلاة لجميع آل محمد لا تخص بصالحهم فضلا عن أن تخصص بمن هو معصوم بل تناول كل من دخل في آل محمد كما ان الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات يتناول كل من دخل في الإيمان والاسلام ولا يلزم من الدعاء للمؤمنين عموما ولا لاهل البيت عموما أن يكون كل منهم راتقيا بل الدعاء لهم طلبا لاحسان الله تعالى اليهم وتفضله عليهم وفضل الله سبحانه واحسانه يطلب لكن يقال ان هذا حق لآل محمد أمر الله به ولا ريب أن لآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم حقا على الامة لا يشتركهم فيه غيرهم ويستحقون من زيادة المحبة والموالاته ما لا يستحقه سائر بطون قريش كما أن قريشا يستحقون من المحبة والموالاته ما لا يستحقه غير قريش من القبائل كما أن جنس العرب يستحق من المحبة والموالاته ما لا يستحقه سائر اجناس بني آدم وهذا على مذهب الجمهور الذين يرون فضل العرب على غيرهم وفضل قريش على سائر العرب وفضل بني هاشم على سائر قريش وهذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره وعلى هذا دلت النصوص كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح ان الله اصطفى قريشا

التسلسل وهو يستلزم بطلان الاصل الذي بني عليه امتناع تسلسل الحوادث وسر هذا الدليل أن الازل ليس هو شيئا معيناً محدوداً ولكن ما من وقت يقدر الاوقبله شيء آخر ولم جرا وهذا هو التسلسل فيلزم لمن يحقق الازل التسلسل لكن قد يقال تسلسل العدميات ليس كتسلسل الوجوديات بل تسلسل العدميات ممكن بخلاف تسلسل الوجوديات ويكون

من كذاته واصطفي بنى هاشم من قريش واصطفاني من بنى هاشم ونقوله في الحديث الصحيح  
الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا  
وامثال ذلك وذهبت طائفة الى عدم التفضيل بين هذه الاجناس وهذا قول طائفة من أهل  
الكلام كالقاضي أبي بكر بن الطيب وغيره وهو الذي ذكره القاضي أبو يعلى في المعتمد وهذا  
القول يقال له مذهب الشيعية وهو قول ضعيف من أقوال أهل البدع كما بسط في موضعه  
وبين أن تفضيل الجملة على الجملة لا يقتضي تفضيل كل فرد على كل فرد كما أن تفضيل القرن  
الاول على الثاني والثاني على الثالث لا يقتضي ذلك بل في القرن الثالث خير من كثير من القرن  
الثاني واعانتازع العلماء هل في غير الصحابة من هو خير من بعضهم على قولين ولا ريب أنه قد  
ثبت اختصاص قريش بحكم شرعي وهو كون الامامة فيهم دون غيرهم وثبت اختصاص بنى  
هاشم بتحرير الصدقة عليهم وكذلك استحقاقهم من الفيء عند كثر العلماء وبنو المطلب معهم  
في ذلك فالصلاة عليهم من هذا الباب فهم مخصوصون بأحكام لهم وعليهم وهذه الاحكام تثبت  
لواحد منهم وان لم يكن رجلا صالحا بل كان عاصيا أو مانفس ترتب الثواب والعقاب على القرابة  
ومدح الله عز وجل للشخص المعين وكرامته عند الله تعالى فهذا لا يؤثر فيه النسب وانما يؤثر فيه  
الايمان والعمل الصالح وهو التقوى كما قال تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم وقد ثبت في  
الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل أي الناس أكرم فقال أتقاهم فقالوا ليس عن هذا  
نسأل قال فيوسف بنى الله بن يعقوب بنى الله بن اسحق بنى الله بن ابراهيم خليل الله قالوا ليس  
عن هذا نسأل قال أفعن معادن العرب تسألوني خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا  
فقهوا وثبت عنه في الصحيح أنه قال من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه رواه مسلم ولهذا أننى الله في  
القرآن على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وأخبر أنه رضى عنهم كما أننى على المؤمنين  
عوما فكون الرجل مؤمنا وصف استحق به المدح والثواب عند الله وكذلك كونه ممن آمن بالنبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم وصحبه وصف يستحق به المدح والثواب ثم هم متفاوتون في الصفة  
فاقومهم بما أمر الله به ورسوله في الصفة أفضل ممن هو دونه كفضل السابقين الاولين على من  
دونهم وهم الذين أنفءوا من قبل الفتح وقاتلوا ومنهم أهل بيعة الرضوان وكانوا أكثر من ألف  
وأربعمائة وهؤلاء لا يدخل النار منهم أحد كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم وأمانفس القرابة فلم يعلق بها ثوابا ولا عقابا ولا مدح أحد ابعد ذلك وهذا  
لا ينافي ما ذكرناه من أن بعض الاجناس والقبائل أفضل من بعض فان هذا التفضيل معناه كما  
قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية  
خيارهم في الاسلام اذا فقهوا فالارض اذا كان فيها معدن ذهب ومعدن فضة كان معدن  
الذهب خيرا لانه مظنة وجود أفضل الامرين فيه فان قدر أنه تعطل ولم يخرج ذهباً كان ما يخرج  
الفضة أفضل منه فالعرب في الاجناس وقريش فيها ثم هاشم في قريش مظنة أن يكون فيهم  
الخير أعظم مما يوجد في غيرهم ولهذا كان في بنى هاشم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي  
لا يماثله أحد في قريش فضلا عن وجوده في سائر العرب وغير العرب وكان في قريش الخلفاء

حدوث الحوادث موقوف على  
تسلسل العدميات فيقال ان لم يكن  
تسلسل العدميات أمرا محققا فلا  
حقيقة له فيكون امكان حدوث  
الحوادث موقفا على ما لا حقيقة  
له وهذا باطل وان كان تسلسلها  
أمرا محققا فقد ثبت أن تسلسل  
الامور المحققة جائز وأنه أزلى مع أن  
كل واحد من تلك المسلسلات ليس  
بأزلى وهذا ينقض ما ذكره في  
امتناع تسلسل الحوادث فهم بين



الراشدون وسائر العشرة وغيرهم ممن لا يوجد له نظير في العرب وغير العرب وكان في العرب من السابقين الأولين من لا يوجد له نظير في سائر الاجناس فلا بد أن يوجد في الصنف الافضل مالا يوجد مثله في المفضول وقد يوجد في المفضول ما يكون افضل من كثير مما يوجد في الفاضل كما أن الانبياء الذين ليسوا من العرب افضل من العرب الذين ليسوا بأنبياء والمؤمنون المتقون من غير قريش افضل من القرشيين الذين ليسوا مثلهم في الايمان والتقوى وكذلك المؤمنون المتقون من قريش وغيرهم افضل ممن ليس مثلهم في الايمان والتقوى من بني هاشم فهذا هو الاصل المعتبر في هذا الباب دون من ألغى فضيلة الانساب مطلقا ودون من ظن أن الله تعالى يفضل الانسان بنسبه على من هو مثله في الايمان والتقوى فضلا عن هو أعظم ايمانا وتقوى فكلما القولين خطأ وهما متقابلان بل الفضيلة بالنسب فضيلة جملة وفضيلة لاجل المظنة والسبب والفضيلة بالايمان والتقوى فضيلة تعيين وتحقيق وغاية فالاول يفضل به لانه سبب وعلامة ولان الجملة افضل من جملة تساويها في العدد والثاني يفضل به لانه الحقيقة والغاية ولان كل من كان اتقى لله كان أكرم عند الله والثواب من الله يقع على هذا لان الحقيقة قد وجدت فلم يعلق الحكم بالمظنة ولان الله تعالى يعلم الاشياء على ما هي عليه فلا يستدل بالاسباب والعلامات ولهذا كان رضا الله عن السابقين الاولين افضل من الصلاة على آل محمد لان ذلك اخبار برضا الله عنهم فالرضا قد حصل وهذا طلب وسؤال مالم يحصل ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم قد أخبر الله عنه أنه يصلي عليه هو وملائكته بقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي فلم تكن فضيلته بمجرد كون الامة يصلون عليه بل بأن الله تعالى وملائكته يصلون عليه بخصوصه وان كان الله وملائكته يصلون على المؤمنين عموما كما أخبر الله سبحانه وتعالى بقوله هو الذي يصلي عليكم وملائكته ليخبرنكم عن الظلمات الى النور ويصلون على معلم الناس الخير كما في الحديث ان الله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم لما كان أكل الناس فيما يستحق به الصلاة من الايمان وتعليم الخير وغير ذلك كان له من الصلاة عليه خبرا وأمر اخاصية لا يوجد مثله لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم فبنو هاشم لهم حق وعليهم حق والله تعالى اذا أمر الانسان بمال يأمر به غيره لم يكن افضل من غيره بمجرد ذلك بل ان امثله ما أمر الله به كان افضل من غيره بالطاعة كولاية الامور وغيرهم ممن أمر بمال يؤمر به غيره ممن أطاع منهم كان افضل لان طاعته أكل ومن لم يطع منهم كان من هو افضل منه في التقوى افضل منه ولهذا فضل الخلفاء الراشدون على سائر الناس وفضل من فضل من أمهات المؤمنين على سائر النساء لان الله أمر الخلفاء بمال يأمر به غيره فقاموا من الاعمال الصالحة بمال يقيم غيرهم بنظيره فصاروا افضل وكذلك أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الله لهن من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيرا ومن يقنط منكن لله ورسوله وتعمل صالحا توفها أجرها مرتين وأعتدنا لها رزقا كريما وهن الله المحدثن لله ورسوله وعلمن صالحا فاستحققن الاجر مرتين فصرن افضل لطاعة الامر لا مجرد الامر ولو قدروا العباد بالله أن واحدة تأتي بفاحشة لضوئها العذاب ضعفين وقد روى عن علي بن الحسين أنه جعل هذا الحكم عام في آل البيت

أمر من اما أن يقولوا بالترجيح بلا مرجح واما أن يقولوا بجواز التسلسل وهذا بعينه هو الذي يلزمهم في قولهم انه لا بد للعوادث من ابتداء فكما أنهم في هذا يلزمهم اما الترجيح بلا مرجح واما التسلسل فكذلك في قولهم انه لا بد لا مكاتها من ابتداء يلزمهم اما هذا واما هذا والقول بالترجيح بلا مرجح تام ممتنع وهم متفقون على أن الترجيح بلا فاعل مرجح ممتنع لكن

وان عقوبة الواحد منهم تضاعف وتضاعف حسناته كما تضاعف العقوبة والثواب على من كان في المسجد الحرام وعلى من فعل ذلك في شهر رمضان ونحو ذلك وهذا كله مما بين أن كرامة الله تعالى لعباده اغماهى بالتقوى فقط كما في الحديث الذي في السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأشود على أبيض ولا لأبيض على أسود الا بالتقوى الناس من آدم وآدم من تراب وقال ان الله تعالى اذهب عنكم عمية الجاهلية ونفورها بالأباء الناس رجالان مؤمن تقى وفاجر شقى فالصلاة على آل محمد حق لهم عند المسلمين وذلك سبب لرحمة الله تعالى لهم بهذا النسب لان ذلك يوجب أن يكون كل واحد من بنى هاشم لاجل الامر بالصلاة عليه تبعاً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل ممن لم يصل عليه ألا ترى أن الله تعالى قال لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم وفي الصحيحين عن ابن أبي أوفى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا أتاه قوم بصدقتهم صلى عليهم وان أبي أتاه بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي أوفى فهذا فيه اثبات فضيلة لمن صلى عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن كان يأتيه بالصدقة ولا يلزم من هذا أن يكون كل من لم يأتيه بصدقة لفقره دون من أتاه بصدقة وصلى عليه بل قد يكون من فقراء المهاجرين الذين ليس لهم صدقة يأتونه بها من هو أفضل من كثير ممن أتاه بالصدقة وصلى عليه وقد يكون بعض من يأخذ الصدقة أفضل من بعض من يعطيها وقد يكون فيمن يعطيها أفضل من بعض من يأخذها وان كانت اليد العليا خير من اليد السفلى فالفضيلة بنوع لا تستلزم أن يكون صاحبها أفضل مطلقاً ولهذا كان في الاغنياء من هو أفضل من جمهور الفقراء وفي الفقراء من هو أفضل من جمهور الاغنياء فابراهيم وداود وسليمان ويوسف وأمثالهم أفضل من أكثر الفقراء ويحيى وعيسى ونحوهما أفضل من أكثر الاغنياء فالاعتبار العام هو التقوى كما قال تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم فكل من كان أتقى كان أفضل مطلقاً واذا تساوى اثنان في التقوى استويا في الفضل سواء كانا غنيين أو فقيرين أو أحدهما غنياً والآخر فقيراً وسواء كانا عربين أو عجميين أو قرشيين أو هاشميين أو كان أحدهما من صنف والآخر من صنف آخر وان قدراً أن أحدهما له من سبب الفضيلة ومظنتها ما ليس للآخر فاذا كان ذلك قد أتى بحقيقة الفضيلة كان أفضل ممن لم يأت بحقيقتها وان كان أقدر على الاتيان بها فالعالم خير من الجاهل وان كان الجاهل أقدر على تحصيل العلم والبر أفضل من الفاجر وان كان الفاجر أقدر على البر والمؤمن الضعيف خير من الكافر القوى وان كان ذلك يقدر على الايمان أكثر من المؤمن القوى وبهذا تزول شبه كثيرة تعرض في مثل هذه الامور

ثم الجزء الثاني من منهاج السنة لشيخ الاسلام ابن تيمية ويليها الجزء الثالث وأوله  
(قال الرافضى ان الامامية لما رأوا فضائل  
أمير المؤمنين الى آخره)

لا يشترطون تمام ما به يكون مرجحاً بل يقولون يحصل المرجح التام من غير حصول الرجحان بدون المرجح التام بناء على أن القادر يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح والقول بجواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فثبت بطلان قولهم على التقديرين

ثم الجزء الثاني ويتلوه الجزء الثالث وأوله (قال الرازي)  
البرهان الثاني كل جسم متناه





